

F
341.1
J32tA
1949

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

١ ـ تقارير عن أعمال الأمانة العامة بين دورات اجتماع المجلس من الدورة الأولى الى الدورة العاشرة .

٢ ـ تقريران للأمين العام عن رحلاته الى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية .

عام ١٩٤٩

تقرير عن نشاط الامانة العامة

فى الفترة ما بين الدورتين الثانية والثالثة

زيارة جلالة الملك عبد العزيز ال سعود لمصر

انتهزت الامانة العامة فرصة زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود لمصر ورمت الى الحظوة بقبول جلالته دعوتها لمأدبة غذاء اقامتها لجلالته بقصر المناسترلى فى الدار التى اتجه النظر لتخصيصها بعد استكمال اعدادها لمجلس الجامعة العربية بجزيرة الروضة .

وقد تحقق لها هذ الشرف مضاعفا ومزدوجا بتشريف جلالة الفاروق ملك مصر المعظم هذه المأدبة وألقى الامين العام بين يدى جلالتيهما الكلمة الآتية : ـ

يا صاحبى الجلالة

يشرف الامانة العامة لجامعة الدول العربية أن تستقبل فى دارها الجديدة ملكين عربيين عظيمين لهما الفضل الكبير فى اقامة هذه الجامعة . فنفتتح على بركة الله وبمقدمهما السعيد هذه الدار للجامعة .

ان رعاية جلالتكما ورعاية سائر ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم لهذه الجامعة قبل وضع الميثاق وبعده ، كان لها أعظم الأثر فى نجاحها وأن العرب ليتلقون عملكم بالشكر والدعاء واثقين بدوام هذه الرعاية :

يا صاحبى الجلالة

أن من الفأل الحسن والبشرى السعيدة أن يكون احتفاء الجامعة بكما فى هذا المكان التاريخى .

فهنا بجانب هذه الدار مقياس النيل وهو من أقدم آثار العرب فى هذه البلاد اذ يرجع تاريخه الى القرن الثانى الهجرى . وقد بقى هذا المقياس دليلا على عدلهم وحرصهم على أن تقوم أمور الدولة على شريعة بينة وميزان مستقيم . فاعترف لهم المؤرخون بأنهم كانوا من أسبق الأمم الى تحكيم القانون وتقديس الشرائع والعدل .

وهنا جزيرة الروضة التى عنى بها كثير من سلاطين مصر وشادوا فيها القصور والمساجد ففيها ذكريات تاريخية كثيرة وعلى مرأى من دار الجامعة نحو الشرق مدينة الفسطاط أول حاضرة للعرب فى مصر . وفيها جامع الفتح الجامع العتيق الذى بناه عمرو بن العاص فبقى عصورا كثيرة معهدا من معاهد العرب العلمية وهو حتى اليوم مسجد معمور بالشعائر الاسلامية .

وعلى مرأى منا الى الغرب جيزة الفسطاط وهى من الذكريات الاولى للعرب فى هذه الديار .

وما هذه الآثار حولنا الا حلقات من سلسلة الآثار العربية العظيمة التى لا تزال تزدان بها حواضر العرب فى العراق والشام ولبنان والجزيرة العربية كلها ومصر والمغرب والاندلس .

وكلها ذكريات تتحدث بفضل العرب القدماء وتحفز العرب فى هذا العصر الى المعالى والنهوض بالرسالة الانسانية الكريمة التى تلقتها هذه الامة عن رسلها وحفظتها على مر العصور .

يا صاحبى الجلالة

ستبقى ذكرى هذا الاجتماع عاملة فى نفوس العرب مؤثرة فى تاريخهم ويبقى شارع الملك عبد العزيز آل سعود فى هذه الجزيرة يحمل اسمه الكريم مذكرا بزيارته المباركة للجامعة العربية تلك الزيارة التى جاءت أثر زيارة ملك مصر العظيم للبلاد العربية السعودية والتى سن بها جلالة الفاروق سنة حسنة تتوالى بها ان شاء الله زيارات ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم لبعضهم ولدار الجامعة .

ان للعرب مقاصد جليلة يريدونها لخيرهم وخير الناس جميعا . يريدون الحرية والسلم والتعاون حتى يدركوا الغاية العظيمة التى تليق بهم .

ان رعايتكما وكفالتكما لمن أقوى الاسباب الى النجاح وادراك الغاية ، رعاكما الله ذخرا للأمة العربية ووفقكما وسائر ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم الى ما فيه مجد العرب وسعادتهم .

وشاء عطف جلالة الفاروق على الجامعة أن يسبغ عليها فى هذه المناسبة من تأييده وتشجيعه ما يقوى عزمها ويشد أزرها ، فعهد الى دولة رئيس وزراء مصر بالقاء نطق كريم هذا نصه :

« ان من دواعى سرورنا العظيم ان يكون اجتماعنا فى هذا المكان التاريخى فى الدار الجديدة لجامعة الدول العربية ، تلك الجامعة التى كان من حظنا وحظ اخواننا ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم أن يضعوا أسسها وأن يرعوها . فيقيموها على دعائم من التعاون والتكافل لخير العرب وخير البشر كافة ، ويستجيبوا بذلك لرغبات الشعوب العربية وآمالها » .

« نحن نرغب أن تضرب جامعتنا دائما للناس جميعا المثل فى تعاون صادق بين جماعة من الدول ، متضافرة على سلامتها المشتركة ، ومتكافلة فى صيانة حريتها واستقلالها » .

« ونحن واثقون أن جامعتنا وهى تؤدى هذه الرسالة بين العرب لا تريد علوا واستكبارا على أمة أخرى ، بل نرى أن من أسمى مقاصدنا ومقاصدها التعاون مع أمم الارض كلها على البر والحق والعدل والسلم الدائم » .

« ونحن كذلك نثق بأن جامعتنا التى تربأ بنفسها عن كل تفكير فى العدوان على غيرها ، تحرص كل الحرص على أن تدافع عن الحق والعدل والحرية » .

« ولم يكن المجهود العظيم الذى بذله ملوك العرب وأمراؤهم ورؤسائهم وحكوماتهم وشعوبهم لنصرة عرب فلسطين الا تحقيقا لمبادىء الحق والعدل » .

« ونحن نشارك المسلمين والعرب جميعا فى ايمانهم بأن فلسطين بلاد عربية وأن من حق أهلها ، وحق المسلمين والعرب معهم أن تبقى عربية كما كانت دائما » .

« وانا لنقدر كل التقدير ما يرمى اليه ميثاق الجامعة العربية من أن يكون لكل قطر عربى حقه الواضح فى تقرير مصيره والتمتع بحريته الكاملة » .

« ويسعدنا أن تسير الاقطار العربية بخطى ثابتة نحو الوحدة وتضع من النظم ما يزيد فى التقارب بينها واحكام صلاتها ، ويؤدى الى تبادل المنافع والخيرات لتسعد جميع طبقات الامة العربية بعيش أرغد وتنعم بالثمرات الكثيرة التى وهبها الله سبحانه أرضهم وبلادهم » .

« ونحن واثقون كل الثقة أن الشعوب العربية التى تتمثل آمالها فى جامعة الدول العربية لا تريد الا السلم والحق والاخاء العام ، وانها ستهتدى بسيرة اسلافها فتحقق المثل العليا التى يوحيها اليها تاريخ العرب ونهضتهم العظيمة ودعوتهم للمساواة العامة بين الشعوب والطوائف والافراد ، فتتعاون جامعتنا مع المؤسسات الدولية التى تقيمها الأمم المتحدة لتحقيق حرية البشر والعدل والاخاء ، فنكفل للحضارة الانسانية سيرا موفقا فى ظلال سلم دائم » .

ثم تفضل العاهلان العظيمان عقب انتهاء الحفل بتوقيع وثيقة ملكية كريمة تذكارا للزيارة الميمونة ، واعلانا بافتتاح قصر المناسترلى بالروضة دارا لمجلس الجامعة واليكم نص الوثيقة :

فى هذا اليوم المبارك يوم الاربعاء الثانى عشر من شهر صفر سنة ١٣٦٥ الموافق السادس عشر من شهر يناير ١٩٤٦ ، شرف دار مجلس جامعة الدول العربية حضرتا صاحب الجلالة عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وصاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر فكانت هذه الزيارة الكريمة فألا حسنا للجامعة ومناسبة سعيدة لاعلان افتتاح هذه الدار .

وقد تفضل حضرتا صاحبى الجلالة بتوقيع هذه الوثيقة تذكارا للزيارة الكريمة الميمونة .

وقد حلت الامانة العامة منذ أول يناير سنة ١٩٤٦ فى سراى البستان التى وضعتها الحكومة المصرية تحت تصرفها فبدأت بتنظيم اداراتها وأقلامها ، وستبقى الامانة العامة بها بصفة مؤقتة الى أن يتم اصلاح واعداد قصر المناسترلى بالروضة واقامة المبانى الجديدة اللازمة وذلك ما نرجو أن تتضافر عليه الجهود ويوفر له المال اللازم ليكون اعدادا متناسبا مع ما للجامعة من شأن متزايد الاهمية .

النشاط السياسى

انقضى على ميثاق الجامعة عام واحد ولكن فى الحقيقة لم توجد الجامعة الا بعد ذلك بشهرين ووقع خلال هذه العشرة الشهور احداث سياسية خطيرة وكانت أول مشكلة واجهت الجامعة هى مشكلة سوريا التى عقد المجلس من أجلها دورة استثنائية اتخذ فيها قرارات سرية حاسمة كان لها أثر فعال فى حل تلك المشكلة .

أما فلسطين فلن تغفل عنها الجامعة بل ظلت شغلها الشاغل وأرسلت عنها مذكرة الى الحكومتين البريطانية والامريكية تتضمن الدفاع عن حقوق العرب فى فلسطين ، وقام الامين العام أثناء رحلته الى انجلترا باتصالات متعددة كان لها أثر فى المحيط السياسى والرأى العام البريطانى . وقدم عنها تقريرا وملاحقه مفصلة فى الدورة الماضية .

كذلك ردت الامانة على تصريحات الرئيس ترومان والمستر بيفن وأبلغت آراءها الى لجنة التحقيق البريطانية الامريكية فى مذكرة أيدتها جميع الدول العربية رسميا .

وواصلت الجامعة مساعيها فى سبيل انقاذ أراضى تلك البلاد والدعاية لقضيتها والافراج عن أبنائها المبعدين ومقاطعة الصناعات الصهيونية .

وأرسلت الامانة العامة مذكرة الى وزراء خارجية الدول العظمى للمطالبة باستقلال طرابلس أو اسناد الوصاية عليها الى الجامعة . هذا فضلا عن بسط قضيتها على المقامات الرسمية وغير الرسمية أثناء رحلة الامين العام فى لندن.

أما عن بلاد المغرب فقد قامت الامانة بمساعيها لتخفيف وطأة حوادث الصيف الماضى وبذلت فى الجزائر مساعيها لتحرير المغرب وأشركت مراكش فى لجانها .

وقد نجحت الجامعة فى توطيد مركزها كشخصية دولية فاعترفت بها معظم الحكومات .

وكان لتساند اعضائها فضل فى فوز مصر بعضوية مجلس الامن الدولى وفوز بعض الدول العربية الاخرى بمقاعد مهمة فى هيئة الامم المتحدة .

مساعى الأمانة العامة فى اعادة المبعدين

ولقد بذلت الامانة العامة جهدا متواصلا فى سبيل التخفيف من ضيق حال المبعدين والمشردين من العرب فخابرت جمعية الهلال الاحمر لكى تنظر فى التدابير التى يمكن اتخاذها لمد يد المساعدة اليهم وقدمت لها بيانا بأسمائهم وأماكن وجودهم ورجت سرعة النظر فى اغاثتهم .

كذلك خابرت الامانة العامة جميع الدول العربية لتتوسط كل منها لدى بريطانيا وفرنسا وتركيا فى اعادة المبعدين الموجودين فى هذه البلاد فأرسلت مذكرة الى السفير البريطانى بالقاهرة للتدخل لدى حكومته لحل مسألة المبعدين من فلسطين بعد أن زالت بانتهاء الحرب الاسباب التى قضت باتخاذ اجراءات استثنائية ضدهم . وبعثت بمذكرة الى لجنة التحقيق الامريكية الانجليزية فى قضية فلسطين وجهت فيها نظرها الى ما هناك من فروق واضحة فى المعاملة بين العرب المعتقلين والمبعدين بحرمانهم حرية التنقل والاقامة وبين اليهود الذين يتمتعون بهذه الحرية كاملة وطلبت من اللجنة اعادة الحرية الى العرب وتخفيف آلام المسجونين منهم ثم أرسلت الى السفير البريطانى بالقاهرة تأكيدا لمذكرتها الاولى أشارت فيه الى أن فريقا من العرب المعتقلين فى بروكسل أرسلوا الى جهة مجهولة وأبدت أملها فى أن تتسلم أخبارا مطمئنة عنهم مؤكدة أن الدول العربية كلها مستعدة لايوائهم .

ولا تزال الامانة العامة تواصل جهودها فى هذا السبيل .

لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية

تلقت الامانة العامة فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٦ دعوة من لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية للادلاء بوجهة نظر جامعة الدول العربية فى قضية فلسطين . فشكلت لجنة خاصة درست المسألة ووضعت عنها مذكرة تعبر عن رأى الجامعة فيها . وقد قدمتها الامانة العامة الى لجنة التحقيق وفندت فيها دعاوى اليهود فيما يتعلق بالوطن القومى وتصريح بلفور أثبتت تعارض هذا التصريح مع كافة المواثيق والعهود والتصريحات التى قطعتها بريطانيا وحليفاتها للعرب خلال الحرب العالمية الاولى سواء قبل التصريح أو بعده — كما تناولت الكلام عن الكتاب الابيض ونبهت الى زيادة نسبة اليهود الى العرب فى فلسطين زيادة مطردة كبيرة ، والى ما يهدد فلسطين والدول العربية جمعاء فى حالة تحقيق الاهداف الصهيونية من خطر بالغ اذ تصبح فلسطين موطنا للمنازعات ووكرا للدسائس وللخلافات الدينية . وأثبتت الجامعة العربية فى مذكراتها معارضتها فى انشاء دولة يهودية فى فلسطين واستمرار هجرة اليهود اليها وانتقال أراضيها من أيدى العرب الى أيدى اليهود كما أصرت الجامعة على المطالبة بالغاء الانتداب وجعل فلسطين دولة عربية مستقلة .

واختتمت الجامعة مذكرتها بافهام اللجنة أن تقدمها اليها بتلك المذكرة أو بأقوال شفوية تدلى بها أمامها لا ينطوى على اعتراف منها بحق اللجنة فى الفصل فى قضية فلسطين أو على الاعتراف بحق بريطانيا وامريكا فى أن تعالجا هذا الامر بل أن المقصود هو أن تعاون الجامعة اللجنة على تنوير الرأى العام فى امريكا على وجه الخصوص والرأى العام العالمى بوجه عام .

وقد أدلى الامين العام ببيان شفوى أمام اللجنة موضحا وجهة نظر الجامعة فى قضية فلسطين على ضوء ما جاء بالمذكرة السالفة الذكر .

ثم استوضحت اللجنة الامين العام بعض النقط الواردة فيها على نحو ما جاء بمحضر اللجنة الرسمى .

وتود الامانة العامة أن تنوه بذلك المظهر الجليل الذى تجلى فى تضامن ممثلى الدول العربية أمام اللجنة وقد كان لتآزرهم وتعاونهم وايمانهم بعدالة القضية التى يكافحون عنها أثر بارز فى نفوس أعضاء اللجنة وكافة من شهدوا تلك الجلسة التاريخية .

وستوزع على حضراتكم صورة مترجمة من نص المحضر فى الجلسة كما حررته سكرتارية لجنة التحقيق .

طرابلس

ولم تغفل الامانة الاهتمام بالمسألة الطرابلسية وتوضيح وجهة النظر العربية بالنسبة لها لدى السلطات المختلفة وفى مناسبات عديدة رامية الى معاونة هذه البلاد الشقيقة فى الوصول الى ما تصبو اليه من تحقيق وحدتها واستقلالها وتمتعها

بحريتها فى تولى شئونها بنفسها مدللة على أهليتها لذلك . وستوالى الامانة العمل على تأييد الطرابلسيين فى أغراضهم الشرعية ومعاونتهم على تحقيق أمانيهم .

اللجـــان

لجنة تنسيق المقاطعة :

لم يكتف مجلس الجامعة بدرس موضوع مقاطعة البضائع اليهودية درسا مستفيضا واصدار قراره فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ بوجوب مقاطعة تلك البضائع بل عهد الى لجنة من الخبراء والفنيين فى تنسيق المقاطعة .

وقد انعقدت اللجنة فى الموعد الذى حدده المجلس لانعقادها وهو يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤٦ واضطلعت بمهمتها ووضعت تقريرا عن الاجراءات التى اتخذتها كل من دول الجامعة لتنفيذ قرار المجلس فذكرت التدابير التى رأت تلك الدول انها كفيلة باستكمال النقص المترتب على مقاطعة البضائع اليهودية وذلك بزيادة وارداتها من الدول الاجنبية مثلا أو بفرض قيود صارمة على الواردات والصادرات التى قد تفيد منها الصناعة الصهيونية الى غير ذلك .

وتوالى اللجنة الدائمة اجتماعاتها فى القاهرة لتنظيم أعمالها ووضع مقترحاتها وتوصياتها لتعرض على المجلس لاقرارها ومخابرة حكومات دول الجامعة لتنفيذ ما يقرر تنفيذه منها .

اللجنة الثقافية

دعيت اللجنة الثقافية للاجتماع فى خلال هذه الفترة وتولى رئاستها معالى السنهورى باشا فبحثت فى تنسيق الصلات مع هيئة الامم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة ووضعت مشروعا فى هذا الامر قدم الى المجلس الموقر وبحثت فى انشاء معهد تجمع فيه صور للمخطوطات العربية وفهارس عنها ويقصد منه تسهيل الوصول الى التراث العربى ونشر هذا التراث . وهو مشروع سيعرض على المجلس . وتناول بحثها أمورا أخرى انتهت فيها الى تنظيمات واعدادات ممهدة وأهمها دعوة مؤتمر ثقافى عام يبحث فى الحد الادنى من الثقافة العربية الذى يبغى ادخاله على برامج التعليم . وقد أقرت تأليف لجنة فرعية قانونية تعمل على توحيد القوانين العربية والتقريب بين الاتجاهات التشريعية ويمكن القول أن اللجنة الثقافية دخلت فى طور العمل الجدى المنتج وانها قد نظمت أعمالها للمستقبل بحيث تسير قدما الى تنفيذ مهمتها وقد اشترك فيها ممثلون للدول العربية والمغرب الاقصى ومستمع عن تونس .

والذى يذكر مع الاغتباط هو ما انتهت اليه مساعى الامانة العامة من النجاح لتمثيل المنطقة الخليفية المراكشية فى لجان الجامعة . فقد اشترك مندوبان منها فى لجنة الثقافة وهما مزودان بتفويض من سمو الخليفة لتمثيل هذه المنطقة فى جميع لجان الجامعة .

وتقترح الامانة العامة أن يعتمد المجلس حضرة صاحب السعادة الدكتور عبدالرزاق احمد السنهورى باشا مقررا لاعمال اللجنة الثقافية ومشاريعها أمام هيئته .

لجنة المواصلات ولجنة الجوازات والجنسية :

طلبت الامانة العامة الى حكومات الدول العربية تعيين مندوبين يمثلونها فى هاتين اللجنتين تمهيدا لدعوتهم للانعقاد والنظر فى الشئون الداخلة فى اختصاصهما ورسم برنامج أعمالها مع الابتداء باللجنة الاولى ببحث مشروع انشاء اتحاد بريدى تبادلت حكومتا سوريا ومصر الرأى فيه وأعدتا عنه مشروعا سيكون أساسا لدرس اللجنة وتبحث اللجنة الثانية موضوع جوازات السفر وتبسيط الاجراءات والقيود الحالية لكى يسهل تنقل المواطنين العرب بين البلاد العربية المختلفة .

أما لجنة الاقتصاد التى تولى رئاستها فخامة توفيق السويدى بك فلم تنعقد منذ أن وضعت مشروعها لانقاذ أراضى فلسطين وهو تقريبا نفس المشروع الذى أقره الخبراء المصريون معالى حافظ عفيفى باشا والاستاذ ممدوح مرسى بك مدير الضرائب .

ولا تزال اللجنة تعتز برئاسة فخامة توفيق السويدى بك مع توليه رئاسة الوزارة العراقية .

تقـــرير

عن أعمال الأمانة العامة فى المدة بين الدورتين الثالثة والخامسة العاديتين وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

لقد امتازت الفترة بين دورة الاجتماع العادية الثالثة المنعقدة من ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ الى ١٣ ابريل سنة ١٩٤٦ وبين هذه الدورة بأهمية الشئون السياسية التى توافرت الامانة العامة عليها .

قضية فلسطين

ففى خلال هذه الفترة كانت قضية فلسطين موضع معالجات مستمرة اذ فى اليوم العشرين من شهر ابريل سنة ١٩٤٦ ظهر تقرير لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية ، فهب العرب فى مختلف بلدانهم وأعلنوا احتجاجاتهم على السياسة الاستعمارية . وعظم الاهتمام بهذه القضية واتجه رأى دول الجامعة الى عقد دورة استثنائية لدراسة الموقف الناشىء عن اعلان ذلك التقرير . وفى هذه الاثناء دعا حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ملك مصر والسودان رؤساء الدول العربية الى مؤتمر زهراء انشاص . وقد أصدر أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والامراء ذلك البيان التاريخى الهام الذى أعلن روح التفاهم التام على الشئون التى طرحت للمعالجة فى هذا الاجتماع ، وقد اتخذت فيه بالاجماع قرارات التضامن فى العمل على دفع ما يهدد فلسطين من الاخطار .

بعد ذلك عقدت الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة فى بلودان واتخذ فيها ذلك القرار الهام بأن ترسل الامانة العامة باسم الجامعة الى الحكومة البريطانية مذكرة برفض جميع ما انطوى عليه تقرير لجنة التحقيق مما هو مجحف بحقوق العرب الطبيعية فى بلادهم واعلان رأى المجلس بعدم وجود مبرر لتشكيل اللجنة الانجليزية الامريكية لدرس قضية فلسطين اذ الحق يقضى بأن يكون تقرير مصير فلسطين بيد سكانها الشرعيين دون غيرهم وان الجامعة تعتبر الاخذ بتوصيات اللجنة عملا غير ودى موجها اليها .

وقد أرسلت الامانة العامة مذكرة بهذا المعنى بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٤٦ الى وزير بريطانيا العظمى فى دمشق لابلاغها لحكومته كما أبلغته ملاحظات مجلس الجامعة وتعليقاته على توصيات اللجنة الانجليزية الامريكية . وقامت الامانة العامة بناء على ما تقرر فى الدورة المشار اليها بارسال المذكرة التى وافق عليها التى تلفت فيها نظر الحكومة البريطانية الى احكام ميثاق الامم المتحدة وتدعوها الى المفاوضة مع الدول العربية من أجل عقد اتفاق ينهى الحالة الراهنة فى فلسطين وينتقل بها الى الحالة التى تنطبق على أحكام الميثاق وتتفق مع أهدافه . وقد جاء فى تلك المذكرة انه الى أن

تنتهى المفاوضات لعقد الاتفاق فان الحكومات العربية تطلب الا تتخذ من الجانب البريطانى تدابير أو اجراءات تخل بعهودها المقطوعة فى الكتاب الابيض ولا سيما ما تعلق منها بوقف الهجرة وبيع الاراضى وما يتصل بهما .

كذلك أرسلت الامانة العامة بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٤٦ الى وزير الولايات المتحدة المفوض فى دمشق برد جامعة الدول العربية على مذكرة حكومته المرسلة اليها بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ الخاصة بتقرير لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية ، وأبلغته فى الوقت ذاته ملاحظات وتعليقات مجلس الجامعة على توصيات تلك اللجنة لأبلاغ جميع ذلك الى حكومته .

وقد أبلغت الامانة العامة قرار اللجنة الداخلية المؤلفة بناء على قرار مجلس الجامعة فى دورته الاستثنائية وهو الذى وافق عليه المجلس فى تلك الدورة الى الدول الاعضاء ويقضى هذا القرار أولا بايجاد هيئة فلسطينية عربية عليا . تعتمدها الجامعة العربية . ثانيا تنظيم مسألتى ايجاد وصرف المال اللازم للقضية الفلسطينية كما أبلغت الدول الاعضاء ما تقدمت به اللجنة المذكورة ووافق عليه المجلس من مقترحات لتنفيذ القرار المشار اليه .

هذا وبعد اجتماع المجلس فى بلودان أخذت لجنة فلسطين المشكلة بناء على أحد المقترحات المتقدمة الذكر توالى اجتماعاتها فى القاهرة والاسكندرية وفى هذه الاثناء قبلت الحكومة البريطانية الدخول مع الدول العربية فى المفاوضة اجابة لطلبها . فأبرقت الامانة العامة بتاريخ أول اغسطس سنة ١٩٤٦ الى دول الجامعة لابلاغها اجتماع ممثليها فى لجنة فلسطين الذين بعد المداولة فى موضوع فلسطين رأوا انه نظرا لأهمية الامر سواء بالنسبة للمبادىء أو للتنسيق والتعاون السياسى المنصوص عليه فى المادة الثانية من الميثاق يحسن اجتماع وزراء خارجية الدول العربية للتشاور ووضع الخطط بالنسبة للمسألة الفلسطينية وغيرها من المسائل التى تهم تلك الدول .

وبناء على ذلك انعقد اجتماع وزراء خارجية الدول العربية بمدينة الاسكندرية بتاريخ ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٦ وقرر الوزراء أن توفد كل من الدول العربية الى لندن مندوبين عنها للمفاوضة مفاوضة حرة غير مقيدة الا بقرارات مجلس الجامعة فى دورته الاستثنائية . كما قرروا فيما يتعلق بتنسيق السياسة العامة بين الدول العربية . ثانيا تنظيم مسألتى ايجاد وصرف المال اللازم للقضية الفلسطينية كما السامية مستضيئة على الدوام بروح الميثاق ومتمسكة بمبادىء الحق والعدالة وبمصلحة السلم الدائم والتعاون الانسانى بين الامم فوق كل اعتبار آخر .

وقد سافر ممثلو دول الجامعة الى لوندرة فى شهر سبتمبر وانعقد المؤتمر بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الى ٢ اكتوبر سنة ١٩٤٦ وتأجل الى ١٦ ديسمبر وسيقدم للمجلس فى هذه الدورة تقرير من الامانة عما دار فى هذا المؤتمر .

تأييد أهداف مصر القومية

هذا ومن بين القرارات التى اتخذها مجلس الجامعة فى دورته الاستثنائية ببلودان تأييد أهداف مصر القومية فى وحدة وادى النيل وجلاء القوات الاجنبية عن أراضيها وقد أعلن المجلس أن الصداقة العربية الانجليزية لا يمكن ان تستمر الا اذا تحققت

مطالب مصر كاملة . وقد قامت الامانة العامة بابلاغ هذا القرار الى الحكومة البريطانية عن طريق الوزير البريطانى المفوض بدمشق بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٤٦ .

قضية طرابلس

تعلم هيئة المجلس الموقر أن الجامعة تعير قضايا البلاد العربية غير المستقلة الاخرى اهتماما خاصا ، وتمشيا مع هذه السياسة الرشيدة وبناء على تكليف المجلس بقراره الصادر فى دورته الثالثة العادية بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٤٦ قامت الامانة العامة فى قضية طرابلس بارسال مذكرة الى وزراء خارجية الدول الغربية العظمى فى باريس والدول التى دعيت للاشتراك فى مؤتمر الصلح مع ايطاليا ، وقد تضمنت تلك المذكرة رفض الشعب الليبى يظاهره العالم العربى لأية فكرة ترمى الى تقسيم ليبيا ومعارضة تقرير مصيره دون استفتائه تحت اشراف هيئة الامم المتحدة والجامعة العربية فى شكل الحكومة التى يرتضيها كما تضمنت أن أى ادعاء يصدر من الجانب الايطالى للمطالبة باعادة أى ارتباط بين ليبيا وبين ايطاليا باقامة أى نوع من أنواع النظام الحكومى سيقاوم بكافة الوسائل التى تتوفر لدى الشعب الليبى وقامت الامانة العامة بمداومة المساعى لتحقيق وحدة واستقلال طرابلس عملا بما نص عليه التكليف الصادر به قرار المجلس المتقدم الذكر .

وقد وافق المجلس فى دورته الاستثنائية ببلودان على ما جاء فى بيان ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية عند اجتماعهم فى زهراء انشاص بشأن قضية ليبيا والعمل على استقلالها واقامة حكومة عربية فيها كما وافق على أن ترسل الامانة العامة برقية الى وزراء خارجية الدول العظمى على أثر ما أذاعته بعض وكالات الانباء متعلقا باقتراح بريطانى بارسال وفد من الدول المذكورة لتعرف رغبات أهل ليبيا ، وقد بعثت الامانة العامة بتلك البرقية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٦ من بلودان وقد جاء فيها « ان كل تحقيق تقوم به الدول العظمى فى هذا الشأن يهم الجامعة العربية التى تعتبر طرابلس وبرقة شعبا من الشعوب العربية كما يقضى عليها ميثاقها أن تنظر شئونه ومصالحه وتحرص أن تشترك الجامعة العربية فى الهيئة التى أشار اليها الاقتراح البريطانى وتود اذا اتفق على هذا الاقتراح ان تدعى للاشتراك وان تحاط علما بالاجراءات والمواعيد » .

هذا وعلى أثر ما تلقته الامانة العامة من الشكوى من هجرة الايطاليين غير المشروعة الى طرابلس بعثت بمذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية وتلقت منها ردا بأنها تتخذ كل ما يمكن لوقف الهجرة المشار اليها .

مراكش

رفعت الامانة العامة الى المجلس مذكرة عن طلب المنطقة الخليفية بمراكش تمثيلها فى لجان الجامعة للنظر ، فوافق المجلس فى جلسته المنعقدة تاريخ أول ابريل سنة ١٩٤٦ على اعتماد مندوبى المنطقة الخليفية فى لجان الجامعة . كما وافق فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ ابريل على الاقتراح الخاص باعلان المجلس عطفه على العرب فى المغرب وتأييده لما يطلبونه من حق الحرية والاستقلال وان يكلف الامانة العامة أن تبذل مساعيها بالوسائل الممكنة للافراج عن المعتقلين منهم .

وقد قامت الامانة العامة بهذا المسعى بأن أرسلت خطابا بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الى وزير اسبانيا المفوض بمصر لابلاغ حكومته ما تجتنيه من صداقة الشعب المراكشى لو أنها منحت المنطقة الخليفية الحرية والاستقلال ، وقد اغتنمت فرصة وجودى بأوروبا فقضيت بضعة أيام فى باريس اتصلت فيها بصفة خاصة ببعض رجال الحكومة الفرنسية وبعض المشتغلين بمسائل العرب من كبار الفرنسيين وبممثلى الاحزاب والهيئات المغربية فى باريس وعقدت اجتماعا للصحفيين فى دار المفوضية المصرية القيت فيه بيانا ملحقة بهذا ترجمته العربية . وكانت هذه المساعى متجهة نحو تحسين الحالة فى المغرب وتفهيم الفرنسيين ضرورة التطور فى سياستهم نحو استقلال البلاد المغربية وان الصداقة الفرنساوية العربية لا يمكن أن تقوم الا على أساس العدل والحرية والاستقلال للشعوب العربية فى المغرب .

وقد لاحظت أن النهضة المغربية خطت خطوات قوية فى السنين الاخيرة وان الفرنساويين أخذوا يدركون ضرورة التغيير وانهم يعرفون رغبات الجامعة وأثرها فى نهضة البلاد المشمولة بحكمهم ولو أنهم لم يستطيعوا الى الآن أن يقرروا قرارا يرضى المغاربة كما لاحظت أن أهل المغرب يضعون فى الجامعة أكبر آمالهم لتحقيق حريتهم .

اندونيسيا

أعدت الامانة العامة فى قضية اندونيسيا مذكرة ستعرض على المجلس الموقر فى دورته الحالية على أثر ما تلقته من مذكرات من الهيئات الاسلامية والعربية المختلفة تعرض لهذه القضية ويطلب فيها مرسلوها تأييد اندونيسيا وشد أزرها بالاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة وعلى أثر ما قرره المجلس الموقر بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ من اعلان عطفه وتأييده لاستقلال اندونيسيا وحريتها .

المبعدون والمشردون العرب :

بحث المجلس فى جلسته المنعقدة فى ٢ ابريل سنة ١٩٤٦ موضوع اللاجئين والمبعدين والمشردين العرب فى مختلف الجهات فى أوروبا وتلى فى الجلسة التقرير المقدم من الامانة العامة عما وصل الى علمها عن حالتهم وقد اقترحت فيه أن تبذل الدول العربية ما فى وسعها لمساعدتهم لانهم عرب قبل كل اعتبار . فاتخذ المجلس فى تلك الجلسة القرار الآتى : —

« بعد الاطلاع على المذكرة المقدمة من الامانة العامة بشأن العرب المشردين المبعدين عن بلادهم قرر المجلس تفويض الامانة العامة فى الاتصال بدول الجامعة وابلاغها أن المجلس قرر فى جلسته المنعقدة فى ٢ ابريل سنة ١٩٤٦ انشاء صندوق لمساعدة المبعدين والمشردين والمصابين من العرب فى خارج بلادهم بسبب ظروف الحرب . وقد رأى المجلس أن يرصد لهذا الصندوق مبلغا لا يقل فى البدء عن عشرين الف جنيه ويترك للدول العربية أن تتبرع له بالمبالغ التى ترى أن تجود بها لهذا العمل الانسانى العربى وأن يفوض الامين العام فى الحال لانفاق مبلغ لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه تؤخذ مؤقتا من ايرادات الجامعة وتسدد من تبرعات الحكومات لهذه الغاية ، وقد قامت الامانة العامة بتنفيذ هذا القرار فى حينه فخصصت مبلغ عشرة آلاف جنيه

وأبلغت القرار المتقدم الذكر الى دول الجامعة جميعا طالبة منها التبرع بما تجود به لهذا الصندوق فلم تتلق اجابة الى الآن سوى من الحكومة المصرية التى تبرعت لهذا الغرض بمبلغ عشرة آلاف جنيه وقد وضعت الامانة العامة فى مفوضية مصر ببرن مبلغ ٢٥٠٠ جنيه وفى مفوضية مصر بباريس ٣٠٠٠ جنيه للانفاق منها فى شئون المشردين واعانتهم وترحيلهم .

كذلك وافق المجلس فى الجلسة المتقدمة الذكر على اقتراح يقضى بأن ترسل الحكومات العربية تعليماتها لمفوضياتها فى أوروبا لبذل كل معونة وتسهيل كل اجراء خاص بعودة هؤلاء المشردين والمبعدين واللاجئين وقد قامت الامانة العامة بابلاغ هذا القرار الى حكومات الدول المشار اليها .

هذا وقد انتهزت الامانة العامة فرصة سفر معالى السيد تحسين العسكرى وزير العراق المفوض بمصر الى أوروبا باجازة فى الصيف الماضى وطلبت اليه القيام بمهمة السعى لتسهيل عودة هؤلاء المشردين وزودته بما يتطلب ذلك من نفقات وقد تفضل معاليه بقبول هذه المهمة ووفق الى ترحيل عدد كبير منهم الى البلاد العربية واتخذ الاجراءات الكفيلة بتسهيل عودة الباقين وهذه الاجراءات يقوم بها الآن ممثلو البلاد العربية فى باريس وبرن وبراج .

مركز الجامعة الدولى

أبلغت الامانة العامة دول الجامعة قرار المجلس الصادر فى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ ببلودان الذى يوصى حكوماتها بمطالبة انجلترا بالاعتراف بالجامعة واعتبار ما يصدر من الامين العام — فى حدود الميثاق — صادرا منها — وقد تلقت الحكومة المصرية ردا من الحكومة البريطانية بأنها بناء على ما وصلها من دول الجامعة ستعتبر ما يرد اليها من مكاتبات — سياسية من الامين العام كأنه صادر من اعضاء الجامعة مادام ذلك فى حدود نصوص ميثاقها . وفى مثل هذه الحالة ترسل صورة مما تبعث به اليه الى كل حكومة من حكومات دول الجامعة بالطريق الدبلوماسى للعلم ومع أن وزير الخارجية البريطانية لا يعتزم فى هذه المرحلة المبادءة بالتخاطب مع جامعة الدول العربية فى المسائل السياسية فانه اذا اقتضى الحال ان توجه حكومة صاحب الجلالة البريطانية مذكرة مشتركة فى مسألة سياسية الى جميع حكومات دول الجامعة العربية فانه عندئذ سترسل نسخة طبق الاصل منها الى الامين العام للعلم .

والحقيقة أن الاعتراف بجامعة الدول العربية واقع فعلا فجميع دول العالم والرأى العام معترف ضمنا بوجود هذه المؤسسة الدولية ولحسن الحظ نشعر فى كل مكان بأن وجودها يتلقى كعنصر مفيد للسلم والرقى فى العالم والكل يتمنون لها النجاح وذلك ملحوظ فى الرسائل التى ترد على الجامعة والافكار التى تنم عنها الصحف والاذاعات الكثيرة فى العالم ويبدو مركز الجامعة فى أحسن مظاهره ، كلما اجتمعت هيئة الامم المتحدة وتجلى تضامن الوفود العربية فيها ووقوفهم بجانب الحق والعدل.

الشئون الاقتصادية

أما فى الميدان الاقتصادى فقد استمرت كل من اللجنة الدائمة للمقاطعة ولجنة انقاذ أراضى فلسطين على الاجتماع فى خلال الفترة بين الدورتين فاهتمت لجنة المقاطعة باحكام تنفيذ قرار المقاطعة واتخذت عدة قرارات لمساعدة عرب فلسطين

على سد حاجياتهم من المنتجات والمصنوعات التى حرموا منها بسبب مضيهم فى المقاطعة وأهم هذه القرارات وهى التى وافق عليها مجلس الجامعة فى دورته الاستثنائية ببلودان — وهى :

١ — منع تصدير المواد الاولية أو المساعدة للانتاج الصهيونى .

٢ — انشاء مكاتب للمقاطعة فى كل دولة من دول الجامعة للاشراف المحلى تكون على اتصال دائم بلجنة المقاطعة الدائمة بالقاهرة .

٣ — تخصيص ٥٠ ٪ من قيمة المصادرة للمرشدين أو المصادرين وذلك تشجيعا للارشاد السرى عن تهريب البضائع والمنتجات الصهيونية .

٤ — ضرورة انشاء هيئة مختصة فى فلسطين للاتصال بها فى كل ما يتعلق بمسائل المقاطعة وخصوصا التصدير والاستيراد .

كذلك قررت اللجنة أن تكون شهادات الاستيراد الممنوحة لتجار فلسطين العرب من اختصاص لجنة الاقتصاد الوطنى والمقاطعة بفلسطين وفقا لما قرره المجلس (فقرة ٤ أعلاه) كما قررت اللجنة مطالبة لجنة الاقتصاد الوطنى والمقاطعة فى فلسطين خلال الستة الاشهر المقبلة وقد وصل هذا الكشف أخيرا وهو بسبيل عرضه على اللجنة الفنية للنظر فى توفير هذه الحاجيات من مصر وسائر الدول العربية أو سواها وعلى العموم فان سير المقاطعة فى بلاد دول الجامعة هو سير ناجح ولقد ظهر أثره فى الصناعات الصهيونية ونأمل أن تكون المقاطعة فى فلسطين نفسها منظمة أحسن مما هى عليه الآن .

وفيما يتعلق بلجنة انقاذ أراضى فلسطين فانه لما اجتمع المجلس فى دورته الثالثة فى مارس سنة ١٩٤٦ عهد الى لجنة يرأسها معالى مكرم عبيد باشا بدراسة المشروعين السابق تقديمهما فانتهت اللجنة الى اقرار مشروع انشاء مؤسسة على شكل شركة مساهمة لانقاذ تلك الاراضى وعرض المشروع على لجنة من الخبراء أعدت تقريرا عنه كما عرض عقد تأسيس تلك الشركة وقدم ذلك للمجلس فى الدورة الثالثة فوافق على المشروع ورأى من الاوفق أن تكون القاهرة المركز الرئيسى لتلك المؤسسة .

وقد بذلت الامانة العامة بالتعاون مع صاحب المعالى حافظ عفيفى باشا مجهودا لتنفيذ المشروع ودعت من اختارتهم لجنة فلسطين من البلاد المختلفة للاشتراك وعقدت كذلك اجتماعا بدار الامانة بتاريخ ١٧ الجارى دعت اليه من رشحتهم المفوضيات العربية المختلفة للاجتماع بقصد معرفة مدى ما يشتركون به . وقد وصل اليها عدد من طلبات الاشتراك ولا يزال يرد غيرها فمتى تكامل القدر اللازم ستعلن الشركة . وفى هذه الاثناء يتخذ معالى حافظ عفيفى باشا الاجراءات القانونية اللازمة لتأسيس الشركة .

وفيما يتعلق بمؤتمر الجراد فقد عقد فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ من ممثلى سوريا والمملكة الاردنية الهاشمية والعراق والمملكة العربية السعودية ومصر وشهده مدير ورجال المكتب البريطانى فى الشرق الاوسط ونوقشت فى الاجتماع مقترحات رئيس وحدة الجراد فى الشرق الاوسط لمكافحة الجراد بالمملكة العربية السعودية فى الموسم القادم فاستقر الرأى على ان يتصل الاعضاء بحكوماتهم بشأن تقدير الالتزامات التى يمكن أن تتعهد بها كل منها فى مكافحة تلك الآفة بالبلاد العربية فى الموسم القادم .

كذلك تولت الامانة العامة الرد على ما ورد اليها من الاستعلامات المتعلقة بالتبادل التجارى بين مختلف الدول العربية فزودت المستعلمين بالمعلومات والبيانات الصحيحة وأرشدتهم الى الجهات الحكومية المصرية المختصة بأمور الاستيراد والتصدير .

اللجنة الثقافية

لما كان تعاون البلاد العربية فى ميدان الثقافة يعود عليها بالخير العميم نظرا لما للثقافة من أثر بعيد فى رقى الامم وتقدمها فقد شرعت الامانة العامة فى تنفيذ قرارات المجلس الثقافية وقامت الهيئة الدائمة للجنة الثقافية بدراسة أحسن السبل لتحقيق التعاون الثقافى فأرسلت بعثة الى سوريا ولبنان للاطلاع على أنفس ما فى دور الكتب من المخطوطات واتصلت بالحكومات العربية لتوحيد الجهود فى صلاتها بهيئة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأعدت الوسائل لتأليف لجنة قانونية فرعية دائمة لدراسة مشروع قانون حماية حقوق المؤلفين وقد أحالته اللجنة الى الحكومات العربية للنظر فيه ووضعت مشروع انشاء معهد للفقه الاسلامى يلحق بجامعة فؤاد الاول بالقاهرة . وألفت الامانة العامة لجنة فنية أعدت مشروعا بالموضوعات التى سيتناولها المؤتمر الثقافى الاول لايجاد خطة مشتركة فى تدريس مواد الثقافة العربية وقد أحيل هذا المشروع وما الحق به من تفسيرات وأسئلة الى الدول العربية وقد أجتمعت اللجنة الثقافية بدمشق فى صيف هذا العام وبحثت فى أهم الوسائل لتنوير الشعوب العربية وتوجيهها ومنها السينما والاذاعة والصحافة فأقرت اتخاذ أحسن الطرق لتوجيهها لفائدة الفكرة العربية ورأت امداد الثقافة العربية بثروة جديدة من الفكر وذلك بتوجيه الحكومات العربية الى تشجيع التأليف والترجمة والنشر عن طريق تأليف هيئات تشرف على ذلك . وتساهم جامعة الدول العربية فى تنظيم الصلات بين هذه الهيئات وتخصيص جوائز للمؤلفين والمترجمين والناشرين . كما أشارت اللجنة باصدار تقويم للثقافة العربية فى مطلع كل عام ومجلة عامة تنشر قرارات الجامعة ووثائقها وتبحث فى الامور الثقافية والعامة على اختلاف موضوعاتها الى غير ذلك من المقررات المعروضة على المجلس الموقر فى دورته الحالية .

لجنة الجوازات والجنسية :

ثم تأليف هذه اللجنة وعقدت عدة اجتماعات خلال فصل الصيف ودرست المواضيع الداخلة فى اختصاصها وقدمت مشروعى اتفاقين أحدهما خاص بالجنسية والآخر بالجوازات والتأشيرات وهذه كلها معروضة على المجلس فى هذه الدورة .

اللجنة الصحية :

كذلك تشكلت اللجنة الصحية وعقدت اجتماعين وضعت فى أولهما مشروع تعديل للمعاهدة الدولية الصحية لسنة ١٩٢٦ الخاصة بنظام الحجر الصحى للحجاج وهو المشروع الذى أقره مجلس الجامعة فى جلسته المنعقدة فى ٦ ابريل سنة ١٩٤٦ التى وافق فيها أيضا على قرار اللجنة الخاص باعتماد المكتب الصحى الاقليمى بالاسكندرية مكتبا اقليميا صحيا للدول المشتركة فى الجامعة . وقد قامت الامانة العامة بابلاغ توصيات اللجنة الصحية الى الدول الاعضاء وهى ترمى فى مجموعها الى مقاطعة الادوية الصهيونية والتنبيه على الاطباء بعدم وصف شىء منها للمرضى وتعميم دستور

الادوية المصرى فى البلاد العربية . أما فى اجتماعها الثانى فقد أعلنت برنامجا وأصدرت قرارات وتوصيات هامة ستعرض على المجلس فى دورته الحالية .

شئون المواصلات بين الدول العربية :

تلقت الامانة العامة مذكرات عديدة خاصة بتكوين اتحاد عربى بريدى وبتحسين المواصلات على اختلاف أنواعها بين البلاد العربية وقد عقدت لجنة المواصلات عدة اجتماعات وأوصت بعقد مؤتمر للطيران فى عاليه يوم ٨ يوليو سنة ١٩٤٦ وآخر للبريد والبرق والهاتف والسكك الحديدية والطرق والملاحة فى صوفر فى أول اغسطس سنة ١٩٤٦ على أن يحضر فى كلا المؤتمرين اخصائيون فى كل فرع من الفروع المذكورة . وقد عقد المؤتمران فى الوقت المحدد واجتمعت اللجنة الدائمة للنظر فيما وضع من أبحاث وتقارير وعملت على تنقيحها وادخال ما رأت ادخاله تحقيقا للصالح العام واتخذت قرارات وأعدت مشاريع اتفاقيات معروضة على المجلس الموقر فى دورته الحالية .

شئون الصحافة والنشر :

كانت لمكتب الصحافة بالامانة العامة اتصالات شخصية ورسمية بكثير من رجالات العرب وهيئاتهم لتبادل المعلومات والتوجيهات فى الشئون العربية وعين المكتب مراسلين له فى لبنان وسوريا وباريس لامداده بالمعلومات ومواجهة الحملات على الجامعة ودولها وتوجيه الرأى العام والصحف التوجيه المناسب . والمكتب دائم الاتصال بالصحفيين — الوطنيين والاجانب — لنشر الحقائق بحيث يمكن القول بأنه على علم بتطورات الحالة فى الداخل والخارج . وقد أصدر نشرة اخبارية يومية توزع على الصحف فى أنحاء العالم وعلى بعض الشخصيات والهيئات والاندية ، وقد أخذت الصحف تنشر هذه الاخبار كلها أو بعضها وتذيعها محطات الاذاعة فى مصر وبعض البلاد العربية كما أصدر نشرة يومية بخلاصة أنباء البلاد العربية نقلا عن صحفها ترسل الى المفوضيات العربية والاجنبية بمصر وبعض المقامات والدوائر المصرية والشخصيات والجمعيات المهتمة بالشئون العربية .

وقد كتب واستكتب مقالات عديدة فى الصحف العربية والاجنبية دفاعا عن مبادىء وآراء الجامعة وترويجا لها وقام بوضع احصاء لما نشر عن الجامعة ودولها للرجوع اليه عند الحاجة وبحفظ وترتيب قصاصات الصحف المحتوية على موضوعات هامة للرجوع اليها كذلك . وقام المكتب ببعض حفلات صحفية خاصة وعامة لتوثيق علاقته بالصحفيين مما حقق له التفاهم والرغبة فى التعاون من جانبهم .

هذا بيان ما قامت به الامانة العامة من أعمال بين الدورتين العاديتين الثالثة والخامسة . وأما فيما يتعلق بالاجراءات التى اتخذتها لتنفيذ قرارات المجلس فقد قامت بهذا ادارة السكرتارية فى الامانة العامة وذلك بتبليغ القرارات المشار اليها الى الدول الاعضاء أو الدول الاجنبية أو الهيئات الاخرى حسبما يقتضيه الامر أو الى باقى ادارات الامانة العامة كل بحسب ما يقع فى اختصاصها وكانت تتبع الاجابات التى ترد اليها وتتعقب الجهات التى يتأخر وصول ردها حتى تطمئن الى أن جميع القرارات قد تم تنفيذها فى الوقت المناسب .

ترجمـــــة

الحديث الذى ألقاه سعادة الأمين العام باللغة الفرنسية فى المؤتمر الصحفى الذى عقد مساء الاثنين ١٤/١٠/١٩٤٦ بالمفوضية الملكية المصرية بباريس

يسرنى كثيرا أن أجد باريس هذه المدينة التالدة التى نحبها نحن العرب جميعا سليمة تتمتع برخائهاالمعهود. لقد طالما استفدنا من الاتصال بشعب عريق مثل الشعب الفرنسى الذى بشر منذ قرون بمبادىء الحرية والاخاء والمساواة والذى ضرب مثلا ظل سنين طويلة قدوة لكل عشاق الحرية فى القارة الاوروبية وعبر البحار .

لا زال أمام الفرنسيين دور هام يقومون به لاطراد حرية البشر وتقدمهم . واننا على ثقة ـ اننا اذا سألناهم بعض التسامح عند ما نقف ونصمم على تحقيق نفس المبادىء التى حملت فرنسا لواءها ـ انهم لاشك سيقابلون هذا بصدر رحب .

وقد انتهزت هذه الفرصة لاقابل صحافيى باريس لأوضح لهم مركز الجامعة العربية وأجلو الحقائق التى نالها التشويه وسوء القصد بخصوص نشاط الجامعة وأهدافها .

ان الجامعة العربية مؤسسة ناشئة نتجت عن ميثاق عقدته سبع دول عربية قصدوا الى اقامة خير العلاقات بين دولهم فى ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع ، كما ان الجامعة ما هى الا تعبير عن رغبة العرب الشاملة لبعث علاقاتهم التاريخية وتوطيد كل ما يربط بين أقطارهم من صلات ثقافية وعنصرية واحدة . والجامعة رمز هذا الاتحاد وعنوان رغبتهم ـ وقد تمت نهضتهم فى التعاون على تدعيم مبادىء تقرير المصير وحرية الشعوب فى حكم نفسها بنفسها على أسس ديمقراطية تتفق ورغباتهم العامة .

ولقد قررت الجامعة فى ميثاقها استعدادها للتعاون مع كل المؤسسات العالمية وخاصة هيئة الامم المتحدة فى ميادين النشاط المختلفة التى تعمل على توطيد السلم واقرار الرفاهية الاجتماعية وتوسيع مجال النشاط البشرى نحو التقدم الى أبعد حدوده . وانها على استعداد كذلك أن تعمل كوحدة اقليمية بالتضامن مع هيئة الامم المتحدة وهى لا ترتكزالى أسس عنصرية أو دينية ولا تسمح بالتفرقة ولا بالتعصب بل هى على النقيض تبشر بالتسامح والاخاء البشرى وتمد يدها لكل أمة أو مجموعة من الامم تسعى الى السلام واقرار حقوق البشر فى المساواة وتقرير المصير . وهى ترفض الخضوع لأى تأثير يسعى الاقوياء لفرضه وتقاوم كل محاولة لاستغلالها فى سبيل أغراض ذاتية وهى تمد يدها الى كل دولة سواء كانت كبيرة أو صغيرة للتعاون فى سبيل السلم والتقدم البشرى فاذا وجدت نفسها يوما على خلاف مع شعب أو دولة

معينة فيرجع هذا لا الى كره تحمله لهذا الشعب أو لهذه الدولة وانما لخلاف على الآراء والمبادىء . وحتى فى هذه الحالة فستتجنب استخدام العنف والقوة كوسيلة لبلوغ الاهداف القومية بل تسعى الى حل مشكلاتها عن طريق ارضاء الضمير العالمى والتوسل بالقوى الادبية للطبيعة البشرية وذلك عن طريق حسن التفاهم .

وهذه القضايا على تنوعها كثيرا ما تبدو متعارضة مع سياسات بعض الدول العظمى التقليدية أو الاستعمارية أو مع فلسفات بعض الجماعات وحتى فى هذه الحالات فان الجامعة العربية لا ترى فى هذا سببا كافيا يدفعها الى استخدام العنف لان السلم هدف أكثر جلالا من أن تعيقه أى صعوبات وقتية قد يجابهها .

وقد مرت ثمانية عشر شهرا حتى الآن على تأسيس الجامعة لم تحد فيها قط عن الأسس العامة التى تفرضها مبادئها وقابلت كل القضايا المتعلقة بحرية وتقدم الشعوب العربية بنفس التصميم والعزم مهما اختلفت الظروف .

ومما يبعث الأسف أن جزءا كبيرا من مجهودها قد وجه منذ انشائها الى مقاومة الاهداف السياسية الصهيونية فى فلسطين مما بدا فى أعين العالم انه صراع بين عنصرين ودينين مختلفين وهو وضع تستنكره وتعترض عليه ، فان كل ما تبتغيه هو أن تقضى على السياسة الصهيونية الاعتدائية التى ترمى للسيطرة على فلسطين .

ان العرب فى تاريخهم الطويل كانوا يحسون بالعطف على اليهود ولم يحجموا قط فى كل مرة حلت باليهود فيها نكبة أو اضطهاد أن يظهروا لهم هذا العطف التقليدى ويرجع سوء فهم بعض الناس لحقائق القضية العربية فى فلسطين الى اختلاف مطلب الصهيونية السياسى فى بلد صغيرة كفلسطين بالمشكلة اليهودية العالمية . ان العرب انما يكافحون لابقاء فلسطين عربية ولبقائهم أغلبية فى بلادهم .

لقد أظهر العرب فى مؤتمر لندن تسامحا وروحا انشائية واعتدالا وتعهدوا فى سبيل ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية بمنح الضمانات الكافية للجالية اليهودية فى المسائل الدينية والثقافية والمدنية . وقد أظهروا استعدادا فيما يختص بمشكلة المشردين واللاجئين من اليهود للتعاون فى حل هذه المشكلة وتحمل نصيبهم من اللاجئين .

وتحدوهم فى كل القضايا العربية الاخرى الرغبة فى اقرار المبادىء العامة ان ما تطلبه لجميع الشعوب هو العدالة والحرية وحق تقرير المصير وسنظل على دفاعنا عن هذه المبادىء حتى يتم لنا النصر .

ان الامة العربية أمة متسامحة انشائية أعطت العالم حضارة خالدة ولن تقبل الآن وقد نمت نهضتها مكانا متواضعا تفرضه عليها القوة .

ولقد شعرت الجامعة العربية أن واجبها فى هذا العالم المضطرب أن تقرر فى اجتماع وزراء الخارجية الذى عقد فى الاسكندرية فى اغسطس الماضى أن الدول الاعضاء فى الجامعة لا تقبل فى أمر السياسة العالمية وخاصة ما يتعلق بهيئة الامم المتحدة بغير مبادىء العدالة وانها ترفض سياسة الامر الواقع وان نتج عن هذا اغفال بعض مصالحها الملحة وانها ترجو بهذا أن تضرب مثلا للغرب المضطرب وان تحيى بعض تقاليد الشرق القديم . لقد ظل الشرق مدى آلاف السنين منهلا فياضا للقوى الادبية والروحية التى يستهدى بها الآن مئات الملايين من الناس . ان الشرق وقد منح العالم

أديانه الثلاثة العظمى لم يلجأ الى العنف لتحقيق نصر مادى .

وانى أتوجه اليكم سائلا اياكم أن تحكموا علينا حكما يقوم على عدالة قضيتنا وسياستنا العامة وان لا تعيروا آذانكم للاتهامات الخبيثة التى تقوم بها جماعات جاهلة رجعية ترفض أن ترى فى أمتنا أمة ناهضة فتية نهضت من سباتها لتأخذ مكانها اللائق فى الحضارة وتشترك فى تقدم البشرية الروحى والمادى .

وانى اتجه أخيرا للشعب الفرنسى مؤكدا له انه لا تساورنا أقل رغبة فى اثارة الصعوبات فى طريقه وهو يبنى عالما أفضل بعد هاتين الحربين المدمرتين .

ان فرنسا لا تزال على قوتها وحيويتها القديمة وهى قادرة أن تحل المشاكل التى تقابلها وان قدرتها على تكييف نفسها حسب حاجات العصر الحاضر والشعوب المعاصرة قد تكون أقوى برهان على هذه الحيوية ونحن لا نشك فى أن فرنسا ستصل الى اقامة صداقة خالصة دائمة مع العالم العربى .

—*—

تقـــــرير

عن أعمـــال الأمانة العـــامة فى المـــدة بين الدورتين الخامسة والسادسة العاديتين

وعن الاجراءا ت التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

انصرفت الامانة العامة بمجرد تأجيل الدورة الخامسة العادية بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى تنفيذ القرارات التى اتخذها المجلس فى هذه الدورة .

ونعرض فيما يلى ما اتخـذ من اجراءات فى تنفيـذ القرارات المتعلقـة بالقضية الفلسطينية وهى :

أرسلت الامانة العـامة مذكرة الى الحكومة البريطانية بواسـطة سفارتها بمصر ذكرت فيها أن مجلس الجامعة يرى فى تفاقم الهجرة اليهودية لفلسطين خطرا داهما على العرب وعلى كل تسوية تتوقف على مؤتمر فلسطين فى لندن .

وقررت لفت نظر الحكومة البريطانية الى خطر التهاون فى اتخاذ الوسائل القوية الفعالة لوقف هذه الحالة غير المرضية وان مجلس الجامعة يرى فى استمرار الهجرة الى فلسطين مخالفة للعهد الذى قطعته الحكومة البريطانية على نفسها فى سنة ١٩٣٩ تؤدى الى اضطراب السلم فى الشرق الاوسط والواقع أن العرب يرون أن كل هجرة يهودية الى فلسطين عمل غير مشروع . وهم لا يقرون ما تسميه الحكومة البريطانية بالحصص الشرعية للهجرة ولذلك يعتبرون أن جميع الداخلين الى فلسطين مهاجرون غير شرعيين يجب اعادتهم الى الاماكن التى جاءوا منها . وقـد تلقت الامانة العـامة مذكرة من السفارة البريطانية بمصر بأنها أبلغت حكومتها فحوى هذه المذكرة .

وتنفيذا لقرار المجلس الصادر فى ١٤٩٦/١١/٢٨ أرسلت الامانة العامة مذكرة الى الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها بمصر فى شأن تفاقم الارهاب اليهودى بفلسطين ذكرت فيها :

قامت الدول العربية فى مذكرات عدة سابقة موجهة الى الحكومة البريطانية ـ كان آخرها الرجاء الاجماعى الذى تقدمت به الوفود العربية فى مؤتمر لنـدن ـ بتوجيه النظر الى الاخطار العظيمة الناتجة عن الحمـلة الارهابية اليهودية فى فلسطين وبطلب اتخـاذ التدابير الضرورية لايقاف هذا النشاط الارهابى ، على أن هذا الارهاب قـد استفحل لسوء الحظ أخيرا فتعرض الشعب لاخطار جمـة ولمـا كانت الحكومـة الفلسطينية قد أثبتت عجزها عن معالجة هذا الموقف الخطير فمجلس الجامعة يطلب الى الحكومة البريطانية اتخـاذ التدابير اللازمة لتسليح الشعب العـربى ليتسنى له

مواجهة هذا الخطر المتزايد والدفاع عن نفسه وذلك وفق المبدأ الذى جرت عليه فى الماضى بالنسبة ليهود فلسطين حينما قامت الحكومة بتسليحهم .

ان الخطر الارهابى اليهودى مضافا الى استمرار الهجرة وعدم توفر أسباب الدفاع لدى العرب يبعث الاضطراب فى العالم العربى ويحمل الدول العربية على اتخاذ كل الوسائل لنصرة اخوانهم فى فلسطين .

وقد أجاب السفير البريطانى فى مصر بمذكرة مخطرا بالوصول .

وأبلغت الامانة العامة قرار المجلس الصادر فى ١٩٤٦/١٢/٢ الى الحكومات العربية الخاص بالموافقة على اجتماع الوفود العربية فى نيويورك لتنسيق الوسائل اللازمة للاحتجاج مجتمعين على التدخل الامريكى المستمر فى مسألة الهجرة الى فلسطين .

وأرسلت الامانة العامة الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية بواسطة سفارتها بمصر تتضمن الاحتجاج على هذا التدخل ذكرت فيها :

لقد انتهز مجلس الجامعة فرصة اجتماعه فى دورته الحاضرة وتداول فيما بدا فى خلال الشهور المنصرمة من تدخل امريكا فى شئون فلسطين وما يحدثه ما يصدر عن فخامة رئيس جمهورية الولايات المتحدة من تصريحات وما يبذله لدى الحكومة البريطانية من مساع وقرر لفت نظر حكومة الولايات المتحدة الى ما تحدثه هذه التصريحات والمساعى من انزعاج كبير فى البلاد العربية والعالم الاسلامى والى مايترتب عليها من اساءة لطيب العلاقات التى ترغب حكومات دول الجامعة ان تظل دائما بينها وبين الحكومة الامريكية . كذلك تناول المجلس موضوع ما يبذل فى مناطق الاحتلال الامريكية فى أوروبا من تشجيع وتسهيل للهجرة الصهيونية الى فلسطين . وهو يرجو أن تعمل حكومة الجمهورية على وضع حد لهذه التصرفات التى لا يمكن ان تفسر الا بالتحيز لأحد طرفى النزاع فى القضية القائمة بين العرب واليهود والتى لا تزال موضع البحث والدرس أمدا فى الوصول الى حل عادل يزيل ما تراكم فى النفوس كنتيجة للموقف الحالى البالغ الصعوبة ويوطد أركان السلام وهو ما تنشده جميع الامم وتحمل زعامته الحكومة الامريكية فى كل ما تناصره من مبادىء سامية . وقد أجاب السفير الامريكى باسم حكومته بخطاب سيعرض على مجلسكم الموقر . ووجهت الامانة العامة مذكرة الى الحكومة الانجليزية بواسطة سفارتها بمصر أبلغتها فيها قرار المجلس الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بضرورة دعوة الهيئة العربية العليا فى فلسطين لترسل عنها وفدا للاشتراك فى مؤتمر فلسطين .

وقد تلقت الامانة العامة مذكرة كاخطار بالوصول .

وأبلغت الامانة العامة دول الجامعة قرار لجنة وزراء الخارجية الخاص بتوصية المجلس تلك الدول بتنفيذ قرار بلودان بشأن الرعايا العرب الذين يبيعون أراضيهم لليهود .

وأرسلت الامانة العامة مذكرة للحكومة البريطانية بواسطة سفارتها بمصر لتبلغ حكومتها قرار المجلس الصادر فى ١٩٤٦/١٢/١١ ذكرت فيها أن الوقت قد حان لسماحة مفتى فلسطين الحاج امين الحسينى ان يتمتع بحقوقه المدنية وان يرخص لسماحته بالعودة الى بلاده وقد تلقت الامانة العامة ردا من السفير البريطانى بمصر بأنه أبلغ مضمون مذكرة الامانة الى حكومته .

وأرسلت الامانة العامة مذكرة الى الحكومة البريطانية بواسطة سفارتها بمصر لتبليغها الى حكوماتها تنفيذا لقرار المجلس الصادر فى ١٩٤٦/١٢/١٢ الخاص بطلب تجريد اليهود من السلاح أو تسليح العرب وأبلغت صورة هذه المذكرة الى الدول الاعضاء .

مشروع شركة انقاذ أراضى فلسطين :

قرر مجلس الجامعة فى اجتماعه الاخير بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أن تؤلف لجنة تحضيرية من حضرات حافظ عفيفى باشا وتحسين العسكرى بك والسيد جمال الحسينى وان يعاونهم مندوب من قبل الامانة العامة ، على أن تتولى هذه اللجنة الاشراف على المشروع حتى يخرج الى حيز الوجود بأسرع ما يمكن .

وبالرغم من ان اختصاص الامانة العامة لا يتناول هذا النوع من العمل فانها شعرت بضرورة توجيه عنايتها وان تتولى العمل لسرعة اتمامه وكمال نجاحه .

من ذلك أنها دعت فى اجتماعات متعددة الكثيرين من الوجهاء والمولين العرب على مختلف جنسياتهم للمساهمة فى تأسيس هذه الشركة . وقد بلغ مجموع ما اكتتب به ودفع فعلا من بعض عظماء الامة مبلغا جسيما .

وقد عقدت اللجنة التحضيرية خمس جلسات للنظر فى المسائل الخاصة بهذه الشركة ولبحث الوسائل الموصلة لاتمام الاجراءات اللازمة لتأسيس الشركة .

كذلك أثيرت مسألة الاكتتاب فى جمع رأس المال حتى يتسنى استصدار المرسوم الملكى المرخص بانشاء الشركة وتسجيلها .

ولما رأت الامانة العامة ان المساهمة فى جمع رأس المال عن طريق الافراد قد تستغرق الكثير من الوقت ورغبة منها فى انجاز المشروع فى أقصر زمن ممكن كى تتحقق الفائدة المرجوة منه ،وثقة منها بأن الاقبال على شراء الاسهم بعد تأسيس الشركة سيكون عظيما وانها تتوقع ان تتجاوز طلبات الاكتتاب رأس المال وقد تضاعفه .

من أجل هذا رأت أن تعهد الامانة العامة الى كل من بنك مصر والبنك العربى وبنك الامة العربية بالمساهمة فى تغطية الاسهم المكونة لراس المال بعد اكتتاب المؤسسين لحين عرض هذه الاسهم للاكتتاب العام .

وقد أرسلت الامانة العامة الى البنوك المذكورة خطابات بهذا المعنى وحتى تزداد هذه البنوك طمأنينة على سلامة هذه العملية من ناحيتها المصرفية أخلتهم الامانة العامة من أية مسئولية مادية قد تلحق بهم من جراء عدم الاقبال على شراء الاسهم المطروحة فى الاكتتاب العام .

وقد رحبت البنوك بذلك وتعهدت بالقيام بالمساهمة فى اتمام عملية تغطية رأس المال على أن لا تحتفظ لنفسها من تلك الاسهم الا بقدر يسير يتفق عليه .

وبهذه المناسبة نذكر أن مجلس الجامعة قرر بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٤٦ دفع مبلغ ربع مليون جنيه تبرعا وحيدا لهذه الشركة لتكوين احتياطى عام . وقد طلبنا من الحكومات العربية المسارعة الى دفع تبرعاتها .

وأخيرا فان الامانة العامة يسرها أن تعلن لحضراتكم انه قد تقرر امضاء عقد التأسيس لهذه الشركة فى الاسبوع الثالث من شهر مارس الجارى . وقد أرسل الامين العام برقية الى أصحاب المعالى وزراء خارجية الدول الاعضاء بهذا المعنى راجيا اياهم حث من يريدون الاكتتاب كمؤسسين فى هذه الشركة كى يودعوا ما يكتتبون به فى المصارف العربية السالف ذكرها قبل التاريخ المحدد للتوقيع على عقد التأسيس .

مؤتمر فلسطين بلندن :

انعقد مؤتمر المائدة المستديرة بلندن لاستئناف البحث فى قضية فلسطين فى وقته المحدد وانتهى بعد جلسات عديدة الى تقديم مذكرة من الوفود العربية أعربت فيها بصراحة عن وجهة نظرها فيما يتعلق بالمقترحات البريطانية وقد ختمت هذه المذكرة بالمطالب التالية :

أولا — استقلال فلسطين كاملة غير مجزأة استقلالا تاما فى الحال .

ثانيا — وقف الهجرة .

ثالثا — حماية الاراضى العربية .

وقد حال مرضى دون سفرى الى لندن على أن الامانة العامة كانت على صلة وثيقة بجميع الوفود العربية فى لندن بقصد تنسيق السياسة واتباع رأى موحد .

قضية مصر :

وفى خلال الفترة الواقعة بين الدورتين انقطعت المفاوضات التى كانت دائرة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية تلك المفاوضات التى استمرت عشرة أشهر بذلت فيها مصر جهودا جدية متوسلة بكل الوسائل للوصول الى اتفاق مع بريطانيا يحقق المطالب القومية ولكن هذه المفاوضات انتهت بالقطع لان الحكومة المصرية لم تستطع تحقيق ما أملته بشأن النقطتين الجوهريتين اللتين أجمع الشعب المصرى على المطالبة بهما وهما :

أولا — جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاء ناجزا .

ثانيا — الاحتفاظ بوحدة مصر والسودان .

ولهذا قررت الحكومة المصرية بعد مفاوضات استطال أمدها وبعد أن أيقنت وهى آسفة أن المباحثات المباشرة لم تثمر ثمرتها أن ترفع الامر الى مجلس الامن وقد أيد الشعب المصرى بأجمعه هذا القرار تأييدا حماسيا .

هذا وبعد قطع المفاوضات اتخذ قسم الصحافة والنشر فى الامانة العامة وسائل مختلفة لتأييد مطالب مصر القومية وذلك ببعض اذاعات المحطات اللاسلكية وبعض التصريحات والمقالات كما استجابت الامانة العامة لرغبة الوفد السودانى فى زيارة البلاد العربية ويسرت له ذلك وكل هذا بقصد ايقاف العالم على حقيقة الاهداف القومية المصرية والسودانية ولتكون البلاد العربية على بينة من الحقيقة .

شئون شمال افريقيا :

وأرسلت الامانة العامة مذكرة الى الحكومة الفرنسية بواسطة سفارتها بمصر تنفيذا لقرار المجلس بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١١ لفتت فيها نظر الحكومة الفرنسية الى الحالة السيئة التى يعانيها العرب فى شمال افريقيا مع ابداء عطف المجلس الشديد على شعوب المغرب فى مراكش والجزائر وتونس مؤيدة حقهم فى أن يعود الجو فى تلك البلاد الى الهدوء والصفاء مما يمهد للوصول الى حل عادل يحقق مطالب بلاد شمال افريقيا الوطنية .

وكذلك أرسلت الامانة العامة مذكرة الى الحكومة الفرنسية بواسطة سفارتها بمصر أعربت فيها عن رغبة المجلس فى الافراج عن باى تونس السابق صاحب السمو المنصف باشا وحضرة الامير عبد الكريم ، وقد طالعتنا الانباء باطلاق سراح الامير عبد الكريم والسماح له بالاقامة فى جنوبى فرنسا .

وطلبت الامانة العامة من حكومات الدول الاعضاء تنفيذا لقرار المجلس أن تقوم الحكومات العربية الممثلة فى هذه الجامعة بالمساعى اللازمة لدى ممثلى الحكومة الفرنسية فى دولها للعمل على انهاء الحالة السيئة فى شمال افريقيا .

طرابلس :

تتوارد الشكاوى من مدة طويلة من طرابلس من تصرفات الادارة العسكرية ، وقد وصلت فعلا الحالة الاقتصادية الى درجة من السوء معرضة البلاد للمجاعة التى يقال أنها بدأت فعلا ، وقد توسطت الامانة العامة مرارا لدى السلطات البريطانية ، فرجا الامين العام أثناء وجوده فى لندن من رجال وزارة الخارجية البريطانية ايفاد بعثة للتحقيق فى هذه الحالة وتحسين الادارة العسكرية ما دامت قائمة وذهبت فعلا بعثة الى طرابلس وبرقة ولاتزال النتائج غير معلومة ومما يؤسف له انه رغم امضاء الصلح مع ايطاليا وتنازلها عن مستعمراتها فان الخلاف بين الدول الكبرى لم يسمح بتصفية سريعة للحكم العسكرى فى ليبيا وعودة البلاد الى ادارة مدنية عادية مما يستلزم تكرير رجاء الدولة المتولية للسلطات هناك أن تعدل النظام الذى اقتضته الحرب ريثما يبت فى مصير ليبيا .

المشردون والمبعدون :

بذلت الامانة العامة جهدا فى سبيل التخفيف من ضيق حال المبعدين والمشردين العرب فى أوروبا فوجهت بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ مذكرة الى حكومة الولايات المتحدة عن طريق سفارتها بمصر ذكرت فيها أن عددا كبيرا من العرب الذين أرغمتهم الظروف خلال الحرب على البقاء فى البلاد الاوروبية المختلفة أو الالتجاء اليها وقد زج بهم بسبب الحوادث القاسية والضرورات الحربية فى معسكرات الاعتقال والسجون ولا يزالون يقاسون حياة تبعث على الاسى وطلبت الامانة اتخاذ التدابير اللازمة للافراج عمن لا يزال من هؤلاء فى المعسكرات والسجون فى مناطق الاحتلال الامريكية فى أوروبا ولتسهيل عودتهم الى أوطانهم أو الى أى بلد عربى آخر يختارونه . وكذلك

وجهت الامانة العامة بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ مذكرة بالمعنى نفسه للحكومة البريطانية بواسطة سفيرها بمصر وأرسلت الامانة العامة مذكرة الى حكومة الاتحاد السوفياتى بواسطة وزيرها المفوض بمصر ذكرت فيها انه وصل الى علم الجامعة العربية وجود عدد من المسلمين اليوغوسلافيين وغيرهم اضطرتهم الظروف خلال الحرب الاخيرة الى الاقامة أو الالتجاء الى أقطار مختلفة من أوروبا ، وقد قضت التدابير العسكرية للأسف بأن يرحلوا الى معسكرات الاعتقال والسجون حيث لازالوا الى الآن يعانون حالة من اليأس المرير . أما وقد انتهت الحرب فلم يعد من مبرر لاستمرار هؤلاء فى المعتقلات والسجون ، ولهذا فان الامين العام لجامعة الدول العربية يلجأ باسهم الجامعة الى وساطة وزير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عند حكومته لاعادة الحرية الى هؤلاء المعتقلين فى مناطق الاحتلال السوفياتى وتمكينهم من العودة أما الى بلادهم الاصلية أو الى أى قطر عربى آخر يختارونه .

ولا تزال الامانة العامة تواصل جهودها فى هذا الميدان وهى باتصال مستمر مع المفوضيات العربية فى باريس وبروكسل وبرن . ويسر الامانة العامة ابلاغ المجلس ان المجهود الذى بذلته وقد أعانها عليه سعادة تحسين العسكرى بك وموظفو المفوضيات العربية فى أوروبا وقد أثمر فى تخليص عدد كبير من العرب المشارقة والمغاربة وأن الذى مكن من ذلك هو الاعانة السخية التى تبرعت بها الحكومة المصرية لصندوق المشردين الذى قرر المجلس انشاءه فى الدورة الثالثة العادية .

استقلال اندونيسيا :

قامت الامانة العامة بابلاغ قرار المجلس الصادر فى ١٩٤٦/١١/١٨ الذى يوصى دول الجامعة بالاعتراف باندونيسيا دولة مستقلة ذات سيادة واتخاذ الوسائل للوصول الى معلومات وثيقة للاعتراف الرسمى باستقلالها بالوسائل التى تراها الامانة ، الى كل من رئيس وزراء اندونيسيا ووزير هولندا المفوض بمصر والى حكومات الدول الاعضاء .

وتمهيدا لتنفيذ الشق الثانى من القرار وهو الخاص باتخاذ الوسائل للوصول الى معلومات وثيقة للاعتراف الرسمى باستقلال اندونيسيا كلفت الامانة العامة بالاتفاق مع وزارة الخارجية المصرية حضرة قنصل مصر العام فى الهند بالسفر الى مقر حكومة الجمهورية الاندونيسية وقد وصل الى بوتافيا ونحن فى انتظار عودته .

تنسيق التمثيل ورفع مرتبته لسفارة :

أبلغت الامانة العامة قرار المجلس الصادر فى ١٩٤٦/١١/٣ بشأن تنسيق التمثيل السياسى ورفع مرتبته الى درجة سفارة بين الدول الاعضاء الى تلك الدول عن طريق مفوضياتها .

وأبلغت كذلك قرار المجلس الصادر بنفس التاريخ بشأن التنسيق السياسى بين دول الجامعة الى تلك الدول .

شئون المواصلات :

وعلى أثر انتهاء مجلس الجامعة فى دورته الخامسة من بحث المعاهدات والتوصيات التى رفعتها اليه لجنة المواصلات خاصة بكل من شئون الطيران والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والطرق والملاحة وتنفيذا لقرار المجلس قامت الامانة العامة بابلاغ النص الذى أقره المجلس لهذه المعاهدات والاتفاقيات مع التوصيات المتصلة بها الى دول الجامعة للنظر فيها والافادة بالموافقة عليها أو بالملاحظات ان وجدت لعرضها على لجنة المواصلات قبل عرضها على مجلس الجامعة فى الدورة الحالية . واستعجلت الامانة العامة بعد ذلك ردود الدول الاعضاء وهى ما تزال فى انتظارها كذلك قامت الامانة العامة بابلاغ لدول توصيات لجنة المواصلات التى وافق عليها المجلس كما أبلغتها التوصيات التى عرضت عليه .

وستجتمع لجنة المواصلات بالقاهرة برئاسة حضرة صاحب الدولة جميل مردم بك فى مناسبة وجود دولته بمصر أثناء الدورة الحاضرة لرفع تقريرها الى المجلس الموقر .

شئون الجنسية والجوازات :

تجتمع لجنة الجنسية والجوازات بدار الامانة العامة منذ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ برئاسة حضرة صاحب السعادة الشيخ سامى الخورى لدراسة مسائل تنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين والاقامة والاعلانات القضائية ، وهى توالى اجتماعاتها الى أن تنتهى من وضع مشروعات اتفاقيات فى الشئون المذكورة لعرضها على مجلس الجامعة .

شئون اللجنة الصحية العامة :

وعقدت اللجنة الصحية العامة اجتماعاتها فى الدورة الثانية برئاسة سعادة الدكتور خليل بك عبد الخالق بدار الامانة العامة من ٢٥ يناير الى ١ فبراير سنة ١٩٤٧ واتخذت قرارات فيما يتعلق بنظام اللجنة والحجر الصحى والمكتب الاقليمى الصحى العربى العام والتعليم الطبى والابحاث العلمية والاحصاءات وكذلك فيما يتعلق بجمعيات الهلال الاحمر والمخدرات والمسكرات وأيضا فيما يتعلق بالشئون الصحية والاجتماعية .

وجميع هذه القرارات مرفوعة الى المجلس فى دورته الحالية .

الشئون الثقافية :

كان النشاط محصورا فى تنفيذ المقررات الثقافية التى اتخذها مجلس جامعة الدول العربية أو التى عرضت عليه للاطلاع وفى متابعة الجهود فى الاعمال المستمرة ، وقد أبلغت هذه المقررات الى الحكومة العربية مع التوصيات اللازمة ، ووضعت الاسس والوسائل لتنفيذ ما يقتضى تنفيذه منها فى الامانة العامة فوضع نظام لترجمة الكتب الاجنبية الممتازة وعهد الى الاخصائيين بعمل كشف بها ، ووضعت جائزتان كل منهما بخمسمائة جنيه لأحسن ما يؤلف فى الموضوعين الآتيين :

١ ـ تاريخ الاندلس من الفتح الاسلامى الى خروج العرب منها وما يتصل بذلك من الحوادث فى بلاد المغرب .

٢ ـ تاريخ الامة العربية (العراق ـ الشام ـ مصر والسودان ـ جزيرة العرب ـ بلاد المغرب) من سقوط بغداد الى أول القرن الثالث عشر الهجرى (التاسع عشر الميلادى) وأعلن عن هاتين الجائزتين .

ثم وضع منهاج للاذاعة العربية والمدرسية واتصل بالفنيين السينمائيين لمعرفة وسائل توجيه السينما لخدمة مقاصد الجامعة العربية وسيوضع برنامج خاص لذلك، وعهد الى أحد الاختصاصيين بتحضير تقويم عام للبلاد العربية على أسس حددت لذلك ، ووضع نظام خاص بانشاء نشرة دورية باسم الجامعة العربية تشرف على اصدارها الادارة الثقافية .

أما متابعة الاعمال السابقة فقد وردت الآلات التصويرية التى كانت طلبت من امريكا لتصوير المخطوطات العربية القيمة وقد جربت هذه الآلات ووجدت وافية بالمطلوب منها ويستكمل الآن الحصول على ما يقتضى الحاقه بها من أجهزة متوفرة فى مصر وتقرر ايفاد مصورين بهذه الآلات الى سوريا ولبنان فى أواخر مارس لتصوير ما كان انتخب فيها من مخطوطات قيمة .

وقد عهد المكتب الدائم للجنة الثقافية الى كبار الباحثين فى البلاد العربية بعمل أبحاث عن موضوعات المؤتمر الثقافى الاول وتقرر أن يعقد هذا المؤتمر فى الصيف القادم ، وتتخذ الآن الوسائل اللازمة لعقد مؤتمر الآثار العربية فى وقت قريب من تاريخ انعقاد المؤتمر الثقافى الاول . وتوالى الهيئة الدائمة (المكتب الدائم) للجنة الثقافية اجتماعاتها لتحقيق مشاريع التعاون الثقافى بين البلاد العربية .

الشئون الاقتصادية :

قامت الادارة الاقتصادية بابلاغ الحكومات قرار المجلس فى دورته الخامسة بشأن توصيتها بتسهيل ارسال ما يحتاج اليه عرب فلسطين من الثياب الداخلية والصوف الرخيص (الذى ينتجه العراق) والاقمشة والزيوت والتريكو . وكذلك قراره الخاص بتأليف لجنة فنية لدراسة موضوع مكافحة الجراد .

واستمرت اللجنة الدائمة للمقاطعة على الاجتماع فى خلال الفترة بين الدورتين ووالت النظر فيما كان يرد عليها من اقتراحات من الاعضاء أو من الهيئات أو الافراد واتخذت القرارات الخاصة بها.

وقد قامت الادارة أيضا فى هذه الفترة بتنسيق وتفريغ البيانات والاحصائيات الاقتصادية التى وردت اليها من الجمهوريتين السورية واللبنانية والعراق ومصر فى جداول تسهل البحث فى النواحى الاقتصادية المختلفة لهذه الدول ، وستعد الجداول الخاصة بالدول العربية الاخرى عند ورود البيانات المطلوبة .

ولما كانت المفوضية اللبنانية قد أبلغت الامانة العامة رغبة الحكومة اللبنانية فى اضافة موضوع « التبادل التجارى بين دول الجامعة والسياسة الجركية » الى جدول أعمال المجلس فى دورته الخامسة ، وحيث أن دورة المجلس المذكورة انتهت قبل بحث هذا الموضوع فستتولى اللجنة الاقتصادية بحثه فى اجتماعها المقبل .

شئون الصحافة والنشر :

تقوم ادارة الصحافة والنشر بأعبائها بما لديها الآن من الوسائل ، فتتعقب ما يقال ويذاع من الانباء بخصوص الجامعة والدول الممثلة فيها سواء أكان لها أم عليها وتكذب المختلق منها وتصحح المشوه وتقاوم الدعايات المضرة وهى لسان يبسط للامة حقائق الامور عن الجامعة والدول الممثلة فيها وتغذى الصحف والكتاب بالمعلومات وهى أداة للعمل على توحيد الآراء وتنسيقها .

وفى سبيل ذلك تقوم هذه الادارة الآن باصدار نشرة اخبارية تتناول ما يهم الامة أن تعرفه على حقيقته ووضع خلاصة يومية بما يرد فى الصحف العربية والاجنبية عن قضايا العرب والاخبار المتعلقة بها وتوزعها على المقامات العربية التى يهمها الامر .

وهى تتصل بالصحف وقادة الرأى العام فى البلاد العربية وبالمكاتب والهيئات العربية فى الخارج رأسا أو بواسطة بعض الوطنيين للتعاون معهم على تنوير الجمهور العربى ومكافحة الدعايات الاجنبية التى ترمى الى خداعه وتمزيق اتحاده والقاء الشك والريبة فى نفوسه ، وقد كفلت مساعدة فريق من الوطنيين فى بعض البلاد العربية والاجنبية على القيام بهذه المهمة وعهدت الى بعض المراسلين فى كثير من العواصم العربية والغربية فى اطلاعها على اتجاهات الرأى العام ومطالبه . وتدرس التقارير التى ترد عليها فى كل هذه الشئون وتنفذ ما ترى تنفيذه ضروريا وممكنا بشأنها وترد عليها وتحفظها للمراجعة لحين الحاجة . وتتصل اتصالا مستمرا بقادة الفكر فى العالم العربى وبكثير من أصدقاء العرب فى الغرب والشرق وتتبادل معهم المعلومات والآراء وتقوم بأعمال كثيرة من أعمال الاستعلامات المفيدة . وتذيع ثلاث اذاعات فى الاسبوع بالعربية والانجليزية والفرنسية من محطة القاهرة وقريبا تصدر هذه الاذاعات من جميع المحطات العربية وبعض محطات أوروبا وامريكا .

وتكتب وتستكتب مقالات كثيرة فى الصحف العربية والاجنبية فى الدفاع عن وجهات نظر الجامعة وعن القضايا العربية المختلفة وهى دائمة الاتصال بممثلى الصحافة الاجنبية لمدهم بالانباء والآراء والرد على أسئلتهم وتصحيح المشوه من الاخبار التى يذيعونها .

وتقوم بوضع احصائيات لكل ما نشر فى بعض الصحف الكبرى عن الجامعة والدول الممثلة فيها وفى النية وضع هذه الاحصائية على نطاق واسع .

ويحتفظ بقصاصات عما كتبته الصحف فى الموضوعات المهمة « مبوبة » يمكن الرجوع اليها بسهولة .

شئون الموظفين :

وافق مجلس الجامعة فى دور اجتماعه الاول على أن يترك للامين العام اتخاذ جميع التدابير التنفيذية اللازمة لتنظيم الامانة العامة ، كذلك وافق المجلس فى دورته الخامسة العادية على التوصية الواردة فى تقرير اللجنة المالية الفرعية المشكلة بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بخصوص دعوة حكومات دول الجامعة لمد يد المعاونة للامين العام بتقديم ما طلبه من الترشيحات ليتمكن من الاختيار للتعيين فى الوظائف الكبرى

التى لا تزال خالية . والى الآن لم تصل الى الامانة العامة جميع اجابات حكومات الدول على طلب الترشيح والى أن يتم وصولها ويمكن اختيـــار من تسند لهـم الوظائف الرئيسية بصفة دائمة عهدت الى حضرة الاستاذ الدكتور عبد المعطى خيال بك عميد كلية الحقوق بجامعة فاروق سابقا وأستاذ القانون المدنى فى جامعة فؤاد الاول ليتولى بطريق الانتداب الادارة القانونية ويشرف على عمـل الادارة السياسية وليقوم بمهمة تحضير واعدادا الموضوعات المدرجة فى جدول أعمال هيئة الامم المتحدة بقصد عرضها على لجنة وزراء الخارجية التى يؤمل اجتماعها قبل شهر على الاقل من تاريخ انعقاد جلسات هيئة الامم المتحدة وذلك لتنسيق سياسة الدول العربية أمام هذه الهيئة طبقا لقرار المجلس الصادر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

ولما كان الاستاذ احمد امين بك منتدبا من قبل هو والدكتور عبدالوهاب عزام بك للادارة الثقافية ـ فقد رأيت الانتفاع بوقت الاستاذ احمد امين بك كاملا وقد تخلى عن عمله فى الحكومة فعينته مديرا للادارة الثقافية .

وبناء على التوصيات المتعددة فى الثناء على الاستاذ سعيد فهيم أحد كبار موظفى وزارة الخارجية والمعارف العراقية وما عهـد فيه من كفاءة وجـد فقد عينته وكيلا لادارة الثقافة ويشرف الآن مؤقتا كذلك على ادارة السكرتارية .

ولما كانت ادارة الشئون الاجتماعية ولجنتها لم تقم للآن بأى نشاط ما فقد رأيت ضرورة المسارعة بتعيين موظف خبير فيها فوقع اختيارى على الاســتاذ عبد الحميد البابا الذى سبقت له خدمة طويلة بوزارة الخارجية المصرية وعصبة الامم ثم فى وزارة الشئون الاجتماعية وكان أخيرا مديرا لمكتب العمـل التابع لهـا فى مدينة الاسكندرية فعينته وكيلا لادارة الشئون الاجتماعية وقـد استقال بعد ذلك من وظيفته بوزارة الشئون الاجتماعية .

تحريرا فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٧

الامين العام : عبد الرحمن عزام

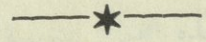

تقـــــرير

عن أعمـــال الأمانة العـــامة فى المـــدة بين الدورتين السادسة والسابعة العاديتين

وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

قرر المجلس الموقر فى دورته الماضية قرارات مهمة بالنسبة لفلسطين ومصر وليبيا والمغرب وكانت فلسطين بصفة خاصة موضع قلق البلاد العربية كلها حكومات وشعوبا نظرا لسير الامور فيها من سيء الى أسوأ بعد فشل المفاوضات التى قام بها العرب مع البريطانيين فى مؤتمر فلسطين فى لندن بدورتى ٤٦ ، ٤٧ وبعد أن أعلنت بريطانيا عزمها على عرض الامر على منظمة الامم المتحدة اتخذ المجلس قرارات مناسبة للظرف والحالة فقرر مباشرة الدول العـــربية لقضية فلسطين أمام المنظمة الدوليـــة بكل ما لديها من وسائل على أساس الغـــاء الانتداب واعلان استقلال فلسطين .

وسيتناول الامين العام فى تقريره الملحق التفاصيل عن هذا الموضوع أثناء عرض مساعيه فى الولايات المتحدة الامريكية .

وقد أوصى المجلس فى الدورة الماضية بابلاغ الحكومتين البريطانية والامريكية انهما مسئولتان عن نتائج الوضع الحرج القـــائم فى فلسطين وما يتمخض عنـــه من مخاطر تهدد الامن والسلم فى هذه المنطقة من العالم فاعدت الامانة العامة مشروع المذكرتين اللتين تقـــرر ارسالهما الى حكومتى بريطانيـــا وامـــريكا فى هذا الخصوص واعتراض المجلس على استمرار الهجرة اليهـــودية الى فلســـطين وبعثت بهذا المشروع بتاريخى ١٠و١٣ ابريل سنة ١٩٤٧ الى حكومات الدول العـــربية الاعضـــاء عن طـــريق مفوضياتها بمصر .

كذلك أوصى المجلس حكومات الدول العربية بامداد الهيئة العربية العليا بالمبالغ التى تخصصها الدول لتنشيط الدعاية وعرض القضية على الرأى العام العالمى ومعاونة بعثات من أهل فلسطين للتخصص فى مختلف العلوم والفنون تمهيدا لانشاء جامعـــة عربية فى فلسطين ، وقد نفذت الامانة العامة قرارات المجلس فى هذا الشأن .

وقبيل انعقاد الجمعية العمومية فى دورة استثنائية للنظر فى قضية فلسطين بناء على طلب بريطانيـــا اجتمعت اللجنة السياسية فى دمشق واتخذت قـــرارات بشأن السياسة والخطة التى تسير عليها وفود الدول العربية فى منظمة الدول المتحدة كذلك اجتمعت اللجنة السياسية بعد ذلك فى القاهرة بعد انفضاض اجتماع الهيئة العمومية للامم المتحدة واتخذت القرارات المناسبة للحالة بعد تأليف لجنة التحقيق ، وقد نفذت الامانة العامة ما يخصها من هذه القرارات ثم أصـــدرت لجنـــة التحقيق تقريرها عن

المسألة الفلسطينية فرأت بعض الدول عقد اللجنة السياسية فى صوفر فاجتمعت بتاريخ ١٦ الى ١٩ سبتمبر ١٩٤٧ وأصدرت قرارات منها ما يستلزم عرضه على المجلس فى هذه الدورة وستعرضه الامانة العامة على المجلس الموقر .

وفى تقرير الامين العام الملحق لهذا التقرير عن رحلته لامريكا وبريطانيا سيتعرض لبعض التفاصيل الخاصة بتنفيذ هذه القرارات .

أما فيما يختص بمصر فقد سبق للمجلس فى مناسبات متعددة أن أعلن تأييده التام لمصر فى قضيتها الوطنية ومطالبها القومية فلما انقطعت المفاوضات بين مصر وبريطانيا وأعلنت الحكومة المصرية اعتزامها عرض قضيتها على منظمة الامم المتحدة انتهز المجلس فرصة انعقاده فى دورته الماضية ليكرر مرة أخرى تأييد الدول العربية المطلق لمصر فى مطالبها القومية بالجلاء الناجز التام ووحدة وادى النيل الدائمة تحت التاج المصرى وقد أبلغت الامانة العامة نص هذه القرارات لبعض الجهات التى رأت مصلحة لمصر فى احاطتها علما بها .

ولم تدخر الامانة العامة وسيلة فى أثناء رحلة الامين العام لامريكا وبريطانيا فى تأييد مصر واظهار تضامن البلاد العربية فى هذا الخصوص ، كما بذلت الوفود العربية أثناء وجودها فى امريكا مساعى مشكورة فى هذا الشأن . وقد كان للحكومة السورية على وجه الخصوص دور مهم فى تأييد المطالب المصرية مثله بالنيابة عنها أحسن تمثيل دولة فارس الخورى بك أثناء رئاسته لمجلس الامن وبعد ذلك . وفى الواقع أن الحكومة السورية حين اضطلعت بنصيب وافر فى تأييد المطالب المصرية القومية بسبب وجودها فى مجلس الامن انما كانت بذلك تعبر عن ارادة البلاد العربية حكومات وشعوبا .

وقد تعود الرأى العام العالمى النظر الى ممثل أية دولة من الدول العربية وهو يتكلم فى منظمات الامم المتحدة كأنما يتكلم عن جميع العرب لا بلاده وحدها . ولا شك ان هذا التضامن العام فى القضية المصرية كان له آثار طيبة ولو أنه لم ينته مجلس الامن حتى الآن الى قرار حاسم فيها .

أما فيما يختص بليبيا فقد أصدر المجلس بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧ قرارا يؤكد فيه قراره السابق لوحدة هذه البلاد وينيط بالامانة العامة بذل المساعى لاشتراك الجامعة العربية أو بعض الدول العربية فى كل تحقيق أو استفتاء يجرى فى البلاد بقصد تحديد وضعها السياسى ويكلف الامانة العامة مراقبة الحالة فى البلاد من ناحية خطر المجاعة فيها حتى اذا ما تحرجت الظروف اتصلت الامانة العامة بالدول العربية بقصد اجراء ما يلزم بهذا الشأن .

وقد بذل الامين العام تنفيذا لقرارات المجلس مساعى لدى بعض الدول الكبرى وخصوصا بريطانيا وامريكا لاشتراك الجامعة أو بعض دولها بلجنة التحقيق المزمع ارسالها الى المستعمرات الايطالية السابقة فوجد من هذه الدول صدودا وادعاء بأن ذلك يفتح الباب لمطالب دول أخرى لتمثيلها فى لجنة التحقيق مما يخالف ما اتفقت عليه الدول الاربع فى حصرها لتمثيلها . ولا تزال الامانة العامة تؤيدها فى ذلك الهيئات الليبية تسعى لتحقيق غرض المجلس فى هذا الشأن . وقد جددت هذه المساعى بمناسبة انعقاد مجلس وكلاء الخارجية فى لندن هذه الايام ولما رأت الامانة العامة أن خطر المجاعة يمتد ويتفاقم فى ليبيا اتصلت بالدول العربية واستنهضت الهمم لمد يد المعونة لهذه البلاد .

وكانت الحالة فى تونس قد ساءت لدرجة كبيرة واستغاث بعض ممثلى الشعب التونسى بالبلاد العربية فتفضل جلالة ملك مصر فاروق الاول بمد يد سخية الى البائسين فى ذلك القطر بتبرع كريم منه تبعته الحكومة والاهالى ولقى تنفيذها بعض الصعوبات والاعتراضات من الدولة الفرنسية واتجه كذلك جلالة ملك مصر وحكومته وشعبه الى تقديم معونة منهم ومن الهلال الاحمر أرسلت الى طرابلس وبرقة بالايام الاخيرة .

وقد اهتمت البلاد العربية كلها بهذا الشأن وتبرعت الحكومات والشعوب بمعونات كريمة لطرابلس وبرقة تتخذ الاجراءات فى سبيل توصيلها .

أما فيما يختص بقضية المغرب تونس ومراكش والجزائر فقد كانت موضع عناية تامة من الامانة العامة تنفيذا لقرارات المجلس وتوصياته المتعددة فى هذا الشأن فلم تدخر الامانة العامة وسعا فى معاونة الهيئات المغربية المجاهدة عن حقوقها وحريتها ، وسعت أثناء رحلة الامين العام الى امريكا فى نواحى متعددة لتأييد القضية المغربية واظهار عطف جامعة الدول العربية ومعلوماتها لانقاذ هذه البلاد الشقيقة من براثن الاستعمار وقد خطت القضية المغربية خطوات بالنسبة لادراك العالم لأهميتها وشعور الناس بحق أهل المغرب فى الحرية والاستقلال وسيؤدى ادراك الرأى العام العالمى للحالة فى المغرب على حقيقتها أن تطالب بعض الدول بعرض أمر هذه البلاد على هيئة الامم المتحدة ان لم يكن فى هذه الدورة ففى الدورة القادمة .

واذا نظرنا بصفة عامة الى وضع القضايا العربية ما بين دورتى المجلس وتطورها فان الجو قد يبدو مكفهرا لأول وهلة ولكن الحقيقة هى أن هذه القضايا جميعها تتجه بحيوية قوية الى أهدافها وتسير رغم العقبات الكثيرة والقوى المعارضة الى النصر الذى يؤتيه الله للصابرين والمؤمنين والمكافحين . ونعود الآن بمناسبة الرغبة فى عرض تقرير على المجلس الموقر عن رحلة الامين العام الى امريكا للمسألة الفلسطينية التى سببت هذه الرحلة والتى تستنفد قسما كبيرا من مجهودات المجلس الموقر وأمانته العامة (تقرير الامين العام ملحق بهذا) .

شئون الثقافة :

كان نشاط الامانة العامة فى ميدان الثقافة متجها نحو تنفيذ البرنامج الذى أقره مجلس جامعة الدول العربية فى دوراته السابقة .

أوفدت الامانة العامة بعثة من المصورين الى سوريا فصوروا فيها فى مدة شهرين نحوا من (٦٠٠) كتاب نادر وظهر صلاح الصور المأخوذة فاعتمدت الامانة العامة أن توسع برنامج العمل فى هذا السبيل فعهدت الى اخصائيين فى أنحاء العالم بعمل كشوف وافية بالكتب العربية القيمة فى شتى الاقطار توطئة لتصويرها بالآلات المستحضرة وبالآلات المتوفرة فى بعض دور الكتب ووزعت العمل بين الاخصائيين بحيث تكمل الكشوف ويقارن بعضها ببعض ويختار منها خيرها فيصور .

وبجانب ذلك جمعت الامانة العامة أسماء عيون الكتب العالمية التى تصلح للترجمة فكتبت الى الخبراء مسترشدة بهم ومتصلة بمراكز الاستعلام العالمية فلما وصلت الاجابات وضعت كشوفا حسب مواد العلوم والفنون والآداب ونسقت الاجابات وأعدت

الكشوف النهائية لذلك ثم اختارت منها اثنى عشر كتابا قيما لتترجم باشرافها قبل أواخر عام ١٩٤٨ ونحوا من ستين كتابا سيوزع نشرها مترجمة على السنوات الخمس المقبلة ونحوا من ١٣٠ كتابا تعرض على البلاد العربية لتختار منها ما ترى أن تضطلع بترجمته ووضعت أصولا للترجمة والمراجعة والمكافأة عليها .

أما فى ميدان التأليف فستعلن عن جائزتين لموضوعين تختارهما لدورة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ كما أعلنت عن جائزتين لدورة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ وهى تستأنف مراقبة اعداد تقويم للبلاد العربية كانت كلفت به أحد الاخصائيين وقد قطع شوطا محمودا فى هذا العمل .

وعقدت الامانة العامة بمعاونة الحكومة اللبنانية الموقرة وتحت رعاية فخامة رئيس جمهوريتها المؤتمر الثقافى العربى الاول فى بيت مرى بلبنان وامتدت اعمال هذا المؤتمر من الثانى من سبتمبر الى العاشر منه فنظر فى التقارير المفصلة التى وضعتها له الادارة الثقافية بالامانة العامة ووضع على ضوئها قرارات فى الحد الادنى لما يجب أن يدرس فى الادب واللغة العربية والتربية الوطنية والتاريخ والجغرافيا وستعرض هذه المقررات على المجلس الموقر ويسر الامانة العامة أن تشير هنا الى حسن العناية التى لقيها أعضاء المؤتمر الثقافى من الحكومة اللبنانية ومن الشعب اللبنانى وان تتوجه بشكرها الى لبنان حكومة وشعبا .

وعقدت الامانة العامة بمعاونة الحكومة السورية الموقرة وتحت رعاية فخامة رئيس جمهوريتها مؤتمر الآثار للبلاد العربية فى دمشق وامتدت أعمال هذا المؤتمر من ١٣ سبتمبر الى ٣٠ منه فنظر فيما أعدته الادارة الثقافية من مذكرات وأعمال تمهيدية وانتهى من ذلك بعد البحث والتمحيص الى مقررات ستعرض على المجلس الموقر وتجلى فى هذا المؤتمر حسن العناية من جانب الحكومة السورية الموقرة وجميل اللقاء من الشعب السورى لاعضاء المؤتمر فلهم مزيد الشكر جميعا .

وأعدت الامانة العامة برنامجا للاستفادة من الاذاعة والسينما والصحافة فى سبيل خدمة الفكرة العربية والثقافة الحقة وسيعرض برنامجها هذا على مجلس الجامعة .

نشاط اللجنة القانونية :

والى جانب هذا المجهود الثقافى فى النواحى المتقدمة الذكر قامت اللجنة القانونية المتفرعة عن اللجنة الثقافية بالنظر فى توحيد بعض التشريعات فى دول الجامعة فدرست عدة مشروعات قوانين فى موضوعات مختلفة رأت أن توحيد الاحكام فيها فى دول الجامعة أمر مرغوب فيه . من ذلك مشروع القانون الخاص بالاسناد التجارية وقد وضعت مشروعا استأنست فيه بأحكام التشريعات القائمة فى بعض دول الجامعة وبالاتفاقات الدولية والقانون المقارن فى هذا الموضوع وقد وافقت اللجنة الثقافية على هذا المشروع وسيعرض على المجلس الموقر ليتفضل بتوصية البلاد العربية باتخاذه تشريعا لها .

كذلك أنجزت اللجنة القانونية مشروع القانون الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة وهو التشريع الذى طالما نودى بتوحيده فى دول الجامعة وكانت آخر توصية بذلك من مؤتمر الصيدلة العربى المنعقد بالاسكندرية فى شهر مارس الماضى وقد وافقت اللجنة الثقافية على هذا التشريع وسيعرض على المجلس الموقر ليتفضل بالنظر فى

توصية حكومات الدول العربية باتخاذه تشريعا موحدا لها فى الحدود المبينة فى قرارها.

وقد عنيت اللجنة القانونية الفرعية أيضا بدراسة التشريع الخاص بحق المؤلف وهو من التشريعات التى تقتضى المصلحة توحيد أحكامها فى دول الجامعة لاتحاد الاسباب التى تبرر ذلك وانتهت اللجنة بعد أن وضعت المشروع المذكور وبعد أن أخذت فيه رأى حكومات الدول العربية وبعد ما أجرت فيه من تعديلات فى ضوء ما قدم لها من هذه الحكومات من ملاحظات انتهت الى مشروع نهائى وافقت عليه اللجنة الثقافية وسيعرض على المجلس الموقر .

وهنالك مشروعات أخرى شرعت اللجنة القانونية فى دراستها وترجو أن تنجزها قريبا توطئة لعرضها على المجلس فى دورته المقبلة .

شئون الادارة الاجتماعية :

١ — لا زالت هذه الادارة تنتظر استكمال تكوينها وكانت اللجنة الصحية تتولى النظر فى المسائل الاجتماعية التى تقدم للامانة الا انه نظرا لما للشئون الاجتماعية من مميزات تجعلها قائمة بذاتها مستقلة عن غيرها يقوم ببحثها اخصائيون لهم دراية فنية لا تتوافر فى غالب الاحيان فى الاطباء وتنفيذا لنص الميثاق تقدمت الادارة فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ الى الامانة العامة بمذكرة تدعوها الى اتخاذ اجراءات لتكوين اللجنة الاجتماعية فكتب الى الدول العربية بذلك وعينت فعلا خمس منها أعضاءها وسيكون أمام هذه الادارة كثير من الاعمال متى اجتمعت اللجنة .

وستقترح الامانة العامة على المجلس الموقر الموافقة على تعيين رئيس لهذه اللجنة يدير أعمالها .

٢ — أحال المجلس فى دورته السادسة قرار اقامة دورة أولمبية للالعاب الرياضية بين الدول العربية الى لجنة الشئون الاجتماعية وقد أعدت الادارة هذا الموضوع للعرض على اللجنة عند انعقادها وتأمل الادارة أن تتقدم اللجنة بنتيجة البحث الى المجلس فى دورته القادمة .

الشئون الصحية :

١ — أبلغت الادارة الصحية بالامانة العامة دول الجامعة القرارات والتوصيات التى أصدرتها اللجنة الصحية فى اجتماعها من ٢٥ يناير الى أول فبراير سنة ١٩٤٧ وصادق عليها مجلس الجامعة فى الجلسة السادسة بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٧ .

٢ — أرسلت مذكرات مختلفة لتذكير الجهات المختصة والحكومية وحضرات ممثلى الدول العربية فى اللجنة الصحية بما يحتاج الى تذكير من تلك التوصيات والقرارات .

٣ — دعت الى عقد اللجنة الصحية أثناء انعقاد المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر بالقاهرة فى المدة من ٢٣ الى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٤٧ لمعرفة ما اتخذ من اجراءات نحو تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة ودراسة ما يستجد من الاقتراحات .

الشئون الاقتصادية :

يتلخص نشاط ادارة الشئون الاقتصادية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية فى الفترة ما بين الدورتين السادسة والسابعة لاجتماع مجلس الجامعة فيما يلى : —

١ — الاتصال بالحكومات لتنفيذ قرار مجلس الجامعة بشأن المقاطعة وعرض ما تلقته من الاقتراحات فى هذا الصدد سواء من حكومات الدول الاعضاء أو من الهيئات والافراد على اللجنة الدائمة للمقاطعة .

ولما كانت هذه اللجنة قد استمرت فى اجتماعاتها خلال الفترة ما بين الدورتين السادسة والسابعة فقد نهضت الادارة باعداد جدول لاعمال اجتماعات هذه اللجنة وتحضير ما يدرج فيه من المسائل واعداد محاضر الجلسات وتنفيذ ما تتخذه اللجنة من قرارات .

٢ — جمع واعداد وتنسيق البيانات والاحصاءات الاقتصادية من مختلف الدول العربية ومواصلة العمل على استكمال البيانات التى سبق أن طلبتها اللجنة الاقتصادية والمالية .

٢ — بحث اقتراحات حكومات الدول الاعضاء التى أرسلت للامانة العامة لتحقيق التعاون بين دول الجامعة فى الشئون الاقتصادية والمالية وبخاصة التبادل التجارى وشئون الجمارك .

٤ — تزويد التجار والهيئات التجارية فى مختلف الدول العربية بما طلبوه من بيانات ومعلومات وابلاغ طلباتهم الى الجهات الحكومية المختصة .

٥ — الاشتراك فى الاجتماعات الخاصة بالمعرض الزراعى الصناعى الذى سيقام بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٤٨ وقد دعيت الدول العربية الى الاشتراك فيه وقدمت الادارة الاقتصادية الاقتراحات الكفيلة بمنح التسهيلات للعارضين والزائرين .

٦ — تتبع سير الحوادث الاقتصادية والمالية الدولية سواء من حيث نشاط هيئة الامم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والوكالات المتخصصة المتصلة بهذه الهيئة .

٧ — دراسة مشروعات الاتفاقات الدولية ذات الصبغة الاقتصادية .

٨ — وأخيرا فان الادارة الاقتصادية أعدت مذكرة عن سريان ضريبة كسب العمل المصرية على موظفى الامانة العامة ، وانتهت الى أن هذه الضريبة لا تسرى على موظفى الامانة العامة لا فرق فى ذلك بين من يتمتعون بالامتيازات والحصانة الدبلوماسية وغيرهم . وقد سلمت مصلحة الضرائب المصرية بوجهة نظر هذه الادارة وقامت برد المبالغ التى سبق أن حصلتها عن المدة الماضية وقد بلغت أكثر من ٧٠٠ جنيه مصرى .

الشركة العقارية العربية

ويسر الامانة العامة أن تعلن للمجلس الموقر أن المجهودات التى بذلت فى سبيل تكوين هذه الشركة قد أدت الى نتيجة ايجابية .

ولقد دعت الامانة العامة حضرات المؤسسين فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٤٧ الى اجتماع للتوقيع على العقد الابتدائى ولاختيار مجلس للادارة يتولى أعمال الشركة .

وقد كان من الاسباب التى أدت الى تأخير صدور المرسوم الملكى المرخص بانشاء الشركة صعوبة الاتصال بحضرات المؤسسين الذين فى خارج المملكة المصرية للتوقيع على عقد التأسيس وقد استغرقت عملية التوقيعات والتوكيلات واجراءات التصديق عليها زهاء الشهرين .

وأخيرا صدر المرسوم الملكى بتأسيس الشركة بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٨٠ فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

وقد تقدمت الشركة بطلب التسجيل لدى الحكومة الفلسطينية طبقا للقوانين المتبعة فى فلسطين وتم تسجيلها فعلا والترخيص لها بمزاولة أعمالها فى فلسطين بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧ .

وحتى بعد تكوين الشركة على الوجه المتقدم ظلت الامانة العامة تتعاون مع الشركة فى اتمام بعض الاعمال فقد خابرت الدول الاعضاء فى الجامعة لتقوم بالتزاماتها فيما يختص باعتماد دفع الاموال التى تقرر التبرع بها فى احتياطى الشركة وكذلك لاصدار التشريعات اللازمة بضمان الربح لحملة الاسهم الذى سبق أن قرره المجلس فى الدورة الماضية .

لم يبق بعد هذا الا أن تطرح الشركة للمبيع الاسهم التى اكتتبت بها البنوك الثلاثة (بنك مصر وبنك الامة العربية والبنك العربى) بصفة وقتية حسب اتفاقها مع الامانة العامة وذلك فى سائر بلاد الدول الاعضاء وتحدد لفتح هذا الاكتتاب يوم ١٤ اكتوبر الجارى .

وقد أبرقت الامانة العامة بتاريخ ٤ الجارى الى الحكومات طالبة منها شحذ الهمم لتغطية الاكتتاب فى أقرب وقت ممكن .

وبهذا يكون هذا العمل الجليل قد استكمل جميع الاوضاع الشكلية وبمجرد أن تنتهى عملية التغطية تبدأ الشركة فى عملها فورا .

شئون المواصلات

كانت ادارة المواصلات ـ تنفيذا لقرار المجلس فى دورته الخامسة ـ قد أرسلت نسخا من مشاريع الاتفاقات الخاصة بالطيران والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية الى دول الجامعة للنظر فيها والافادة بالموافقة عليها أو بملاحظاتها أن وجدت لعرضها على لجنة المواصلات تمهيدا لعرضها على مجلس لجامعة .

وقد قامت الادارة بمخابرة الدول للافادة عن المطلوب وهى لا تزال فى انتظار الرد.

ادارة الجنسية والجوازات

١ ـ قرر مجلس الجامعة بجلسته الخامسة من دور الانعقاد العادى السادس ، بمناسبة عرض مشروعات اتفاقيات الجنيسة والجوازات والتأشيرات ارسال كل ما تقرر بشأنها الى الدول العربية لاعادة النظر فيها على أساس تحقيق أقصى ما يمكن من التسهيلات فى هذه النواحى وموافاة الامانة العامة بملاحظات

الدول لعرضها على اللجنة السياسية توطئة لتقديمها الى المجلس من جديد .
وقد أبلغت الادارة هذا القرار الى دول الجامعة الا وأنها لم تتلق حتى الآن أى رد فى هذا الشأن .

٢ — وقد اجتمعت لجنة الجنسية والجوازات برئاسة سعادة الشيخ سامى الخورى فى الفترة بين ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ ، ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ وأعـدت ثلاثة مشروعات اتفاقيـات الاول خاص بتنفيذ الاحكام الاجنبيـة والثانى بتسليم المجرمين والثالث خاص بالاعـلانات والانابات القضائية . كما أعـدت مذكرة أيضاحية لكل مشروع منها . وقد وضع سعادة رئيس اللجنة تقريرا بأعمالها فى اجتماعها المذكور .

وقد أدرجت مشروعات الاتفاقيات الثلاث ومذكراتها الايضاحية وتقـرير سعادة رئيس اللجنة فى جدول أعمال المجلس فى دور انعقـاده العـادى الحالى (اكتوبر سنة ١٩٤٧) .

مقاطعة المنتجات الصهيونية

استمرت اللجنة الدائمة فى اجتماعاتها طوال الفترة من ٢٩ مارس سنة ١٩٤٧ الى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٧ فعقدت ست جلسات أبدت خلالها اهتماما عظيما بأحكام تنفيذ قرار المقاطعة واتخذت عدة قرارات أهمها ما يأتى : —

١ — استعجال الدول الاعضاء لموافاة الامانة العامة بصور القرارات التى أصدرتها كل منها لمنع تصدير المواد الاولية والمواد المساعدة للانتاج الصهيونى حتى تتمكن اللجنة على ضوء هذه القرارات من بحث هذا الموضوع بحثا مستفيضا .

٢ — مطالبة الدول الاعضاء بأن تتخذ كل منها الاجراءات التى تراها كفيلة لمنع الطرق التى يلجأ اليها أصحـاب المصانع اليهـودية للتحايل على تصريف بضائعهم فى البلاد العربية .

٣ — بحث موضوع المقاطعة من الناحية الدولية عقب ما أذيع فى القدس من أن حكومة فلسطين قد اتصلت بحكومة لندن وهذه بدورها اتصلت بهيئة التجارة الدولية وأشارت الى أن المقـاطعة العربية للبضائع الصهيونية لا تتفق مع نظام هيئـة التجارة الدولية .

٤ — الوقوف على وجهة نظر الحكومات العربية بشأن ايفـاد عضـو أو أكثر من بين اعضاء اللجنة للقيام بعمل جولة فى فلسطين أولا ثم فى باقى البلاد العربية لبحث مختلف الوسائل التى تحقق تنفيذ قرار المقاطعة مع عدم الاضرار بعرب فلسطين وللاستئناس بآراء الفنيين والخبراء لتنسيق المجهودات الاقتصادية التى تبذل فى هذا السبيل بمختلف البلاد العربية .

٥ — ارسال صورة من القائمة التى تقدمت بها الهيئة العربية العليا بشأن المواد التى يحتاج اليها عرب فلسطين مع مذكرة عاجلة الى الدول الاعضاء لمعرفة مقـدار ما يمكن أن تساهم به كل منها فى هذه المواد .

٦ — مطالبة الدول الاعضاء بموافاة الامانة العامة بصور القرارات التى أصدرتها كل

منها بشأن منع تجارة الترانسيت من أو الى فلسطين أحكاما لتنفيذ المقاطعة .

٧ — مطالبة كل عضو من اعضاء اللجنة بأن يحصل من حكومته فى أقرب فرصة على بيان مفصل عن التجارة الخارجية لبلاده مع فلسطين فى سنتى ١٤٩٥ — ١٩٤٦ والربع أو النصف الاول من سنة ١٩٤٧ وذلك لامكان وضع تقرير واف عن نتائج المقاطعة فى مختلف البلاد العربية .

٨ — ارسال مذكرة عاجلة الى الدول الاعضاء للعمل على سرعة تشكيل مكاتب المقاطعة فى البلاد العربية للاشراف المحلى وان تكون هذه المكاتب على اتصال مستمر باللجنة الدائمة للمقاطعة وذلك تنفيذا لقرار مجلس الجامعة ببلودان فى هذا الصدد .

٩ — ولما كان الغرض الاساسى من تنفيذ المقاطعة هو خنق الصناعات اليهودية فى فلسطين والقضاء عليها بكل الوسائل الممكنة . وقد واصلت اللجنة الدائمة للمقاطعة عملها باستمرار وهى لا تألو جهدا فى سبيل تحقيق هذه الغاية المنشودة وقد وضعت جملة اقتراحات فى هذا الصدد كلها ترمى الى زيادة التضييق على الصناعات الصهيونية . واللجنة بسبيل تنسيق هذه المقترحات واعدادها بصفة نهائية وستتقدم بها الى مجلس الجامعة فى دور اجتماعه القادم.

ادارة الصحافة والنشر :

كانت ادارة الصحافة والنشر مركز دعاية للقضايا العربية فى الداخل والخارج فعززت اتصالاتها بالصحف العربية والاجنبية بقدر الامكان . كما انها اتصلت بكثيرين من الصحافيين الاجانب وتفاهمت تفاهما وثيقا مع بعضهم ودعت بعضهم ممن له صلة بجرائد ومجلات كثيرة ، الى زيارة الشرق العربى وتفهم قضاياه وقد بدت آثار ذلك فى صحف كثيرة فى أنحاء العالم .

وهى تقوم فى سبيل ذلك بما يأتى :

١ — تصدر نشرة اخبارية تتناول ما يهم الامانة العربية أن تعرفه على حقيقته .

٢ — تضع خلاصة يومية بما يرد فى الصحف العربية والاجنبية عن قضايا العرب والاخبار المتعلقة بها وتوزعها على المقامات العربية التى يهمها الامر .

٣ — تتصل بالصحف وقادة الرأى العام فى البلاد العربية وبالمكاتب والهيئات العربية فى الخارج رأسا بواسطة بعض الوطنيين للتعاون معهم على تنوير الجمهور العربى ومكافحة الدعايات الاجنبية التى ترمى الى خداعه وتمزيق اتحاده والقاء الشك والريبة فى نفسه وقد كفلت مساعدة فريق من الوطنيين فى بعض البلاد العربية والاجنبية على القيام بهذه المهمة وعهدت الى مراسلين فى كثير من العواصم العربية والغربية فى اطلاعها على اتجاهات الرأى العام ومطالبه .

٤ — تدرس التقارير التى ترد عليها فى كل هذه الشئون وتنفذ ما ترى تنفيذه ضروريا وممكنا بشأنها وترد عليها وتحفظها للمراجعة حين الحاجة .

٥ — تتصل اتصالا مستمرا بقادة الفكر فى العالم العربى وبكثيرين من أصدقاء العرب فى الشرق والغرب وتتبادل معهم المعلومات .

٦ ـ تقوم بأعمال كثيرة من أعمال الاستعلامات المفيدة .

٧ ـ تذيع ثلاث اذاعات فى الاسبوع بالعربية والانجليزية والفرنسية من محطة القاهرة والمساعى مبذولة لاصدار هذه الاذاعات عن جميع المحطات العربية وبعض محطات أوروبا وامريكا .

٨ ـ تنشر بعض الكتب والكراسات عن الجامعة ودولها وأعمالها وأهدافها باللغتين العربية والانجليزية .

٩ ـ تتصل برجال السياسة والصحفيين الذين يمرون بمصر ، وهى تفكر الآن فى فتح ناد ومكتبة لتسهيل اتصالهم بها ومدهم بالمعلومات اللازمة لهم .

ففى صدد القضية المصرية بذلت جهودا كبيرة للاتصال بالهيئات الوطنية فى جميع المهاجر العربية وتزويدها بالوثائق التى أصدرتها وزارة الخارجية المصرية ومطالبتها بالعمل على اذاعة هذه الوثائق تنويرا للرأى العام الغربى وحثا له على تأييد القضية المصرية لدى مجلس الامن .

وقد بذلت هذه الجهود أيضا فى داخل البلاد العربية كلها فتم الاتصال بجميع صحفها وأحزابها وكثيرين من زعمائها وقادة الفكر فيها لتأييد القضية المصرية وزودت الصحف والاحزاب بجميع الوثائق والكتب والنشرات التى وضعتها مصر دفاعا عن وجهة نظرها .

وفى قضية فلسطين بذلت هذه المساعى نفسها .

ولما جاءت لجنة التحقيق الى فلسطين وقاطعها العرب رؤى من المناسب أن يكون الى جانبها صحفى أجنبى يطلع على أعمالها واتجاهاتها ، وقد جاءت نتائج أعمال هذه اللجنة طبقا لما توقعه فى تقاريره .

ودعى صحفى أوروبى ممتاز لدرس قضايا العرب فزار مصر والشام وقابل كثيرين من رجالات العرب وكتب مقالات قيمة فى صحف عديدة .

وزودت صحف امريكا الجنوبية ولا سيما صحف البرازيل بمعلومات ومقالات كثيرة عن قضيتى مصر وفلسطين وتولت الاحزاب والهيئات العربية نشرها وساعدتها على ذلك صحف السنيور شاتوبريان الذائعة الانتشار .

شئون المشردين :

قامت الامانة العامة بالمساعى المختلفة وبالمحاولات المتوالية لانقاذ المشردين العرب وأنقذت ما أمكن انقاذه منهم وقد رأت الامانة العامة أن خير وسيلة يلجأ اليها هى أن يتولى أمر هذه المسألة محليا فى المانيا موظفون لهم صفة رسمية كقناصل البلاد العربية مثلا فكتبت بذلك الى الحكومات العربية وتلقت الموافقة على اقتراحها وفعلا قد اتصل سعادة السفير المصرى بباريس بممثلى الدول العربية فيها وعهد الى الاستاذ احمد عبد اللطيف السكرتير الثانى بالسفارة المصرية بباريس القيام بهذه المهمة التى أداها على أكمل وجه فقد تمكن من تحقيق رغبة الامانة العامة بترحيل من أبدى الرغبة فى العودة الى وطنه كما بذل المساعى لدى السلطات الامريكية والبريطانية

والفرنسية لاكمال اجراءات عودة الباقين الذين ينتظر وصولهم الى فرنسا قريبا فى طريقهم الى بلادهم .

وقد تلقت الامانة العامة أيضا خطابا من سعادة سفير مصر بباريس يرى فيه اتخاذ قرار عاجل بخصوص ترحيل العرب من رعايا دول شمال افريقيا (تونس والجزائر ومراكش) الموجودين فى معسكر سيتفلد الى احدى البلاد العربية نظرا لعدم استطاعتهم العودة الى أوطانهم . والذين قد يكون مصيرهم — اذا لم تقبل البلاد العربية ايواءهم — أن يسلموا الى السلطات الالمانية . وقد استوضح السفير عن استعداد الحكومات العربية لايواء من يريد الالتجاء الى بلادها منهم قبل منحهم اذن الخروج من المانيا فأرسلت الامانة العامة الى جميع الحكومات العربية الاعضاء فى هيئة الامم المتحدة مذكرة بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ ترجو التفضل بموافاتها فى أقرب فرصة ممكنة عما استقر رأيها فى هذا الصدد لتقوم بدورها بابلاغه للسفارة المصرية بباريس .

والامانة العامة تتقدم برجائها للدول العربية موافاتها برأيها فى هذا الصدد .

—★—

تقـــــرير
عن أعمال الامانة العامة فى المـــدة بين الدورتين الثامنة والتاسعة العاديتين وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

مقـــــدمة

يضم هذا التقرير — خلافا للتقارير السابقة — لمحة وجيزة عن الاعمال التى قامت بها الامانة العامة فى المـــدة بين الدورتين السابعة والثامنة العاديتين اذ أن الظروف الاستثنائية التى تجتازها الدول العربية منذ سنة قد حالت دون استئناف عقـد اجتماعات الدورة العادية الثامنة لمجلس الجامعة ، فاكتفت دول الجامعة بعقد اللجنة السياسية فى فترات متلاحقة كلما دعت الضرورة فكانت مركز نشاط جم واتخـذت قرارات وتدبيرات مالية وعسكرية وسياسية فى غاية الخطورة وكانت كلها بالاجماع ونفذت بمقتضى موافقة الحكومات المسئولة عنها لا بصفة قرارات عن المجلس .

النشاط السياسى

وقد عملت الامانة العـامة بكل ما تملك من وسائل على تنفيـذ قـرارات اللجنة السياسية وتحملت فى سبيل ذلك متاعب ومسئوليات كادت تنوء بها دفعا للتعدى المسلح الصهيونى عن أهل فلسطين منـذ ديسمبر الماضى فغمرت قضيـة فلسطين ما عداها من المسائل واستحوذت على أكبر نصيب من جهـد الامانة العامة ونشاطها وسيتبين للمجلس مدى هذه المجهودات فى مناسبات متعددة .

القضايا الاخرى

مصـــر :

بدأت الدورة السابعة العـادية وكانت قضية مصر قـد نوقشت فى مجلس الامن وانتهى الامر بأن قرر ذلك المجلس ارجاء النظر فيها مع بقائها مدرجة فى جدول أعماله. وقد تناولت الامانة العامة تفاصيل ذلك فى تقرير سابق ، ثم اجتمع مجلس الجامعة وتداول فى هذا الموقف . وبعد أن استمع الى كلمة رئيس وزراء مصر التى شكر فيها المجلس ودول الجامعة وسوريا ومندوبها لدى مجلس الامن على موقفها الكريم وتضامنها العظيم فى تلك القضية سواء قبل أو أثناء أو بعد عرض الامر على مجلس الامن قرر المجلس بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧ « انه يأسف لفشل مجلس الامن حتى الآن فى ايجاد الحل العادل للمسألة المصرية ويكرر تأييده لمصر فى موقفهـا ومطالبها القـومية لوحدة واديها وجلاء القوات الاجنبية عن أراضيها » . وقد أبلغت الامانة العامة هذا القرار الى الجهات التى كلفت بابلاغه اليها . ولا تزال المشكلة المصرية البريطانية قائمة

تطلب حلا لمصلحة البلدين ولمصلحة السلام العالمى وان كانت مظالم الصهيونيين ومنكراتهم فى فلسطين قد طفت على كل المشاكل والمصالح وأصبحت أكثر تعريضا بالامن والسلام من كل قضية أخرى والشغل الشاغل للامانة العامة .

فلسطين :

لا تزال مسألة فلسطين موضع اهتمام المجلس وعنايته ففى دورات المجلس السابقة اتخذت قرارات خطيرة . وظل اهتمام دول الجامعة منذئذ مركزا فيها والحوادث تتتابع فى فلسطين فقد أصدر بالاجماع فى ٩ اكتوبر سنة ١٩٤٧ القرار التالى : —

أ — « بأنه يرى أن قرارات بلودان السرية لا تزال قائمة وواجبة التنفيذ فى حالة تطبيق أى حل من شأنه أن يمس بحق فلسطين فى أن تكون دولة عربية مستقلة » .

ب — « بأنه حيال تصريح الحكومة البريطانية بعزمها على التخلى عن انتدابها على فلسطين وانسحابها منها بقواتها العسكرية وجهازها الادارى ، ونظرا لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الادارية التى تهدد سلامة العرب فى فلسطين يرى ان الحالة تستلزم من جانب الدول الاعضاء فى الجامعة العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين ولهذه الغاية يوصى المجلس حكومات الدول العربية بأن تبادر لاتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية على أن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين للدول غير المتاخمة سبيل الاشتراك والتعاون فى هذا الواجب بالاتفاق بينها » .

ج — « بأنه يوصى — تنفيذا للمقررات السابقة بأداء المعاونة الفعلية لعرب فلسطين — دول الجامعة بالمبادرة الى اداء المساعدات والمعنوية للعرب فى فلسطين لتقويتهم وتعضيدهم فى الدفاع عن أنفسهم وعن كيانهم وأن ترصد فورا دول الجامعة الاموال اللازمة لذلك على أن تتولى انفاق هذه الاموال لجنة خاصة » .

وقد أذاعت سكرتارية المجلس هذا القرار يوم صدوره على الصحف ببلاغ رسمى . ولم يقف المجلس عند حد هذه التوصيات من قضية فلسطين بل أصدر فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ من دور الانعقاد السابع قرارا وافق فيه على اقتراح الوفد السورى فرض ضريبة فى كل دولة من دول الجامعة (باسم ضريبة انقاذ فلسطين) تخصص مواردها لمعاونة من أصبحوا بلا عائل أو مأوى من عرب فلسطين ، على أن تكون هذه الضريبة بنسبة واحدة لكل دولة من دول الجامعة.

وقد أبلغت الامانة العامة دول الجامعة هذا القرار عن طريق بعثاتها السياسية بمصر فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٨ .

وأصدر المجلس كذلك قرارا بشأن التبرعات الشعبية لمساعدة فلسطين يستحث فيه الحكومات العربية على المبادرة بالاشراف على هذه التبرعات وتوجيهها الوجهة الصحيحة والتصرف فيها وفقا للأحكام الموضوعة للتصرف فى الاموال المرصودة لمساعدة فلسطين .

وقامت الامانة العامة بابلاغ هذا القرار الى دول الجامعة عن طريق بعثاتها السياسية فى مصر بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٨ . ولم يكن بالطبع عمل الامانة العامة قاصرا على تبليغ القرارات وتعقبها بل وضعها موضع الاجراء والتنفيذ مما ترتب عليه تحت ضغط الظروف أن صارت الامانة العامة كأنها ادارة فلسطينية حلت محل الانتداب البريطانى يعتبرها الناس مسئولة عن كل ما يخص هذا القطر مما ألقى عليها

مسئوليات جسيمة وهى أداة ناشئة للتنسيق والتعاون بين دول الجامعة ولتنظيم علاقاتها المشتركة كهيئة اقليمية مع الامم المتحدة واعضائها ولم يكن بد للامانة العامة فى غيبة أى نظام مشترك آخر للدول العربية من أن تخصص موظفين وادارات لمعالجة مختلف المسائل الفلسطينية فأنشأت شعبة مالية باسم هيئة الخبراء الماليين خاصة بشئون فلسطين وأخرى للشئون العسكرية وشعبة لشئون الهدنة وشئون اللاجئين ومختلف المصالح الناشئة عن فقدان سلطة مركزية فى فلسطين .

وقد قامت هذه الشعب بما عهد اليها قياما مشكورا وبذلت جهدا صادقا وساهمت مساهمة فعالة ومجدية فى الدفاع عن فلسطين فنظم المتطوعون ودربوا وسيقوا الى ساحات الجهاد بالالوف فأشرفت بذلك الامانة العامة على تنظيم وادارة قوات جسيمة تشترك مع الجيوش فى جميع ميادين فلسطين وذلك وفقا لمقررات اللجنة السياسية .

ومما يسر المجلس ويدل على مدى اعتراف العالم بحق العرب وعدوان خصومهم أن هؤلاء المتطوعين أقبلوا من كل فج عميق ومن أديان ومذاهب مختلفة . كما يسرنى أن أحيط المجلس علما بأن هذه القوات التى دربت تحت اشراف الجامعة العربية سواء فى سوريا أو مصر أبلت بلاء حسنا من أول هذه السنة الى اليوم وانتصرت فى كثير من المواقع وانتصارات باهرة وبذلت دمها بروح عالية من الفداء وأنها الآن من خيرة القوات المجاهدة فى الجنوب والشمال والوسط فى فلسطين ومنها ما هو مستقل بادارته أو تابع لقيادة من القيادات العربية .

ولما اضطرت الجيوش العربية لنجدة أهل فلسطين ابقاء على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم لاعادة الامن والنظام فى أرضهم كان الانتداب البريطانى قد انتهى وخلف وراءه ميراثا من السيئات لا يمحوها جيل من الزمن فقد وقعت تحت سمع الدولة المنتدبة وبصرها أكثر المدن المهمة الفلسطينية فريسة للفوضى والارهاب فى أيدى العصابات الصهيونية وشتت من أهلها وأهل القرى المجاورة أكثر من ٢٥٠ ألفا أثناء الحكم البريطانى ووضعت العصابات الارهابية يدها على كل ما شاءت واستطاعت أن تضع يدها عليه ولم يكن لأهل فلسطين الذين جردوا من السلاح والتدريب العسكرى قبل عهد الانتداب مثل ما أعد يهود فلسطين ومن ورائهم العالم اليهودى وبعض الدول الدول الكبرى من أدوات الدمار ولولا تدخل الدول العربية بقوات نظامية من جيوشها لاستولت العصابات الارهابية على كل فلسطين ولشتت بقية أهلها منها .

وقد رأت الحكومات العربية بعد فترة قتال قصيرة موفقة أن تستجيب لأوامر مجلس الامن وتقبل هدنة استفاد منها العدو ولم تكن الحكومات فى غفلة عن هذا ولكنها رأت أنه لا سبيل لها الا الاذعان للارادة العالمية . ثم تجدد القتال فترة قصيرة وتدخلت الامم المتحدة مرة أخرى وخضعت الحكومات العربية لقرار مجلس الامن الذى اتهمها بالاعتداء ومنذ ذلك التاريخ بأن للعالم أن من العبث أن يركن الناس لعهود عصابات ارهابية فاستمرار اعتدائها فى القدس لم ينقطع وفتكت بوسيط الامم المتحدة وأعوانه بلا رحمة واستباحت مقدسات المسيحيين والمسلمين على حد سواء وأخيرا غدرت بالجيش المصرى وهاجمته هجوما عاما مركزا ومجهزا ومعدا فرد الله كيدها ونصر جنده وقد وقفت بعض الحكومات العربية ترعى عهدها للأمم المتحدة فوضح للناس جميعا خطأ مجلس الامن فى اتهام العرب بالعدوان وسيرى الناس ماذا يفعل بعد ذلك .

وانه ليسر المجلس أن يعلم هذه الشهور التى انقضت فى التلاعب بالهدنة لم تفت فى عضد البلاد العربية ولا فى قوتها بل أننى شخصيا اعتقد بما لدى من بيانات أن البلاد العربية قادرة الآن بما فى يدها من جند وعتاد على استئناف القتال والوصول به الى نتيجة حاسمة ونصر مبين .

ليبيا

عنى المجلس فى دورته السابعة ـ شأنه فى دوراته السابقة ـ بقضية ليبيا فناقشها على ضوء ما وصلت اليه الحالة فى تلك البلاد وقرر أن يوصى الحكومات العربية باتخاذ العدة من الآن لصون استقلال ليبيا ووحدتها مع تقديم مذكرات ـ يشرف الامين العام على وضعها ـ الى الدول الاربع الممثلة فى اللجنة المنوط بها أمر البحث فى مستقبل البلاد والقيام بمسعى دبلوماسى لدى هذه الدول للاشتراك فى المفاوضات الجارية فى المسألة الليبية دفاعا عن وجهة النظر العربية فى هذه القضية . وهذا مع مناشدة المجلس الشعوب العربية قاطبة أن تأخذ الاهبة من الآن لمساعدة ليبيا والدفاع عن حقوقها بكل ما أوتيت من وسائل عملية فعالة .

وتنفيذا لهذا القرار أعدت الامانة مذكرة أبلغتها الى بعثات دول الجامعة السياسية بمصر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ لارسال نصها الى الدول الاربع المشار اليها فى القرار المذكور ، كما أبلغت وزراء خارجية دول الجامعة برقيا هذا الاجراء . وقد حاولت الامانة العامة بوسائل شتى ومساع متعددة اقناع بعض الدول الكبرى بوجهة نظر المجلس . وقاومت مناورات سياسية كثيرة . واتخذت العدة داخل البلاد الليبية للدفاع عن حقوق أهلها واستعانت بمجهودات كثير من أبناء ليبيا البارزين وهيئاتها وأحزابها .

فسارت الامور فى طرابلس الغرب وفق رغبات الاهالى الوطنيين ولكنها فى برقة كانت تعترضها تيارات شديدة من النفوذ الشخصى والنفوذ الاجنبى ومع ذلك فان نتيجة التصويت أمام لجنة الاستفتاء كانت على أحسن وجه .

ولما تناقشت الدول الاربع الكبرى المختصة قبل ١٥ سبتمبر الموعد المقرر بمقتضى معاهدة الصلح مع ايطاليا لاحالة القضية الليبية على هيئة الامم المتحدة وفشلت فى الاتفاق على تسوية أحيل الامر على الامم المتحدة . ومن المظنون وفقا لبعض المعلومات التى وصلت الامين العام من جهات موثوق بها أن بعض الدول الكبرى ستعمل على تأجيل عرض المسألة الليبية فى دورة الامم المتحدة الحالية ويغلب على ظن الامين العام أن طالبى التأجيل سيجدون الاكثرية اللازمة .

وعليه فالمسألة الليبية تستلزم الاستمرار فى تنشيط وتقوية الشعور القومى داخل البلاد كما تستلزم بذل مساعى قوية فى دوائر الامم المتحدة لان الدول الكبرى الاربع اختلفت فى فى كل شىء واتفقت على عدم قدرة برقة وطرابلس على الاستقلال ولا يردها عن ذلك الا الوطنيون الليبيون والضمير العالمى ممثلا فى الامم الصغيرة .

هذا وكان مجلس الجامعة قد كلف الامانة العامة بقراره الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧ مراقبة الحالة فى ليبيا من ناحية خطر المجاعة الذى يتهددها . فأخذت فى مراقبتها . ولما اتصل بها من مصادر موثوق بصحة روايتها أن المجاعة تفشت فى تلك

البلاد بصورة خطيرة تستدعى سرعة النجدة أبلغت دول الجامعة هذا النبأ لتتخذ حكوماتها ما تراه مناسبا لمعالجة الحالة . ثم عرضت هذه الحالة على المجلس فى دورتها السابعة فأصدر بالاجماع قرارا سريا يوصى فيه الحكومات العربية أن تتبرع لأهل طرابلس وتونس بمبلغ مائة الف جنيه كدفعة أولى توزع حصصا بينها على أن تشترى بالمبالغ حبوب وأرزاق .

وقد أبلغت الامانة العامة دول الجامعة هذا القرار وبعث بعضها الى الامانة بالمبالغ التى رأت المساهمة بها ولكن الحكومة المصرية بذلت تضحية مشكورة فى هذا الشأن .

اللجنة السياسية

وافتتحت الدورة الثامنة العادية فى بيروت بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٨ وعقدت جلسة واحدة فقط لم تتخذ فيها قرارات وأصبح نشاط الادارة السياسية بالامانة العامة فى هذه الفترة وقفا على نوعين بارزين من الاعمال هما : —

أولا — أعمال اجتماعات اللجنة السياسية التى ابتدأت فى شهر مارس سنة ١٩٤٨ وقد عقدت اللجنة السياسية فى هذه الفترة أحد عشر اجتماعا بين بيروت ودمشق والقاهرة وعمان وعالية والاسكندرية .

ثانيا — الاعمال المترتبة على نشاط وسيط الامم المتحدة . هذا الى جانب مظاهر النشاط المعتاد للادارة .

وقد تلقت الادارة فى هذه الفترة تقرير لجنة التحقيق فى المستعمرات الايطالية السابقة فدرسته دراسة تحليلية وأعدت بهذه الدراسة تقارير أرسلتها الى الحكومات .

ففيما يتعلق بأعمال النوع الاول الخاصة باجتماعات اللجنة السياسية كان لابد ازاء الاحداث المترتبة على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من أن تتشاور الحكومات العربية باستمرار وتتخذ للموقف عدته سواء فى الميدان السياسى أو فى الميدان العسكرى لاسيما بعد أن تقرر تدخل الدول العربية تدخلا عسكريا فى فلسطين . وكانت الامانة العامة دائمة الاتصال بوفود الدول العربية لدى مجلس الامن ولدى الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية لتنظيم خطة العمل والدفاع عن وجهة النظر العربية وذلك بناء على قرارات اللجنة السياسية .

وعينت الجمعية العامة للامم المتحدة وسيطا لفلسطين وذلك بقرارها الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ . وقد قدم الوسيط الى مصر لأول مرة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ وزار العواصم العربية الاخرى واتصل بالرؤساء العرب وبأمين عام الجامعة وجرت له معهم مباحثات ومفاوضات بشأن مهمته . وكانت الادارة السياسية تتولى الاعمال الخاصة بمهمة الوسيط . وقد أصدرت الوثيقة رقم ٢ متضمنة نشاطها المتصل بعمل الوسيط . والى جانب هذا النشاط كانت تعالج حوادث خرق الهدنة من جانب اليهود وتحتج عليها ، كما عالجت جانبا من مشكلة اللاجئين العرب واتصلت بمجلس الامن والوسيط . وقد صدر بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ قرار بانشاء ادارة بالامانة العامة تعنى بشئون فلسطين وبحوادث خرق الهدنة وباغاثة اللاجئين والادارة المدنية فيها فرفعت بذلك قسما من أعباء الادارة السياسية الكثيرة والمنوعة .

ولمناسبة اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة بباريس فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٨ عنيت الادارة السياسية بدراسة المسائل المدرجة فى جدول أعمال الجمعية العامة المذكورة وعرضت نتيجة بحثها على اللجنة السياسية فى اجتماعها الذى عقد فى الاسكندرية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٨ فقررت اللجنة تنسيق خطة الوفود العربية لدى الامم المتحدة عن المسائل المذكورة . ولا تزال الادارة السياسية تمد الوفود العربية بالبيانات والمعلومات عن المسائل التى تعالجها مما يهمها . كما أعدت بحثا شاملا تناولت فيه مختلف مراحل نظر قضية فلسطين فى الامم المتحدة منذ شهر ابريل سنة ١٩٤٧ حتى الآن ووزعته على حضرات اعضاء اللجنة السياسية فى اجتماعها بالاسكندرية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٨ . وأخيرا أعدت الادارة السياسية ترجمة عربية لتقرير وسيط الامم المتحدة الاخير المقدم للامم المتحدة فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

والوثائق الآتية يتمثل فيها نشاط الادارة السياسية فى الفترة الاخيرة : ـ

١ ـ وثيقة رقم ١ خاصة بتدخل الدول العربية تدخلا عسكريا فى فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .

٢ ـ وثيقة رقم ٢ خاصة بأعمال وسيط الامم المتحدة والمفاوضات التى جرت معه منذ تعيينه حتى صدور قرار مجلس الامن المؤرخ ١٥ يوليو سنة ١٩٤٨ الخاص بالهدنة الثانية .

٣ ـ نسخة من تقرير عن مراحل بحث قضية فلسطين فى الامم المتحدة .

٤ ـ ثلاث وثائق خاصة بأعمال لجنة التحقيق الرباعية فى المستعمرات الايطالية السابقة .

٥ ـ وثيقة رقم ٣ خاصة بتقرير وسيط الامم المتحدة المقدم الى سكرتير عام الامم المتحدة فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

النشاط الثقافى

١ ـ معهد المخطوطات :

مضت الادارة الثقافية فى عملها الذى بدأته فى معهد المخطوطات ، فأتمت تصوير خمسمائة مخطوط فى سورية كانت انتقتها بعثة خاصة ، ثم بدأت عملها فى مخطوطات مصر ، سواء منها ما هو فى دار الكتب المصرية أو مكتبة الجامع الازهر فى القاهرة . أو مكتبتى البلدية وجامع الشيخ فى الاسكندرية ومكتبة جامعة فؤاد الأول . وقد بلغ مجموع المخطوطات المصورة (٣٠٠٠) مخطوطة فى ٨٠٠ر٠٠٠ صفحة .

وستعمل الادارة على استكمال تصوير المخطوطات فى مصر وسورية ، وستباشر كذلك ايفاد بعثة خاصة لانتقاء نفائس المخطوطات فى تركية بعد أن حصلت على موافقة الجمهورية التركية وفى الحجاز بعد هذا ، وترجو أن تتمكن من ذلك خلال هذا العام .

ولكى تحقق الادارة الفائدة من معهد المخطوطات على أتم وجوهها فى الاوساط

الثقافية التى تعنى بنشر المخطوطات استحضرت آلات تكبير الافلام وطبعها لتزويد الهيئات العلمية والراغبين من الافراد بنسخ منها . وبدأت عملها بتاريخ دمشق الكبير لابن عساكر الذى طلب المجمع العلمى العربى فى دمشق تصويره توطئة لنشره ، ويقع الكتاب فى سبعة آلاف صفحة (لوحة) أوشكت أن تنتهى .

وبمناسبة المهرجان الذى سيقام لذكرى ابن سينا ، ستعمد الادارة بعد ذلك الى تصوير وتكبير أهم مخطوطات ابن سينا ومؤلفاته فى مكتبات العالم ما وسعها ذلك ، وستجعل منها مجموعة كاملة تقدم نسخا منها الى الدول العربية ، وتضع مجموعة منها فى مكتبة خاصة ستقام فى احدى البلاد العربية تخليدا لذكرى هذا الفيلسوف الكبير .

٢ ـ الترجمة والتاليف :

سبق أن عنيت الادارة الثقافية باختيار أمهات الكتب العالمية التى وجدت من المفيد ترجمتها الى اللغة العربية مستعينة بأكابر العلماء والمتخصصين فى كل مادة وأعدت كشوفا بهذه الكتب وأرسلت نسخا منها للدول العربية .

وقد قسمت الادارة هذه الكتب بينها وبين البلاد العربية .

فأما الحكومات فستختار كل واحدة منها الكتب التى تفضل أن تقوم بترجمتها وستخير الادارة باختيارها حتى تستطيع الادارة التنسيق بين العاملين فلا تتكرر ترجمة كتاب واحد مرتين .

وأما الادارة الثقافية نفسها فقد أخذت على عاتقها ترجمة جملة من الكتب وبدأت فعلا خطواتها فى ذلك فاختارت الاساتذة المترجمين أو العلماء المشرفين على الترجمة وتعاقدت معهم ، وهى ترجو أن يتمكن هؤلاء الاساتذة من انهاء أعمالهم فى مدى قريب لا يتجاوز عام ١٩٤٩ .

وأبرز الكتب التى تولت الادارة الثقافية ترجمتها كتاب تاريخ الآداب العربية لبروكلمان رأس الكتب التى سجلت التراث العربى وأحصته منذ أقدم عصوره الى اليوم ، وأشارت الى الاقطار والمكتبات التى توزعه فى أنحاء العالم كما عهدت الى لجنة أخرى بترجمة كتاب كروسوير لانه أكبر موسوعة وأقومها لبيان الفن المعمارى العربى .

والادارة الثقافية فى هذا الاختيار والتوزيع قد صدرت عن قاعدة واضحة فاستأثرت هى بالكتب التى تهم العالم العربى جملة وتركت للحكومات العربية الكتب الاخرى تتوزعها فيما بينها .

التاليف ـ وأما عن التأليف فالادارة الثقافية ترجو أن تنتهى هذا العام من اختيار الكتب التى ستقدم اليها من المسابقة التى قدمتها فى موضوعى « الدول العربية من عهد سقوط بغداد » و « تاريخ الاندلس » فاذا وفقت الى كتابين صالحين اتخذت الاجراءات التى تكفل طبعهما ونشرهما .

وهى تنوى أن تعلن عن مسابقة جديدة فى موضوعين جديدين لعام ١٩٤٩ سيعينهما المكتب الدائم .

وقد عهدت الادارة الثقافية الى بعض المختصين بتنفيذ رغبة المؤتمر الثقافى الاول فى طبع كتاب جغرافى واسع يوضع لجغرافية الاقطار العربية ويكون مرجعا موثوقا للمعلمين والمثقفين ، وشكلت لجنة لوضع برنامج تفصيلى لهذا العمل وتوزيع كل موضوع من موضوعاته بين أقرب الناس اختصاصا به ، وتأمل أن يتم ذلك فى غضون سنة ١٩٤٩ .

ويجرى العمل بعد بهمة ، لانهاء تقويم العالم العربى وينتظر أن يتم هذا التقويم فى أوائل سنة ١٩٤٩ .

وتتجه الادارة الثقافية نحو انشاء مكتب مهمته تسجيل كل مظاهر النشاط الثقافى من كتب ومجلات ونحرها فى العالم العربى ووصفها والتعريف بها واصدار نشرة دورية حولها .

٣ ـ المؤتمرات

مضت الادارة الثقافية فى العمل على تحقيق مقررات المؤتمرين اللذين دعت اليهما صيف ١٩٤٧ ، المؤتمر الثقافى العربى الاول ، ومؤتمر الآثار . فبعد أن عرضت هذه المقررات على اللجنة الثقافية التى انعقدت فى اكتوبر الماضى قامت بعرض مقررات هذه اللجنة على مجلس الجامعة العربية ، فصادق عليها وعملت الادارة على تبيلغها الى دول الجامعة العربية ، وهى توالى رصد هذه المقررات والاشراف على مدى تنفيذها .

ورأت الادارة رغبة فى أن تضمن الفائدة من هذه المؤتمرات على أتم صورها وأوسع نطاقها ، أن تطبع كتابين عن المؤتمر الثقافى العربى الاول أحدهما يحوى البحوث التمهيدية وتقارير اللجان والاشخاص ، والثانى يحوى كل ما دار فى المؤتمر من خطب ومحاضرات ومناقشات وما انتهى اليه من مقررات ، كما رأت أن تطبع كذلك كتابا آخر عن مؤتمر الآثار .

وقد أنهت طبع كتابى المؤتمر الثقافى ووزعتهما على وزارات المعارف فى البلاد العربية وعلى اعضاء المؤتمر وعلى كل المكتبات والجامعات والكليات والهيئات الثقافية فى العالم العربى والمفوضيات العربية والاجنبية والمكتبات المشهورة فى مختلف بلاد العالم .

وتأمل أن تنتهى قريبا من طبع كتاب مؤتمر الآثار وتوزيعه .

وفى نية الادارة الثقافية أن تعقد مؤتمرا لاساتذة اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية فى صيف ١٩٤٩ للبحث فى أفضل الطرق فى تدريس هذه المواد من الوجهة الفنية وتحقيق الغاية من هذا التدريس من الوجهة القومية كما يبحث أحسن الوسائل لمكافحة الامية فى الاقطار العربية .

٤ ـ الاذاعة

أتمت الادارة الثقافية الاتفاق مع ادارة الاذاعة المصرية على تسجيل الاناشيد التى كانت طلبتها من شعراء البلاد العربية وأقامت بينهم مسابقة لاختيار افضلها ، وقد اخرجت نسخا مكررة من هذه الاسطوانات ستوزع على دور الاذاعة العربية كلها .

واتجهت الادارة الى أن يكون لها ركن خاص فى الاذاعة المصرية تذيع منه خلاصة عن المقالات التى استكتبتها كبار الكتاب والعلماء العرب حول الشئون العربية الهامة ، وقد اتفقت على ذلك مع دار الاذاعة .

وتضع الادارة مشروعا جديدا يتناول تعاون محطات الاذاعة فى الدول العربية لتعريف البلاد العربية بعضها ببعض،ذلك بأن تختاركل محطة طائفةمن المحاضرين الذين تتعاقد معهم ليتحدثوا عن أقطارهم فى كل مظاهر حياتها الثقافية والاقتصادية والسياسية . ثم تسجل هذه الاحاديث على أشرطة أو اسطوانات تتبادلها دور الاذاعة فيما بينها . فتحقق التعاون فيما بينها وتحقق فوق ذلك تعريف البلاد العربية بعضها ببعض تعريفا واسع النطاق . كما تسجل كل محطة اذاعة نخبة مختارة من الفن القومى مما يصور الموسيقى والازجال والمونولوجات وغيرها وتتبادلها بنفس الطريقة السابقة .

وقد رحبت الاذاعة المصرية بفكرة المشروع والمأمول أن يبدأ تنفيذه قريبا . هذا واذا لم يتيسر لقطر القيام بذلك ، أمكن اعداده فى محطة الاذاعة المصرية ، ثم توزيعه من قبل الادارة الثقافية .

٥ ـ السينما :

جهدت الادارة الثقافية فى دراسة الافلام السينمائية دراسة واسعة كاملة وانتهت الى أنالاستفادة من هذه الافلام فى حقل الثقافة ليس فىاستطاعتها من الناحيةالمالية اذ لا تتيح لها ميزانيتها اخراج أفلام طويلة ولكنها قد تستطيع انتاج أفلام قصيرة لتعريف البلاد العربية بعضها ببعض فى كل مظاهر حياتها ومعالم نهضتها وبارز آثارها . ولذلك رصدت فى ميزانيتها المقبلة مبلغا ترجو أن يساعد على صنع نحو ثمانية أفلام قصيرة من هذا النوع . فأما الافلام التعليمية والثقافية العامة فلابد فيها من نظرة أوسع وميزانية أكبر والى أن يتهيأ ذلك ترجو الادارة أن يكون فيما تقوم به بعض الدول العربية والهيئات المستقلة فى هذا الباب بعض ما يسد الحاجة .

على أن الادارة تهتم بانشاء قسم خاص فيها يكون اختصاصه توجيه البلاد العربية نحو الافلام الثقافية الاجنبية والمحلية وتعريفها بها ورسم الخطط لتعريبها . كما يكون فى مقدوره أن يساعد البلاد العربية لتخرج فى حدود طاقتها بعض الافلام السينمائية الثقافية الخاصة تتبادلها فيما بينها .

٦ ـ الصحافة :

عمدت الادارة الثقافية الى استكتاب بعض كبار المفكرين والاخصائيين فى البلاد العربية بحوثا فى الموضوعات التى تهم العالم العربى وتعالج قضاياه الهامة .

وقد وصل بعض هذه البحوث ، وحين تكتمل كلها لدى الادارة فانها تنوى طبعها فى كتاب خاص والى أن يكون ذلك فان الادارة لجأت الى اذاعة خلاصة مركزة عنها من محطة الاذاعة اللاسلكية المصرية .

وانتهت الادارة من طبع وتوزيع رسالة « الصهيونية فى نظر العلم » التى كتبها

الدكتور محمد عوض محمد بك وهى بسبيل طبع وتوزيع نشرات دورية أخرى فى موضوعات تتصل بالقومية والثقافة والحياة العربية .

٧ ـ مكافحة الامية :

مهدت الادارة الثقافية لعملها بجمع تقارير الدول العربية التى سبق لها أن قامت بمكافحة الامية فى بلادها للاستفادة مما فى هذه التقارير من خبرة ، كما جمعت كل ما وسعها حول هذا الموضوع . وكونت لجنة لمطالعة هذه التقارير والنشرات ودرس الموضوع من جميع نواحيه بغية الوصول الى معرفة الطرق التى يمكن أن تتآزر عليها الدول العربية لمكافحة الامية مكافحة فعالة ، وتعيين الطريقة التى تتمكن بها الجامعة العربية من المساهمة فى هذه المكافحة .

وستعمل الادارة الثقافية على مناقشة هذا الموضوع بصورة عامة مناقشة واسعة أثناء انعقاد المؤتمر الثقافى الثانى فى ضوء التقارير التى ستضعها اللجنة المختصة .

٨ ـ المتحف الثقافى :

باشرت الادارة الثقافية تأسيس متحف ثقافى عربى يشمل كل ما يتعلق بالشئون الثقافية والتعليمية فى جميع البلاد العربية من قوانين وانظمة ومناهج تعليمية وكتب تدريسية وتقارير ومخططات ، واحصائيات ، وخطوط بيانية مقارنة وغير ذلك مما يدخل ضمن الاعمال التعليمية والثقافية والعربية . وقد طلبت المواد الرئيسية التى تكون هذا المتحف من الدول العربية ، وحصلت على جزء منها ، وسيكون هذا المتحف عونا كبيرا على ايضاح مدى التقدم الثقافى فى البلاد العربية عند عرضها فى معرض اليونسكو القادم فى بيروت .

٩ ـ بناية الادارة الثقافية والندوة العلمية :

انتقلت الادارة الثقافية منذ منتصف يونيه الماضى الى بناية خاصة شغلت دورين منها . خصصت أحدهما للمتحف الثقافى والمكتبة الثقافية ومعرض المخطوطات . كما استعملت الدور الثانى للادارة ومكاتب الموظفين .

الادارة الاقتصادية

يتلخص نشاط الادارة الاقتصادية بالامانة العامة بجامعة الدول العربية فى الفترة ما بين الدورتين فيما يلى : ـ

١ ـ جمع المعلومات والاحصاءات الاقتصادية واعداد تقارير عن البلاد العربية ومنها تقرير عن الحالة الاقتصادية فى سوريا ووضعها المالى والتجارى .

٢ ـ الاتصال بدول الجامعة العربية لتأمين الاشتراك بالمعرض الزراعى الصناعى الذى سيقام بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٤٩ .

٣ ـ الاتصال بفخامة توفيق بك السويدى رئيس اللجنة الاقتصادية وبحث المواضيع الجاهزة لعرضها على اللجنة الاقتصادية فى اجتماعها القادم فى مارس ١٩٤٩ . واستشارة الخبراء الفنيين فى موضوعى توحيد النقد فى البلاد العربية وتسهيل التبادل التجارى برفع الحواجز الجمركية بين دول الجامعة العربية . ولقد أصبحت الادارة الاقتصادية مستعدة لاتمام عرضها بصورة مشروعات اتفاقات على اللجنة الاقتصادية خلال الاجتماع المذكور .

٤ ـ تبادل المعلومات والمكاتبات مع الجهات الاقتصادية فى هيئة الامم المتحدة وتتبع نشاط الهيئات الاقتصادية بارسال مراقب عن الجامعة لحضور الجلسة الخاصة بتشكيل لجنة اقتصادية للشرق الاوسط .

٥ ـ دراسة مشروعات الاتفاقات الدولية ذات الصبغة الاقتصادية وذلك لما له من علاقة فى توجيه السياسة الاقتصادية الجديدة للبلاد العربية وأخصها بالذكر مؤتمر هافانا للتجارة الدولية . ولقد تم اختيار لجنة لبحث هذا الموضوع من مراقب الجمارك العام للحكومة المصرية ووكيل الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية .

ادارة المواصلات

تلقت الامانة العامة لجامعة الدول العربية خلال عام ١٩٤٦ عدة اقتراحات ترمى الى تكوين اتحاد بريدى عربى والى تحسين المواصلات على مختلف أنواعها من بريد وبرق وهاتف وسكك حديدية وطرق وطيران بين الدول العربية . وعلى أثر ذلك شكلت لجنة المواصلات برياسة صاحب الدولة جميل مردم بك واجتمعت للمرة الاولى بالقاهرة فى شهر مايو سنة ١٩٤٦ ، وألفت من اعضائها لجانا فرعية لدرس مختلف الشؤون المعهود اليها دراستها وقررت الدعوة الى مؤتمرين من فنيين واخصائيين يمثلون دول الجامعة ، أولهما للطيران وثانيهما لباقى فروع المواصلات . وقد عقد المؤتمر الاول فى عالية فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ وعقد المؤتمر الثانى فى صوفر فى شهر اغسطس من نفس العام ثم عقدت لجنة المواصلات فى اغسطس بصوفر أيضا ودرست المقترحات والمشروعات التى قدمها لها المؤتمران وانتهت الى اقرار ما ترى أن صالح البلاد العربية يقتضى انجازه فيما يخص شئون المواصلات .

(أ) ففى حقل الطيران المدنى أتمت وضع مشروع معاهدة بين الدول الاعضاء لجامعة الدول العربية ومشروع اتفاق نموذجى يعمل به فى الاحوال التى ترتبط فيها دولة عربية بدولة أجنبية .

(ب) وفيما يختص بالبريد وضعت مشروع اتفاقية لاتحاد بريدى عربى والحقت به عدة توصيات .

(جـ) وفيما يختص بالبرق والهاتف أتمت كذلك وضع مشروع اتفاقية لاتحاد عربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ومعه عدة توصيات .

(د) وفيما يختص بالسكك الحديدية والطرق والملاحة أعدت عدة توصيات خاصة بكل مرفق من هذه المرافق وقدمت هذه المشروعات والتوصيات لمجلس الجامعة فى

دور اجتماعه العادى الخامس وقد وافق المجلس على عرض مشروعات الاتفاقيات الخاصة بالطيران والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية على دول الجامعة لمعرفة رأيها فيها وملاحظاتها عليها ان كان لها ملاحظات طبقا للمادة الرابعة من الميثاق ، وذلك بعد أن أدخل عليها ما رأى ادخاله من تعديلات .
كما نظر المجلس فى نفس الدورة فى التوصيات الخاصة بالسكك الحديدية والطرق والملاحة وأصدر قرارا بالموافقة عليها .

وقد أرسلت الامانة العامة مذكرة للدول الاعضاء بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ تبلغها فيها ما قرره المجلس حول جميع ما تقدم وترجوها أن توافيها بموافقتها على هذه المشروعات والتوصيات المتعلقة بها أو ابداء ملاحظاتها عليها ان كان لها ملاحظات ، وأرفقت بمذكرتها هذه صورا من كل من هذه المشروعات ورجتها أن ترسل ردها قبل يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧ لتتمكن من اعادة عرض هذه الاتفاقيات على لجنة المواصلات وتقديمها للمجلس فى دورته القادمة .

كذلك أبلغت الامانة العامة الدول الاعضاء بمذكرتها المؤرخة فى أول يناير سنة ١٩٤٧ موافقة المجلس على التوصيات الخاصة بالسكك الحديدية والطرق والملاحة .

ولما لم يرد رد من الحكومات على المذكرة السابق الاشارة اليها حررت لها استعجالات فى ٥ فبراير سنة ١٩٤٧ و ٥ يوليو سنة ١٩٤٧ و ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ١٠ اغسطس سنة ١٩٤٨ .

ولم يرد للآن رد الا فيما يختص بالحكومة اللبنانية التى بعثت بملاحظاتها على اتفاقية الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية وعلى التوصيات الواردة فى مشروع اتفاقية اتحاد البريد العربى .
وقد رأت الامانة العامة ضرورة ملحة لاعادة درج مشروعات المواصلات فى مشروع جدول الاعمال فى هذه الدور ليتسنى للمجلس الكريم اتخاذ ما يلزم بشأنها بعد أن مضى زمن طويل على احالتها للحكومات وهى كما يرى حضرات الاعضاء انها على جانب عظيم من الاهمية بالنسبة لجميع الدول العربية الاعضاء .

الادارة القانونية

أولا ـ قضايا الجنسية والجوازات والتأشيرات :

١ ـ أعدت اللجنة الدائمة للجنسية والجوازات التابعة لجامعة الدول العربية التى انعقدت فى صيف عام ١٩٤٦ ثلاثة مشروعات اتفاقيات بشأن الجنسية والجوازات والتأشيرات وقد عرضتها الامانة العامة مشفوعة بمذكرة خاصة بكل منها وبتقرير حضرة رئيس اللجنة على مجلس الجامعة لنظرها فى دور انعقاده الخامس العادى (اكتوبر سنة ١٩٤٦)
٢ ـ وقد قرر المجلس تشكيل لجنة فرعية من بين اعضائه لنظر هذه المشروعات فراجعت هذه اللجنة مشروعى الجنسية والجوازات بعد أن أدخلت عليهما بعض التعديلات .
كما راجعت مشروع اتفاقية التأشيرات الا انها لم تتمكن من الوصول الى

اتفاق بشأن المادة الثانية الخاصة بالغاء التأشير على الجواز العادى .

ولم تعرض هذه المشروعات المعدلة على المجلس فى الدورة المذكورة نظرا لان اللجنة لم تكن قد انتهت من أعمالها الا فى الوقت الذى قرر المجلس فيه تأجيل جلساته . وقد قرر المجلس اعتبار الدورة مستمرة على أن تنعقد اللجنة الفرعية قبل استئناف جلساته بأسبوع لاعادة بحث المادة الثانية من مشروع اتفاقية التأشيرات بقصد لوصول الى اتفاق جماعى بشأنها .

على أن المجلس لم يستأنف جلساته كما أن اللجنة لم تعد للانعقاد .

٣ — وفى الفترة بين الدورتين الخامسة والسادسة عين مدير للادارة القانونية بالامانة العامة تولى مراجعة مشروعى الجنسية والجوازات ووضع بشأنهما مذكرتين .

ولم تتعرض الادارة لمشروع التأشيرات لان اللجنة المتفرعة عن المجلس لم تكن قد فرغت منه كما تقدم .

٤ — فلما عقد مجلس الجامعة دور انعقاده العادى السادس كان مشروعا الجنسية والجوازات من بين ما أدرج فى جدول أعماله فأحالهما على لجنة شكلت من بين اعضائه بقراره الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ .

وقد وزعت الامانة العامة على حضرات اعضاء اللجنة المذكورة مشروعى الجنسية والجوازات كما عدلتهما اللجنة المتفرعة عن مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى الخامس والمذكرتين اللتين وضعتهما بشأنهما الادارة القانونية بالامانة العامة . وبعد المناقشة واجراء بعض التعديلات أقرت اللجنة المشروعين .

٥ — فلما عرض المشروعان على المجلس فى جلسته الخامسة المنعقدة فى يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ دارت بشأنهما مناقشات على ما هو مبين فى مضبطة الجلسة المذكورة .

٦ — ويتضح من هذه المناقشات والقرار الذى اتخذه المجلس ما يأتى : —

أولا — فيما يتعلق بمشروعى اتفاقيتى الجوازات والتأشيرات .

الاتجاه العام للمجلس هو الى التخفيف من القيود المفروضة حالا على التنقل بين بعض البلاد العربية وبعضها الآخر . وذلك تمهيدا لرفعها كلية واباحة الانتقال من غير قيد ولا شرط .

على أن المجلس قد أخذ بعين التقدير والاعتبار الاسباب التى استند اليها بعض حضرات ممثلى الدول العربية فى التمسك بالقيود المفروضة حالا وأشار بمعالجتها على صورة تكفل تحقيق الامن العام فى معناه الواسع فى سائر البلاد العربية .

ثانيا — فيما يتعلق بمشروع اتفاقية الجنسية .

اتجاه بعض الدول العربية فى شأن هذا المشروع هو الى قبوله مقرونا فى بعض مواده ببعض التحفظات .

ولما كانت المصلحة فى أن تتم الموافقة عليه خاليا من كل تحفظ فقد تقرر اعادة المشروع الى الدول لابداء رأيها فى هذه التحفظات على أمل الاتفاق على رفعها .

٧ ـ وقد انتهت المناقشة فى الجلسة السابقة بأن قرر المجلس ارسال كل ما تقرر بشأن الجنسية والجوازات والتأشيرات الى الدول لتعيد النظر فيها على أساس تحقيق أقصى ما يمكن من التسهيلات فى هذه النواحى وموافاة الامانة العامة بملاحظاتها لعرضها على اللجنة السياسية توطئة لتقديمها الى مجلس الجامعة .

٨ ـ وقد نفذت الامانة العامة هذا القرار وأبلغته فى حينه الى الدول مشفوعا بكل ماتم فى هذه المسائل . الا أن الامانة العامة لم تتلق من الدول حتى الآن أى رد فى هذا الشأن .

٩ ـ وفى دور الانعقاد العادى السابع لمجلس الجامعة (اكتوبر ١٩٤٧ فبراير ١٩٤٨) أثيرت قضية الجنسية والجوازات والتأشيرات من جديد فأحالها المجلس على اللجنة السياسية التى درستها ثم أوصت الحكومات العربية بأن تبادر ، فى أقرب وقت ، الى الاتفاق فيما بينها بشأن هذه القضايا . وقد وافق المجلس على هذه التوصية كما قرر أن تبقى هذه الموضوعات مدرجة فى جدول أعماله .

١٠ ـ وقد أبلغت الامانة العامة هذا القرار للدول الاعضاء كما عادت تذكرها بما سبق للمجلس تقريره فى هذا الصدد فى دور انعقاده العادى السادس .
ولم يرد بعد على الامانة من الدول شىء فى هذا الخصوص .

ثانيا ـ مشروعات اتفاقيات تنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين والاعلانات والانابة القضائية

١ ـ اجتمعت اللجنة القانونية فى أوائل عام ١٩٤٧ وأعدت ثلاثة مشروعات اتفاقيات هى مشروعات اتفاقيات تنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين والاعلانات والانابة القضائية .

وقد أدرجت مشروعات الاتفاقيات المذكورة فى جدول أعمال المجلس فى دور انعقاده العادى السابع (اكتوبر ١٩٤٧) .

٢ ـ فأحال المجلس هذه الاتفاقيات الى اللجنة القانونية المتفرعة عنه والمشكلة من بين اعضائه فأدخلت عليها بعض التعديلات ثم كلفت الادارة القانونية بالامانة العامة اعادة صياغتها على ضوء الملاحظات التى أبديت والتعديلات التى أجرتها اللجنة.

٣ ـ وقد أعدت الادارة القانونية صياغة هذه المشروعات وستقدمها الى المجلس فى دور انعقاده القادم (اكتور ١٩٤٨) .

ثالثا ـ مسائل توحيد التشريع بين دول الجامعة

أنيط بالادارة القانونية ، زيادة على اختصاصها المحدد فى النظام الداخلى ، الاختصاص بالنظر فى توحيد التشريع بين البلاد العربية .
وتنفيذا لذلك أعدت الادارة مشروعا موحدا فى الاسناد التجارية ومشروعا فى حماية حق المؤلف ومشروعا لتنظيم مزاولة مهنة الصيدلة . وقد عرضت هذه المشروعات على مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى السابع فاقرها جميعا فى جلسة

١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ وأوصى حكومات دول الجامعة باتخاذ هذه المشروعات قوانين لها تبرم وفقا لانظمة ودساتير كل دولة .

وقامت الادارة كذلك باعداد مشروعات بتوحيد بعض المسائل الرئيسية فى القانون التجارى واعداد مشروعات موحدة فى مسائل أخرى .

وبيـــانها : ـ

التشريعات الرئيسية الموحدة

١ ـ المشروع الموحد الخاص بالشركات التجارية .

أعدت لجنة الخبراء التى استعانت بها الادارة القانونية مشروعين لتوحيد التشريع الخاص بالشركات التجارية فى البلاد العربية . والمشروعان الآن محل بحث ودراسة الادارة ومتى انتهت بينهما الى مشروع موحد عرضته على مجلس الجامعة .

٢ ـ وأعدت الادارة كذلك مشروعا موحدا لحماية الملكية الصناعية أرسلته الى الدول لتبدى فيه رأيها ولا تزال الامانة العامة فى انتظار آراء الدول فى هذا الشأن حتى تستطيع صياغة المشروع فى صورته النهائية تمهيدا لعرضه على المجلس الموقر .

التشريعات الاخرى

١ ـ والادارة القانونية معنية كذلك بوضع تشريع موحد لتنظيم مزاولة مهنة الطب فى سائر البلاد العربية عملا بتوصية المؤتمر الطبى العربى الاخير .

٢ ـ كما تدرس الادارة الآن الاسس التى يقوم عليها التشريع الموحد لمقاومة المخدرات فى دول الجامعة .

٣ ـ وقد رأت الامانة العامة أن تقوم الادارة القانونية بدراسة أنظمة السجون فى البلاد العربية تمهيدا لوضع نظام جديد لها .

رابعـــا ـ

ومن ناحية أخرى فقد قامت الادارة القانونية بابداء الرأى القانونى فى الموضوعات التى طلبت سائر ادارات الامانة العامة الرأى فيها .

الامانة العامة ومنظمة الامم المتحدة

لقد عملت الامانة العامة على الاشتراك فى نشاط المؤسسات الدولية فى كل مايمس دول الجامعة . ولما كانت المسائل الاقتصادية قد ظفرت بعناية خاصة من منظمة الامم المتحـدة ومن الهيئات التابعة لها ، فلم تقتصر الامانة العامة على متابعة أعمـال هيئة الامم المتحدة فى هذا الصدد ، بل شاركتها فى بعض نواحى هذا النشاط اذ اشتركت الامانة العامة فى أعمال مؤتمر التغذية الذى عقد فى القاهرة . كما اشتركت فى أعمـال اللجنة التى أنيط بها اعداد الاسس لانشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط .

أعمال مؤتمر التغذية والزراعة :

ترمى مؤسسة التغذية والزراعة التابعة لهيئة الامم المتحدة ، الى زيادة مستوى الانتاج الزراعى ومستوى العامل الزراعى فى العالم كافة . ولقد اتجهت هذه المؤسسة الى انشاء مكاتب اقليمية والى عقد مؤتمرات فى المناطق المختلفة . ولقد عقدت مؤتمرها الاقليمى فى القاهرة من ٢ الى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ ، وحضر عن الجامعة العربية مندوبان كانت لهما صفة المراقبين وان كان قد سمح لهما بالاشتراك فى مناقشات اللجان . ولقد انتهى المؤتمر الى مقررات تتصل بزيادة الانتاج الزراعى فى دول الشرق الاوسط . كما انتهى الى تقارير انشاء مكتب اقليمى فى القاهرة يعنى بتحقيق أهداف المؤسسة السابقة الذكر .

اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط :

قررت الجمعية العمومية لمؤسسة الامم المتحدة كما قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهذه المؤسسة النظر فى انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط وقرر المجلس الاخير انشاء لجنة خاصة للنظر فى وضع الاسس التى تقوم عليها تلك اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط .

ولقد دعيت جامعة الدول العربية لارسال مندوب عنها يشترك فى مناقشات اللجنة الخاصة التى عقدت بليك سكسس فى المدة من ١٥ ابريل الى أول يونيو سنة ١٩٤٨ .

ولقد اشترك مندوب الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى تلك المناقشات وقدم للجنة المذكورة مذكرة عن نشاط الامانة العامة فى الميدان الاقتصادى(١) .

ولقد جاء بين مقررات اللجنة المذكورة ما يؤكد الاعتراف بجامعة الدول العربية وأمانتها العامة كهيئة اقليمية لها وزنها تساهم فى كل تنظيم يتعلق بالشرق الاوسط فشمل التقرير المرفوع من تلك اللجنة الخاصة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى جزءا خاصا بنشاط جامعة الدول العربية واختصاصاتها فى الميدان الاقتصادى كما نصت مقررات اللجنة على ضرورة تعاون اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية وقد جاء النص على النحو الآتى : —

« تتعاون اللجنة مع جامعة الدول العربية فى كل ما يخص الدول الاعضاء فى الجامعة ، وتتخذ الاجراءات الضرورية لتنسيق نشاطها مع نشاط أقسام الجامعة لتفادى كل تكرار بين نشاط هذه الاقسام ونشاط أقسام اللجنة نفسها . ولتحقيق هذا الغرض تسعى اللجنة لتنظيم العمل مع جامعة الدول العربية لتدرسا معا أو لتدرس كل منهما على انفراد المسائل الاقتصادية الداخلة فى اختصاص اللجنة ، وكذلك لايجاد الحلول لهذه المسائل . وتتبادل اللجنة مع الجامعة ، على أكمل وجه ممكن المعلومات الضرورية لتنسيق مجهوداتهما فى الميدان الاقتصادى . وتدعو

---

(١) — المذكرة ملحقة بهذا وكذلك التقرير المفصل عن أعمال اللجنة

اللجنة جامعة الدول العربية لارسال ممثل لحضور جلسات اللجنة بصفة استشارية .

ولا شك فى أن هذا النصر يعتبر تتويجا لتطور الروابط بين الامانة العامة ومنظمة الامم المتحدة فى ميادين النشاط الاقتصادى والثقافى وغيرها . فلقد سبق أن دعت منظمة التربية والثقافة (اليونسكو) أحد الفنيين بالجامعة للاشتراك فى لجنة الخبراء الخاصة بحماية الملكية الادبية والفنية . كما أن لجنة النقل والمواصلات وهيئة الصحة الدولية التابعتين لهيئة الامم المتحدة قد نوهتا بأهمية الجامعة العربية فى تقاريرهما [DOC . E .593] وكذلك [DOC .E.CM2 3/4

كما جاء فى تقرير مؤتمر العمل الدولى الذى عقد فى استامبول فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ نص يبين فائدة التعاون مع جامعة الدول العربية .

من كل ذلك يبدو أن الامانة العامة وهى أداة التعاون بين دول الجامعة العربية ، استطاعت أن تجعل وجودها فى المجال الدولى حقيقة لم يعد فى الامكان التقليل من شأنها .

شعبة الصحافة والنشر :

تابعة ادارة الصحافة والنشر نشاطها بالوسائل الممكنة وعززت اتصالاتها ، وعملت جاهدة لتدعيم الجهود فى سبيل القضايا العربية وعلى الاخص قضية فلسطين . فاستمرت على اصدار النشرة الاخبارية — يوميا — وضمنتها أهم اذاعات المحطات اللاسلكية وكذلك الاذاعة التى تشرف على توجيهها العناصر المعادية كى تمكن المسئولين من الاطلاع على ما يحاول الاعداء أثارته وما يبدو من بين أحاديثهم وأخبارهم كما ضمنتها خلاصة أنباء الصحف فى مصر والبلاد العربية وموجزا لأهم أخبار نشرات الهيئات ووكالات الانباء وهذه النشرة توزع على الدوائر ذات الاختصاص كالمفوضيات العربية وادارات الامانة العامة . ووثقت الادارة علاقتها بالصحف عن طريق المؤتمرات الصحفية ، والاتصال الشخصى بالمشرفين على هذه الصحف ، كما وثقت علاقاتها بفريق من رجال الفكر وأهل الرأى ، وأمدتهم بالمعلومات والحقائق التى ينبغى أن يستندوا اليها فى نشاطهم الفكرى فى سبيل قضايا الامة العربية .

ونظمت الادارة سلسلة من المحاضرات تلقى فى الاذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية لصالح القضايا العربية بواسطة كتاب نابهين . ورغبة منها فى تعميم انتشار هذه المحاضرات فقد أرسلت نصوصها الى مكاتب الجاليات العربية والجمعيات المؤيدة للعرب فى الخارج ولا سيما فى امريكا اللاتينية .

وتتلقى الادارة بين حين وآخر تقارير من هذه المكاتب والجمعيات وهى تعمل على دراسة الامر لايجاد الوسائل الناجعة لاستغلال نشاط هذه الجمعيات والمكاتب

وقامت الادارة بتوزيع عدد كبير من الكراسات والنشرات التى طبعت فى الامانة العامة والتى نشرتها وطبعتها هيئات مختلفة ، والتى رأت الادارة فى توزيعها فائدة لا يستهان بها .

شئون اللاجئين والهدنة

لقد أولت الامانة العامة هذه المشكلة كل اهتمامها وعنايتها بالنظر لخطورتها وكونها من القضايا التى تتطلب حلا حاسما عاجلا . وقد عرضت هذه المشكلة على اللجنة السياسية فدرستها من جميع وجوهها واتخذت بشأنها قرارات كثيرة أبلغت فى حينها الى الحكومات الاعضاء .

على أن حكومات البلاد التى لجأت اليها أفواج اللاجئين لم تدخر جهدا فى تقديم ما وسعها من المساعدة فى شتى صورها ، فوفرت لهم المأوى والمأكل والكساء ، كل فى حدود طاقتها . كما لقى اللاجئون من الشعوب ما خفف من آلامهم وأنساهم بعض متاعبهم .

وقد رأت الامانة العامة أن العبء أثقل من أن تتحمله طاقة الدول العربية وحدها وانه لابد من توسيع نطاق المساعى فيها الى الميدان الدولى ، فكان أول ما قامت به هو الاتصال بالوسيط وبسكرتارية الامم المتحدة فكتبت لهما فى ٥و٧ يوليه سنة ١٩٤٨ تخبرهما بحالة البؤس التى يعانيها اللاجئون ودعتهما الى مطالبة الهيئة الدولية للتغذية التى تعنى بشئون اللاجئين لتقوم بواجبها نحوهم كما طالبت باعادة اللاجئين الى بلدانهم كتسوية طبيعية لهذه المشكلة .

فأجابت سكرتارية هيئة الامم فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٨ انها أخطرت السكرتير التنفيذى لمؤسسة اللاجئين الدولية بالامر وأن الوسيط الدولى سيقوم أيضا ببحث الموضوع مع الحكومات العربية . وفعلا شرع الوسيط بدراسة مبدئية سريعة انتهت بعقد اجتماع فى الاسكندرية يوم ٤ اغسطس ١٩٤٨ بحضور دولة رئيس الحكومة المصرية وأمين عام الجامعة العربية ووسيط الامم المتحدة وسير رفائيل سلنتو مدير ادارة الخدمات الاجتماعية بمنظمة الامم المتحدة وضعت فيه بعض الخطوط الرئيسية . ووجه الوسيط نداء الى ٢٤ دولة من التى لها علاقات تجارية هامة مع الشرق الاوسط للمساهمة فى انقاذ اللاجئين ، الى أن اتفقت الامانة العامة مع الوسيط على ايجاد الاداة التى تعمل للاغاثة فشكلت لجنة دولية ببيروت كما ألفت اللجنة السياسية مجلسا عربيا بالقاهرة باسم المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين . وقد أمدت الامانة العامة المجلس بالمال ليتسنى له القيام بمهمته .

وفيما يلى الاموال التى حولتها الامانة العامة الى الحكومات والمجلس الاعلى والهيئات والافراد .

١٠٠٠٠٠ جنيه أرصدتها الحكومة اللبنانية لشئون اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان خصما من حصتها فى اعانة فلسطين تنفيذا لقرار اللجنة السياسية الصادر بجلستها المنعقدة فى ١٩٤٨/٤/١٦ و ٥٠٠٠ جنيه صرفت لسعادة اللواء احمد باشا سالم مدير عام سلاح الحدود الملكى للصرف منها على شئون المهاجرين بغزة بتاريخ ١٩٤٨/٦/٦ و ١٠٠٠٠ جنيه صرفت لشئون المهاجرين بالمملكة الاردنية الهاشمية ووضعت تحت تصرف معالى وزير المالية الاردنية بتاريخ ١٩٤٨/٦/٨ و ٥٠٠٠ جنيه تحت تصرف بلدية نابلس فى ١٩٤٨/٧/١٢ وذلك للصرف منها فى شئون المهاجرين اللاجئين بنابلس و ٥٠٠٠ صرفت لسيادة المطران جاورجيوس حكيم مترو بوليت عكا وسائر الجليل فى ١٩٤٨/٧/١٥ للاجئين بالناصرة والجليل و ٢٠٠٠٠ جنيه صرفت الى الهلال

الاحمر المصرى لاسعاف اللاجئين بالرملة واللد ورام الله بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٧ و ١٠٠٠٠ جنيه فتح بها اعتماد لأمر فخامة توفيق ابو الهدى باشا بتاريخ ٩٤٨/٧/٢٥ للصرف فى شئون اللاجئين بشرق الاردن و ٢٠٠ جنيه صرفت الى السيدة كاتى انطنيوس كريمة سعادة فارس نمر باشا للمساهمة فيما تقوم به فى مساعدة الجرحى والمهاجرين فى فلسطين بتايخ ١٩٤٨/٨/٣ و ٥٠٠٠ جنيه وضعت تحت تصرف لجنة فلسطين للاجئين بغزة وخان يونس فى ١٩٤٨/٨/٩ و ٢٦٠٠ جنيه صرفت الى القومندان حسن عز الذى نقل المهاجرين الفلسطينيين على باخرته « ماجدة » من يافا الى القنطرة بالقطر المصرى وعددهم ثمانمائة مهاجر بالاضافة الى مائتى طفل بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٥ و ١٩٤٨/٨/١٨و ٥٠٠٠ جنيه حول صرفها الى السيد سليمان طوقان بك رئيس اللجنة العامة للاجئين للصرف منها فى شئون اللاجئين بنابلس بتاريخ ١٩٤٨/٩/١ و ٢٠٠٠ جنيه حولت الى عمان لأمر السيد ناصر موسى نائب رئيس اللجنة العامة للاجئين للصرف منها فى شئون اللاجئين برام الله بتاريخ ١٩٤٨/٩/١ و ١٠٠٠ جنيه حولت الى عمان لصرفها الى السيد وديع دعمس رئيس بلدية بيت جالا للصرف منها فى شئون اللاجئين بمنطقته بتاريخ ٢/٩/ ١٩٤٨ و ٤٧٨٥ جنيها صرفت فى ١٩٤٨/٩/١٦ الى سعادة احمد حلمى باشا الحاكم العسكرى لمدينة القدس للصرف منها فى شئون اللاجئين وعلى الاخص أبناء الشهداء و ٥١٫٨٠٠ جنيه صرفت بشيك على بنك مصر بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢٣ لامر سعادة الدكتور سليمان عزمى باشا رئيس المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين للصرف منها فى شئون اللاجئين و ٢٠٠٠ جنيه صرفت بشيك على البنك العربى بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢٣ لأمر الشيخ محمد على الجعبرى وصادق افندى سلطان للجنة اللاجئين بالخليل لصرفه تحت اشراف الحاكم الادارى المصرى و ٢٠٠٠ جنيه حولت للبنك العربى بغزة بتاريخ ١٩٤٨/١٠/١٩ لوضعها تحت تصرف الحاكم العسكرى بمنطقة بير سبع لتسليمه للشيخ سلامه بن سعيد رئيس بلدية بير السبع لصرفه للاجئين تحت اشراف الحاكم المذكور ولجنة من القضاة و ٢٨٢٠٠ جنيه صرفت بشيك على البنك العربى بالقاهرة بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢١ لأمر سعادة الدكتور سليمان عزمى باشا رئيس المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين لصرفها فى شئونهم و ٢٠٠٠٠ جنيه حولت الى بيروت بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢١ لصرفها الى معالى وزير المالية اللبنانية ببيروت بصفة سلفة على حساب المبلغ الذى سيخصص للبنان لاغاثة اللاجئين فيها . فيصبح مجموع ما صرف ٢٧٩٫٥٨٥ جنيها .

وفيما يلى ما تم شراؤه ووزع من المواد والمؤن كما سيوزع ما بقى منها بمعرفة المجلس الاعلى :

٥٠٥٠٠ لحاف ، ٥١٢ طنا من الدقيق ، ١٣٠ طنا من الارز ، ٢٦ طنا من السكر ، ٣١٥٩٢ بطانية ما عدا ٧٠٠٠ تحت التوريد ، ٢٠٠ علبة لبن ، ٣٥٢ ملابس داخلية ، ٢٠٠٠ خيمة صغيرة ، ١٠١ خيمة كبيرة ، ٢٥ طن فحم ، ٨٧ طرد ملابس ، ٢٠٠٠٠ حصيرة ، وهناك مشتروات أخرى قامت بها الامانة العامة لحساب المجلس الاعلى يضاف الى ذلك ما ورد من الهيئات الدولية لحساب اللاجئين الى اللجنة الدولية ببيروت .

وقد أصدر مجلس الامن فى جلسته الـ ٣٤٣ قرارا يقضى بجمع معلومات عن اللاجئين وامداده بها فقامت الامانة العامة فى ٢٥ اغسطس سنة١٩٤٨ بتبليغ سكرتارية هيئة الامم المتحدة هذه المعلومات كما أخطرت الدول العربية بذلك .

وأرسلت الامانة العامة بعض موظفيها يرافقهم بعض المصورين الى مختلف المناطق لدراسة حالة اللاجئين فعادوا بالمعلومات والرسوم التى زودت بها الامانة العامة الهيئات الدولية المختصة كهيئة الامم المتحدة والمؤتمر البرلمانى والتى اتخذت منها مادة للدعاية فى الصحافة العربية والاجنبية بواسطة مكتب الاستعلامات الذى أنشىء فى باريس .

ويعالج المجلس الاعلى الآن هذه المشكلة وهو مؤلف من ممثلى الحكومات العربية ومندوب الامانة العامة وسيقدم لمجلس الجامعة جميع البيانات المطلوبة . والمشكلة الان على جانب عظيم من الاهمية والخطورة فان ما تبرعت به الدول من الخارج لا يزال محدودا ودون الحاجة بكثير وقد بذلت الامانة العامة مجهودات مع رجال الامم المتحدة ومع بعض ممثلى الدول الكبرى،لتحريك هذه الدول والامم المتحدة لعمل مجد. ورغم المماطلة والصعاب التى وضعت فان هناك أملا قويا فى أن يتحرك الضمير العالمى وتظهر آثاره فى قرارات مجدية فى الامم المتحدة بهذا الشأن .

وأما ما يتعلق بالبلاد العربية فقد تحملت سوريا ولبنان وشرق الاردن ومصر عبء اللاجئين وأرسلت المملكة العربية السعودية مبالغ مهمة اعانة للاجئين لصندوق فلسطين . ولكن كل ما بذلته البلاد العربية وما نالها فى ذلك من ارهاق ، لا يزال دون الحاجة الملحة فلابد للمجلس من النظر فى الامر لعلاجه .

وأما فيما يتعلق بشئون الهدنة فقد قامت الامانة العامة بابلاغ جميع ما كان يصلها من الحكومات العربية بصدد خرق اليهود للهدنة الى وسيط هيئة الامم المتحدة فى فلسطين كما قدمت كثيرا من الاحتجاجات الشديدة الى الوسيط ومجلس الامن وهيئة الامم المتحدة وكان أخطر هذه الحوادث الى تاريخ خرق الهدنة فى النقب الاعتداء الذى قام به اليهود على قرى أجزم وجبع وعين غزال .

وقد حصلت الامانة العامة على اعتراف صريح من الوسيط بمسئولية اليهود وأن يكن هذا لم يؤد الى اعادة الامور الى أوضاعها هناك . وعنيت الامانة العامة عناية خاصة بالحالة فى القدس لتجنيب هذه المدينة المقدسة ويلات القتال وشرعت منذ قبل انتهاء الانتداب مع المندوب السامى البريطانى السابق ببذل لمساعى ثم مع الوسيط للوصول الى سلامة مدينة القدس ولكن اليهود يهدفون الى الاستيلاء على القدس وجعلها عاصمة لهم ولذلك أحبطوا كل سعى لتجنيبها الحرب والدمار وهم لايزالون يعتدون على المدينة القديمة وما فيها من مقدسات .

شئون الموظفين

وفى خلال هذه الفترة اخترنا للتعيين فى بعض الوظائف الرئيسية فى الامانة العامة حضرة الاستاذ تقى الدين الصلح اذ عين مستشارا للامانة العامة بدرجة قائم بالاعمال واستعير حضرة الاستاذ عبد المنعم مصطفى من وزارة الخارجية المصرية وأسندت له ادارة الشئون السياسية بدرجة قائم بالاعمال وعين حضرة الاستاذ فوزى الغصين سكرتيرا أول بالامانة العامة .

وبالتطبيق لنص المادة الثالثة عشرة من لائحة شئون الموظفين نعرض ذلك على المجلس رجاء الموافقة .

تحريرا فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٨

الامين العام
(عبد الرحمن عزام)

اللجنة الاقتصادية
للشرق الاوسط

تقرير مرفوع

الى معالى الامين العام

من

حضرة الدكتور عبد المنعم الطناملى

عن

أعمال اللجنة الخاصة المنوط بها دراسة مشروع
انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط

تقـــــرير

عن أعمال اللجنة التمهيدية المؤلفة للنظر فى انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط (١)

— أولا —

نشاط هيئة الامم المتحدة فى الميدان الاقتصادى والاتجاه الى انشاء اللجان الاقليمية

١ — يحوى ميثاق الامم المتحدة عدة نصوص تبين التزامات هذه المنظمة فى الميـدان الاقتصادى . فالمادة الاولى ، التى تحدد أغراض الامم المتحدة ، تنص على أن من بين هذه الاغراض تحقيق التعاون الدولى ، بحل المشكلة الدولية ذات الصبغـة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والانسانية . والمـادة ٥٥ ، الواردة فى صدر الباب التاسع الخاص بالتعاون الاقتصـادى والاجتمـاعى ، تنص على أن هيئة الامم المتحدة ستساعد على ، (١) رفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الكاملة وتهيئة ظروف التقدم الاقتصادى والاجتمـاعى ، (٢) حل المشاكل الدوليـة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والصحية والمسائل الاخرى المتصلة بها .

وتنص المـادة ٦٨ ، الواردة فى الباب العاشر الخاص بالمجلس الاقتصـادى والاجتماعى ، على أن هذا المجلس ينشىء لجانا للمسائل الاقتصادية والاجتماعية.

٢ — من النصوص السالفة الذكـر يتضح أن منظمة الامم المتحـدة تسـعى لتحقيق أغراض اقتصـادية ، وأن الميثاق يسمح بانشاء اللجـان المختصـة لبلوغ هذه الاهداف .

ولقد أوجد المجلس الاقتصادى نوعين من اللجان ، الاول لجان تقـوم على دراسة نوع معين من المشاكل الاقتصـادية فى العـالم أجمع . أما النوع الثانى فلجان اقليمية تدرس المشاكل الاقتصادية على وجه العموم فى منطقة معينة . ومن أمثلة النوع الاول ، لجنة النقل والمواصلات ، ولجنة الاحصـاء ، واللجنة المـالية ، ولجنة الاقتصاد والعمـل وتشمل لجنتين فرعيتين احداهما خاصة بالتقـدم الاقتصـادى والاخـرى خاصة بالعمـالة Emplayment والاستقرار الاقتصادى . أما عن النوع الثانى فقد أنشأ المجلس لجنة لاوروبا ، وثانية لآسيا والشرق الاقصى ، وثالثة لامريكا اللاتينية ، وهو بصـدد انشاء لجنـة للشرق الاوسط . وبرغم أن اختصاص هذا النوع الاخـير من اللجان يبـدو أوسع من

---

(١) قدم هذا التقرير فى شهر يونيو ١٩٤٨

اختصاص النوع الاول لانه يعنى بمجموع المشاكل الاقتصادية فى منطقة معينة، الا أن هذا الاختصاص يضيق اذا نظرنا الى المدة المقررة لعمل هذه اللجان ، اذ تقرر أن يعيد المجلس النظر فى أعمال هذه اللجان قبل عام ١٩٥١ ، فهذه اللجان الاقليمية تجربة تهدف الى مساعدة المناطق المختلفة فى معالجة المشاكل الاقتصادية التى تخلفت عن الحرب وفى رفع مستوى المعيشة ومستوى النشاط الاقتصادى وتقوية الروابط الاقتصادية بين بلدان المنطقة فيما بينها وكذلك فيما بينها وبين بلدان العالم الاخرى . ولكى يضمن المجلس الاقتصادى والاجتماعى استمرار الاتساق بين أعمال اللجان الاقليمية وبين أعمال اللجان الاقتصادية الاخرى ، قرر أن تعرض عليه اللجان الاقليمية ، قبل اتخاذ قرار نهائى كل اقتراح ينصرف الى عمل يكون له أثر هام فى الاقتصاد العالمى فى مجموعه .

٣ — وعلى أساس المبادىء ، وفى نطاق الحدود المتقدمة الذكر، نمت فكرة انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط فاقرت الجمعية العمومية لمنظمة الامم المتحدة الموضوع من حيث المبدأ ، ودعت المجلس الاقتصادى والاجتماعى لدراسته . وبناء على قرار الجمعية العمومية قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى انشاء لجنة خاصة لدراسة العوامل المتصلة بانشاء اللجنة الاقتصادية. ولقد اجتمعت هذه اللجنة الخاصة فى المدة من ١٥ ابريل الى يونيه سنة ١٩٤٨ ، فى ليك سكسس . وانتهت الى وضع المبادىء التى تقوم عليها اللجنة الاقتصادية . وسيعرض الامر على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ١٨ يوليو القادم ليتخذ فيه قرارا نهائيا . وسنبين هذه المسائل فى شىء من التفصيل .

— ثانيا —

اللجنة الاقتصادية المقترحة للشرق الاوسط

١ — قرار الجمعية العمومية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى

٤ — فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٤٧ وافقت الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة على الاقتراح الخاص بانشاء اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط المقدم باسم وفد مصر ، من سعادة الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك (قرار رقم ١٢٠ D) وقررت انه :

١ — نظرا لاهتمام الامم المتحدة بجميع المشاكل المتصلة بالتقدم لجميع الاقاليم التى لم تستغل استغلالا كافيا .

٢ — قد أخذت الجمعية العمومية علما بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الخامسة بدعوة لجنة الشئون الاقتصادية والعمل لدراسة المسائل العامة المتعلقة بانشاء لجان اقليمية كوسيلة لتحقيق مقاصد وغايات الامم المتحدة .

٣ ـ كما أخذت ، بمنتهى الارتياح ، علما بقرار المجلس فى نفس الدورة بانشاء لجنة خاصة لدراسة العوامل المتصلة بانشاء لجنة خاصة لامريكا اللاتينية .

٤ ـ وازاء ما قوبل به اقتراح انشاء لجنة اقتصادية لامريكا اللاتينية من تحبيذ عام فى اللجنة الثانية .

٥ ـ وازاء ما تقره الجمعية العمومية من الاجراءات التى تحقق التعاون بين جميع بلاد الشرق الاوسط يمكن أن تساهم فى نفس الوقت فى رفع مستوى النشاط الاقتصادى ومستوى المعيشة فى بلاد الشرق الاوسط وكذلك فى تقوية الروابط الاقتصادية الموجودة بين هذه البلاد فيما بينها وبين بلاد العالم الاخرى . ونظرا لان التعاون الوثيق بين منظمة الامم المتحدة والهيئات التابعة لها وكذلك فيما بين هذه المنظمة والمنظمات الاقليمية فى الشرق الاوسط مثل جامعة الدول العربية ، مما ييسر الاجراءات الآنفة الذكر .

٦ ـ تدعو الجمعية العمومية المجلس الاقتصادى الى دراسة العوامل المتعلقة بانشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط .

٥ ـ وبناء على قرار الجمعية العمومية ، قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ٨ مارس سنة ١٩٤٨ ، انشاء لجنة خاصة لدراسة العوامل المتصلة بانشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط . ولقد جاء قرار المجلس محددا لمهمة اللجنة على الوجه الآتى :

« بناء على قرار الجمعية العمومية رقم ١٢٠ D بتاريخ ٣١ اكتوبر سنة ١٩٤٧ بدعوة المجلس لدراسة العوامل المتصلة بانشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط » .

« ونظرا لان المجلس فى دورته السادسة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ قرر انشاء لجنة اقتصادية لامريكا اللاتينية » .

« ونظرا لان بلاد الشرق الاوسط تواجهها مشاكل اقتصادية هامة مترتبة على الحرب تهدد الاستقرار الاقتصادى فى هذه البلاد ذات الاقتصاد غير المتقدم » .

« ونظرا لان اجراءات التعاون بين جميع بلاد الشرق الاوسط يمكن أن تساعد عمليا على زيادة النشاط الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة فى الشرق الاوسط ، وعلى توثيق الصلات الاقتصادية بين هذه الدول فى علاقاتها بعضها ببعض ومع بقية بلاد العالم ، ونظرا لان هذه الاجراءات تصبح ميسورة بالتعاون الوثيق بين الامم المتحدة والهيئات التابعة لها ومع التنظيمات الاقليمية فى الشرق الاوسط كالجامعة العربية » .

« قرر المجلس تكوين لجنة خاصة من الصين وفرنسا ولبنان وتركيا واتحاد الجمهوريات السوفيتية والمملكة المتحدة الامريكية وفنزويلا . ويدعو الدول الآتية ، الاعضاء فى هيئة الامم المتحدة ، للاشتراك كأعضاء فى هذه اللجنة الخاصة ، وهى مصر وايران والعراق » .

أما عن اختصاص هذه اللجنة الخاصة فقد قرر المجلس :

١ — انها ستنظر فى العوامل المتصلة بانشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط فى نطاق نشاط هيئة الامم المتحدة وستقدم للمجلس فى دورته المقبلة تقريرا يحوى توصيات بخصوص انشاء هذه اللجنة .

٢ — وللجنة ان تتشاور مع الهيئات التى يعنيها الامر سواء أكانت متفرعة عن الامم المتحدة أو غير متفرعة عنها .

ويرجو المجلس السكرتير العام أن يقدم مساعدة خاصة الى اللجنة الخاصة ، باعداد الابحاث الخاصة بتحديد وتحليل المشاكل الاقتصادية لبلاد الشرق الاوسط التى تهدد استقرار وتقدم اقتصادياتها . ويرجو المجلس اللجنةالخاصة،بالتعاون مع السكرتير العام،أن تبادر الى التشاورمع دول المنطقة لتعرف آرائها فى هذا الشأن وأن تحل هذه الآراء محل الاعتبار عند وضع توصياتها .

٢ — أعمال اللجنة التمهيدية

(أ) تكوين اللجنة وسير أعمالها

٦ — بدأت اللجنة الخاصة اجتماعاتها فى ليك سكسس فى ١٥ ابريل سنة ١٩٤٨ وانتهت من أعمالها فى أول يونيو سنة ١٩٤٨ . واشترك فى أعمالها ممثلو الدول الآنفة الذكر كما حضر اجتماعاتها ممثلو الهيئات الدولية الآتية : منظمة العمل الدولية ، المنظمة الدولية للتغذية والزراعة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، صندوق النقد الدولى .

ودعت اللجنة جامعة الدول العربية أن ترسل ممثلا يساهم فى أعمالها ويشترك فى المناقشات دون أن يكون له حق التصويت . وعرض أمر هذه الدعوة على اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية فقررت انتدابى لتمثيل الجامعة فى هذه اللجنة .

٧ — وعندما بدأت اللجنة أعمالها أثيرت مسألة تحديد منطقة الشرق الاوسط . فاستقر رأى اللجنة على تكوين لجنة فرعية يعهد اليها بتقديم تقرير عن هذا التحديد . وتكونت هذه اللجنة من مندوبى مصر والعراق وتركيا والمملكة المتحدة وفرنسا وعقدت ثلاث جلسات اشترك مندوب جامعة الدول العربية فى جلستين منها . وتقدمت اللجنة الفرعية بتقريرها عن تحديد المقصود بمنطقة الشرق الاوسط فى العاشر من شهر مايو سنة ١٩٤٨ .

٨ — وسمعت اللجنة تصريحات وتلقت وثائق من بعض دول الشرق الاوسط غير الاعضاء فيها وهى :

أفغانستان ، المملكة العربية السعودية ، أثيوبيا ، اليونان ، سوريا ، اليمن .

وتلقت اللجنة تقارير من مندوب الجامعة العربية (١) ومن ممثلى الهيئات المتخصصة التابعة لهيئة الامم المتحدة والتى سبق ذكرها فى هذا التقرير .

كما قدمت سكرتارية هيئة الامم المتحدة أبحاثا عن بعض المسائل الاقتصادية فى الشرق الاوسط .

---

(١) التقرير المقدم من مندوب الجامعة العربية ملحق بهذا التقرير .

(ب) مقررات اللجنة

١ ـ ضرورة انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط

٩ ـ درست اللجنة الاحوال الاقتصادية فى الشرق الاوسط فاتضح لها أن سوء الحالة الاقتصادية فى هذه المنطقة يرجع الى سببين : الاول متصل بالحرب الاخيرة وما ترتب عليها من أضرار بالغة أصابت الحياة الاقتصادية فى هذه المنطقة ، والثانى مرتبط بعوامل أعمق أثرا بسبب التأخر الاقتصادى لهذه المنطقة حتى قبل نشوب الحرب .

١٠ ـ أما عن السبب الاول : فقد اتضح للجنة أن بعض بلاد المنطقة كانت ميدانا للقتال (كاثيوبيا وصحراء مصر الغربية ، وليبيا) ، كما ان بعض موانىء المنطقة قد عانى خسائر هامة من جراء العمليات الحربية (كالاسكندرية ، والسويس ، وعدن ، وحيفا ، وبيروت) .

واتضح للجنة كذلك أن موارد المنطقة قد تأثرت من الحرب ، اذ قد استنزف المجهود الحربى للحلفاء جزءا كبيرا منها . فقدوم مئات الالوف من قوات الحلفاء والمهاجرين قد حمل هذه الموارد عبئا ثقيلا . كما أن تموين الجيوش بالمواد الغذائية ومواد البناء وغيرها من المواد قد اضطر دول المنطقة الى تقليل الاستهلاك المحلى . وأدى استعمال الجيوش لطرق المواصلات ووسائل النقل المختلفة الى استهلاك جزء كبير من هذه الطرق لا يعوضه ما أقامته هذه الجيوش من منشآت . وأضحى من اللازم تجديد واستبدال الطرق ووسائل النقل . وعانت المنطقة أيضا أزمة فى المساكن نظرا لاستيلاء القوات على عدد كبير من الابنية ولتعطيل حركة انشاء مبان جديدة لنقص مواد البناء . وأدى نقص الاستيراد وزيادة الانتاج المحلى الى استهلاك الآلات وأموال الانتاج .

كما تأثر استغلال الاراضى الزراعية من جراء هجرة السكان الزراعيين الى المدينة ، ومن تأخير المشروعات الخاصة بالزراعة ، ومن فقدان أسواق بعض الحاصلات الزراعية نتيجة لقطع المواصلات مع الخارج .

وتأثرت المنطقة أيضا من قطع المواصلات فأصبحت فى عزلة عن العالم وعن أسواقها المعتادة ، وان كانت هذه العزلة قد أدت الى تنمية المبادلات التجارية بين بلاد المنطقة . ولقد بذل مركز تموين الشرق الاوسط كما بذلت اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية مجهودا لتنمية هذه المبادلات .

وأدت نفقات الجيوش الى التضخم النقدى والى ارتفاع الاسعار ، ولا زالت المنطقة تعانى آثار هذا التضخم وتواجه مشكلة الارصدة المتجمدة بالاسترلينى أو الفرنك الفرنسى ومشكلة الدولار .

١١ ـ أما عن السبب الثانى المتصل بتأخر المنطقة اقتصاديا فيشمل شطرين : عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية .

١٢ ـ أما عن العوامل الاقتصادية التى جعلت من الشرق الاوسط ، برغم موارده العديدة ، منطقة أقل من غيرها من ناحية التقدم الاقتصادى فيمكن تلخيصها فيما يلى :

(أ) تأخر الانتاج الزراعى والصناعات الاستخراجية :

على الرغم من ان الزراعة والصناعات الاستخراجية تستنفد الجزء الاكبر من النشاط الاقتصادى فى هذه المنطقة ، الا أن هذين الفرعين من فروع الانتاج يحتاجان الى كثير من العناية نظرا لعدم استعمال أحدث الوسائل فى الانتاج ولعدم استعمال كل المساحات القابلة للاستغلال ، ولسبب الاعتماد على صنف واحد من المنتجات مما يجعل التقلبات التى تطرأ على سعر هذا الصنف ذات أثر بليغ فى البنيان الاقتصادى فى مجموعه .

ولعل توزيع الثروة وتركز الملكية فى أيد قليلة وضآلة حجم بعض المشروعات الزراعية من بين أسباب عدم تقدم الانتاج الزراعى .

(ب) قلة رؤوس الاموال :

ضآلة الدخل الفردى تؤدى الى قلة الادخار وتؤدى بالتالى الى قلة رأس المال الوطنى . كما أن ادخار الملاك العقاريين يوجه عادة الى شراء أراض جديدة .

وان كانت فترة الحرب الاخيرة قد تميزت بنوع من الادخار الجبرى فى بعض بلاد المنطقة ، الا أن عدم تسوية مشكلة الارصدة بشكل نهائى لم يمكن المنطقة من الاستفادة من مقابل الحرمان الذى عانته فى فترة الحرب .

واذا كان رأس المال الاجنبى يرد بكثرة الى بعض بلاد المنطقة الا انه يوجه عادة الى المشروعات التى تأتى بأكبر ربح وتتوافر فيها أكبر الضمانات . فهو اذن لا يوجه دواما الى المشروعات الاكثر نفعا للمنطقة ولتنشيط الحياة الاقتصادية فيها .

(ج) العوامل الخارجية :

أشار تقرير اللجنة الى أن العوامل الخارجية كانت من بين أسباب عدم تقدم الشرق الاوسط اقتصاديا . والمقصود بالعوامل الخارجية هى العوامل السياسية . فبعض الاوضاع السياسية كالامتيازات الاجنبية مثلا ، قد منعت بعض بلاد المنطقة من فرض الضرائب والرسوم ومن اقامة ميزانياتها على أساس اقتصادى سليم ، كما أن النضال السياسى لم يكن من شأنه أن يوجد حالة الاستقرار الضرورية لنمو النشاط الاقتصادى .

(د) عدم وجود العدد الكافى من الاخصائيين والفنيين الذين تقوم على أكتافهم النهضات الاقتصادية وكذلك قلة العمال ذوى الدربة والكفاية .

(هـ) مشكلة السكان :

اقترح مندوب الجامعة العربية على اللجنة أن تشير بشكل واضح الى مشكلة السكان فى الشرق الاوسط ، لان كل دراسة للمشاكل الاقتصادية فى هذه المنطقة لا تعد كاملة ما لم تتناول مشكلة السكان بالدرس الكامل . فبعض بلاد المنطقة تعانى ضغطا كبيرا من السكان على مواردها الاقتصادية المحدودة ، ويعانى البعض الآخر نقصا فى السكان ، كما أن بعض البلاد تجد نفسها أمام ظروف سياسية تمنع من هجرة السكان من اقليم الى آخر . ولقد أشار اقتراح مندوب الجامعة العربية الى الوضع المجحف الذى ترتب على الهجرة اليهودية الى فلسطين .

وقد اكتفت اللجنة بالموافقة على الجزء الانشائى من اقتراح ممثل الجامعة العربية ، فاقرت بأهمية الموضوع ، وقررت ضرورة دراسة مشكلة السكان عند وضع أية سياسة اقتصادية للشرق الاوسط .

١٣ — أما عن العوامل الاجتماعية فقد قررت اللجنة أن التأخر الاجتماعى فى الشرق الاوسط يرجع الى حد كبير الى الاسباب الاقتصادية الآنفة الذكر . فضآلة الدخل الفردى سبب هام فى هبوط المستوى الاجتماعى .

يضاف الى ذلك سوء توزيع الثروة ، وسوء التغذية ، وسوء الحالة الصحية وظروف العمل ، وكذلك انتشار الامية .

٢ — مهمة اللجنة

١٤ — رأينا الاسباب التى اعتمدت عليها اللجنة التمهيدية للقول بوجوب انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط . وربما كان ذكر هذه الاسباب كافيا لتحديد مهمة هذه اللجنة الاخيرة . وقد نص قرار الجمعية العمومية وقرار المجلس الاقتصادى على أن اجراءات التعاون بين جميع بلاد الشرق الاوسط يمكن أن تساعد عمليا على رفع مستوى النشاط الاقتصادى ومستوى المعيشة فى الشرق الاوسط وعلى توثيق الصلات الاقتصادية بين هذه الدول فى علاقاتها بعضها ببعض ومع بقية بلاد العالم .

وقد أثار بعض الاعضاء شكا حول حق لجنة الشرق الاوسط فى معالجة المشاكل الاقتصادية غير المترتبة على الحرب ، وذلك اعتمادا على وجود لجان اقتصادية دائمة تابعة لهيئة الامم المتحدة تعنى بالمشاكل الاقتصادية فى العالم أجمع .

١٥ — ولا جدال فى ضرورة معالجة اللجنة الاقتصادية للمشاكل الاقتصادية غير المترتبة على الحرب فهذا هو عين المقصود من انشائها وليس فى ذلك مخالفة للميثاق كما أن السوابق تؤيد هذا الاتجاه ، اذ سبق أن أثيرت المسألة أمام اللجنة الخاصة بامريكا اللاتينية وانتهت هذه اللجنة الى القول بأنه نظرا لعدم كفاية التقدم الاقتصادى فى امريكا اللاتينية لا محل للفصل بين الاسباب المتصلة بالحرب والاسباب الراجعة الى عدم كفاية التقدم الاقتصادى ، وأن مهمة اللجنة

الاقتصادية لامريكا اللاتينية يجب أن تتجه الى علاج هذين الامرين معا .

ومما تجب ملاحظته أن عبارة صريحة فى هذا الشأن وردت فى قرار الجمعية العمومية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بخصوص انشاء اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط . وهى عبارة لم ترد فى القرارات الخاصة باللجان الاقتصادية الاخرى . وهذه العبارة تنص على أن من بين مهمة اللجنة رفع **مستوى المعيشة.** ولا جدال فى أن رفع مستوى المعيشة يقتضى معالجة التأخر الاقتصادى فى فى الشرق الاوسط ، فلا يكفى أن تسعى اللجنة الى معالجة المشاكل المترتبة على الحرب لتستطيع رفع مستوى المعيشة . اذ أن هذا المستوى كان منخفضا قبل الحرب ولا يمكن رفعه ما لم تعالج الاسباب الاقتصادية العامة التى أدت الى هذا الانخفاض .

١٦ — ولقد أخذت اللجنة بهذا الرأى فجاء فى مقرراتها أن مهمة اللجنة أن تتخذ الاجراءات .. لحل المشاكل الاقتصادية الهامة Urgent وليدة الحرب ورفع مستوى النشاط الاقتصادى ومستوى المعيشة فى الشرق الاوسط .

٣ — ضرورة موافقة الحكومة ذات الشأن على كل اجراء يمسها

١٧ — برغم أن الغرض من انشاء اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط هو تحقيق التقدم والتعاون الاقتصادى فى هذه المنطقة ، الا أن هذا الغرض لا يمكن أن يؤدى الى الانتقاص من هيمنة الدول على نظامها الاقتصادى . ولذلك وضعت اللجان الاقتصادية المختلفة فى مقرراتها نصا يؤكد هذه الحقيقة . لقد جاء فى صدر مقررات اللجنة التمهيدية نص يقضى بأن اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط لا يمكنها أن تتخذ أى اجراء بخصوص بلد ما دون موافقة حكومة هذا البلد .

٤ — العضوية

١٨ — أثارت مسألة العضوية مناقشات طويلة فى اللجنة وذلك لان التحديد الجغرافى لمنطقة الشرق الاوسط ليس بالامر الهين . فهذه المنطقة تشمل أقاليم فى ثلاث قارات اختلف فى تحديدها الاخصائيون .

ولقد قررت اللجنة التمهيدية تكوين لجنة فرعيةعهدت اليها بهذا التحديد . وانتهت اللجنة الفرعية الى وضع تقرير نقتطف أهم ما جاء فيه .

١ — . . . . . .

٢ — ظهر بوضوح أثناء المناقشة أن كل أعضاء اللجنة الفرعية يرون أنه من غير الممكن وضع تعريف للمنطقة على أسس جغرافية بحتة . واتفق الاعضاء جميعا على وجوب النظر بعين الاعتبار الى العوامل الاقتصادية . وقد أكد مندوبو مصر والعراق وتركيا أهمية العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية .

٣ — نظرت اللجنة فى مسألة الاقاليم غير المستقلة فرأى جميع الاعضاء أن بعض الاقاليم غير المستقلة تدخل فى أى تحديد يقوم على أساس

الجغرافية الطبيعية . ولكن رأى مندوبو مصر والعراق وتركيا أن هذه الاقاليم يجب ألا تدخل فى التحديد الذى يرمى الى بيان اختصاص اللجنة الاقتصادية المزمع انشاؤها ، ورأى مندوبا المملكة المتحدة وفرنسا أنه لا يمكن اخراج هذه الاقاليم من أى تحديد جغرافى للمنطقة .

٤ — رأى مندوبو مصر والعراق وتركيا أن التحديد الجغرافى يجب أن يكون على الوجه التالى : تركيا ، العراق ، ايران ، أفغانستان ، المملكة العربية السعودية ، اليمن ، مصر ، شرق لاردن ، لبنان ، سوريا .

٥ — رأى مندوبا فرنسا والمملكة المتحدة أن التحديد الجغرافى المنوه عنه فى الفقرة الرابعة لا يكمل الا بادخال أثوبيا والاقاليم غير المستقلة فى شبه جزيرة العرب وفى شرق البحر الابيض المتوسط وفى شمال افريقيا وأبديا شيئا من الشك فيما يتعلق بادخال أفغانستان .

٦ — ورأى مندوبو مصر والعراق وتركيا انه من الممكن النظر بعين الاعتبار الى اضافة البلادالآتية الى القائمة المذكورة فى الفقرة الرابعة : أثيوبيا ،اليونان، الباكستان ، ليبيا .

١٩ — ولقد سبق أن أثيرت مسألةالعضوية فى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، فكان الاتجاه فى اللجنة الى انشاء اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط بشرط ألا تشترك فيها الدول العظمى ، وأن تقتصر العضوية على دول الشرق الاوسط المستقلة ، فلا تدخل المناطق غير المستقلة فى اللجنة .

٢٠ — ولقد عمل ممثلو الدول العربية وممثل الجامعة على تحقيق الاهداف التى تضمنها قرار اللجنة السياسية للجامعة وهى :

١ — استبعاد الدول العظمى .

٢ — محاولة عدم اشراك الاقاليم غير المستقلة فى اللجنة حتى لا تدخل الدول الكبرى باعتبارها ممثلة للاقاليم الواقعة تحت اشرافها .

٣ — قصر عضوية اللجنة على الدول الآتية : دول الجامعة العربية ، اليونان ، تركيا ، ايران ، أفغانستان ، اثيوبيا .

٢١ — أما عن استبعاد الدول العظمى ، فلقد كان الامر سهلا لحرص الدول الغربية على عدم اشتراك الاتحاد السوفيتى فى اللجنة ولذا قبلت هذه الدول التخلى عن العضوية . ولقد تقدم مندوب الاتحاد السوفياتى بطلب الاشتراك فى اللجنة على أساس أن بلاده تقع على حدود الشرق الاوسط ولكن رفض طلبه . وبذا تحقق الهدف الاول الذى سعت اليه الدول العربية .

٢٢ — أما عن استبعاد الاقاليم غير المستقلة . فلم تنته اللجنة الفرعية التى عهد اليها بتحديد منطقة الشرق الاوسط الى رأى اجماعى فى الموضوع . بل كان من رأى دول الشرق الاوسط المشتركة فى هذه اللجنة الفرعية وهى (تركيا ومصر والعراق) ألا تدخل هذه الاقاليم فى اللجنة ، وكان من رأى انجلترا وفرنسا أن تشترك هذه الاقاليم فى اللجنة كأعضاء منضمين .

وعندما عرض الامر على اللجنة التمهيدية لم يستطع توحيد كلمة ممثلى الدول العربية فى هذا الصدد ، فرأى مندوبا سوريا ولبنان قبول مبدأ اشتراك هذه الاقاليم غير المستقلة وذلك لاعتقادهما ان المجلس الاقتصادى والاجتماعى لن يخرج عما سبق له تقريره فيما يتعلق بلجان امريكا اللاتينية وآسيا ، اذ أن الاقاليم غير المستقلة تشترك فى هذه اللجان . كما أن مندوبى سوريا ولبنان لم يريا خطرا فى اشتراك المناطق غير المستقلة لانه لن يكون لها حق التصويت فى فى اللجنة وستكون للدول العربية الاغلبية .

ولقد دافعت الدول الغربية عن اشتراك الاقاليم غير المستقلة على أساس أنها موجودة فى المنطقة وانه لا محل لحرمانها من مزايا الاشتراك فى اللجنة .

وقد وافق مندوب الاتحاد السوفياتى على اشتراك هذه الاقاليم فى اللجنة ولكنه تقدم باقتراح مؤداه أن يمثل هذه الاقاليم مندوبون من أهل البلاد الاصليين .

ولقد وقفت مصر والعراق وايران ضد اشتراك الاقاليم غير المستقلة وعضد هذا الموقف مندوبا المملكة العربية السعودية واليمن .

أما مندوب تركيا فبرغم أنه كان قد أبدى رأيه فى اللجنة الفرعية ضد اشتراك هذه الاقاليم فى اللجنة ، الا انه بدأ يعدل عنه تحت تأثير ممثلى فرنسا وانجلترا وتحت تأثير الرأى اللبنانى القائل بامكان التسامح فى اشتراك هذه الاقاليم على الاساس الذى تقدم بيانه .

٢٣ — ولقد أبان مندوب الجامعة العربية للجنة موقف الجامعة الصريح فى عدم قبول الاقاليم غير المستقلة فى اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط ، ولخص الاسباب فى أن منطقة الشرق الاوسط كانت مجالا للمنافسات بين الدول الكبرى مما أدى الى تأخرها اقتصاديا فاذا كان المقصود باللجنة خدمة المنطقة فمن الواجب الاستفادة من تجارب الماضى وعدم السماح بعودة الاوضاع الماضية التى سببت تأخر المنطقة وأوضح أن الجامعة العربية عندما ترى عدم اشتراك هذه الاقاليم فى اللجنة لا تتخذ موقفا رجعيا اذ أن الجامعة مهتمة بتقدم شعوب الشرق الاوسط . واذا كانت الدول الكبرى تهدف حقا الى تطبيق ميثاق الامم المتحدة فان اعلان استقلال عدد كبير من هذه الشعوب يصبح أمرا مفروضا . وبين انه ليس فيما ذهب اليه حرمان لهذه المناطق غير المستقلة من الاستفادة من أعمال اللجنة ، لان المهمة الاساسية للجنة ستنحصر فى دراسة الاحوال الاقتصادية فى المنطقة ووضع برنامج اقتصادى يقوم كل بلد بتنفيذه فيما يخصه ، ولا شك فى أن ميثاق الامم المتحدة يسمح للجنة بالقيام ببحث الاحوال الاقتصادية فى الاقاليم غير المستقلة وذلك لان المادة ٧٣ من الميثاق الواردة فى الفصل الحادى عشر الخاص بالاقاليم غير المستقلة ، تنص فى فقرتها الخامسة على أن من واجب الدول المسئولة عن هذه الاقاليم أن ترسل بانتظام الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة المعلومات الاحصائية وغيرها من المعلومات ذات الصبغة الفنية المتعلقة بالاحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . كما أن الفقرة الرابعة من نفس المادة تنص أيضا على واجب تلك الدول فى تعزيز التدابير الانشائية لرقى وتقدم هذه الاقاليم وتشجيع البحث العلمى .

فميثاق الامم المتحـدة يمكن خبراء اللجنة الاقتصادية من بحث الاحوال الاقتصادية فى الاقاليم غير المستقلة الواقعة فى منطقة الشرق الاوسط ويمكنهم من اقتراح ما يرونه من خطط لتحقيق تقدمها الاقتصادى . وليس هناك ما يمنع الدول المسئولة عن الاقاليم غير المستقلة من ان تطبق هذه البرامج التى يضعها الاخصائيون دون أن يستلزم ذلك اشتراكها فى اللجنة الاقتصـادية . فلا محل اذن للقول بأن تمثيل الاقاليم غير المستقلة فى اللجنة هو الوسيلة الوحيدة لتمكينها من الافادة من نشاط هذه المؤسسة الاقليمية ، اذ أن هذه الافادة ممكنة دون أن يسمح لبعض الدول الكبرى بالاشتراك فى أعمـال لجنة أعلنت أنها لا تنوى الاشتراك فيها منعا للتنافس الخطر فى منطقـة كان التنافس من بين أسـباب تأخرها الاقتصادى .

٢٤ ـ ولقد أبدى مندوب ايران تخوفه من عدم تحديد الاقاليم غير المستقلة فى الشرق الاوسط وطلب تحديدا من اللجنة . ولقـد طلبت اللجنة الى السكرتارية اعداد بيان بالاقاليم غير المستقلة فى الشرق الاوسط .

وتقدمت السكرتارية بمذكرة تتلخص فى أن عبـارة الاقاليم غير المسـتقلة Territoires non - autonomes لم يرد لها تعريف صريح فى الميثاق الا اذا اعتبر نص المـادة ٧٣ من الميثـاق تعريفا . وهذا النص يقضى بأنها هى الاقاليم التى لا يتولى سكانها ادارة كل شئونهم بأنفسهم .

على أن الجمعية العمومية فى القسم الثانى من دورتها الاولى ، قد أحيطت علما بأن بعض الدول قد أرسلت معلومات الى السكرتير العام بخصوص الاقاليم المسئولة عنها طبقا لنص المادة ٧٣ فقرة ٤ من الميثاق (١) ببيان عن المناطق التى قدمت عنها المعـلومات أو أعلنت الدول المسئولة عنها ارادتها فى ارسـال هذه المعلومات تطبيقا للمادة ٧٣ من الميثاق .

وأضافت السكرتارية انه اذا أخذ بالتحديد الجغرافى لمنطقة الشرق الاوسط، تبعا لمـا جاء فى الآراء المختلفـة الواردة فى تقـرير اللجنة الفرعية (٢) فان هذه الاقاليم تشمل : ـ

عدن ، وقبرص ، الصومال : واقعة تحت الادارة البريطانية .
الصومال الفرنسى : واقع « « الفرنسية .

وأضافت السكرتارية بأن عبارة الاقاليم غير المستقلة تشمل بعض الاقاليم التى تدخل تحت نص المـادة ٧٧ من الميثاق (٣) واعتمادا على بعض الآراء التى وردت فى تقرير اللجنة الفرعية فانه يمكن اضافة :

ارتريا ، والصومال الايطالى ، ليبيـا .

---

١ ـ وهى المادة المشار اليهـا فى هذا التقرير .
٢ ـ المقصود هى اللجنة الفرعيـة التى كونتها اللجنة التمهيدية لتحديد منطقة الشرق الاوسط جغرافيا .
٣ ـ هذه المادة واردة فى الفصل الثـانى عشر الخاص بالنظام الدولى للوصاية وتنص على ان نظام الوصاية ينطبق على الاقاليم الآتية عند ما توضع تحت هذا النظام بمقتضى اتفاقات الوصايه .
(ا) الاقاليم المشمولة الآن بالانتداب (ب) الاقاليم التى يمكن ان تفصل عن الدول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية
(جـ) الاقاليم التى توضع اختياريا تحت هذه النظام بواسطة الدول المسئولة عن ادارتها .

٢٥ — وانتهت اللجنة الى التصويت على الاقتراحين المقدمين بخصوص اشتراك الاقاليم غير المستقلة كاعضاء منضمين .

أما الاقتراح الروسى الذى كن يقضى بأن يمثل هذه الاقاليم مندوبون من أهل البلاد الاصليين فقد رفض .

أما اقتراح المملكة المتحدة الذى يقضى باشتراك هذه الاقاليم على أن تمثلها الدولة المسئولة عن ارادتها فقد وافقت عليه اللجنة . على أن مصر والعراق وايران والاتحاد السوفياتى قد صوتوا ضد هذا الاقتراح . وامتنع لبنان عن التصويت . وصوت باقى الاعضاء مع الاقتراح .

ولقد جاء فى مقررات اللجنة انه اذا عادت مسئولية مباشرة العلاقات الخارجية الى احدى هذه الاقاليم ، فان لها أن تتقدم بنفسها بطلب انضمامها الى اللجنة .

٢٦ — ولقد أدلى مندوب المملكة المتحدة بتصريح قال فيه ان تمثيل السودان فى اللجنة الاقتصادية يكون بواسطة دولتى الحكم الثنائى (مصر والمملكة المتحدة) .

ولقد عقب مندوب مصر على هذا التصريح بقوله أن مصر تعتبر السودان جزءا من اقليمها وليس اقليما غير مستقل .

٢٧ — وأثيرت مسألة حق الاقاليم غير المستقلة فى التصويت فى اللجان الفرعية وعرض على اللجنة النص الذى أخذت به لجنة امريكا اللاتينية وهو يقضى بالسماح لها بالتصويت . ولقد تقدم مندوب العراق بتعديل يؤدى الى عدم السماح لممثلى الاقاليم غير المستقلة بالتصويت فى اللجان الفرعية . ثم اضطر مندوب العراق الى سحب اقتراحه لتوقعه عدم حصوله على الاغلبية اللازمة .

٢٨ — واذا استعرضنا مقررات اللجنة التمهيدية بخصوص الدول المستقلة التى تقرر قبولها كاعضاء فى اللجنة لوجدناها متمشية مع التحديد الذى وافقت عليه اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية . فقد قررت اللجنة التمهيدية أن يشمل نشاط اللجنة الاقتصادية الدول الآتية :

مصر ، العراق ، لبنان ، سوريا ، المملكة العربية السعودية ، اليمن ، اليونان ، تركيا ، ايران ، أفغانستان ، أثيوبيا ، على انه نظرا لعدم انضمام شرق الاردن الى منظمة الامم المتحدة فسيكون من اختصاص اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط أن تقرر قبوله بصفة استشارية وتحدد كيفية مشاطرته فى أعمال اللجنة .

ولقد كانت الوفود العربية تنظر بعين الارتياح الى قبول عضوية الباكستان فى اللجنة غير أن الباكستان لم يتقدم بطلب العضوية . أما ليبيا فلم تتخذ اللجنة قرارا صريحا بشأنها .

وقد قررت اللجنة التمهيدية بأن ضم اعضاء آخرين يكون بواسطة المجلس الاقتصادى والاجتماعى بعد استشارة اللجنة الاقتصادية .

٥ ـ التعاون مع الجامعة العربية

٢٩ ـ نص قرار الجمعية العمومية وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى على التعاون بين منظمة الامم المتحدة وفروعها وبين المنظمات الاقليمية مثل جامعة الدول العربية .

ولقد اعترض مندوبا المملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية على مبدأ تعاون اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط مع جامعة الدول العربية ، واعترضا أيضا على ايراد قسم خاص فى تقرير اللجنة عن مجهودات الجامعة العربية فى الميدان الاقتصادى .

واعترض مندوب ايران على عمومية النص المقدم الى اللجنة بخصوص تعاون اللجنة مع الجامعة العربية ، واعتمد فى اعتراضه على أن الجامعة العربية لا تشمل كل بلاد الشرق الاوسط .

٣٠ ـ ولقد كانت حجة مندوب الجامعة العربية أن مسألة التعاون مع الجامعة العربية قد قطع فيها قرار الجمعية العمومية وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى فلا محل اذن لمناقشة المبدأ فى ذاته . كما أن لجنة امريكا اللاتينية قد طبقت تطبيقا صحيحا قرارين مماثلين للجمعية العمومية وللمجلس الاقتصادى والاجتماعى فاقرت مبدأ التعاون بين اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية واتحاد الجمهوريات الامريكية . فلا محل اذن لمعاملة الجامعة العربية معاملة تقل عن اتحاد امريكا اللاتينية وخاصة بعد أن اتضح للجنة مدى نشاط الجامعة العربية فى الميدان الاقتصادى .

أما عن طبيعة ومدى التعاون الذى يمكن أن يقوم بين الجامعةالعربية واللجنة الاقتصادية فان اللجنة ستحدده . على انه يمكن تلخيص هذا التعاون مبدئيا فى الحدود الآتية :

(أ) ترسل الجامعة العربية ممثلا للجنة الاقتصادية تكون له حقوق الممثل (Représentant)

(ب) تبادل الوثائق ذات الصبغة الفنية بين الجامعة العربية واللجنة

(ج) حق الجامعة العربية فى ادراج مسألة فى جدول أعمال اللجنة .

(د) النظر فى انشاء لجنة اتصال بين الجامعة واللجنة لتنسيق مجهود الهيئتين فى الميدان الاقتصادى .

٣١ ـ ولقد وافقت اللجنة فى جلساتها الختامية على أن يشمل تقريرها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ملخصا لما أدلى به مندوب الجامعة العربية عن مجهودات الجامعة فى معالجة المشاكل الاقتصادية فى الشرق الاوسط . كما وافقت على التعاون بين الجامعة واللجنة الاقتصادية . وجاء النص على الوجه الآتى : ـ

« تتعاون اللجنة مع جامعة الدول العربية فى كل مايخص الدول والاعضاء فى الجامعة ، وتتخذ الاجراءات الضرورية لتنسيق نشاطها مع نشاط أقسام الجامعة لتفادى كل تكرار بين نشاط هذه الاقسام ونشاط أقسام اللجنة نفسها. ولتحقيق هذا الغرض تسعى اللجنة

لتنظيم العمل مع جامعة الدول العربية لتدرس معا، أو لتدرس كل منهما على انفراد المسائل الاقتصادية الداخلة في اختصاص اللجنة، وكذلك لايجاد الحلول لهذه المسائل . وتتبادل اللجنة مع الجامعة ، على أكمل وجه ممكن ، المعلومات الضرورية لتنسيق مجهوداتها في الميدان الاقتصادى . وتدعو اللجنة جامعة الدول العربية لارسال ممثل لحضور جلسات اللجنة بصفة استشارية » .

٣٢ — ولقد وافق مندوب الجامعة مضطرا على تحديد اختصاص الجامعة بالمسائل الخاصة بالدول الاعضاء في الجامعة . على أن هذا التحديد ينصرف الى الاجراءات التى ترمى الى منع التعارض بين نشاط الجامعة ونشاط اللجنة ، ولا ينسحب على مبدأ التعاون بين الجامعة واللجنة ، فهذا المبدأ مقرر بصفة عامة . فمن حق ممثل الجامعة فى اللجنة الاقصادية أن يشترك فى مناقشة جميع المسائل سواء خصت احدى الدول العربية أم لا . ومن حق الجامعة أن تحصل على جميع الوثائق والابحاث التى تعدها اللجنة (١) .

٦ — اقتراح لبنان دعوة المجلس الاقتصادى الى عدم تعديل اختصاص اللجنة دون استشارتها

٣٣ — تقدم مندوب لبنان باقتراح مقتضاه دعوة المجلس الاقتصادى والاجتماعى الى النص على عدم تعديل اختصاص لجنة الشرق الاوسط بعد انشائها الا بعد استطلاع رأى هذه اللجنة . والغرض من هذا الاقتراح ضمان استمرار قيام اللجنة بعملها فى الحدود التى اشترك فى رسمها ممثلو دول الشرق الاوسط فى اللجنة التمهيدية ، فدول الشرق الاوسط قلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومن المحتمل أن يغير المجلس القواعد التى تحكم اللجنة الاقتصادية ويقضى بذلك على الحدود التى قبلت دول الشرق الاوسط قيام اللجنة فى نطاقها .

ولقد وافقت الاغلبية على اقتراح لبنان . الا ان هذه الموافقة لا تسلب المجلس الاقتصادى والاجتماعى حقه القانونى فى التغيير فى وكالة اللجنة ، كلما أراد ذلك ، على أن الخطر محدود لما بيناه من أن اللجنة الاقتصادية لا يمكنها اتخاذ أى اجراء بالنسبة لبلد ما دون موافقة حكومة هذا البلد .

٧ — مقر اللجنة

٣٤ — تقدمت مصر بدعوة اللجنة الاقتصادية الى اتخاذ مقرها فى القاهرة . ولكن اللجنة التمهيدية لم تتخذ قرارا فى هذا الشأن نظرا لان مندوبى الدول لم يتلقوا تعليمات حكوماتهم بهذا الخصوص ، ولذا تركت المسألة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

ولقد اتصلت بمندوبى دول الشرق الاوسط ففهمت أن مندوبى تركيا وايران لا يعترضان على أى مكان تختاره الدول العربية وهذا هو أيضا ما فهمته من

---

(١) هذا التفسير مفهوم من المناقشات التي أثيرت في اللجنة التمهيدية .

مندوبى الدول الخارجة عن منطقة الشرق الاوسط . فالامر اذن متروك للجامعة العربية لتتخذ فيه قرارا يبلغ الى مندوبيها فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى سيعقد جلساته فى جنيف فى أواسط شهر يوليه سنة ١٩٤٨ .

ولقد بين مندوب مصر الاسباب التى تجعل القاهرة مركزا طبيعيا للجنة فهى مقر جامعة الدول العربية وفيها أنشأت منظمة الامم المتحدة مكاتبها الاقليمية .

ولاشك فى وجاهة الاعتبارات التى قدمها مندوب مصر فى هذا الصدد . على أن الامر يجب أن يكون محل بحث اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية حتى لا يثور أى خلاف بين ممثلى الدول العربية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

— ثالثا —

ملاحظات ختامية

(أ) ضرورة متابعة أعمال المجلس الاقتصادى فى اجتماعه فى منتصف يوليو سنة ١٩٤٨

٣٥ — سيجتمع المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى جنيف فى أواسط يوليو سنة١٩٤٨ ليوافق على ما اتخذته اللجنة التمهيدية من قرارات بخصوص انشاء اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط . ولما كان الوصول الى قرارات اللجنة قد اقتضى جهدا كبيرا فمن الواجب بذل جهد مماثل حتى لا يغير المجلس شيئا من قرارات اللجنة .

ومن الواجب أيضا بذل الجهد حتى يوافق المجلس على اقتراح لبنان الخاص بعدم تغيير اختصاص اللجنة الاقتصادية الا بعد موافقتها (راجع صفحة ٧٦ الفقرة رقم ٣٣) .

ولما كانت اللجنة التمهيدية لم تقطع برأى فى مسألة مقر اللجنة المزمع انشاؤها فمن الواجب السعى لجعل القاهرة مقرا لها .

(ب) السكرتارية

٣٦ — اذا تمت موافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعى على انشاء اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط ، فسيقوم السكرتير العام لمنظمة الامم المتحدة بتعيين الموظفين اللازمين للجنة .

ولما كانت للبلاد العربية مصلحة فى أن يكون هؤلاء الموظفون من العاطفين على أمانيها الوطنية ، بل من أبناء البلاد العربية نفسها ، فمن الواجب الاحتياط للأمر وبذل المسعى قبل فوات الوقت ، بواسطة الحكومات العربية وممثليها لدى منظمة الامم المتحدة حتى يأتى تعيين الموظفين متفقا ومصلحة البلاد العربية .

وحق البلاد العربية فى هذا الصدد يؤيده ميثاق الامم المتحدة وتؤيده السوابق . فتنص المادة ١٠١ فى فقرتها الاخيرة على انه عند اختيار موظفى السكرتارية ينظر بعين الاعتبار الى التوزيع الجغرافى . ومفاد هذا النص أن تنال

كل الدول المشتركة نصيبها فى وظائف السكرتارية كما انه يفيد أيضا أن يختار موظفو الهيئات الاقليمية من أبناء الاقليم نفسه . ولقد أخذ بهذا التفسير عند انشاء اللجان الاقتصادية الاخرى . فرؤساء هذه اللجان من الاقاليم التى انشئت فيها وكذلك الغالبية الكبرى من موظفيها . وحق البلاد العربية أوضح لانها لم تستوف النسبة المقررة لها فى وظائف السكرتارية لمنظمة الامم المتحدة .

ويجب ألا يقتصر مجهود البلاد العربية على جعل موظفى سكرتارية اللجنة الاقتصادية من أبنـاء البـلاد العربية بل يجب أن تسعى ليكون موظفو القسم الاقتصادى للشرق الاوسط فى هيئة الامم المتحدة نفسها من أبناء هذه البلاد .

ويجب اتباعا لنفس الاصل المتقـدم الذكر أن تتدخل الحكومات العـربية ليكون موظفو المكاتب الاقليمية التى أنشئت فعـلا بالقاهرة من أبنـاء الشرق الاوسط .

جامعة الدول العربية والنهوض بالشرق الاوسط اقتصاديا (١)

جامعة الدول العربية هى المنظمة الاقليمية الوحيدة فى الشرق الاوسط . وتتألف من الدول السبع المستقلة الآتية : ـ

المملكة الاردنية الهاشمية ـ سوريا ـ العراق ـ المملكة العربية السعودية ـ لبنان ـ مصر ـ اليمن .

وهى جميعا ، باستثناء المملكة الاردنية الهاشمية ، اعضاء فى هيئة الامم المتحدة . ولقد أجاز ميثاق جامعة الدول العربية للبلاد العربية غير المستقلة أن تطلب عضوية الجامعة اذا ما تمتعت باستقلالها .

١ ـ اللجـــان

أوضحت المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الغرض من انشاء الجامعة فقد جاء فيها « الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية : ـ

(أ) الشئون الاقتصادية والمـالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

---

(١) نص التقرير المقدم فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ من حضرة الدكتور عبد المنعم الطنامل ، مندوب الجامعـة العربية ، الى اللجنة الخاصة المنوط بها دراسة مشروع انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط ..

(ب) شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شئون الثقافة .

(د) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشئون الاجتماعية .

(و) الشئون الصحية .

ونصت المادة الرابعة من الميثاق على ان « تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها اعضاء يمثلون البلاد العربية الاخرى . ويحدد المجلس الاحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

وتوجد الآن الى جانب اللجنة السياسية ، لجنة الشئون الاقتصادية والمالية ، واللجنة الثقافية ، ولجنة المواصلات ،و اللجنة التشريعية ، واللجنة الصحية ، ولجنة الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين .

ولن تمضى فترة طويلة حتى تكون قد أنشئت لجنة للشئون الاجتماعية .

أولا — اللجنة الاقتصادية والمالية :

وضعت هذه اللجنة فى عام ١٩٤٥ تقريرا يعتبر برنامجا اقتصاديا للدول الاعضاء فى الجامعة .

وتضمن هذا التقرير توصيات عملية تشمل الزراعة والتجارة والصناعة .

(أ) الزراعة

اشتمل الجزء الخاص بالزراعة على توصيات بصدد الشئون الآتية : —

١ — تبادل المعلومات

(أ) جميع المعلومات عن الحالة الزراعية فى البلاد العربية .

(ب) توحيد أساليب جمع الاحصاءات الزراعية وتبادل هذه الاحصاءات بين مختلف البلاد العربية .

(ج) تبادل المعلومات الزراعية بين البلاد العربية وبقية أقطار العالم .

(د) عقد اجتماعات ومؤتمرات دولية للاحصاءات .

٢ ـ الابحاث الفنية

(أ) العناية فى كل بلد من البلاد العربية بمختلف المواضع الزراعية .

(ب) تنظيم وتوسيع الابحاث وتنسيقها فيما بين البلاد العربية للحصول على أحسن النتائج .

(ج) اصدار نشرات بهذه الابحاث .

٣ ـ الارشاد والتعليم

(أ) العمل على نشر وتعليم الاساليب الزراعية الحديثة .

(ب) انشاء مدارس زراعية متوسطة لتخريج اخصائيين لارشاد الزراع .

(ج) النهوض بالتعليم الزراعى فى المدارس الريفية وانشاء مدارس زراعية عملية.

(د) انعاش الفلاح واصلاح حاله ورفع مستوى معيشته اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا .

(هـ) زيادة دخل الفلاح .

٤ ـ التعاون

(أ) نشر المبادىء التعاونية بين المزارعين .

(ب) تشكيل جمعيات تعاونية زراعية .

(ج) ايجاد اتحاد عام للجمعيات التعاونية فى البلاد العربية .

٥ ـ التشريع والتنظيم الزراعى

(أ) استعراض التشريع الزراعى الحالى فى مختلف البلاد العربية ووضع أسس الاصلاح فى هذه البلاد .

(ب) استعراض النظم العقارية والزراعية الحالية وعلى الخصوص فيما يتعلق بالعلاقة بين المالك والمنتج واقتراح ما يحقق التوسع فى الانتاج ورفع مستوى معيشة المنتج .

(ج) تنظيم ومراقبة تصدير المنتجات الزراعية .

(د) مراقبة تطور الاسعار العالمية لتوجيه الانتاج بشكل يقى المزارع شر كساد منتجاته .

(هـ) تنظيم التسليف الزراعى .

(و) اصلاح نظام الضرائب والرسوم الزراعية .

٦ ـ عموميات

(أ) عرض المشكلة الزراعية على الرأى العام وتنبيهه الى أهميتها .

(ب) تعزيز ميزانية المصالح والدوائر الزراعية .

(جـ) اعداد جماعات من الاخصائيين تتولى وضع تنفيذ الاصلاحات فى مختلف الدول العربية .

ب ـ التجارة والصناعة

ولقد انتهت اللجنة الزراعية الخاصة بشئون التجارة والصناعة الى وضع التوصيات الآتية : ـ

١ ـ تصدير الفائض عن حاجة كل دولة من دول الجامعة من المنتجات الزراعية والصناعية والتعاون للحصول على المواد الاولية .

٢ ـ تحسين وسائل النقل والمواصلات .

٣ ـ تبادل البيانات والاحصاءات التجارية والاقتصادية وتوحيد أسسها وايداع صورتها بأمانة الجامعة العربية .

٤ ـ تبادل التمثيل التجارى والبعثات التجارية .

٥ ـ اقامة معارض اقليمية للزراعة والصناعة والاشتراك كوحدة فى المعارض الدولية .

٦ ـ تنشيط السياحة .

٧ ـ تنسيق السياسة الجمركية لدول الميثاق .

٨ ـ تنسيق النظم الجمركية وتبسيط اجراءاتها .

٩ ـ ايفاد البعثات العلمية والعملية .

١٠ ـ انشاء مؤسسات صناعية وتجارية ومالية مشتركة بين دول الميثاق ورعاياها لاستغلال المرافق الاقتصادية .

١١ ـ انشاء غرف تجارية وصناعية اقليمية .

١٢ ـ تشجيع البحوث العلمية والفنية وتبادل نتائجها .

١٣ ـ رفع مستوى التعليم التجارى والصناعى .

١٤ ـ تنسيق التشريع التجارى والصناعى وتوحيد المقاييس والموازين .

١٥ ـ العمل على تنسيق أسس العملة وتيسير التداول النقدى بين البلاد العربية .

ثانيا ـ لجنة النقل والمواصلات

أعدت لجنة النقل والمواصلات فى عام ١٩٤٦ المشروعات الآتية : ـ

أ ـ الطيران

١ ـ مشروع معاهدة بين الدول الاعضاء تنظم شئون الطيران فيها. ومن أهم ما تضمنه هذا المشروع انشاء مجلس طيران أعلى عربى .

٢ ـ انشاء شركة عربية للطيران المدنى تساهم فيها الحكومات والشعوب العربية .

ب ـ البريـــد

١ ـ انشاء اتحاد بريد عربى .

٢ ـ تطبيق رســوم التخليص الداخلية على الخطابات وتذاكر البريد على جميع بلاد دول الميثاق .

جـ ـ المواصلات السلكية واللاسلكية

مشروع اتفاقية لاتحاد عربى للمواصلات السلكية واللاسلكية . ومن أهم ماتضمنه هذا المشروع : ـ

١ ـ تكوين اتحاد عربى .

٢ ـ تخفيض أجور البرقيات الصحفية بنسبة ٥٠ ٪

٣ ـ تخفيض الرسوم البرقية الحالية بنسبة ٢٠ ٪

د ـ السكك الحديدية والطرق واللاحة

١ ـ توحيد عرض الخطوط المنوى انشاؤها فى بلاد دول الجامعة .

٢ ـ تأميم السكك الحديدية .

٣ ـ انشاء عدة خطوط حديدية لازمة لتيسير سبل النقل بين بلاد الجامعة العربية .

٤ ـ تأليف شركة عربية كبرى تساهم فيها الحكومات والشعوب العربية .

ثالثا ـ اللجنة التشريعية

أدت اللجنة التشريعية عملا نافعا . ولقد قام الرئيس السابق لهذه اللجنة بوضع المجموعة المدنية المصرية الجديدة وهو قائم أيضا على وضع مجموعة جديدة لكل من العراق وسوريا .

ولقد أنجزت اللجنة جزءا كبيرا من قانون تجارى موحد للبلاد العربية المشتركة فى الجامعة . وقد استعانت اللجنة فى عملها هذا بالتشريع اللبنانى الحديث .

أما فيما يتعلق ببعض الموضوعات المتصلة بالقانون التجارى ، فقد انتهت اللجنة الى وضع مشروع قانون نموذجى لحماية حق المؤلف . وهي الآن فى ســبيل وضــع

مشروعات موحدة لبراءات الاختراع وللرسوم والنماذج الصناعية .

ولا شك فى أن توحيد الانظمة القانونية يسهل المبادلات بتوثيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية .

رابعا ـ اللجان الاخرى

ولئن كان من الصعب محاولة استعراض أعمال جميع اللجان التابعة لجامعة الدول العربية ، فانه من الضرورى الاشارة الى جهود اللجنة الثقافية فى توحيد برامج التعليم فى دول الجامعة العربية . وكذلك يلزم التنويه بمشروعات الاتفاقيات الخاصة بالجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين اذ هى من المسائل التى يعنى بها كل مهتم بمستقبل التداول الاقتصادى بين بلاد الشرق الاوسط .

٢ ـ الامانة العامة

تنقسم الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى ادارات تختص كل منها بشئون لجنة من اللجان المشار اليها آنفا . وتعتبر الادارة الاقتصادية والمالية منهلا للمعلومات الاقتصادية ومركزا هاما يجد فيه المهتم بالمسائل الاقتصادية أهم الوثائق . كما أن تلك الادارة هى مركز البحث الاقتصادى بالامانة العامة ، وهى لا تعنى بالاحداث الاقتصادية وبالتقدم الاقتصادى فى الدول الاعضاء فى الجامعة فحسب ، بل انها تتابع باهتمام بالغ مظاهر النشاط الاقتصادى فى النطاقين الاقليمى والعالمى .

ويمكن تلخيص نشاط هذه الادارة فى المسائل الآتية : ـ

١ ـ تجميع وتنسيق الاحصاءات التى تصدر عن البلاد العربية .

٢ ـ انشاء مركز للاستعلامات يرجع اليه التجار والهيئات التجارية من جميع أنحاء البلاد العربية . وهذا المركز هو حلقة الاتصال بين هؤلاء الافراد والهيئات وبين السلطات الحكومية المختصة .

٣ ـ تتابع الادارة نشاط هيئة الامم المتحدة فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . وتجمع المعلومات الخاصة بالاتفاقات الدولية ذات الصبغة الاقتصادية .

٤ ـ وتسعى الادارة لكى تساهم الدول فى المعرض الزراعى والصناعى المزمع عقده فى القاهرة بغية اعطائه صبغة اقليمية .

٥ ـ وهى معنية الآن بدراسة مشكلة النقد فى الدول الاعضاء فى الجامعة .

٣ ـ جامعة الدول العربية والامم المتحدة

هذا العرض الموجز يبين بوضوح وحدة الاهداف والوسائل بين جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة .

وهناك أوجه شبه عديدة بين ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة . فمن يقابل بين المادتين ٢ ، ٥ من ميثاق الامم المتحدة يتحقق من قيام هذا الشبه .

(انظرميثاق جامعة الدول العربية فى وثائق الامم المتحدة للتنظيم الدولى جزء ٧) .

وقد اعترف واضعوا كل من ميثاقى جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة بهذه الحقيقة . فالمادة ٥٢ فقرة أولى من ميثاق الامم المتحدة تنص على انه : ـ

« ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات اقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولى ما يكون العمل الاقليمى صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو التوكيلات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها » .

وتنص المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية ، التى تحدد اختصاص المجلس، فى فقرتها الثالثة على انه « يدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الامن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية » .

على انه على الرغم من أن المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة لم تشر الى المسائل الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذى جاءت به المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية ، فليس ثمة شك فى أن مثل هذه المسائل يشملها نص المادة ٥٥ من ميثاق هيئة الامم المتحدة الذى يشير الى عوامل الاستقرار والرفاهية اللازمين لقيام العلاقات السلمية بين الامم (م ٥٥ من ميثاق هيئة الامم المتحدة) .

فمن الواضح اذن أن كلا من ميثاق هيئة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية قد نص على وجوب قيام تعاون وثيق بين الهيئتين فى شئون الاقتصاد والاجتماع .

ولم تبق هذه النصوص عاطلة بل قد آتى التعاون بين الهيئتين بعض ثماره .

ففى سبتمبر عام ١٩٤٧ دعتنى هيئة التربية والتعليم (اليونسكو) الى الاشتراك فى لجنة الخبراء المنوط بها اعداد اتفاق دولى عن حق المؤلف . وهذه الدعوة ، على الرغم من طابعها الشخصى ، تدل على رغبة الهيئات المتخصصة التابعة لهيئة الامم المتحدة فى التعاون مع الفنيين من رجال جامعة الدول العربية . وهذه الرغبة فى التعاون فى الميدان الثقافى هى التى مكنت مؤتمر الخبراء المشار اليه من اتخاذ توصياته بالاجماع .

وفى شهر فبراير عام ١٩٤٨ ، دعيت جامعة الدول العربية للاشتراك فى المؤتمر الاقليمى للتغذية والزراعة ولقد أتاح لى شرف تمثيل الجامعة فى هذا المؤتمر أن ألمس ، مرة أخرى ، فائدة التعاون بين الجامعة وهيئة الامم المتحدة .

ولقد استرعى نظر الامم المتحدة نشاط جامعة الدول العربية فى مختلف الميادين . من ذلك ما جاء فى تقرير لجنة المواصلات من أن التنظيم الجماعى الوحيد فى الشرق الاوسط فى شئون النقل والمواصلات ينحصر فى لجنة النقل والمواصلات التابعة لجامعة الدول العربية (المستند ١/س.ن.٢٠/٣٤) .

ويلاحظ من ناحية أخرى ، ان التقارير القيمة التى قدمتها السكرتارية فى هذا الاجتماع ، قد ترجمت بشكل يدعو الى الاعجاب العمل الذى حققته جامعة الدول العربية فى مختلف الميادين .

ففى التقرير المقدم عن نشاط اللجنة الصحية الدولية فى دور نوفمبر سنة ١٩٤٦

يبدو واضحا كيف تتعاون جامعة الدول العربية مع هذه اللجنة عن طريق المكتب العربى بالاسكندرية (مستند ١٩٥٣/١) .

وقد وجه مؤتمر العمل الدولى المنعقد فى اسطنبول فى شهر نوفمبر من عام ١٩٤٧ النظر الى الاهمية التى يعقدها على التعاون الوثيق بين مكتب العمل الدولى واللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط . وقد نوه بصفة خاصة بفائدة التعاون مع جامعة الدول العربية (انظر النشرة الرسمية لمكتب العمل الدولى ، جزء ٣٠ ، رقم ٤،ص ٢٢٥) .

٤ ـ جامعة الدول العربية واقتراح انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط

ولقد جاء فى قرار الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة الصادر فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩٤٧ ، بدعوة المجلس الاقتصادى والاجتماعى لدراسة العوامل المتصلة بانشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط ، ان التعاون الوثيق بين منظمة الامم المتحدة والهيئات التابعة لها وكذلك فيما بين المنظمات الاقليمية فى الشرق الاوسط مثل جامعة الدول العربية ، لما ييسر الاجراءات فيما بين هذه المنظمات التى ترمى الى تحقيق التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط . وقد أشار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، فى قراره الصادر فى ٨ مارس سنة ١٩٤٨ ، وبنفس الالفاظ ، الى قيمة التعاون مع جامعة الدول العربية .

كما أن اللجنة الخاصة ، قد قررت ، فى ١٥ ابريل سنة ١٩٤٨ توجيه الدعوة الى جامعة الدول العربية لتبعث مندوبا عنها يشترك فى أعمال اللجنة المذكورة دون أن يكون له حق التصويت .

ونظر لاقتناع جامعة الدول العربية بنفع التعاون الدولى فى الميدان الاقتصادى ، فانها لم تتوان فى قبول هذه الدعوة .

ولما كانت جامعة الدول العربية ، هى المنظمة الوحيدة التى تعمل على النهوض بالشرق الاوسط من الناحية الاقتصادية ، فانها تتابع بمنتهى الاهتمام أعمال اللجنة الخاصة . على انه لما كانت الجامعة عليمة بظروف الشرق الاوسط الخاصة ، فانها ترى من واجبها أن تلفت النظر الى هذه الظروف الخاصة . فمن المعروف أن التدخل السياسى الاجنبى كان من بين العوامل التى أدت الى التأخر الاقتصادى فى بعض بلاد هذه المنطقة . ومن المعروف أيضا أن الشرق الاوسط كان مسرحا للتنافس السياسى بين الدول الكبرى ، ولم يكن من طبيعة هذا التنافس أن يساعد على التقدم والاستقرار الاقتصادى فى هذا الجزء من العالم .

وازاء المسئولية الضخمة التى تتحملها جامعة الدول العربية أمام شعوب سبع دول فى المنطقة ، ترى الجامعة أن اشتراكها فى كل تنظيم للشرق الاوسط ان هو الا النتيجة الطبيعية لالتزاماتها ومجهوداتها لخير المنطقة .

والجامعة واثقة من ان التعاون وحسن النية هما الضمانان الاكيدان للسلم والخير العام .

تقرير عن أعمال الامانة العامة فى المدة بين الدورتين التاسعة والعاشرة العاديتين وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

الادارة السياسية

لجنة التوفيق الثلاثية : عرض تقرير الكونت برنادوت الوسيط الراحل لفلسطين على الجمعية العامة للامم المتحدة فى الدورة الثالثة من أدوار انعقادها وقد رفضت الدول العربية الاعضاء فى الامم المتحدة ما تضمنه من توصيات ومقترحات تقوم على مبدأ التقسيم ، ولم يفز التقرير فى النهاية بموافقة الجمعية العامة . وفى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قررت الجمعية العامة تأليف لجنة توفيق ثلاثية عهدت اليها النهوض بالمهمة التى كانت مسندة الى الوسيط الدولى والسعى لدى الاطراف ذوى الشأن لتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ القاضى بعقد هدنة دائمة شاملة فى فلسطين تمهيدا لتسوية سياسية نهائية لقضية فلسطين ، وتقديم مشروع نظام دولى دائم لمنطقة القدس . وقد تشكلت اللجنة من مندوبين عن تركيا والولايات المتحدة وفرنسا . ووصلت الى مقرها بالقدس . وقامت اللجنة بزيارة العواصم العربية وتل أبيب لاجراء محادثات تمهيدية والاطلاع على مختلف وجهات النظر . وقد انتهزت فرصة زيارتها للقاهرة فاتصلت بأعضائها وشرحت لهم وجهة النظر العربية فى مشكلة فلسطين ، وعنيت عناية خاصة بموضوع اللاجئين ووجوب عودتهم الى ديارهم ، وتطرقت الى بحث وضع مدينة القدس وتسوية القضية الفلسطينية بوجه عام وقد أعدت الامانة العامة بيانا بأحاديثى مع اللجنة فى هذه الشئون والمذكرة التى وضعتها بين يديها .

مفاوضات الهدنة الدائمة : على أثر انتهاك اليهود للهدنة فى الجبهة المصرية فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٨ أصدر مجلس الامن قرارين فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٤٨و٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ يقضيان بوقف القتال مع اجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين أو عن طريق وسيط الامم المتحدة بمنع تجدد القتال ووضع خطوط الهدنة الدائمة كما أصدر قرارا آخر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ عقب تجدد الهجوم اليهودى يقضى بوقف القتال وبتنفيذ قرار ٤ نوفمبر ، وكان قد سبق للمجلس اصدار قرار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ يقضى بوضع هدنة شاملة لجميع فلسطين حتى يستبعد كل تهديد للسلم فيها ويمهد السبيل للانتقال من حالة وقف اطلاق النار القائمة الى السلم الدائم ، ويدعو الاطراف فى النزاع الفلسطينى الى الدخول فى مفاوضات مباشرة أو عن طريق الامم المتحدة لوضع خطوط لهدنة الدائمة . وتنفيذا لهذا القرارات تم الاتفاق على وقف القتال فى الجبهة المصرية فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩ وعلى الدخول فى مفاوضات عن طريق وسيط الامم المتحدة بالنيابة لاقامة هدنة دائمة . وقد جرت هذه المفاوضات

فى رودس ، وامتدت من ١٩٤٩/١/١٢ الى ١٩٤٩/٢/٢٤ وتم توقيعها من الطرفين فى ١٩٤٩/٢/٢٤

وقد وجه وسيط الامم المتحدة بالنيابة الدعوة الى الدول الاخرى للدخول فى مفاوضات مماثلة ، ووافقت كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية ، وقد بدأت المفاوضات مع الاولى ١٩٤٩/٣/١ ومع الثانية فى التاريخ نفسه ولا زالت المفاوضات جارية حتى الآن وقد أعلنت الجمهورية السورية قبولها الدعوة الموجهة اليها من حيث المبدأ — وأعلنت المملكة العراقية موافقتها على الهدنة بالشروط التى تقبلها الدول المتاخمة حدودها لفلسطين ، أما المملكة العربية السعودية فقد أعلنت عدم رغبتها فى الاشتراك فى المفاوضات على اعتبار انه ليس لها فى فلسطين جبهة مستقلة وأنها تقبل بالتالى ما تنتهى اليه مصر من اتفاق .

هذا وقد اقترحت لجنة التوفيق عقد اجتماع ببيروت تحضره الدول العربية لتهيئة الفرصة لاستعراض القضية الفلسطينية بصفة عامة ، مع مناقشة مشكلة اللاجئين التى تقتضى حلا عاجلا . وغير ذلك من الامور التى يكون من المرغوب فيه مناقشتها .

ليبيا

توالى الامانة العامة اتصالاتها بالمراجع الدولية المختلفة ذات الشأن لحل قضية ليبيا حلا يصون وحدتها ويحقق استقلالها . وقد بذلت ما تستطيع من المعاونة المادية والادبية للهيئات والافراد المشتغلين فى هذه القضية من أهل البلاد .

اندونيسيا

وعنيت الامانة العامة بترقب سير تطور القضية الاندونيسية . ووالت بذل مساعيها لدى مجلس الامن والدول المحبة للسلام لنصرة المطالب الاندونيسية فى الحرية والاستقلال وقد مهدت الامانة العامة لاشتراك الدول العربية الاعضاء فى الامم المتحدة فى المؤتمر الاسيوى الذى عقد فى دلهى الجديدة من ٢٠ يناير سنة ١٩٤٩ الى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ . وقد كان هذا المؤتمر ظاهرة على تضامن بلاد الشرق العربى مع دول آسيا الشرقية وتصميمها على السعى لتحقيق آمالها وأمانيها فى الحرية والاستقلال .

وتمشيا مع سياسة الجامعة العربية فى العمل للسلم بين دول الشرق والتعاون الوثيق بينها اغتنمت الفرصة لدعوة رئيسى وزارتى الهند والباكستان ، ضيوفا عليها أثناء عودتهما من انجلترا فقبلا ونزلا ضيفين كريمين فى مصر وأقيمت لهما حفلة حضرها عدد كبير من المصريين والعرب وسادها جو من الوئام .

الادارة الثقافية :

أولا — معهد المخطوطات

أتمت اللجنة طبع سجل لما قامت به من تصوير المخطوطات فى سوريا ولبنان ومن دار الكتب المصرية والجامعة الازهرية والجامعة المصرية ومكتبة طنطا ودمياط وطهطا ، وقد بلغ عدد الكتب التى صورت الى الآن حوالى (٢٥٠٠) كتاب . وقد وزع الفهرس المطبوع على من يهمهم الامر وأعلن به المعهد انه على استعداد لان يمد كل راغب فى

كتاب بصورة فوتوغرافية مكبرة بمبلغ زهيد كما أن المعهد قام بارسال بعثة الى استانبول بعد استئذان حكومة تركيا وتفضلها بالسماح لها بالسفر ، وقد سافرت فعلا ومعها الآلات التصويرية وكشوف للكتب القيمة الموجودة باستانبول ورجاؤنا عظيم فى أن تؤدى هذه البعثة عملها على الوجه الاكمل فتصور أحسن المخطوطات هناك . كما أنها عهدت لبعض المختصين بتصوير الكتب القيمة فى تونس وفى ايران وفى الهند وفى مراكش وفى المعهد البريطانى بلندن ورجاؤنا أن يحصل المعهد من هذه البعثات فى مدى قريب على أهم المخطوطات العربية فى تلك الجهات — كما أنها كتبت الى الجهات المختصة بالعراق على أن تتبادل العراق مع معهد المخطوطات الكتب القيمة المخطوطة فى الجهتين فتصور العراق أقوم الكتب المخطوطة نظير تصوير معهد المخطوطات أقوم الكتب التى عنده كتابا بكتاب .

ثانيا — **فى الترجمة والتأليف**

اختارت الادارة الثقافية بالاشتراك مع المكتب الدائم جملة من الكتب القيمة التى تهم العالم العربى، وعهدت الى المختصين بترجمتها . وقد بدأت الادارة فعلا بتسلم بعض الكتب المترجمة وأولها كتاب « الحضارة العالمية » وقد تسلمت منه الجزء الاول ويبلغ نحو ١٠٠٠ صفحة وستعهد الى هيئات النشر المحترمة بنشرها باسم الجامعة العربية وستتسلم تباعا بقية الكتب التى عهدت بترجمتها الى المختصين كما انها ألفت لجنة لترجمة كتاب « بروكلمان » وهو أوسع كتاب يسجل التراث العربى فى مختلف العصور وقد اتصلت بالمؤلف نفسه ليشرف على الترجمة حتى تخرج صحيحة وافية .

وعهدت الى أستاذ الجغرافيا بجامعة فاروق بوضع خطة لكتاب فى جغرافية الاقطار العربية وقد أعد المنهج فعلا والادارة الثقافية سائرة فى طريق اختيار المختصين بالموضوعات المختلفة فى هذا الكتاب ليقوموا بتأليفه ووضع الخرائط له ، كل فيما يخصه .

ثالثا — أعدت الادارة الثقافية العدة لمهرجان ابن سينا الذى سيعقد فى أوائل سنة ١٩٥٠ فألفت لجنة فى مصر درست الخطط التى يجب اتباعها فى هذا المهرجان وحصرت كتب ابن سينا الموجودة فى العالم سواء ما كان منها مخطوطا أو مطبوعا وطبعت الكشوف بذلك وأرسلت الى المختصين فى الاقطار العربية صورا منها وطلبت الى كل قطر أن يؤلف لجنة كاللجنة المصرية لاعداد المهرجان على أن تختار كل لجنة كتابا من كتب ابن سينا تعده للنشر العلمى كما تختار البحوث التى ستلقى فى المهرجان على أن توافى بذلك الادارة الثقافية للتنسيق بين هذه المجهودات وعهدت الى البعثات التى أرسلت الى الجهات السابقة الذكر بأن تولى كتب ابن سينا المخطوطة فى المكتبات المختلفة عناية خاصة .

رابعا — كادت الادارة الثقافية تنتهى من اتمام متحف الثقافة العربية الذى أنشأته فى الدور الاول من بنائها وهو يمثل الثقافة فى الاقطار العربية بمراحلها المختلفة ويعد صورا تبين كل ناحية من نواحى الثقافة بالرسوم والاحصائيات والكتب المستعملة ونحو ذلك — ونرجو أن يتم افتتاحه فى شهر مارس سنة ١٩٤٩ كما أنها قطعت شوطا بعيدا فى اعداد التقويم الثقافى للاقطار العربية المختلفة ونرجو أن يتم قبل أول مايو سنة ١٩٤٩ .

خامسا ـ تعد الادارة الثقافية المؤتمر الثقافى وترجو أن يعقد فى اغسطس القادم فى الأسكندرية وهو مؤتمر على نمط جديد يخالف المؤتمر الاول فيدعى اليه نخبة من مدرسى المدارس الثانوية فى الاقطار العربية مع بعض المفتشين والمختصين بأمور التعليم بحيث لا يتجاوز عددهم جميعا الخمسين ثم يقسم هؤلاء الى أقسام تبعا لتخصصهم من مواد علمية وأدبية ويبحث فى هذا المؤتمر مناهج التعليم وطريقة التدريس وطرق التعاون ، وتلقى على الجميع محاضرات مختلفة من كبار العلماء كل فيما يخصه .

وقد يتيح انعقاد هذا المؤتمر فرصة لدراسة وسائل مكافحة الامية فى الاقطار العربية المختلفة ووضع مناهج لها ، كما أن هذا المؤتمر سيتناول مناقشة دراسة تدريس الرسم والتربية الفنية وذلك بمناسبة اقامة معرض فنى عربى خلال اجتماع المؤتمر .

سادسا ـ استكتبت الادارة الثقافية بعض كبار الكتاب أحاديث تهم الشعوب العربية فكتبوها،ثم اتصلت الادارةالثقافية بمحطة الاذاعة فى مصر وهى تذيعها تباعا،كل خمسة عشر يوما حديثا ، والادارة الثقافية مقبلة على طبع ما تجمع لديها من المقالات فى كتاب خاص ستوزعه فى البلاد العربية .

سابعا ـ دعيت الادارة الثقافية فى هذه الفترة للاشتراك فى اليونسكو فأجابت الدعوة وبعثت ممثلين لها واشتركت فى اقامة معرض يمثل الثقافة العربية وطبعت نشرة عما تقوم به الادارة الثقافية بالجامعة العربية وترجمتها الى اللغتين الانجليزية والفرنسية ووزعتها فى مؤتمر اليونسكو وعلى الجهات المختصة .

ثامنا ـ أتمت الادارة الثقافية طبع كتاب مؤتمر الآثار الذى عقد فى دمشق مدونا فيه المحاضرات الاثرية التى ألقيت والمقترحات التى اقترحت والقرارات التى أتخذت ووزع الكتاب على الجهات المختصة فى الاقطار العربية المختلفة .

الادارة الاقتصادية

تابعت الادارة الاقتصادية بحث المشاريع التى من شأنها تنمية العلاقاتالاقتصادية بين دول الجامعة ، ودراسة أنجع الوسائل لتمكين أسس التعاون الاقتصادى بينها وقد اتجه نشاط الادارة فى الفترة الاخيرة بنوع خاص الى المواضيع الآتية :

١ ـ مشروع توحيد النقد فى دول الجامعة العربية

كان الوفد العراقى قد قدم لمجلس الجامعة فى دورته السابعة العادية اقتراحا بشأن توحيد النقد فى دول الجامعة . فناقشه المجلس ثم أحاله على اللجنة السياسية للدرس . فبحثته اللجنة بدورها وأوصت باحالته الى حكومات الدول العربية لتدرسه فى أساسه وفى تفاصيله على أن تبعث الى الامانة العامة فى أقرب وقت نتيجة درسها مشفوعة بكل البيانات التى تمكن المجلس من اتخاذ قرار فى الموضوع . وطلبت اللجنة السياسية كذلك الى الامانة العامة ، أن تدرس هى الاخرى الموضوع من جانبها .

ولم تتلق الامانة العامة بعد شيئا فى هذا الخصوص من حكومات الدول العربية . أما من جانبها فانها تبينت ما يقتضيه النظر فى هذا الموضوع من دراسات واسعة

النظم النقدية فى الدول العربية ، بما فى ذلك طريقة ضمان النقد فى كل منها ، وكمية النقد المتداول ودراسة الودائع المصرفية . وكذلك الدين العام الداخلى والخارجى . وأحكام القطع ، والاتفاقات والقوانين التى تنظمه فى كل دولة من الدول العربية . من اتفاقات النقد العالمية .

وأخيرا دراسة نظام الاصدار ومستوى الاسعار ومستوى المعيشة فى كل دولة من الدول العربية .

والدائرة الاقتصادية بسبيل جمع المعلومات المختلفة عن هذه الاوضاع المالية والاقتصادية .

وفى اكتوبر سنة ١٩٤٨ دعت الدائرة لجنة من الخبراء برئاسة فخامة توفيق السويدى بك للنظر فيما تجمع لديها من بيانات فى هذا الشأن ، وعلى ضوء دراسة هذه اللجنة الموقرة رؤى الاستئناس برأى الخبير العالمى فان زيلاند فى هذا الخصوص، وقد قدم جنابه تقريره وهو يشير الى وجوب تقصى نواحى الموضوع المختلفة وموالاة درسها وبحثها .

٢ ـ مشروع التبادل التجارى بين دول الجامعة

لا تزال الدائرة تتابع الوسائل المؤدية الى زيادة التبادل التجارى بين الدول الاعضاء .

وفى اكتوبر سنة ١٩٤٨ دعت الدائرة لجنة من الخبراء برئاسة فخامة توفيق السويدى بك للنظر فى المشروع الذى قدمته فى ١١ اغسطس سنة ١٩٤٨ المفوضية اللبنانية فى مصر بشأن التعاون الاقتصادى بين دول الجامعة ـ وفيما تجمع لدى الدائرة من بيانات .

وتتابع الدائرة دراسة هذا الموضوع مسترشدة بما اتجهت اليه اللجنة الموقرة .

٣ ـ مشروع اتفاقية مكافحة الجراد

لا تزال الدائرة توالى الاتصال بدول الجامعة فى شأن مشروع اتفاقية مكافحة الجراد وتتبادل معها المعلومات بقصد تقريب وجهات النظر المختلفة حتى يتم الاتفاق على مشروع اتفاقية تكفل مكافحة هذه الآفة الخطرة .

٤ ـ المعرض الزراعى والصناعى

بمناسبة تنظيم المعرض الزراعى الصناعى السادس عشر فى القاهرة ، قامت الدائرة بالسعى لدى الجهات المصرية المختصة للحصول على أكبر قسط من التسهيلات للعارضين من رعايا الدول العربية . وقد تقرر فى هذا الشأن ما يأتى :

أ ـ أن يكون العرض لرعايا الدول اعضاء الجامعة العربية مجانا .

ب ـ منح العارضين من الدول العربية تأشيرة مجانية للاقامة فى مصر لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد عند الحاجة .

جـ — تخفيض أجور السفر والشحن على السكك الحديدية المصرية بنسبة ٥٠ ٪ .

د — اعفاء المعروضات الواردة من الدول العربية الى المعرض من الرسوم الجمركية على أن يعاد تصديرها بعد انتهاء المعرض .

الادارة القانونية

١ — عقدت اللجنة القانونية ، المتفرعة عن مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى التاسع والمشكلة بقراره الصادر فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٨ ، تسع جلسات فى فترات متقاربة بتاريخ ١٠/٣٠ و١١/٤ و١١/٦ و٨ و١١/٩ و١١/٢٣ و١١/٢٧ و١١/٣٠ و١٢/٨ أعادت خلالها مناقشة مشروعات اتفاقية الجنسية وتسليم المجرمين وتنفيذ الاحكام المدرجة فى جدول أعمال المجلس .

وقد أدخلت اللجنة عدة تعديلات على مشروعات الاتفاقيات السابقة الذكر وعهدت الى الادارة القانونية بالامانة العامة اعادة صياغة بعض نصوصها فى ضوء مناقشات اللجنة .

وقد أنجزت الادارة القانونية قرار اللجنة الموقرة بالنسبة الى مشروعات اتفاقيات تسليم المجرمين وتنفيذ الاحكام والجنسية ، وترى لزوم عرض الصياغة الجديدة على اللجنة الموقرة حتى اذا ما أقرتها أمكن عرض هذه المشروعات على مجلس الجامعة .

أما مشروع اتفاقية الاعلانات والانابة القضائية فلم يتيسر للجنة أن تفرغ من بحثه ومناقشته .

٢ — وقد أحيل منذ ديسمبر الماضى على الادارة القانونية ، زيادة على اختصاصها النظر فى طلبات التعويض التى تقدم ممن أصيبوا أو من ورثة من استشهدوا فى الميدان بسبب الاعمال الحربية من متطوعى الجامعة العربية لانقاذ فلسطين .

٣ — وقامت الادارة ، من ناحية أخرى ، بأبداء الرأى القانونى فيما طلب اليها ابداء الرأى فيه من أعمال الامانة العامة .

ادارة المواصلات

١ — قامت ادارة المواصلات بابلاغ حكومات الدول الاعضاء قرار مجلس الجامعة الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨ . بشأن استعجال ردود هذه الدول وملاحظاتها على المشروعات المقدمة من لجنة المواصلات وهى : —

أ) مشروع معاهدة بشأن الطيران المدنى بين الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية والاتفاق النموذجى الملحق بها .

ب) مشروع اتفاقية اتحاد البريد العربى .

جـ) توصيات لجنة البريد .

د) مشروع اتفاقية الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

هـ) توصيات لجنة البرق والهاتف .

و) توصيات لجنة السكك الحديدية والطرق والملاحة .

٢ ــ جمع ما يرد من ردود بعض الدول العربية عن ملاحظاتها على مشروعات لجنة المواصلات تمهيدا لعرضها على اللجنة المذكورة عندما يتقرر اجتماعها .

٣ ــ الاتصال بدولة رئيس اللجنة وابلاغه ما تم بخصوص المشروعات السالفة الذكر .

٤ ــ متابعة الاتصال بالحكومة المصرية للوقوف على ما اتخذ من اجراءات بشأن انشاء شبكة مواصلات تليفونية وتلغرافية بين عواصم الدول العربية .

هذا وما زالت الادارة تستحث الحكومات العربية على سرعة ارسال ملاحظاتها على المشروعات التى سبق أن أرسلت اليها وأقرها مجلس الجامعة فى دورته الخامسة العادية .

الادارة الاجتماعية والصحية

أولا ــ الشئون الاجتماعية

١ ــ تنظيم دراسات اجتماعية فى الشرق الاوسط

تعمل الامانة العامة على أحكام الصلات بينها وبين القسم الاجتماعى بهيئة الامم المتحدة وذلك بتبادل البيانات والمعلومات بينهما ومن ذلك المكاتبات التى تبودلت بينها وبين رئيس هذا القسم بشأن أخذ رأيها فى موضوع تنظيم حلقات للدراسات الاقليمية للمساعدات الاجتماعية يحضرها المشتغلون بالشئون الاجتماعية لمناقشتها فى بلادهم والوقوف على الحلول والتجارب التى تحققت بهذه البلاد للافادة منها ووضع البرامج لهذه الحلقات .

وقد أجابت الامانة العامة القسم المذكور برأيها فى مبدأ تنظيم هذه الحلقات وكذلك فى برنامج الدراسة الانفع للبلاد العربية ورحبت بالتعاون فى هذا الميدان مع الهيئة المذكورة .

ولما كانت حكومات الدول العربية تهتم برفع مستوى الحياة فيها وتعمل على مكافحة العلل الاجتماعية فقد اتصلت الامانة العامة بالدول العربية لانتهاز هذه الفرصة التى تهيئها هذه الاجتماعات المقترحة وللمشاركة فى أعمالها وأبحاثها وطلبت اليها ابداء الرأى فيما اذا كانت ترغب فى الاشتراك فى هذه الحلقات .

وقد أجابت معظم الدول العربية بالموافقة على الاشتراك فى هذه الحلقات . وكانت الحكومة اللبنانية قد دعت الى عقد أول حلقة فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ بلبنان ، ولكن لم تساعد الظروف على عقدها فى الميعاد المحدد وأجلت الى ربيع سنة ١٩٤٩ وستوالى الامانة العامة الاتصال بالادارة المختصة بهيئة الامم المتحدة فى هذا الشأن .

٢ ــ الدورة الرياضية بين الدول العربية

نظرا لما لاقامة دورة رياضية على غرار دورات الالعاب الاولمبية ودورات دول البلقان من ربط أواصر المحبة عن طريق الميدان الرياضى بين شباب البلاد العربية ولما

لتبادل الزيارات بينهم فى عواصمهم المختلفة من أثر فى رفع المستوى الادبى والاجتماعى، فقد اهتمت الامانة العامة بهذا الشأن وتقدمت للمجلس باقتراح الموافقة على مبدأ عقد دورة رياضية منظمة بين الدول العربية .

٣ ـ شئون اللاجئين

فضلا عن المجهودات التى أشير اليها فى تقريرنا السابق ومئات الالوف من الجنيهات التى أنفقت على اللاجئين سبق أن تقدمت الامانة للمجلس فى اكتوبر الماضى بمذكرة عن شئون اللاجئين جاء فيها أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية شكلت مجلسا عربيا بالقاهرة باسم المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين عهدت اليه تولى شئونهم والبحث فى خير الطرق لاغاثتهم .

وقد عمل هذا المجلس منذ انشائه ولم يدخر جهدا فى معالجة هذه المشكلة التى أصبحت أهم مشكلة تفرعت عن قضية فلسطين ، وقد حولت اليه الامانة العامة مبلغ ١٥٠ الفا من الجنيهات ، وبالرغم من قلة ما لديه من الوسائل وعدم كفاية الاموال التى وضعت تحت تصرفه والتى عمل على جمعها من التبرعات بطرق مختلفة فانه قام بتدبير الحلول لما يعترضه من عقبات وتقديم العلاج لما يلاقيه من مشاكل سواء فى المأكل أو الملبس أو المسكن أو التطبيب .

وقد عملت الامانة العامة بجميع الوسائل وبالتعاون مع المرحوم الكونت برنادوت وأعوانه للحصول على مساعدة الامم المتحدة للاجئين العرب وأخيرا تحرك الضمير العالمى وأصدرت هيئة الامم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ قرارها المعروف بجمع مبلغ ٣٢ مليون دولار لتنفيذ برنامج اغاثة اللاجئين فى مدى تسعة أشهر تنتهى فى آخر اغسطس سنة ١٩٤٩ . وخصصت من أموالها الخاصة مبلغ خمسة ملايين من الدولارات للشروع فى تنفيذ البرنامج وطلبت الى الدول المشتركة فى عضويتها أن تقدم تبرعات نقدية أو عينية وقد اعتمدت الولايات المتحدة مبلغ ١٦ مليون دولار وهو ما يساوى الحصة التى فرضت عليها .

وعينت الهيئة المستر ستانتون جريفس سفير الولايات المتحدة الامريكية بمصر مديرا لهذا العمل فاتفق مع ثلاث هيئات دولية لتوزيع مواد الاغاثة والقيام بالاعمال التى يتطلبها تنفيذ البرنامج وهذه الهيئات هى اللجنة الدولية للصليب الاحمر ورابطة جمعيات الصليب الاحمر وهيئة الصاحبين أو الكويكرز الامريكية وحددت المناطق والمراكز التى يعمل فيها مندوبو كل هيئة من الهيئات الثلاث المذكورة . وأنشأت مراكز لجمع مواد الاغاثة فى بيروت والقاهرة وبور سعيد وأصبح ما يصل من المواد الى بيروت يوزع على اللاجئين فى شمال فلسطين وسوريا ولبنان وشرق فلسطين وبعض الجهات فى شرق الاردن وما يصل الى بور سعيد يوزع على اللاجئين فى جنوب فلسطين والمناطق المجاورة لها .

وتقوم الدول العربية كل فى حدود نطاقها باغاثة اللاجئين والصرف عليهم فى الاعاشة والمسكن والملبس والعلاج وعلاوة على ذلك فلا تتقاضى الدول العربية رسوما على مايرد الى موانئها للاجئين كما أنها تتحمل مصاريف نقل هذه المواد ولا تفرض قيودا من أى نوع عند توصيلها الى اللاجئين .

وبالرغم من أن الهيئات الدولية أصبحت الآن هى المسئولة عن شئون اغاثة اللاجئين ، فان المجلس ما زال يؤدى واجبه على أكمل وجه وهو الهيئة الرئيسية العربية لاغاثة اللاجئين ، وقد كرس جهوده المشكورة لهم فى الشهور الستة الماضية ولا يزال موضع رجاءالامة العربية لهذه الايام وما بعدها وسيظل على اخلاصه فى العمل وتدبير المال ومعاونة الهيئات الدولية وتيسير مهمتها حتى يستفيد اللاجئون من التعاون المشترك .. وقد تتطور الظروف ويصبح المجلس وحده المسئول عن تحمل أعباء مشكلة اللاجئين .

لقد قامت الدول العربية بجهود جبارة لاغاثة اللاجئين حتى هيأ الله لهم هذا العون الدولى .

وقد يكون من اللازم — وقد فرضت هيئة الامم المتحدة على اعضائها جزءا من الاعتماد الذى قررته — أن تتقدم كل دولة عربية بما صرفت على اللاجئين حتى يوضع فى ميزانيتها عند الحساب وكذلك ما قدمه المجلس من أموال لهذا الغرض .

ويحسن بى فى هذه المناسبة أن أنوه بالمجهود الكريم الذى بذله المستر ستانتون جريفس والهيئات الدولية .

والآن وقد أصبحت مشكلة اللاجئين بندا من البنود التى على لجنة التوفيق أن تتولاها بعنايتها فقد تقدمت الامانة العامة بمذكرة لرئيسها فى هذا الخصوص .

٤ — شئون الطلبة الفلسطينيين

كانت الامانة العامة قد أعدت مذكرة بشأن مساعدة الطلبة الفلسطينيين الذين فقدوا العون من أهلهم وذويهم بعد أن شردهم الصهيونيون وتملكوا ديارهم وأموالهم وقدمتها الى اللجنة السياسية للنظر فى تقرير نظام معاملتهم وقد أوصت اللجنة السياسية فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ الدول العربية التى يوجد بها طلبة فلسطينيون بتدبير شئونهم وتيسير سبل متابعة دراساتهم .

وقد أبلغت الامانة العامة هذه التوصية الى الدول العربية فى حينها وقد ورد عليها من الحكومة المصرية جملة مذكرات دلت على ما يلقاه الطلبة الفلسطينيون من اهتمام وعلى ما يجدونه من تيسير أسباب العيش ومتابعة الدارسة فى جميع مراحل التعليم ولم تنس أولاد اللاجئين .

وقامت الامانة العامة بابلاغ مجهودات الحكومة المصرية الى الدول العربية .

كما أنها تولت صرف مبالغ من أموالها الخاصة للطلبة الفلسطينيين الذين الحقوا بالازهر الشريف وبذلك يسرت لهم سبل العيش ومتابعة الدراسة . وقامت بدفع رسوم الاتحاد والمكتبات والصحة للطلبة الفلسطينيين الذين عجزوا عن دفعها وكذلك طلبت الامانة العامة الى وزارة المعارف أن تعين من المدرسين الفلسطينيين من يصلح للتدريس فى مدارسها ، فقبلت وزارة المعارف المصرية هذا الطلب ، وعينت من يصلح منهم فى مدارسها .

ثانيا ـ الشئون الصحية

٥ ـ المؤتمر الطبى التاسع عشر

كان محددا لعقد المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر بالقاهرة فى شهر اكتوبر سنة ١٩٤٧ ولكنه تأجل بسبب وباء الكوليرا فى القطر المصرى الى فبراير سنة ١٩٤٩ وقد طلبت الجمعية الملكية الطبية المصرية الى الامانة العامة أن تتولى دعوة حكومات الدول العربية وكذلك حكومات مراكش وتونس والجزائر توثيقا لروابط الصداقة والاخاء بين أطباء هذه الدول ورفعا لمستوى الثقافة الطبية فيها .

وقد قامت الامانة العامة بتوجيه الدعوة الى حكومات الدول العربية فأجابت برغبتها فى الاشتراك فى الميعاد المحدد الا أن هذا المؤتمر قد تأجل انعقاده الى اكتوبر سنة ١٩٤٩ .

وقد أخطرت الدول العربية بذلك .

٦ ـ المنطقة الجغرافية الطبية لاقليم شرق البحر الابيض المتوسط التابعة لهيئة الامم المتحدة

كان مجلس جامعة الدول العربية قد قرر فى اجتماعه الذى عقد فى ٦ ابريل سنة ١٩٤٦ اعتبار مكتب الاسكندرية الصحى مكتبا اقليميا وقد وافقت اللجنة الصحية فى اجتماعها الذى عقد فى يناير سنة ١٩٤٨ على ادماج هذا المكتب فى الهيئة الصحية العالمية .

كما أن هذه الهيئة قررت تعيين منطقة جغرافية لاقليم شرق البحر الابيض المتوسط تشمل مصر والمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا ولبنان والمملكة الاردنية الهاشمية واليمن وايران وتركيا والباكستان واثيوبيا وأريتريا وطرابلس والصومال البريطانى والصومال الفرنسى وعدن وبرقة وقبرص وفلسطين .

وقد طلبت وزارة الصحة العمومية المصرية من الامانة العامة أن تؤيد الدعوة التى وجهت من الهيئة الدولية الى الدول العربية لحضور اجتماع الدورة الاولى للجنة الاقليمية لهذا المكتب بالقاهرة فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ وقد قامت الامانة العامة بذلك ووجهت النظر الى أهمية الاشتراك فى أعمال هذه المؤسسة وخصوصا انها تعود بالفوائد المحققة على دول الجامعة التى تكون أكبر مجموعة بين دول هذه المؤسسة .

كما أن الامانة العامة طلبت الى الدول العربية تأييد ترشيح سعادة الدكتور على توفيق شوشه باشا وكيل وزاة الصحة المصرية لتقلد منصب مدير عام المكتب الاقليمى .

وقد انعقد الاجتماع فى ميعاده المحدد وافتتحت بالقاهرة فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ الدورة الاولى للجنة الاقليمية لهذا المكتب ويسرنا أن نذكر انه بعد تأييد ترشيح سعادة وكيل وزارة الصحة المصرية عين سعادته مديرا عاما للمكتب الاقليمى وقد تأيد هذا التعيين فى اجتماع الهيئة الصحية العالمية فى جنيف فى فبراير سنة ١٩٤٩ .

أدارة الصحافة والنشر

واصلت هذه الادارة أعمالها ، كما فى السابق ، من اذاعة المحاضرات من محطة الاذاعة المصرية ، وارسال نسخ منها الى اللجان والجمعيات العربية فى الخارج ، واعداد خلاصات يومية لما يرد فى الصحف أو تذيعه المحطات اللاسلكية ، وتنظيم التقارير والرسائل الواردة من المكاتب واللجان العربية ودراستها والرد عليها وتوثيق العلاقات بالصحف والصحفيين ورجال الفكر وأهل الرأى وامدادهم بالمعلومات ، وطبع بطاقات للدعاية وتوزيعها مع النشرات التى تصدر عن الجامعة أو عن مكتب الصحافة .

وفى داخل البلاد العربية وفى المهاجر العربية سعت ادارة الصحافة والنشر الى تأليف لجان وطنية متصلة بها فى كل مكان تتلقى منها الانباء والمعلومات وتبعث اليها بالآراء والتوجيهات ، وتتعاون معها فى كل موضوع يهم العرب . وقد وفقت فى نواح كثيرة .

وفى البلاد الاجنبية ، اتصلت الادارة بالصحفيين الذين رأت منهم عطفا على القضايا العربية ، وأمدتهم بالمعلومات التوجيهية ومهدت لبعضهم سبل زيارة مصر والبلاد العربية ، مما ترتب عليه نشر عدد كبير من المقالات فى مختلف صحف أوروبا ، والمحاضرات من محطات الاذاعة المختلفة فى أوروبا دفاعا عن وجهة النظر العربية .

كما أنها واصلت ارسال الكتب والرسائل والنشرات والمعلومات الى زعماء الاحزاب ورجال السياسة فى أوروبا وامريكا ، واتصلت للغرض نفسه اتصالا أوثق بزعماء العالمين الاسلامى والشرقى .

وبناء على قرار اللجنة السياسية قامت الامانة العامة بتشكيل مكتب للدعاية بباريس أثناء انعقاد الامم المتحدة كلفها مبالغ طائلة وبذل مجهودات قيمة . وكذلك فى لندن كلفت أحد كبار البريطانيين بالعمل تحت اشراف ممثلى دول الجامعة العربية بلندن لتنظيم الدعاية للقضية الفلسطينية ، كما أمدت المكتب العربى الذى أسسته حكومة العراق بما لزم لذلك من معلومات وأموال .

تحريرا فى ١٦ مارس سنة ١٩٤٩ الامين العام

عبد الرحمن عزام

تقـــرير الامين العام لجامعة الدول العربية
عن رحلته الى لنـــدن

قبل سفرى الى لندرة رأيت من المصلحة أن أزور حواضر البلاد العربية للتشاور مع أولى الامر ورجال الدول فى مسائلنا المختلفة والاستئناس بآرائهم وارشاداتهم للقيام بمهمتى فى لندرة .من أجل هذا سافرت يوم السبت ١٥ سبتمبر سنة١٩٤٥ وبرفقتى سعادة الشيخ حافظ وهبه والدكتور محمد سالم وقامت الطائرة فى الساعة الثالثة صباحا ـ فلما وصلنا الى جدة قابلت بعض رجال الحكومة السعودية ومنهم سعادة وزير المـالية .

كما قابلت وزير امريكا المفوض وزرت المفوضـية البريطانية وتكلمنا فى مسـائل طرابلس وسوريا ولبنان وفلسطين وكانت وجهة نظر المستر أدى وزير امريكا صريحة فى العطف على أمانى البلاد العربية .

ثم توجهنا بعد ذلك الى الرياض وهناك تشرفت بمقابلة جـلالة الملك عبد العزيز عقب وصولى مباشرة وكان كلامنا فى اجتماعنـا الاول مقصورا على تبـادل التحيـات والمسائل العامة . وفى اليوم التالى تقابلت مع جلالته مقابلات طويلة فى الصباح وبعد الظهر ثم فى المساء وتحدثنا عن القضايا العربية ووجدت من جلالته كل استعداد فيما يتعلق بمسألة فلسطين وانه يدافع عن حقوق العرب هناك بكل ما أوتى من قـوة ثم تكلمنا عن مسألة طرابلس وخطتنا نحوها ، وعرضت على جلالته ما تضمنته مذكـرة الامانة العامة ومذكرة الحكومة المصرية .

ولما جاءت مسألة سوريا ولبنان أظهر جلالته رغبته الشديدة فى أن يسود الائتلاف والاتحاد بين أبنائهما ولما دار الحديث عن مسائل مصر كان جلالته يتمنى لها كل خير ولم تختلف وجهات نظرنا فى أمر من هذه الامور .

وفى يوم الاثنين قمنا الى بغـداد ونزلنا ضيوفا على الحكومة العـراقية ولم يكن سمو الوصى على العرش قد وصلها بعـد . وزرت نائبه سمو الامير زيد ولقيت منه استعدادا عظيما للتقارب والتآلف وحظيت فى أثناء المقابلة برؤية جلالة الملك فيصل الثانى فحدثته حديثا قصيرا سرنى جـدا كما تكلمت مع الكثيرين من رجال الدولة . وقد ظهر لى من حديثى مع سمو الامير زيد ورجال الحكومة الحاضرة ورؤساء الوزراء السابقين تفاهم الجميع واتفاقهم على كل المسائل التى عرضتها أثناء الحديث . وقد وافقت الحكومة على مذكرة مصر الخاصة بطرابلس ووافقنى فخامة رئيس الوزراء على وجهات النظر فيما يتعلق بمسألة فلسطين كما وقفت على آرائه فيها . وزرت هناك قبر جلالة الملك فيصل الاول كما قابلت الامير طلال نجل صاحب السمو الملكى الامير عبد الله الذى وصل الى بغداد ساعة وصولى اليها .

وفى يوم الاربعاء قمنا بالطائرة الى دمشق ولما وصلنا المطار ، استبدلناها بأخرى صغيرة وصلنا بها الى عمان وهناك تناولنا الغداء مع سمو الامير عبد الله وتكلمت مع سموه فى كل المسائل الخاصة برحلتى ، ووافق على المذكرة المصرية الخاصة بطرابلس ، وحبذ خطتنا فيما يتعلق بفلسطين ، وتمنى لمصر كل خير .

عدنا بعد الغذاء الى دمشق ولما وصلنا المطار وجدنا مستقبلينا به . وقـد أعدت الحكومة السورية استقبالا رسمياً . وكان فى انتظارنا معالى وزير الخارجية مع عدد

كبير من رجال الدولة ونزلنا ضيوفا على الحكومة السورية فى دمشق . وقد تقابلت هناك مع فخامة رئيس الجمهورية أكثر من مرة كما تكلمت مع دولة رئيس الوزارة ورجال الحكومة فى كل المسائل فلم أجد غير الموافقة والتعضيد وخير التمنيات .

وفى يوم الجمعة سافرنا الى بيروت وكانت حفاوة مقابلتنا تماثل ما لقيناه من الترحيب فى سوريا. وهناك قابلت فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الوزارة ورجال الحكومة وتشاورنا فى كل المسائل العربية فكان رأى الجميع ووجهة نظرى لا تختلف عما وجدته فى البلاد الاخرى .

وفى يوم السبت عدنا الى الاسكندرية بالطائرة وبعد مقابلة دولة رئيس الوزارة ومعالى وزير الخارجية غادرناها بعد الظهر بالطائرة الى القاهرة .

وبعد أيام قلائل من عودتنا لمصر غادرناها يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بالطائرة فى الساعة السابعة مساء . وفى اليوم التالى وصلنا الى لندرة فى الساعة السابعة ، وكان فى انتظارنا بمحطة (واترلو) أصحاب السعادة سفير مصر فى لندن والوزيران المفوضان لسوريا ولبنان وبعض كبار موظفى السفارة والمفوضيات المختلفة ، وبعد التحية توجهنا الى لوكاندة « سافوى » حيث حجزت لنا أماكن بها ، وبقى معى سعادة سفير مصر بعض الوقت فتحدثنا فى مسائل عامة ، ثم اتفقنا على المقابلة فى دار السفارة المصرية فى اليوم التالى وان يحضر اليها أصحاب السعادة الوزراء المفوضون للدول العربية .

وقبل أن أتوجه الى السفارة فى يوم الخميس ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ،جاءنى فى الصباح حضرات أعضاء المكتب العربى وتحدثنا عن حالة العمل به وذكروا الى شكواهم وما عندهم من معلومات ، ثم توجهت بعد ذلك الى السفارة المصرية وهناك اجتمعنا مع أصحاب السعادة السفير المصرى ووزراء العرب المفوضين لسوريا ولبنان والعراق والقائم بأعمال المفوضية السعودية . فأخبرتهم بما عرضت فى عواصم الدول العربية أثناء رحلتى التى قمت بها قبل سفرى الى لندن وما اتفقنا عليه من التشاور معهم والاستعانة بهم فى مهمتى ومن تكوين سكرتارية الامين العام مدة وجوده بلندره من موظفى المفوضيات المختلفة ، ثم سألتهم رأيهم فيما يحسن البدء به سواء فيما يتعلق بالاجراءات البروتوكولية أو فى رسم الخطة للقيام بالمهمة التى سافرت من أجلها . وبعد حديث طويل قبل الغداء وبعده ، اتفقنا ببدئها على النقط الآتية :

١ ــ ترك بطاقات لبعض الوزراء والرجال الرسميين .

٢ ــ طلب مقابلة المستر « بيفن » وزير الخارجية البريطانية والمستر « هول » وزير المستعمرات « نظرا لعلاقة فلسطين بوزارته » .

٣ ــ أن يترك طلب مقابلة رئيس الوزراء فيما بعد .

٤ ــ ترتيب اجتماعات خصوصية مع كبار موظفى الخارجية خصوصا المستر « هاو » وكيل الوزارة المتولى الشئون الشرقية وغيره .

٥ ــ ترتيب بعض الولائم للاجتماع بأكبر عدد ممكن من الرجال الذين يرى من المصلحة أن أتقابل معهم وأن أتحدث اليهم .

وعلمت أثناء الحديث عن ليبيا أن أصحاب السعادة وزراء سوريا ولبنان والعراق تلقوا تعليمات حكوماتهم بتأييد وجهة نظر الحكومة المصرية وأنهم فعلا قدموا مذكراتهم لمجلس وزراء الخارجية الخمسة فعرضت عليهم أن أقدم باسم الامانة العامة مذكرة أشرح فيها وجهة النظر العربية على العموم ، وأبين لهم رغبات ومطالب هذه البلاد التى أنابنى أهلها عنها للتعبير عن أمانيهم ورغباتهم فوافقوا على ذلك . وأرسلنا مذكرة أعددتها باللغة العربية وقامت السفارة المصرية بترجمتها ، وفى اليوم التالى أرسلتها الى مجلس وزراء الدول الخمس وتشاور أصحاب السعادة الوزراء فى مسألة المكتب العربى وما يجب اتخاذه من الاجراءات لتنظيمه حتى يكون عنصرا مفيدا نافعا ووقفت وجهات النظر فى هذا الموضوع . وسأبينها عند الكلام عن المكتب . ولكنى وجدت من صالح العمل أن أظهر فى الحال شبه تبنى للمكتب واعتباره مكتبا عربيا له اتصال بالجامعة حتى يكون موضع الاحترام والتقدير ولا دفع عنه اتهامات الصهيونيين بأنه لا صفة له . وكان أعضاء المكتب قد رجونى ذلك .

ولما عدت الى الفندق أخذت أفكر فى رسم خطة للعمل وتقسيم الوقت حتى استفيد منه على أثره أكبر فائدة وقد تبين لى أن الواجب يحتم علينا العمل بأسرع ما يمكن لتنوير الرأى العام واعطائه صورة حقيقية عن الأمر فى المسائل العربية وخاصة مسألة فلسطين ، اذ ظهر لى أن اليهود بذلوا جهودا جبارة لتضليله واستعانوا بشتى الوسائل كاستغلالهم الويلات التى يعانيها اليهود فى معتقلات المانيا وما يقاسونه بسبب اضطهادهم وطردهم من أوطانهم . كذلك رأيت أن يقف الرأى العام ورجال الحكومة البريطانية فى أسرع وقت ممكن على حقيقة شعور الدول العربية بعد تكوين الجامعة ، وأنهم أصبحوا يهتمون متضامنين بكل المسائل التى تخص أى دولة منها مع الرغبة الاكيدة فى السلم والوفاق والتعاون الدولى ، وان يكون حل الامور عن طرق احترام الحقوق والمساواة وأن ذلك يستدعى أيضا أن أشرح لهم بالتفصيل جميع مشاكلنا كل على حدة .

وسمعت عند وصولى مباشرة أن المستر « أتلى » يعتزم اعطاء بيانه عن مسألة فلسطين فتمنيت لو انى أجد من الوقت ما استطيع شرح القضية شرحا وافيا لا بين حقائقها وشعور الدول العربية نحوها قبل اعطاء البيان ليكون من معرفتهم بذلك ما يشجع حكومة العمال على تجاهل تصريحاتهم الحزبية واحترام السياسة البريطانية المرسومة فى الكتاب الابيض . ومن حسن الحظ أنى دعيت فى اليوم التالى لوصولى الى العشاء وكان ضمن المدعوين المستر « كايسى » حاكم البنغال الذى كان وزير دولة بمصر . والجنرال سبيرز ودار حديث طويل حول مسألة فلسطين وغيرها من المسائل التى تهم العرب والشرق الاوسط . وذكر لى المستر « كايسى » أثناء الحديث انه سيتناول الغذاء قريبا مع المستر أتلى فانتهزت الفرصة وقلت له أرجو أن يعرف المستر أتلى قبل القاء بيانه المنتظر ، رأى العرب فى مسألة فلسطين وحقيقة الامر هناك وأخشى أن القاء بيان قبل الوقوف على جميع وجهات النظر قد يأتى غير متفق مع ما يجب أن تكون عليه السياسة البريطانية فوعدنى بالتكلم معه فى ذلك .

فقد ظهر لى أن كثيرا من الناس يرغبون فى مقابلتى والتحدث معى فرأيت أن أقسم وقتى لأستفيد منه أقصى فائدة فاتفقت على أن أقابل ابتداء من يوم الجمعة ٢٨ سبتمبر بعض رجال الصحافة ورجال الاعمال بالمفوضية اللبنانية بين الساعة الحادية عشرة والواحدة كل يوم . وخصص باقى ساعات اليوم لمقابلة رجال الحكومة وأعضاء مجلس النواب ومن على شاكلتهم ولاقامة الولائم للافراد الذين يهمنى مقابلتهم

خاصة وعلى حـدة وأخطرت أعضـاء المكتب العـربى بأن يكونوا كل يوم فى انتظارى بالمفوضية اللبنانية لمعاونتى وللاستفادة من الفرص التى يهيئها وجودى بينهم لتمكين مركزهم الادبى وبقيت متبعا هذه الخطة حتى غادرت لندره يوم الجمعة ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٤٥ عائدا الى القاهرة .

وكنت أقابل بعض الزوار قبل الساعة الحادية عشرة بالفنـدق وأثناء الطعـام فى دعوات مختلفة وبعد الظهر وفى المساء . وقـد تمكنت بذلك من شرح مسائلنا شرحا وافيا لرجال الصحافة ولكثير من أعضاء مجلس النواب واللوردات ورجال الاعمـال والمهتمين بمسائل الشرق . كما مكنتنى مقابلاتى العديدة مع بعض وكلاء وكبار وزارة الخارجية وكبار رجال وزارتى المستعمرات والاسـتعلامات من أن أبين لهم حقيقـة الامر فى مشاكل الدول العربية كل على حدة بالكيفية التى كنت اعتقد أنها تستجلب العطف وتزيل اللبس وسوء الظن .

وقد قابلت أثناء وجودى هناك جناب المستر « أتلى » رئيس الوزارة البريطانية والمستر « بيفن » وزير الخـارجية والمستر « هـول » وزير المسـتعمرات وسأقدم لحضراتكم ملخص الحديث الذى دار بينى وبين كل منهم .

وقد أمليت كل حديث عقب المقابلة مباشرة،واعتقد انه أقرب ما يكون الى الحقيقة لفظا ومعنى .

كذلك قابلت المسيو« بونسو » السفير السابق والذى كان مندوبا ساميا فى سوريا ولبنان أكثر من مرة بناء على طلبه وتوصية من سعادة وزير مصر المفوض فى باريس فخرى باشا وتناولت الشاى معه عنـد سفير فرنسا بلندن بدعوة من السفير مسيو « ماسيجلى » وكان معنا مندوب فرنسا فى مجلس وزراء الخارجية ، ودار الحديث حول مسائل طرابلس وسوريا ولبنان كما تجدونه فى ملخص الحديث المرفق بهذا .

وقـد تقابلت أكثر من مرة وتحدثت مع كل من المستر « ماكنيل » وكيل وزارة الخارجية البرلمانى والمستر « هاو » وكيل وزارة الخارجية للشئون الشرقية والسير « جورج رندل » وكيل وزارة الخارجية والمسـتر « باكستر » مدير ادارة الشـئون الشرقية ، وتناولت الطعـام معهم فى دعوات موجهـة من أصحاب السـعادة الوزراء المفوضين كالشيخ حافظ وهبه ونجيب الارمنازى بك وغيرهمـا أو فى دعوات وجهتهـا اليهم مجتمعين أو متفرقين وكان يدور الحديث فى كل مقابلة عن مسألة من مسائلنا المختلفة بوجه عام وعن شئون الجامعة ومقاصـدها وتارة يكون الحديث أكثره حول مسـألة فلسـطين وطورا حول مسألة مصر وأخـرى حول مسـألة طرابلس . . أو سوريا أو لبنان .

وقد قابلت غير هؤلاء من رجال الحكومة وبعض رجال وزارة الاستعلامات ومنهم من كانت مقابلتى معه على حدة ، ومنهم من كان يحضر معنا فى الولائم التى كنا نقيمها .

كما قابلت فى مرات متعددة وفى دعوات مختلفة موجهة من الغير أو من بعض اعضاء مجلس النواب الرجال الذين يهمهم أمور الشرق .

كما وجهت الدعوة الى كثير من رجال الصحافة الانجليزية للتحدث اليهم وتفهيمهم حقيقـة الامر عنـدنا وأخص بالذكر المستر « ولسن هاريس » رئيس تحرير جريدة

The Spectator وعضو مجلس النواب والمستر « مارتين » رئيس تحرير جريدة New Statesman والمستر ديردن رئيس تحرير جريدة Manchester Guardian والمحرر الدبلوماسى لجريدة Times والمستر ايوار من رؤساء تحرير الـ Daily Herald والمس بوب المحررة بمجلة العمال New Tribunal ورئيس التحرير ورئيس القسم الخارجى والمراسل السياسى لجريدتى News Chronicle and Daily Telegraph ومستر مونجمرى ومحرر جريدة Leader للعمال وغيرهم كثيرين .

وقد أقيمت اجتماعات تجمع عددا كبيرا غير تلك المقابلات الفردية والولائم المحدودة وقد ألقيت بيانا فى المؤتمر الصحفى يوم ٤ اكتوبر حضره عدد كبير من رجال الصحافة الانجليزية والامريكية والفرنسية ، بدأته بالقاء بيان بالمسائل المختلفة متضمنا الرد على تصريح مستر « ترومان » ومرفق بهذا صورة منه . وقد طرح كثير من الاسئلة بعد القاء البيان وأجبت عليها وتجدون حضراتكم رفق البيان ما تتضمنه تلك الاسئلة والاجابة عليها . وقد دعيت فى « شانهام هاوس » مركز المعهد العظيم للابحاث الخارجية لالقاء بيان آخر وللاجابة على ما يلقى على من أسئلة وذلك فى يوم الخميس ٤ اكتوبر فى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر وألقيت هناك خطبة استغرقت حوالى الساعة أيضا تناولت أغراض جبهة الدول العربية وقضايا العرب خصوصا مسألة فلسطين وطرابلس وضرورة قيام الوحدة العربية كقوة مستقلة تكفل السلم فى هذه الناحية من الارض .

وقد كان ضمن الموجودين بعض الصهيونيين الذين جاءوا مستعدين للمناقشة ولكن جو الاجتماع كان طيبا وقد وفقنا الله . وسمعت من الاصدقاء الثناء والرضى على ما تم . وقد دونت جمعية الشئون الخارجية محضرا عن هذا الاجتماع ورغم سرية الجلسة فقد استأذنتنى فى نشر المحضر بمجلتها لاعتبارها المناقشة قيمة جدا فأذنت وسأرفق المحضر بهذا عند وصوله .

وكذلك ألقيت خطبة يوم ١٧ اكتوبر فى قاعة اللجان بمجلس العموم على اعضاء من من حزب العمال وكان ضمن الموجودين أيضا عدد من الصهيونيين أو المشايعين . وتجدون حضراتكم ضمن المرفقات صورة ملخص الكلمة التى ألقيتها والاسئلة التى ألقيت والاجابة عليها . وقد أخبرنى الجنرال سبيرز انه علم من بعض أصدقائه النواب أن المناقشة كانت ناجحة ومثمرة . ودعيت الى اجتماع فى سان ستيفن هاوس رتبه الجنرال سبيرز وحضر فيه بعض النواب من المحافظين والخبراء فى الشئون الخارجية والحكام السابقين فخطبت فيهم نحو ثلاثة أرباع الساعة ، ثم صارت مناقشة طويلة واعتبرت الجلسة سرية . ولم يعمل لها محضر وتناولت فى الجلسة مسائلنا وقد سئلت عن مصر أكثر من العادة — ولم أحضر اجتماع العلمين الذين دعيت اليه لاننى كنت سافرت يوم الاثنين الى كمبردج لحضور اجتماع اتحاد هذه الجامعة الشهيرة للمناقشة فى الاقتراح المقدم وهو « يجب أن تكون فلسطين وطنا قوميا يهوديا » .

وقد كانت جلسة من أبدع الجلسات وأمتعها ومثلا من أمثلة تدريب الطلبة على المحاضرة والمناظرة واعدادهم للحياة البرلمانية . وقد كان خطباء اليهود أقدر على الكلام ولو أنه سفسطة . وكان الاستاذ ادوارد عطيه من المكتب العربى مستعدا بخطبة قيمة وحاضر البديهة حسن النكتة ولكن ظهيره الانجليزى كان ضعيفا فانتصر الحق فى النتيجة ونال العرب أكثرية ١٩١ صوتا ضد ١٢٩ وافقوا اليهود، وفيهم عدد كبير منهم ،

وأظن أن من أسباب هزيمة اليهود اسراف خطبائهم فى الحط من شأن العرب والتعرض للقول الجارح لمصر . وكان هذا النصر فى كمبردج خاتمة سعيدة ظريفة لمجهود أربعة أسابيع تناولت فيها قضية الجامعة مئات الصحف البريطانية للتعليق ضد العرب أو لهم .

ومن النتائج التى لم أكن أترقبها أن الدعوة فى لندرة أحدثت أثرها فى امريكا فأقبل على مراسلو الصحف والشركات الامريكية اقبالا متزايدا فأعطيتهم كثيرا من الوقت والصبر حتى كنت أملى مقالات بأكملها مطلوبة لصحفهم وأرسلت بعض هذه المقالات تلغرافيا لمدن امريكا المختلفة حتى أن جريدة النيويورك تيمس وهى أكبر الصحف ومملوكة لعائلة سالسبرجر اليهودية، نشرت فى الصفحة الاولى رسائل مطولة عن الجامعة وعن ليبيا ونص مذكرة الجامعة ودعانى سالسبرجر الصغير الموجود فى لندن للغذاء معه وزوجته . وقد أخذ كثير من كتاب الصحف الامريكية بيانات احتفظوا بها كأساس لما ينشرونه فيما بعد .

ولم يسعدنى الحظ للسفر لامريكا ، ولعل الله يريد خيرا ،لاننى بقيت أسبوعا انتظر التيسير فلم تستطع تدبيره السفارة الامريكية لانتقال الطيران من الادارة البحرية الحكومية الى الشركات المدنية ، ولاضراب عمال البحر حين رجوت من وزارة الخارجية البريطانية التوسط للسفر بحرا . فوجدت أن الانسب أن أعود لمصر لأعرض على مجلس الجامعة ما تم ولأمكن للمجلس من الاجتماع فى الوقت المناسب . وادع السفر الى امريكا الى مشورتكم وتيسير الله فيما بعد .

وقد لقيت فى عودتى نصبا من الجو ومن خلل بالطائرة فعدت متأخرا بضعة أيام عما قدرت .

الخلاصة :

يتبين من الاطلاع على الاحاديث التى دارت بينى وبين الوزراء البريطانيين ومن الخطب التى ألقيتها فى مؤتمر الصحافة أو فى معهد الشئون الخارجية أو فى قاعة اللجان بمجلس العموم أو أثناء مقابلتى لسفير فرنسا والمسيو بونسو — وجهات النظر التى كنت أدافع عنها بوجه عام .

١ — **مسألة فلسطين** — تكاد تكون هذه المسألة هى الموضوع الرئيسى فى مهمتى وكانت موضع البحث فى أغلب المقابلات والاحاديث ويكاد يكون الحديث الذى دار بينى وبين جناب وزير المستعمرات أكثرها احاطة بنقط المسألة من وجهاتها المختلفة . وقد بينت فى هذا الحديث أن الانجليز هم الذين أثاروا تلك المسألة من غير وجه حق ، وان التاريخ ليحفظ لهم تلك الغلطة التى لا مثيل لها فى تاريخ العالم فانهم أخطأوا فى العمل على ارغام شعب على قبول هجرة أجنبية تنتهى بغمره والسيطرة عليه وان الواجب يقضى بالعدول عن هذه السياسة والرجوع الى الحق وأن أقل ما تنتظره الامم العربية فى الحال هو وقف الهجرة اليهودية كما قررها الكتاب الابيض من غير تردد أما مسألة اليهود المضطهدين فيجب النظر فيها كمسألة عالمية انسانية وان تفصل عن المسألة الفلسطينية .

هذا وان بعض اصدقائنا الانجليز يعزون تأجيل تصريح الحكومة البريطانية الذى كان منتظرا فى أوائل الشهر الماضى الى أثر هذه الرحلة . والله أعلم، اذ ليس لدى دليل قاطع على ذلك .

٢ — **ليبيا** — كانت مسألة طرابلس من المسائل التى دار الحديث حولها فى اجتماعات مختلفة وكانت وجهة نظرى فيها تعضيد المذكرة التى قدمت من الحكومة المصرية التى تتفق فى مجملها مع مذكرة الامانة العامة التى أقرتها دول الجامعة .

وقد أرسلت مذكرة الى مجلس وزراء الدول الخمس مرفق صورة منها متفقة فى الغاية مع المذكرتين المشار اليهما .

كما كانت هذه المسألة مما تناولناه بالبحث مع سفير فرنسا ومندوبها فى مجلس الوزراء المذكور كما هو واضح من ملخص الحديث المرفق بهذا ، وقد وصلنى رد باستلام المذكرة ووعد بالعناية والنظر من الحكومة الامريكية ، وقد حاولت كسب الانجليز لتأييد الاستقلال بحجج منوعة .

٣ — **مسألة مصر** — كانت مطالب مصر موضع الحديث كثيرا بينى وبين وكلاء وزارة الخارجية وبعض رجال السياسة فى كثير من المناسبات . كما كانت موضع مناقشة فى الاجتماعات وخصوصا اجتماع النواب بمجلس العموم وكانت وجهة نظرى تتخلص فى أن مصر قامت بكل اخلاص بتعهداتها وتنفيذ المعاهدة بتقديم كل معاونة لحليفتها . وان الشعب المصرى حرم نفسه طوال مدة الحرب من الغذاء الحسن ليوفر من قوته ماتكون الحليفة وجيوشها فى حاجة اليه وانه أعطى مصنوعاته وعمله ورضى بشبه العراء وأقرض بريطانيا كل ما توفر له ، وتضخم نقده وهبط مستوى عيشه وصار الفلاح والعامل أفقر من أى زمن بسبب احترام المعاهدة من جانب المصريين ورغبتهم فى نصرة حلفائهم وان الشعب المصرى يعتقد أنه قام بالواجب وباضعاف ما تقتضيه المعاهدة وانه حرم من الحرية ست سنين تحت الاحكام العرفية والرقابة وان الانجليز مع الاسف لم يحترموا المعاهدة واستغلوا مصر ولم ينظروا الا فى مصالحهم العاجلة وان كان عذرهم هو ضرورة الحياة والدفاع عن النفس وسمحوا لأنفسهم بالتدخل فى شئون البلاد الداخلية تدخلا لا يزال الشعب المصرى يشعر بآثاره وانه لن يستطيع نسيان ذلك الا بعمل سخى كريم من جانب بريطانيا بعد نصرها وانطلاق يدها فتبرهن به على حسن نيتها وان ما أتته كان لضرورة الحرب فتسحب جيوشها فورا من تلقاء نفسها لمنطقة القنال ولا تتعرض بتاتا لشئون مصر الداخلية فمثل هذا العمل واحترام المعاهدة القائمة يعيد للنفوس الثقة ويهيىء لحل نهائى بالجلاء التام يديم التحالف والتعاون بين الامتين وكنت أبين أننى لست مكلفا من الحكومة المصرية بالكلام ولا متحدثا فى ذلك كمصرى وانما هى رغبتى بصفتى أمينا للجامعة فى اجتناب المشاكل بين دول الجامعة وبريطانيا التى هى أول أصدقاء الجامعة . وتلك الرغبة وما أخشاه من وقوع المشاكل يدعونى للتنبيه والتحذير وأنا أعلم أن الحالة النفسية فى مصر تستلزم عطفا ورعاية سريعة وانه اذا استتبت السياسة وتطورت الامور الى غير ما نرجو فان مصر التى تتمتع بعطف العرب والمسلمين ستلقى تأييدهم وكنت أجد أصغاء ولعلنى استطيع أن أقول : ان هذا التحذير أوجد انتباها .

٤ — **أما سوريا ولبنان** — فكان مطلبى لهما الجلاء متفقا مع قرار مجلس الجامعة وان الاستمرار على سياسة الاستعمار وخلق المشاكل بالاعتداء على الشعوب لا يمكن

أن يفيد فرنسا بعد ظهور الحرية والاستقلال بين الامم العربية ولا يمكن أن يؤدى الا الى تهديد السلم وان فرنسا وقد انتهى الانتداب وجب عليها أن تعترف بالامر الواقع وان الامور قد تطورت عقب الحوادث وانه ما كان يليق بها ضرب دمشق بالقنابل والمدافع بواسطة الطائرات . وان الواجب يقضى بايجاد علاقات حسنة بين هذه البلاد وبين فرنسا وان الاخيرة تستطيع بالحكمة أن تصل الى صداقة العرب بتغيير خطتها واعتبار كل من سوريا ولبنان دولة مستقلة تبنى علاقاتها مع فرنسا على قدم المساواة وانه يحسن بالفرنسيين أن يمهدوا للتفاهم حالا بتبادل التمثيل السياسى وتعيين وزير مفوض بدل مندوب سام كما يجدر بفرنسا أن تعمل على تهدئة النفوس باستبعاد بعض الاشخاص الذين اشتركوا فى الحوادث المؤلمة الاخيرة بسوريا ولبنان . وقد شكا الفرنسيون والانجليز من قفل المدارس الفرنسية فى سوريا. وكنت أذكرهم بضرب دمشق ونفور الناس من ارسال أبنائهم للمعاهد الفرنسية وان هذه الحالة تتغير متى تأسست علاقات حسنة جديدة .

٥ — **تونس والجزائر ومراكش** — كذلك تناولت فى البحث أثناء الحديث مع بعض الفرنسيين مسألة تونس ومراكش وكانت وجهة النظر أنه يجب تقليد بريطانيا فيما فعلت مع شرق الاردن ووعده بالاستقلال والسماح له بالانضمام الى الجامعة العربية وتشجيعه على ذلك .

وشكوت من القسوة التى أظهرها المستعمرون فى الجزائر والمذابح الفظيعة التى ارتكبت هناك ، وان ذلك من شأنه أن يجعل استمرار حكم فرنسا لهذه القطر مستحيلا لان الوجدان العالمى والتطور الفكرى يأباه حتى فى فرنسا نفسها ومن شأن هذه الفظاعة أن تحدث هوة سحيقة بين فرنسا والعالم الاسلامى .

مقابلة المستر اتلى

قابلت المستر اتلى يوم الجمعة ١٩ اكتوبر الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة ولما دخلت عليه وجدته رجلا نحيفا قصيرا فحيانى وحييته وجلست بجانبه على مقعد فى وسط منضدة طويلة وأظن غرفته هى قاعة اجتماع مجلس الوزراء .

ثم قال : كم لك هنا ؟ فقلت ثلاثة أسابيع وانى ذاهب لامريكا قريبا فهل رأيت ما نشرته (خطاب روزفلت لابن السعود) فقال نعم قرأته .. قلت : وقد وضع روزفلت يده فى يد ابن السعود ووعد بألا يعمل شيئا يؤذى العرب ولا ينصر اليهود عليهم وقد وعد نفس ترومان بألا يعمل من غير أن يستشير العرب ولا يلجأ لاستخدام القوة ، فقال : الحالة فى فلسطين تستلزم تهدئة النفوس ، فقلت يمكنك أن تعتمد على العرب فى ذلك فهم مدركون لخطورتها والتهابها وهم يجتنبون اثارتها ونحن لا نريد زيادة متاعبكم .

ان الكتاب الابيض هو نتيجة متاعب وبحث عن حل بعد عشرين سنة وهو لم يوضع لارضاء العرب أو اليهود ، بل لتهدئة الخواطر وكضرورة بين نزاعين وقد استفاد منه اليهود خمس سنين وأدخلوا ٧٥٠٠٠ مهاجرا غير من احتالوا لدخولهم بطريق غير شرعية والآن حين ابتدأ العرب يستفيدون من ايقاف الهجرة صرح باباحتها .

لقد كان عددنا بنسبة ١٠ الى ١ قبل عشرين سنة وها نحن الآن ٢ الى ١ فهل نستطيع أن نتعرض لخطر أكبر من هذا ؟! أظن أن هذه النسبة لم تخطر لكم ولا حتى لبلفور حين وضع تصريحه .

اننى أوافق سعادتكم على أن الحالة خطرة وملتهبة وأحسن ما يعمل هو عدم زيادتها فقد بقى العرب صابرين طوال الحرب مطمئنين لوعد بريطانيا بأن الهجرة ستنتهى فى سنة ١٩٤٤ .

فقال ان الامريكان لا يعلمون كثيرا عن أحوال الشرق ، ومظالم النازى لليهود تركت مشكلة سيئة، فقلت : ان كل امريكى أتى للشرق وأقام مدة صار على ما أعلم مدركا لحق العرب، أما مسألة المضطهدون اليهود، فمسألة أخرى، نحن كبشر واستجابة لواجبنا بين الامم مستعدون للمعاونة بالمال والغذاء والمهاجرة اذا كانت امريكا وبريطانيا وغيرهما تأخذ المسألة اليهودية كمسألة انسانية وليس ذنب العرب ان اضطهد اليهود فى أوروبا ، فالعرب أحسنوا طول تاريخهم لليهود ، وأنتم هنا والامريكان تحتقرون اليهود وتكرهونهم ونحن لا نحتقرهم . فما ذنبنا اذا صار اليهود المشتتون مائة الف أو مليونا؟! كل ما نستطيع أن نعمل هو أن نشترك فى تخفيف ويلاتهم .

فقال هذا عرض حسن ، لقد وضعت القضية وضعا طبيعيا . فقلت ان عرب فلسطين على وشك الخسران الكامل والدول العربية السائرة نحو الوحدة لن تستطيع أن تقبل أن تفصل الى عرب شرق وعرب غرب . وقد استولى اليهود على الجسر الفلسطينى فالمسألة حيوية لنا جميعا .

أن بيننا وبين بريطانيا مشاكل أخرى فى مصر وغيرها ولكنى أعلم أن كل مشكلة من مشاكلنا قابلة للحل فبيننا مصالح قوية وأنتم أجانب فى البحر الابيض ووجودكم فى فترة ظهورنا وتطورنا نحو المكانة التى نريدها فيه توازن حسن فنحن لا نريد خصومة بريطانيا وسنجد لكل خلاف حلا غير هذه المسألة المستعصية .

فقال : حقيقة أننا نستطيع دائما التفاهم ، فقلت أرجو أن أقابل ترومان ووزرائه واتصل بالرأى العام الامريكى فلعل ذلك يساعد على ادراك خطورة الحالة وانه لا يمكن تناولها بالكيفية التى يتناولونها بها ، فقال : أرجو لك التوفيق واستأذنت ، فقال : انى مسرور بلقائك ، فقلت انى كذلك لى الشرف والسرور بمعرفتكم وانصرفت .

مقابلة جناب المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية

كان موعد مقابلتى للمستر بيفن محددا بالساعة السادسة بعد الظهر من يوم ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٥ وقد توجهت فى الميعاد المحدد فلما وصلت أخبرنى السكرتير أن الوزير عنده دوق وندسور وانه يعتذر عن تأخير المقابلة قليلا .

وبعد ربع ساعة دعيت لمقابلة الوزير المستر بيفن فوجدته واقفا ، فسلمنا وجلست بجوار مكتبه وقد بدأ الحديث بسؤالى عن اقامتى فى لندن فقلت له اننى بها منذ نحو عشرة أيام وانى مسرور بوجودى بها . ثم قلت لابد أن تكون متعبا لان أعمالك ومسئولياتك كثيرة فأنت تحمل الآن مسئوليات ومشاكل العالم . فقال أى نعم انها أحمال ثقيلة ومشاكل كثيرة ولابد لنا من السلم . فقلت ان المشاكل الكثيرة تحل ولو أن العالم اعتنق بعض مبادىء واستضاء بها ورد اليها المشاكل فانه عندئذ يسهل حلها .

أما اذا كان الناس يتركون أنفسهم لاهوائهم وأطماعهم فستزداد المشاكل . فقال : أى المبادىء (فان لكل جماعة مبادىء) — فقلت المبادىء العامة التى يقرها الانسان كانسان بسليقته . فوافق وقال اننى سأعمل للسلم بينكم . فقلت أتقصد بيننا وبين اليهود .

فقال نعم — قلت : ستجدنا دائما أكثر الناس رغبة فى السلم فالواقع انه ليس بيننا وبين اليهود عداوة اننا نحن العرب لا نحس لليهود البغض والاحتقار الذى يحسه الاوربيون حتى الانجليز والامريكان . ولكن الصهيونيين يريدون السيطرة على العرب فى فلسطين باسم الجنس والدين وبذلك وقع التصادم مع العرب والعقيدة الاسلامية وأصبح التوفيق صعبا . قال اننى سأجمعكم فى مؤتمر وأوفق بينكم . ثم استدرك وقال — لم أقرر ذلك نهائيا . فقلت لقد عقد مؤتمر فى سانت جيمس سنة ١٩٣٩ ولم نصل الى نتيجة و لكنا كنا عندئذ نجتمع على حدة مع الانجليز . فقال لقد كان هذا خطأ . فقلت ان أساس النجاح فى كل عمل هو الاخلاص وما دمت تريد الخير والسلم فانى أتمنى لك النجاح . فقال اننى أتمنى أن أرى اليوم الذى استطيع فيه أخذ تذكرة من محطة فيكتوريا وأدور حول العالم كله من غير جواز سفر . فقلت اننى فى شبابى قاتلت للوطنية الانجليزية والطليان والفرنسيين ولكنى بعد رؤية حربين عظيمتين وتجربة خمس وعشرين سنة أعترف بانى أصبحت دولى المزاج .

فقال ان حالة الطبقات الفقيرة عندكم سيئة وذكر الفلاحين . فقلت اننا نعلم ذلك واذا كان لنهضتنا الجديدة ما يبررها ولوحدتنا فى جامعة الامم العربية ما يجعلها

نستحق الوجود فهو رغبتنا الاكيدة فى أن ننهض بمجموعة الشعب وان نعمل على رفع مستواه وهم أكثر من ٩٠ ٪ من الامة العربية وأن نسير فى الاتجاه نحو السلم الدائم والتعاون مع كافة البشر فقال اننى أريد أن نتعاون على المصلحة المشتركة ، وعلى خير الجميع بالتساوى . وقد جمعت هنا ممثلين فى الشرق الاوسط ، ولما كان الغاء مركز تموين الشرق الاوسط قد أحدث فراغا عظيما خطرا ، فانى اتخذت الوسائل لسد هذا الفراغ كى يصلكم نصيب وافر من البضائع . وكانت عباراته فيها معنى التعاون بين شعوب حرة مما أثار فى نفسى أن أقول أن أهم شىء هو أن يثق الناس بأن المقصود حقيقة هو حريتهم واستقلالهم وخيرهم ، فان الثقة فى الشرق الاوسط فى السياسيين أصبحت ضعيفة فكثيرا ما تتغير الاشكال وتبقى الاعمال والحقائق واحدة وبالثقة تذلل الصعاب وأنا أشعر بذلك فى عملى فى جامعة الدول العربية كل يوم . فقال اننى نشأت ابن فلاح من قرية صغيرة وعملت على وحدة نقابات العمال فجمعت منهم مليون شخص كانوا مختلفين متنازعين بالثقة . فقلت اننا نشترك فى أننا أبناء فلاحين من قرية صغيرة ومثلك من الرجال الذين أسسوا حياتهم على الصراحة والقصد المستقيم جدير بأن يصل الى قلوب الناس فى الشرق ويبين لهم أن المبادىء التى تقوم عليها نهضتكم العمالية الكبيرة لا خداع فيها ، وأنها لا تريد سيادة عنصر على عنصر ولا استغلال قوم وستجدون عندئذ جامعة الدول العربية حاضرة للتعاون الكامل معكم لتحقيق المبادىء الانسانية السامية . ان فى الشرق أناسا يتبعون سياسات تقليدية ليس من شانها خلق الثقة فى النفوس ، ولا هى متفقة مع حاجات العالم الذى نعيش فيه . وهنا دخل السكرتير وقال : ان السير ستافورد كريبس ينتظر فقال له دقيقة واحدة . ثم عاود الكلام فى أنه يريد التعاون الحر مع الشرق الاوسط وأنه سيحل مشكلة فلسطين ويعقد صلحا بين العرب واليهود . فقلت اننى مسرور بلقائكم وأحب قبل أن أقوم أن أؤكد لكم أنكم ستجدوننا مستعدين للتعاون تعاونا صادقا ما دمنا جميعا نسير على ضوء المبادىء الانسانية وعلى أساس المساواة بين الاقوام والمصلحة المشتركة للجميع . وأحب أن أؤكد لكم أن جامعة الدول العربية تمثل نهضة حرة تريد السلام والتقدم ورفع مستوى الطبقات الفقيرة والعمل باخلاص وصراحة لخير البشر ، وقمنا فأخذ يدى بشدة وقال : لقد كان حديثا مفيدا ولقد سررت بلقائكم كثيرا . فقلت وانى كذلك سعيد بمعرفتكم وانصرفت .

مقابلة جناب المستر هول وزير المستعمرات البريطانية

توجهت يوم الاربعاء ١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٥ الساعة الحادية عشرة صباحا لمقابلة المستر هول وزير المستعمرات ولما تقابلنا بدأ الحديث عن الجو وقال : انك جلبت الشمس الى لندن — فقلت : لو كان هذا ممكنا لأرسلنا اليكم من حين لآخر من يأتى بها معه . ثم دخلنا فى الموضوع فقلت : ان الناس هنا يظنون أن ليس للجامعة مسائل غير مسألة فلسطين والحقيقة ان فلسطين هى احدى مسائل الجامعة ولولا الضجة اليهودية لما كان لفلسطين فى مسائل العالم المقام الممتاز الذى يجعل الناس لا يريدون الكلام فى غيرها — فقال حقيقة انها هى المسألة الشاغلة للاذهان الآن ، فقلت : أنى لاأظن انى أزيدك علما اذا قلت أن سبب الارتباك فى مسألة فلسطين وخالقها ومنشىء متاعبها هم البريطانيون ، فضحك وقال : كيف ذلك ؟ أنت شديد علينا ! قلت : لو انكم جئتم الى فلسطين مدعين أن وجود جيش لكم فيها مما تقتضيه سلامة الامبراطورية لقلنا

هذه عادتهم، كلما استولوا على وطن طالبوا بالآخر لسلامته! ولو قلتم : ان حياتنا تتوقف على أسطولنا وأننا نريد له قواعد فاعطونا حيفا مثلا لقلنا انهم لا يشبعون من المطالبة بقواعد لأسطولهم ، ولو قلتم أن فى البحر الميت ثروة من البوتاس وغيره نريدها لصناعتنا لقلنا انهم قوم جشعون ولا يشبعون من المطالبة بالمواد الخام فضحك وقال أتظن اننا جشعون . فقلت : اننى كنت أفضل لكم تهمة الجشع عما أنتم متهمون به ولكنكم جئتم لفلسطين بمساعدة العرب، ووعدتموهم بحريتهم واستقلالهم .. ثم لسبب ما تقدمتم بعد ذلك بدعوة ليس لها نظير فى تاريخ البشر فقلتم أن اليهود كانوا فى فلسطين قبل ثلاثة آلاف سنة واننا قد وعدناهم بالعودة فعليكم أن تفسحوا الطريق وأن تجلوا عن دياركم فلما ترددنا استخدمتم الطائرات والمدافع وأنواع الاسلحة ضدنا وما زلتم تفعلون ذلك حتى حققتم لليهود الوطن القومى الذى وعدتم به وأنى أظن انه ما خطر لبلفور أو غيره أن يصبح لليهود ٧٠٠٠٠٠ مهاجر فى فلسطن الصغيرة . ولما أدركتم استحالة الاستمرار فى قتل العرب لدوام الهجرة اليهودية دعوتمونا الى لندن نحن واليهود سنة ١٩٣٩ وحاولتم جهدكم أن توفقوا بين تعهدكم كدولة منتدبة بالمحافظة على حقوق سكان فلسطين الاصليين ووعدكم لليهود ولم تستطيعوا بعد شهرين من المناقشة أن تقنعوا اليهود بالعدول عن شىء من مطامعهم ثم كان كل رجائكم أن الهجرة تستمر خمس سنين أخرى وأن يسمح لليهود بخمسة وسبعين الف مهاجر آخرين بعد أن تأكدتم من ان البلاد قد حشر فيها أكثر مما تطيق ثم أصدرتم الكتاب الابيض وأخذتم على أنفسكم فيه عهدا .ولم يكن هذا الكتاب بدعة مؤقتة، ولكنه نتيجة مدروسة لمتاعب عشرين سنة ، واعتبرتموه حلا وسطا بين مطالب العرب واليهود ، فاستفاد منه اليهود استمرار الهجرة خمس سنين وأجل حق العرب فى الحكم الذاتى وزاد فيها عدد اليهود خمسة وسبعون الفا غير الذين دخلوا البلاد بصفة غير شرعية .وصبر العرب ممنين أنفسهم بالآمال بأن لهذا الشر آخرا ، فلما ابتدأ الكتاب الابيض يحدد الشر بعد خمس سنين واستفاد اليهود منه ما استطاعوا جاءوا الآن يطلبون الغاءه وأخذتم تترددون وتعودون الى العرب طالبين منهم التسامح والكرم . لقد تسامح العرب حتى نزلت أكثريتهم من نسبة ١٠ الى ١ حتى أصبحت نسبتهم ٢ الى ١ فى عشرين سنة ، فكيف يستطيعون الآن أن يسمحوا بأى تغيير يؤدى الى فقدهم بلادهم ومستقبلهم واقامة دولة يهودية فى فلسطين .

اننا نريد السلم وندعو الى الوفاق وحل المشاكل بالحجة وقد آن لبريطانيا صديقة العرب أن تتخلى عن استخدام القوة لتحقيق الاغراض الصهيونية ، ولو علم الصهيونيون انهم لن يستطيعوا فى المستقبل أن يستخدموا الحراب البريطانية ولا الضغط الامريكانى لتحقيق أمانيهم لسعوا الى التفاهم مع العرب . فقال ولم لا تتصل بهم فقد يكون ذلك معينا على حل المشكلة ؟ فقلت اننى لا أفعل ذلك ولكن لا كبرا منى ولا ترفعا فانى بالعكس أعطف على اليهود وأراهم قوما مصابين وأفهم حتى آمالهم وأمانيهم فى أن تكون لهم دولة مستقلة فقد شعرت نفسى بهذه الحاجة ولذلك قد وصل الامر بى تحت تأثير العاطفة أن اقترحت على اليهود أثناء وجودنا فى لندن عام ١٩٣٩ دولة رمزية تكون مثل الفاتيكان فى روما — فقال هل العرب يوافقون على ذلك ؟ فقلت : اننى أتحدث فى هذه النقطة عن مسألة تاريخية ، ولم أستشر فيها. ولكن سيدهشك أن تعلم أن اليهود رفضوا هذا باحتقار . ثم اننا لا نشعر بكثير من الفخر فى صراعنا مع اليهود وفضلا عن انهم بنفوذهم العالمى واستيلائهم على الصحافة ووسائل أخرى فانهم يصورونا همجا اقطاعيين مخربين ، فمصالحتهم شىء أتمناه ولكن لا سبيل اليه حتى يعرفوا أنهم لن

يجدوا أسلحة بريطانية ولا ضغط الامريكان لتحقيق أهوائهم ، عندئذ يأتون هم للاتفاق معنا . ان الغلطة الاساسية للصهيونيين هى أنهم احتقرونا وعولوا على قوات الغرب فى الحصول على ما يريدون فلو أنهم جاءوا للشرق كيهود لا كعنصر أجنبى من البولنديين والروس والالمان وغيرهم وسكنوا بيننا واندمجوا فينا فما كان مستحيلا أن يطلبوا يوما الاعتراف بهم كجماعة منا كما يطلب المارونيون فى لبنان وهى الآن جمهورية مستقلة فى جامعة الدول العربية. وما داموا يريدونها جنسا ضد جنس وثقافة ضد ثقافة ودينا ضد دين فانى لهم أن يجدوا موافقتنا . لقد كان خطؤهم حين بنوا سياستهم على أن العرب قوم بائدون فلما تجلى بعد خمس وعشرين سنة أن الامة الجاهلة صارت متعلمة وأن الامة المشتتة صارت موحدة وأن العرب أمة المستقبل ، علت صيحتهم بطلب النجدة من الغربيين أوربيين وامريكان . فاذا نجدتموهم وأيدتم باطلهم أنتم الانجليز كما فعلتم فى الماضى ، فانه لا حيلة لنا معكم وتكونون قد رددتم يد الصداقة المبسوطة من البلاد العربية . فقال أننا أصدقاء العرب وأن جميع مشاكلنا معهم سنحلها ولكن مع الاسف هذه المشكلة الفلسطينية مصدر متاعب مستمرة . فقلت أنه يجب الفصل بين المشكلة اليهودية العالمية وبين المشكلة الفلسطينية فاذا أخذت المسائل على انها انسانية وعالمية فستجدون العرب أقرب الناس للتعاون فى حلها . ولم لا تدعون لمؤتمر عالمى للنظر فى أمر اليهود المضطهدين أو الذين سيضطهدون ؟ فقال أن تناول المسألة اليهودية كمسألة انسانية وعالمية هو أمثل الطرق لحلها . وكان قد مضى أكثر من ثلاثة أرباع الساعة فقال لى هل لديك شىء آخر ؟ فقلت: مع علمى بأن هذه المسألة هى التى تهمك كوزير للمستعمرات فانى أود أن أحدثك عن مشاكلنا الاخرى وخصوصا المسألة المصرية ، ولكن لا أريد الآن ان أعتدى على وقتك ، فقال : أننى أكون مسرورا برؤيتك مرة أخرى ، فقلت : أننى سأسافر الى امريكا قريبا — فقال هذا ضرورى وسيكون عملك هناك مفيدا. فقلت: بهذه المناسبة، كنت أتحدث مع أحد موظفى السفارة الامريكية فسألنى: من أريد أن أقابل فى وشنجطن . فقلت : الرئيس ترومان ، فقال : ولكنك لم تقابل المستر اتلى هنا . فقلت : لانى لم أطلب مقابلته وطلبت مقابلة المستر بيفن والمستر هول لانهما مختصان ولكن المستر ترومان يشتغل بنفسه فى المسألة الفلسطينية ، وهنا قلت للوزير . قد يكون اذن من المستحسن أن أرى المستر اتلى بضع دقائق ، فأشار الوزير الى المستر الذى كان يحرر محضرا أن يأخذ مذكرة بذلك ، ثم قلت أخيرا وقبل أن انصرف لى رجاء وهو أن على بريطانيا التى أظهرت فى تاريخها السياسى سعة صدر نحو خصومها السياسيين ، ان تكون أمينة لتقاليدها ، فتسمح للمعتقلين والمشتتين من الفلسطينيين والعرب بالعودة الى أوطانهم فان منهم من لم يحاكم ومنهم من حوكم وثبتت براءته كأمين رويحه ، وقد بلغنى ان جمال الحسينى سيضرب عن الطعام فى روديسيا ، والمشتتون فى المانيا المحتلة أو بقاع أوروبا المختلفة لهم الحق فى أن يطالبوا بمعاملة عادلة ، ولنا نحن العرب أصدقاء بريطانيا أن نطمع فى تسامحكم وسعة صدركم بعد أن انتهت الحرب بنصركم العظيم ، فقال : سأنظر فى هذا الامر باهتمام كبير وانى شاكر جدا لبيانك القيم المنصف الذى أدليت به ، ثم استأذنت وانصرفت فسعى معى الى الباب وكان باديا عليه الرضاء ، وأظن بالفراسة أن السياسة الانجليزية لا تحدث حدثا ذا بال بالنسبة للكتاب الابيض .

وقد فاتنى أن أذكر ما جاء أثناء الحديث حول وعد امريكا للعرب على يد روزفلت وترومان بأن لا يحدث شىء يمس مصالح العرب فى فلسطين بغير استشارتنا، وانها لا تتدخل فى ذلك بالقوة . فعند ما ذكرت له ذلك قال : أين هذا الوعد ؟ قلت مكتوب من كل

منهما ـ قال : هل تستطيع أن تطلعنى عليه ؟ قلت : نعم سأرسله اليك وهناك وعد آخر شفوى فقد وضع الرئيس روزفلت يده فى يد الملك عبد العزيز ووعده بشرفه انه لن ينصر اليهود على العرب .

أرسلت فى اليوم التالى صورة من كتابى الرئيس روزفلت وترومان .

مقابلاتى للمسيو بونسو السفير الفرنسى

والذى كان مندوبا ساميا لسوريا ولبنان

قابلت جنابه مرات عديدة وتحادثنا كثيرا فى المسائل العربية التى تهم فرنسا وأخصها مسألة سوريا ولبنان ومسألة فلسطين . وكانت المناقشات التى دارت بيننا تكاد تكون بمعنى الحديث الذى دار اثناء تناول الشاى مع سعادة سفير فرنسا فى لندن ، المرفق صورة منه مع هذا .

وفى احدى المقابلات تحدثنا طويلا عن المسائل العالمية ومسائل العرب . فشرح لى جنابه مواد الوصاية بسبب الحديث عن وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية ،وقال :

« ان السبيل الى ذلك هو المادة ... كذا ... وذكر مادة من مواد ميثاق الامم المتحدة التى تشير الى تأخير الاستقلال فى بلد منتدب عليها بدون مبرر مدة طويلة . وقال : ان الروس هم الذين تداركوا هذه المسألة وأصروا عليها،كى لا يكون انحلال عصبة الامم سببا لتأييد حكم الدولة المنتدبة فى قطر من الاقطار . ثم تكلمنا عن مسألة سفرى الى فرنسا فذكر اعتذار الامير فيصل . كما تبين لى أن زيارة الامير عبد الاله لم تكن لفرنسا . فقد جاءها كبلد محتلة مصحوبا بالجنود الانجليز ، فقلت ـ ان الجامعة تريد أحسن العلاقات مع جميع الدول . والذى يدعونى لقبول الدعوة لزيارة باريس فى الوقت الحاضر هو الرغبة فى المجاملة . ولذلك أرجو أن لا يستغل بما يمكن أن يسىء بالعلاقات التى نريد تحسينها .

ولذلك أترك الامر لك لتشير بما تراه للمصلحة العامة وأنت رجل خبير محب للخير . فقال ـ سأفكر وأستشير .

ولما تقابلنا مرة أخرى بعد ذلك وقد كان ذلك يوم ١٩ اكتوبر تكلمنا كعادتنا فى جميع الامور ثم فى مسألة زيارتى لفرنسا وقد تبين أنه يحسن تأجيلها الى ما بعد الانتخابات الفرنسية حتى يكون الحديث مع رجال وافق الشعب الفرنسى على انتخابهم لادارة دفة الحكم .

مقابلة سعادة سفير فرنسا فى لندن

توجهت يوم السبت ١٣ اكتوبر الساعة الرابعة بعد الظهر الى دار السفير الفرنسى بدعوة منه لتناول لشاى وهناك وجدت عنده مسيو PONSOT واثنين آخرين احدهما مندوب فرنسا فى مجلس وكلاء وزراء الخارجية وتحدثنا حديثا طويلا تناول مسألة طرابلس الغرب حيث كانت المناقشة حول أهلية وصلاحية الليبيين للاستقلال .

وظهر لى انهم يعرفون كثيرا عن أحوالها . وقد كانت حجتى هى انها أهل للاستقلال

لانها عاشت قرونا عديدة كبلاد مستقلة ولان أهلهـا مرنوا على الحكم الذاتى سواء فى العهد العثمانى أو فى مدة العشرين سنة التى قاتلوا فيها الطليان . ولما تبين لى اصرارهم على أن البلاد تحتاج لمعاونة أجنبية . قلت انى أريد أن أعرف أولا نية فرنسا الحقيقية. فلم يجيبوا بشىء فقلت : قد تكون فرنسا تخشى جوار العرب لان وجود حكومة مستقلة فى ليبيـا مرتبطة بجامعة الدول العـربية يؤثر على سياستها الاستعمارية فى شمال افريقيـا . ولكن فرنسا لابد لها أن تختار بين أمرين اما ان تستمر على السياسـة الاستعمارية القديمة وهذا لن يؤخر الحـرية والاستقلال لطرابلس أو عدم استقلالها لان الحرية تنفذ من كل مكان ودعوات الحق تصل الى القريب والبعيد .

وأما أن تكون فرنسا الجديدة وهو ما أتمناه واعتقده تنصرف الى بناء عالم جديد على أسس أخـرى من الحـرية والمسـاواة وعندئذ يكون قرب الجامعة منها سببا للاستقرار والسلم والتعاون . وفى سياسة الانجليز الامثلة لفرنسا . فرغم أن شرق الاردن لا يزال غير مستقل فان بريطانيـا سعت لدخوله فى الجامعة على وعـد منها باستقلاله فى القريب العاجل .

والانجليز أصـدق نظرا فى السياسـة لسبقهم للحوادث وتكييف أنفسـهم على مقتضياتها . فلو أن الفرنسيين سعوا لدخول تونس ومراكش فى الجامعة باعتبار انهما دولتان مستقلتان لكان لهم فيهما أصـدقاء كما للانجليز ، ولكانوا واسـطة للارتباط والتعاون بدل النزاع والتشاجر ، وانى لاعتقد أن سلامة العـالم تستلزم التخلص من الافكار الاستعمارية القـديمة لانه لم يبق من يصـدق فى رسالة الاوروبى كحاكم أو كداعية للسلم . ونتيجة السياسة الاوروبية القائمة على دعوى مسئولية أوروبا عن مصائر الناس قد انتهت بخراب أوروبا نفسها واذا استمرت تنتهى الى خراب العالم. أما قولكم أن طرابلس فقيرة وان الاوروبيين يطعمونها وأنها لا تعيش بغير معونتهم ولا يمكن أن يقوم فيها حكم صالح بغيرهم ، فهى ينقضها التاريخ ، لان تاريخ الاوروبيين فى افريقيا الشمالية لم يتجاوز مائة سنة فلو كان مايدعونه صحيحا لانقرض العرب منها قبل وصولهم اليها . ولكن الحقيقة أنهم عاشوا فيها آلاف السنين وخرجت من بينهم دول قوية دامت القرون. فهذه النظرية وهذه الدعوى لم يعد أهل الشرق يحتملونها ويعتبرونها أساسا لتسوية المشاكل ، ومع ذلك فحتى فى حالة الوصاية لا نقبل نحن ولا أهل البلاد وصايات أجنبية ، ولمجلس الوصاية أن يعتمدنا ويجربنا فاذا فشلنا استطاع أن ينقل الوصاية لغيرنا . وانى أرجو أن لا يكون لفرنسا نوايا لا لنفسها ولا لمساعدة غيرها ضدنا. فسكتوا ولم يقل أحد منهم كلمة . وانتقل الحديث بعد ذلك بسؤال السفير عن الحالة فى سوريا فقلت انها أحسن من قبل . فقال ان الجامعة أخطأت فى مهاجمة فرنسـا بسرعة أثناء الحوادث السورية فقلت ان الجامعة كانت قريبة العهد بتأليفها وقد وقعت الحوادث فى نفس الشـهر الذى ألفت فيه وكان ميثاقها ينص على التعـاون لتأييد استقلال كل عضو من أعضائها . وقد تطورت الحوادث فى سوريا ولبنان بشكل فظيع فقد ضربت فيه دمشق بالقنابل من الطائرات بالمدافع ولم يكن بد للجامعة من الوقوف بشكل واضح نصرة لأحد اعضائها ، وهى حين طالبت بجلاء الجنود الفرنسية كانت كذلك تقف بجانب مبدأ عام هو أساس لميثاقها . وقد صرحت مرارا للجرائد الامريكية والانجليزية والفرنسية عقب اجتماع مجلس الجامعة بأننا نريد جلاء جميع الجيوش الاجنبية من جميع بلاد الجامعة ، وليس أدل على حسن نياتنا وانه ليس المقصود هو خاصة فرنسا وحدها من طلب المصريين بعد ذلك جلاء الجنود الانجليزية عن مصر .

فالمسألة مسألة مبدأ ورغبتنا فى التعاون موجهة للجميع . فقال السفير . هل مما يسهل الامور ما يفعله السوريون بالنسبة للمدارس الفرنسية ، فقلت : قد لا أكون موافقا على ذلك وابنى قد تعلم الفرنسية قبل أن يتعلم لسانا آخر ، وزوجتى تتكلمها جيدا كأحدكم ، فليس من مصلحة العرب قفل المدارس الفرنسية فى أى مكان لاننا نريد العلم ونريد كذلك أن نتلقاه فى بلادكم . ولكنكم تدركون الحالة النفسية فى شعب ضربتم عاصمته بالطائرات والمدافع . ورجائى أن تعينوا الجامعة على التهدئة بتصرفاتكم أنتم . فمثلا لم لا يكون لسوريا ولبنان وزراء مفوضون فى باريس وتعاملونهم بالمثل فتعينون وزراء مفوضين لكم هناك . ولم تستبقون فى سوريا ولبنان بعض الرجال الذين اشتركوا فى الحوادث الدامية . ان فرنسا تستطيع ببعض أعمال بسيطة واجراءات حكيمة أن تعين على التهدئة النفسانية التى تيسر الوصول الى تفاهم نهائى، فسكتوا .

ولما استأذنت للقيام قلت لبونسو اننى أصبحت اعتبرك أستاذى . فقال أننى تركتكم تتكلمون ولم أقل شيئا فقلت لما كنت عندى أعطيتنى درسا عن الوصاية . فنحابى جانبا وقال لى : ينتظرون زيارتك لباريس بعد شهر لان الفترة الحاضرة فترة انتخابات . فقلت انى شاكر ولكنى لا أدرى كيف تكون الظروف نظرا لانعقاد مجلس الجامعة قريبا ولكنى سآتى ان شاء الله فى أقرب فرصة ممكنة بعد ذلك . فقال انه سيسافر بعد أسبوع وانه يرجو ان يرانى قبل سفرى . فقلت نتصل ان شاء الله وتواعدنا وانصرفت .

———✱———

تقرير الامين العام

عن رحلته الى الولايات المتحدة وبريطانيا

انتقلت المسألة الفلسطينية بعد ركودها فى سنى الحرب ، الى دور جديد حاد عقب الحرب ، فاشتد ضغط اليهود فى سبيل الهجرة وكانوا قد عانوا من الظلم والاضطهاد والقتل العام فى أوروبا أثناء الحرب ما أثار يهود العالم والضمير الانسانى ، فاستغلت الصهيونية السياسية مصائبهم والعطف عليهم وعملت على تحقيق هدفها الاول وهو تحويل فلسطين الى وطن يهودى واقامة دولة يهودية فيها .

وظن الصهيونيون أن الفرصة ملائمة وانه يجب استخدام جميع الوسائل لتحقيق حلمهم فى الحال قبل أن تعود الامور تدريجيا الى مجراها العادى ، فيستقر اليهود المضطهدون والمشردون فى أوطانهم الاصلية أو يسمح لهم بالهجرة الى أوطان أخرى غير فلسطين ، وقبل أن تبرد العاطفة المتأججة فى امريكا خاصة وان تنصرف اليهودية العالمية الى التفكير فى أمر آخر غير الدولة اليهودية فى فلسطين اذا ما طال الزمن عليها .

وقد بنى الصيونيون حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى فلسطين على أسس واهية ودعاوى مضللة وقواعد مخالفة لطبيعة الدوام والاستقرار ، فلا غرابة اذا تملكهم الخوف من أن ينكشف مع الزمن وهن نظامهم الاقتصادى صناعيا كان أو زراعيا فى وطنهم القومى وأن تشتد المعارضة العربية فتتكتل القوى المناوئة لهم تكتلا يدفع باليهودية العالمية الى اليأس وعلى الاخص يهود امريكا فتمسك الايدى أموالها عن مساعدة الصهيونية وتنصرف الانظار عن أهدافها السياسية ، وينفرط عقدها ويصير أمرها الى ما صار اليه كل باطل من الانحلال والزوال .

علم الصهيونيون ذلك بل لمسوا حقيقته بغريزة الدفاع عن النفس، فاستخدموا كل وسيلة لاستعجال النتائج التى ينشدونها ،وضاقوا ذرعا ببطء بريطانيانفسها، وقدكانت من أشد الدول رعاية لهم بل هى التى أوجدتهم من العدم ووضعت نفسها فى خدمتهم ربع قرن فانقلبوا عليها وعقروها ولجأوا الى وسائل من العنف والقسوة لا نظير لهما من نسف وتقتيل وتدمير واغتيال وجلد حتى انهم شنقوا جاويشين بريطانيين ونسفوا أجسامهم تنكيلا بعد الموت وتمثيلا .

وما ذلك سوى مظهر من مظاهر الحالة النفسية التى بلغتها الصهيونية بعامل الخوف من المصير المحتوم ، وهو اليأس الذى ينشأ أحيانا عن الرعب من هول الهزيمة المنتظرة .

فالصهيونية السياسية ومن ورائها من ضللت من يهود العالم وعلى الاخص فى امريكا ، تكافح منذ ثلاث سنوات كفاحا منقطع النظير لا يشعر أحد بهوله ويدرك مداه أكثر من جامعة الدول العربية ورجالها الذين وجدوا أنفسهم فجأة فى وسط هذا

النضال وليس لديهم فى معتركه سوى وسائل محدودة بالنسبة الى وسائل الصهيونية العالمية .

وقد أراد الله نكالا بأهل الضلال ، فظهرت جامعة الدول العربية فى الميدان الدولى فى الوقت الذى كان الصهيونيون فيه ينتظرون قيام دولة لهم فى فلسطين عقب الحرب العالمية مباشرة وقد امتلأت نفوسهم هزءا بالعرب واستصغارا لشأنهم ويقينا بعجزهم عن مداومة الكفاح، بسبب ما كان عليه أهل فلسطين العرب من تفرق وضعف وانصراف الى الحياة اليومية ، وما كان فيه جيرانهم فى سوريا ولبنان من مصائب وشرور مع فرنسا،وما انتاب العراق من ارتباك بسبب حريته مع الانجليز،وما أصيبت به مصر من تصدع فى الصفوف واختلاف فى الآراء والنزعات .

ظن الصهيونيون أن فجر حياتهم السياسية قد أشرق فى ظلام كوارث الامة العربية، وان ما أصيبوا هم به فى أوروبا كان سببا قويا لجمع المهاجرين اللازمين لتحقيق الوطن القومى وغمر فلسطين بأكثرية يهودية تطبعها أبديا بالطابع الصهيونى .

فلما انبثق فجر الجامعة العربية فى أفق السياسة الدولية هزأوا به واعتبروه فجرا كاذبا وصورة مصطنعة لاغراض سياسية تتوخاها انجلترا ولا يلبث أن ينفضح أمرها وتبدو حقيقتها للعيان .

ولكن الله الذى يدبر الامور على سنن ثابتة ويمحق الباطل المصطنع ويحل محله الحق الثابت والذى يبعث ويقلب الايام فيداولها بين الناس أراد فجرا صادقا لأمة قديمة كريمة فكانت هذه الجامعة العربية ايذانا بالبعث ورمزا لبداية كفاح لا بد منه لظهور الامة العربية فى العالم قوة روحية ومعنوية تملأ الفراغ الذى يجب ملؤه لايجاد التوازن بين القوى البشرية ودوام العمران .

أثبتت جامعة الدول العربية وجودها فى السنتين الماضيتين وأقامت الدليل القاطع على استقلالها عن جميع المؤثرات الاجنبية فكافحت فى سبيل الحرية ونصرت المظلوم فى كل مكان ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، وحملت شعلة الرسالة الجديدة ودعت الناس اليها فلفتت أنظار العالم وعلا شأنها فكثر أصدقاؤها واشتد غضت خصومها عليها ورأت الصهيونية السياسية ومن ورائها اليهودية العالمية ان الجامعة ليست فجرا كاذبا ولا صنيعة الاستعمار البريطانى وان لا هدنة بينها وبين خصوم الامة العربية والمستعمرين أينما كانوا ، فشنت عليها حربا عالمية تكاد تبدو آثارها فى كل صحيفة من صحف العالم وعلى كل لسان من الالسنة .

ولم يكن لدى الجامعة بالطبع ما تملكه الصهيونية العالمية من وسائل . ومع ذلك خاضت فى السنتين الاخيرتين حربا عوانا ضدها معتمدة على الله وقوة الحق فكسبت معارك حاسمة للدعاية الهادئة المنتظمة ،والكلمة الطيبة تلقى فى أوانها وظروفها ،فيتناقلها البرق وتنفذ رغم حصار خصوم الجامعة الى صحف العالم ومحطات اذاعته ونواديه ومجتمعاته .

وساعد وجود خمس دول من الجامعة ممثلة فى كثير من المؤسسات الدولية للأمم المتحدة على تمزيق الحجاب بين العرب والعالم ونشر الدعوة التى وجدت الجامعة

العربية من أجلها ، ولم تدخر وسعا فى سبيل تعميمها ، ولو حصر ما نشر عن الجامعة بطرق مباشرة أو غير مباشرة فى صحف العالم ومجلاته فى السنتين الاخيرتين لما استوعبته المجلدات الضخمة . ولم يكن الفضل للدعاية لقضايانا محصورا فيما نشر لمصلحتنا بل كانت دعاية خصومنا ذات أثر فعال فى رفع شأن جامعتنا وتعريف الناس بها وبقضايانا . فان ما كتب وقيل ضد الجامعة فى فرنسا مثلا كان أضعافا مضاعفة لما كتب أو قيل فى مصلحتها ومع ذلك نرى أن فرنسا المناوئة للجامعة هى أشد البلاد معرفة بها وتخوفا منها .

ولما فشل الصهيونيون فى اغراق الجامعة بالاباطيل واحداث تصدع فى كيانها ورأوا أمامهم أداة للكفاح العربى ملأت الفراغ الذى بدأ فى فلسطين والعالم ، وظنوا انه سيكون خير ممهد لقيام الدولة اليهودية ، ذلك الكفاح الذى تزعمته جامعة الدول العربية خصوصا فى فلسطين منذ سنة ١٩٤٥ ، ازدادوا نشاطا وعنفا فى مكافحتها . ورأت بريطانيا نفسها بين اليهودية العالمية التى كانت سيدة الموقف وبين القوة الجديدة العالمية ممثلة فى الجامعة العربية فاضطرت الى تعديل مسلكها بين القوتين فلم تسلك السبيل الذى رسمه حزب العمال قبل الانتخابات الاخيرة لالغاء الكتاب الابيض الصادر سنة ١٩٣٩ ، ومداومة الهجرة غير المحدودة وتأييد مشروع الدولة اليهودية . وفى سنة ١٩٤٦ دعت الى مؤتمر لحل المسألة الفلسطينية وحضره ممثلو دول الجامعة والامين العام واشترك فيه ممثلو فلسطين فى الدورة الثانية مما سبق الاشارة اليه تفصيلا فى التقارير المقدمة الى مجلس الجامعة الموقر .

اضطربت الصهيونية اضطرابا شديدا لهذا التبدل الفجائى فى موقف العمال البريطانيين فى الحكم واعتبرت ذلك خيانة وخضوعا لضغط الجامعة العربية فاشتد الارهاب الصهيونى على أثر ذلك ولجأ الى أفحش أنواع العنف ، ولم تفعل بريطانيا ما يجب عليها للقضاء على هذا الارهاب تمهيدا لتسوية المسألة الفلسطينية فى جو ملائم يسوده العقل والمنطق ، لا الانفعال والبهيمية . بل اتجهت نحو هيئة الامم المتحدة ووضعت على حد تعبيرهم الطفل الذى تولت وصايته أكثر من ربع قرن بين يديها على أمل التخلص من مسئولياتها وتوزيع اعبائها على الدول والوصول الى مهادنة اليهودية العالمية ومصانعتها من غير أن تقع فى خصومة مباشرة عنيفة مع جامعة الدول العربية .

وانتقلت بذلك المسألة الفلسطينية من الصراع الثلاثى بين العرب والبريطانيين واليهود الى الميدان العالمى فى هيئة الامم المتحدة ودخلت فى دور خطير جدا اذا لم يسفر عن تسوية عادلة فانه سيفرض على العرب عامة اتحادا كاملا وجهادا شاقا .

دعت بريطانيا الى اجتماع الجمعية العمومية للامم المتحدة بصفة استثنائية ، وحددت الغرض من هذا الاجتماع وهو تأليف لجنة للبحث والتحقيق واقتراح تسوية للمسألة الفلسطينية . ووافقتها الدول الكبرى على ذلك وتبعها بقية الاعضاء ما عدا الدول العربية فانها لم تكن راغبة فى دورة استثنائية ولا فى تأليف لجنة التحقيق بعد أن شهدت فلسطين لجانا كثيرة من قبل على غير جدوى .

وتقرر اجتماع الهيئة فى نيويورك فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٧ ، فرأت الامانة العامة دعوة اللجنة السياسية للجامعة الى الاجتماع فى دمشق لتدبير الخطط وتنسيق أعمال الوفود العربية فى الجمعية العمومية للامم المتحدة .

وقد اتخذت اللجنة السياسية قرارات فى هذا الشأن منها المعارضة فى تأليف لجنة تحقيق ثم المطالبة بنظر الموضوع فى الحال على أساس الغاء الانتداب واعلان استقلال فلسطين دولة عربية . ولم يكن الرأى فى ذلك اجماعيا وكانت الامانة العامة تفضل مسايرة الجمعية العمومية للامم المتحدة فى الدورة الاستثنائية واتخاذ الاجتماع وسيلة لتنوير الافكار العامة وعرض وجهة النظر العربية وتوضيحها وعدم الاصرار على نظر الموضوع فى الحال وذلك علما منها بتعذر تغيير مجرى الامور فى الجمعية العمومية فى تلك الدورة الاستثنائية فجأة بعد أن اتفقت الدول على اجراء خاص وعينت مندوبيها على هذا الاساس فلم يكن من المنتظر أن ترجع عن ذلك أو أن تبحث الموضوع ذاته . ولكن الاكثرية اختارت الطريق الذى أشرت اليه .

سافرت بعد ذلك وفود الدول العربية والامين العام . وقد ظل بصورة دائمة على اتصال مستمر بوفود الدول العربية ثم حاول ايجاد علاقات شخصية بوفود الدول الاجنبية .

وبذل المندوبون العرب فى الجلسات العامة وفى اللجنة السياسية للأمم المتحدة مجهودا مشكورا ولم يدخروا وسعا فى بيان آرائهم وحججهم غير أن مثل هذه البرلمانات الدولية لا تتأثر بالحجة وحدها بل كثيرا ما تتأثر بالمصالح الدولية العامة والخاصة ومن المهم فى هذه المجتمعات الدولية الاستفادة من الجو الذى ينشأ عن التجاذب بين القوى ومن الحالة النفسية التى تسود تفكير الناس مجتمعين فى مثل هذه الهيئات العامة .

ومع أن الامة العربية حديثة العهد فى الميدان الدولى ، فان ما فطر عليه قومنا من الذكاء وقوة البديهة كان عنصرا فى مصلحتنا .

نشط اليهود حول الجمعية العمومية ، ففصت بهم قاعات المقابلات الخارجية وهم مالكون لناحيتين : الصحافة والنشر ، فلم يكن من المستطاع تحويل الجمعية العمومية عما اعتزمته من تأليف لجنة ومن عدم النظر فى الموضوع فى الدورة الاستثنائية . ورغم انتصار العرب فى مواقع جزئية كأصرارهم على حضور ممثلين للهيئة العربية العليا الفلسطينية على قدم المساواة مع الوكالة اليهودية فانه بدأ كأن الكتلة العربية صارت فى عزلة وانه لم يأت لنصرتها سوى البلاد الاسلامية والهند فى الجمعية العمومية اذ وقفت بجانبها بصفة مستمرة : دول الافغان وتركيا وايران والهند ممثلة بآصف على خان المحامى الكبير . ثم قضى الامر بأن قررت الجمعية العمومية ما أرادت ورفضت مقترحات العرب فى عدم تأليف لجنة والنظر فى الحال فى الموضوع .

وكانت أشد الدول معارضة فى ذلك الولايات المتحدة التى قادت الجمعية العمومية بينما لزمت بريطانيا جانب الصمت مؤيدة عند الاقتضاء وجهة النظر العامة التى تدافع عنها الولايات المتحدة .

وقد يظن أن الجمعية العمومية حينما كانت ترفض مقترحات العرب كانت تعمل ذلك اهمالا لشأنهم ولكن الحقيقة بعيدة عن ذلك فقد كان فى الجمعية العمومية دول كثيرة كالارجنتين وسيام والفيليبين والصين والحبشة تميل بطبيعة الحال الى الجانب العربى ودول اخرى مترددة ومخاصمة لبعضها ولكن السياسة العربية رسمت خطتها بعيدا عن الجمعية العمومية وتحت تأثير العاطفة والثقة العظيمة بقوة حجتها فلما لم يستطع الممثلون العرب تغيير سير الامور تغييرا جوهريا فى الجمعية العمومية بحيث

تنظر فى الموضوع ولا تؤلف لجنة للتحقيق ، ظن من لم يحلل الحالة النفسية أن الجمعية العمومية معادية للعرب .

ولاشك فى أن هذا الدرس سيفيد الوفود العربية فى وضع خطتها للدورة الحالية فتأخذ فى نظر الاعتبار حالة الآخرين النفسية لتكتسب أصواتهم .

ولما انتهت الجمعية العمومية من أعمالها كان لابد لنا من استعراض الحوادث فاجتمعت الوفود العربية وتداولت فى الامر وقررت تأليف لجنة من ممثلى البلاد العربية المقيمين فى امريكا برئاسة دولة السيد فارس الخورى للتحضير للجمعية العمومية والدعوة للقضية الفلسطينية ، وقدرت لنفقاتها مائة الف دولار ، دفعت فى الحال منها المملكة العربية السعودية نصيبها ونصيب اليمن التى لم تكن ممثلة فى الاجتماع ثلاثة عشر الف دولار ثم وضعت مصر تحت تصرف اللجنة اثنين واربعين الف دولار ولكن اللجنة لم تنفق منها شيئا حتى سفرى فى أوائل سبتمبر وكذلك أوصت الوفود ببعض أمور قررتها اللجنة السياسية للجامعة العربية فيما بعد وأوصت بأن يبذل الامين العام مساعيه فى الفترة الباقية لانعقاد الجمعية العمومية فى النواحى الدبلوماسية خصوصا فى امريكا وبريطانيا لما لهما من شأن كبير فى موضوع المسألة الفلسطينية ولنفوذهما القوى فى الجمعية العمومية .

وقد رسم الامين العام خطته على أن يضع نصب عينيه التفاهم مع وزارة الخارجية الامريكية والمسؤولين فى وزارة الدفاع ليتمكنوا من رؤية الوضع على حقيقته فى الشرق الاوسط ويكون بذلك (فرملة) للضغط المتزايد من الجماعات اليهودية أو المحركة بهم أو بالعاطفة دون معرفة الحقيقة .

كما وضع نصب عينيه أن يتصل برجال الكونجرس شيوخا ونوابا لعله يجد فيهم من يعطى ناحية العرب العناية التى تستحقها وكذلك رجال الصحافة والادب . وقد قضى الامين العام أربعة أسابيع فى واشنطن لهذا الغرض كان فى أثنائها يتردد على وزارة الخارجية ويلتقى برجالها فى مكاتبهم أو فى دعوات خاصة ، وقابل وزير الخارجية الجنرال مارشال وحضر الاجتماع المستر هندرسن المدير العام للادارة الشرقية (تشمل الهند والشرق الاوسط والبلقان وشمال افريقيا) ودام الحديث فترة طويلة عرض فيها الأمين العام المسائل العربية عرضا عاما ورسم صورة للوضع فى الشرق الاوسط والادنى وأشار الى العلاقات الامريكية مع البلاد العربية والاسلامية وما تتعرض له من خطر لتردد الولايات المتحدة فى الوقوف صراحة بجانب ميثاق الاطلنطى والامم المتحدة ، مما يستطيع أعضاء المجلس الاطلاع عليه فى مذكرة خاصة أودع فيها نص الحديث كما أقرته ادارة الشرق فى وزارة الخارجية الامريكية وهذا الحديث هو أساس جميع المباحثات التى جرت بعد ذلك بين الامين العام ودوائر وزارة الخارجية المختلفة وقد كان الجنرال مارشال متجها بكامل حسه للحديث مستوضحا لما يعرض من مسائل .

قابل الامين العام فى وزارة الخارجية الرجال المختصين قبل ذلك وبعده فرادى ومجتمعين مرات عديدة فى جلسات طويلة نوقشت فيها مسائل العرب المختلفة وشعر بأن رجال وزارة الخارجية مهيأون للبحث عن الحقيقة وراغبون فى أحسن العلاقات مع البلاد العربية ومدركون لخطورة الوضع الناشىء عن دعوة الصهيونية فى فلسطين على هذه العلاقات وعلى مستقبل الشرق الاوسط .

وفى أثناء ذلك كانت تبذل مساع أخرى بين رجال وزارة الدفاع فقابل الامين العام رئيس أركان الحرب الجنرال ايزنهاور وحضر الاجتماع الجنرال تشمبرلن والقائم مقام خليفة بك الملحق الجوى المصرى بالسفارة المصرية ودام الاجتماع ساعة استعرضت فيها الحالة فى الشرق الاوسط والبحر الابيض . فأوضح الامين العام أهمية الامة العربية لحفظ التوازن وأدامة السلم ومنع الصدام بين القوى العظيمة الشرقية والغربية والمبادىء لتى تمثلها هذه القوى . وكانت أهمية الموضوع واضحة فى المناقشة وقد تناول البحث كثيرا مما ورد فى حديث الامين العام مع وزير الخارجية الامريكية ثم قابل الامين العام قائد البحرية الامريكية الاميرال (نمز) وآخرين من الضباط العظام ورجال المخابرات العسكرية والبحرية وبعض مستشارى البيت الابيض من هذه الطبقات وكان اهتمام الامين العام طوال مدة وجوده فى واشنطن متجها الى هذا النوع من الرجال المسؤولين كما ذكر قبلا لان قصر الوقت لم يكن يسمح بالتوجه الى الشعب الامريكى الذى هو صاحب الرأى الاعلى لما يستلزم ذلك من نظم ووسائل ووقت ولاتساع رقعة العالم الامريكى وتعدد القوى التى تتجاذب الرأى العام فيه ومع ذلك لم يهمل هذا الجانب فعقد مؤتمر صحفى فى دار المكتب العربى حضره عدد كبير من صحافى العاصمة وممثلى الوكالات والصحف الامريكية والاجنبية وعرضت فيه المسائل العربية للمناقشة وخاصة المسألة الفلسطينية وكتبت الصحف عن هذا المؤتمر كتابة لا بأس بها ولكن أهم ما كتبته هو ما بقى فى نفوس الصحفيين من أثر لهذه المؤتمرات التى تعددت أثناء اقامة الامين العام فى امريكا . فان وجهة النظر العربية كانت اما مجهولة أو مشوهة وهؤلاء الصحفيون والكتاب حين يناقشون الامين العام فى هذه المؤتمرات أو غيرها من الاجتماعات كانوا يستطيعون استبانة وجهة النظر الاخرى فاما أن يخففوا من وطأة الحملة على العرب أو يميلوا الى أنصافهم .

وقد اتخذ الامين العام لنفسه قاعدة هى أن يفتح بابه للصحفيين لتألفهم واقناعهم بحق العرب ومصلحة امريكا فى صداقتهم . وقد كان يقابل يوميا فى كل مكان ذهب اليه عددا كبيرا منهم، وخصوصا فى قاعات هيئة الامم المتحدة التى كان يتردد عليها للاتصال بممثلى الدول وعلى الخصوص الصحفيين والكتاب والادباء الذين يكثرون من ارتيادها .

وفى أثناء اقامة الامين العام فى واشنطن استفاد من معرفته السابقة لبعض النواب والشيوخ الامريكان للاتصال بدوائر الكونجرس ودعى الى وليمة غذاء فى مجلس النواب كما دعى وحضر الدعوات التى هيأتها السفارة المصرية وبعض المفوضيات العربية لمثل هذه الاجتماعات ومع أن عددا لا بأس به من النواب والشيوخ الامريكان يعرفون حق العرب كما يعرفون باطل الدعوى الصهيونية فان الذين يجهرون برأيهم واضحا قويا فى البرلمان الامريكى هم دائما أنصار الصهيونية .

وليس خافيا على أحد بل معترف به من الجميع أن للطريقة الماهرة التى يستخدم بها يهود امريكا أصواتهم وأصوات من نظموا من الاحزاب المتطرفة أو الزنوج أثرا حاسما فى اسكات الذين يعرفون الحق ولا ينطقون به من الساسة الامريكيين أثرا آخر فى ذلك الصوت الذى يجهر بالباطل فى دوائر الكونجرس والذى يشترك فيه عدد كبير من الرجال المهمين لاحراز انتصارات انتخابية على الحزب المخالف . ويستوى فى ذلك ، مع الاسف الديمقراطيون والجمهوريون ولاشك أن فى دوام هذه الحالة خطرا ليس على علاقات امريكا بالشرق العربى والاسلامى فحسب بل على مجرى سياستها كدولة قائدة فى السياسة العالمية .

وكيف يتأتى لدولة كبيرة أو حتى صغيرة أن تربط سياستها الخارجية ودفاعها وعلاقاتها مع الناس كافة باهـواء فريق متعصب فيها يدين بولاء مشترك لها ولشيء آخـر .

ان هذه حالة لا يمكن دوامها واذا كان الصبر عليها مستطاعا حين كانت سياسة العزلة هى السياسة الامريكية فانها غير قابلة للدوام الآن وقـد خرجت امـريكا الى الوجود الواسع الدولى واحتلت مركز الصدارة .

وسيكون بالطبع لهذه الحالة رد فعل سيء شديد على يهود امريكا بل لقد بدا لى بعض ذلك فى أحاديثى مع أبسط الامريكان ومع أعظمهم شأنا فليست الدعوةالصهيونية بلاء على يهود البلاد العربية والاسلامية وحدهم بل بلاء على يهود العالم وفى مقدمتهم يهود امريكا أنفسهم أيضا . فاذا كانت اليهودية أمـة وجنسا كما تريدها الصهيونية فان ولاء اليهود سيمزق بين أمتهم والبلاد التى يدينون لهـا بالرعوية والتبعية ولن تصبر أمـة على مواطن يتمتع بجميع الحقوق ويدين لشعب آخـر بالولاء الاول . فالصهيونية تقوى فى نفوس اليهود معنى يقضى عليهم كمواطنين فى أمم شتى كما تقوى فى نفوس غير اليهود عدم الاشفاق عليهم واتهامهم فى اخلاصهم .

ومع الاسف فان هذه الحالة البغيضة التى جرت الكوارث على يهود أوروبا والتى ترتب عليها ارتكاب الاقوام لفظائع وحشية ضـدهم قد أخذت بوادرها تتسرب الى نفوس المسـيحيين الامريكان ذلك الشـعب الذى لم يكن يعـرف التعصب العنصرى والجنسى فالسهام التى يرمى بها الصهيونيون العـرب فى امريكا سترتد على اليهـود المساكين العاملين على رفاهية أنفسهم ورفاهية البلاد التى يقطنونها .

ولاشك فى أن قادة الاحزاب الامريكية على رغم ما يبـدو من أقـوالهم المشايعة والمتعصبة للدعوة الصهيونية يشعرون فى أعماق نفوسهم بمرارة هذا الوضع المزرى للشعب الامريكى والذ ى أخـذ الناس يتحدثون به فى كل مـكان وبلغ من وضوحه وانتشاره أنه أصبح عاما حتى جهر به المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية نفسه ووجه من أجله اللوم مرارا الى الساسة الامريكيين . وأشارته لذلك فى خطبته الكبيرة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٧ فى مجلس العموم البريطانى لم تكن موضع دهشة العالم الامريكى فبدلا من أن يستنكرها ويحتج عليهـا هز الناس رؤوسهم تسليما بالحـق وسكتوا .

ولابد لهذا الحال من نهاية ولذلك يدرك الساسة الصهيونيون أن آخرتهم قريبة ، ويضغطون بكل ما أوتوا من وسائل لتحقيق الدولة اليهـودية قبل أن يسبق السيف العـذل .

لقد أسرف اليهود الامريكان فى استخدام نفوذهم فى الصحافة الامريكية والدوائر السياسية فأخذ رد الفعل بالتدريج يعمل عمله فى نفوس القراء ويضعف الثقـة فيما يقرأونه وأخذ كذلك تشوق الناس لمعرفة ما أخفى عنهم يزداد مما يتيح الفرصة للعرب لنشر دعوتهم .

وكذلك تجمع الاموال الطائلة باسم البر والاحسان لليهود المشردين مما قدر فى هذه السنة بمائة وسبعين مليون دولار فأخـذ بعض الناس يشكون فى مصـادر هذه الاموال ووسائل جمعها ، واخذوا يهمسون فى شأنها ويشيعون أنها ليست من جيوب

اليهود وحدهم بل ممن يخشون أذاهم ممن يتعاملون معهم . ويظهر أن ذلك صحيح فى حالات كثيرة فقد علمت أن بعض العرب الامريكان دفعوا وهم كارهون مبالغ فى هذه الاعانات لليهود صيانة لمصالحهم وأعمالهم التجارية ومع علمهم بأنها لا تنفق كلها فى البر بل فى تحقيق أغراض سياسية وعدوانية .

ويقول بعض المتهامسين من الامريكان أن أكثر هذه الاموال انما هو فى الحقيقة حق خزانة الدولة التى مكنت اليهود من التحايل على ضريبة الايراد لسماحها بجمع هذه الاموال واخراجها كصدقات فاتخذ لذلك بعض اليهود وسيلة بتحويل أموالهم الى الصدقة تخصم من رأس المال المستحق الضريبة عليه فتهبط الضريبة تبعا لهبوط مجموع الايراد وبذلك تكون الخزانة الامريكية هى الممولة ليس فقط لهذه الصدقات بل لما وراءها من عمل سياسى أو ارهابى واجرامى ، ويتهامس الناس بهذا وأشياء أخرى كثيرة مما ينذر بتحول تدريجى فى الرأى العام الامريكى .

ولما اعتزم الامين العام مغادرة واشنطن دعى الى حفلة (الميفر هوتيل) حضرها نحو ٤٠٠ شخص من مختلف الطبقات والهيئات الامريكية ورجال العرب فى واشنطن وكانت حفلة موفقة اختتم بها زيارته لواشنطن .

وفى هذه الحفلة تقدم اليه مهاجر عربى امريكى هو السيد سليم على فقدم له خمسة آلاف دولار تبرعا للكفاح العربى يتصرف فيها الامين العام حسبما يرى فيه المصلحة العامة شخصيا .

فشكره الامين العام على عاطفته النبيلة وأخبره أن الجامعة العربية ليست فى حاجة لتبرعات ولديها أموال فائضة فى الاحتياطى ، فأصر على أن يتسلمها منه ويتصرف فيها حسبمايرى فيه المصلحة فقدفتح لها الامين العام حسابا خاصا فى الامانة العامة والسيد سليم من تجار كليفلند ومن أصحاب الهمة العالية .

ثم عاد الامين العام الى نيويورك فى أوائل يوليه للسفر منها بحرا الى مصر عن طريق بريطانيا لبذل المساعى التى رأى ضرورة بذلها فيها تمهيدا لاجتماع الجمعية العمومية كما رأت ذلك أيضا وفود الدول العربية أثناء الدورة الاستثنائية ولكن رسالة وردت عليه من رئيس الحكومة لانتظار وصوله ووفد مصر لمجلس الامن حيث اعتزمت الحكومة رفع شكواها اليه فى الحال فأجاب بالقبول . وواصل عمله فى الاتصال بذوى الرأى .

وكان قد دعى لالقاء محاضرة عن الجامعة العربية فى معهد شتا كوى وهو معهد مشهور فى الولايات المتحدة فلبى الدعوة وقد ألقى هناك محاضرة فى المدرج الكبير حضرها بضعة آلاف من أنحاء الولايات المتحدة وقصاد هذا المعهد ، وأكثرهم من طبقة المعلمين والمعلمات وقد شهد الاجتماع بعض اليهود وحاولوا مهاجمة الخطيب بالاسئلة التى دلت على جهلهم ، فرد عليهم ردودا مفحمة ، وهزأ بهم الجمهور . وقد رافقه فى هذه الرحلة مندوب الهيئة العربية العليا الاستاذ عيسى نخلة ، وحضر دعوة عشاء أقامها أحد الامريكيين العرب المخلصين السيد مهدى راشد ودعى اليها جمهور من علية القوم فخطب مدير المعهد وخطب الامين العام والاستاذ نخلة .

وسافر بعد ذلك الامين العام الى كليفلند لحضور مؤتمر سنوى عام للعرب الامريكان شهده نحو عشرين الفا فخطب فى حفلتهم الختامية بالعربية والانجليزية ليتمكن النشء الذى نسى العربية من فهم أغراض الجامعة وكانت الهيئة المنظمة للمؤتمر تجمع بعض

تبرعات للطلبة العرب الفقراء تمكنهم من الالتحاق بالجامعات فطلب الامين العام من سكرتارية المؤتمر أن تعلن تبرع الجامعة لها بألف دولار باسم دولها لجوائز الطلبة الفقراء فلقى ذلك هتافا وحماسا شديدين فبين الامين العام أن المبلغ زهيد ولكنه رمز فقط لعطف البلاد العربية على أبنائها فهتف الجمهور للدول العربية وقوفا وفى هذه الليلة (٣ اغسطس) عاد الامين العام الى نيويورك لاستئناف المساعى فى المسألة المصرية وقد كان للاتصال بالكتاب والصحفيين بعض النتائج الطيبة ، فكتبوا أشياء كثيرة فى الصحف والمجلات وعلى الاخص صحف الاقاليم ولها شأن كبير فى تكوين الرأى العام الامريكى .

وكان بعض ما كتب من أقلام كتاب ممتازين ونشر عن الجامعة مقالات كثيرة منها مقالات ممتازة لفنسنت شين وآخرين فى الوارد زيورت ويونايتد نيشن مجارين وغيرها ولم تنفق أموال مطلقا فى سبيل النشر أو الدعاية فى الصحف والمجلات كما هو واضح فى الحساب المقدم لادارة الحسابات عن هذه الرحلة ، ولم يجد الامين العام مصلحة فى تعديل الخطة التى اتخذتها الامانة العامة ولم تخالفها مرة واحدة منذ انشاء الجامعة وهى أن تلجأ فى الدعوة الى ضمائر الكتاب والصحفيين والمفكرين دون أن تتخذ فى ذلك وسيلة غير الحجة وايضاح الحقيقة لهم . وليس معنى ذلك أن الدعاية فى امريكا اذا كانت دعاية ثابتة ومنظمة ومستمرة مقصود بها تنمية علاقات المودة والصداقة مع الشعب الامريكى وتبادل المنافع معهم لا تحتاج الى أموال طائلة كلا فهى تحتاج الى مال كثير ولكنها تحتاج قبل كل شىء الى حسن القيام عليها وادارك طرائقها وأغراضها وبهذه المناسبة يحسن أن تقوم كل دولة عربية على انفراد بتنظيم عملها فى هذا الشأن مستعينة على ذلك بملحقين صحفيين ورجال خبيرين وأن ترمى جميعا الى الهدف المشترك فى القضايا العامة بعد قضاياها الخاصة .

أما بالنسبة لقضايا فلسطين وليبيا والمغرب فيمكن وضع نظام خاص مشترك لها يختلف باختلاف البلاد المقصودة بنشر الدعوة وستتاح لمجلس الجامعة فرصة فى هذا الامر لوضع الخطة التى يراها مناسبة .

المسألة المصرية

لما وصل النقراشى باشا رئيس وفد مصر الى نيويورك ، اجتمع به الامين العام وحدثه طويلا بما علم وسمع وما ينتظر من موقف الدول الممثلة فى مجلس الامن وأحاطه علما بالمساعى التى بذلها مع وزارة الخارجية الامريكية وغيرها فى شأن القضية المصرية، وبقصد الوصول الى نوع من الحياد الامريكى أثناء نظر الخلاف المصرى البريطانى . ثم سافر الامين العام مرة أخرى لواشنطن وقابل رجال وزارة الخارجية المختصين وكان وزير الخارجية الجنرال مارشال غائبا فى مؤتمر الجامعة الامريكية فى البرازيل فكتب له خطابا أودع فيه قرارات مجلس الجامعة المتعددة فى تأييد مطالب مصر القومية . وكان قد فكر فى تبليغها رسميا بواسطة سكرتارية الامم المتحدة للدول الممثلة فى مجلس الامن ولكنه رؤى مراعاة لظروف دولة فارس بك الخورى كرئيس لمجلس الامن العدول عن ذلك واحاطة امريكا علما بموقف الدول العربية بهذه الطريقة .

ولاشك فى أن حكومة الولايات المتحدة ترحب بالتفاهم الصريح والعلاقات الحسنة بينها وبين البلاد العربية وترى فى مصلحتها الوصول الى حل يرضى أمانى مصر ولا

يغضب بريطانيا التى بنت سياستها الخارجية على محالفتها ووحدت المساعى والجهود معها .

وبعد أن قضى الامين العام أسبوعا فى واشنطن قابل فيه أشخاصا عديدين من الرجال الرسميين وبعض رجال الاعمال الذين لهم مصلحة فى سلم الشرق الاوسط ورفاهيته — عاد الى نيويورك وواصل السعى مع وفود الدول فى مجلس الامن لتأييد وجهة النظر المصرية .

وكانت الدول فى مجلس الامن تتجاذبها عوامل متعددة فبعضها ربط مصالحه الاستعمارية ببريطانيا وسار معها دفاعا عن نظرية الحقوق المكتسبة والسيطرة العتيقة . والبعض الآخر مع انه ارتبط ارتباطا وثيقا بالكتلة الغربية فهو فى معسكر مشترك معها يقابله فى الجانب الآخر المعسكر الشرقى تتزعمه روسيا الشيوعية . فان هذا الفريق كان يود أن يصانع مصر لانه يعطف على قضايا الامم الصغيرة ولكنه لايستطيع الذهاب الى حد الفرار من المعسكر الغربى .

ومن هذا الفريق تقدمت كل الاقتراحات التى قصد بها المصانعة والتسوية المؤقتة أو الحلول النصفية ، قصد التأجيل لعل تسوية تأتى بالاتصال المباشر أو الوساطة فالبرازيل ثم كولومبيا ثم الصين كلها كانت تحاول مخلصة الهروب من المأزق بمجلس لم يتعود فيه المعسكر الغربى على التخلى عن احدى دوله الكبيرة وكانت امريكا تشارك فى جميع الحلول النصفية التى لا تجرح أحد الطرفين جرحا داميا ، لكن الامر كله لم يكن يتحمل هذا العلاج . فمصر جاءت للمجلس بعد فشل مفاوضات — دامت شهورا — لتتخلص من قيود معاهدة عتيقة ضارة حتى بعلاقاتها الودية مع بريطانيا ولتسترد حقوقها المغتصبة فى السودان ، وقد حولتها دولة أقوى الى أداة فى يدها مكنتها من السيطرة على اقليم تعتبره مصر جزءا لا يتجزأ من وطن وادى النيل .

فكان على المجلس أن يفصل فى شكاوى مصر بشكل حاسم أو على الاقل فى بعضها ويصل الى تسوية البعض الآخر بالمفاوضة أو الوساطة ولكن المجلس لم يكن مهيأ بسبب الظروف العالمية للفصل فى أكثر الامور التى عرضت عليه بشكل حاسم لا فى مصر ولا قبلها فى اليونان والبلقان ولا فى أثناء ذلك فى اندونيسيا .

ولما فشلت جميع الحلول النصفية أو الوقتية وتأجل انعقاد المجلس الى ما بعد أجازته رأى الامين العام أن الامور صائرة حتما الى أحد أمرين ، اما قبول أكثرية المجلس لمشروع الاقتراح الصينى أو التأجيل الى أجل غير مسمى ريثما يوجد حل يتفق عليه فعرض ذلك على رئيس الوفد المصرى النقراشى باشا ذاكرا انه لايعتقد أن فى استمرار بقائه فى نيويورك فائدة كبيرة تذكر وأن المصلحة تقضى بذهابه الى لندن حالا بعد أن ظهر تقرير لجنة فلسطين لبذل مساعيه دفاعا عن وجهة النظر العربية بالنسبة للمسألة الفلسطينية فوافقه على ذلك ثم تداول الامين العام طويلا مع دولة فارس بك الخورى وزملائه فى المسألة الفلسطينية وعقد اجتماع حضره مندوبو فلسطين للمشاورة فى الخطة .

وكان فخامة نورى السعيد باشا رئيس وفد العراق قد وصل الى نيويورك فاجتمع به الامين العام عدة مرات وعرض عليه ما عنده من معلومات وما يرى من الخطط وأحاطه علما بمجرى الامور فى امريكا وعند بعض الدول الاخرى .

وفى ٣ سبتمبر سافر الامين العام الى لندن بطريق البحر فوصل اليها فى ٨ سبتمبر واتصل فى الحال ببعض رجال الخارجية وحادثهم طويلا فى المسألة الفلسطينية ثم قابل وزير الخارجية المستر بيفن فتحدث معه فى مسائل متعددة . ويمكن لحضرات الاعضاء أن يطلعوا على هذا الحديث فى الملفات الخاصة بذلك فى الامانة العامة .

كذلك اتصل الامين العام ببعض النواب البريطانيين والسياسيين المهتمين بشئون الشرق ووجد منهم جميعا اشمئزازا من اقتراحات لجنة الامم المتحدة لفلسطين .

واتصل ببعض الكتاب والصحفيين وعقد مؤتمرا صحفيا حضره عدد كبير من ممثلى الصحف والوكالات البريطانية والعالمية وتناقش معهم مناقشات طويلة يمكن الاطلاع عليها أيضا فى ملفات الامانة العامة الخاصة بذلك .

وعلى وجه العموم فان شعور الامين العام هو أن البريطانيين استولى عليهم نوع من اليأس بالنسبة للمسألة الفلسطينية فصارت صحف كثيرة ورجال ونساء من مختلف الاحزاب تطالب بانسحاب بريطانيا من تلك البلاد مهما تكن العواقب ولكن لا يزال فريق كبير من البريطانيين يرغب فى أن تظل بريطانيا حاملة عبء المسئولية بشرط أن تجد تأييدا كاملا من امريكا والامم المتحدة فى تنفيذ ما تقرره الجمعية العمومية .

على أن هذا الفريق نفسه لا ينظر بعين الرضى الى مقترحات الاكثرية فى لجنة التحقيق الفلسطينية .

ومن الصعب جدا التكهن بما تنتهى اليه بريطانيا فى مسألة فلسطين رغم عزمها على الغاء الانتداب وكل ذلك متوقف على موقف الجمعية العمومية النهائى منه . والمظنون أن بريطانيا لا تتقدم باقتراحات من جانبها لحل ما ولكنها سترفض فى النهاية الحل الذى يضر بسمعتها أو يعرضها لسفك الدماء ضد العرب واليهود .

وهذا الموقف السلبى سيكون له أثره فى عدم توجيه الجمعية العمومية فى بادىء الامر الوجهة التى تراها الدولة المنتدبة نتيجة لخبرتها الطويلة . مما قد يؤدى الى تعذر ايجاد حل فى هذه الدورة أو الى حل غير ناضج وغير رشيد .

وفى أثناء رحلة الامين العام الى امريكا حدثت أمور جسيمة فى اندونيسيا وهاجم الهولنديون فجأة وبقوة عظيمة الجمهورية الاندونيسية فاستغاثت بالعالم والدول العربية على وجه الخصوص ، وهى التى كان بعضها قد اعترف فعلا ورسميا بها وعاهدها .

فرأى الامين العام أن الحق والواجب يقضى بالعمل السريع لاغاثتها فاتجه بصفته الشخصية الى حكومة الافغان عن طريق صديقه وزيرها فى واشنطن والى الهند كذلك بواسطة صديقه سفيرها وقابل المستر هندرستون مندوب استراليا فى مجلس الامن وبذل معهم جميعا مساعى لرفع شكوى اندونيسيا الى مجلس الامن حالا فوجد أذنا صاغية من الجميع . ثم اشتد الامر وتقدم الهولنديون سريعا فى أراضى الجمهورية الاندونيسية فاتجه الامين العام شخصيا للزعيم الكبير جواهر لال نهرو وبعث اليه برقيا برسالة استعطاف شخصية قوية ليرفع الامر الى مجلس الامن باسم الهند العظيمة فان ذلك يكون احسن أثرا وافعل من تقدم دولةمن الدول العربية للامم المتحدة وفيها قضيتا مصر وفلسطين .

وسواء أكان لهذه الرسالة أثرها أم لا فان الهنـد قد رفعت الشكوى الى مجلس الامن وكذلك فعلت استراليا ووصل الى الامين العـام رسالة قيمة من رئيس وزراء الهند الزعيم نهرو فى هذا الشأن يمكن لحضرات الاعضاء الاطلاع عليها فى ملفات الامانة العـامة .

ولما وصل الوفد الاندونيسى برياسة الزعيم شهرير استقبله الامين العام وأكرم وفادته ورافقه مرارا فى مجلس الامن تشجيعا وتأييدا وقد لقيت القضية الاندونيسية عطفا عاما غير أن الكتلة الغربية وفيها الدول المستعمرة لم تكن لتخذل زميلتها هولندة فلجأت الى فرنسا لانقاذها فى ساعة الضيق باستخدام حق الاعتراض (الفيتو) ضد قرار من الاكثرية كان فى مصلحة اندونيسيا ومع ذلك لا تزال القضية أمام مجلس الامن وقـد تقرر تعيين لجنة تحكيم فيها كما تقرر تكليف قناصل الدول الممثلة فى مجلس الامن بتقديم تقرير للمجلس عن تنفيذ قراره بوقف القتال .

وكذلك وقع فى افريقيا الشمالية حوادث دامية فى تونس ومشاكل عظيمة فى المغرب الاقصى وقيل حينئذ أن نية الفرنسيين اتجهت لعزل صاحب الجلالة سلطان المغرب فلم يكن بد من مد يد المعـونة لرسل المغـرب الى امريكا واظهار قضيتهم أمام العالم وتنبيهه الى ما يرتكبه الاستعمار الفرنسى ضد الامة العربية المغربية .

فذكر الامين العـام وزارة الخارجية بوعود الرئيس السـابق روزفلت للمغاربة وأشار فى المؤتمرات الصحفية التى عقدها الى قضية المغرب وقدم ممثل المغرب عدة شكاوى لسكرتارية الامم المتحدة .

وشعر الجميع بعطف الامريكان على قضية المغرب واستنكارهم للحكم الاستعمارى القاسى فيه .

وكذلك انتهز الامين العام فرصة وجوده فى واشنطن ولندن للتحدث مع الرجال المسئولين فى مصير ليبيا وتأييد الجامعة العربية بمطالب هذا القطر العربى لاستقلاله ودوام وحدته .

وكان الامين العام يأمل فى أن يجد مناصرة امريكا وانجلترا لفكرة تمثيل الجامعة العربية فى لجنة التحقيق المزمع ارسالها هذه السنة من الدول الاربع الكبرى ولكنه وجد اعتذارات منوعة ولم يصل بعد الى وعد فى هذا الشأن كما شعر بخلاف كبير فى الرأى بين الدول الكبرى بالنسبة لمستقبل ليبيا .

فلا بد من بذل مجهود صـادق لنصرة هذه البـلاد الناشئة وتأييد مساعيها فى الشهور المقبلة وقبل البت فى مصيرها من قبل الدول الكبرى .

وتناول الامين العام البحث بصفة غير رسمية مع المختصين فى وزارة الخارجية الامريكية فى شأن العلاقات التجارية مع امريكا بصفة عامة وفى التعـاون على تقـدم البـلاد العربية ورفاهيتهـا مما سيكون له شـأن كبير فى دوام الرفاهية للشـعب الامريكى نفسه .

وعرض لموضوع بعثة فنية تجارية واقتصادية تجوب البلاد العربية وتبدى رأيها فى نواحى التعاون الممكنة للجامعة العربية فأخذ هذا الموضوع تحت النظر والبحث .

ولاشك فى أن هذه الرحلة كانت على وجه العموم مفيدة كشفت عن حقائق كثيرة كان لابد للامانة العامة من الاحاطة بها ، كما هيأت السبيل لاتصالات مفيدة مع رجال هيئة الامم المتحدة وسكرتيرها العام المستر تريجفى لى وقد تبادل الامين العام معه خطابات بشأن تنظيم التعاون بين جامعة الدولة العربية وهيئة الامم المتحدة تمهيدا للنظام المنتظر الذى ستكون فيه الجامعة هيئة اقليمية متعاونة مع الامم المتحدة .

وقد خطا هذا الموضوع خطوة موفقة ووعد السكرتير العام باعطائه العناية اللازمة بأن يبدأ بارسال مندوبين من الطرفين الى القاهرة وليك سكسس بمثابة ضباط اتصال وهو يظن أن نفس النظام الذى سيوضع للجامعة الامريكية سيطبق على الجامعة العربية .

وأخيرا فان هذا الوصف الموجز يعطى صورة عن مساعى الامين العام أثناء هذه الرحلة الطويلة وعن بعض بيانات لابد منها . ويرجو الامين العام أن تكون موضع نظر المجلس وسيكون تحت تصرفه لأى ايضاح أو بيان يطلب منه .

تحريرا فى ٦ اكتوبر سنة ١٩٤٧

الامين العام

عبد الرحمن عزام

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

إدارة السكرتارية

تقرير عن أعمال الأمانة العامة

في المدة بين الدورات العاشرة والثامنة عشرة

وعن الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

من ١٧ جمادى الأول ١٣٦٨ — الى ١٢ رجب سنة ١٣٧٢

الموافق ١٧ مـــارس ١٩٤٩ — الى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٣

مطبعة جريدة الصباح بمصر

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

ادارة السكرتارية

تقرير عن أعمال الأمانة العامة

فى المدة بين الدورات العاشرة والثامنة عشرة

وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

من ١٧ جمادى الأول ١٣٦٨ — الى ١٣ رجب سنة ١٣٧٢

الموافق ١٧ مارس ١٩٤٩ — الى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٣

تنبيهات هامة للمتعاملين

تحرص الشركة على تقديم أفضل الخدمات لعملائها الكرام

وتهيب بالسادة المتعاملين مراعاة التعليمات التالية لضمان سرعة وسهولة إنجاز معاملاتهم

١ - يرجى تقديم طلبات الشراء والبيع في مواعيد فتح السوق

٢ - يرجى تقديم طلبات الشراء والبيع في مواعيد فتح السوق

٣ - يرجى تقديم طلبات الشراء والبيع في مواعيد فتح السوق

٤ - يرجى تقديم طلبات الشراء والبيع في مواعيد فتح السوق

تقـــــرير

عن أعمال الامانة العامة فى المدة بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة العاديتين وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

اجتمع المجلس الموقر فى الدورة الماضية فى ظروف استلزمت أن تكون الدورة قصيرة وأن ترجأ الاعمال لاجتماع آخر فبقيت دورته مستمرة وكان من المترقب أن يدعى مرة أخرى قبل هذه الدورة للبت فى جدول أعماله فحالت ظروف دون ذلك .

وترجو الامانة العامة أن تكون هذه الدورة موفقة فيقضى المجلس فى المسائل التى يتضمنها جدول أعماله .

أن الجامعة العربية بحالتها الحاضرة مجلسها وأمانتها ولجانها هى مرآة للحكومات العربية تظهر فيها على حقيقة هيئتها ولن تستطيع الجامعة أن تعكس صورتها على الحكومات حتى يكون لها على الاقل سلطان أدبى ينير السبيل لدول الجامعة ومع ذلك فان الجامعة العربية حتى بميثاقها ونظامها الحالى استطاعت أن تكون أداة خير واصلاح يصل الى كل مكان فى الامة العربية بصفتها ندوة للتشاور الحر بين أصدقاء وملتقى للعمل المشترك .

والجامعة العربية هى الاداة الحرة التى تملكها الامة العربية ملكية مشتركة وهى التى ظلت منذ نشأتها بعيدة عن المؤثرات الاجنبية وناضلت الاستعمار فى البلاد العربية بل فى أقصى الارض فى أندونيسيا وغيرها وهى عزيزة على الشعوب ومحببة الى نفوس البشر ولا سبيل للنهوض بها فى ظروفها الحاضرة الا بالثقة والصراحة وتحكيم المصلحة العامة وسيادة المبادىء السامية .

ان الجامعة العربية فوق أنها ندوة الامة العربية التى تتمتع فيها كل دولة بسيادتها الكاملة لابد أن تبرر وجودها بقدرتها على حل المشاكل ومنع الفتن واتقاء الاضرار التى تعرض استقلال البلاد العربية أو تعطل الوصول الى استقلالها . وفى مجلسكم الموقر كل الامل وكل الرجاء أن يضع خطة يعالج بها ما يعرض من الحوادث .

لقد أدت الجامعة العربية منذ نشأتها بوسائلها الحالية أقصى ما استطاعت من الخدمات للأمة العربية وساعد على ذلك ما ساد بين أعضائها من حسن الظن والثقة المتبادلة وستستمر كهيئة اقليمية ناجحة ولكن الحوادث قد دهمتها وسلطان الاجانب لا يزال متغلغلا فى جهات كثيرة وقد تضاعف الشر بذلك الأسفين الذى دقه اليهود فى قلب الامة العربية .

فهل من مصلحة الامة العربية أن تكتفى بما دون التكافل الجماعى ؟ ثم ألم يحن الوقت لدعم ميثاق الجامعة على هذا الاساس ؟ ذلك ما ترجو الامانة العامة أن يكون موضع عناية المجلس الموقر .

١ ـ المشكلة الفلسطينية

منذ أن أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها المؤرخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ القاضى بانشاء لجنة توفيق تعمل على حل مشكلة فلسطين شرعت اللجنة فى عملها بالتعاون مع دول الجامعة العربية وقد قبلت خمس من تلك الدول هى مصر ـ المملكة العربية السعودية ـ (وقد نابت عنها مصر) والمملكة الاردنية الهاشمية وسوريا ولبنان الاشتراك مع اللجنة فى أداء مهمتها ولئن كانت اللجنة لم تستطع الآن الوصول الى نتائج ايجابية فى سبيل مهمتها فان هذا يرجع الى الموقف السلبى الذى يقفه اليهود من اللجنة ومن قرارات الامم المتحدة .

وقد عقدت اللجنة اجتماعاتها فى لوزان ابتداء من ٢٦ ابريل ١٩٤٩ وظلت مجتمعة حتى منتصف سبتمبر سنة ١٩٤٩ عندما قررت الانتقال الى نيويورك لتكون على مقربة من الجمعية العامة للامم المتحدة فى دور اجتماعها العادى الرابع عندما تنظر فى بعض نواحى المشكلة الفلسطينية مثل تدويل منطقة القدس وتحديد المال الدولى لاغاثة اللاجئين .

وان الدول العربية الممثلة أمام اللجنة لا تزال تبذل أقصى جهدها لعودة اللاجئين العرب الى ديارهم وتطالب بمنحهم التعويض المناسب عما أصاب أملاكهم من أضرار مع تأمينهم على أموالهم وأرواحهم ومنحهم الضمانات الدولية التى تكفل عدم تعرضهم لأية معاملة مجحفة أو لأى عسف أو جور وقد رأت لجنة التوفيق ايفاد بعثة اقتصادية الى الشرق الاوسط تنظر فى امكانيات السكان اللاجئين الذين لا يريدون العودة الى ديارهم كما أنها تطالب بتدويل القدس تدويلا صحيحا لا يعرضها لأن تقع فى يد أية دولة أو سلطة وبهذا تصان دواما ويحافظ عليها بوصفها تراث الانسانية جمعاء . أما الاماكن المقدسة فى القدس وغيرها فان الدول العربية توافق على المحافظة عليها وتأمين حرية الوصول اليها لاغراض العبادة والزيارة وللاغراض الروحية .

ومما هو جدير بالتنويه أن وفود الدول العربية لدى لجنة التوفيق تعمل باتفاق تام ويسودها حسن التفاهم ووحدة الآراء .

البعثة الاقتصادية

١ ـ قدرت لجنة التوفيق الدولية فى مشكلة فلسطين أن اصرار كل من العرب واليهود على مطالبهم وتمسكهم بها يهدد اللجنة بالفشل فى مهمتها . ذلك لان العرب يطالبون :

أولا ـ بأن يعود جميع اللاجئين الى أراضيهم وبأن يؤمنوا على أرواحهم وأموالهم بمقتضى ضمانات دولية . مع تعويضهم عن الاضرار التى لحقت

بممتلكاتهم . أما اللاجئون الذين يؤثرون عدم العودة بمحض اختيارهم فلا يمانع العرب فى اسكانهم فى فلسطين العربية أو فى بعض البلاد العربية غير المكتظة بالسكان .

ثانيا — بأن يكون مشروع التقسيم الذى أقرته الامم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أساسا للتسوية الاقليمية على أن يعوض الاقليم العربى أرضا من الاقليم اليهودى على أساسين (الاول) مقابل الاراضى العربية التى يحتلها اليهود ولا يجلون عنها عند التسوية النهائية . (الثانى) مقابل اللاجئين الذين لا يعودون الى ديارهم وأوطانهم . وعلى أساس ذلك طالبت الوفود العربية فى لوزان بأن يضم الى الاقليم العربى الاراضى الآتية وهى أصلا داخلة فى الاقليم اليهودى وفق مشروع التقسيم :

١ — الجزء الباقى من اقليم النقب . فيصبح النقب كله عربيا .

٢ — الجليل الشرقى .

٣ — المطالبة بجلاء القوات اليهودية عن اللد والرملة ويافا مع ربط القدس بيافا بممر .

ثالثا — تدويل منطقة القدس تدويلا صحيحا دون قسمتها فتكون خاضعة للاشراف الفعلى للامم المتحدة وتكون السيادة لها عليها ويكون لسكانها جنسية المدينة التى تعتبر Carpusseparatum غير خاضع لا للعرب ولا لليهود .

٢ — بينما لا يقبل اليهود الا عودة عدد ضئيل من اللاجئين (حوالى ٧٠ أو ٨٠ الفا) ويريدون البقاء نهائيا فى الاقاليم التى يحتلونها الآن وفق اتفاقات الهدنة ويريدون قصر تدويل القدس على الاماكن المقدسة دون بقية المنطقة .

٣ — لذلك رأت امريكا — ومن ورائها لجنة التوفيق — تناول قضية فلسطين على أساس جديد وهو الاساس الاقتصادى . ورأت (امريكا) ان الفرصة قد تكون مواتية لتطبيق المادة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان الخاصة بالنهوض بالبلاد المتأخرة اقتصاديا . فألفت لجنة التوفيق بعثة اقتصادية مهمتها الظاهرة البحث عن حل لقضية اللاجئين وذلك باعادة بعضهم الى ديارهم فى أرض اسرائيل واسكان الباقى فى بعض البلاد العربية وفى أثناء هذه الدراسة الجديدة تستطيع البعثة أن ترى امكانيات البلاد العربية فى الحقل الاقتصادى تمهيدا لتنفيذ النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان .

٤ — وقد تألفت البعثة الاقتصادية من ممثلى أربع دول (أمريكا — انجلترا — فرنسا — تركيا) وقدمت البعثة الى لوزان فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٤٩ واتصلت بالوفود العربية ووقفت على آرائها ومطالبها . ثم سافرت الى بيروت حيث اتخذتها مقرا لعملها . وفى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ قدمت الى الاسكندرية واتصلت بالسلطات المصرية وعلمت بآرائها فى حل مشكلة اللاجئين وهى لا تخرج عما ذكر أعلاه ، ثم ذكرت اللجنة أنها تريد أن تعاونها السلطات المصرية على التخفيف من حدة مشكلة اللاجئين ، فتقدمت لها هيئة المفاوضة المصرية بالاقتراحات الآتية وذكرت لها أن من شأن تحقيقها التخفيف من حدة مشكلة اللاجئين الموجودين فى منطقة غزة .

١ ـ السماح لسكان منطقة غزة الاصليين باجتياز خط اليهود حيث توجد أراضيهم ومزارعهم والعودة الى زرعها واستغلالها . اذ أن حرمانهم ـ كما هو الحال الآن ـ من استغلال هذه الاراضى من شأنه أن يصيب هذه الاراضى بالتلف وأن يلقى بهم فى أحضان البطالة ويحيلهم الى فئة منكوبة .

٢ ـ تمكين سكان المنطقة الشمالية لاقليم غزة ـ المعتبرة الآن منطقة حراما وفق اتفاق الهدنة مع مصر من العودة اليها واستغلال مزارعهم وأراضيهم بها .

٣ ـ اسكان اللاجئين الموجودين بأقليم غزة فى منطقة بئر السبع مع امدادهم بالعون الفنى والمالى الدولى . وقالت هيئة المفاوضة المصرية أن هذه الاقتراحات لو أخذ بها من شأنها أن تساعد على التخفيف من حدة مشكلة اللاجئين بل وأن تمهد لهم السبيل فى وجه حلها .

وقد سألت اللجنة هيئة المفاوضة المصرية ان كان يمكن القيام بأعمال عاجلة فى منطقة غزة لاسعاف اللاجئين الى أن تحل قضيتهم . فأجابت الهيئة بأن عبء اللاجئين عبء دولى وأن الجماعة الانسانية مسئولة عنهم وواجبها اغاثتهم والحيلولة دون فنائهم ، وأن مصر قدمت لهم من أسباب المعونة ما اتسعت له مواردها . ولكن هيئة المفاوضة تمسكت بأن كل عمل يعمل للاجئين ولا يستهدف اعادتهم الى أوطانهم أو اسكان الذين يفضلون عدم العودة الى ديارهم ، أن كل عمل من هذا النوع لا يكون علاجا ناجعا بل يكون مسكنا مؤقتا لا يستأصل الداء من جذوره ، وأضافت هيئة المفاوضات أن الاقتراحات الثلاثة التى قدمتها الى البعثة من شأنها حل مشكلة اللاجئين فى منطقة غزة ، وأن مصر كانت ترجو لو أن بأراضيها متسعا يسمح باستيعاب اللاجئين ، ولكنها تواجه مشكلة ناشئة من زيادة سكانها زيادة مطردة مما حملها على توجيه عنايتها الى تعمير صحاريها لاسكان الفائض من سكانها .

وقد أتمت البعثة زيارتها لمصر يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وغادرت الاسكندرية الى عمان على أن توفد بعض خبرائها الى منطقة غزة للوقوف على حالة اللاجئين وتعرف وسائل اسعافهم ووعدت ببحث الاقتراحات التى قدمتها لها هيئة المفاوضة المصرية بمنتهى العناية .

٢ ـ المستعمرات الايطالية السابقة

أحيل البت فى مصير المستعمرات الايطالية السابقة الى الفترة الثانية من دور الاجتماع العادى الثالث للجمعية العامة للامم المتحدة التى بدأت فى نيويورك فى أوائل ابريل سنة ١٩٤٩ وقد طالبت الدول العربية بوحدة ليبيا ومنحها الاستقلال الناجز كما طالبت باحترام رغبات أهالى اريتريا والصومال عند تقرير مصيرهما .

وقد اختلفت الدول الكبرى وغيرها حول تقرير مصير المستعمرات الايطالية السابقة (وقد أوردنا فى ملحق هذا التقرير « ملحق رقم ١ » بيانا اضافيا عن بحث

هذه المسألة أمام الجمعية العامة للامم المتحدة) وقد ادى خلاف الدول الى ارجاء البت فى مصير المستعمرات الايطالية السابقة وجرت بعد ذلك اتصالات بين الدول الكبرى والجامعة العربية ودولها رغبة فى الوصول الى صيغة تكفل البت فى مصير هذه البلاد على خير وجه يصون حقوقها . ويكفل تمتعها بالحرية والاستقلال ، وكان موقف الجامعة العربية الذى تمسكت به دواما هو الدفاع عن قضايا الحرية والاستقلال ، ولذلك طالبت ولا تزال تطالب بمنح الاستقلال الناجز لليبيا والمستعمرات الايطالية السابقة ومراعاة رغبات شعوبها فى تقرير مصيرهم ، وقد أدرجت هذه المسألة فى جدول أعمال دور الاجتماع العادى الرابع للجمعية العامة للامم المتحدة الذى بدأ أعماله فى نيويورك يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وجدير بالذكر فى هذه المناسبة أن يعلم المجلس الكريم أن الامانة العامة قد قامت بما كلفها به المجلس من العمل لتحقيق استقلال ليبيا بالسعى فى جميع النواحى التى وجدت للسعى فيها سبيلا ، فعملت دائما داخل القطر الليبى على تجميع الراى العام حول غرض مشترك وتقوية المعنويات للكفاح للاستقلال ، كما سعت فى الخارج بوسائل شتى مع كثير من الدول الاعضاء بالامم المتحدة لمقاومة تجزئة ليبيا ووضعها تحت وصايات متعددة ، وكان من ضمن مساعيها أن سعت فى ايطاليا لاقناع وتحويل الراى العام عن فكرة العودة لليبيا وأنتجت هذه المساعى والاتصالات بالطليان الوصول الى تفاهم مع المسئولين فى ايطاليا ومع ممثلى الجاليات الايطالية فى طرابلس للعدول نهائيا عن طلب الوصاية على طرابلس ، ولقد مكن نجاح هذه المساعى من حبوط مشروع « بيفن — سفورزا » فى الامم المتحدة فكللت هذه المساعى بالنجاح الذى تعبر عنه المذكرة التى قدمتها الحكومة الايطالية للامانة العامة والتى وزعت على دول الجامعة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وهى فى الحقيقة ثمرة لأخذ ورد طويلين داما بضعة شهور وفى هذه المذكرة المرفقة صورتها (ملحق رقم ٢) ترون مشروع الاقتراح الايطالى الذى وعدت ايطاليا بتأييده بواسطة أنصارها وأصدقائها فى الامم المتحدة والذى تنازلت فيه عن كل دعوة للوصاية أو السيطرة فى أى شكل ، واعترفت ايطاليا باستقلال طرابلس استقلالا تاما ناجزا .

وقد كان لموقف الطليان أثر كبير فى سياسة بريطانيا وفرنسا بالنسبة لاغراضهما فى برقة وفزان ، فأخذت المشروعات البريطانيةالمعدة للوصاية على برقة تتحول تدريجيا فى إتجاه الاستقلال وظهر أن مشروع دستور برقة الذى أعلن فى تاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ غير كاف للاءمة الوضع الجديد وبذلك كسبت قضية استقلال ليبيا كلها خطوات الى الامام نرجو أن تتوج بقرار من الامم المتحدة يحقق لتلك البلاد المجاهدة أهدافهاالوطنية ويرضى الامة العربية ، ولا يزال الامر حتى الآن بين يدى المندوبين فى الامم المتحدة ولو أنه بان من مجمل المناقشات أن مبدأ الاستقلال مسلم به من الكثرة الكبرى فى الدورة الحالية ، وأهم ما يدور عليه النقاش وتبذل المساعى الخفية فى سبيله هو الفترة بين تحقيق الاستقلال نظريا وعمليا ومن سيشرف فى هذه الفترة على ادارة البلاد وكيف يكيف هذا الاستقلال فى شكل اتحاد ليبى واستقلال حقيقى ، ولا شك أن الدول العربية فى جملتها تتفق مع رغبات أهل البلاد فى أنيكون الاشراف المؤقت مكفولة عواقبه برقابة الامم المتحدة وبتقصير مدته الى أقصى حد .

٣ ـ قضية اندونيسيا

راقبت الجامعة العربية عن كثب تطور القضية الاندونيسية وساهمت فى مناصرتها أمام الهيئات الدولية والوقوف مع أندونيسيا لتحقيق أمانيها فى الحرية والاستقلال ، وقد أجابت الدول العربية لرجاء الجامعة العربية فى عدم السماح للطائرات الهولاندية بالنزول فى البلاد العربية ، مما كان له أكبر الاثر فى نفوس الاندونيسيين .

وتوالى الجامعة العربية عنايتها بهذه القضية بالاهتمام لما يدور فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى ينعقد فى لاهاى منذ ٢٣ اغسطس سنة ١٩٤٩ لمحاولة وجود حل للمسألة الاندونيسية ويلاحظ فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى والسياسى بين هولاندا وولايات أندونيسيا المتحدة فى نطاق اتحاد هولندى أندونيسى ، أن الجانب الهولندى يرى ضرورة منحه حق المراقبة على السياسة المالية والاقتصادية لاندونيسيا بينما يرى الجانب الاندونيسى أن السياسة المالية والاقتصادية لولايات أندونيسيا المتحدة الجديدة هى مسألة داخلية .

ولا زالت المفاوضات فى مؤتمر المائدة المستديرة قائمة للتقريب بين وجهات النظر بين الطرفين لتحقيق أمانى أندونيسيا فى الاستقلال والحرية .

٤ ـ شئون الدول العربية

النزاع على حدود بين اليمن ومحمية عدن

عنيت الجامعة العربية بحادث الحدود الذى وقع بين اليمن ومحمية عدن وتفصيله انه فى أوائل شهر اغسطس الماضى شرعت السلطات البريطانية فى منطقة بيهان الواقعة فى محمية عدن البريطانية فى بناء حصن عسكرى على حدود منطقة « حريب » اليمنية فبادرت الحكومة اليمنية بالاحتجاج على هذا التصرف لدى السلطات البريطانية فى عدن لعدم وجود تمثيل سياسى بين الحكومة البريطانية والمملكة المتوكلية اليمنية واعتبرت اليمن هذا التصرف اعتداء صارخا على أراضى الحكومة اليمنية . وقد رد الحاكم البريطانى فى عدن بأن الموقع الذى يقام عليه هذا الحصن انما هو جزء من أراضى محمية بيهان التابعة للنفوذ البريطانى وهو داخل ضمن حدودها فعادت الحكومة اليمنية وأكدت أن المنطقة التى يقام عليها هذا الحصن تدخل ضمن حدود منطقة حريب اليمنية واقترحت أن تؤلف لجنة من اليمانيين لبحث الموضوع وتسويته بالطرق السلمية الودية تنفيذا للمادة الثالثة من المعاهدة اليمنية البريطانية المبرمة سنة ١٩٣٤ ولكن حاكم عدن أصر على رفض الاقتراح وأصر على بناء الحصن مهما تكن النتيجة وقد اضطرت الحكومة اليمنية ازاء هذه الحالة الى بناء حصن آخر فى داخل أراضيها ويبعد عن الحصن الأول ثلاثة كيلو مترات رغبة فى حماية مصالحها التى باتت تحت رحمة الجنود البريطانيين بعد شروعهم فى بناء الحصن الذى أصروا على اقامته .

وقد عارضت السلطات البريطانية فى هذا وأنذرت بنسف الحصن اليمنى بقنابل طائراتها وارغام الحامية اليمنية على التخلى عنه بالقوة وحددت لذلك يوم ٢ سبتمبر

اذ حلقت قاذفات القنابل الانجليزية فى سماء بلدة حريب وأخذت تلقى القنابل بشدة فوق هذه المنطقة ولم يصل لعلم الامانة العامة مدى الخسائر فى الاموال والارواح .

فاتصلت فى الحال الحكومة الملكية المتوكلية اليمنية بالامانة العامة وأحاطتها علما ، ثم قدم مندوبها احتجاجا الى الحكومة البريطانية مطالبا بتعويض عما نجم من خسائر فى الارواح والاموال .

وقد أرسل سعادة السير جون ترونبيك الوزير البريطانى فى الشرق الاوسط بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ خطابا لسعادة عزام باشا أخطره فيه بما يحصل ومفسرا للحادث وواعدا ببيانات أوسع ومشاركا فى الرغبة لتسوية الامر بسرعة . وقد أخطرت دول الجامعة بفحوى خطاب الوزير البريطانى ورد سعادة الامين العام عليه فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٩ لتسوية هذا الحادث بالطرق السلمية .

والامانة العامة وطيدة الأمل فى الوصول الى تسوية سلمية لهذا الحادث وقد تفضلت الحكومة اليمنية بشكر الامانة العامة على عنايتها بالحادث والعمل على تسويته وديا .

الادارة الثقافية

أولا ـ معهد المخطوطات

استمر معهد المخطوطات على نشاطه وتوسيع مدى جهوده وكانت الامانة العامة قد أوفدت بعثة لتصوير المخطوطات العربية الموجودة بتركيا مكونة من خمسة أعضاء اخصائيين برئاسة الاستاذ يوسف العش مدير معهد المخطوطات ، وقد شرعت البعثة فى عملها فى جو حسن من العلاقات مع السلطات التركية التى أبدت استعدادها لمعاونتها فى عملها ، واتخذت البعثة خطة دقيقة للعمل الغاية منها الاستفادة أكثر ما يمكن من المخطوطات العربية الموجودة فى تركيا والتى لا مثيل لها فى العالم والتى يبلغ عددها حوالى (١٥٠) ألف مخطوط وبما أن هذه المخطوطات غير معروفة أو ما يعرف عنها مملوء بالاغلاط فقد شرعت البعثة تدرسها دراسة دقيقة لتختار منها القيم فتفهرسه ليكون معروفا لديها وللعالم فيما بعد . ثم انتخبت من هذا القيم المفهرس أروع ما فيه مما لا نظير له فى قيمته الفنية والعملية فصورته على الافلام ، وقد استطاعت بهذه الطريقة أن تكتشف عددا كبيرا من المخطوطات القيمة لم تكن معروفة قبل ذلك فى العلوم الطبيعية والفلسفية والفنون والآداب والثقافة الاسلامية . وكثير من الكتب التى لم يكن يعرف منها الا اسمها ومدح العلماء الاقدمين لها ، اكتشفتها البعثة وصورتها لتضم الى الكنز العربى العظيم ، وعدد ما صورته يبلغ نحوا من ألفين وخمسمائة كتاب من المخطوطات أما ما فهرسته فيبلغ نحوا من خمسة عشر ألف مخطوط من المخطوطات القيمة . ويمكن القول أن ما يعرفه معهد المخطوطات من خزائن الكتب فى تركيا الآن يعادل أربعة أمثال ما كان معروفا عنها بالاوساط العلمية المختصة . أما ما صور حتى الآن من تركيا فهو يعادل فى القيمة مجموعة ما صور فى السنتين الماضيتين من مختلف الخزائن . وامتد توفيق البعثة فى عملها الى أنها وجدت سبيلا الى أن يستمر عمل

التصوير فى تركيا بعد مغادرتها لها ، وذلك السبيل هو أن تقدم الامانة العامة آلة التصوير الى متحف طوبقبو سراى مقابل أن يصور الامانة العامة على تلك الآلة الف فيلم أو ما يعادل صور (٥٠٠٠) مجلد مخطوط ، ومن ثم تصبح الآلة ملكه . وقد وافقت الامانةالعامة علىاجراء هذا التبادل لفائدتيه الماديةوالمعنوية،فان أجور المصورين لهذه الافلام الالف تبلغ أكثر من تكاليف الآلة . يضاف الى ذلك النفقات الاخرى التى تعادل أيضا ثمن تلك الآلة . أما الفائدة المعنوية فهى فى موافقة الجهات الرسمية فى تركيا على أن يصور هذا العدد الضخم من الكنوز التى تمتلك مفاتيحها .ووقع رئيس البعثة بالنيابة عن الامانة العامة الاتفاق مع متحف طوبقبو سراى بهذا الشأن وكان لذلك أثر طيب فى الاوساط العلمية فى تركيا التى رأت فى تقديم الآلة المصورة لتلك المؤسسة التركية الكبيرة عونا علميا جليلا . وقد طلبت الامانة العامة من امريكا آلة جديدة للتصوير بدلا من الآلة المقدمة . هذا وقد استمر العمل فى معهد المخطوطات لاتمام برنامجه فى تصوير المخطوطات فى البلدان الاخرى فحصل على صور من مخطوطات تونسية بحسن عون معالى الاستاذ حسن حسنى عبد الوهاب باشا وحصل على صور مخطوطات قيمة من الاسكوريال باسبانيا بمعرفة الاستاذ عبد العزيز الاهوانى وتم الاتفاق مع المجمع العلمى العراقى ليكبر له المعهد صور مخطوطات ينتخبها مما صوره المعهد ، ويصور المجمع العلمى العراقى للمعهد المخطوطات القيمة الموجودة بالعراق ، بحيث يقدم المعهد مقابل كل ست صور صغيرة على أفلام صورة كبيرة على ورق شمسى ، وفى هذا الاتفاق منفعة متبادلة للطرفين . وشرع المعهد فى تقديم صور المخطوطات مكبرة للمؤسسات العلمية وللعلماء فى أنحاء العالم ، واستفاد من أسلوب جديد فى التصوير اهتدى اليه المعهد . وهذا الاسلوب يخفض نفقات التكبير الى أقل من الربع ويساعد على تعدادالصور وسحبها بالجملة .

ثانيا ـ فى الترجمة والتاليف

بدأت الادارة فى هذه الفترة تتسلم بعض الكتب المترجمة والتى كانت قد عهدت بترجمتها الى المختصين فتسلمت الجزأين الاول والثانى من كتاب قصة الحضارة تأليف دورانت وكتاب تطور الزراعة فى الشرق الاوسط تأليف كين وكتاب الانساب تأليف زان باور وكتاب حقوق الانسان تأليف البير بابيه وكتاب العمارة الاسلامية تأليف كريزويل ، وعهدت الى هيئات النشر بطبع تلك الكتب باسم الجامعة العربية وهى فى سبيل القيام بترجمة كتاب « مقدمة فى تاريخ العلوم » لسارتون يقوم بترجمته أساتذة علوم مختلفة بجامعة بيروت الامريكية مؤملة أن ينجز عمل الطبع والترجمة خلال الثلاث سنوات القادمة كما أن اللجنة التى ألفتها الادارة لترجمة كتاب بروكلمن الذى هو أوسع كتاب يسجل التراث العربى فى مختلف العصور لا تزال سائرة فى عملها ولا يزال المؤلف نفسه يشرف على الترجمة لتخرج صحيحة وافية .

وألفت الادارة الثقافية لجنة من المختصين فى جغرافية العالم العربى لتقوم بتأليف كتاب جامع عن « جغرافية العالم العربى » ووضع الخرائط اللازمة له وتوالى هذه اللجنة اجتماعاتها تمهيدا للبدء فى اصدار هذا الكتاب ، وقد مد أجل المسابقة التى عملت فى السنة الماضية مدة أشهر أخرى ينتظر بعدها أن يبت فى اختيار أحسنها فى آخر هذا العام .

ثالثا ـ تخليد ذكرى ابن سينا

أما عن تخليد ذكرى الفيلسوف ابن سينا فقد اختارت اللجنة التى ألفتها الادارة كتاب « الشفاء » لابن سينا لنشره فى مصر وستتولى وزارة المعارف المصرية الانفاق على نشر الكتاب أسوة بما صنعت فى نشر كتب أبى العلاء وقد تسلمت الادارة صورا للمخطوطات الموجودة فى ايران وسيصلها قريبا مجموعة أفلام لمخطوطات ابن سينا الموجودة فى تركيا ، هذا وقد بدأت لجنة ابن سينا تتعاون مع السفارة الايرانية بالقاهرة وطلبت اليها أن تمثل فيها وقد حضر فعلا مندوب عن السفارة الايرانية جلسات اللجنة ، هذا وسيعنى بالناحيتين العلمية والفلسفية فى مؤلفات ابن سينا . وقد وردت على الادارة الثقافية ردود من بعض الدول العربية بأنها ساعية فى تشكيل لجان لتحقيق هذا الغرض أسوة بما فعلته بمصر .

رابعا ـ المتحف الثقافى والتقويم

وانتهت الادارة الثقافية من اتمام متحف الثقافة العربية الذى انشأته فى الدور الاول من بنائها وهو يمثل الثقافة فى الاقطار العربية فى مراحلها المختلفة ويعد صورا تبين كل ناحية من نواحى الثقافة بالرسوم والاحصائيات والكتب المستعملة ونحو ذلك ، وافتتح فى أواخر شهر مايو الماضى ولا يزال مفتوحا لحضرات الزائرين ، هذا ونرغب الادارة رغبة شديدة فى توسيع نطاق المتحف الى أكثر من ذلك أيضا فى المستقبل لكى يتسع لجمع وعرض أنواع وسائل التعليم ووسائل الايضاح المستعملة فى مختلف البلاد فى شتى الدروس حتى يستطيع المتحف أن يقوم بدور ايجابى فى توجيه التعليم وتحسينه بصورة فعلية ، كما أن الادارة قطعت شوطا بعيدا فى طبع التقويم للاقطار العربية المختلفة وتوجو أن يتم بعد شهر من تاريخه .

خامسا ـ المؤتمر الثقافى الثانى

كان فى نية الادارة الثقافية عقد مؤتمر ثان فى الاسكندرية فى أغسطس سنة ١٩٤٩ تكون وجهته غير وجهة المؤتمر الثقافى العربى الاول ، وبعرض الامر على المكتب الدائم للجنة الثقافية قرر أن يتم انعقاد ذلك المؤتمر فى عام ١٩٥٠ ، على أن تستعد الادارة الثقافية من الآن باعداد الموضوعات الخاصة بذلك المؤتمر وعلى أن يعرض الامر على اللجنة الثقافية للبت فيه ، وقد عرض فعلا الموضوع على اللجنة فى اجتماعها الذى عقد فى الاسكندرية فى ٢٢ أغسطس الماضى فقررت عقد المؤتمر فى صيف ١٩٥٠ للنظر فى : (١) هل من المصلحة التوسع فى التعليم الجامعى أو قصره على الاكفاء ؟ (٢) تحديد الاغراض التى ينبغى أن يتجه اليها التعليم الثانوى والعالى وليكون وسيلة للتعارف والتفاهم ولتبادل الرأى بين رجال التعليم فى البلاد العربية وتستعد الادارة الثقافية من الآن لعقد هذا المؤتمر فى موعده .

سادسا ـ استكتاب المقالات

واستكتبت الادارة كتابا من الاقطار العربية بعض الموضوعات التى تهم البلاد العربية فى السياسية والاقتصاد والعلوم والجغرافية ، وأذيع ملخصها من محطة الاذاعة المصرية وجمعت هذه المقالات وطبعت وستوزع على البلاد العربية قريبا .

سابعا ـ وسائل التعاون العلمى بين الدول العربية

ألفت الادارة لجنة لدراسة وسائل التعاون العلمى بين الدول العربية اجتمعت عدة مرات وقدمت تقريرا للادارة يتضمن وسائل التعاون العلمى والخطط التى يجب السير عليها ، للوصول الى هذا الغرض وأرسل الى الدول الاعضاء ، وبعرض الامر على اللجنة الثقافية فى اجتماع أغسطس الماضى قررت انشاء مكتب خاص فى الادارة الثقافية لتنظيم وتنسيق التعاون العلمى بين البلاد العربية ودعوة المختصين من الدول العربية بين آن وآخر للتداول فى حل مشكلة من مشكلاتهم العلمية ، وتوزيع ما تسفر عنه أبحاثهم على البلاد العربية للتعريف بوجهة النظر التى ذهبوا اليها ونشر خلاصة تلك الابحاث بالوسائل المختلفة ، وستعمل الادارة الثقافية على تنفيذ هذه القرارات .

ثامنا ـ الاشتراك فى اليونسكو

دعيت الادارة الثقافية فى هذه الفترة للاشتراك فى اجتماع اليونسكو الذى عقد فى باريس فى غضون سبتمبر فى هذه السنة ، فأجابت الدعوة وبعثت مندوبا عنها وقدمت لهيئة اليونسكو تقريرا باللغتين العربية والانجليزية عن تعليم اللاجئين الفلسطينيين فى البلاد العربية يتضمن احصائيات دقيقة وافية عمن هم فى سن التعليم فى كل دولة من الدول العربية مطالبة فيه أن يخصص اليونسكو مبلغا كبيرا من المال حتى يتسنى تعليم جميع أطفال اللاجئين ودفعت الامانة العامة مبلغا قدره ألفان من الجنيهات اعانة لليونسكو فى هذا السبيل .

تاسعا ـ الاذاعة والسينما

وقد يلاحظ أن الادارة الثقافية لم تتقدم خطوات عملية فعالة فى سبيل نشر الثقافة بواسطة السينما والاذاعة . ولكن حال دون ذلك حالة الميزانية بالجامعة فى ظروفها الحالية .

الادارة الاقتصادية :

توالى الادارة الاقتصادية بحث ودراسة المشروعات الاقتصادية التى من شأنها تعزيز وتقوية الروابط الاقتصادية بين الدول الاعضاء فى الجامعة العربية وتحقيقا لهذه الاهداف فقد كان نشاط الادارة الاقتصادية فى الفترة الواقعة ما بين الدورة العاشرة والحادية عشرة يشمل المواضيع التالية :

١ ـ مشروع توحيد النقد بين البلاد العربية

تنفيذا للقرار الصادر من مجلس الجامعة بجلسته العاشرة من دور الانعقاد السابع بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨ بشأن اقتراح الوفد العراقى الخاص بموضوع « توحيد العملة فى دول الجامعة » فقد طلبت الادارة الاقتصادية من الدول العربية أن توافيها بنتيجة دراستها لهذا الموضوع ، ولما كان دولة خالد بك العظم قد قدم فى ٢ ابريل

سنة ١٩٤٦ مشروعا بشأن توحيد النقد فى البلاد العربية يرمى الى انشاء اتحاد نقدى للبلدان العربية تكون العملة المتداولة فيه واحدة ولها غطاء نقدى واحد ، فقد قامت الامانة العامة باستطلاع رأى المراقب العام للشئون المالية والاقتصادية فى وزارة المالية المصرية وقد وافت المراقبة الامانة العامة بملاحظاتها على هذا المشروع كما أن الامانة العامة طلبت الى فخامة توفيق بك السويدى رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بجامعة الدول العربية ابداء رأيه فى موضوع توحيد النقد بين دول الجامعة فجاء فخامته الى القاهرة ودرس الموضوع مع لجنة الخبراء وانتهى الرأى الى مشروع اتفاقية بين دول الجامعة العربية باسم « الدينار العربى » له وزن قانونى معين من الذهب ويعتبر العملة القانونية فى دول الجامعة العربية الموقعة على الاتفاقية .

وقد استطلعت الامانة العامة رأى الخبير العالمى المسيو فان زيلاند فى المشروع الاخير فبعث اليها برأيه وقد أحالته لصاحب الفخامة توفيق السويدى بك الذى لاحظ أن المسيو فان زيلاند لم يتطرق الى مشروع الاتفاقية بل بقى يدور حول المبادىء العامة والنظريات الخاصة ولذلك آثر فخامته ارسال جميع الوثائق الخاصة بهذا الموضوع الى دول الجامعة لتتفضل بابداء الرأى بشأنها حتى اذا مانضج المشروع دعيت اللجنة الاقتصادية الى الاجتماع للنظر فيه ولقد بعثت الادارة الاقتصادية فى مايو سنة ١٩٤٩ الى الدول العربية بجميع الوثائق الخاصة بمشروع توحيد النقد بين دول الجامعة العربية رجاء التفضل بدرسه وموافاتها بالرأى الذى تنتهى اليه حتى تتمكن الادارة الاقتصادية من عرض الموضوع على اللجنة الاقتصادية ولا زالت الادارة الاقتصادية بانتظار ردود الدول العربية فى هذا الشأن .

٢ — مشروع التبادل التجارى بين البلاد العربية

أولت الادارة الاقتصادية اهتمامها وعنيت بصفة خاصة بدراسة الوسائل المؤدية الى تنشيط التبادل التجارى وتوثيق التعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية ، فدعت لجنة الخبراء برئاسة فخامة توفيق بك السويدى لابداء رأيها فى المشروع المقدم من قبل الحكومة اللبنانية وعلى هدى الالتزامات الدولية التى أقرها ميثاق هافانا للتجارة والاستخدام ، وضعت لجنة الخبراء مشروعا لاتفاقية بين الدول العربية بصورة تضمن المصالح العربية الاقتصادية دون المساس بالالتزامات الدولية الجوهرية ، وقامت الادارة الاقتصادية باستطلاع رأى الدول الاعضاء بشأن المشروع قبل احالته الى اللجنة الاقتصادية .

ولقد أعدت الادارة الاقتصادية دراسة خاصة لموضوع اتفاقية هافانا وما حوته من مبادىء وأسس للاسترشاد بما يجب الاخذ به وفقا لمقتضيات المصلحة العربية وستعرض هذه الدراسة على اللجنة الاقتصادية لتقرر ما يجب الاخذ به بالنظر لما لهذا الموضوع من أهمية قصوى فى تقرير مبادىء السياسة التجارية والتطور الاقتصادى للبلاد العربية وضرورة تنسيق أسس السياسة الاقتصادية العربية .

وقد اتصل بعلم الامانة العامة أن المملكة العربية السعودية قد أبرمت مع الحكومة الملكية المصرية اتفاقا تجاريا وماليا فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٩ يبدأ نفاذه فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٩ وينتهى العمل به فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٥٠ ، وهى تأمل أن تحاط به علما لينظر فى مدى صلاحية كنموذج لاتفاقات مماثلة بين دول الجامعة .

٣ ـ المعرض الزراعى الصناعى السادس عشر

عندما تقرر اقامة المعرض الزراعى الصناعى السادس عشر الذى افتتح بالقاهرة فى ١٥ مارس سنة ١٩٤٩ والت الادارة الاقتصادية بالامانة العامة الاتصال بالدول العربية تنفيذا لتوصية اللجنة الاقتصادية بدعوة الدول العربية للاشتراك فيه لما فى هذه المشاركة من الفائدة فى اعطاء صورة صحيحة عن مدى التقدم فى النواحى الزراعية والصناعية .

ولقد كانت الادارة الاقتصادية حلقة الاتصال بين ادارة المعرض والدول العربية ، وقد عينت الامانة العامة مندوبا عنها فى المعرض ليوالى الاتصال الشخصى عن طريق المكاتبات لتيسير سبل التعاون بين الحكومات وادارة المعرض .

وقد خصصت ادارة المعرض سراى الشرق لعرض معروضات الدول العربية ساهمت فيها الجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية والمملكة المتوكلية اليمنية ، وكان للامتيازات التى قررت لصالح العارضين من الدول العربية أثر كبير فى تيسير دخول كميات كبيرة من معروضاتها وللتعرف على مدى النشاط الصناعى فى تلك البلاد مما كان له أفضل الآثر .

٤ ـ تعنى الادارة الاقتصادية بدراسة الاوضاع الاقتصادية فى البلاد العربية بما فيها الثروات الطبيعية والثروة القومية من الزراعة والصناعة وما يتعلق بالتجارة الخارجية توصلا الى تنظيم العلاقات والتبادل التجارى بين البلاد العربية مع ما يتبع ذلك من دراسة الانظمة الجمركية والمالية ، وليس من شك فى أن هذه الدراسة لن تصل بنا الى نتائج مرضية الا بتعاون الدول الاعضاء فى تزويد هذه الادارة بكافة المعلومات والبيانات والاحصاءات الدقيقة وبموافاتها دواما بآراء وملاحظات الدول الاعضاء فى المسائل التى تعنى الادارة ببحثها والتى ترجع فيها الى الدول الاعضاء لتزويدها برأيها وان كل نقص فى ذلك يؤدى دون ريب الى عجز الادارة عن حسن القيام بمهمتها .

ونظرا لما دلت عليه التجربة من أن الحصول على البيانات المطلوبة بواسطة الطريق المتبع الآن بواسطة طلبها عن طريق المفوضيات من شأنه تأخير تلك البيانات ، لذلك تقترح الامانة العامة أن تحدد كل حكومة الجهة التى تتصل بها الادارة الاقتصادية فى الشئون المتعلقة بالمسائل الاقتصادية وان يكون لهذه الجهة السلطة التامة على اعطاء البيانات المطلوبة مباشرة بعد الحصول عليها من الجهات الرسمية المختلفة وفى ذلك تيسير للحصول على المعلومات اللازمة كى تستطيع الادارة الاقتصادية القيام بانجازها على وجه السرعة وبالدقة اللازمة .

الادارة القانونية :

كانت اللجنة القانونية المتفرعة عن مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى التاسع قد عهدت الى الادارة القانونية صياغة مشروعات اتفاقيات الجنسية وتسليم المجرمين وتنفيذ الاحكام فى ضوء المناقشات التى دارت فى اللجنة حول هذه القضايا والتعديلات التى رأت ادخالها عليها . وقد أنجزت الادارة القانونية قرار اللجنة الموقرة .

وتوالى الادارة القانونية النظر فى طلبات تعويض من أصيبوا أو ورثة من استشهدوا فى الميدان بسبب الاعمال الحربية من متطوعى الجامعة العربية لانقاذ فلسطين .

وهى تبدى الرأى القانونى فيما تستشار فيه من أعمال الامانة العامة .

ادارة الشئون الاجتماعية :

أولا ـ تنظيم دراسات اجتماعية للشرق الاوسط :

يسر الامانة العامة أن تذكر أن المكاتبات التى تبودلت بينها وبين رئيس القسم الاجتماعى لهيئة الامم المتحدة والتى ورد ذكرها فى تقرير نشاط الامانة العامة السابق بشأن التعاون بينها وبين هذه الهيئة والمتفرع عنها تنظيم حلقات دراسات اجتماعية للشرق الاوسط قد أتت بالثمرة المرجوة وانتهت بأن دعت هيئة الامم المتحدة دول الجامعة العربية لعقد أول حلقة فى بيروت فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ وقد دعيت الجامعة لهذه الحلقة بصفتها منظمة اقليمية للمرة الاولى .

وقد التأم عقد هذه الحلقة فى التاريخ المذكور واستمرت جلساتها حتى ستمبر سنة ١٩٤٩ وحضرها مندوبون عن الدول العربية وكذلك حضرها وفد عن الجامعة العربية وكون هذا الوفد من موظفى الامانة العامة وضم خبراء فى الشئون الاجتماعية وروعى فى تكوينه أن يضم أعضاء من دول عربية متعددة .

وقد اتخذت قرارات هامة فى الشئون الاجتماعية (ملحق رقم ٢) كما وفقت الامانة العامة لاقناع سعادة محمد العشماوى باشا وزير المعارف الاسبق والذى كان رأس وفدها فى بيروت بجدارة بقبول رئاسة اللجنة الاجتماعية فنفذت بذلك قرار مجلس الجامعة الصادر فى تاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧ .

ثانيا ـ الدورة الرياضية بين الدول العربية :

وتعنى الادارة الاجتماعية بالشئون الرياضية لما لها من أهمية فى ربط أواصر التعارف عن طريق التزاور الرياضى والتنافس بين شباب البلاد العربية وأثر ذلك فى رفع المستوى المعنوى والرياضى وترجو الامانة بعد تعيين رئيس اللجنة الاجتماعية ان توفق الى تحقيق رغبة المجلس الموقر فى تنظيم دوريات رياضية عربية .

ثالثا ـ شئون اللاجئين :

ولقد بذلت الامانة العامة أقصى جهودها فى مشكلة اللاجئين بنفسها ومستعينة بالمجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين والهيئات الدولية فانفقت أموالا طائلة وبذلت مساعى متعددة النواحى وهى كل ما استطاعت ومع ذلك تأسف لان حالة اللاجئين لا تزال توجب الاسى وتستلزم مضاعفة الجهود .

وتغتنم الامانة العامة هذه الفرصة لتكرر شكرها لسعادة رئيس مجلس الاغاثة الاعلى الدكتور سليمان عزمى باشا الذى تبرع بوقته وجهده المتواصل لخدمة الامة

فى هذا الشأن ولمعاونة القدير الدكتور عبد الحليم محفوظ بك ويشكو المجلس من انه لم يجد العون الكافى فى كثير من البلاد والحكومات العربية ومع علم الامانة العامة التام بأن البلاد العربية ناءت بحمل جسيم فانها ترجو منها أن تبذل مجهودا آخر فى هذه الكارثة الكبرى .

وتلفت الامانة العامة النظر الى أن هيئة الامم لم تستطع بالرغم من مضى سنة على تحملها عبء المساعدة أن تعمل عملا جديا لاعادة اللاجئين الى أوطانهم فتجد مخرجا من الحالة السيئة التى بلغوها ويهم الامانة العامة أن تبرز أمام نظر المجلس الموقر الوضع الحاضر للاجئين وان تنظر فيما يلزم تقريره بشأنهم حتى يرفع عنهم ما هم فيه من بؤس ويخفف من ويلات هؤلاء المشردين ليقضى فى أمرهم وستوالى الامانة العامة الاستجابة فى حدود امكانياتها لما يطلبه مجلس الاغاثة وهيئات البر العربية والافراد فى هذا الشأن .

رابعا ـ الطلبة الفلسطينيون

أولت الامانة العامة مسائل الطلبة الفلسطينيين عنايتها وقامت علاوة على ما ذكر من المساعدات فى التقرير السابق بمساعدة الطلبة الفلسطينيين فى انجلترا وذلك اجابة لطلب الهيئة الدولية لمساعدة الطلبة بلندن وأرسلت لهذه الهيئة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بعد التأكد من قيامها بالعناية اللازمة للطلبة الفلسطينيين ورجت مكتب البعثات للحكومة المصرية أن يراقب الحالة .

ادارة المواصلات :

ان المشروعات والتوصيات التى سبق أن قررتها لجنة المواصلات ووافق مجلس الجامعة على عرضها على الدول الاعضاء لابداء ملاحظاتها هى :

أ ـ مشروع معاهدة بشأن الطيران المدنى بين الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية والاتفاق النموذجى الملحق بها .
ب ـ مشروع اتفاقية اتحاد البريد العربى .
جـ ـ توصيات لجنة البريد .
د ـ مشروع اتفاقية الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية .
هـ ـ توصيات لجنة البرق والهاتف .
و ـ توصيات لجنة السكك الحديدية والطرق والملاحة .

وما زالت هذا التوصيات والمشروعات بين يدى الحكومات العربية والمأمول أن تبدى الدول الاعضاء ملاحظاتها عليها وأن تجتمع لجنة المواصلات لدرسها ورفعها للمجلس مستوفية جميع الابحاث المطلوبة .

وقد عملت الامانة العامة بكل ما فى استطاعتها لربط البلاد العربية بشبكة تليفونية . ودفعت بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية قرضا من الاحتياطى قدره عشرة آلاف جنيه غير أن استيلاء اليهود على منطقة العقبة عاق سرعة العمل لتذليل الصعوبات .

الشئون المـــالية :

ستقدم الامانة العامة لحضراتكم فى هذه الدورة مشروع ميزانية الجامعة العربية للسنة المالية (١٩٥٠) وقد توخينا فيه الاقتصاد بنحو ٣٠ ٪ من المصروفات العامة ترون تفصيلاتها وأسبابها ، وقـد راعينا ألا ينتج عن ذلك اضرار بالعمـل ولا بسير الجامعة نحو التقدم والتوسع .

ويؤسف الامانة العامة فى هذه المناسبة أن تشير الى أن بعض الدول الاعضـاء لم يسدد ماعليه فى السنة الماضية وبعضها لم يسدد شيئا مما عليه منذ سنتين وستعتمد الامانة العامة على تفويض المجلس لها بالالتجاء الى الاحتياطى العـام لسد ما يمكن أن يحدث فى النفقات من عجز فى هذا العام (١٩٤٩) بسبب تأخر بعض الدول عن دفع أنصبتها اذازادتالنفقات عما يكون قد وصل الى الخزينة لغاية آخر العام .

تحريرا فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٤٩

الامين العام

عبد الرحمن عزام

ملحق رقم ١

مذكـــــرة

القاهرة فى ٢٢ جماد آخر ١٣٦٨

٢١ ابريل سنة ١٩٤٩

عن اعمال اللجنة الاولى (السياسية) من لجان الجمعية العامة للامم المتحدة أثناء اجتماعاتها فى نيويورك

ابتداء من ٦ ابريل سنة ١٩٤٩ (الجزء الثانى من دور الاجتماع العادى الثالث)

فيما يلى بيان المسائل المختلفة لدى اللجنة من اجتمـاعات باريس . والتى يتعين عليها بحثها الآن والوصول الى قرارات فيها .

١ ــ مصير المستعمرات الايطالية السابقة .

٢ ــ موقف الامم المتحدة من اسبانيا فى عهد فرانكو .

٣ ــ معاملة الهنود فى جنوب افريقيا .

وقد عقدت اللجنة جلستها الاولى فى ليك سكسس الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٦ ابريل سنة ١٩٤٩ وأخذت تعالج قضية المستعمرات الايطالية السابقة فاطلعت على كتاب من ممثل الحكومة الايطالية يعرب عن رغبة هذه الحكومة فى الاشتراك فى أعمال اللجنة عند النظر فى مصير المستعمرات المذكورة اذ أن لايطاليا مصالح حيوية مرتبطة بهذا المصير .

ثم قدم **وفد الولايات المتحـدة الامريكية** مشروع قرار تصدره اللجنة وتدعو به الحكومة الايطالية الى ايفـاد ممثلين يحضرون اجتماعات اللجنـة أثناء نظر موضوع المستعمرات الايطالية السابقة ويدلون بما يطلب اليهم من معلومات ويقدمون ما يريدون من بيانات ــ على أن لا يكون لهم الحق فى التصويت .

وقد أيد **ممثل بـيرو** هذا المشروع كما أيده ممثل باكستان قائلا أن اخفاق الدول الاربع الكبرى فى الاتفاق على مصير المستعمرات الايطالية السابقة هو الذى ألقى على الجمعية العامة للامم المتحدة عبء البت فى هذا المصير . وذكر أن باكستان توافق على حضور ممثلين من الحكومة الايطالية لمساعدة اللجنة بمعلوماتهم ولكنه وجه النظر الى ضرورة الوقوف على مطالب وآراء أصحاب المصلحة الاصليين وهم سكان الاقاليم التى يراد البت فى مصيرها الآن . ولذلك طلب السماح لممثليهم بالمثول أمام اللجنة والادلاء بما لديهم والتعبير عن أمانيهم وآمالهم .

وذكر **ممثل المملكة المتحدة** أن دولته توافق على حضور ممثلين من الحكومة الايطالية كما توافق على الرأى الذى أدلى به ممثل الباكستان . اذ مما لا شك فيه أن طلبات ستقدم من سكان البلاد والاحزاب السياسية فيها لاسماع صوتهم . غير أن شيئا من هذه الطلبات لم يقدم بعد . ولكن هناك وفدا من الصومال سيحضر ويحتمل وصول طلبات من هيئات متعددة بعضها ذو شأن والبعض الآخر قليل القدر . واذا أرادت لجنتنا بحث جميع هذه الطلبات لمعرفة جديتها والقيمة التمثيلية لاصحابها فلاشك أن اللجنة تتعرض لانفاق وقت طويل . فهل لا يكون من الخير انشاء لجنة فرعية لبحث هذه الطلبات وتلخيصها وتقديم تقرير عنها الى لجنتنا مع توصياتها فيما يتعلق بالهيئات التى تقترح مثولها أمامنا على قدم المساواة مع ممثلى ايطاليا . ثم قدم مشروع قرار لهذه الغاية مقترحا تكوين اللجنة الفرعية من بوليفيا وزيلندا والنرويج .

وبناء على **تدخل الرئيس** وافقت اللجنة باجماع الآراء على دعوة ممثلى ايطاليا والادلاء بآرائهم فحضروا وأخذوا أماكنهم فى قاعة الاجتماع .

ثم تكلم ممثل المملكة المتحدة قائلا أنه مستعد للادلاء بآراء دولته عند فتح باب المناقشة العامة . ولكن السوابق استقرت على الاستماع أولا الى آراء ممثلى الهيئات غير الاعضاء فى الامم المتحدة فى المناسبات التى يحضرون فيها .

ممثل باكستان — ربما أرادت اللجنة أن تستهل عملها بالاستماع الى ممثلى ايطاليا وانى لا أعرف ماذا سيقولون لنا ولكنى أريد أن أوجه نظرهم الى أمر ربما يكونون قد فكروا فيه وهو أنى أريد أن يذكروا لنا شيئا عن أهداف السياسة الاستعمارية الايطالية . وعن المرحلة التى وصلت اليها فى ادراك هذه الاهداف وأسباب عدم تحقيق هذه الاهداف لو لم تنشب الحرب . واستعداد السكان لتولى شئونهم بأنفسهم والى أى مدى أعدتهم ايطاليا لذلك .

ممثل ايطاليا — قال ان وزير خارجية ايطاليا سيحضر اليوم الى نيويورك ولكنه لا يعلم متى يستطيع الادلاء ببيانه . ثم احتفظ بحق الايطاليين من سكان هذه البلاد فى الادلاء للجنة بآرائهم .

وذكر **ممثل مصر** أنه لا مانع لديه من الموافقة على مشروع القرار البريطانى على أن يضم الى اللجنة الفرعية دول لها علم بأحوال تلك البلاد مثل **تركيا وايران** حتى تستطيع اللجنة الفرعية آداء مهمتها فى نفع .

واقترح **ممثل امريكا** أن تشترك **انجلترا ومصر** فى هذه اللجنة الفرعية كما اقترح تكوينها وفد انجلترا . وهذا يجعل عدد الاعضاء غير ذوى المصلحة المباشرة متغلبا ولكن يكون فى اللجنة الفرعية مع ذلك اعضاء لهم علم بأحوال البلاد .

ووافق **ممثل الباكستان** على هذا الاقتراح واقترح **ممثل فرنسا** فى حالة قبول اقتراح امريكا — ضم **ايطاليا والحبشة** الى عضوية اللجنة الفرعية .

وذكر **الممثل السوفيتى** انه سابق لأوانه الآن اصدار قرار فى الموضوع اذ انه غير معروف بعد الهيئات التى تريد الحضور ولا أين توجد . فيمكن للسكرتير العام أن يقدم لنا فى الاجتماع التالى مالديه من معلومات فى هذا الصدد .

ثم أن تقرير لجنة التحقيق يتضمن شرحا وافيا لوجهات نظر السكان بالنسبة للحلول الممكنة بما فيها الاستقلال الناجز أو المؤجل . ولذلك لا يكون هناك محل لاصدار قرار فى هذا الموضوع الآن .

واعترض **ممثل أثيوبيا** على ضم ايطاليا الى عضوية اللجنة الفرعية ووافق على اقتراح ممثل امريكا .

ووافق **ممثل انجلترا** على ارجاء النظر فى هذا الموضوع وسحب اقتراحه على أن يقدمه فى الوقت المناسب .

ثم أخذ ممثل امريكا فى الادلاء بوجهة نظر حكومته كما شرحت فى البيان المرافق .

وفيما يلى بيان وجهة النظر هذه :

عن ليبيا — توضع تحت الوصاية . ويعهد بادارتها الى دولة أو دول أثبتت جدارتها ورغبتها فى انماء الاستقلال وفق أحكام الميثاق . ونظرا لعلاقة بريطانيا بهذه البلاد فانه يجب العهدة لها بادارة **برقة** سواء قررت الجمعية العامة البت فى مصير ليبيا كلها أو فى مصير جزء منها .

عن أريتريا — يمكن ضم الجزء الشرقى من أريتريا بما فيه ميناء **مصوع** ومدينة **أسمره** الى أثيوبيا مع حماية الاقلية الايطالية وغيرها من الاقليات .

٥ — تلى خطوة البحث والدراسة خطوة ثانية هى وضع برنامج لتحقيق الانعاش ويراعى فيه ما يلى :

أ — أن يحدد الهدف الذى يقصد الى تحقيقه من البرنامج الموضوع تحديدا واضحا، ويراعى فى ذلك اختيار المشكلات الملحة من جهة والمشكلات ذات الاهمية الخاصة والتى تؤثر فى كيان المجتمع أكثر من غيرها من جهة أخرى .

ب — أن يكون البرنامج عمليا فى حدود امكانيات المجتمع ، وأن يستند فى أساسه الى برنامج للانعاش الاقتصادى .

جـ — أن ينوع البرنامج حسب حاجة البيئة التى يطبق فيها ، فيختلف فى بيئة بدوية عنه فى بيئة ريفية أو حضرية أو صناعية . وبوضع برنامج وقائى الى جانب البرنامج العلاجى كما توضع برامج قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى على أساس طبيعة المشكلة التى تعالجها .

د — أن تكون البرامج الطويلة المدى مرنة بحيث يمكن تكييفها حسب حاجة المجتمع والتغييرات التى تطرأ عليه .

هـ — أن يستعان ببرامج توضع فى حدود ضيقة ويفرض تنفيذها التشريع على الشركات والمؤسسات وكبار الممولين بقصد التخفيف من أعباء الخدمة الاجتماعية التى تقوم بها الدولة أو الهيئات الاهلية وضمانا لان يسود العمل روح من التعاون الجميل بين العمال وأصحاب العمل مما يحقق مصلحة الطرفين .

٦ — لا يتحقق الانعاش الاجتماعى على وجهه الصحيح الا اذا اتسع مداه ليشمل جميع نواحى حياة المجتمع ولذلك أصبح من الضرورى أن تضطلع الحكومات بالعبء

الاول فى الانعاش ، لاسيما وأنها تهيمن على جميع أفراد الشعب وتنظم شئونهم العامة مما يجعلها مسئولة عن رفاهيتهم . فضلا عن أن فى امكانها وحدها اصدار القوانين التى تعاون على تحقيق الانعاش وتهيىء له مقومات النجاح وأسبابه كنشر التعليم العام وتوفير أسباب الصحة العامة وتهيئة الخدمات الاجتماعية للمحتاجين وغير ذلك .

٧ — ومع ذلك فلن تستطيع الحكومة أن تقوم بمفردها بمختلف نواحى الخدمة الاجتماعية ويتعين أن تستعين بالهيئات الاهلية والمؤسسات المتطوعة التى تتوافر على معالجة مشكلات اجتماعية معينة . والتى لا تخضع الى ادارة مركزية مما ييسر لها حرية التغيير والتعديل فى أعمالها ووسائلها على أساس التجارب التى تقوم بها والخبرة التى تتجمع لها .

٨ — قد يؤدى تنوع الجهود وتشعب العمل بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية الى تنافس ضار فيما بينها أو تعارض فى وسائلها أو ضياع للوقت والجهد والنفقات فى نشاط متكرر . ولذلك وجب أن ينسق العمل على نحو يؤدى الى تعبئة جميع الجهود وتوجيهها نحو انعاش اجتماعى شامل .

ومن وسائل ذلك أن تؤلف فى كل دولة هيئة عليا للانعاش الاجتماعى يكون لها من السلطة والاستقلال ما يحول دون تأثرها بتغير الحكومات . وتتكون هذه الهيئة من اخصائيين فى مختلف نواحى الانعاش الاجتماعى وممثلين للادارات الحكومية والهيئات الاهلية العاملة فى مجال الانعاش الاجتماعى .

واذا قررت الجمعية العامة وضع برقة تحت وصاية الامم المتحدة وعهدت الى بريطانيا بادارتها فان الحكومة البريطانية تكون مستعدة لقبول هذا العبء . على أنه يلاحظ أن بريطانيا وعدت السنوسيين الذين يسكنون هذا الاقليم وعدا صريحا بعدم عودتهم الى الحكم الايطالى ، ويود الوفد البريطانى أن يعلن فى صراحة انه سيقف فى وجه كل محاولة ترمى الى عودة ايطاليا الى هذا الاقليم . ثم أن الامير السيد ادريس السنوسى ، الذى يدين له جميع السكان بالولاء سيعترف به قريبا رئيسا للدولة مسئولا عن ادارتها الداخلية فى نطاق المسئولية الواقعة على بريطانيا .

وستظل بريطانيا على صلة بأجزاء ليبيا الاخرى تمهيدا لتحقيق وحدتها .

أما بالنسبة لطرابلس فان بريطانيا لا ترغب البتة فى الاحتفاظ بعبء اداراتها ولذلك يجب البت عاجلا فى مصيرها لمصلحة أهاليها . واذا قدر لبريطانيا أن تبقى فيها وفى برقة فان الاصطلاحات التى تحقق للقطرين يجب أن تكون واحدة مع تعديل حدودهما الادارية .

وفيما يتعلق **بأريتريا** يلاحظ أن أثيوبيا أهل لأن تعوض والعدالة ورغبة السكان يقضيان بضم الاقاليم الداخلية فى السهل الاثيوبى الى أثيوبيا وهى التى يسكنها أقباط من نفس جنس سكان النيجر . والاقلية الاسلامية من سكان هذه الاقاليم تقبل الانضمام الى أثيوبيا . مع منح الجالية الايطالية الضمانات اللازمة للمحافظة على حقوقها .

ويجب أن تشمل الاقاليم التى تضم الى أثيوبيا ، ساحل الدناقل وميناء عصب والعاصمة — أسمره — وميناء مصوع وهى منفذ السهل الى البحر .

أما الاقاليم **الغربية** من أريتريا — وأغلبية سكانها من المسلمين — فلا ترغب فى الانضمام الى أثيوبيا فيجب احترام رغبة سكانها .

أما **الصومال** فان بريطانيا توافق على ما اقترحه نواب وزراء خارجية الدول الاربع من حيث وضعه تحت وصاية الامم المتحدة والعهدة بادارته الى ايطاليا . وأن أهالى هذا الاقليم يريدون العهدة بادارته الى الدول الاربع ولكنهم لا يدركون ما ينطوى عليه ذلك تماما من صعوبات .

ثم تكلم **ممثل أثيوبيا** واستهل بيانه بالاشارة الى أن دولته تهتم بمصير المستعمرات الايطالية وأتى على تاريخ بلاده . وأن سكانها الاصليين ينحدرون من بلاد العرب واستقروا فى أول عهدهم فى الاقليم المعروف الآن باريتريا وقد دافعت أثيوبيا عن هذا الاقليم ضد الغزو الايطالى فى أواخر القرن الماضى وهو ما أثبتته لجنة التحقيق فى تقريرها . وذكر ان القرار الذى ستصدره الامم المتحدة فى مصير هذه المستعمرات سيكون بالغ الاهمية بالنسبة لشعوب الشرق الاوسط والقارة الافريقية وأضاف أن الصومال وأريتريا قطران حيويان بالنسبة لأثيوبيا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ومن ناحية سلامتها وأمنها وعارض فى عودة ايطاليا الى أريتريا لان أغلبية سكانها ضد هذه العودة وأعلن أن دولته لا يمكن أن تقبل أو تسمح بعودة ايطاليا الى الصومال .

ثم طالب بضم أريتريا الى اثيوبيا بأداة الصومال .

وبعد ذلك تكلم ممثل **الفلبين** وطالب بالاستماع فورا الى ممثلى عصبة الشبيبة الصومالية لما لها من شأن فى التوجه السياسى فى الصومال . وقد وافق ممثل **استراليا** على هذا الرأى كما وافق عليه ممثل **الهند** .

وتكلم **ممثل البرازيل** وطالب بوضع المستعمرات الايطالية السابقة تحت وصاية الامم المتحدة والعهدة بادارتها الى ايطاليا مع مراعاة مطالب انجلترا بالنسبة لبرقة ومطالب فرنسا بالنسبة لفزان ومطالب أثيوبيا بالنسبة لحصولها على منفذ الى البحر .

وذكر **ممثل أوكرانيا** أنه يحسن التريث حتى يعرف عدد طلبات الهيئات التى تريد الادلاء بآرائها من سكان المستعمرات الايطالية السابقة وعندئذ يتخذ قرار على ضوئها .

وطالب ممثل **المملكة العربية السعودية** بدعوة ممثلين عن سكان ليبيا وأريتريا والصومال للادلاء بآرائهم ووافق على اقتراح ممثل امريكا القاضى بتأليف لجنة فرعية من أربعة أو خمسة أعضاء من بينهم مصر على وجه الخصوص ثم اقترح الرئيس ارجاء اتخاذ قرار فى الموضوع .

ورفعت الجلسة على أن تستأنف عملها فى موعد يحدد فيما بعد .

وقد عقدت اللجنة جلستها الثالثة صباح يوم ٩ ابريل سنة ١٩٤٩ فالقى ممثل **روسيا السوفيتية** — خطابا عن المحاولات التى بذلت منذ مؤتمر بوتسدام للفصل فى مصير المستعمرات الايطالية السابقة وأبان الاسباب التى اعترضت سبيل تقرير مصيرها

وردها الى رغبة انجلترا وامريكا وفرنسا فى الاستيلاء على هذه المستعمرات بينما ترغب روسيا السوفيتية فى تقرير مصيرها لمصلحة أهلها ولمصلحة السلم العالمى .
وبعد ذلك اقترح البت فى مصير هذه المستعمرات على النحو الآتى :

١ ـ **عن ليبيا** ـ تمنح ليبيا الاستقلال فى مدى عشرة أعوام وتدار أثناء هذه الفترة تحت وصاية الامم المتحدة وبمقتضى اتفاق ينص على تعيين مدير له السلطة التنفيذية التامة ، ويعين مجلس الوصاية هذا المدير ويكون مسئولا أمامه ، وتؤلف لجنة استشارية من سبعة أعضاء : خمسة منهم يمثلون انجلترا وروسيا السوفيتية وفرنسا وايطاليا وامريكا والاثنان الباقيان يختارهما هؤلاء الممثلون الخمسة ويكون أحدهما أوروبيا والآخر عربيا من سكان ليبيا .

٢ ـ **عن أريتريا** ـ يتبع فيها نفس النظام المقترح بالنسبة لليبيا ، على أن تضم اللجنة الاستشارية عضوين من سكان أريتريا تعينهما الحكومات الخمس وتمنح أثيوبيا بعض مزايا أقليمية وذلك باعطائها منفذا على البحر فى ميناء عصب .

٣ ـ **عن الصومال الايطالى** ـ يوضع تحت وصاية الامم المتحدة دون تحديد أجل لاستقلاله ويعين لادارته مدير بواسطة مجلس الوصاية ويكون مسئولا أمامه وتضم ـ اللجنة الاستشارية الى جانب ممثلى الدول الخمس ـ عضوين من سكان الصومال .

وفيما يتعلق بهذه الاقاليم الثلاثة يحدد مجلس الامن اذا قرر لزوم ذلك ـ مناطق استراتيجية يديرها مجلس الامن بهذه الصفة لمصلحة الامن الدولى .

ثم ذكر ممثل روسيا السوفيتية أن هذه الاقتراحات مماثلة تماما لتلك التى قدمها وزير خارجية امريكا لمجلس وزراء خارجية الدول الاربع فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وقد وافقت عليها فرنسا آنئذ ، ومن شأن هذه الاقتراحات أن تمهد السبيل أمام الجمعية العامة للامم المتحدة للوصول الى اتفاق بشأن مصير المستعمرات الايطالية السابقة ، وأن تكفل تقدم هذه الاقاليم وبلوغها مرتبة الاستقلال وتضع حدا للنظام الاستعمارى وللظلم والفقر والجوع وهى السمات التى اتسم بها دواما ذلك النظام ، هذا الى أن لجنة التحقيق قررت أن الاغلبية الساحقة لسكان هذه الاراضى تتوق الى الاستقلال ـ أو لنظام الوصاية كتدبير مؤقت يفتح السبيل فى وجهها لادراك الاستقلال ، ثم نهض **ممثل انجلترا** قائلا أنه يريد الرد على مزاعم ممثل روسيا السوفيتية الموجهة الى حكومته ، فقد ذكر ممثل روسيا أرقاما عن تأخر الزراعة فى المستعمرات الايطالية السابقة أثناء الادارة الانجليزية لها ، وقال ان هذا حق ولكنه عزاه الى حالة الجفاف الذى أصابها ، وليس للادارة الانجليزية دخل فى ذلك ولا هى مسئولة عنه ، ثم ان ممثل روسيا قال أن انجلترا نقلت بعض المعدات والادوات من هذه المستعمرات واعترف ممثل انجلترا بذلك . ولكنه قال أن انجلترا كانت مشتبكة فى الحرب واستخدمت هذه الادوات والمعدات فى الحرب وقد أرسلت بعضها الى روسيا ، ثم أن ممثل روسيا السوفيتية نسب الى انجلترا نشاطا استعماريا . ورد بأن انجلترا لا تستطيع قبول هذا الاتهام خصوصا من روسيا .

وبعد ذلك جرت مناقشة فى اللجنة قال فيها الرئيس أنه قد وصلت طلبات من حوالى اثنتى عشرة هيئة فى المستعمرات الايطالية السابقة تطلب المثول أمام اللجنة

للتعبير عن مطالبها وأمانيها وانه يجب الفصل فى انشاء لجنة فرعية لبحث هذه الطلبات، وطالب ممثلو بعض الدول السلافية بأن تمثل فيها ، واقترح ممثل فرنسا أن ينص على أن تأخذ اللجنة الفرعية بنظر الاعتبار — عند بحثها الطلبات الواردة من جماعات وهيئات فى المستعمرات الايطالية السابقة — آراء لجنة التحقيق فى درجة تمثيل هذه الجماعات والهيئات لآراء السكان وأمانيهم وآمالهم .

ثم رفعت الجلسة على أن تستأنف عملها فى صباح يوم ١١ ابريل سنة ١٩٤٩ .

وفى صباح يوم ١١ ابريل سنة ١٩٤٩ عقدت اللجنة جلستها الرابعة وأعطيت الكلمة **لوزير خارجية ايطاليا** فالقى بيانا قال فيه أن هناك اجماعا على العهدة لايطاليا بالوصاية **على الصومال الايطالى** وان ايطاليا مستعدة للنهوض بهذا العبء **وفيما يتعلق بليبيا** ، قال أن التضامن الوثيق بين الجدران أصبح لازما أكثر من ذى قبل بين بلاد البحر الابيض، وان ليبيا يجب أن تصبح احدى دعامات التعاون الودى بين ايطاليا والشعوب العربية فاذا ما عهد لايطاليا بادارة طرابلس — كما تثق ايطاليا — فانها ستنهض بالمهام الملقاة على عاتقها وقد أنفقت ايطاليا أموالا طائلة فى ليبيا ، وكرس العديد من الايطاليين حياتهم لخدمة تقدم ليبيا الاقتصادى .

أما بالنسبة **لأريتريا** ، فقد ذكر وزير خارجية ايطاليا أن أريتريا لم تكن فى يوم من الايام جزءا من أثيوبيا وأن وضعها تحت رقابة أثيوبيا لا يعتبر حلا ، ولكنه أضاف أن ايطاليا تود أن تساهم أثيوبيا بنصيب فى تقدم افريقيا ، وأن تعطى منفذا على البحر فى ميناء عصب ، وختم بأن طالب بالعهدة لايطاليا بادارة أريتريا باسم الامم المتحدة حتى تستطيع تهيئتها للاستقلال .

ثم تكلم **ممثل الارجنتين** وقال أن النصر العسكرى لا يخول الغالب أى حق ، وان المستعمرات الايطالية السابقة بلاد قليلة السكان وفى حاجة الى المستعمرين الذين يستطيعون النهوض بها ، وأن أثيوبيا لها بعض حقوق أدبية فى هذا الصدد ، وتطبيقا لهذه المبادىء يقترح وفد الارجنتين العهدة لايطاليا بالوصاية على ليبيا والصومال وشمال أريتريا مع ضم جنوب أريتريا الى أثيوبيا .

وتحدث **ممثل بيرو** مؤيدا اقتراح الارجنتين ومطالبا بعدم اهمال مصالح بريطانيا فى هذه الاراضى بالنسبة لاعتبارات الامن والسلام .

ثم تحدث **ممثل اتحاد جنوب افريقيا** وقال أن حكومته ترى أن مصير المستعمرات الايطالية السابقة وثيق الارتباط بمستقبل افريقيا وأن حالة الاستقرار والتقدم التى تسود هذه المستعمرات جوهرية لتطور القارة الافريقية تطورا سلميا ، وكذلك يجب أخذ رغبات السكان بنظر الاعتبار وختم بأن حكومته ترى وضع هذه الاراضى تحت وصاية الامم المتحدة والعهدة بادارة كل منها الى دولة واحدة مع اسنادها الى ايطاليا بقدر الامكان ووافق على العهدة لانجلترا بالوصاية على برقة ولفرنسا بالوصاية على فزان ، ولم يوافق على ضم أريتريا لأثيوبيا . ولكنه وافق على اعطاء أثيوبيا منفذا على البحر عن طريق ميناء أو أكثر فى أريتريا وناشد ممثل اتحاد جنوب افريقيا الجمعية العامة أن تفرغ من تقرير مصير هذه المستعمرات دون ابطاء .

وتحدث **ممثل هايتى** مطالبا بعدم اهمال مطالب سكان البلاد وذكر انه يبدو غريبا أن أثيوبيا — وهى التى تعرضت للعدوان الفاشى — لم تتلق حتى الآن أى تعويض وأصر على ضرورة سماع ممثلى سكان البلاد .

وتكلم ممثل **كولومبيا** ووافق على العهدة الايطالية بالوصاية على طرابلس والصومال وجزء كبير من أريتريا مع منح أثيوبيا منفذا على البحر ، أما فيما يتعلق ببرقة فيمكن وضعها تحت وصاية بريطانيا .

ثم رفعت الجلسة وعادت اللجنة الى الاجتماع بعد الظهر فى جلستها الخامسة وخصصتها لتشكيل اللجنة الفرعية للنظر فى الطلبات التى تقدم من الهيئات التابعة للمستعمرات الايطالية السابقة للادلاء بآرائها ومطالبها وأمانيها وتقرر تأليف هذه اللجنة الفرعية من عضوية الدول الآتية :

البرازيل — مصر — الولايات المتحدة — فرنسا — هايتى — الهند — النرويج — زيلنده الجديدة — بولونيا — المملكة المتحدة — روسيا السوفيتية .

ثم اجتمعت اللجنة فى الساعة الثالثة بعد الظهر فتكلم ممثل يوغوسلافيا قائلا : أن هناك اتفاقا عاما على ضرورة تطبيق الوصاية على المستعمرات الايطالية . ثم هاجم الاقتراح الانجليزى الامريكى بشأن تقسيم هذه المستعمرات ، واتهم السياستين الانجليزية والامريكية بأنهما تستهدفان تحقيق أطماع لهما فى افريقيا ، وأن ما ترميان اليه هو تقسيم جديد لهذه القارة تكسبهما سيطرة استعمارية عليها . وأشار الى ما يعلقه العسكريون الامريكيون من أهمية على موقع ليبيا الاستراتيجى . ثم عارض فى ارجاع هذه المستعمرات الى ايطاليا نفسها وأعرب عن تأييده للاقتراح الروسى .

وتكلم بعده مندوب تركيا فأعرب عن رغبة بلاده فى أن ترى جميع الاجزاء التى سلخت عن الامبراطورية العثمانية تتمتع باستقلالها كاملا فى أقرب وقت مستطاع . وأيد وصاية انجلترا على برقة وصاية مؤقتة لمدة خمس أو عشر سنوات . ووصاية ايطاليا على الصومال ، وضم جنوب أريتريا الى الحبشة .

وجاء دور مندوب بارجواى فقال بضرورة ايجاد حل عادل وضرورة أخذ رأى سكان تلك المناطق مع عدم نسيان حقوق ايطاليا الشرعية . وكان من رأيه احتفاظ ايطاليا بادارة الصومال وجزء من أريتريا وأن توكل منطقة فزان الى الادارة الفرنسية وبرقة الى الادارة البريطانية .

وعقبه مندوب بلجيكا فأشار الى ضرورة مراعاة مصلحة السكان كما أنه من الضرورى مراعاة استقرار السلام والامن العالميين . وأخذ يدلل على ضرورة ايكال أمر الوصاية على برقة الى بريطانيا ، ومنطقة فزان الى فرنسا ، وايجاد حل لاريتريا خلاف الوصاية نظرا لما للحبشة من مصالح فيها .

وأعطيت الكلمة بعده لمندوب الجمهورية الدومينيكية فدافع عن مصالح الحبشة فى أريتريا وطالب بضم جزء منها اليها ووضع باقى البلاد والصومال تحت الوصاية الايطالية . ثم تحدث عن ليبيا فقال باعطاء الوصاية على برقة الى بريطانيا وفزان الى فرنسا ، وحبذ ايكال الوصاية على طرابلس الى ايطاليا ، وفى هذه الحالة اقترح تشكيل هيئة استشارية لمجلس الوصاية تضم ممثلين عن أهل البلاد .

ثم تحدث ممثل فنزويلا فحبذ اعطاء ايطاليا الوصاية على قسم من مستعمراتها السابقة ولانجلترا الوصاية على برقة وأعرب عن أمله باعارة رغبات ايطاليا اهتماما دون الحاق ضرر بالآمال الاخرى الشرعية ، وأن يعنى نظام الوصاية أكثر ما يعنى به مصالح أهل البلاد الشرعيين واعدادهم بسرعة للحكم الذاتى .

وتكلم بعده ممثل الهند فذكر هيئة الامم المتحدة بأن بين يديها مستقبل العرب شعوب بأكملها فعليها أن تستوحى فى تصرفاتها روح العدل ومراعاة مصالح هذه الشعوب دون سواها . واعتبر أن وصاية مباشرة من قبل هيئة الامم المتحدة هى الحل المعقول الذى يستطاع تطبيقه . ثم ذكر مختلف المراحل التى يجب أن يمر بها نظام الوصاية حتى يؤهل أهل البلاد الى حكم أنفسهم بأنفسهم .

ثم أعطيت الكلمة لممثل أوكرانيا فاستهلها بقوله أن ايجاد حل عادل لمسألة المستعمرات الايطالية السابقة يعد نصرا لهيئة الامم المتحدة . ثم هاجم بريطانيا والولايات المتحدة قائلا انهما اتفقتا على محاولة فرض حل على هيئة الامم المتحدة لا يتفق بأى حال من الاحوال مع مصلحة الشعوب ولا مع مقتضيات السلم أو الامن العالمى . وأخذ يدلل على أن الغرض الذى ترمى اليه بريطانيا وامريكا هو السيطرة على المراكز الاستراتيجية الهامة ، وأن لها من ورء ذلك أهدافا عدوانية .

وعقبه ممثل بولونيا فهاجم بريطانيا قائلا أنها لا تستهدف سوى المحافظة على الاراضى التى تحتلها . أما الولايات المتحدة فان لها مصالح استراتيجية واقتصادية . وأنحى باللائمة على الاستعمار الايطالى وأضاف قائلا أن رغبة السنوسيين بدون أدنى شك هى عدم العودة الى الرزوح تحت النير الايطالى وأن يتركهم الانجليز وشأنهم . ثم ندد بالنظام الاستعمارى وبموقف فرنسا من فيتنام وبلاد شمال افريقيا وذكر ماقاسته هذه الشعوب من الحكم الفرنسى وأيد اعطاء الحبشة منفذا الى البحر . واستطرد قائلا أن على هيئة الامم المتحدة تطبيق المواد ١١ و١٢ من الميثاق بدلا من مساعدة الدول الاستعمارية .

ورفعت الجلسة فى الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين .

ملحـق رقـم ٢

مذكـــرة

عن الحديث الذى دار بين سعادة الامين العام وسعادة وزير ايطاليا المفوض بمصر

منذ زمن طويل حاولت حكومة ايطاليا بطرق متعـددة الاتصال بالحكومة المصرية والامانة العامة والاحزاب والزعمـاء الطرابلسيين للتفـاهم على أساس يرضى مطالب العرب ويحقق لايطاليا مقاما ممتازا فى طرابلس الغرب كوصية أو ما يشبه ذلك . ولم تصل هذه المحاولات رغم استمرارها أكثر من سنتين الى نتيجة حاسمة نظرا لتردد الطليان ولآمالهم فى بريطانيا وامريكا فكانوا ينكلون عن تأييد الاستقلال التـام الناجز لطرابلس كلما بانت لهم آمال فى المعسكر الغـربى . فلما اتفق بيفن وسـفورزا على مشروعهما الذى كان أسـاسه تقسيم البـلاد الليبيـة بين الدول الثلاث قدمت للامم المتحـدة فى الدورة المـاضية مذكرة عن تجاهل الطليـان لمساعيهم مع أمانة الجامعة والاحزاب الطرابلسية وأراد الله — رغم المجهودات الكبيرة التى بذلتها بريطانيا وامريكا وأنصار ايطاليا فى الامم المتحدة من الدول اللاتينية وتخلى حتى بعض الدول الاسلامية عن المقترحات العربية — أن يفشل مشروع بيفن — سفورزا فى الامم المتحدة فلم ينل ثلثى الاصوات وهزم بصوت واحد .

ومنذ ذلك الوقت أخذت الحكومة الايطالية مباشرة أو بوساطات مختلفة الاتصال بالامانة العامة محاولة التفاهم على أساس يرضى العرب والاحزاب الطرابلسية . وبعد أخـذ ورد طويلين وبيانات وأحاديث فى صحف ايطاليـا من الطرفين تقدمت الحكومة الايطالية الى الامانة العامة بمشروع أساسه فى الواقع تخلى ايطاليا عن المطالبة بأى نوع من الوصاية أو السيطرة فى ليبيا ، على أن هذا يكون مرضيا لأهالى طرابلس وداعيـا لحسن تعاونهم مع الجالية الايطالية فى طرابلس فى المستقبل ، ومعينا على تنمية علاقات ايطاليا الودية والاقتصادية مع العالم العربى . وتطمع ايطاليا فى حالة استقلال طرابلس ، كما تطمع فى أن يكون بينها وبين طرابلس علاقات اقتصادية وثقافية ترضيها . وقـد أفهمت الحكومة الايطالية دائما من الامانة العامة والاحزاب الطرابلسية أن الطليان فى طرابلس سيكونون رعايا للدولة الطرابلسية متساوين فى الحقوق مع بقية أهالى البلاد ، وقبلت ذلك حكومة ايطاليا .

والمذكرة المرفقة المقدمة من وزير ايطاليا المفوض بمصر بعد حديث شرح فيه أغراض حكومته منها ، وهى مكونة من رأى الحكومة الايطالية فى مستعمراتها على وجه العموم ومطالبها التى توجو عون الحكومات العربية فى الامم المتحـدة على تحقيقها . فأما من جهة طرابلس فقد نفضت يدها تماما من كل محاولة لتقييد استقلالها التام . وأما من جهة برقة وفزان فقد نفضت يدها كذلك من مطالب خاصة لهـا وتركت الامر للعرب يتفقون فيه كما يشاؤون مع الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى برقة وفزان . أما فى

أريتريا فتطالب باستقلالها أو وضعها تحت وصاية الامم المتحدة دون تخصيص دولة معينة بذلك . وفى الصومال تطالب بوصاية لها .

ولاشك أن موقفها بالنسبة لليبيا يتفق مع قرارات مجلس الجامعة فى شأنها وليس هناك ما يحول بين العرب والتعاون على الاسس الواردة فى المذكرة بالنسبة لهذا القطر العربى ، أما بالنسبة لاريتريا والصومال فلم يسبق لمجلس الجامعة أن قرر فى شأنهما شيئا . وقد تركت اللجنة السياسية فى الماضى الامر فيهما لمندوبى الحكومات العربية فى الامم المتحدة يتصرفون فيه حسب الظروف . وقد وردت شكاوى عديدة ومذكرات من مسلمى أريتريا الذين يكونون الاكثرية ، يطالبون بوحدة بلادهم واستقلالها .

ويبدو أن بعض المسيحيين قد اتفقوا مع المسلمين كذلك فى مطالبهم .

أما بالنسبة للصومال فلا تزال رغبات الاهالى غير واضحة .

وعلى كل حال فقد ذكرت للوزير الايطالى حين تقديمه المذكرة أن العرب تجنبوا دائما أن يؤيدوا أية وصاية لأية دولة فى أى مكان لما قاسوه أنفسهم من أضرار الانتدابات السابقة ولذلك يحسن بايطاليا أن تتقدم بمشروع فيه ضمانات لمستقبل الصوماليين واستقلالهم الذاتى لكى يمكن البحث فى امتناع العرب عن التصويت ضد الوصاية . وأفهمته أنه ليس لمجلس الجامعة قرارات فى شأن أريتريا أو الصومال . وأخيرا قلت لوزير ايطاليا اننى سأبعث لحكومات دول الجامعة بما بلغنى اياه . وان أفضل طريق للتفاهم هو أن تتصل الحكومة الايطالية بواسطة ممثليها مع حكومات دول الجامعة وتشرح لهم وجهة نظرها مباشرة ، فان ذلك أدعى لسرعة التفاهم خصوصا أن مجلس الجامعة لا ينعقد عادة الا فى أواخر شهر اكتوبر ، فوعد بذلك .

هذا ، وقد علمت أن الحكومتين البريطانية والامريكية تبحثان عن حل أساسه استقلال ليبيا كلها ، ولكنه محاط بكثير من الغموض والاشتراطات التى تجعل هذا الاستقلال احتمالا فى مستقبل بعيد . والى أن تتضح وجهة نظرها أرى أن الموقف بالنسبة لطرابلس الغرب على الاقل قد تطور تطورا محمودا ، ومن الممكن فى الامم المتحدة الحصول على اقتراح لاستقلالها التام الناجز .

أما عن أحزاب طرابلس وزعمائها فرأيها يتفق بالنسبة للرغبة فى الاستقلال ، على أن تحدد أطرافها الثلاثة فى نظام ما ، ولكن بينها خلافا شديدا فى الوسائل وحول الاشخاص حاولت الامانة العامة دائما علاجه لاقامة جبهة متحدة بين الاحزاب والزعماء، مما مكن فى المرة الماضية لاجتماع الامم المتحدة من ارسال وفد طرابلسى يرضى عنه الجميع ، وباتفاقهم جميعا . وستحاول الامانة العامة هذه المرة كذلك . فاذا لم يتيسر هذا فيحسن أن يكتفى مندوبى الدول العربية للتعبير عن وجهة النظر المتفق عليها أمام الامم المتحدة .

وأخيرا ، أرجو أن تتفضلوا ببيان ملاحظاتكم وآرائكم لأستعين بها على تنسيق وجهة النظر العربية أثناء غيبة مجلس الجامعة واللجنة السياسية ، ونظرا لقرب اجتماع الامم المتحدة .

تحريرا فى ١٩٤٩/٩/١١

L'ASSEMLELEE GENERALE

OMISSIS.

1. Recommende que la Tripolitaine soit mise dans la condition de se constituer au plus tôt en Etat indépendant Dans ce but on devra procéder, dans le délai de six mois, aux élections d'une assemlelée Nationale, qui, à son tour, devra élire un Gouvernement.

Un Comité International composé des représentants des Eats-Unis, de l'Angleterre, de la Françe, de l'Egypte et de l'Italie, de deux représentants des populations de la Tripolitaine présidera aux élections de l'Assemblée Nationale : ce Comité sera chargé aussi de l'emanation des dispositions legislative qui règleront ces élections

Pendant la période transitoire, jusqu' à la constitution d'un Gouvernement National l'administration du pays sera temporairement exercée par les Autorités d'occupation.

2. Invité le Gouvernement Italien et le Gouvernement de la Tripolitaine à régler par un traité leurs relations et les intérêts particuliers des deux Etats et de leurs ressortissants dans les territoires respectifs.

Le Gouvernement Italien est préoccupé pour l'incertitude relative au sort de ses anciennes colonies, étant donné que la prolongation du régime provisoire actuel pour un ensemble de raisons, mêmes independantes de la bonne volonté des Puissances occupantes-cause de préjudice à la vie de ces territoires, à leur stabilité et aux possibilités de leur avenir économique et politique. Partant le Gouvernement Italien considère nécessaire que, dans l'intérêt desdits territoires une décision definitive soit prise sur leur sort à la prochaine Assemblée Générale de L'ONU. il estime aussi qu,une solution qui aurait le consentement préalable des Etats amis de a'Italie, des Pays Arabes et des Etats amis de ces derniers, aurait toutes les possibilités d'obtenir l'adhésion des Grandes Puissances et, en tout cas, la majorité requise de deux tiers de voix à l'ONU.

Pour ces motifs et tout en s'inspirant du désir de réaliser immédiatement les aspirations légitimes à l'indépendance des populations intéressées, le Gouvernement Italien propose le schéma suivant comme base d'un projet à présenter conjointement par les Etats ci-haut mentionnés à la prochaine Assemblée Générale de l'ONU.

1 LIBYE — Préambule dans lequel soit reconnu le principe que les populations de la Libye peuvent être considérées bien qu'en mesure différente, suffisamment mûres pour l,indépendance et que même une eventuelle division du Pays en trois zones ne doit porter pré judice à la possibilité que le Pays réalise son unité.

a) Pour la Trip litaine (Voit projet de motion ce-joint).

b) et (c) Pour la Cyrénaique et pour le Fezzan Le Gouvenement Italien est disposé à donner son appui au texte qui pourta être concordé entre les Etats Arabes et les Puissances qui administrent ces deux territoires.

2 ERYTHREE — Reconnaissance immédiate du principe de l'indépendance et l'intégrité territoiriale de l'Ertythrée.

Au cas où l'on estimerait que les conditions du Pays ne permettent pas la réalisation immediate de l'inépendance, on pourrait Proposer que pendant la periode transitoire, l'Erythrée soit soumise à une Administration internationale confiée à l'ONU, et exercée par un Comité composé des réprésentants de l'Amerique, Egypte, France, Angletters et Italie.

3 SOMALIE — Trusteeship confié par l'ONU à l'Italie pour la durée de 25 ans.

Au cas où les Gouvernements membres de la Ligue Arabe partagent les soucis du gouvernement Italien et soient d'accord sur les principes contenus dans le schéma susmentionné, le Gouvernement Italien est prêt à entamer des pourparlers immédiats à ce sujet avec ces Gouvernements, soit séparément soit collectivement.

ملحق رقم ٣

عقدت حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية فى الشرق الاوسط جلستها الاولى فى اليوم السادس عشر من شهر اغسطس سنة ١٩٤٩ برئاسة السيد روفائيل سلنتو وحضرها مندوبو الجامعة العربية كمنظمة اقليمية ومندوبو الدول العربية ومندوبون عن هيئة الامم المتحدة ومندوبون آخرون يمثلون الهيئات المشتغلة بالشئون الاجتماعية واستمرت جلسات الحلقة حتى اختتمت فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وكانت أعمال الحلقة عبارة عن محاضرات صباحية يلقيها المندوبون ثم يعقبها مباشرة التعليقات والمناقشات حول موضوع هذه المحاضرات وكذلك محاضرات مسائية تذاع بالراديو .

وتناولت هذه المحاضرات الموضوعات الآتية :

١ — توجيه الانعاش الاجتماعى فى الدول العربية وادارته — وتنسيق جهود هذه الدول فيما بينها فى هذا الميدان . وكذلك تنسيق التعاون فى هذا الميدان مع هيئة الامم المتحدة .

٢ — رعاية الطفولة .

٣ — اعدادا الاخصائيين الاجتماعيين ووظائفهم .

٤ — شئون الريف .

٥ — شئون البدو .

٦ — شئون اللاجئين .

وقد شكلت الحلقة ست لجان لدراسة الموضوعات السالفة الذكر كما شكلت لجنة أساسية لوضع التقرير النهائى لاعمال الحلقة . وكانت جميع الدول العربية ممثلة فى هذه اللجنة .

وقد اشترك وفد الجامعة العربية بسهم وافر فى المناقشات العامة وأدلى بآراء وتوجيهات كانت محل عناية وتقدير الهيئات الدولية والوفود الاخرى على السواء . واشترك أعضاء وفد الجامعة فى مناقشات اللجان وفى اعداد تقاريرها المتضمنة القرارات والتوصيات . وكذلك اختارت الحلقة رئيس وفد الجامعة رئيسا للجنة الاولى .

وقد كانت هذه الحركة فرصة لضم علماء وخبراء الشئون الاجتماعية فى الشرق الاوسط فى صعيد واحد وجمعهم مدة من الزمن تبادلوا فيها الافكار وتباحثوا فى العلل التى تؤثر فى نهضة الشرق ولمسوا نواحيها المختلفة وتلمسوا العلاج لها ثم انتهوا من ذلك الى وضع قرارات وتوصيات لحكومات هذه الدول بأمل بحثها ورعايتها وتنفيذ ما ترى هذه الحكومات فائدة من تنفيذه .

وقد كشف هذا الاجتماع عن ضرورة وضع سياسة مستقرة دائمة على دراسة شاملة تحقق أهداف الاصلاح الاجتماعى وتوفر وسائله وعن أهمية الدور الذى يجب أن تقوم به جامعة الدول العربية فى هذا المضمار .

وفيما يلى نص التقارير التى قدمت من اللجان فى الموضوعات المذكورة والتى تعتبر بعد أن وافقت عليها الحلقة قرارات وتوصيات الى الدول العربية ما عدا تقرير اللجنة الثانية وهو الخاص بموضوع رعاية الطفولة الذى مازال مدرجا فى جدول أعمال اجتماع الحلقة المقبل .

تحريرا فى ١٩٤٩/٩/١٦

اللجنـــة الاولى

موضوع توجيه الانعاش الاجتماعى وادارته

الباب الاول ـ الانعاش الاجتماعى ، تعريفه وتحديد أهدافه .

١ ـ للحياة الانسانية الكريمة فى المجتمع حد أدنى لا يجوز أن تنخفض عنه حياة الافراد من الناحيتين المادية والادبية . ويهدف الانعاش الاجتماعى فى الشرق العربى الى تحقيق ذلك الحد الادنى فى العمل والصحة والتعليم والمعيشة فى كل بلد بحسب امكانياته من جهة وعن طريق الجهود التعاونية الاقليمية من جهة أخرى ، كما يهدف الى أن يرتفع بذلك الحد المناسب لحياة الافراد حتى يضيق مدى التفاوت بين فئات المجتمع . وبذلك كله تتحقق فى المجتمع حياة اجتماعية تقوم على التعاون المستمر ، وعلى ادراك الفرد ما له وما عليه فى مجتمع ديموقراطى مستنير يستطيع أن يؤدى رسالته الانسانية ، وأن ينهض بالاعباء التى تقع عليه .

٢ ـ الانعاش الاجتماعى عمل اجماعى يشارك فيه أفراد المجتمع ، ويقوم على أساس تعميم الخدمة الاجتماعية ، وتوجيه العناية الاولى بالفئات المحرومة من المجتمع، حتى تستشعر الحاجة الى الاصلاح ، وتسعى بنفسها الى العمل على رفع مستواها .

٣ ـ يرتبط الانعاش الاجتماعى فى كل بلد بجهود الانعاش فى البلاد الاخرى وبالظروف العالمية العامة ولكى تؤتى حركة الانعاش والخدمة الاجتماعية ثمراتها يجدر أن تتوافر لها الظروف العامة المواتية من استقرار السلام العالمى ، وانتفاء خوف الحرب واحترام حرية الشعوب وسيادتها ، وتمتع الانسان فى كل وطن بحقوقه السياسية والوطنية المقررة ، على أساس من تكافؤ الفرص .

الباب الثانى ـ الانعاش الاجتماعى ، مناهجه وخططه ووسائله .

٤ ـ تتشعب المشكلات فى أى مجتمع تشعبا يرجع الى تعقد أصولها وتنوع أسبابها وتعدد مظاهرها ، مما يجعل فهمها فهما صحيحا أمرا يتطلب الدراسة العلمية الفنية كخطوة أولى نحو الاصلاح . ويتعين أن يتجه البحث والدراسة نحو المسائل الآتية :

أ ـ دراسة احصائية وتحليلية للبيئة من كافة نواحيها ، الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية . ويشترط فيمن يقوم بهذه الدراسة الدقة العلمية والنزعة الموضوعية حتى لا تتأثر دراسته بأى عامل غير الرغبة فى ابراز صورة صادقة للبيئة تمهيدا لتشخيص أوجه النقص وتحديد مصادر القوة الكامنة فى المجتمع .

ب ـ دراسة المرافق والمؤسسات التى يمكن الاستعانة بهـا فى الانعاش الاجتماعى ، وتقـدير الخدمات التى تقـوم بها فعلا ، ومدى ما يمكن أن تقوم به اذا أحسن توجيهها ، وأحكم التعاون بينها .

جـ ـ الاحاطة بالوسائل التى لجأت اليها الامم الاخـرى فى الخـدمات الاجتمـاعية للاستنارة بها فى وضع برامج العمل للانعاش الاجتماعى .

٥ ـ تلى خطوة البحث والدراسـة خطوة ثانية هى وضـع برنامج لتحقيق الانعاش ويراعى فيه ما يلى :

أ ـ أن يحدد الهدف الذى يقصد الى تحقيقه من البرنامج الموضوع تحديدا واضحا ويراعى فى ذلك اختيار المشكلات الملحة من جهة والمشكلات ذات الاهمية الخاصة والتى تؤثر فى كيان المجتمع أكثر من غيرها من جهة أخرى .

ب ـ أن يكون البرنامج عمليـا فى حـدود امكانيات المجتمع ، وأن يستند فى أساسه الى برنامج للانعاش الاقتصادى .

جـ ـ أن ينوع البرنامج حسب حاجة البيئة التى يطبق فيها ، فيختلف فى بيئة بدوية عنـه فى بيئة ريفية أو حضرية أو صنـاعية . ويوضع برنامج وقائى الى جانب البرنامج العلاجى كما توضع برامج قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى على أساس طبيعة المشكلة التى تعالجها .

د ـ أن تكون البرامج الطويلة المدى مرنة بحيث يمكن تكييفها حسب حاجة المجتمع والتغيرات التى تطرأ عليه .

هـ ـ أن يستعان ببرامج توضع فى حـدود ضيقة ويفرض تنفيـذها التشريعى على الشركات والمؤسسات وكبار الممولين بقصد التخفيف من أعباء الخدمة الاجتماعية التى تقوم بها الدولة أو الهيئات الاهلية وضمانا لان يسود العمل روح من التعاون الجميل بين العمال وأصحاب العمل مما يحقق مصلحة الطرفين .

٦ ـ لا يتحقق الانعاش الاجتماعى على وجهه الصحيح الا اذا اتسع مده ليشمل جميع نواحى حيـاة المجتمع، ولذلك أصبح من الضرورى أن تضطلع الحكومات بالعبء الاول فى الانعاش ، لاسيما وانها تهيمن على جميع أفراد الشعب وتنظيم شئونهم العامة مما يجعلها مسئولة عن رفاهيتهم ، فضلا عن أن فى امكانها وحدها اصدار القوانين التى تعاون على تحقيق الانعاش وتهيء له مقومات النجاح وأسبابه كنشر التعليم العام. وتوفير أسباب الصحة العامة وتهيئة الخدمات الاجتماعية للمحتاجين وغير ذلك .

٧ ـ ومع ذلك فلن تستطيع الحكومـة أن تقـوم بمـفردها بمختلف نواحى الخـدمة الاجتماعية ويتعين أن تستعين بالهيئات الاهلية والمؤسسات المتطوعة التى تتوفر على معالجة مشكلات اجتماعية معينة ، والتى لا تخضع الى ادارة مركزية مما ييسر لها حرية التغيير والتعديل فى أعمالها ووسائلها على أساس التجارب التى تقوم بها والخبرة التى تتجمع لها .

٨ ـ قد يؤدى تنوع الجهود وتشعب العمل بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية الى تنافس ضـار فيما بينها ، أو تعارض فى وسائلها أو ضيـاع للوقت والجهـد

والنفقات فى نشاط متكرر ولذلك وجب أن ينسق العمل على نحو يؤدى الى تعبئة الجهود وتوجيهها نحو انعاش اجتماعى شامل .

ومن وسائل ذلك أن تؤلف فى كل دولة هيئة عليا للانعاش الاجتماعى يكون لها من السلطة والاستقلال ما يحول دون تاثرها بتغير الحكومات . وتتكون هذه الهيئة من اخصائيين فى مختلف نواحى الانعاش الاجتماعى وممثلين للادارات الحكومية والهيئات الاساسية العاملة فى مجال الانعاش الاجتماعى ويكون من اختصاص هذه الهيئة وضع برامج الانعاش ورسم الخطط لتنفيذها على ضوء الدراسات العلمية والفنية . كما تؤلف هيئات محلية للاشراف على تنسيق جهود الانعاش الاجتماعى فى المناطق المختلفة من الدولة الواحدة على أن تضم ممثلين للحكومة وللهيئات المشتغلة بالانعاش والخبراء فى هذا الميدان .

وتبذل الحكومة أقصى ما تستطيع من جهد لتشجيع الهيئات ماديا وأدبيا كما توليها من الارشاد والرعاية السليمة ما يساعدها على تأدية رسالتها على الوجه الاكمل .

٩ ـ يستند الانعاش الاجتماعى الى التجاوب المثمر بين الدولة التى تقوم عليه والشعب الذى يهيأ الانعاش من أجله . ولذلك وجب أن يتجه العمل الى بعث الوعى الاجتماعى بالحاجة الى الاصلاح وحفز الرغبة لدى الفرد فى أن يكون عضوا صالحا فى المجتمع . ولا بد لذلك من نشر التربية الاجتماعية حتى يتعاون الفرد مع الجماعة التى يعيش فيها تعاونا يحقق أغراض الجماعة ويهدف الى سعادتها.

ومن وسائل ذلك أن تهيأ نفوس الشعب عن طريق الدعاية الاجتماعية فى المسرح والسينما والمعارض والمتاحف وبطريق الراديو والصحافة وغيرها لأن تتلقى الاصلاح وتسعى اليه وتشارك فيه بحيث لا يقوم على أساس من الارغام أو الجبر أو عدم الفهم للغاية والهدف .

كما أن من وسائل الانعاش أن تعنى معاهد التعليم بالتربية الاجتماعية فتدخل فى برامجها دراسة المجتمع ومشكلاته وعلاقة الفرد بالجماعة وواجبه نحوها ، وأهداف المجتمع ومثله العليا كما تعنى تلك المعاهد بأن تثير فى التلاميذ والطلاب الرغبة الصادقة فى تفهم مشكلات المجتمع والمساهمة فى حلها .

ويتعين بصفة خاصة أن تعنى الكليات الجامعية والمعاهد العليا بابراز الناحية الاجتماعية للمهنة التى يعد الطالب نفسه لها ، ولا يكتفى بالدراسة النظرية بل يوضع نظام يجبر الطالب أثناء الدراسة وبعد التخرج على ممارسة بعض ألوان الخدمة الاجتماعية .

وتشير اللجنة بأن ينشأ معهد عال للتخصص فى الدراسات الاجتماعية والالمام بفروعها ولاجراء الابحاث الاجتماعية التى هى مقوم أساسى من مقومات الانعاش الاجتماعى . ويقبل طلاب هذا المعهد من خريجى الكليات وذلك بقصد أن يتولى القادرون منهم بعد تخرجهم قيادة جيلهم، قيادة تحقق أهداف المجتمع ورفاهيته ومثله العليا .

الباب الثالث ـ التعاون بين البلاد العربية فى الانعاش الاجتماعى .

١٠ ـ يمثل الشرق العربى فى تاريخه وفى طابعه الاجتماعى العام وحدة اقليمية ويقتضى ذلك تنسيق برامج الاصلاح الاجتماعى فيه وتضافر الجهود فى سبيل تحقيقها .

وللتعاون الاجتماعى بين الدول العربية ثلاث نواح أساسية :

أ ـ ناحية البحث فى الجانب التاريخى للمجتمع فى الحالة الاجتماعية الحاضرة ويجب أن تساير هذه الدراسة الجهود التى تبذل فى سبيل الاصلاح .

ب ـ ناحية التشريع وتهدف الى تنسيق خطط التشريع الاجتماعى فى حدود ما تسمح به ظروف كل دولة من الدول العربية .

ج ـ ناحية الخدمات الاجتماعية وأساسها أن تعنى كل دولة بمعالجة مشكلاتها الاجتماعية عامة وأن تعنى بشكل خاص ببعض المشكلات التى تكون ذات صفة ظاهرة فيها ، كمشكلة القرية فى مصر أو مشكلة البدو فى المملكة العربية السعودية ، وتستعين كل دولة بالخبراء العرب أو غيرهم كما تضع خبرتها تحت تصرف الدول الاخرى .

١١ ـ تتمثل أداة التعاون والتنسيق بين الدول العربية فى ادارة الشئون الاجتماعية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتستعين هذه الادارة بالمكاتب التى تنشؤها حكومات الدول العربية لهذا الغرض ويقوم بالعمل فى هذه الادارة عدد محدود من الموظفين الدائمين تكون مهمتهم الاتصال بالجهات المختصة فى الدول العربية لابلاغها ما تصل اليه نتائج الدراسات والاعمال التى تقوم بها الادارة أو الدول العربية فى ميدان الاصلاح الاجتماعى .

كما تكون مهمتها تلقى الطلبات التى تصل اليها من هذه الدول للاستعانة بالخبراء والعمل عى اجابة تلك الطلبات .

وكذلك يكون لهذه الادارة قسم للدراسة والبحث يتلقى البيانات والاحصائيات من الدول العربية أو يجمعها بواسطة خبراء يكلفون من قبله بأعمال مؤقتة ومحدودة . كما يقوم هذا القسم بتيسير تبادل البيانات والاحصائيات والمطبوعات وغيرها بين دول الجامعة .

وتدعو هذه الادارة الاجتماعية الى عقد مؤتمرات واجتماعات دورية للمشتغلين بشئون الانعاش الاجتماعى فى بلاد الشرق العربى .

الباب الرابع ـ تنسيق التعاون بين الدول العربية مع هيئة الامم المتحدة .

١٢ ـ يسرنا أن نسجل بداية اهتمام هيئة الامم المتحدة بالشئون الاجتماعية فى الشرق العربى ، وترى اللجنة ضرورة العمل على تقوية ذلك الاهتمام وتوسيع مداه وذلك بالوسائل الآتية :

أ ـ دعيت الجامعة العربية للتعاون مع هيئة الامم المتحدة بوصفها منظمة اقليمية ويستتبع ذلك أن تكون الجامعة واسطة التعاون فى ميدان الانعاش الاجتماعى بين هيئة الامم المتحدة ومجموعة الدول العربية .

ب — ولضمان نجاح هذا التعاون يتعين أن يكون من بين كبار موظفى دائرة الشئون الاجتماعية فى هيئة الامم المتحدة واحد على الاقل من أبناء هذه الدول يكون أقدر على تمثيل هذا الطابع الاجتماعى الخاص الذى لا نفهم عدم تمثيله فى تكوين هذا القسم الاجتماعى للامم المتحدة . كذلك يتعين أن يكون لهيئة الامم خبير مقيم فى بلاد الشرق العربى يختار من بين أبنائه العارفين بشئونه وبأوضاعه الاجتماعية والثقافية والروحية ليكون حلقة الاتصال بين الادارات والهيئات الاجتماعية فى الشرق ودائرة الشئون الاجتماعية فى هيئة الامم وذلك مع تنظيم علاقة هذا الخبير بادارة الشئون الاجتماعية بأمانة الجامعة العربية .

جـ — ولضمان نجاح التعاون من ناحية الدول العربية يتعين أن يكون من بين موظفى المكتب الدائم لكل دولة عربية لدى هيئة الامم المتحدة موظف كبير ذو خبرة ودراية خاصة بالشئون الاجتماعية .

د — يحتاج الانعاش الاجتماعى الى تمويل واف بأغراضه ولا يكفى فى الاصلاح الاجتماعى فى دول الشرق الموارد المخصصة له ولا شك أن حاجة هذه البلاد الى المعاونة فى سبيل الانعاش الاجتماعى ظاهرة ولا سيما فى سبيل اعداد الدراسات والابحاث ، ولذلك يتعين على هيئة الامم المتحدة أن تخصص نسبة معقولة من مواردها لهذا الغرض .

هـ — ثبت أن اقامة الحلقات الخاصة بدراسات الانعاش الاجتماعى أمر مفيد بل ضرورى ولذلك يتعين أن تكون هذه الحلقات دورية وأن يكون اتخاذ الاجراءات الخاصة بالدعوة الى عقد هذه الحلقة فى المستقبل وتنظيمها ووضع برامجها بالاتفاق بين جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة .

اللجنـــة الثانية

رعـــاية الطفـــولة

اجتمعت لجنة رعاية الطفولة واستعرضت هذا الموضوع الاجتماعى ورأت بالنسبة لخطورته وحيويته فى البلدان العربية أنه يحسن تقسيمه الى ثلاث نواح تتناول الناحية الصحية ، والاجتمـاعية والثقافية ، ولذلك خصصت اللجنة الرئيسية لجانا فرعية لدراسة هذه النواحى وتقديم تقرير عنها ، وفيما يلى نتيجة هذه البحوث بعدمناقشتها ودراستها بمعرفة اللجنة الرئيسية .

وترجو اللجنة اعارة هذا الموضوع الاجتماعى الهام حقه من العناية .

وحبذا لو أنشأت البلدان العربية وكالة وزارة لرعاية الطفولة .

الناحية الصحية :

نظرا لضرورة رفع مستوى صحة الامومة والطفولة فى بلدان الشرق العربى ، ونسبة لزيادة أمراض ووفيات الاطفال فيها ولعـدم توفر الاحصاءات الصحية الدقيقة فى بعضها ، ولقلة عدد الاخصائيين من ممرضات وقابلات ولعدم توفر الخـدمات الخاصة بصحة الطفل والام كجزء من ادارة الصحة العامة فى بعض البلدان العربية فان لجنـة رعاية الطفولة لحلقة الدراسات الاجتماعية توصى بما يلى :

أولا — تنشأ ادارة خاصة بصحة الطفل والام كجزء من ادارة الصحة العامة القائمة فى بلدان الشرق العربى مع الاهتمام بتحسين مستواها الحالى .

أ — تمنح أمهات وأطفال السواد الاعظم من سكان المدن والريف اشرافا صحيا كافيا وتكفل الحد الادنى من الرعاية الصحية أثناء الحمل وبعده وفى مختلف مراحل الطفولة لهم حتى سن المراهقة .

ب — وتحقيقا لهذه الغاية ، توصى اللجنة بانشاء مجلس استشارى ، يتألف من خبراء فى رعاية الطفولة بما فيها النواحى الصحية والاجتماعية والتربوية يمثلون الهيئات الاهلية التى تشتغل لقضية الطفل ، على أن يقـوم هذا المجلس برسم الخطط وتنظيم الادارة المختصة برعاية الامومة والطفولة .

ولهذا المجلس الحق بطلب مشورة خبراء بلدان الشرق العـربى والمنظمات الدولية المشتغلة بهذا الموضوع .

١ — فى المـــدن :

تقترح اللجنة انشاء رعاية الام والطفل فى الاحيـاء الآهلة بالسكان على أن يقـوم بأعمالها أطباء وقابلات مختصات بالصحة العامة وتتولى هذه المراكز القيـام بزيارات منزلية والاشراف على الولادة بالنازل .

وتعنى هذه المراكز بالأم مدة الحمل وبعده وتشرف على الاطفال الاصحاء وتحيل المصابين منهم بمرض شديد الى مستشفيات قريبة حيث يجب أن يتوفر العدد الكافى من الاسرة .

٢ ـ فى القرى والمناطق الريفية

تنصح اللجنة بانشاء مراكز خاصة لرعاية الام والطفل على أن تجهز بسيارات خاصة ومحاضن وبعض الاسرة للاطفال المرضى ولحالات الولادة الطارئة والعسر .

٣ ـ فى مناطق القبائل الرحل :

توصى اللجنة بانشاء خدمات صحية لرعاية الامومة والطفولة بين القبائل على أن تتفق هذه الخدمات وحاجات القبائل الخاصة .

ثانيا ـ نظرا لأهمية دقة الاحصاء لكونه الاداة التى تساعد على تفهم المشاكل الاجتماعية فاللجنة توصى الحكومات العربية بانشاء دوائر خاصة للاحصاء أو تحسين مستوى الدوائر الحالية على أن تعنى هذه الدوائر بنوع خاص بالاحصاءات الصحية .

ثالثا ـ **التشريع :**

توصى اللجنة بسن قوانين لرعاية الام والطفل واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذها.

رابعا ـ **الميزانية :**

توصى اللجنة بأن تعطى ادارة رعاية الامومة والطفولة الافضلية عند وضع اعتماد الميزانية الخاصة بالصحة العامة على أن يوضع كذلك للخطط ذلك الامد الطويل كى يتسنى الاستمرار فى السياسة الموضوعة .

خامسا ـ **التدريب :**

توصى اللجنة بانشاء مناهج تدريب الهيئة الطبية على رعاية الامة والطفولة تدريبا لرفع المستوى الفنى والاحتفاظ به عاليا فى هذه الناحية .

سادسا ـ **العناية الصحية فى المدارس :**

توصى اللجنة بأن :

أ ـ لا تقتصر العناية الصحية فى المدارس على الكشف الطبى والعلاج بل يجب أيضا أن تشمل الاهتمام بالناحية العقلية والنفسية وتعليم أصول الصحة فى المدارس والجامعات .

ب ـ يكون طلبة المدارس تحت مراقبة طبية دقيقة دائمة .

جـ ـ تخضع رياض الاطفال ودور الحضانة لرقابة طبية دائمة .

سابعا ـ **العناية بذوى العاهات والاولاد المشردين :**

توصى اللجنة بأن يضمن للاطفال ذوى العاهات والمتشردين عناية طبية جسميا ونفسيا .

ثامنا ـ **تعليم الجمهور أصول الصحة :**

يجب اتخاذ التدابير الكافية لتعليم الجمهور أصول الصحة وعلى الاخص ما يتعلق منها بالأم والطفل ويستعان فى الاتصال الشخصى بواسطة الممرضات المختصات بالصحة العامة والقابلات والمنشآت وكذلك المعارض والافلام والراديو والنشرات الصحفية والصحف والمجلات .

الناحية الاجتماعية :

أولا ـ **الاسرة :**

لما كانت الاسرة هى الهيئة الطبيعية التى ينشأ فيها الطفل نشأة سعيدة . فقد رأت اللجنة أن تقترح على الحكومات وضع التشريعات والبرامج الاصلاحية التى تساعد هذه الوحدة الاجتماعية على البقاء والاستمرار والتفرغ لرسالتها فى تربية الطفولة ، ورأت اللجنة أنه لا يمكن أن يتأتى ذلك الا بتعاون جميع الهيئات التى تعمل فى هذا الميدان ـ حكومية كانت أم أهلية ـ للوصول الى هذه الاهداف الاجتماعية ، ويجب أن تتوافر الوسائل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لضمان النجاح المرجو .

ورأت اللجنة أن تدرس الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وترفع اقتراحاتها الى اللجنة العامة وهى :

أ ـ الناحية الاقتصادية :

ترى اللجنة ما يأتى :

١ ـ العمل على جعل حد أدنى لأجور العمال الزراعيين والصناعيين حتى يضمن المجتمع للاسرة مستوى اقتصاديا معينا .

٢ ـ انشاء صندوق اغاثة لتمويل الاسر فى أحوال الكوارث والنكبات .

٣ ـ سن تشريع لمنح اعانات للاطفال المحتاجين .

٤ ـ أن يراعى فى قانون ضريبة الدخل حالة الاسرة بالنسبة لعدد أطفالها بحيث تدعم هذه الاعفاءات كيان الاسرة .

٥ ـ جعل التعليم بالمجان فى جميع مراحل الدراسة المختلفة .

ب ـ الناحية الاجتماعية :

وترى اللجنة ما يأتى :

أولا ـ **اعداد الهيئة الصالحة لتنشئة الطفولة تنشئة صحية وذلك :**

ـ أ ـ بانشاء المدن والقرى الصحية .

ب ـ بانشاء مساكن صحية تتوفر فيها حاجة الاسرة من مياه ونور وتهوية وتصريف المياه . وذلك اما بتشجيع الاسرة على انشاء هذه المساكن بتمويلها بهبات وسلفيات أو بتشجيع الهيئات التعاونية لتحقيق هذا الغرض أو بانشاء شركات

خاصة لبناء هذه المساكن الصحية وتوزيعها على الاسر حسب حاجاتها وعدد أفرادها وترى اللجنة ضرورة سن تشريع خاص يلزم الحكومات والشركات وأصحاب الاطيان والمعامل الكبيرة المملوكة لشخص واحد بالمساهمة فى تحقيق هذه العناية .

ج ـ وضع قانون لتخطيط المدن وقانون للمساكن .

د ـ وجوب المراعاة فى تخطيط القرى والمدن انشاء المؤسسات الاجتماعية والثقافية والترويحية التى تحتاج اليها البيئة من مدارس وملاعب ومتنزهات وحدائق عامة وأندية ومراكز رعاية الطفل ومستوصفات ومكتبات ... الخ .

ثانيا ـ **الطفـــل :**

وبدراسة ميدان رعاية الطفولة وجدت اللجنة أنه يمكن تقسيم الخدمة التى يحتاج اليها هذا الميدان الى :

أ ـ خدمات وقائية .

ب ـ خدمات علاجية .

أ ـ الخدمات الوقائية :

لقد رأت اللجنة وجوب بذل عناية خاصة بهذه الناحية ، لما لها من الاهمية فى وقاية الطفولة ولسلامة الجيل وترى اللجنة أن توجه نظر الحكومات والهيئات الى صرف معظم جهودها فى توفير هذه الناحية الوقائية فى هذا الميدان .

ولتحقيق هذا يجب أن تتوفر فى البيئة العوامل الوقائية الآتية :

١ ـ سن التشريعات الخاصة لحماية الطفولة ورعايتها فى جميع مراحلها المختلفة .

٢ ـ العناية بتنظيم دراسات للآباء والامهات لارشادهم فى تربية أطفالهم ومعالجة ما يصادفهم من المشاكل حين ظهورها .

٣ ـ انشاء دور الحضانة للعناية بأطفال العاملات من النساء كما ينبغى الاكثار من مدارس رياض الاطفال .

٤ ـ انشاء دور لرعاية الاطفال .

٥ ـ ادخال نظام المدرس الزائر فى نظام التعليم فى مدارس الشرق العربى .

٦ ـ الاهتمام بالتوجيه والتدريب المهنى بعد سن الرابعة عشرة .

٧ ـ انشاء مكاتب خاصة لتشغيل الاحداث وسن القوانين الخاصة بتشغيلهم .

٨ ـ انشاء الاندية والمحلات الشعبية للاطفال .

٩ ـ أن تهتم الصحة المدرسية بفحص الاطفال قبل دخولهم المدارس لتوزيعهم حسب استعدادهم العقلى والعاهات المصابين بها .

ب ـ الخدمات العلاجية :

١ ـ الاطفال الشواذ

لما كان بعض الاطفال يحرمون من التكوين الطبيعى الجسمى والعقلى والنفسى لاسباب وراثية أو اجتماعية أو صحية فان اللجنة ترى وجوب انشاء مؤسات خاصة لرعاية وتربية هؤلاء الاطفال واعدادهم لحياة أصلح وتقترح اللجنة ما يأتى :

١ ـ انشاء مؤسسات لذوى العاهات الجسمية والعقلية والنفسية على أن يصدر تشريع خاص يلزم الحكومات والهيئات برعاية هؤلاء الاطفال .

٢ ـ الاطفال المشردون والصغار من المجرمين

لما كانت مشكلة التشرد والاجرام فى محيط الاحداث من أعقد المشاكل التى يواجهها الشرق العربى فقد وجهت اللجنة اهتماما خاصا بدراستها دراسة تضمن للبلاد العربية مواجهتها بطريقة عملية على ضوء التجارب التى وصلت اليها بعض هذه البلاد .

وترى اللجنة أن يشمل العلاج الطريقتين الآتيتين :

أ ـ التشريع :

تقترح اللجنة ضرورة حث الحكومات العربية على اصدار التشريعات الخاصة بعلاج الاحداث المشردين والصغار من المجرمين .

ب ـ المؤسسات العلاجية :

١ ـ انشاء محاكم خاصة بالاحداث .

٢ ـ ادخال الخدمة الاجتماعية فى محاكم الاحداث بانشاء مكاتب ملحقة بهذه المحاكم . (مكاتب المراقبة الاجتماعية) .

٣ ـ انشاء بيوت الملاحظة .

٤ ـ انشاء مؤسسات اصلاحية تربوية على أن يراعى أن تتبع هذه المؤسسات هيئة اجتماعية ولا يصح بأى حال من الاحوال أن تلحق بمصلحة السجون، ويعامل الطفل فى هذه المؤسسات معاملة الطفل العادى من حيث اتصالاته بالمجتمع وعلاج مشاكله على أسس تربوية صحيحة .

٥ ـ تشجيع الهيئات الاهلية وحثها على القيام برعاية المتخرجين من هذه المؤسسات رعاية اجتماعية تساعدهم على التكيف مع البيئة الخارجية وتوطيد العلاقة الاجتماعيّة بها مع مراعاة أن يكون الاعداد المهنى لهؤلاء الاطفال اعدادا يتفق مع حاجة البيئة للمهن المختلفة .

٣ ـ الاطفال المحرومون :

وهم الاطفال اليتامى والذين لا تسمح لهم ظروفهم العائلية بأن ينشئوا بين أحضان أسرة تنشئةطبيعية ، اما لاهمال الوالدين أو لقسوتهما أو استغلالهما لاطفالهما استغلالا غير مشروع أو ادمانهما كليهما أو أحدهما على المخدرات أو الاتجار فيها أو اذا سقطت حقوق الولاية الابوية على الابناء .

وترى اللجنة أن يشمل العلاج الطريقتين الآتيتين :

١ ـ التشريع :

سن قانون لسلب الولاية الابوية عند الضرورة .

٢ ـ المؤسسات العلاجية :

انشاء المؤسسات التربوية الضرورية بشرط أن يتبع فيها نظام الاسر بحيث تضم كل أسرة من ١٠ ـ ٢٠ طفلا ترعاهم مشرفة اجتماعية تعتبر كأم لهم . ويعامل هؤلاء الاطفال فى كل أسرة بنفس الطريقة التى يعامل فيها أولاد الاسرة العادية الطبيعية وبشرط أن يلحقوا بالمدارس العادية الموجودة بالبيئة .

٤ ـ اللقطاء والاولاد الذين يولدون خارج نظام الزوجية العادى :

وترى اللجنة أيضا أن يشمل العلاج الطريقتين الآتيتين :

١ ـ التشريع :

أ ـ سن تشريع لحماية هؤلاء الاطفال ،ويجب أن يتضمن طرق رعايتهم وتثقيفهم واعدادهم المهنى الذى يضمن لهم حياة استقلالية سليمة وبحيث يكونون جزءا من المجتمع .

ب ـ سن تشريع خاص لكفالة الاطفال على أن تتوحد شهادات الميلاد للجميع شرعيين وغيرهم .

٢ ـ مؤسسات خاصة :

١ ـ تنشىء الدولة منازل خاصة لايواء الاطفال بعد مرحلة الحضانة على نظام الاسر السابق ذكره على أن يلحقوا بالمدارس القريبة من منازلهم على حساب الدولة .

وترى اللجنة أن تربية الاطفال لدى الاسر وفى البيوت العادية أفضل بكثير من ايوائهم وتربيتهم فى الملاجىء والمعاهد الحكومية وعند استبقاء الملاجىء يجب اصلاحها اصلاحا شاملا من الوجوه الصحية والاجتماعية والثقافية بحيث تربى طفلا مفيدا لنفسه والمجتمع .

ثالثا ـ المشروفون على المؤسسات فى ميدان الطفولة .

ترى اللجنة وجوب ادارة المؤسسات السالفة الذكر والاشراف عليها بواسطة اخصائيين فنيين كل فى ميدانه الذى تخصص فيه .

رابعا ـ **مصطلحات مقترحة .**

تقترح اللجنة ترجمة المصطلحات الآتية الى ما يناسبها فى اللغة العربية على أن تعمم فى البلاد العربية لما فى ذلك من الفائدة وهى :

دار الحضانة	Nursery School
العيادة النفسية	Psychiatric Clinic
نظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم	Psychiatric Clinic
المراقب الاجتماعى بالمحاكم	Probation officer
مكتب المراقبة الاجتماعية بالمحاكم	Prabation office
الشخص المراقب اجتماعيا	Probationer
بيت الملاحظة	Remand Home
المؤسسة الاصلاحية	Reformatory (approved school)
اخصائى اجتماعى	Social worker
ناد شعبى	Social Club
مجلة	Settlement
نزل الضيافة	Hostels

النـاحية الثقـافية

أولا ـ بدأت اللجنة عملها بتحديد المرحلة التى ينبغى أن ينصب عليها البحث فرأت أن يعنى البحث بالمرحلة من ٥ ـ ١٥ من حياة الطفل وهى المرحلة الدراسية التى يعنى فيها بالتثقيف المباشر فى أكثر بلاد العالم . كما أنها المرحلة التى تتكون فيها كثير من العادات والاتجاهات وتنمى الميول وتكتسب أثناءها كثير من المعارف والمهارات اللازمة للفرد فى حياته . ولذلك جعلت هذه المرحلة مرحلة التعليم الالزامى فى أكثر البلاد الاوربية أما المرحلة السابقة على سن الخامسة فسيعنى بعلاجها فى التقرير الخاص بالعناية بالطفل من الناحية الاجتماعية والصحية .

ثانيا ـ استعرضت اللجنة حالة البلاد العربية المختلفة فى المرحلة المذكورة من ناحية تعليم الاطفال فظهر بوضوح أن الامية منتشرة انتشارا كبيرا بينهم مما يؤدى الى أخطار بليغة اجتماعية واقتصادية وعقلية . لذلك بادرت بتقرير ما يأتى :

١ ـ النص على ضرورة القضاء على الجهل وبذل أقصى ما يمكن من الجهد لنشر التعليم والقضاء على الامية مع العناية بصفة خاصة بالاطفال **الريفيين والاناث وسكان البادية** فهؤلاء يكونون الاغلبية الساحقة من السكان فى بلاد الشرق العربى وهم عرضة للاهمال والنسيان ، بينما تتركز ضروب العناية الثقافية والاجتماعية فى سكان المدن .

وفى حالة تعليم سكان البادية يستحسن استخدام وحدات متنقلة يكون معلموها من البدو أنفسهم لانهم أقدر على فهم الحياة البدوية وأدنى الى اكتساب ثقة مواطنيهم .

٢ ـ يكون التعليم مجانا فى جميع مراحله وشاملا للبنين والبنات وعلى الدولة أن تباشر اصدار القوانين التى تجعل التعليم الزاميا وبالمجان فى المرحلة الاولية والابتدائية والعناية بتطبيق هذه القوانين تطبيقا صحيحا .

٣ ـ عند تطبيق قوانين التعليم الالزامى يستحسن مراعاة التدرج فيطبق فى الجهات التى اكتملت فيها الاستعدادات اللازمة من ناحية اعداد المكان اللازم لعدد التلاميذ والادوات والمدرسين الخ . وينبغى تجنب حشر التلاميذ بالمدارس بحجة الرغبة فى التوسع فى التعليم والاسراع فى نشره ، فالضرر الذى ينجم عن تكديس التلاميذ فى الفصول التى لا تتوفر فيها الشروط الصحية أكبر من الفائدة التى تعود عليهم .

وخير علاج للموقف أن يكون للحكومات برامج مدروسة ثابتة للتوسع فى نشر التعليم، فتعد العدة اللازمة لهذا التوسع من اعداد المعلمين والاماكن والادوات فى نطاق الميزانية المقررة وبذلك لا تقع فى خطأ التسرع والارتجال .

٤ ـ تكون مدة التعليم الالزامى مبدئيا ست سنوات أى من سن ٦ ـ ١٢ على أن يكون الهدف القريب جعلها ٩ سنوات أى من ٦ الى ١٥ للبنين والبنات حتى يمكن الافادة من الفرص التى تهيؤها مرحلة المراهقة للمربى وحتى يمكن الاشراف على على النشء وتوجيههم فى أخطر مراحل الحياة .

٥ ـ توحيد نوع المدارس وبرامج التعليم فى المرحلة الاولية والابتدائية لجميع المدارس.

٦ ـ الاهتمام بانشاء العيادات السيكولوجية التى تعنى بصحة الطفل العقلية وتوجيه الآباء والامهات الى خير وسائل العناية النفسية بالطفل . فكثير من مشاكل التعليم والحياة ترجع الى أمراض نفسية نشأت فى مرحلة الطفولة .

٧ ـ ضرورة مساهمة المجالس البلدية مساهمة فعالة فى النهوض بأعباء التعليم الالزامى .

ثالثا ـ انتقلت اللجنة الى علاج **أغراض التعليم ومناهجه** فى المرحلة الاولية وقررت ما يأتى :

١ ـ يجب أن يكون الهدف من التعليم تربية الفرد تربية شاملة بمعنى العناية بالنمو الجسمى والعقلى والخلقى واعداد الفرد ليكون مواطنا صالحا فى بيئة ديمقراطية. فلا ينبغى أن يقتصر على محو الامية بمعنى تعليم مبادىء القراءة والكتابة والحساب ، فهذا الغرض المحدود لا يستقيم مع مطالب البيئة الحديثة ولا يتفق مع الاتجاهات الانسانية فى التربية .

٢ ـ لتحقيق أغراض التربية الشاملة ، يجب العناية بما يأتى :

أ ـ توفير وسائل النمو الجسمى للطفل عن طريق العناية بالتغذية . وتساهم المدرسة فى هذه الناحية بتقديم اللبن للاطفال وتقديم وجبة طعام فى اليوم تتوفر فيها الوحدات الحرارية اللازمة للنمو . فقد أظهرت البحوث الحديثة أن أكثر حالات الاصابات بالامراض بين الاطفال ترجع الى سوء التغذية . كما ينبغى العناية بالرياضة البدنية والرحلات والمخيمات ، وعدم ارهاق الطفل بالعمل ساعات طويلة بل لا بد من تخصيص الوقت الكافى للعب والاستجمام والرياضة كما ينبغى تجنب ارهاق الطفل بالواجبات المدرسية بعد انهاء اليوم الدراسى وعند وضع التلاميذ بالفصول يجب مراعاة الشروط الصحية وعدم تكديس التلاميذ بطريقة تعوق حركتهم وتضر بصحتهم وعلى ذلك ينبغى تحديد عدد التلاميذ بحيث يتناسب مع المكان والشروط الصحية وامكانية المدرس .

ب ــ العناية بالناحية الثقافية عن طريق اختيار مادة الدراسة الملائمة لميول الطفل وأدوار نموه المتصلة بحياته وبيئته ، والعناية بالنواحى الفنية والعملية كالرسم والموسيقى والاغانى والحركات التوقيعية وتشجيع الهوايات والكشافة والتمثيل والاعمال اليدوية وفلاحة البساتين والرحلات ، على أن يعالج التعليم بطريقة تؤدى الى تكوين عادات واتجاهات عقلية نافعة تعد الفرد لحياة سعيدة مثمرة فى بيئة ديمقراطية كالدقة فى التفكير والقدرة على التعبير والاستقلال فى الرأى والميل الى الاطلاع الحر والبحث وعلاج المشاكل بطريقة تعاونية .

ج ــ العناية بالتربية الخلقية والدينية والعواطف والاديان المختلفة وما تبشر به من المبادىء السامية .

د ــ أما اعداد الطفل ليكون مواطنا صالحا فيتحقق عن طريق العناية بدراسة المواد الاجتماعية وأهمها اللغة القومية والتاريخ القومى والعربى ، والجغرافيا والتربية الوطنية وعن طريق الاتصال المباشر بالبيئة ومشاكلها وغرس العادات الاجتماعية كالتعاون وتحمل المسئولية بطريقة عملية عن طريق النشاط المدرسى الحر . ولذا ينبغى أن يكون هناك متسع من الوقت للعناية بهذه النواحى فى مرحلة الدراسة الاولية . والبلاد التى بها مدارس أجنبية ينبغى ألزامها بتوجيه العناية الكافية باللغة القومية وتاريخ البلاد وجغرافيتها وينبغى الاشراف الكافى على هذه المدارس للتأكد من قيامها بذلك . كما ينبغى ألا تنتهى مرحلة الدراسة الابتدائية دون أن يلم الطفل بالمعلومات الاساسية عن الشرق العربى من الناحية التاريخية والجغرافية والثقافية مما هو شرط لازم لتكوين المواطن العربى . ولتحقيق هذا الغرض أيضا ينبغى تطبيق الاتفاقات الخاصة بتوحيد مناهج الدراسة فى البلاد العربية،لتسهيل متابعة الدراسة للاطفال عند انتقالهم من بلد عربى الى آخر على أن يبدأ العمل على هذا التقريب فى المرحلة الابتدائية والاولية.

رابعا ــ **اعداد المعلمين** للمرحلة الاولى من التعليم .

ان أقل مدة تكفى لاعداد المدرس هى ست سنوات بعد انتهاء مرحلة الدراسة الابتدائية يتلقى فيها الطالب دراسة ثقافية عامة ومهنية وينبغى العناية بصفة خاصة فى اعداد المدرس لهذه المرحلة بدراسة نفسية الاطفال والوقوف على الاساليب الحديثة فى تعليم الاطفال والعناية بهم .

وفى حالة المدرسين الذين لا تتوفر لديهم المؤهلات اللازمة ، ينبغى اعداد دراسات صيفية تكميلية لهم تعنى بالمادة وطرق التدريس ونفسية الطفولة .

ولا ينبغى أن يتصدى لمهنة التدريس الا من تتوفر لديه المؤهلات التى تراها الدولة كافية للقيام بهذا العبء .

كما ينبغى العمل على رفع مستوى المدرس من الناحية المادية حتى يشعر بالعزة والكرامة الضروريتين لمهنته الخطيرة وحتى يغرس هذه الروح فى تلاميذه .

ومما يساعد المدرس فى عمله **تكوين جمعيات الاباء والمدرسين** للتقريب بين المنزل والمدرسة للتعاون فى فهم مشاكل الاطفال مما يساعد على تيسير عمل المدرس وحسن توجيه الاطفال والعناية بهم .

اللجنـــة الثالثة

اعـداد الاخصائيين الاجتماعيين

يهدف الاعداد الى تنشئة قادة مصلحين واخصائيين اجتماعيين يؤمنون برسالتهم قادرين على الاطلاع بها بنجاح . وفى ضوء هذا ترى اللجنة ما يأتى :

أولا ـ **شروط قبول الطلبة**

١ ـ اختبار شخصى لكل طالب .

٢ ـ يشترط فى الطالب مستوى دراسى مناسب .

٣ ـ استيفاء الشروط الصحية فيه .

٤ ـ من المستحسن أن يكون للطالب خبرة فى ميدان الخدمة الاجتمـاعية ورغبة فيها .

ثانيا ـ **المدرســـون**

١ ـ يجب أن يكونوا ذوى كفاية علمية واختصاص .

٢ ـ أن يكونوا ذوى خبرة عملية كافية فى ميدان الخدمة الاجتماعية .

٣ ـ أن يكونوا مؤمنين برسالتهم ايمانا قويا .

ثالثا ـ **المنهـج**

ترى اللجنة أنه من الضرورى أن يتضمن المنهج ما يأتى :

١ ـ دراسة المشكلات الاجتماعية فى البيئة ووسائل علاجها .

٢ ـ تعميم خطط الاصلاح .

٣ ـ دراسات اجتماعية مقارنة .

٤ ـ دراسة حياة الجماعات وطرق تربيتها .

٥ ـ أن يعتبر التدريب العملى جزءا أساسيا فى المنهج .

(أ) وأن يعطى له الوقت الكافى والاشراف الفنى اللازم .

(ب) وان يتم فى مؤسسات نموذجية منوعة صـالحة للتدريب تتعـاون مع المعهـد لتحقيق أغراضه .

وتعتبر اللجنة المؤسسة نموذجية اذا توافر فيها الشروط الآتية :

١ ـ أن يكون الموظفون الدائمون فيها فنيين .

٢ ـ أن تكون ميزانيتها متناسبة مع انتاجها .

٣ ـ أن يكون بحث المشاكل فيها بالطريقة الديمقراطية فى اجتماعات دورية يمارس فيها الاخصائيون أساليب الديمقراطية أثناء القيام بعملهم .

(ج) يتدرب الطلبة تحت الاشراف الفنى للمسئول عن المدرسة ، مادام فيها مسئول فنى ويكون هذا بالتعاون مع ادارة المدرسة .

(د) وهناك ناحية أخرى من التدريب العملى لا تقل أهمية عما سبق وهى حياة الطالب فى المدرسة ومساهمته فى النشاط المنوع فيها واللجنة تقترح فى هذا ما يأتى :

١ ـ تنظم المدرسة وجوها للنشاط المختلفة الذى يهدف الى بناء الحياةالاجتماعية فيها وتعويد الطالب على النشاط الجمعى والتعاون مع الجماعة واحترام القوانين التى تضعها على أن يشمل هذا النشاط ألعابا رياضية وأغانى جمعية وسمرا وتمثيلا وباقىالهوايات الاخرى والتنظيمات الاداريةللطلبة .

رابعا ـ تنوع الاعداد

لما كانت ظروف البلاد العربية متفاوتة بعض التفاوت فى نوع الاخصائيين الاجتماعيين الذى تحتاج اليه كل منها . ولما كانت ميادين الخدمات الاجتماعية مختلفة لذلك ترى اللجنة أنه من الصعب أن يقوم هنالك نظام واحد لاعداد الاخصائيين الاجتماعيين بل لابد من أن تتنوع أنظمة الاعداد تنوعا يكفل لكل ميدان ولكل مجتمع حاجته من هؤلاء الاخصائيين وفيما يلى بعض المقترحات فى هذا الاتجاه .

١ ـ مرحلة أولية ـ وهى للمتطوعين وصغار المتعلمين الذين لهم رغبة فى الخدمة الاجتماعية وبطبيعة الحال يكون هذا النوع من التعليم مقصورا على المعلومات الاولية التى تعين الطالب على أداء عمله الضيق المحدود وتسير هذه الدراسة على نظام اجتماعات دورية لمناقشة المشاكل التى تعرض للطلبة أثناء تأدية عملهم .

٢ ـ مرحلة متوسطة ـ وفى هذه المرحلة تعمل دراسات منظمة للموظفين فى ميدان الخدمة الاجتماعية يدرسون فيها بتوسع قليل أو كثير ما سوف يواجهونه فى ميدان العمل الذى يوكل اليهم . ويعطى لهؤلاء من المواد العلمية ما يتناسب مع ثقافتهم المحدودة **وكثير من التمرين العملى فى البيئة .**

٣ ـ مرحلة التخصص ـ طلبة هذه المرحلة يكونون من خريجى الجامعة ومن الحاصلين على الدرجات العلمية العليا ، وهؤلاء يدرسون أصول الخدمة الاجتماعية بتوسع ويتخصص كل منهم فى أحد ميادينها ويكتبون فيها الرسائل العلمية وتكون مدة الدراسة طويلة مستوفاة .

وفى المراحل الثلاث،يجب أن تنظم حياة هؤلاء الجماعات الثلاث تنظيما اداريا يكفل لها قسطا كبيرا من ممارسة الحياة الديموقراطية وقدرا كافيا من النشاط المنوع .

اللجنـــة الرابعة (أ)

لجنة شئون الريف الاجتماعية

يعتبر أهل الريف فى الدول العـربية من الاهمية بمكان لانهم يمثلون نحـو ٧٥ فى المائة من مجموع عـدد السكان ولا يزال عملهم المصـدر الاول للثروة القومية فى هذه البلاد ، ولذلك يجب أن يكون اصلاح مجتمعهم فى مقدمة المشكلات التى يجب أن تعنى بها الدول العربية .

وهذه اللجنة قد كلفت بوضع التوصيات والمقترحات الرئيسية فى مختلف النواحى الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية التى يترتب على تنفيذها رفع مستوى معيشة هذه الطبقات على أن تتضمن هذه المقترحات الهيئات التى يناط بها البحث وتنفيذ المشروعات فى حـدود العوامل التى تتكيف وفق حاجـة كل مجتمع وبقـدر ماتسمح به موارد كل دولة من الدول العربية على أن تشمل المشروعات النواحى الآتية:

١ ـ الشئون الاقتصادية .

٢ ـ الشئون الصحية .

٣ ـ الشئون الاجتماعية والثقافية .

١ ـ الشئون الاقتصادية

رفع مستوى الفلاحين الاقتصادى ووسائله .

يجب أن تقوم كل دولة عربية بعمل دراسة عميقة شاملة لتعرف الوسائل الممكنة التى تؤدى لزيادة **غلة الارض ، وانتاج العامل** ، واستثمار **رأس المـال** .

ولزيادة الثروة الزراعية توصى اللجنة بضرورة العمل على زيادة وتحسين وسائل الرى والصرف وجعلها فى متناول صغـار المـلاك دون ارهاق فى تحمل النفقات كذلك حسن اختيار الاسمدة الصالحة لكل تربة مع العمل على خفض أثمانها ، واتخاذ الطرق الوقائية من أمراض النباتات والحشرات والعناية بتربية الحيوانات واستعمال أدوات مستحدثة فى الزراعة مع مراعاة انتقاء البذور اللازمة للتقاوى وغيرها مما يترتب عليه رفع مستوى الانتـاج الزراعى بوجـه عام واستثمار الاراضى البور والبوادى بوجه خاص .

ويرجى أن تكشف البحوث التى سيقوم بهـا الاخصـائيون الريفيون فى مختلف الدول العربية عن نوع الوسائل التى يلجأ اليها لتحرير الريفيين من الاوضاع القائمة المعيبة المتصلة بتوزيع الملكية ، ونظام استغلال الاراضى وتجزئتها أو استغلالها وفقا لنظام الشيوع اذ بتغيير هذه الاوضاع سيزداد **اهتمام الريفى** بعمله وانتاجه مما يساعد على رفع مستوى معيشته تبعا لذلك .

وتوصى اللجنة بتعميم الصناعات اليدوية والمنزلية فى البيئة الريفية لمواجهة الالتزامات الاقتصادية والحاجات الاجتماعية وبذلك يستثمر الريفيون أوقات بطالتهم وفراغهم ويستخدمون خامات ريفهم مما قد يتاح معه قيام صناعات جديدة . وبذلك تزداد موارد الاسرة الريفية وتستثمر البطالة الاجبارية فى عمل صناعى منتج ملائم للبيئة .

والمعارض الاقليمية ضرورية للاعلان ولتصريف منتجات هذه الصناعات فضلا عما توجده من قابلية واغراء عند الفلاحين الآخرين للعمل على ادخال هذه الصناعات فى قراهم .

وتشير اللجنة على الدول العربية أن تدرس تجربة انشاء مراكز التدريب الصناعى التى ستقوم بها مصر لتنفيذ مشروع تعميم الصناعات الصغرى فى الريف لاقتباس ما تراه ملائما منها لحالتها .

ومن الضرورى لنجاح كل نشاط اقتصادى بالريف ، أن يعنى بانشاء الطرق وتعبيدها وتيسير وسائل النقل وتوفيرها وذلك لتنشيط المعاملات التجارية فى المحيط الريفى .

وتأسيس الجمعيات التعاونية يجب أن يعم المناطق الريفية بالدول العربية لتسويق المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية وشراء البذور وغيرها من الحاجيات اللازمة للقرويين وبجانب امدادهم بالسلف عند الحاجة، وان يراعى فيها أن تتجه لمصلحة صغار الريفيين فلا تكون وسيلة يستفيد منها كبارهم وحدهم .

٢ ـ الشئون الصحية

رفع مستوى الريفيين الصحى ووسائله .

نظرا لأهمية الناحية الصحية وضرورة رفع مستوى سكان الريف صحيا فان اللجنة توصى بضرورة عمل دراسة شاملة للمشاكل الصحية فى الريف بالدول العربية وتعمل على حلها مراعية فى ذلك تقديم الاهم على المهم وهى فى سبيل ذلك تضع تحت نظر الحلقة التوصيات الآتية على أن تأخذ الدول العربية منها ما يلائم حالتها الخاصة وفى حدود امكانياتها وأن تضع لها سياسة ثابتة متصلة ذات برنامج محدد .

١ ـ جعل علم الصحة من المواد الاساسية فى البرامج الدراسية لنشر التربية الصحية بين سواد الشعب .

٢ ـ امداد القرى بالمياه النقية الصالحة للشرب لتجنيب السكان الامراض الناشئة عن استعمال المياه الملوثة ، مما كان سببا مباشرا فى انتشار الاوبئة كالكوليرا والتيفود .

٣ ـ العمل جديا على مكافحة الامراض المتوطنة كالبلهارسيا والملاريا والقضاء عليها فى مكامنها ورسم سياسة وقائية كاملة وذلك فى البلاد التى تعتبر مباءة لمثل هذه الامراض .

٤ ـ توفير المؤسسات الصحية الريفية التى تقوم بتيسير الوقاية والعلاج لسواد الريفيين على أن يكون العلاج والدواء مجانا لغير القادرين . وأن تزود هذه المؤسسات بالعدد الكافى من الاطباء ومعاونيهم كما تزود بالسيارات المجهزة

المتنقلة لنقل الخدمات الطبية الى صميم القرى والجهات النائية .

٥ ـ توفير السكن الصحى الملائم للريفيين بما يستتبعه من مرافق صحية واتخاذ الوسائل الكفيلة بنظافة البيئة الريفية .

٦ ـ وضع تشريعات تلزم كبار الملاك بالريف لتوفير هذه الخدمات الصحية والمساكن الصالحة لعمالهم الزراعيين .

٧ ـ العمل على توفير الغذاء الصحى الملائم للريف وذلك عن طريق تشجيع زراعة الحبوب والخضر والفاكهة وغيرها من المواد الغذائية بجوار القرى .

٨ ـ نشر الثقافة الصحية الشعبية عن طريق الارشاد والنشرات والدعوة بالاذاعة والسينما وغيرها من مختلف وسائل الدعاية .

٣ ـ الشئون الثقافية والاجتماعية

١ ـ الثقافة

أ ـ المعاهد يراعى فى برامج المدارس الريفية مكافحة الأمية الزراعية باعطاء التلاميذ الريفيين منهجا زراعيا نظريا وعمليا يمكنهم من أن يسيروا فى زراعتهم على مبادىء زراعية حديثة مع توجيه النظر الى بيئتهم الزراعية .

ب ـ يجب أن يعد المدرسون للمدارس الريفية بحيث يمكنهم تطبيق البرامج المشار اليها وذلك فى مراكز تدريب طبقا لمنهج خاص على أن تكون اقامتهم فى الريف للانتفاع بهم فى مختلف أوجه النشاط فى القرية وذلك على مثال ما أنشأته بعض الدول من معاهد سميت بدور المعلمين الريفية وأخذت بنظامها بعض البلاد العربية مع اعداد منهج تكميلى فى فلاحة البساتين والصناعات الزراعية والريفية تعطى للذين أتموا التعليم الاولى الريفى لتوجيههم وجهة فيها نوع من التخصص .

جـ ـ اتخاذ الوسائل لتعاون سكان الريف مع الحكومات والهيئات الاقليمية فى انشاء المعاهد الاولية الريفية لانه تبين أن من أهم العقبات فى سبيل نشر التعليم الاولى الريفى عدم وجود المكان الصالح لاغراض هذا النوع من التعليم .

د ـ يجب أن تتخذ الوسائل لتنفيذ نظام التعليم الاولى الاجبارى بحيث يشمل جميع أطفال الريف لا أن يقف عند حدود اقرار المبدأ دون تهيئة الوسائل الكافية لتنفيذه .

٢ ـ مكافحة الامية

العمل على مكافحة الامية ونشر الثقافة العامة والزراعية بين الكبار الذين لم تهيأ لهم فرص التعليم فى المعاهد على أن تكون الوسائل مناسبة لظروفهم وأوقاتهم وأعمارهم وأن توضع التشريعات المحققة لهذا الغرض .

ومما يساعد على نشر الثقافة العامة فى الريف اتاحة الفرص لأفراده ليتابعوا ثقافتهم من طريق الاطلاع فى المكتبات وغير ذلك من وسائل النشر الثقافى وأن تزود

المعاهد الريفية بمكتبات عامة تتنقل فى مختلف القرى اذ تبين أن انقطاع أهالى الريف عن متابعة ثقافتهم بعد خروجهم من المعاهد يردهم أميين كما كانوا .

٢ ـ الترفيـــه

يجب أن تعد برامج منوعة للارشاد والترفيه فى المحيط الريفى عن طريق الاذاعة والسينما المتنقـلة وغيرهما من الوسائل . أما الادارة التى يعهـد اليها الاشراف على النشاط الريفى فى جميع مناحيه فاللجنة تنصح بتمثيل أهالى الريف فيها وعلى الاخص من لهم عمل مباشر فى نواحى الاصلاح المختلفة وذلك لتعويدهم تحمل المسئولية واثارة الوعى الاجتماعى فى نفوسهم .

أما تنظيم هذه الادارات فيترك لظـروف كل بلد وامكانياته على أن يراعى دائمـا ايجاد مراكز صحية وزراعية واجتماعية وصناعية ريفية لتعاون على التوجيه الفنى فى طرق الاصلاح وتمد القائمين على اصلاح القرية بالعون المادى اذا اقتضى الحال .

وبجانب هذه التوصيات المشار اليها توجد بعض المسائل التى تؤثر على مشاكل القرية بدرجات مختلفة والتى يجدر العناية بها وعدم اغفالها مثل :

أ ـ حماية الامن فى المنطقة والقضاء على العصابات والجريمة .

ب ـ تنسيق التعاون بين مختلف الهيئات « حكومية وغير حكومية » التى تعمل لصالح الريفى وذلك لحفظ التوازن فيها بينها من جهود .

جـ ـ من الخير أن تمول مشروعات الاصلاح الريفى عن طريق التعاون المزدوج ما بين الاهلين والحكومة .

د ـ يجب اختيار مناطق خاصة للقيام بدراسات تبين مدى التكافؤ الاقتصادى ما بين موارد كل منطقة وعدد السكان الملائم لها وذلك بتبيان المواليـد والوفيات لتلك المناطق ومعرفة مدى مقابلة زيادة السكان للموارد الجديدة بالمنطقة ورسم الخطط التى بهـا يمكن مواجهـة هذه المشكلة من الناحية الاقتصـادية والاجتمـاعية والصحية .

وتوصى اللجنة بضرورة قيام كل دولة من الدول المشتركة فى الحلقة بانشاء « ادارة للانعاش الريفى » أو منظمات أخـرى مماثلة يعمل بهـا اخصائيون فى الانعاش الاجتماعى للنظر فى تطبيق التوصيـات التى تتصل ببـلادهم ولتقوم بالبحث عن الوسائل التى تحقق الهـدف سواء كانت هذه الوسائل محلية أو دولية ما دامت تهدف الى رفع مستوى المعيشـة بين الريفيين من سكان هذه الدول . وتشير اللجنة الى مصلحة الفلاح بمصر كمثل من الامثلة التى تنصح بدراستها .

كما توصى اللجنة أن تضطلع جامعة الدول العربية بتنسيق تبادل البيانات اللازمة التى تتصل بهذا النشاط .

اللجنـــة الرابعة (ب)

لجنة شئون البـدو الاجتماعية

تمهيـــد :

١ ــ فى البلاد العربية من الشرق الاوسط مساحات واسـعة من البوادى ، خالية من من الانهار والقنوات والينابيع الصالحة للاسقاء فى الزراعة وأمطارها قليلةلاتكفى لزراعتها (على المطر) ، ولكن تلك الامطار تكفى لانبات أعشاب طبيعية تجعـل منها مراعى يمكن أن تعيش عليها الخيل والانعام ، ولا سيما الضأن والابل .

٢ ــ وهذا الوضع الخاص بتلك البوادى كان سببا اضطراريا لوجود طبقة من القبائل البدوية الرحل فى الامـة العربية ، مهنتها رعى الماشية فى الاراضى الملمع اليها ، بالتنقل فى أرجائها انتجاعا للكلأ ؟ أى بالعيشة عيشة متنقلة .

٣ ــ ومهما يكن من المرغوب فيه أن يتحضر الكثيرون من أفـراد تلك الطبقـة ، أى أن ينتقلوا من الحياة البدوية الى حياة الزراعة المستقرة ، فلا بد من بقاء قسم كبير منهم فى المراعى الصحراوية للاستفادة من كلأها فلا يضيع عبثا ، بل يتحول بعمل هذه الطبقةوجهدها الى ثروةحيوانية تتألف من ألبان ومشتقاتها ولحموأصواف وأوبار ومطايا تغذى بها أسواق الحاضرة .

٤ ــ فمن الضرورى اذن أن يزداد اهتمام الامـة العربية حكومات وشـعوبا بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والخلقية للقبائل البدوية ، بغية رفع مستوى المعيشة فيها ، بتأمين دخـل كاف لغـذاء الراعى البـدوى وكسائه وبتجنيبه وتجنيب ماشيته الامراض المستوطنة والمعـدية ، وبازالة غشاوة الجهـل عن عينيه أى يجعله يقلع عن العادات السيئة ، ويدرك أنه عضو فى جسم الامـة ، عليه للدولة واجبات وله عندها حقوق .

المقترحات والتوصيات :

٥ ــ من الصعب اليوم ايجاد منظمات شعبية لمعالجة شئون الخدمات الاجتماعية لدى القبائل البدوية . ولهذا ترى اللجنة أن تقوم حكومات الدول العربية بهذه المهمة فيكون عند كل منها للقبائل منظمة خاصة لا يقتصر عملهـا على حفظ الامن فى البادية فحسب بل تقوم بالدراسة والتوجيه والارشاد وتهيئة التشريع . ويكون من شـأن هذه المنظمة تقـديم اقتراحاتها المنبعثة عن دراساتها أو دراسـات الوزارات المختصة الى مجلس أعلى للشئون الاجتمـاعية يرجى وجـوده فى كل دولة عربية ، على أن يرأسه رئيس مجلس الوزراء . حتى اذا أقر المجلس المذكور

هذه الاقتراحات ، وأقرتها الحكومة ، تقوم كل وزارة بتنفيذ ما يتعلق بها من الامور المقررة ، بارشاد المنظمة الملمع اليها وباشرافها على التنفيذ .

ومن المرغوب فيه أن تعقد منظمات القبائل فى الدول العربية مؤتمرات دورية للمداولة فى شئون الخدمات الاجتماعية فى البادية .

٦ — وترى اللجنة أيضا ضرورة ايجاد منظمة خاصة بتدريب الخبراء (أى المرشدين والمعلمين) الذين سيقومون بمهمة الارشاد والتعليم لدى القبائل . ويجب أن يكون جل تلاميذ هذه المنظمة من أبناء القبائل النبهاء ، وبعضهم من شبان الحضر المتطوعين للعيش مع القبائل ، وان يكون مركزها فى قلب البادية ، أو فى سيف البادية ، وان تكون دروسها عملية تتناول ، عدا مبادىء العلوم العامة ، شؤون القبائل المختلفة ووسائل انعاشها وحفظ صحة الانسان ، تربية الخيل والانعام وأهم أمراضها ، جغرافية البادية ولا سيما القبائل ومنازلها المعتادة ومرافقها والامطار والآبار ونبات الصحراء والمراعى ، نفسية البدوى وتقاليد القبائل وعاداتها ، القضاء عند القبائل ورده الى القضاء الشرعى والمدنى ، علم الاخلاق وعلاقته بالقبائل ، المعلومات المدنية وعلاقتها بالقبائل الخ) .

٧ — وترى اللجنة أن من جملة وسائل الانعاش الاجتماعى والاقتصادى فى البادية قيام المنظمة الحكومية المذكورة بمعالجة المشاكل الآتية :

أ — أوضاع القبائل الصحية فهى لا تبعث على الرضا . وتكاد الخدمات الصحية تكون اليوم مفقودة لدى معظم القبائل . وترى اللجنة أن يكون للقبائل الكبيرة على الاقل وحدات صحية حكومية تقيم معها وترحل ، وان يؤسس لها مستشفيات فى البلدان القريبة من البادية .

ب — أوضاع الخيل والانعام الصحية فالبادية تكاد تكون اليوم خالية من وسائل اتقاء أمراض الحيوان ومداواتها . فمن الضرورى ايجاد وحدات بيطرية خاصة بها .

ج — الاكثار من الآبار لشرب الانسان والحيوان ، بغية زيادة المساحات التى تستطيع القبائل ارتيادها فتزداد بذلك مقادير العشب الذى ترعاه الماشية .

د — ايجاد حظائر فى البادية ، بغية ايواء الماشية فيها أيام البرد القارس فى بعض السنين ، وايجاد مستودعات لخزن الكلاء اليبس تعلفه الماشية عند نقصان الكلأ أحيانا .

هـ — سن تشريع ينظم العلاقات التجارية فى المشاركات القائمة بين أصحاب الشأن من سكان المدن ورعاة الضأن من رجال القبائل .

و — ايجاد مؤسسة لاقراض رجال القبائل بالكفالة المتسلسلة المال الذى يحتاجون اليه فى تربية الماشية وفى انتقال بعضهم الى الحياة الزراعية ، وفى اشتغالهم فى الصناعات اليدوية ، وفى ايجاد أسواق لتصريف منتجاتهم .

ز — تنظيم شئون المنظمة التى تهيىء المرشدين . والاشراف عليها .

ح — تحديد أعمال المرشدين وتنظيمها ومراقبتها .

ط ـ العمل على تأسيس مدارس خاصة بأبناء القبائل على أن يكون لها مناهج خاصة .

ى ـ تطبيق قوانين العمل على أفراد القبائل عند اشتغالهم فى الاعمال العامة لمدة مؤقتة أو لمدة طويلة .

ك ـ اخضاع أفراد القبائل للقوانين المدنية والجزئية وقوانين الاحوال الشخصية والاحكام الشرعية المعمول بها فى كل دولة .

٨ ـ ضمانا لامكان معالجة المشاكل المذكورة فى المادة السابقة ترى اللجنة ضرورة ايجاد نسبة عادلة فى ميزانيات الحكومات العربية بين الاعتمادات التى خص بها الحضر ، والاعتمادات التى خصت بها القبائل البدوية ، فنصيب هذه القبائل منها قليل نسبيا . وتوصى اللجنة بتخصيص هذه الطبقة من الشعب باعتمادات تكفى لتنفيذ الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الملمع اليها .

٩ ـ لما كان الامن فى البادية شرطا أساسيا لكل نشاط فيها ، تؤكد اللجنة ضرورة اتخاذ الحكومات العربية منفردة ومتضامنة جميع ما يمكن من الوسائل المؤدية الى توطيد الامن فيها . وتوصى بسن تشريع يمنع عادة الغزو القديمة بين القبائل ، ويدخل هذه العادة فى جملة الاعمال الاجرامية الموجبة للعقاب ، خلافا لمعتقد القبائل من حسبان الغزو عملا حربيا شريفا .

١٠ ـ لما كانت وسائل الارتزاق فى البادية محدودة بمقدار الامطار السنوية وتوزيعها وكان حسن القيام على الخدمات الاجتماعية فيها سيؤدى الى ازدياد سكانها ازديادا يفوق مقدرتها على اعالتهم ، تنصح اللجنة بأن تتخذ الحكومات العربية سياسة تهدف الى تحضير قسم من أفراد القبائل بتشغيلهم فى الاراضى الزراعية الخالية من أملاك الدولة،على أساس تمليك كل فرد قادر على الزراعة ما يستغله من الارض أى على أساس الملكية الصغيرة .

وتشير اللجنة الى أن فى الجزيرة السورية وفى العراق خاصة مجالا واسعا لتطبيق المشاريع الزراعية القائمة على أحدث أساليب الانعاش الزراعى ، سواء فى البقاع الشمالية من سهول الجزيرة التى تروى بالمطر أو فى أراضى العراق والجزيرة التى يمكن استغلالها بمشاريع الاسقاء .

اللجنـــة الخامسة

حلقة الدراسات الاجتماعية للبلاد العربية

تقـــرير

لجنـة شئون اللاجئين

اجتمعت اللجنـة الفـرعية لشئون اللاجئين بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ وانتخبت فى هذا الاجتماع رئيسها ومقرريها وبحثت فى برنامج العمل .

وبتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٩ اجتمعت اللجنـة للمرة الثانية واستعرضت الاقتراحات التى تقـدم بها بعض الاعضـاء ، وبعد المناقشة اتخذت اللجنة القرارات الآتية :

أولا ـ أن مشـكلة اللاجئين وحالتهم الراهنة السائرة من سيء الى أسوأ لا تحل مهما بذلت لها الجهـود حلا معجزا ولا مؤقتا بل لابد من حل شـامل دائم وسريع يعمـل على اعادتهم الى أوطانهم وتأمين حيـاتهم وحريتهم وابستقرارهم فيها وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار تعويضا عادلا يساعد على بناء حياتهم من جديد وأن اللجنة لا تعفى هيئة الامم المتحدة من تحمل المسئولية الخطيرة عما وصلت اليه حالة اللاجئين العرب من سوء .

ثانيا ـ الى أن ينفذ القرار السابق يجب تقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة ليعيش هؤلاء اللاجئون معيشة انسانية لائقة وعلى هيئة الامم المتحـدة تدبير الموارد اللازمة لذلك .

ثالثا ـ قررت اللجنة ارسال القرار الوارد ذكره فى الفقرة الاولى برقيا الى الامين العام لهيئة الامم المتحـدة . وهى ترجو من رئيس حلقـات الدراسات الاجتمـاعية للبلاد العربية القيام بذلك .

تقـــــرير

عن أعمـــال الامانة العـــامة

فى المدة بين الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة العاديتين

وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

تمهيـــــد

امتازت الفترة الاخيرة منذ انعقاد مجلس الجامعة فى اكتوبر المـاضى بتطورات فى البلاد العربية تهدف الى جمـع شمل العـرب وصون مصالحهم فى الميـادين الدولية والداخلية ، فتجلى عزم الساسة العرب كما تجلت من قبل ارادة الشعوب فى جميع البـلاد العربية قاطبة على تدعيم أركان الجامعة العربية ليتسنى لهـا تأدية رسالتها فى نطاق الميثاق وبحث جميع المشاكل العربية بروح ملؤها الصراحة والاخلاص للمبادىء السامية والتقدير الصادق للمصالح المشتركة وقد عبرت الحكومة المصرية الجديدة فى خطاب العرش فى البرلمـان المصرى يوم ١٦ يناير ١٩٥٠ عن هذا الاتجـاه العـام بالعبارة الآتية :

« ... وترى حكومتى أن قد آن الاوان لتجديد العناية بشئون الجامعة العربية لحل مشكلاتها وتثبيت دعائمها وتمكينها من النهوض بمهمتها فى جو من الود الصادق والصفاء الخالص يصور ما بين الشعوب العربية من أواصر الألفة والقربى ، ويحقق لها ما تعلقه على جامعتها من كبار الآمال . ولن يكون ذلك عسيرا اذا استوحت الحكومات العربية رغبات شعوبها وجعلت المصلحة العربية وحدها هى العليا » .

وقد خطت الدول العربية خطوات موفقة لتدعيم أركان الوحـدة وتقوية أواصر الألفة بينها بشتى الوسائل من زيارات متبـادلة بين المسئولين من أقطابها وأحاديث ترمى الى تحقيق أغراض الشعوب العربية وفق أمانيها كل ذلك بعد ما أصاب الجامعة العربية من آثار نكبة فلسطين يسجل أن الايمان بالجامعة أقوى فى قلوب الشعوب مما ظن الكثيرون .

ولنستعرض الآن بايجاز الوجـوه المختلفة لنشاط الامانة العـامة فى الفترة بين الدورتين :

الشئون السياسية

١ ـ المستعمرات الايطالية السابقة

تجلى تضامن الوفود العربية فى الامم المتحدة بتقرير مصير المستعمرات الايطالية السابقة ، فقد أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ القرار الآتى بصدد هذه المستعمرات :

أ ـ فيما يختص بليبيـــا

١ ـ أن ليبيـا تشمل برقة وطرابلس وفزان ستكون دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ ـ يسرى مفعول هذا الاستقلال فى أقرب فرصة ممكنة ، وعلى أى حال لا تتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

٣ ـ أن يقـرر دستور ليبيـا وبما فيه نوع الحكومة بواسطة ممثلى السكان فى برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون على شكل جمعية وطنية .

٤ ـ لأجل مساعدة أهالى ليبيـا فى وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة سيكون فى ليبيـا مندوب من قبـل هيئة الامم تعينه الجمعية العمومية ، وله مجلس يساعده ويرشده ، وهو مكون من مندوبى مصر وفرنسا وايطاليا والباكستان والمملكة المتحدة وممثل واحد عن الاقليات فى ليبيـا .

وقد اختارت الامم المتحدة المسيو أدريان بلت مندوبا ساميا . وقام بزيارة خاطفة للبلاد الليبية وحضر الى القاهرة واحتفت به الامانة العامة ومكنت له من التشاور مع جماعة الليبيين المشتغلين بسياستها من مختلف الهيئات فناقشهم وسمع آراءهم ووجـه لهم بعض النصـائح بشأن اجتمـاع رأيهم على اختيار ممثليهم . وأصـدر بعد ذلك حديثا للصحف ألحقت نسخة منه بهذا التقـرير وأثنى على المعونة التى لقيها من جامعة الدول العربية .

بيان جهود الامانة العامة

والآن وقد قامت دول الجامعة العربية بجهودها الموفقة لنصرة القضية الليبية فى الميادين الدولية والداخلية رغم ما اكتنفها من عواصف وعقبات كادت تودى بهـا مما أدى الى هذا النصر العظيم المعبر عنه فى قرار الامم المتحدة فى شأن ليبيـا والصادر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، فان الامانة العامة وقد كلفت من المجلس الموقر بمتابعة المسألة الليبية وبذل الجهود والمساعى لتحقيق الاستقلال ترفق مع هذا التقرير بيانا أكثر تفصيلا عن الخطوات التى اتخذتها بتوجيه المجلس وتنفيذا لقراراته وكذلك ما اتخذ المجلس مباشرة من خطوات موفقة مما أدى الى قرار استقلال ليبيـا .

ب ـ فيما يختص بالصومال الايطالى :

١ ـ يكون الصومال الايطالى دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ ـ يصبح هذا الاستقلال نافذ المفعول بعد مضى عشرة أعوام من تاريخ مصادقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية .

٣ ـ يوضع الصومال الايطالى فى بحر المدة المذكورة فى الفقرة الثانية أعلاه تحت نظام الوصاية الدولى ، وتقوم ايطاليا بادارة شئونه .

ج ـ وفيما يختص بأريتريا :

تؤلف لجنة من ممثلى ما لا يزيد عن خمس دول أعضاء وهى : بورما ، وجواتيمالا ، والنرويج ، والباكستان ، واتحاد جنوب افريقيا لتتحقق بشكل أتم من رغبات سكان أريتريا وتحضير تقرير تقدمه للجمعية العامة مع أى اقتراح أو اقتراحات تراها مناسبة للوصول الى حل لمشكلة أريتريا .

وتوالى الامانة العامة عنايتها بقضية المستعمرات الايطالية السابقة بعد أن وفقت بفضل اتحاد كلمة العرب الى تحقيق وحدة ليبيا وتقرير استقلالها فى أول يناير سنة ١٩٥١ وايجاد نظام الوصاية المؤقتة للصومال الايطالى الى أن تستقر الامور فيه. وكذلك بحث رغبات سكان أريتريا أمام لجنة التحقيق التى تألفت من الامم المتحدة لذلك .

٢ ـ المشكلة الفلسطينية

أ ـ أعمال لجنة التوفيق الدولية فى مشكلة فلسطين

١ ـ استأنفت لجنة التوفيق الدولية فى مشكلة فلسطين نشاطها بجنيف ابتداء من يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وعاودت الدول العربية المتعاونة معها (مصر وسوريا ولبنان والاردن) اتصالاتها بها . كما عاودت اسرائيل تعاونها معها .

٢ ـ ولم تستطع اللجنة حتى الآن القيام بأى عمل ايجابى لتنفيذ قرار الامم المتحدة التى تقضى بعودة اللاجئين العرب الى ديارهم الواقعة فى قبضة اسرائيل وتعويض غير الراغبين فى العودة عن ممتلكاتهم . كما لم تستطع تنفيذ ما تواضع عليه الطرفان بواسطتها فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ من اتخاذ الخطوط الرئيسية لمشروع تقسيم فلسطين الصادر فى سنة ١٩٤٧ من الامم المتحدة أساسا للتسوية الاقليمية لمشكلة فلسطين . ورغم ما أبدته وفود الدول العربية لدى اللجنة من استعداد طيب للتعاون معها على حل المشكلة الفلسطينية وفق قرارات الامم المتحدة فان اللجنة لم تتقدم بعد تقدما محسوسا فى أداء مهمتها بسبب تعنت اليهود ورفضهم عودة جميع اللاجئين والنزول عن الاقاليم التى يحتلونها الآن بمقتضى اتفاقات الهدنة .

٣ ـ فأما موقف اليهود بالنسبة للاجئين فانه يتلخص فى أن دور هؤلاء اللاجئين قد خربت وأنشأ المهاجرون الجدد مكانها دورا لهم ، كما احتلوا الباقى منها مما لم يخرب . أما أراضى هؤلاء اللاجئين فقد شغلها كذلك المهاجرون اليهود فالى أين يعود اللاجئون العرب ، ثم هل يعقل أن تسمح اسرائيل بعودة هؤلاء اللاجئين ومنهم من حارب ضدها فى صفوف الدول العربية ، ومنهم من يكون طابورا خامسا لهذه الدول اذا عاد الى اسرائيل ، ومنهم من لا يصلح للعمل اقتصاديا اذا عاد ؟ ـ وفضلا عن ذلك فان هذه المجموعة من اللاجئين العرب ان عادت الى اسرائيل . ستشكل من جديد مشكلة أقلية دينية وجنسية داخل اسرائيل فخير لاسرائيل وأبقى لهذه الاسباب المتعددة أن ترفض عودة اللاجئين ـ اذ أنها حلت بعدم عودتهم مشكلة من أعوص المشاكل التى واجهت العالم بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية ألا وهى مشكلة الاقليات .

٤ ـ على أن اسرائيل رغبة منها فى اثبات حسن نيتها نحو العالم العربى وصادق رغبتها فى العيش معه تقبل أن يكون لديها ـ فى نطاق الاقليم الذى تحتله الآن ـ سكان عرب لا يتجاوزون ربع مليون ، ويوجد منهم الآن لديها حوالى مائة وخمسين ألفا فيكون العدد الباقى الذى تقبل اسرائيل عودته مائة وخمسين الفا تقريبا . ولكن اسرائيل تشترط لعودة هذا العدد شروطا متعددة أهمها .

أ ـ تسوية المشكلة الفلسطينية تسوية نهائية مع الدول العربية .

ب ـ أن تختار هذا العدد الذى يعود مراعية اعتبارات أمنها ومصالحها الاقتصادية . فلا تسمح بعودة لاجئين حاربوها أو تخشى بأسهم فى المستقبل كما لا تسمح بعودة عناصر ليست نافعة لها اقتصاديا .

ج ـ أن تسكن هؤلاء اللاجئين العائدين لا فى أراضيهم ودورهم الاصلية . بل أنى شاءت . مراعية فى ذلك ابعادهم من حدودها المشتركة مع الدول العربية حتى لا يشكلوا خطرا عليها من احتمال اتصالهم بهذه الدول .

٥ ـ أما موقف اسرائيل من التسوية الاقليمية لمشكلة فلسطين فهو أنها محتفظة بالاقاليم التى تحتلها الآن احتلالا عسكريا وفق أحكام اتفاقات الهدنة المعقودة بينها وبين بعض البلاد العربية . وتقول اسرائيل أن العودة الى الاقليم الذى حدد للدولة اليهودية بمقتضى قرار تقسيم فلسطين الصادر من الامم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ أمر لا تدرك علته الآن فقد كان تنفيذ قرار التقسيم هذا مفروضا فيه ومشترطا له أن يتم بالوسائل السلمية دون أى حرب . ولكن الدول العربية اعتدت على اليهود وحاولت تعطيل قيام دولتهم . فقامت هذه الدول العربية فى محاولتها . وقد نالت اسرائيل الاقاليم التى تحتلها الآن فى فلسطين بحد السيف وبدماء أبنائها ـ أفيعقل بعد ذلك أن تنزل اسرائيل عن شىء من هذه الاقاليم وتقدمه هدية للدول العربية جزاء عدوانها الفاشل ؟ ثم ان كل شبر تحتله اسرائيل الآن من أرض فلسطين لازم لحياتها ضرورى لبقائها ولا غنى عنه لتوسعها فى المستقبل ، ثم لمصلحة من تنزل اسرائيل عن بعض أجزاء الاقليم الذى

تحتله الآن ؟ أللدولة العربية الفلسطينية التى لم تقم بعد ؟ أم لبعض الدول العربية الاخرى التى لديها مساحات شاسعة من الارض والموارد غير المستغلة هذا هو منطق اسرائيل . وتلك هى حججها بالنسبة لمسألتى اللاجئين والتسوية الاقليمية فى فلسطين .

٦ ـ أما الدول العربية فانها تتمسك بعودة جميع اللاجئين الراغبين فى العودة وبتعويض غير الراغبين فى العودة عن أملاكهم ودورهم ، وبالنسبة للتسوية الاقليمية فان الدول العربية تتمسك بأن يكون اقليم الدولة اليهودية كما حدد فى قرار الامم المتحدة الصادر فى سنة ١٩٤٧ أساسا لهذه التسوية ، مع اعمال مبدأ التعويض الاقليمى على أساسين : الاول اقتطاع أجزاء من الدولة اليهودية لاسكان اللاجئين الذين لا يعودون ، والثانى اذا احتفظت اسرائيل بأجزاء من الاقليم الذى تحتله الآن لا تكون داخلة ضمن اقليم دولتها حسب مشروع تقسيم سنة ١٩٤٧ ، فيجب عليها تعويض الاقليم العربى بأجزاء من اقليم دولتها حسب مشروع التقسيم المذكور سنة ١٩٤٧ هذه الاعتبارات مزيدة بضرورات الاتصال الاقليمى بين الدول العربية وباعتبارات الامن والسلامة جعلت الوفود العربية تطالب لجنة التوفيق بادخال الاقاليم الآتية ضمن الحيز العربى بفلسطين (الجزء الباقى من النقب ـ الجليل الشرقى ـ اعادة اللد والرملة ويافا وبئر سبع ـ انشاء ممر يصل بين القدس وميناء يافا العربية ـ جعل ميناء حيفا ميناء حرا) .

٧ ـ بقيت الاوضاع على هذا الحال حتى استأنفت اللجنة أعمالها بجنيف يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ دون أن تصل اللجنة الى أية نتيجة تذكر لتنفيذ المطالب العربية المستندة الى قرارات الامم المتحدة والى حق اللاجئين فى ديارهم .

٨ ـ وبعد أن استأنفت اللجنة أعمالها طالبت الوفود العربية بالدخول فى مفاوضات مباشرة فى نطاقها مع الوفد اليهودى لحل المشكلة الفلسطينية ، مدعية أن أسلوب العمل الذى انتهجته اللجنة حتى الآن انما ترجع اليه السبب فى عدم ادراكها لأى نجاح فى مهمتها . فاللجنة فيما تقول جرت حتى الآن على الاتصال بكل من الفريقين على حدة معربة لكل منهما عن مطالب وآراء الفريق الآخر ، فلم تجر بين الفريقين مفاوضات مباشرة وترى اللجنة أن اجراء مثل هذه المفاوضات المباشرة أحرى أن يقرب وجهات نظر الطرفين وأن يضيق هذا الخلاف .

٩ ـ فقالت الوفود العربية أن أسلوب العمل الذى اتبع حتى الآن ليس مسؤول عن اخفاق اللجنة فى مهمتها ، ولكن تعنت اليهود وتحديهم لقرارات الامم المتحدة ولحقوق اللاجئين وتمسكهم بالامر الواقع ـ كل ذلك مسؤول عن المأزق الذى تردت فيه اللجنة حتى الآن ، فما لم يغير اليهود من موقفهم فلا أمل فى الوصول الى نتائج ايجابية .

١٠ ـ هذا هو الوضع الحاضر لاعمال اللجنة ، وهى لا تزال تحاول احداث اتصال مباشر فى نطاقها بين الوفود العربية والوفد اليهودى ملتمسة لذلك شتى الوسائل

ومختلف الاساليب،ولكن الوفود العربية متمسكة بموقفها مطالبة بعودة اللاجئين بغير قيد ولا شرط ، وبالتسوية الاقليمية على النحو الذى ذكر أعلاه قائلة أن عدم عودة اللاجئين وعدم حل المشكلة الاقليمية وفق المبادىء التى تتمسك بها الوفود العربية أحرى أن يعقد الامور فى الشرق الاوسط ، وأن لا يساعد على عودة السلم والاستقرار الى هذا الجزء من العالم .

١١ — ولمناسبة تعيين مدير مكتب اللاجئين الذى أنشأته الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها الصادر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، يقال أن اللجنة تعتزم التجول فى بلاد الشرق الاوسط والاتصال بحكامها وساستها محاولة حل المشكلة الفلسطينية .

١٢ — وقدمت اللجنة الاقتصادية للشرق الاوسط التى يرأسها المستر جوردون كلاب تقريرها الى لجنة التوفيق بعد أن زارت بعثة كلاب الشرق واجتمع بأقطابه وبحث ودرس النواحى الاقتصادية التى يتطلبها البحث والتمحيص وأوضحت البعثة أغراضها كالآتى :

أ — العمل على حل مشكلة استيطان اللاجئين العرب .

ب — بحث المشروعات الاقتصادية التى تقدمها حكومات الشرق الاوسط والتى تساعد على استيعاب اللاجئين فى الحياة الاقتصادية لتلك المنطقة ودراسة المشروعات الاقتصادية التى تتطلب عونا من الخارج والتى يمكن أن يستخدم فى تنفيذها عدد من اللاجئين .

وقد تعاونت الوفود العربية فى الامم المتحدة لتوحيد خطة العمل لصالح العرب وارجاع اللاجئين الى فلسطين ، وهو المبدأ الذى نادى به العرب فى كل مرحلة من مراحل بحث القضية الفلسطينية فى الامم المتحدة .

وقد اتخذت هيئة الامم المتحدة بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ قرارا بشأن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين رصدت له الاموال اللازمة لاغاثة اللاجئين العرب كالآتى :

١ — تقدر قيمة ما ينبغى انفاقه فى سبيل اسداء الاغاثة المباشرة وتنفيذ برامج الاعمال خلال المدة من أول يناير الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وذلك فى حدود أحكام الفقرة التاسعة من هذا القرار بما يعادل ٣٣٫٧٠٠٫٠٠٠ دولار تقريبا ، منها ما تعادل قيمته ٢٠٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار ، تصرف على الاعانة المباشرة و ١٣٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار للقيام بتنفيذ برامج الاعمال . ولذلك تقدر قيمة ما يتطلبه تنفيذ برامج الاعمال فى خلال المدة من أول يناير الى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥١ من نفقات بما فيها المصروفات الادارية بما تعادل قيمته ٢١٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار تقريبا . وتعتبر انه ينبغى انهاء تقديم الاعانة المباشرة فى وقت لا يتجاوز ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ الا اذا قررت الجمعية العامة غير ذلك فى دورتها العادية الخامسة .

٢ — تنشأ وكالة هيئة الامم المتحدة للاعانة والاعمال للاجئى فلسطين فى الشرق الادنى :

أ ــ لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بتقديم الاعانة المباشرة وتنفيذ برامج الاعمال حسب توصيات بعثة الابحاث الاقتصادية .

ب ــ تتشاور مع الحكومات المختصة فى الشرق الادنى فى التدابير التى تتخذها هذه الحكومات تمهيدا للوقت الذى تصبح فيه المساعدة لدولية للاعانة وتنفيذ مشروعات الاعمال غير متوفرة .

٣ ــ تؤلف لجنة استشارية من ممثلى فرنسا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والولايات المتحدة الامريكية ، يكون لها حق فى ضم ما لا يزيد عن ثلاثة اعضاء اضافيين ينتخبون من الحكومات المساهمة لارشاد ومعاونة هيئة الامم المتحدة للاعانةوالاعمال للاجئى فلسطين فى الشرق الادنى فى تنفيذ البرامج. وعلى مدير الوكالةواللجنة الاستشارية أن يتشاوروا مع كل من حكومات الشرق الادنى فى اختيار ووضع وتنفيذ مختلف المشروعات .

وقد بحثت تقرير البعثة الاقتصادية مشروعات اقتصادية لاستغلال بعض المناطق العربية ، ولا زالت هذه البحوث قيد البحث فى دول الجامعة لتختار منها ما يوافق مصالحها ويعود عليها بالخير والفائدة المرجوة .

هذا وقد مر مستر كلاب وزملاؤه بالقاهرة فى بداية عملهم وتبادلوا الحديث مع الامين العام ومما كان يهم البعثة أن لا يسىء الرأى العام العربى الظن بمقاصدها وأن تتعاون الامانة العامة معها ، وقد عملت الامانة على أن يكون للبعثة فرصة للعمل ثم الحكم لها أو عليها وقدمت لها ما لديها من بيانات ، ولما أتمت مهمتها عادت مارة بمصر وزار الامانة العامة المستر كلاب والسير ديسموند مورتون وعبرا للامين العام عن شكرهما لما لقياه من الامانة العامة من عون مخلص وشرحا وجهة نظر البعثة . وقد شكرهما الامين العام على الجهد القيم فى الوقت القصير الذى قضته البعثة فى البلاد العربية .

٣ ــ دولية القدس

أعمال مجلس الوصاية التابع للامم المتحدة فى صدد منطقة القدس الدولية :

١ ــ عهد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ الى مجلس الوصاية بالمهمتين الآتيتين فى صدد منطقة القدس الدولية ،وذلك بعد أن كانت الجمعية قد أكدت فى قرارها المذكور تدويل منطقة القدس تدويلا صحيحا وجعلها منطقة قائمة خاضعة لاشراف الامم المتحدة الفعلى :

أ ــ استيفاء واستكمال دستور منطقة القدس الذى سبق للمجلس أن أعده فى شهر ابريل سنة ١٩٤٨ مع جعله أدنى الى مقتضيات الديموقراطية .

ب ــ تنفيذ ذلك الدستور وتزويد منطقة القدس الدولية بأجهزة الحكم التى ينص عليها ذلك الدستور .

٢ — تنفيذا لذلك القرار عقد مجلس الوصاية عدة اجتماعات تمهيدية فى نيويورك فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٤٩ تناول فيها المهمة المسندة اليه تناولا عاما وهاله نقل اسرائيل لبعض اداراتها ووزاراتها الى القدس تمهيدا لاعلانها عاصمة لها . وأصدر قرارا يعلن فيه أن نقل هذه الادارات والوزارات أحرى أن يجعل مهمة المجلس عسيرة وطالب حكومة اسرائيل بالكف عن اتخاذ أى تدبير فى القدس يناهض قرارات الامم المتحدة ويعارض فكرة التدويل مع الغاء جميع ما تكون قد اتخذته من تدابير من هذا النوع .

ثم أرجأ المجلس اجتماعاته فى نيويورك وقرر أن يستأنفها فى جنيف فى أواخر شهر يناير سنة ١٩٥٠ مع العهد الى رئيس المجلس جارو باعداد مشروع لدستور المنطقة يتخذ أساسا للعمل عند استئناف المجلس لاجتماعاته .

٣ — وفى هذه الاثناء درست لجنة فلسطين بجامعة الدول العربية دستور منطقة القدس الذى أعده مجلس الوصاية فى ابريل سنة ١٩٤٨ ، وأبدت عليه بعض ملاحظات لمصلحة العرب .

٤ — ولما استأنف المجلس اجتماعاته فى جنيف فى أواخر يناير سنة ١٩٥٠ قدم رئيس المجلس للاعضاء المشروع الذى أعده ، فالفيناه راميا الى تقسيم القدس الى ثلاث مناطق احداها عربية والثانية يهودية والثالثة دولية ، فهاجمت الوفود العربية ومعها وفود بعض البلاد الاخرى كالصين والفيلبين هذا المشروع واعتبرته متعارضا مع قرارات الامم المتحدة التى تقضى بالمحافظة على وحدة منطقة القدس دون أية قسمة ، وطالبت بالمحافظة على وحدة المنطقة بحدودها المقررة . فكان أن سقط مشروع رئيس المجلس وأهمل . كما طالبت بعودة سكان مدينة القدس الذين تركوها بسبب الاحداث التى وقعت فى فلسطين فى عام ١٩٤٨ مع اعادة أملاكهم وأموالهم اليهم وتعويضهم عما أصابها من أضرار . كما طالبت بالمحافظة على نسبة السكان كما كانت موزعة بين مختلف عناصر السكان فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وكذلك توزيع الملكية الثابتة بين تلك العناصر كما كانت فى ذلك التاريخ .

٥ — كذلك قرر المجلس دعوة المملكة الاردنية الهاشمية واسرائيل للمثول فى المجلس والادلاء بآرائهما فى مناسبة اعداد دستور منطقة القدس الدولية ، وذلك رغم ما هو معروف وثابت لدى المجلس من معارضتهما لفكرة التدويل من أساسها وتمسكهما بالاوضاع الحاضرة فى القدس .

٦ — ثم مضى المجلس فى بحث مواد دستور القدس ، فابرى ممثل بلجيكا قائلا أن معارضة السلطتين المحتلتين الآن لمنطقة القدس لفكرة التدويل وامتناعهما عن التعاون فى هذا السبيل عنصر جوهرى يجب على مجلس الوصاية أن يأخذه بنظر الاعتبار الكلى عند اعداد دستور منطقة القدس . وكان هدف ممثل بلجيكا تعطيل فكرة التدويل من أساسها والاستعاضة عن المنطقة الدولية كما وردت حدودها فى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة المتعاقبة بمنطقة أقل منها رقعة ومساحة تكون مطابقة للمنطقة الواقعة تحت الاحتلال العسكرى الاردنى ،

وبذل فى هذا السبيل جهودا كبيرة ومناورات كانت الوفود العربية والوفود المناصرة لها تردها بحجج قوية متمسكة بقرارات الامم المتحدة ومعلنة أن لا اختصاص للمجلس فى احداث أى تعديل فى هذه القرارات ، وانه ان تجاوزها كان عمله مشوبا بعدم الاختصاص . وقد انتهى الامر بتراجع مندوب بلجيكا ويمضى المجلس فى بحث دستور منطقة القدس الذى أعد فى عام ١٩٤٨ وهو ما لا يزال المجلس معنيا به .

٧ — على أن اشاعات متعددة تروج فى ابهاء مجلس الوصاية بأن المجلس سيواجه قريبا باتفاق تعقده سلطتا الاحتلال الحاليتان فى القدس من شأنه تقسيم منطقة القدس بينهما قسمة نهائية . وعندئذ يصبح المجلس غير ذى اختصاص بالنسبة للقدس . ولكن الدول العربية والدول المناصرة لها وقد ازداد عددها وأصبحت (الصين الفيلبيين — فرنسا — وربما الارجنتين واستراليا) منتبهة الى الامر ، وستعمل على احباط كل ما يعمل من محاولات لتعطيل وضع القدس واقراره ثم تنفيذه بعد ذلك .

٤ — القضية الاندونيسية

تنفيذا لقرار مجلس الجامعة المتخذ بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ بشأن تأييد استقلال اندونيسيا لم تدخر الامانة العامة وسعا فى تأييد استقلال أندونيسيا ومراقبة الحالة فيها وابلاغ الدول العربية ما يحدث فيها من تطورات وتصوير الحالة فى هذه البلاد المناضلة لنيل استقلالها وحريتها . واتخذت كثيرا من المساعى لتأييد الحركة الاندونيسية بطرائق شتى . وقد جاهدت دول الجامعة فى مناصرة القضية الاندونيسية فى الامم المتحدة الى أن تحقق لاندونيسيا بعد مفاوضات طويلة — كان آخرها مؤتمر الدائرة المستديرة فى لاهاى — اعلان جمهورية ولايات اندونيسيا المتحدة فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ثم عقد معاهدة بين هذه الجمهورية الناشئة وهولندا .

والواقع أن أهم عوامل نجاح الثورة الاندونيسية هو ايمان الشعب الاندونيسى وزعمائه بما لهم من حق فى الحرية والاستقلال . واننا لنشعر بحرارة هذا الايمان تشيع فى قلوب زعماء أندونيسيا الحرة فتملؤها ثقة وقوة وشجاعة . وقد أشاد الاندونيسيون جميعا بجهود دول الجامعة ومناصرتها لقضيتهم ، وقد أبلغت الامانة العامة رسالات التقدير التى وصلتها من أقطاب أندونيسيا الى دول الجامعة . ودعا رئيس الجمهورية السيد سوكارنو الامين العام لزيارة اندونيسيا والاشتراك فى عيد استقلالها وعبر فى رسالة نبيلة عن شعوره نحو الجامعة العربية وقد كان للامانة العامة الحظوة فى تكريم رئيس الوزراء الاندونيسى السيد حتى عند زيارة القاهرة ، وترجو الامانة العامة أن تستقر الاحوال فى الجمهورية الاندونيسية لتتبوأ مركزها الجديد بجهادها ولتتعاون مع الدول العربية لتحقيق السلم الدولى .

٥ — النزاع اليمنى البريطانى

وأوضحنا فى تقريرنا السابق النزاع الذى نشب بين اليمن والانجليز على الحدود اليمنية . ولا زالت المفاوضات مستمرة بين الطرفين لحصول اليمن على حقوقها المشروعة . ولم تأل الامانة العامة جهدا فى تيسير الوصول الى تفاهم ودى .

وقد وضح تضامن دول الجامعة فى مشاطرتها المملكة المتوكلية اليمنية شعورها الصادق فى صيانة حريتها واستقلالها من كل ضيم ، وحماية حدودها المعترف بها بمعاهدات رسمية بينها وبين الانجليز من كل عدوان ، ولم تدخر الامانة وسعا فى تقديم ما ترومه اليمن من مناصرة لقضيتها وسلامة أراضيها .

وتراقب الامانة العامة ما يحدث فى الاقطار العربية من حوادث وتطورات وتبلغها فى حينها الى دول الجامعة .

وتتوقع الامانة تحسنا فى العلاقات المصرية البريطانية ، فقد زار أخيرا سعادة المستر أرنست بيفن وزير خارجية انجلترا المملكة المصرية واحتفت به الحكومة المصرية مما ترك أحسن الاثر فى نفسه .

الادارة الثقافية

١ ـ معهد المخطوطات

استمر معهد المخطوطات فى أعماله فى تكبير المخطوطات وارسالها الى الطالبين وتلقى الافلام التى صورت فى تركيا وعددها ٣٧٠ فيلما ، وهى تحوى صورا تقرب من نصف مليون صورة . ولا تزال الآلة التى أهدتها الجامعة العربية لمكتبة طوبقبو سراى بالآستانة تعمل فى هذه المكتبة لتنفيذ الاتفاقية التى وضعت بشأنها ، وهو أن تأخذ ادارة تلك المكتبة لمعهد المخطوطات صور ألف فيلم على هذه الآلة للمعهد يبلغ نحوا من مائة فيلم .

ويقوم معهد المخطوطات بدراسة الافلام التى وردت من الآستانة ومراجعتهاتوطئة لاخراج فهرس لها يطبع وينشر . وكان فى النية ارسال بعثات لاكمال تصوير المخطوطات الموجودة فى أنحاء العالم ، وانشاء استديو واسع يكفى لتلبية الطلبات الكثيرة التى ترد من الخارج . والتى لا يستطيع المعهد اجابتها فى حالته الحاضرة ـ ولكن تلك النية لم تحقق نظرا لخفض الميزانية .

وقد علمت الجهات المختصة فى أنحاء العالم بما حواه المعهد من مخطوطات قيمة . فتواردت منها الاقتراحات والطلبات لتصوير ما يلزمها منها .

٢ ـ الترجمة والتأليف

استلمت الادارة الجزء الاول من كتاب « قصة الحضارة » بعد أن طبع ، كما استلمت أيضا جزءا من ترجمة التقرير الخاص بالدراسة التطبيقية للموارد غير الزراعية ، وهو التقرير الذى كتبه بالانجليزية المدير العام لمركز تموين الشرق الاوسط . وما زالت الادارة تحث المترجمين والمؤلفين على التقدم بما كلفوا به من أعمال الترجمة والتأليف . كما دعت اليونسكو الادارة للاشتراك فى شؤون ترجمة أمهات الكتب العالمية .

٣ — اليونسكو

عملت الادارة الثقافية لتنسيق وتوثيق وتقوية علاقاتها بمنظمة «اليونسكو» وقدمت اليونسكو الادارة الثقافية للاشتراك فى اللجنة الدولية الخاصة بترجمة أمهات الكتب العالمية التى اجتمعت فى باريس من ٢١ الى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وحضر هذه اللجنة ثلاثة مندوبين عن البلاد العربية ، أى عن مصر ولبنان والجامعة العربية وكان بين أعمالها النظر فى اللجنة المشتركة التى كونت ببيروت بناء على اتفاق تم بين اليونسكو والحكومة اللبنانية ، وذلك لترجمة أمهات الكتب الكلاسيكية الى اللغة العربية . وكانت الدول العربية قد اعترضت على تكوينها دون اشتركها فى وضع كيانها وقد وضع المندوبون العرب فى اللجنة الدولية المجتمعة بباريس اقتراحا برفع الخلاف بشأن بيروت ويظهر العرب بمظهر جميل من التفاهم . وقد لقى اقتراحهم فى اللجنة الدولية صدى جميلا وتهنئة حارة . وهذه هى مقترحاتهم :

أ — تستبدل باللجنة الحالية لترجمة أمهات الكتب التى أنشئت ببيروت بناء على اتفاق بين اليونسكو والحكومة اللبنانية لجنة أخرى لترجمة أمهات الكتب ، ويكون مقرها فى بيروت ومهمتها نفس مهمة اللجنة السابقة .

ب — تكون اللجنة الجديدة من ممثلين لليونسكو والجامعة العربية والبلاد العربية بعدد متساو لكل بلد من البلاد العربية .

جـ — تكون المساعدة المالية للحكومات العربية مساوية على الاقل للمساعدة المالية التى تقدمها اليونسكو لهذه اللجنة الجديدة .

د — تستمر اللجنة الحالية ببيروت فى أعمالها بالشروط السابقة ريثما توافق السلطات المسئولة على تكوين اللجنة الجديدة ، وتشرع هذه فى عملها .

هـ — تعرض هذه المقترحات على الدول العربية لأخذ رأيها فيها وقرارها بشأنها ، وذلك قبل انعقاد مؤتمر فلورنسا العام .

وبحث المكتب الدائم للجنة الثقافية هذه المقترحات واستحسنها ووافق عليها ، وقرر أن توصى الحكومات العربية بالموافقة عليها ، وطلب ادراج اعتمادات فى ميزانية الجامعة لتحقيقها وستدفع هيئة اليونسكو مبلغا يساوى ما تدفعه الدول العربية . وعلى ذلك فسيكون للجامعة العربية فى هذه اللجنة مركز دولى ممتاز ، فتعد مماثلة لليونسكو من حيث الاتصال مع اللجنة ، فهى تقدم الاعتمادات باسم الدول العربية عامة وسيكون لمشروع الترجمة الذى سينفق عليه بهذا الشكل أثر فى نشر الفكرة العربية فى ربوع العالم وفى نشر المؤلفات العالمية الرائعة فى البلاد العربية .

٣ — وسائل التعاون العلمى

وقد اهتمت الادارة الثقافية بتنظيم أسس التعاون العلمى بين البلدان العربية ، فأرسلت قائمة بالهيئات العلمية فى مصر الى الدول العربية لتوافيها بقوائم مشابهة بما لديها من هيئات علمية . كما أوفدت مندوبا من قبلها الى العراق وسوريا لدراسة الهيئات العلمية الموجودة فى تلك البلاد وتنظيم العلاقات بينها وبين الهيئات العلمية فى

مصر . وقد قدم تقريرا مفصلا عن هذه الهيئات ووجوه التعاون معها ، ووضع هذا التقرير موضع البحث والتنفيذ .

٤ ـ ابن سينا

تواصل اللجنة الخاصة بالنظر فى الاحتفال بالعيد الالفى للفيلسوف ابن سينا عقد جلساتها تمهيدا لتحقيق فكرتها على أروع صورة . وقد انتهت الى قرارات أخيرة من بينها الاتصال بكبار رجال الفلسفة فى البلاد العربية والمستشرقين المعنيين بابن سينا لكى يختاروا الابحاث التى يرغبون الكتابة فيها عن ابن سينا .

وقررت اللجنة تكبير النسخ المصورة من كتاب المنطق فى السخاء ، وهو أحد كتب الفيلسوف ابن سينا وتم تصويره . وعهد الى لجنة ألفتها وزارة المعارف العمومية لنشر هذا الكتاب على نفقتها لأول مرة ، كما قررت المضى فى تكبير النسخ المصورة لمؤلفات ابن سينا الاخرى . كذلك كلفت اللجنة أحد الاساتذة المصريين باعداد بحث فى ترجمة حياة ابن سينا سيكون معدا للنشر عما قريب .

٥ ـ الاذاعة

كانت الادارة الثقافية قد كلفت بعض كبار الباحثين فى الاقطار العربية لاعداد أحاديث تتناول كثيرا من مشاكل الشئون العربية . وقد أذاعت ملخصا عنها فى العام الماضى ، ثم جمعتها كلها وطبعتها فى كتاب اسمه « العالم العربى » ووزع فى الاقطار العربية . وقد بدأت تعد السلسلة الثانية لهذه الاحاديث فكتبت الى أعلام الباحثين فى الدول العربية ليوافوها بمقالات جديدة ستذاع ملخصاتها فى هذا العام ، ثم تطبع بعنوان « العالم العربى » الجزء الثانى .

٦ ـ المؤتمر الثقافى

وتعد الادارة الثقافية العدة لعقد مؤتمر ثقافى ثان فى صيف هذا العام يتناول بعض أسس التعليم فى الاقطار العربية وتوحيد اتجاهاتها . وقد أعدت بالتفصيل الموضوعات التى ستدرس فى هذا المؤتمر .

٧ ـ المتحف

ان المتحف الثقافى الذى افتتح رسميا فى أول يونيه سنة ١٩٤٩ قد سمح للزائرين بالاطلاع على محتوياته فى منتصف ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وفى غضون الفترة بين الدورتين توافد عليه للاطلاع زوار كثيرون من عرب وأجانب ، منهم من كان ضمن الهيئات الدبلوماسية أو من أهل البحث ومحبى الاطلاع . وقد أحس زواره انه قد سد فراغا كانوا فى حاجة اليه ، اذ انه زودهم بمعلومات كثيرة واحصائيات قيمة فى شئون التعليم المختلفة فى جميع مراحله .

وقد أرسلت الادارة الى المصادر الرسمية المختصة فى البلاد العربية تطلب منها احدث الاحصائيات والمعلومات والكتب المقررة فى كافة مراحل التعليم ، كما أن الادارة

فى صدد تجهيز لوحات بيانية جديدة لاحصائيات سنة ١٩٥٠ لتحل محل المعروضة منها الآن — كل ذلك كى يتحقق هدف من أهداف المتحف الكبير وهو عرض أحدث الاحصائيات والمعلومات الممكنة عن التعليم فى البلاد العربية .

٨ — حولية الثقافة العربية

وقد أتمت الادارة الثقافية طبع الكتاب السنوى الاول عن الثقافة فى الاقطار العربية وعنون بعنوان « حولية الثقافة العربية » ، والذى قام بتأليفه الاستاذ ساطع بك الحصرى ، وهو مؤلف ضخم يقع فى نحو ٦٥٠ صفحة ويشتمل على مناهج الدراسة فى التعليم الابتدائى والثانوى والعالى وشرح حالة التعليم ونظمه وتشكيلاته فى الاقطار العربية الآتية : المملكة الاردنية والجمهورية السورية والمملكة العراقية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية .

والقسم الثانى منه فى عمل اللجنة الثقافية فى الجامعة العربية ومذيل باحصائيات دقيقة عن التعليم فى مراحله المختلفة فى سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ وسيكون الجزء الثانى من هذا الكتاب مشتملا على مناهج التعليم واحصائياته فى الاقطار العربية الاخرى التى لم تذكر فى الجزء الاول .

٩ — شئون الطلبة العرب

توسطت الادارة الثقافية لدى الجهات المختصة بوزارة المعارف المصرية لقبول كثير من الطلبة العرب وبخاصة الفلسطينيين ، فى المدارس المصرية . وقد قبل أكبر عدد ممكن من هؤلاء الطلبة . كما طلبت من الامانة العامة دفع الرسوم الاضافية للطلبة العرب الذين يتعلمون بالجامعة المصرية فوافقت الامانة العامة على ذلك ودفعت المصروفات الاضافية للطلبة الفلسطينيين عامة فى مختلف الكليات . ودفعت لكثير من غير الفلسطينيين هذه المصروفات أيضا ، وتوسطت فى صرف مبالغ للعاجزين عن الانفاق مدة الدراسة حتى لا تنقطع حياتهم المدرسية ، وقد اجيب طلبها .

١٠ — مكافحة الامية وتثقيف الكبار

كانت اللجنة الثقافية قد أرجأت بحث موضوع مكافحة الامية الى الدورة القادمة، ولكن الادارة رأت الانتفاع بتجارب اليونسكو فى هذا الصدد ، فطلبت تقارير لجانه فى مؤتمرى باريس والهند لدراستها واستخلاص ما تراه مفيدا عند بحث هذا الموضوع .

وأما فيما يختص بتثقيف الكبار ، فتنفيذا لقرار اللجنة الثقافية « الانتفاع بتجربة مصر فى هذا الموضوع » أرسلت الادارة الثقافية مجموعة من اللوائح والنشرات والمناهج التى أصدرتها مؤسسة الثقافة الشعبية بمصر الى جميع الدول العربية للانتفاع بها عند تنفيذ قرار اللجنة .

الادارة الاقتصـــادية

توالى الادارة الاقتصادية دراسة المشروعات الاقتصادية التى من شأنها تعزيز وتقوية الروابط الاقتصادية بين الدول الاعضـاء فى الجامعة العـربية وتحقيقا لهذه الاهداف فقد كان نشاط الادارة الاقتصادية بين الدورة الحادية عشرة والثانية عشرة يشمل المواضيع التالية :

١ ـ للعمل على توحيد النظم الاحصائية فى الدول الاعضاء

لقد بعثت الامانة العامة الى مصلحة الاحصاء المصرية تطلب تزويدها بنسخ كافية من النشرة السنوية لتجارة المملكة المصرية مع بلاد الجامعة العربية الصادرة فى سنة ١٩٤٦ ولما كانت الحاجة ماسة الى مثل هذه الاحصائيات ورغبة فى الوقوف على حركة التبادل التجارى بين الدول أعضاء الجامعة العربية ، فترى الامانة العامة أن تقوم الدول العربية باصدار نشرة خاصة تماثل « النشرة السنوية لتجارة المملكة المصرية مع بلاد الجامعة العربية » مساهمة منها فى تمكين الادارة الاقتصـادية من استكمال ابحاثها ودراستها للمشروعات الاقتصادية التى تساعد على تسهيل التبادل التجارى بين الدول الاعضاء .

٢ ـ متابعة نشاط المؤتمرات الاقتصـادية والمنظمات الدوليـة التى تعالج المسـائل الاقتصادية

حينما دعت الهيئة القائمة على تنظيم المؤتمر الاسلامى الاقتصادى الذى انعقد فى كراتشى بين ٢٥ نوفمبر و ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ الجامعة العربية للاشتراك فى المؤتمر المذكور بصفتها المنظمة الاقليمية الوحيدة فى الشرق الاوسط ، رأت الامانة العامة أن الواجب يقضى بتلبية الدعوة ، وانتهزت فرصة اشتراك الاستاذ جلال حسين بصفته الشخصية فى المؤتمر ، فقررت تزويده بوثيقة رسـمية ليحضر بصفتـه مراقبـا عن الجامعة العربية ، اذ أن المؤتمر المذكور مظهر من مظاهر التكتل الذى يستلزمه الكفاح فى الحياة الدولية ، وحشد لقوة البـلاد الاسلامية والعربية توصلا الى زيادة الانتـاج وايجاد أسواق جديدة للمنتجات من مختلف بلاد العالم الاسلامى . ولقد ساعد وجود الاستاذ جلال حسين على تعريف أعضاء المؤتمر بما تقوم به الجامعة العربية من توثيق الصلات بين الدول الاعضاء فيها وتنسيق تعاونها فى الشئون الاقتصادية المختلفة .

والادارة الاقتصادية بسبيل دراسـة كافة المسائل التى كانت موضوع بحث هذا المؤتمر ، والتى تتناول الكثير من نواحى النشاط الاقتصادى استعدادا للدورة القادمة لهذا المؤتمر .

ولا شك ان أمثال هذه المؤتمرات ذات فائدة فى ربط وتوثيق اقتصاديات البلاد المشتركة فيها . وتأمل الادارة الاقتصادية أن تتولى الدعاية لعقد مؤتمرات اقتصادية مماثلة يشمل مجالها البـلاد العـربية لبحث المشاكل التى تواجهها فى شتى النواحى المالية والاقتصادية .

ومن جملة المؤتمرات التى عنيت الادارة الاقتصادية بدراسة نشاطها مؤتمر الخبراء الاقتصاديين الذى انعقد فى ليك سكسس ، وكان موضوع البحث فى المؤتمر « الوسائل المتبعة فعلا والتى يمكن اتباعها فى تمويل المشروعات الاقتصادية فى البلاد التى لم تستكمل نموها الاقتصادى » ، وهو موضوع وثيق الصلة بالمشروع الامريكى الذى تناولته النقطة الرابعة فى برنامج الانعاش الاقتصادى الذى دعا اليه الرئيس ترومان . وهذه الدراسات ذات فائدة بالنسبة لبلاد الشرق الاوسط . وخاصة دول الجامعة العربية .

٣ ـ مقاطعة المنتجات الصهيونية

لما كانت مقاطعة المنتجات اليهودية التى مصدرها فلسطين من بين الاسباب التى قرر مجلس جامعة الدول العربية التذرع بها منذ عام ١٩٤٦ لمقاومة التسلط اليهودى فى فلسطين . فقد أخذت دول الجامعة العربية بأسباب هذه المقاطعة التى سارت بطريقة مرضية على وجه العموم . وظلت الدول العربية متمسكة بهذه المقاطعة حتى قررت الامم المتحدة فى ٤٧/١١/٢٩ تقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية وأخرى عربية فيها . وتلا ذلك انسحاب الدولة المنتدبة واشتباك العرب واليهود فى الحرب وسيطرة الاخيرين على جزء كبير من اقليم فلسطين ثم عقد هدنة بين الدول العربية الاربع المتاخمة لفلسطين وبين اليهود بناء على تدخل مجلس الامن . ولقد كان من نتائج هذه الاحداث أن تغير الوضع . مما يستلزم بحث الأمر لاحكام المقاطعة على ضوء الوضع الحالى . وعليه . فقد عقدت اللجنة الدائمة للمقاطعة اجتماعين بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٠ و ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ . بحثت فيهما موضوع المقاطعة على ضوء الوضع الجديد . ولقد استقر الرأى على أن يكون البحث شاملا لما يلى :

١ ـ كيفية احكام المقاطعة فيما يختص بتجارة الترانزيت والمنطقة الحرة . ورؤى الاستئناس برأى الاستاذ على بهجت بك وكيل مصلحة الجمارك المصرية . لما له من خبرة فى هذا الموضوع .

٢ ـ المنطقة العربية فى فلسطين التى يسكنها اللاجئون علاوة على سكانها الاصليين . فان سوء حالة سكان هذه المنطقة من الناحية المالية والاقتصادية تضطرهم الى التعامل مع اسرائيل الامر الذى يستدعى بحث أحوالهم والعمل على رفع مستواهم المالى والاقتصادى وذلك بتبادل التجارة معهم كى لا يضطروا الى التعامل مع اليهود . ويكونوا أداة للتهريب مع ملاحظة أن حل هذه المشكلة حلا نهائيا مرتبط ارتباطا وثيقا بحل مشكلة اللاجئين .

٣ ـ أحكام المقاطعة بصفة عامة . وقد تعرض البحث فى ذلك الى :

دراسة الحالة الاقتصادية فى اسرائيل . وذلك للوقوف على مدى الانتاج الزراعى والصناعى وحركة التبادل التجارى بين اسرائيل والبلاد الاخرى ، ولمعرفة المواد الاولية التى تحتاج اليها فى صناعاتها . وكذلك دراسة طرق التحايل التى يلجأ اليها اليهود لتصريف بضائعهم والحصول على ما يحتاجون اليه من مواد أولية .

ولقد تضمنت آراء خبراء الجمارك شتى الوسائل التى يمكن بها تحقيق الغرض المنشود . وستحاط الدول العربية أولا بأول بما تقرره اللجنة ويكون من شأنه أحكام المقاطعة اقتصاديا وماليا وتجاريا وفقا لقرار المجلس الموقر .

الادارة القانونية

١ — أصدر مجلس الجامعة بجلسته الخامسة بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٧ من دور الانعقاد العادى الحادى عشر قرارا وافق فيه على ما اقترحته اللجنة القانونية عن اصدار اتفاق خاص يتضمن المادة الاولى من مشروع اتفاقية الجنسية . وهى المادة الخاصة بجنسية أبناء دول الجامعة المقيمين فى بلاد عربية غير تلك التى ينتمون اليها بأصلهم .

وقد قامت الادارة القانونية بالأمانة العامة بالتعاون مع سعادة محمد زكى على باشا رئيس اللجنة القانونية الفرعية باعداد صيغة الاتفاق المطلوب وبعثت بها الى الدول لابداء ملاحظاتها عليها .

وقد وافقت كل من المملكة العربية السعودية ولبنان على الصيغة ، وستعد الامانة العامة الصيغة النهائية حالما تصل ردود بقية الدول ، وعندئذ تدعى لتوقيعها بالقاهرة .

٢ — كما أصدر مجلس الجامعة بجلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٣٠ من دور الانعقاد العادى الحادى عشر بالاجماع قرارا بأن تجتمع اللجنة القانونية (المتفرعة عنه) كما هى مؤلفة الآن قبل انتهاء الدورة الحالية ، وقبل ابتداء الدورة التالية بشهر فى القاهرة لترى رأيها فيما يجب أن يقدم للمجلس من مشروعات الاتفاقات الخاصة بالجنسية والجوازات والتأشيرات وتسليم المجرمين وتنفيذ الاحكام والاعلانات والانابة القضائية فى الدورة القادمة ، على أن تقدم هذه المشروعات الى الحكومات لتبدى ملاحظاتها عليها فى مدى شهرين . وانه عند ورود هذه الملاحظات الى الامانة العامة لتبلغها بدورها الى حكومات الدول الاعضاء لتكون كل حكومة رأيا عن ملاحظات الحكومة الاخرى .

وقد بعثت الادارة القانونية مشروعات الاتفاقيات سالفة الذكر الى الدول ومعها مذكرة بالمراحل التى قطعتها هذه المشروعات . ولم تتلق الادارة الى حين كتابة هذا التقرير سوى ملاحظات الحكومة المصرية على مشروعات الجنسية والجوازات والتأشيرات . وقد أبلغتها الى الدول حين ورودها . وستدعى اللجنة للاجتماع — طبقا لقرار مجلس الجامعة — حالما تصل ردود الدول .

٣ — وقد أصدر المجلس أيضا بجلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٣٠ من نفس الدورة قرارا بالموافقة على ما اقترحته اللجنة السياسية من تكليف الدائرة القانونية فى الجامعة العربية درس موضوع الشركة العقارية العربية وتفصيل تطوراتها وابداء رأيها فى ضرورة استمرارها أو حلها ، وعرض الطريقة العملية لأحد الحلين المذكورين على أن يدرس ذلك فى جلسة قادمة لمجلس الجامعة .

وقد قامت الادارة القانونية باعداد الدراسة المطلوبة وأعدت تقريرا بذلك تنفيذا للقرار المذكور ، والتقرير معروض على المجلس الموقر فى دورته الحالية .

٤ — وتبدى الادارة الرأى القانونى فيما تستشار فيه من أعمال الامانة العامة .

ادارة الشؤون الاجتماعية

أولا — الدراسات الاجتماعية :

١ — حلقات الدراسات الاجتماعية :

بعد أن وافق مجلس الجامعة الموقر على تقرير سعادة الأمين العام عن نشاط الامانة العامة الذى تضمن ما اتخذته حلقة الدراسات الاجتماعية التى انعقدت ببيروت فى اغسطس سنة ١٩٤٩ من قرارات وتوصيات فى مختلف الشؤون الاجتماعية وفى ترتيب الابحاث الخاصة بها ، قامت الادارة بابلاغ موافقة المجلس على هذه التوصيات والقرارات الى الدول الاعضاء بالجامعة العربية . وكانت تود الامانة العامة أن يصل اليها ما توحيه هذه القرارات من ملاحظات او تعليقات عليها من الدول الاعضاء .ولكن لم يرد للامانة العامة أية مكاتبات بشأنها حتى الآن .

وقد كان من ضمن التوصيات عقد حلقة ثانية للدراسات الاجتماعية للشرق الاوسط . وكانت الحكومة المصرية أبدت رغبتها حينذاك فى أن تعقد هذه الدورة بالقاهرة .

وعلمت الامانة العامة أخيرا أن الحكومة قد أيدت الرغبة ودعت الامم المتحدة الى عقدها فى أواخر هذا العام .

وبهذه المناسبة تواصل الامانة العامة الاتصال بهيئة الامم المتحدة من جهة . وبوزارة الشؤون الاجتماعية المصرية بوصفها الداعية للاتفاق على الموضوعات التى ستناقش فى هذا الاجتماع والاتفاق بشأنها مع هيئة الامم المتحدة . وستبلغ الامانة الأعضاء ببيان هذه الموضوعات . وكذلك ستتصل بها لاعداد ما عسى أن يكون لديها من الوثائق والتقارير والمحاضرات والافلام واللوحات التى ترى عرضها أثناء انعقاد هذه الحلقة .

وترجو الامانة العامة أن تهتم الدول الاعضاء بهذا الامر حتى تسارع هيئاتها المختصة فى المعاونة لتجنى الدول العربية الفائدة المرجوة من انعقاد هذه الحلقة .

وتقوم الامانة العامة بترجمة وطبع تقرير الامم المتحدة عن حلقات الدراسات الاجتماعية الاولى . وكذلك الوثائق والمحاضرات التى اتصلت بها .

٢ — اللجنة الاجتماعية لجامعة الدول العربية

عقدت لجنة الشئون الاجتماعية اجتماعها الاول يوم ١٦ مارس سنة ١٩٥٠ بدار الامانة العامة برئاسة سعادة محمد العشماوى باشا رئيس اللجنة . وقد نظرت فى وضع برنامج عملها ورسم الخطة التى تريد ان تسير عليها وبحث المسائل التى ادرجت

فى جدول أعمالها ، وتعتبر أعمال اللجنة الخطوة الاولى العملية فى تنسيق الابحاث الاجتماعية بين الدول العربية ، وسوف تتقدم اللجنة بنتيجة أبحاثها الى المجلس الموقر فى دورته الحالية .

٣ ـ أبحاث اجتماعية أخرى

تقوم الادارة الآن بجمع معلومات عن حالة العمال فى الدول العربية أملا فى أن تتقدم الى اللجنة الاجتماعية بما يتجمع لديها من هذه البيانات فى هذا الشأن ، وذلك على أثر اقتراح الحكومة السورية القاضى بتوحيد التشريعات العمالية فى الدول العربية .

ثانيا ـ اللاجئون

قامت الامانة العامة بمواصلة العمل على تخفيف الويلات عن اللاجئين . وكان قد وصل الى علمها أن بالقطر المصرى عائلات كثيرة وفدت الى مصر وأقامت بها معتمدة على مواردها الخاصة ، وأن هذه الموارد قد نفدت الآن وأصبح هؤلاء اللاجئون فى حاجة ماسة للمساعدة . وقد عرض هؤلاء اللاجئون رغبتهم فى السفر على حساب الامانة العامة الى مناطق فلسطينية ليتسنى لهم الالتحاق بعائلاتهم فى تلك المناطق . والعمل على كسب معيشتهم والخروج من دائرة اللاجئين . ولما كانت الحكومة المصرية قد وافقت فيما سبق على ترحيل امثال هؤلاء على حسابها الخاص الى منطقة غزة فقط ، فقد اتصلت الامانة بالحكومة المصرية وأمكنها بعد مفاوضات الحصول منها على الموافقة على ترحيل هؤلاء اللاجئين الى المناطق الفلسطينية التى يرغبون فى السفر اليها على حسابها . والامانة الآن فى صدد اتمام الاجراءات والترتيبات لتنفيذ رغبات اللاجئين .

كما أنه وصل الى علم الامانة أن هناك لاجئين فى منطقة غزة يرغبون فى السفر منها الى بلاد أخرى خارج فلسطين ، كبلاد شمال افريقيا ومسقط والكويت وعدن وغيرها . للعمل فى تلك البلاد كمدرسين أو خبراء أو مهندسين أو موظفين فى شركات البترول . ولا ينقصهم فى التعاقد الا أن الاوراق الرسمية التى يحملونها لا يعترف بها ، أو لا تيسر لهم العودة اذا ما انتهت عقودهم .

وقد قامت الامانة بالاتصال بوزارة الخارجية المصرية والكتابة اليها للنظر فى منحهم التسهيلات التى تسمح بالسفر من منطقة غزة للالتحاق بهذه الاعمال . وتسهل لهم سبيل الانتقال خارج فلسطين .

ويسهر المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين على العناية بهم بقدر مايستطيع وما تسمح به موارده أملا فى تخفيف البؤس المخيم عليهم .

وفى نوفمبر الماضى ، عند حلول فصل الشتاء ، قام المجلس بناء على ما طلبته الامانة العامة بشراء ملابس وأغطية بمبلغ ٣٠ الف جنيه ووزعها على اللاجئين فى المناطق العربية المختلفة . ثم لما اجتاحت موجة البرد الشديد فى أواخر يناير بعض مناطق فلسطين قام المجلس بجهد آخر ، فارسل بواسطة الطيارات المصرية أغطية وملابس ، واعتمد كذلك مبلغ ٣٠ الف جنيه أخرى وهو المبلغ الذى تبرعت به الحكومة المصرية لشراء بطاطين وأصواف . وهو يرسلها تباعا لهؤلاء اللاجئين . وهذا خلاف مبلغ ثلاثة آلاف جنيه دفعته الامانة العامة من أموال فلسطين .

هذا وتقوم الامانة بموالاة المساعدة للاجئين واجابة طلباتهم الفردية فى حدود امكانياتها .

ثالثا ـ **الدورة الرياضية العربية**

ستتناول اللجنة الاجتماعية عند انعقادها النظر فى موضوع الدورة الرياضية التى التى كان المجلس أحالها اليها . وتواصل الادارة المختصة بحث الحالة الرياضية فى مختلف الدول العربية . وتأمل أن يصلها من هذه الدول فى القريب العاجل البيانات التى سبق أن طلبتها منها فى هذا الشأن .

رابعا ـ **الطلبة الفلسطينيون**

تقوم الإدارة بالاتفاق مع الادارة الثقافية للجامعة العربية ووزارة المعارف المصرية والازهر الشريف بتسهيل الدراسة للطلبة الفلسطينيين الذين أصبحوا بلا مورد . وتدفع لهم التكاليف والاعانات التى تراها لازمة لمتابعة دراساتهم فى حدود المستطاع . وقد اتصلت الادارة بمكتب البعثات المصرى بواشنطن لموافاتها بتقرير عن حالة الفلسطينيين بالجامعات الامريكية . وذلك على أثر الشكاوى التى وصلت الى الامانة العامة عن سوء حالتهم والخوف من انقطاع دراساتهم . وعند ورود هذه التقارير ستنظر الامانة العامة فى طريقة مساعدتهم أسوة بما اتبع مع الطلبة الموجودين بلندن . وقدمت الامانة من اعتمادات فلسطين اعانات لبعض هؤلاء الطلبة فى كثير من المدارس وفى جامعة بيروت .

وتأمل الامانة العامة أن تعير الدول العربية هذا الموضوع أهمية حتى لا يتأثر مستقبل هؤلاء الطلبة فى التحصيل والدراسة .

خامسا ـ **الشئون الصحية**

بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولى الثالث للطب الشرعى والطب الاجتماعى الذى دعت الى عقده اللجنة التنفيذية للاكاديمية الدولية للطب الشرعى والطب الاجتماعى بالقاهرة من ٣٠ الى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ وطلبت من الامانة العامة لجامعة الدول العربية تمثيلها فيه أجابت الامانة العامة هذه الدعوة وكلفت مدير الادارة الاجتماعية والصحية بحضور جلسات هذا المؤتمر بوصفه مراقبا .

وتتلخص أعمال هذا المؤتمر فى سماع محاضرات يلقيها علماء وأساتذة فى الطب الاجتماعى كالامراض العامة فى المنشآت الاجتماعية والبيئات المختلفة . ويعقب هذه المحاضرات زيارات للمصانع والمنشآت العمالية والاجتماعية ..

ادارة المواصلات

قامت ادارة المواصلات بتنفيذ قرار المجلس الصادر فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٤٩ ، فأبلغته الى الدول الاعضاء بمذكرة رقم ٣/١/٦ جزء ٣ مؤرخة فى ٣١ اكتوبر ١٩٤٩ . ونص القرار المذكور كالآتى :

نظرا لأن المشروعات والتوصيات الآتية :

أ ـ مشروع معاهدة بشأن الطيران المدنى بين الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية والاتفاق النموذجى الملحق بها .

ب ـ مشروع اتفاقية اتحاد البريد العربى .

ج ـ توصية لجنة البريد .

د ـ مشروع اتفاقية الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

و ـ توصيات لجنة البرق والهاتف .

قد عرضت على مجلس الجامعة فى دورته العادية الخامسة ، فرأى أن ترسل الى حكومات الدول الاعضاء لتبدى ملاحظاتها بشأنها . ولما كانت لم ترد للآن الملاحظات من جميع حكومات الدول الاعضاء ، يرجو المجلس الحكومات بأن تسارع الى ابداء ملاحظاتها بشأن المشروعات والتوصيات المشار اليها ، حتى اذا انقضت أربعة أشهر (اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩) ولم تبد احدى الحكومات ملاحظات اعتبر ذلك موافقة منها على تلك المشروعات والتوصيات .

هذا ، ولا تزال الادارة فى انتظار وصول ملاحظات الدول الاعضاء على المشروعات والتوصيات السالفة الذكر كما أن لاادارة أرسلت بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ مذكرة تستعجل فيها الحكومات لموافاة الامانة العامة بالملاحظات المطلوبة قبل انقضاء المهلة المحددة لذلك .

تحريرا فى ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠

الامين العام
عبد الرحمن عزام

بيـــان صحفى

للمستر ادريان بلت مندوب هيئة الأمم المتحدة فى ليبيا

أننى سعيد بصفة خاصة اذ أتيحت لى الفرصة لاول مرة بلقاء ممثلى الصحـــافة المصرية والصحافة العربية بصورة عامة والمراسلين الأجانب فى مصر

أننى قادم توا من مهمة استطلاعية فى ليبيا . وقد جبت أنحاء طرابلس وبرقة وفزان ، وتمكنت من أن اتصل لا بالسلطات الادارية فحسب بل بالممثـــلين الوثيقى الصلة بالرأى العام الليبى ، وقد اتخذت هاديا لى بنود القرار المقترع عليه فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ من قبل الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة القاضى بمساعدة الأهالى الليبيين على اقامة حكومة ذات سيادة قبل أول يناير سنة ١٩٥٢ ، على ان تكون وحدة ليبيا واستقلالها ناجزين قبل هذا التاريخ .

وقد تمكنت خلال اتصالى الاول والسريع بأهالى طرابلس وبرقة وفزان أن ألمس الرغبة العميقة لتحقيق وحدة واستقلال ليبيا ، وهم يدركون أيضا الصعوبات التى تقف فى سبيلنا لانجاز الأمور التاليـــة المتعلقة بمندوب هيئة الأمم المتحـــدة ، وبالسلطات الادارية بالعناصر المسؤولة عن الرأى العام .

والمشاكل التى تكتنف ولادة دولة مستقلة متنوعة ، اذ تحتاج ليبيـــا المستقلة الى دستور وجهاز ادارى وعناصر اقتصاد قويم يكون من شأنه ضمان مستقبل سياسى مستقل ، كما ان ليبيا بحاجة الى طائفة من الاخصائيين لاعداد مرافقها العامة ، وهذه ليست بالمسألة الهينة . ويمكننى أن اطمئنكم بأنى سأبذل كل عنايتى مستعينـــا بالأمم المتحدة فى هذا الشأن .

وكان على عند القيام برحلتى الاولى هذه ان اتفق مع الاهالى الليبيين والسلطات الادارية بشأن اشتراك الليبيين فى المجلس الاستشارى الذى أقرت الجمعية تأليفـــه كى يرشدنى فى مهمتى .

وكما تعلمون أن المجلس الاستشارى يتألف من ممثلين لست دول تعينهـــا الجمعية العامة ، وهى مصر والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا والباكستان والمملكة المتحدة ثم ممثل عن كل من طرابلس وبرقة وفزان وممثل عن الأقليات .

وقد تمكنت بالاتفاق مع السلطات الادارية والأهالى فى طرابلس وبرقة وفزان من وضع طريقة للتشاور يمكننى خلال عودتى فى النصف من شهر مارس من اختيار هؤلاء الممثلين الأربعة .

ولا اود ان انتهى من هذا السرد السريع الذى قمت به واياكم عن نشاطى خلال الثلاثة الاسابيع الاخيرة قبل ان اعبر لكم عن سرورى وما افدته من مقابلتى لمعالى وزير الخارجية المصرية محمد صلاح الدين بك . كما أتيحت لى فرصة الاتصال بسعادة كامل سليم بك ممثل مصر فى المجلس الاستشارى (الذى أرى انه أصبح يمكننى ان أدعوه بصديقى) . كما أتيحت لى فرصة الاتصال بسعادة عزام باشا الذى أفادنى كثيرا بتجاربه ، وأتاح لى فى قصر الجامعة العربية ان ألقى ممثلين عن ليبيا كانت لهم وجهات نظر فيه ستكون لها فائدة بالنسبة الى .

واننى آمل ان أتمكن مخلصا بعد هذا التعرف الاول بالقاهرة ان تتاح لى زيارات كثيرة اتمكن خلالها من عقد صلات اكثر وثوقا مع رجال الحكومة المصرية .

تقرير

مقدم من الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية

ـ الدورة الثانية عشرة ـ

مارس سنة ١٩٥٠ عن « قضية استقلال ليبيا »

ـ ـ ـ ـ

الفصل الأول

جهود الجامعة العربية فى استقلال ليبيا

الجامعة العربية وقضية استقلال ليبيا :

عنيت جامعة الدول العربية منذ نشأتها بقضية استقلال ليبيا جريا على سياستها الخاصة نحو الشعوب العربية من جهة ، وعلى السياسة العامة التى رسمتهالنفسها وهى مناصرة كل شعب مناضل فى سبيل استعادة حريته واستقلاله من جهة أخرى ٠

وقد استهلت مساعيها فى القضية الليبية بأن أرسل الامين العام الى حكومات الدول العربية قبيل اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول العظمى بلندن فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ المذكرة الآتية :

ان قرب اجتماع وزراء الخارجية فى لندن ومايقال عن بحث المسألة الايطالية فى هذا الاجتماع وما علمت من انه فى رأس المسائل المعروضةفى جدول اعمال ذلك الاجتماع مسألة المستعمرات الايطالية يستلزم بيانا عاجلا بوجهه النظر العربية سواء أكانت لأهل البلاد أنفسهم او للدول العربية المشتركة فى الجامعة ، أو للرأى العام العربى ، فلذلك يحسن ان ابعث الى حضراتكم برؤوس المسائل ملخصة على وجه العجلة :

١ ـ ان البلاد المعروفة قديما باسم طرابلس الغرب والمعبر عنها حديثا باسم ليبيا هى عبارة عن المساحة الواسعة التى تبتدىء من حدود مصر الغربية وتنتهى عند الحدود التونسية والجزائرية والتى تحد جنوبا بأملاك فرنسا والصحراء الكبرى ٠ وهى بلاد يسكنها العرب ويدين أهلها الاصليون جميعا بدين الاسلام منذ اكثر من عشرة قرون ، وقد كانت طوال الفترة الاسلامية اى فى الثلاثة عشر قرنا الاخيرة بلادا واحدة لم ينفصل بعضها عن بعض الا فترات قصيرة ولم يتغلب عليها الاجانب الا فترات قصيرة أيضا ٠ كذلك استمرت اثناءها تناضل حتى استردت وحدتها وحريتها ، فكل تغيير بتجزئتها يناقض تاريخها الطويل بل ان وحدتها هذه كانت موجودة منذ فجر المسيحية ٠ وهذه الوحدة ليست ضرورية من الناحية الادارية فحسب بل هى ضرورة اقتصادية واجتماعية لاسبيل الى تجاهلها ، اذ ان البلاد قليلة السكان مترامية الاطراف فقيرة فى مجموعها تتعاون أجزاؤها لتكملة بعضها بعضا وتأمين حياتها . فبعض المناطق تدر محاصيل لاتنمو فى المنطقة الأخرى ، فالتمر مثلا يكثر فى جهات « فزان »وبعض الشواطىء والزيتون وزيته يكثر فى مناطق الجبال وبعض السهول ٠ والقمح يجود فى بعض الوديان والشعير فى ساحات أخرى وكذلك الذرة وأشجار الفاكهة كما ان

رعاية الابل تصلح لها بعض مناطقها ولا تصلح لرعاية الشاة او البقر وهكذا ٠

فلو ان هذه المناطق مزقت وفصل بعضها عن بعض لهلكت بينما هى تكمل بعضها بعضا وتتبادل ما عندها وتستعين بذلك على عيش محدود وامطار تخف سنة فى جهة وتزيد سنة فى جهة أخرى فيتبع البدو سير هذه الاحوال ويتنقلون فى بعض ارجائها شمالا وجنوبا أو شرقا وغربا ،ويعيش بعضهم فترة من السنة حضرا وفى فترة من أخرى بدوا ليكملوا أقواتهم وليتغلبوا على طبيعة البلاد ٠

وكذلك تقتضى مصلحة الأمن والادارة أن توحد الحكومة فى هذه البلاد الشاسعة ، وقد علمت هذه الحقيقة بالتجربة جميع الحكومات التى حكمت طرابلس حتى الاجنبية منها ٠ ففى العهد العثمانى والعهد الايطالى كانت ادارتها موحدة ولم تلجأ الحكومة الفاشية فى آخر سنى حكم موسوليني الى تجزئتها الى ولايات الا لدواع سياسية وعسكرية مؤقتة ناشئا عن استمرار أهل البلاد فى مقاومتهم الطويلة وحروبهم التى دامت عشرين سنة ، ومع ذلك فانه رغم هذا التقسيم كانت الولايات الاربع التى قسمت اليها البلاد كلها فى حكومة واحدة تشرف عليها ادارة واحدة ولو ان مقرها روما

بناء عليه

فان كل تجزئة لطرابلس الغرب (ليبيا) الى قسمين او ثلاثة هى ضد مصلحة البلاد وضد رغبة الاهالى ولا ترضاها الدول العربية التى ترتبط بميثاق الجامعة، والتى اتفقت فى هذا الميثاق على ان تراعى شئون العرب ومصالحهم أينما كانت ٠

استقلال طرابلس (ليبيا)

٢ ــ وقد يظن لاول وهلة ان البلاد الطرابلسية لاتستطيع ان تنشىء لنفسها ادارة مختارة من أبنائها أو ادارة مستقلة فانها تحتاج الى مران طويل لاقامة حكومة حديثة صالحة ٠ والواقع ان طرابلس قد حكمت نفسها بنفسها فترات متعددة فى التاريخ بل من المحقق انها لم تحكم حكما أجنبيا ضد ارادتها الا فترات قصيرة لم تتوان فى اثنائها عن الكفاح والمقاومة للحاكم الاجنبى حتى ظفرت بالحرية ومثل ذلك استيلاء مملكة صقلية أو مملكة اسبانيا فى الفترات الوجيزة فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر او مملكة ايطاليا فى هذا القرن ٠ وحتى الحكم العثمانى فى طرابلس لم يكن أجنبيا وانما كان بدعوة من أهل البلاد وبرغبتهم سواء قبل استقلالها على يد الدولة « القرةمنلية » أو بعدها فى أوائل القرن الماضى ، ففى هاتين المرتين جاء العثمانيون الى طرابلس برغبة أهل البلاد بل نتيجة لوفود أرسلوها لدعوة الخليفة لاستلام حكم البلاد بعد ان تدهور البيت « القرمنلى » على يد آخر ولاية يوسف باشا ٠

ولما داهم الايطاليون طرابلس فى سنة ١٩١١ نهض أهل البلاد باجماعهم لتأييد حكومة العثمانيين والنضال معا ضد الايطاليين وأثبتوا بذلك ان الحكم العثمانى لم يكن فى نظرهم حكما أجنبيا بل استمروا فى المقاومة بعد تسليم العثمانيين عشرين سنة أخرى ٠

والواقع ان الحكم العثمانى لم يجرد البلاد من الحكم الذاتى ، فقد كان ابناء تلك البلاد يتولون المناصب الرفيعة فى بلادهم وخارج بلادهم سواء أكانت هذه المناصب عسكرية أو مالية بما أهلهم لاعلان الحكم الجمهورى عقب الحرب الماضية والاستمرار فى

المقاومة اثنى عشرة سنة بعد الحرب الماضية . ومن أبناء هذه البلاد نخبة ممتازة من ذوى التجربة والدراية مشتتون فى جميع الاقطار العربية كمصر والمملكة العربية السعودية والعراق وشرق الاردن وتونس والجزائر وسوريا ولبنان ومنهم عدد كبير فى تركيا وفى أواسط أفريقيا خصوصا فى منطقة (كاتم) و (بحيرة شاد) وفيهم الكفاية لاقامة حكومة موحدة ببرقة وطرابلس وفزان ومن المتيسر اقامة مثل هذه الحكومة وأدخالها عضوا فى جامعة الدول العربية وأمدادها بالمعونة التى تلزمها فى بادىء الامر من البلاد العربية وعلى الاخص مصر .

ان رغبة أهل البلاد التى لاشك فيها والتى يظهرها باجلى معانيها الرجوع الى رأيهم واستفتاؤهم هى الانضمام الى مصر بادارة مختارة أو استقلالهم والحاقهم واندماجهم بذلك فى كتلة الامة العربية عن طريق مصر أو الجامعة وهم فى سبيل هذه الوحدة لن يتأخروا عن بذل كل مجهوداتهم وتكاتفهم مع اخوانهم وجيرانهم العرب .

ولقد وردت الى عدة كتب وعرائض من السادة السنوسية ومن أعيان البلاد وزعماء العشائر فيها والفئات المنورة كلها ترمى الى هدف واحد هو الوحدة فى طرابلس (ليبيا) والانضمام الى الكتلة العربية والنفور من تجزئة البلاد أو الحكم الاجنبى فيها مباشرة او بالوساطة .

وأعيان البلاد وقادتها وزعماء العشائر واصحاب الرأى فيها معروفون ويمكن دعوتهم الى مؤتمر سواء المقيمون فيها أو المشتتون فى الاقطار الاخرى بسبب الحكم الايطالى الجائر واستبداد الفاشيست .

وانى لا اشك فى ان مثل هذا المؤتمر سيقرر الرغبة العامة الواضحة لاهل البلاد وهى استقلالهم وحريتهم واتحادهم مع بقية الاقطار العربية .

لقد ظهرت اقوال فى الصحف وآراء فى دوائر عليمة متعددة تشير الى احتمال تقسيم البلاد بحيث يعاد نصفها الغربى لايطاليا وجزء من جنوبها يعطى لفرنسا ونصفها الشرقى يعطى لبريطانيا وقيل كذلك أنها قد توضع كلها تحت وصاية دولة واحدة من الدول الكبرى ، فهذه الأقوال والآراء فضلا عما فيها من نكران لحقوق العرب ونكران لمجهوداتهم العظيمة فى معاونة الحلفاء بالسلاح وبكل الوسائل فانها ترمى بمصلحة أهل البلاد ورقيهم واستقرار السلام فيهم ظهريا . وهى فضلا عن مخالفتها لمصلحة الطرابلسيين (الليبيين) تتعارض تماما مع اغراض جامعة الدول العربية وأهدافها ولايمكنها بحال ان تقر مثل هذه الآراء ولا ان تعين عليها بالوقوف مكتوفة أمام مؤيديها .

فأهل البلاد أصحاب الرأى الأول فى تقرير مصيرهم كما ان أحق الناس برعاية مصالحهم وتأييد مطالبهم هم أبناء عمومتهم واخوانهم فى العقيدة وجيرانهم فى الوطن من أهل الاقطار .

ليس من مصلحة الأمن العالمى فى هذه المنطقة ان يحمل أهلها وجيرانها على قبول تسوية للمسألة الليبية تخالف التاريخ والعرف والمصلحة الاقتصادية للبلاد والشعور القومى فيها وحتى اذا فرض — وهذا غير صحيح — ان البلاد تحتاج الى معاونة اجنبية ووصاية خارجية فان أحق الناس بهذه الوصاية هى الدول العربية المشتركة فى ميثاق الامم المتحدة . وأبسط قواعد الانصاف يستلزم أخذ رأى أهل هذه البلاد فى اختيار الأوصياء عليهم .

ان التجربة الأليمة للبلاد العربية وماقاسته من نظرية الانتداب كما طبقتها عصبة الامم بعد الحرب الماضية قد دلتها على أن الأثرة والأنانية والتخصص بانتداب دولة معينة ذات مصلحة خاصة على قطر من الاقطار معناه تحكيم هذه الدول فى مقدرات شعب لا ترى هى من مصلحتها أن تسارع فى تدريبه على الحكم الذاتى أو تهيئته للاستقلال . وهذه التجربة لا تزال ماثلة امام اعين الجماهير فى البلاد العربية فهى لذلك ترفض كل وصاية تأخذ شكل الانتدابات الماضية التى جربوها . و لابد من طمأنة هذه البلاد الموصى عليها وانها لاتشبه فى شىء ما جربوه فى الماضى وانه كذلك مقصود بها خير الامم المتحدة جميعا .

لهذه الاسباب كلها أعتقد ان الدول العربية تؤيد ماأشرت اليه وان الخطة التى تضمنتها مواد هذه المذكرة تصلح أساسا لسياسة يجتمع عليها الرأى فى دول الجامعة بل فى البلاد العربية كلها . واعتقد ان المطالبة بها والسعى لتحقيقها يتفق مع أمانى أهل البلاد ومع المبادىء التى يرمى اليها ميثاق الجامعة .

ان طرابلس (ليبيا) تقف فى هذه اللحظة فى مفترق الطرق تنتظر كما ينتظر العالم العربى موقفا حاسما يحول بين سقوطها مرة أخرى فريسة للحكم الاجنبى سواء أكان مباشرة أو بالواسطة .

انى اعتقد ان الجامعة اذا نسقت خططها فى سياستها بالنسبة لهذه المسألة ستحظى بتأييد أهل البلاد انفسهم لها بكل وسائلهم . كما أعتقد ان الدفاع عنها بحزم وثبات ينتج التأثير المطلوب والنجاح المرجو ان شاء الله .

وقد جاء هذا السعى من الامين العام متمشيا مع ماجاء فى أحد ملاحق ميثاق جامعة الدول العربية بشأن التعاون مع الدول غير المشتركة فى المجلس والذى ينص على مايأتى :

« نظرا لان الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها ولجانها شئونا يعود خيرها واثرها على العالم العربى كله . ولان امانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى عليه ان يرعاها وان يعمل على تحقيقها ، فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص ان توصى مجلس الجامعة عند النظر فى اشتراك تلك البلاد فى اللجان المشار اليها فى الميثاق (مادة ٤) بأ ن يذهب فى التعاون معها الى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك الا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها وان يعمل بعد ذلك على اصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ماتهيئه الوسائل السياسية من اسباب .

وعلى أساس هذه المذكرة تقدمت الحكومة المصرية الى مجلس وزراء خارجية الدول العظمى بلندن فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ بمذكرة مماثلة شرحت فيها القضية الليبية وتمسكت ليبيا بحق تقدير المصير وطلب الاستقلال ووحدة البلاد . وتبعتها فى ذلك فيما بعد باقى الدول العربية الاخرى .

وقد انتهز الأمين العام فرصة زيارته لعواصم الدو ل العربية قبل رحلته الى لندن فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ فتابع مساعيه فى هذه القضية بل قابل وزير امريكا المفوض وزار المفوضية الانجليزية ، وقد تحدث الى المسئولين فى شأن هذه القضية ولما تشرف بمقابلة جلالة الملك آل سعود عرض على مسامعه مسألة ليبيا وعند زيارته لبغداد

تباحث مع المسئولين فى شأنها وعرض على الحكومة العراقية مذكرة الحكومة المصرية السالفة الذكر ، وفى عمان تشرف بمقابلة جلالة الملك عبدالله وعرض على جلالته هذه القضية وكذلك لما تشرف بمقابلة فخامة السيد شكرى القوتلى وفخامة الشيخ بشارة الخورى عرض هذه المسألة على فخامتيهما .

ولقد لقيت مساعى الامين العام اهتمام جميع الحكومات العربية لهذه القضية التى أولتها كل عناية .

عرض القضية على مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى

ثم سافر الامين العام الى لندن فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وكانت هذه القضية من المسائل الهامة التى تناولها بالحديث فى اجتماعاته المختلفة مع وزير خارجية بريطانيا وفى أحاديثه الصحفية والمؤتمرات العديدة ، كما وجه فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ الى وزراء خارجية الدول الكبرى باسم الجامعة العربية المذكرة الآتية :

« ليبيا بلد عربى تحده تونس وبلاد المغرب غربا ومصر شرقا والصحراء الكبرى جنوبا . ويقطن هذه البلاد منذ قرون قوم من أصل عربى يتكلمون لغة واحدة ويتبعون تقاليد وعادات واحدة ويدينون بدين واحد . وهى بلاد مترامية الاطراف غير انها فقيرة الموارد . وقد ظلت منذ ذلك الحين بلادا متحدة يعيش سكانها داخل حدودها يتبادلون محصولات أراضيهم ويتعاونون على استغلالها . ولم تكن هناك أية حدود تفصل بين المناطق وبعضها وكان البدو الرحل من السكان يتنقلون فى انحاء البلاد فى حرية تامة طلبا للمرعى وكثيرا ماستوطنوا حيث طاب لهم المقام .

والبلاد فى طبيعتها غير قابلة للتجزئة فكل فكرة ترمى الى تقسيمها سواء الى مناطق، أو ولايات أو دوائر نفوذ أو وضع أى قسم منها تحت نظام الانتداب فكرة لاشك عائدة بالضرر على البلاد اقتصاديا واجتماعيا وأدبيا ، فضلا عن انه لم يسبق أن حصل تقسيم للبلاد منذ آلاف السنين .

وقد ورث الليبيون عن أجدادهم حب العرب التقليدى للحرية ، وتاريخهم الطويل ملىء بالادلة على دفاعهم المجيد فى بلادهم ، آخرها مقاومتهم العنيفة للعدوان الايطالى الفاشى . وقد دامت هذه المقاومة نيفا وعشرين عاما ، ضحوا فى اثنائها بما يقرب من نصف تعداد سكان البلاد . وجلى أنه لايمكن ارغام هذا الشعب العربى على قبول أى حل لا يتفق مع أمانيه القومية .

وتتلخص هذه الامانى كما عهدتها بنفسى ، فى الرغبة فى بقاء بلادهم موحدة، وفى ان تترك لهم الحرية فى ادارة شئونهم بانفسهم ، وان تصبح ليبيا عضوا فى جامعة الدول العربية ، وقد استقيت معلوماتى هذه من اتصالاتى الشخصية بأهل ليبيا وقد فوضنى زعماؤهم ورؤساؤهم فى أن أوضح قضيتهم وأدافع عنها .

تأكدت من هذه الحقائق جميع دول الجامعة وارسل بعضها على انفراد بمذكرات فى هذا الصدد الى مجلسكم ، ويمكنكم بدوركم ان تتأكدوا بأنفسكم من ذلك . وانى لعلى يقين من أنه اذا جرى استفتاء فى البلاد تحت اشراف ممثلى الامم المتحدة اذا دعت الحال الى ذلك ، فيسفر عن ان الشعب الليبى اجمع سيطلب بصوت واحد تحقيق امانيه القومية .

ولاشك في أن أي تأخير في الوصول الى حل يحقق هذه الاماني سيؤدى الى خيبة

أمل مرير ليس فى ليبيا فحسب بل وفى انحاء العالم أجمع ٠

ومن الطبيعى ،اذا دعت الحالة الى فترة انتقال ، ان تسند مهمة ارشاد الشعب الليبى الى تحقيق هدفه المنشود وهو الاستقلال التام الى دولة عربية ، والى الجامعة بأجمعها ٠ ولا شك فى ان اختيار امة عربية للوصاية على شعب عربى فى جوهره ، مما يتفق مع الروح التى تسود المنظمة العالمية الجديدة ٠

وتكلم الامين العام مع سفير فرنسا فى لندن ومندوبها فى مجلس وزراء خارجية الدول العظمى فى هذا الصدد ٠ ولما لم يستطع الوقوف من السفير على نية فرنسا الحقيقية حيال هذه القضية ذكر له :

« قد تكون فرنسا تخشى جوار العرب لان وجود حكومة مستقلة فى ليبيا مرتبطة بجامعة الدول العربية ، يؤثر فى سياستها الاستعمارية فى شمال افريقيا ٠ ولكن فرنسا لا بد لها ان تختار احد امرين : اما ان تستمر على السياسة الاستعمارية القديمة ، وهذا لن يؤخر الحرية والاستقلال لليبيا لان الحرية تنفذ من كل مكان ودعوات الحق تصل الى القريب والبعيد ٠ واما ان تكون فرنسا الجديدة ٠ وهو ما أتمناه واعتقده ستنصرف الى بناء عالم جديد على اسس اخرى من الحرية والمساواة ، وعندئذ يكون قرب الجامعة منها سببا للاستقرار والسلم والتعاون »٠

ثم اتصل بالحكومة الفرنسية فى هذا الشأن بواسطة سفيرها ، وحاول الامين العام كسب الانجليز لتأييد استقلال ليبيا ووحدتها بشتى الحجج ٠ ولم تنته المساعى فى لندن الى أى اتفاق معين ولكن وزير خارجية بريطانيا أظهر استعداده للنظر فى حقوق ومصالح عرب ليبيا ٠ وتلقى الامين العام من الحكومة الامريكية ردا على المذكرة ووعدا بالنظر والعناية ٠

وفى الجلسة الثانية عشرة من دور الاجتماع العادى الثانى لمجلس الجامعة المنعقد فى ٩ ذى الحجة ١٣٦٤ الموافق ٤ ديسمبر ١٩٤٥ وبعد مناقشة هذه المسألة قدم الامين العام الاقتراح التالى :

« يؤيد مجلس الجامعة المذكرات التى قدمتها الدول العربية والتى قدمها الامين العام لمجلس وزراء خارجية الدول المجتمع فى لندن فى سبتمبر الماضى ٠

وينتهز فرصة اجتماعه ليقرر انه يؤيد حق العرب الليبيين فى حريتهم الكاملة فى بلادهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم » ٠

ويقرر المجلس تكليف الامين العام الاتصال بالسلطات البريطانية لازالة أسباب الشكوى من قسوة الحكم العسكرى القائم فى هذه البلاد ٠

(وقد وافق المجلس على ذلك) ٠

وقد أدلى الامين العام فى الجلسة الثامنة من دور الاجتماع العادى الثالث لمجلس الجامعة المنعقدة فى ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٦٥ الموافق ٦ ابريل سنة ١٩٤٦ بالبيان التالى :

«حضرات الاعضاء المحترمين ٠

أمامى مسألة عاجلة جدا ارجو عرضها على المجلس ٠

قرأت فى صحف بعد الظهر ان المسألة الليبية ستعرض على مجلس وزراء الدول الكبرى الذى سيجتمع فى ٢٥ ابريل (فى باريس) وقد كنت معتزما ان اعرض عليكم

التطورات التى حدثت فى هذه المسألة . واعتقد أن الاوان قد آن لعرض هـــذه المسألة الآن . ولذلك أرجو أن تسمحوا لى بأن أعرض على حضراتكم ملخصا بسيطا لتطورات مسألة ليبيا منذ كلفنى المجلس فى الدورة الماضية ان أبذل المساعى اللازمة لتنفيذ رغباته فى هذه المسألة .

لقد ظهر ما كنا نخشاه فان نية بعض الدول متجهة نحو تقسيم ليبيا ، فان فرنسا تريدان تعود طرابلس للايطاليين وقد ابدت رأيها بصراحة فى مجلسها النيابى وصرح بذلك الجنرال ديجول كما صرح به وزير خارجيتها ، والواقع ان هذا الاتجاه كـــان ظاهرا فى الصيف الماضى ، على ان تأخذ انجلترا برقة وتأخذ ايطاليا طرابلس ، وتأخذ فرنسا فزان . ولا شك فى ان هذه السياسة اخطر سياسة يبتلى بها بلد عربى لانها سياسة ظالمة تضع البلاد تحت وصاية دول لا يرجى من احداها خير للبلاد . فان نية ايطاليا مثلا فى طرابلس هى الاستعمار ونقل المهاجرين الايطاليين الى طرابلس واجلاء العرب عن اراضيها . وتقصد فرنسا باستملاك فزان حماية الحالة السيئة فى شـمال افريقيا التى يشكو منها العرب . وترمى فرنسا كذلك من وراء عـــودة الطليان الى طرابلس الى استمرار حالة استعمارية شنيعة فى هذه البلاد ، لتكون هذه الحـــالة نذيرا للمطالبين بالحرية من اهالى تونس والجزائر ومراكش . ودليلى على هذا هو انه فى سنى ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ كانت فرنسا على الرغم من تحالفها مع ايطاليا لاتكترث بأمر الليبيين الذين يشتتون تحت نير الاستعمار الايطالى وكانت ايطاليا تطمـــع فى تونس ، فلما تسلمت الحكومة الطرابلسية الجمهورية فى سنة ١٩١٨ انتهى امرهـا الى صلح مع ايطاليا اعترفت فيه ايطاليا بالاستقلال لطرابلس ، فانزعجت فرنســا واحتجت على ايطاليا لان قيام حكومة عربية قد يثير أهل الجزائر وتونس ومراكش . هذا من جهة ومن جهة اخرى فان برقة لن تستفيد من حكم انجلترا لها او من وصايتها على العرب لان اساليب الانجليز فى الحكم ان ينشروا امنا وعدالة نسبية، ولا يهتمون بالنواحى الاخرى فلا ينشئون مستشفيات ولا مدارس ولا طرقا وبمعنى اصـــح لا ينظرون الى الحالة الاجتماعية . وقد شهدت ذلك بنفسى فى السودان .

ولا شك فى ان اهل برقة فى غنى عن ذلك الامن وتلك العـــدالة النسبية لانهم كانوا متمتعين بهما فى عهد الدولة العثمانية ، وانما هم محتاجون الى التقدم المستمر ونشر العلم والثقافة فى بلادهم والتقدم الاجتماعى والمدنى ورغم ظنى بأن حكم الانجليز فى برقة سيكون احسن من حكم الايطاليين فى طرابلس والفرنسيين فى فزان فانى أعارضه ولا زلت اعتقد أن المجلس سيقف بكل قوته لتحقيق وحدة هذه البلاد واستقلالها ، ويعارض كل المعارضة فى تقسيمها . وقد ابلغنا هذه المعارضة فـــى التقسيم بصور متعددة سواء بارسال مذكرات او باتصالاتى الشخصية بالانجليـــز والامريكين فكنت أبين لهم دائما ان هذا التقسيم ضار بأهالى البلاد لانهم وحـــدة اقتصادية لا تتجزأ فالمحصولات المتوفرة فى ناحية من طرابلس لا توجد فى برقـــة وما يوجد فى فزان من التمور خالية منه برقة والجبل ، فهذه البلاد جميعا تتبـــادل المحاصيل التى تنتجها ولا تستطيع واحدة منها ان تعيش بغير مساعدة الاخرى .

لذلك فانه يتعين عدم تقسيمها ومن صالح ابنائها وشعوبها رحمة بهم وانصافا لهم وللانسانية ان يكونوا مجتمعين فى صعيد واحد لا يفرق بينهم شىء وقـــد اثبت التاريخ تلك الوحدة والحاجة اليها ، فهؤلاء الناس تربطهم صلات القرابة والنسـب فلا يمكن بحال من الاحوال ان نقبل هذا التقسيم كما ان التقسيم مضر جـدا مـن الناحية الادارية .

بقى بعد ذلك شكل الحكم الذى يجب ان يقوم فى البلاد ، فالانجليز والفرنسيون يميلون الى الوصاية المجزأة ويقول الروس أنهم اولى بهذه الوصاية . وكل ما لدى من الاخبار ان الروس جادون تماما فى طلب الوصاية على طرابلس . وقد كنت كلما سمعت ذلك أعتقد ان المسألة لا تعدو المساومة وان الروس يطالبون بالوصاية على طرابلس ليصلوا الى ترضية فى البلقان او غيرها . ولكن قيل لى انهم يعتبرون ان طلبهم الوصاية طلب سياسى وجدى .

طلبت روسيا الوصاية لنفسها ثم جاءت امريكا ونادت بوصاية الدول الخمس مضافا اليها مندوب عن عرب طرابلس (ليبيا) ومندوب من الايطاليين المقيمين فى تلك البلاد ودولة صغيرة اوروبية ينتخب منها المندوب السامى فى طرابلس (ليبيا) وبعد محادثات بينى وبين ممثلى الولايات المتحدة قلت لهم انه اذا كان ولا بد من هذا الامر فبين الدول العربية دولة صغيرة رئيسها مسيحى وهى لبنان تستطيع الاضطلاع بالمهمة . وقد فشلت اتصالاتى بالانجليز بغية الوصول بهم الى ادراك حقيقة الامر والتفاهم معهم واخيرا صرحت لهم بانهم اذا استمروا على سياستهم فلن يتم التفاهم بيننا . وان أهل ليبيا لن يقبلوا وصاية دون قتال . قلت لهم اذا فرضتم عليهم هذا التقسيم والوصاية الاجنبية فانى انذركم بأن هذا العمل لن يمر بسلام .

حيال ما تقدم يجب علينا نحن الدول العربية ان نتمسك بحق العرب فى بلادهم وبحريتهم وان نقدم لهم كل المساعدات المادية والادبية التى تساعدهم على ان ينالوا مطالبهم التى لا يصح ان ينازعهم فيها منازع وان نعمل من جانبنا فى هذا السبيل بكل ما اوتينا من قوة .

فقرر المجلس ارسال مذكرة للدول التى ستشترك فى مؤتمر الصلح مع ايطاليا للمطالبة لاهالى ليبيا بالوحدة والاستقلال وان اهالى ليبيا الذين يختارون نظام الحكم الذى يرتضونه لانفسهم على ان تكلف الامانة العامة اعداد هذه المذكرة وتبليغها للدول مع مداومة المساعى لتحقيق هذا الغرض .

وتنفيذا لهذا القرار وجهت الامانة العامة الى جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر الصلح مع ايطاليا فى ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ المذكرة الآتية :

«تشرف الامين العام لجامعة الدول العربية فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ باسم الجامعة العربية المفوضة من كل دولة من الدول المشتركة فيها بتقديم مذكرة بشأن ايبيا (طرابلس وبرقة وفزان) الى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى الذى انعقد بلندن فى غضون الخريف الماضى .

والآن يتشرف الامين العام لجامعة الدول العربية بان يقدم هذه المذكرة باسم الجامعة وبالنيابة عن كافة الدول الممثلة فيها وهو مطمئن كذلك الى تأييد عرب ليبيا ومعبر عن رغباتهم وهى :

١ — انأية فكرة ترمى الى تقسيم هذه البلاد الى مناطق يعهد بالوصاية عليها او تضم الى دول مختلفة ستقابل برفض اجماعى من الشعب الليبى يظاهره العالم العربى .

٢ — انمن حق الشعب الليبى استنادا الى حقوق الانسان فى تقرير المصير واعتمادا على ميثاق الاطلنطى وروح ميثاق سان فرانسسكو ان يستشار للاعراب عن مشيئته الحرة فى اختيار نوع الحكومة التى يريدها .

٣ — ان اى اجراء يرمى الى تقرير مصير الليبيين بدون اعطائهم الفرصة الكاملة لاجراء استفتاء حر تحت اشراف الامم المتحدة والجامعة العربية سيجد معارضة من شعب ليبيا بكل ما يسعه من قوة .

٤ — ان اى ادعاء يصدر من الجانب الايطالى للمطالبة باعادة اى ارتباط بين تلك البلاد وبين ايطاليا وذلك باقامة أى نوع من أنواع النظام الحكومى سيقاوم بالسلاح وبكافة الوسائل الاخرى التى تتوفر لدى الشعب الليبى .

فتاريخ نضال هذا الشعب خلال هذا القرن ضد ايطاليا هو تاريخ قتال استمر اكثر من عشرين عاما فقدت فيه البلاد زهاء نصف عدد سكانها .

٥ — اوضح الامين العام فى مذكرته السابقة ان وحدة تلك البلاد امر لا معدى عنه لكفالة رفاهيتها كما انه لا مندوحة عنه لضمان تقدمها الاقتصادى واقامة ادارة صالحة بها وتوفير اسباب تقدمها العام وذلك أن كل منطقة فى تلك البلاد تعتمد على المناطق الاخرى ولن يفضى تقسيمها الا الى مجاعة اقتصادية .

وقد احتفظ اهالى ليبيا من قبائل وعرب رحل فى ظل الظروف العادية بمستوى معين للمعيشة يتناسب وحياتهم وذلك عن طريق تنقلهم الحر فى مختلف المناطق .
وان تاريخ تلك البلاد منذ عهد الفينيقيين والاغريق حتى وقتنا الحاضر ليدل على ضرورة وضع ليبيا تحت نظام ادارى موحد تتاح فى ظله حرية التنقل الى البلاد المجاورة سواء فى الشرق او الغرب او حتى فى الجنوب .
وعلى هذا فان اية فكرة ترمى الى تقسيم تلك البلاد الى مناطق نفوذ او وضعها تحت الوصاية انما تمليها دوافع ومطامع اجنبية ضد مصلحة شعب ليبيا نفسه .

أما فيما يتعلق بنوع الحكومة التى ينبغى اقامتها فى ليبيا فتقرير ذلك من حق الشعب الليبى ، ولقد تجلت ارادته فى مناهضة الاستعمار الاجنبى واهليته لحكم بلاده فى مواصلة النضال طوال عشرين عاما فى ظل انواع مختلفة من الادارات الوطنية على الرغم من القوى التدميرية الساحقة التى واجهتها تلك الادارات ، فقد استطاع الليبيون ان يعتمدوا على انفسهم فى اسوأ الظروف خلال نضالهم الذى استغرق عشرين عاما مستندين قبل كل شىء على مواردهم المادية والمعنوية .

وقد اعترف بنصيبهم فى الحاق الهزيمة بالنظام الفاشى ، الامر الذى يجعل لهم الحق الكامل فى مطالبة تلك الدول التى تقوم الان بوضع معاهدة الصلح مع ايطاليا بان يذكروا ان الشعب الليبى كان شريكهم فى الحرب وانه ساهم فى النصر منذ بدء الحرب ، ليس فقط بجيش قوامه الوف العرب بل بوسائل اخرى يعرفها جيدا القواد البريطانيون والامريكيون .

وان الجامعة العربية ليهمها ان ترى العدالة وقد تحققت لليبيا الشقيقة وهى تؤيدها فى الحصول على حقها فى تقرير مصيرها — من ناحية المبدأ — فى اعادة فرض استعمار اجنبى على شعب ما عن طريق الضغط او القوة .

وتعتقد الجامعة ان واجبها لا يقتصر على معاضدة فريق من الامم العربية لتحقيق حريته ، ولكنها كمؤسسة تقوم اصلا لحفظ السلام فى العالم العربى وتوقن ان اى قرار يتخذ ضد رغبة الشعب الليبى الذى تؤيده الشعوب العربية الشقيقة سيكون على التحقيق عاملا خطيرا فى اثارة الاضطراب والفوضى بل واشعال الحرب .

ولهذا يناشدكم الامين العام للجامعة العربية باسم الجامعة وباسم الشعب الليبى ان يكون حكمكم فى هذه القضية صادرا عن بعد نظر وان يكون نزيها وان تتيحوا للشعب الليبى فرصة التمتع بحقه فى الاستقلال واختيار نوع الحكم الذى يتفق مع مصالحه ورغباته ٠

واعقبت الامانة العامة هذه المذكرة ببرقية فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٦ الى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى تعرب عن استمساك الشعب الليبى بحقوقه مع تأييد الجامعة العربية له فى ذلك ٠

اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وامرائهم

ولما تشاور اصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء دول الجامعة العربية ممثلين بأشخاصهم او بوكلائهم فى المؤتمر الخاص الذى عقد بزهراء انشاص فى يومى ٢٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ بدعوة من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور — عرض الامين العام على مسامعهم الكريمة قضية ليبيا ٠

ولقد تضمن بيانهم التاريخى الفقرة التالية عن ليبيا :

«٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ثم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة وفزان ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على ان استقلال هذه البلاد امر طبيعى وعادل ٠ وان حكوماتهم متفقة على ضرورته لامن مصر والبلاد العربية ، وان جامعة الدول العربية التى قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصالحهم ان تهيىء الاسباب لهذا الاستقلال وان تتعهد بادىء الامر بالرعاية اللازمة ظهور حكومة عربية فى تلك البلاد ومعاونتها ادبيا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسئوليتها داخلا وخارجا كعضو من اعضاء جامعة الدول العربية» ٠

وقد استأنف مجلس الجامعة فى دورته الرابعة غير العادية فى بلودان فى ٨ رجب سنة ١٣٦٥ الموافق ٨ يونيو ١٩٤٦ بحث المسألة الليبية ، وكانت الدول الكبرى لا تزال مختلفة حول مصير المستعمرات الايطالية السابقة ، فعرض الامين العام على المجلس فى الجلسة الثانية (٩ رجب ١٣٦٥ — ٩ يونيو ١٩٤٦) ان شركة روتر للانباء اعلنت فى ذلك اليوم ان الحكومة الانجليزية طلبت الى مجلس وكلاء الخارجية المنعقدة فى باريس ان يرسل لجنة تحقيق الى ليبيا لتعرف رأى الاهالى وعلى المجلس ان ينظر هذه المسألة العاجلة على وجه السرعة وانه يجب ان يكون للجامعة الحق فى الاشتراك فى هذه التحقيقات ، فقرر المجلس تكوين لجنة صغيرة من اعضائه لمراقبة الحالة وبحث المسألة وتقديم ما تراه من اقتراحات الى المجلس ، وعهد الى الامين العام بهذه المهمة ٠

وفى الجلسة الثالثة (١٠ رجب سنة ١٣٦٥ — ١٠ يونيو سنة ١٩٤٦) تقدم الامين العام الى المجلس بمشروع البرقية التالية لارسالها الى وزراء خارجية الدول الكبرى ٠

علم مجلس جامعة الدول العربية المنعقد الان فى بلودان بسوريا بما ذكرته بعض وكالات الاخبار عن اقتراح بريطانى بارسال وفد من الدول الاربع الكبرى لتبين رغبات اهل طرابلس وبرقة وفزان فكلفنى المجلس بان احيطكم علما بان كل تحقيق فى هذا الشأن يهم الجامعة العربية التى تعتبر ليبيا شعبا من الشعوب العربية كما يقضى ميثاقها ان تنظر شئونه ومصالحه وتحرص على ان تشترك فى الهيئة التى اشار

اليها الاقتراح البريطانى ان تدعى للاشتراك وان تحاط علما بالاجراءات والمواعيد» ٠

(وقد وافق المجلس على هذه البرقية فارسلت فى نفس اليوم)

وبعد ان اصدر المجلس فى الجلسة الخامسة من دور الاجتماع الرابع غير العادى قراره التاريخى الخاص بالقضية المصرية قال الامين العام :

«يمثل هذا المجلس نحو اربعين مليونا من الامة العربية ويكاد يكون هناك نحو اربعين مليونا اخرين خارج نطاقه واننى لعلمى باحوالهم وبشعورهم وباتصالهم الدائم بالامانة العامة للجامعة العربية اعلم تمام العلم انهم يشاركون حضراتكم الرغبة السامية التى تهدفون اليها وهى حرية البلاد جميعا واستقلالها وهم يشاطرونكم الرأى ومستعدون للتضحية وهم اخوانكم سواء أكانوا هنا ام هناك ٠ فعلينا نصرتهم واننى متأكد كذلك من انهم سينصروننا دواما ، وهم يؤيدون بكل قوتهم وقلوبهم لمصر العزيزة التى هى وسط هذه الامة بين مغربها ومشرقها ٠

ثم اضاف :

«لقد وردت فى بيان الملوك والرؤساء مسألة ليبيا والعمل على استقلالهاووحدتها ولذلك اتقدم بالاقتراح الآتى راجيا من المجلس الموافقة عليه » ٠

بعد اطلاع المجلس على ما ورد فى البيان الصادر فى ٣٠ مايو عقب اجتماعرؤساء الدول العربية فى انشاص خاصا بطرابلس وبرقة وفزان يقرر المجلس :

١ — الموافقة التامة على ما جاء فى البيان ويوصى الحكومات العربية ببذل كل ما تستطيع من المساعى والمجهودات لتحقيق استقلال ليبيا واقامة حكومة عربية فيها واستفتاء اهلها فى نظام الحكم الذى يريده استفتاء تشرف عليه جامعة الدول العربية ٠

٢ — اذا قررت الدول ايفاد لجنة التحقيق الى طرابلس وبرقة وفزان ودعيت الجامعة للاشتراك فيها فعلى الامين العام ان يوفد من يمثل الجامعة ٠ واذا لم تدع الجامعة من قبل الدول فله الحق ان يتخذ من الاجراءات سواء بشخصه او بمن ينوب عنه ما يسمح بمراقبة سير التحقيق فى اتجاه الحق والعدل ومصلحة طرابلس وبرقة وفزان» ٠

(ولقد وافق المجلس علىهذا الاقتراح)

وقف الهجرة الايطالية الى طرابلس

على اثر ما تلقته الامانة العامة من شكاوى عديدة من الاحزاب الطرابلسية حول هجرة الايطاليين غير المشروعة الى طرابلس ، قامت الامانة العامة بتوجيه نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذه الحالة بمذكرة قدمتها الى السفير البريطانى بمصر طلبت منه فيها ان تتخذ الحكومة البريطانية التدابير لوضع حد لهذه الهجرة غير المشروعة لتجنب ما قد يترتب على استمرارها من النتائج السيئة وتلقت الامانة العامة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ردا من القائم باعمال السفارة البريطانية فى مصر

يفيد ان السفارة ابلغت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة الامانة العامة وتلقت منها تعليمات بابلاغ الامين العام ان الوسائل الممكنة ستتخذ لوقف الهجرة الايطالية ٠

ولقد احاط الامين العام مجلس الجامعة فى الجلسة السادسة (٤ المحرم سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦) من دور الاجتماع الخامس العادى علما بهذا الرد ٠

كما قامت الحكومة المصرية وباقى الحكومات العربية بمساع عديدة لدى انجلترا وامريكا بخصوص وقف الهجرة الايطالية غير المشروعة الى طرابلس ٠

وفى الجلسة السادسة عشرة من نفس دور الاجتماع الخامس العادى (١٨ المحرم ١٣٦٦ — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦) عرض على المجلس المذكرة الاتية التى قدمها سعادة المغفور له تحسين العسكرى بك وزير المملكة العراقية المفوض بمصر ٠

«ان اعتراض اللجنة السياسية على توصيات العراق بان تقرن الدول العربية استئناف علاقاتها السياسية مع ايطاليا بطلب الاعتراف باستقلال ليبيا مستندة الى انه لا يجوز لها دوليا الاعتراف باستقلال ليبيا لانها تنازلت عن مستعمراتها هو اعتراض شكلى وغير مبنى على الواقع ، وذلك لان ايطاليا الى الان لم توقع معاهدة الصلح ثم هى ما تزال تطالب رسميا وبصورة غير رسمية بان تكون لها الوصاية على ليبيا وتعمل لذلك فى السر والجهر فى دعاية طويلة عريضة ٠

« بل انها على ما جاء فى الانباء الاخيرة ، تسعى منذ الآن لان يكون لرعاياها من افراد الجالية الايطالية فى ليبيا حقوق ممتازة بالنسبة للسكان المدنيين وهى تبنى هذه المطالب على حقوق تدعى شرعيتها ٠ وبالاضافة الى هذا قد لوحظ اخيرا ان ثمة مناورة تريد بها السلطات الايطالية تدعيم مركزها فى طرابلس بان تدفع اليها جموع المهاجرين الايطاليين سرا وعلنا ولم تقابل هذه الهجرة غير المشروعة من السلطات البريطانية بما ينبغى من حزم واجب ضمانا لمصالح العرب ٠

ولو فرضنا ان ايطاليا رفضت توقيع معاهدة الصلح — والدعاية الايطالية وصحفها تطالب بهذا — فما يكون موقف الدول العربية بعد ان تكون هذه الفرصة قد افلتت منها ؟

على ان للدول العربية ان تشترط فى استئناف علاقاتها مع ايطاليا ان تكف عن المطالبة بالعودة الى ليبيا على اية صورة كانت وان تؤيد مطالب عرب ليبيا بهيئاتهم وزعمائهم والدول العربية فى استقلال هذا القطر وسيادته ٠

ومع تقديرنا لاهمية الاعتراض الشكلى الذى اثير فى اللجنة السياسية فاننا نود ان تؤكدوا ان هذه هى الفرصة السانحة الوحيدة التى ينبغى للدول العربية المجتمعة ان تنتهزها لاستخلاص حق طالما جاهد من اجله عرب طرابلس الاحرار ٠ وخاصة ان الدوائر الرسمية وغير الرسمية الايطالية تحس ان استئناف علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول العربية من الاسس اللازمة لنهوضها من كبوتها ولقد كان لما اذيع من عزم مجلس الجامعة على اتخاذ القرار المذكور اثر عاجل عميق فى الاوساط الايطالية الرسمية الموجودة الان فى القاهرة مما يدل على اهتمامكم الشديد لهذا الموضوع وحرجهم من ان يصدر المجلس هذا القرار ٠

«لهذه الاسباب كلها . فانى اتقدم للمجلس بالرجاء فى ان يبت فى هـــذه المسألة عاجلا وبشكل يضمن مصالح اخواننا العرب الليبيين الذين يتطلعون الان الى مجلس الجامعة العربية بقلوب عامرة بالايمان» .

ولقد ناقش المجلس هذه المذكرة ورئى من الضرورى عند عقد الصلح بين العراق وايطاليا ، ان ينص على ضرورة اعترافها باستقلال ليبيا وتخليها عنها لان العـراق هى الدولة الوحيدة التى اعلنت الحرب على ايطاليا أما فيما يتعلق باستئناف الدول العربية الاخرى علاقاتها الدبلوماسية مع ايطاليا ، فعلى هذه الدول ان تبذل جهودا دبلوماسية لنيل وعد صريح لا بوجوب تخلى ايطاليا عن ليبيا فحسب ، بل بمساعدة عرب ليبيا على نيل استقلالهم وحقوقهم القومية الطبيعية .

كما تقرر فيما يختص بالهجرة الايطالية الى طرابلس ان تطلب الامانة العـامة الى الحكومة الانجليزية ان تحقق وعدها بوقف هذه الهجرة على ان تقوم الحكومات العربية من جانبها بالمساعى الدبلوماسية اللازمة فى هذا الشأن .

وفى الجلسة الثانية من دور الاجتمـاع السادس العادى (٢٦ ربيع الثانى ١٣٦٦ ١٩ مارس سنة ١٩٤٧) تليت على المجلس رسالة هيئة تحرير ليبيا الخاصة بالمجاعة فى ليبيا فأجل المجلس البحث فيها الى ان يأتى دور بحث القضية الليبية .

وكانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد عقدت فى هذا الحين عـدة جلسات لبحث القضايا العربية ومن ضمنها ليبيا . وبعد ان ناقشت القضية من جميع نواحيها وافقت على مشروع قرار يعرض على مجلس الجامعة فى الجلسة الرابعة (غرة جمادى الاولى سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧)

كما عرض المجلس رسالة من حضرة صاحب السيادة السيد محمـد ادريس السنوسى موجهة الى الامين العام هذا نصها :

«يا صاحب السعادة كما تعلمون جهاد الشعب الليبى من منذ وطئت اقدام ايطاليا ارض الوطن اى منذ سنة ١٩١١ الى ١٩٣٣ وما قاساه هذا الشعب العربى الباسل من محن وشدائد وما ذلك الا لنيل حريته واستقلاله وحفظ كيانه كأمة عربية ناهضة ثم اعقب ذلك سكون صورى الى سنة ١٩٤٠ حيث هب من جديد جيشا وشعبا يناضل فى هذا السبيل لمناصرة الحلفاء وقدم من المساعدات الفعلية ما كان لها احسن الاثر كما ضحى فى سبيل هذه الغاية بكل مرتخص وغال وقاسى من المتاعب والاهوال فـى الارواح والاموال ما لم يقاسه شعب صغير مثله . وهذه طبرق وبنغازى وكثير من المدن الليبية اثر ملموس وشاهد حى لمن اراد ان يتأكد من صحة ذلك . وبعد جـلاء الايطاليين عن ليبيا سنة ١٩٤٣ حلت الادارة العسكرية البريطانية محلهم وحكمت البلاد حكما عسكريا الى الان ولما طالبناها بانصافنا بتسليم ادارة البلاد لاهلهـا والاعتراف باستقلالها وحريتها الذين حاربوا وضحوا فى سبيلهما . كان جوابها بأن هذا الموضوع لا يمكنها البت فيه بمفردها وانما فى بحر سنة من توقيع ايطاليـا على معاهدة الصلح وارسال لجنة دولية لزيارة المستعمرات الايطالية السابقة والاستماع الى آراء الشعب . والان وقد وقعت ايطاليا معاهدة الصلح وتنازلت عن مستعمراتها ومن بينها ليبيا فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ . بادرت بكتابة هذا لسعادتكم راجيا عرض قضية ليبيا على مجلس الجامعة المنعقد فى القاهرة الان فى دورته السادسة لاتخاذ قرار

حاسم لمساعدة ليبيا ماديا وادبيا كما سبق ان قرر ذلك مؤتمر انشاص سنة ١٩٤٦ من حضرات اصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك وامراء ورؤساء الدول العربية لتتمكن من شرح قضيتها فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الاربع العظمى المنعقد الان بموسكو والى اللجنة الدولية المراد ارسالها الى ليبيا والى كل جهة يمكن الاستفادة منها لصالح ليبيا .

كذلك عرض على المجلس رسالة اخرى بهذا المعنى من هيئة تحرير ليبيا .

وبعد ان اطلع المجلس على هذه الرسائل . وعلى ما قدمته اللجنة السياسية من اقتراحات .

اصدر القرار الآتى :-

ا — يصر المجلس على قراره السابق الخاص بوحدة هذه البلاد واستقلالها .

ب — ينيط بالامانه العامة بذل المساعى لاشراك الجامعة او بعض الدول العربيه فى كل تحقيق او استفتاء يجرى فى البلاد بقصد تحديد وضعها السياسى .

ج — يكلف الامانة العامة مراقبة الحاله فى البلاد من ناحية خطر المجاعة الذى يهددها حتى اذا ما تحرجت الظروف اتصلت الامانه العامه بالدول العربية بقصد اجراء ما يلزم فى هذا الشأن .

لجنة التحقيق الرباعية فى شئون المستعمرات الايطالية السابقة

وقد بذل الامين العام تنفيذا لقرارات المجلس السابقة مساعى كثيرة لدى بعض الدول الكبرى خصوصا بريطانيا وامريكا لاشراك الجامعة او بعض دولها فى لجنه التحقيق التى تقرر ارسالها للمستعمرات الايطالية السابقة . وقد انتهز فرصة زحلته الى امريكا وانجلترا وتحدث مع الرجال المسئولين فى مصير ليبيا وتأييد الجامعة العربية لمطالب هذا القطر العربى فى استقلاله ودوام وحدته .

وكان الامين العام يأمل ان يجد مناصرة من امريكا وانجلترا لفكرة تمثيل الجامعة فى لجنة التحقيق المذكورة ولكنه وجد اعتذارات منوعه وادعاء بان ذلك يفتح الباب لمطالب دول اخرى لتمثيلها فى لجنة التحقيق مما يخالف ما اتفقت عليه الدول الاربع فى قصر الاشتراك فى تلك اللجنة على الدول الاربع الكبرى .

وفى الجلسة الثالثة من دور الاجتماع العادى السابع لمجلس الجامعة (٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٦٦ — ٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧) عند بحث القضية الليبية قال سعادة محمد كامل عبد الرحيم بك عضو الوفد المصرى «لا شك ان المجلس قد ابدى ويبدى اهتماما بالغا بالقضايا العربية جميعا ، واخص بالذكر قضيتى فلسطين ومصر ولا اخاله اقل اهتماما بقضية اصبحت هى قضية اليوم وقضية تستلزم حلا عاجلا هى قضية ليبيا»

«الواقع ان الحالة فى ليبيا اليوم تقضى ان ينظر المجلس الموقر اليها نظرة عاجلة حازمة فى هذه الدورة . لقد اهتمت الحكومة المصرية بهذه القضية منذ سنة ١٩٤٥ فقدم وزير خارجيتها للدول الاربع مذكرة عن ليبيا وعن حقها فى الوحدة والاستقلال .

«وعند عقد مؤتمر الصلح فى سنة ١٩٤٦ دافع مندوب مصر عن حق ليبيا فى الوحدة والاستقلال امام المؤتمر وامام الدول المختلفة .

وعندما تقرر اجتماع لجنة نواب وزراء الخارجية للبت فى مسألة ليبيا تقدمت مصر بمذكرة ضافية تدافع فيها عن استقلال ليبيا ووحدتها .

« وعلى ما أعلم قامت الحكومة العراقية الشقيقة أيضا بمثل هذا المسعى » .

وقد قدم سعادته اقتراحا رأى المجلس بعد مناقشته أحالته على اللجنة السياسية .

وفى الجلسة الخامسة من نفس الدورة (٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٦٦ — ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧) عرض الاقتراح المصرى السابق الذكر بعد ان بحثته اللجنة السياسية وادخل عليه بعض التعديلات فوافق عليه المجلس بالنص الاتى :

«لما كان حق ليبيا فى وحدتها واستقلالها هو حق طبيعى ثابت بحكم التاريخ وبما اهدرت من دماء غزيرة فى سبيل الذود عن وحدتها واستقلالها وبمناسبة قرب البت فى مصير المستعمرات الايطالية فان المجلس اذ يرقب المسألة الليبية بقلق زائد يؤكد مرة اخرى ما قرره من وحدة البلاد الليبية (برقة — طرابلس — فزان) وان استقلالها هو الهدف الاول الذى يجب ان تنشده البلاد العربية وتسعى اليه بكافة الوسائل الفعالة الممكنة .

« ويرى المجلس أن كل تسويف فى تحقيق هذه الاهداف العادلة أو حرمان ليبيا من استقلالها بتجزئتها او وضعها تحت وصاية اجنبية هو عمل يتنافى قطعا مع العدالة والحق .

ولهذه الاسباب يوصى المجلس الحكومات العربية باتخاذ العدة من الآن لصون إستقلال ليبيا ووحدتها وتقديم مذكرات الى الدول الاربع الممثلة فى اللجنة والقيام بمسعى دبلوماسى لدى هذه الدول للاشتراك فى المفاوضات الجارية فى المسألة الليبية. ودفاعا عن وجهة النظر العربية فى هذه القضية الحيوية للبلاد العربية لما لها من علاقات قوية بليبيا القائمة على أواصر القربى والجوار والثقافة واللغة والتاريخ ووحدة المصالح.

ويناشد المجلس الشعوب العربية قاطبة ان تأخذ الاهبة من الآن لمساعدة ليبيا والدفاع عن حقوقها بكل ماأوتوا من وسائل عملية فعالة ، حتى يتيسر للشعب الليبى الكريم ان يصون حقوقه المقدسة ويحقق استقلاله وحريته الكاملة .

كما وافق المجلس على ان يقدم الامين العام مذكرة الى الدول ذات الشأن تتضمن وجهة نظر المجلس سالفة الذكر .

وفى الجلسة الثامنة من نفس الدورة (٢ ربيع الثانى ١٣٦٧ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٨) أحال المجلس المسألة الليبية على اللجنة السياسية المكونة من وزراء خارجية الحكومات العربية لدراستها وابداء الرأى فيها .

وفى الجلسة العاشرة (١٢ ربيع الثانى ١٣٦٧ — ٢٢ فبراير ١٩٤٨) عرض على المجلس قرار اللجنة السياسية الخاص بقضية ليبيا ، ووافق عليه . وهذا نصه .

١ — توصى اللجنة مجلس الجامعة بتأييد قراراته السابقة فى شأن وحدة ليبيا بأقسامها الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) واستقلالها استقلالا كاملا . وقد كلفت اللجنة الامانة العامة بتقديم مذكرة الى لجنة التحقيق تتضمن وجهة نظر المجلس .

٢ — والمجلس وهو يقرر تصميم أهل ليبيا على تحقيق اهدافهم القومية ومبلغ تمسكهم واتحادهم فى بلادهم يعلن انه سيمضى فى بذل كل معونة لهم حتى بلوغ أهدافهم .

وتنفيذا لهذا القرار وجهت الامانة العامة عن طريق وزارة الخارجية المصرية مذكرة فى (١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧) الى الدول الاربع المشتركة فى لجنة التحقيق هذا نصها:

حضرة صاحب السعادة

بناء على قرار صدر بالاجماع من مجلس جامعة الدول العربية فى اجتماعه ببيروت بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧

أتشرف بان ألفت النظر الى النقاط الآتية راجيا التفضل بابلاغ هذه المذكرة فى أقرب وقت الى حضرة صاحب السعادة وزير خارجية ...

١ — ليبيا بلاد عربية مساحتها حوالى مليون كيلو متر مربع ، وأقسامها الرئيسية هى برقة وطرابلس وفزان وعدد سكانها وفق احصاء سنة ١٩٣٨ قرابة المليون من الانفس : منهم ثلاثون ألف اسرائيلى وفد أغلبهم الى هذه البلاد منذ قرون على أثر اضطهادات دينية ومنهم ٤٥ الف ايطالى دخلت غالبيتهم هذه البلاد بعد سنة ١٩١٢

أما الباقون وهم الغالبية فهم عرب مسلمون وفد بعضهم الى هذه البلاد واستقروا فيها فى القرن السابع للميلاد عندما فتحها العرب ، ووفد البعض الآخر فى سنة ١٠٥٠ وهم فى الاعم ينتسبون الى أصل عربى واحد هو قبيلة بنى سليم .

ثم ان من كانوا من أهل ليبيا واصلهم من البربر قد خالطوا العرب وتزاوجوا فيما بينهم حتى صح القول بان أهل ليبيا جميعا شعب واحد تجمع بين افراده اوثق الروابط فلغتهم جميعا هى اللغة العربية ، ولاتوجد فى ليبيا لغة أخرى تزاحمها ، ودينهم هو الاسلام ، ولايقوم الى جانبه دين آخر وعاداتهم هى عادات العرب ومن ثم كانت ثقافتهم متماثلة أو كا لمتماثلة .

٢ وتجمع بينهم فوق ذلك عوامل اقتصادية لا انفكاك لها .

فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والعسل وأحيانا بالقمح والشعير والحيوانات ، وتزود طرابلس أهل برقة وأهل فزان بالزيوت والمنسوجات الصوفية والقطنية وآلات الزراعة وترسل فزان الى برقة وطرابلس تمرها الوافر ولاغنى لاى من هذه الاقسام الثلاثة فى حياته الاقتصادية عن منتجات القسمين الآخرين بل ان كلا منها يعتمد فى حياته الغذائية ، بل فى ذات وجوده على ما يمده به أهل القسمين الآخرين ولا أدل على ذلك من أن تمر فزان قد أنقذ ، فى سنى الجفاف حيث تقل الحبوب مئات الالوف من أهل ليبيا .

٣ — فليبيا بأقسامها الثلاثة وحدة لاتقبل التجزئة اذ من شأن هذه التجزئة ان يفنى بها سكان كل قسم من اقسامها الثلاثة فناء لاقيام بعده . وهذه الحقيقة هى

«وعند عقد مؤتمر الصلح فى سنة ١٩٤٦ دافع مندوب مصر عن حق ليبيا فى الوحدة والاستقلال امام المؤتمر وامام الدول المختلفة .

وعندما تقرر اجتماع لجنة نواب وزراء الخارجية للبت فى مسألة ليبيا تقدمت مصر بمذكرة ضافية تدافع فيها عن استقلال ليبيا ووحدتها .

« وعلى ما أعلم قامت الحكومة العراقية الشقيقة أيضا بمثل هذا المسعى » .

وقد قدم سعادته اقتراحا رأى المجلس بعد مناقشته أحالته على اللجنة السياسية .

وفى الجلسة الخامسة من نفس الدورة (٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٦٦ — ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧) عرض الاقتراح المصرى السابق الذكر بعد ان بحثته اللجنة السياسية وادخل عليه بعض التعديلات فوافق عليه المجلس بالنص الاتى :

«لما كان حق ليبيا فى وحدتها واستقلالها هو حق طبيعى ثابت بحكم التاريخ وبما اهدرت من دماء غزيرة فى سبيل الذود عن وحدتها واستقلالها وبمناسبة قرب البت فى مصير المستعمرات الايطالية فان المجلس اذ يرقب المسألة الليبية بقلق زائد يؤكد مرة اخرى ما قرره من وحدة البلاد الليبية (برقة — طرابلس — فزان) وان استقلالها هو الهدف الاول الذى يجب ان تنشده البلاد العربية وتسعى اليه بكافة الوسائل الفعالة الممكنة .

« ويرى المجلس أن كل تسويف فى تحقيق هذه الاهداف العادلة أو حرمان ليبيا من استقلالها بتجزئتها او وضعها تحت وصاية اجنبية هو عمل يتنافى قطعا مع العدالة والحق .

ولهذه الاسباب يوصى المجلس الحكومات العربية باتخاذ العدة من الآن لصون إستقلال ليبيا ووحدتها وتقديم مذكرات الى الدول الاربع الممثلة فى اللجنة والقيام بمسعى دبلوماسى لدى هذه الدول للاشتراك فى المفاوضات الجارية فى المسألة الليبية. ودفاعا عن وجهة النظر العربية فى هذه القضية الحيوية للبلاد العربية لما لها من علاقات قوية بليبيا القائمة على أواصر القربى والجوار والثقافة واللغة والتاريخ ووحدة المصالح.

ويناشد المجلس الشعوب العربية قاطبة ان تأخذ الاهبة من الآن لمساعدة ليبيا والدفاع عن حقوقها بكل ماأوتوا من وسائل عملية فعالة ، حتى يتيسر للشعب الليبى الكريم ان يصون حقوقه المقدسة ويحقق استقلاله وحريته الكاملة .

كما وافق المجلس على ان يقدم الامين العام مذكرة الى الدول ذات الشأن تتضمن وجهة نظر المجلس سالفة الذكر .

وفى الجلسة الثامنة من نفس الدورة (٢ ربيع الثانى ١٣٦٧ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٨) أحال المجلس المسألة الليبية على اللجنة السياسية المكونة من وزراء خارجية الحكومات العربية لدراستها وابداء الرأى فيها .

وفى الجلسة العاشرة (١٢ ربيع الثانى ١٣٦٧ — ٢٢ فبراير ١٩٤٨) عرض على المجلس قرار اللجنة السياسية الخاص بقضية ليبيا ، ووافق عليه . وهذا نصه .

١ — توصى اللجنة مجلس الجامعة بتأييد قراراته السابقة فى شأن وحدة ليبيا بأقسامها الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) واستقلالها استقلالا كاملا . وقد كلفت اللجنة الامانة العامة بتقديم مذكرة الى لجنة التحقيق تتضمن وجهة نظر المجلس .

٢ — والمجلس وهويقرر تصميم أهل ليبيا على تحقيق اهدافهم القومية ومبلغ تمسكهم واتحادهم فى بلادهم يعلن انه سيمضى فى بذل كل معونة لهم حتى بلوغ أهدافهم .

وتنفيذا لهذا القرار وجهت الامانة العامة عن طريق وزارة الخارجية المصرية مذكرة فى (١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧) الى الدول الاربع المشتركة فى لجنة التحقيق هذا نصها:

حضرة صاحب السعادة

بناء على قرار صدر بالاجماع من مجلس جامعة الدول العربية فى اجتماعه ببيروت بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٧

أتشرف بان ألفت النظر الى النقاط الآتية راجيا التفضل بابلاغ هذه المذكرة فى أقرب وقت الى حضرة صاحب السعادة وزير خارجية ...

١ — ليبيا بلاد عربية مساحتها حوالى مليون كيلو متر مربع ، وأقسامها الرئيسية هى برقة وطرابلس وفزان وعدد سكانها وفق احصاء سنة ١٩٣٨ قرابة المليون من الانفس : منهم ثلاثون ألف اسرائيلى وفد أغلبهم الى هذه البلاد منذ قرون على أثر اضطهادات دينية ومنهم ٤٥ الف ايطالى دخلت غالبيتهم هذه البلاد بعد سنة ١٩١٢

أما الباقون وهم الغالبية فهم عرب مسلمون وفد بعضهم الى هذه البلاد واستقروا فيها فى القرن السابع للميلاد عندما فتحها العرب ، ووفد البعض الآخر فى سنة ١٠٥٠ وهم فى الاعم ينتسبون الى أصل عربى واحد هو قبيلة بنى سليم .

ثم ان من كانوا من أهل ليبيا واصلهم من البربر قد خالطوا العرب وتزاوجوا فيما بينهم حتى صح القول بان أهل ليبيا جميعا شعب واحد تجمع بين افراده اوثق الروابط فلغتهم جميعا هى اللغة العربية ، ولاتوجد فى ليبيا لغة أخرى تزاحمها ، ودينهم هو الاسلام ، ولايقوم الى جانبه دين آخر وعاداتهم هى عادات العرب ومن ثم كانت ثقافتهم متماثلة أو كا لمتماثلة .

٢ وتجمع بينهم فوق ذلك عوامل اقتصادية لا انفكاك لها .

فبرقة تزود أهل طرابلس بالصوف والسمن والعسل وأحيانا بالقمح والشعير والحيوانات ، وتزود طرابلس أهل برقة وأهل فزان بالزيوت والمنسوجات الصوفية والقطنية وآلات الزراعة وترسل فزان الى برقة وطرابلس تمرها الوافر ولاغنى لاى من هذه الاقسام الثلاثة فى حياته الاقتصادية عن منتجات القسمين الآخرين بل ان كلا منها يعتمد فى حياته الغذائية ، بل فى ذات وجوده على ما يمده به أهل القسمين الآخرين ولا أدل على ذلك من أن تمر فزان قد أنقذ ، فى سنى الجفاف حيث تقل الحبوب مئات الالوف من أهل ليبيا .

٣ — فليبيا بأقسامها الثلاثة وحدة لاتقبل التجزئة اذ من شأن هذه التجزئة ان يفنى بها سكان كل قسم من اقسامها الثلاثة فناء لاقيام بعده . وهذه الحقيقة هى

وليدة عوامل اجتماعية واقتصادية ملحة كانت دائما بارزة للعيان وكانت دائما مرعية طوال تاريخ هذه البلاد . حتى ان الايطاليين لما اغاروا على هذه البلاد فى سنة ١٩١١ أبقوا على وحدتها الادارية . ولم يلجأوا الى تجزئتها الى ولايتى برقة وطرابلس الا تحت ضغط عوامل عسكرية مؤقتة . على انهم عادوا بعد ذلك الى انشاء حكومة موحدة يمتد سلطانها على البلاد جميعا ويشرف عليها حاكم عام مقره مدينة طرابلس .

فالمطلب الأول للشعب الليبى هو الابقاء على وحدة بلاده بأقسامها الثلاثة من حدود مصر شرقا الى حدود تونس والجزائر غربا .

٤ — والشعب الليبى وهو يطالب بالابقاء على وحدة بلاده ، يطالب كذلك وبكل قوة بتمتعها بالاستقلال وبتحريرها من الاستعمار والاستغلال ايا كانت صورته .

وليس الاستقلال غريبا على أهل هذه البلاد ، على ماقد يبدو لاول وهلة فمنذ الفتح الاسلامى فى منتصف القرن السابع للميلاد واهل هذه البلاد يتمتعون فعلا بالحرية الواسعة التى يسمح بها الاسلام فى تنظيم شئونهم الداخلية .

ومنذ انضمت ليبيا الى الدولة العثمانية وهى تتمتع أيضا بكيان سياسى مستقل . ذلك ان نظام الخلافة الذى كان يجمع بين البلاد العربية والدولة العثمانية ماكان يعرض لمنهج الحكم وأساليب الادارة فى أى بلد من البلاد العربية بل كان على العكس من ذلك يبقى على تلك المناهج والاساليب ويمدها بما يحقق لها أسباب النمو والرقى ، مادامت تهدف جميعا الى رفاهية السكان واقامة العدل بينهم .

وهكذا قامت فى طرابلس الغرب ، منذ أن انضمت الى الدولة العثمانية مجالس وطنية كانت تتولى الاشراف على ادارة البلاد . كما ان ابناء هذه البلاد كانوا هم الذين يتولون شئون القبائل والعشائر . وكان منهم كذلك المديرون ورؤساء البلديات فى المدن الكبرى .

وأخيرا عندما نجحت الحركة الدستورية فى الدولة العثمانية فى أوائل هذا القرن (سنة ١٩٠٨) كان لليبيين ممثلون فى البرلمان العثمانى .

وهكذا يكون أهل ليبيا قد تمتعوا بالاستقلال الذاتى ومارسوا القيام بوظائفه وتكاليفه ردحا طويلا من الزمن . وقد نزل هذا النظام من نفوسهم واطمأنت اليه قلوبهم ، لانه لايخرج بهم عن مألوف عاداتهم وتقاليدهم الموروثة ذلك انهم وهم فى غالبيتهم من قبائل عربية بدوية — مطبوعون بالفطرة على الاستقلال والتحرر من كل قيد .

ولذلك قاوم أهل ليبيا اعتداء الايطاليين على بلادهم فى سنة ١٩١١ أشد المقاومة واستمروا على مقاومتهم طوال الثلاثين السنة الماضية الى ان ساعدتهم جيوش الحلفاء أخيرا (فى يناير سنة ١٩٤٣) على الخلاص من العهد الايطالى البغيض .

وان تاريخ جهاد الليبيين فى الذود عن بلادهم واستشهادهم فى سبيلها وان تاريخ فظائع الاستعمار الايطالى والوسائل الوحشية التى اصطنعها لاخضاع البلاد واذلالها لمعروف ومشهور .

ولذلك نكتفى هنا بأن نقرر ان تلك الوسائل الوحشية قد ولدت فى نفوس الليبيين جميعا شعورا شديدا بالكراهية نحو الايطاليين ، يجعل التفكير فى اعادة اى

شبر من أرض البلاد الى ايطاليا من أتعس الحلول وابعدها نحو الصواب بل وأبعدها عن الممكن تنفيذه فعلا ، لان أهالى ليبيا سيقاومونه بقوة السلاح .

٥ — واذا كان الليبيون قد قاوموا اغارة الايطاليين على بلادهم وقاوموا كل ما أنزلوه بهم من صنوف العذاب فى غير هوادة ولامهادنة ، فذلك لانهم اهل كرامة واهل استقلال طبعت عليه نفوسهم منذ أجيال فاستشهد منهم من استشهد ، وهاجر منهم من لم يستطع أن يقيم على الضيم . وبلغ من أثر هذين العاملين أن نزل تعداد سكان البلاد فى الثلاثين السنة الاخيرة من مليونين الى قرابة مليون واحد من الانفس .

٦ — وقد ظل المجاهدون الليبيون يعملون فى البلاد العربية وخاصة مصر على استخلاص بلادهم من قبضة الايطاليين ، فما ان دخلت ايطاليا الحرب فى يونيو سنة ١٩٤٠ حتى شرعوا فى العمل فاتصل فريق منهم بالمفوضية الفرنسية بالقاهرة ثم سافروا الى الجزائر حيث اتصلوا بالجنرال (نوجيس) واتفقوا معه على أن يجهزوا حملة من الليبيين الموجودين فى الجزائر وتونس تعمل ضد الايطاليين فى ليبيا غير ان استسلام فرنسا قضى على تنفيذ هذا المشروع . أما الفريق الثانى وكان يعمل تحت رياسة سيادة السيد محمد ادريس السنوسى ، فقد ألف جيشا ليبيا ، اشترك مع الحلفاء فى الحرب ضد ايطاليا ، وقد بلغ أفراد هذا الجيش ١٤ الف نفس و ١٢٠ ضابطا ليبيا ، وخاض تحت قيادة الكولونيل براملى الانجليزى جميع المعارك التى دارت فى الصحراء الغربية الى جانب جيوش الحلفاء ، وقد كان نصيبه على وجه الخصوص العمل خلف خطوط العدو حيث قدم من المساعدات ما كان له فضل مذكور فى انهزام جيوش رومل .

ولأدل على ذلك من شهادة ضابط بريطانى كان يعمل مع عرب برقة خلف خطوط العدو . فقد اذاع الميجور بنتكوف من محطة لندن فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٧ حديثا قال فيه « انى لا أعدو الحقيقة حين أقول أن عرب برقة كانوا معبر النصر للحلفاء فى هذه الحرب وان جميع افراد الجيش البريطانى الثامن مدينون بحياتهم لعرب برقة .

وقد أكد هذه الحقيقة وزير خارجية بريطانيا فى الخطبة التى القاها أخيرا بمناسبة ذكرى معركة العلمين .

ولهذه الاعتبارات مجتمعة يتمسك أهل ليبيا بحق بلادهم فى التحر والاستقلال ، وأهليتهم فى ادارة شئونهم وحكم انفسهم بانفسهم ثابتة لهم منذ قرون . فضلا عن ان منهم من يشغل فى البلاد العربية الشقيقة وفى تركيا اعلى الوظائف السياسية والادارية والعلمية وهؤلاء كثرة ، وهم جميعا ينتظرون اليوم الذى تستعيد فيه بلادهم استقلالها فيعودون اليها يخدمونها بما توافر لهم من علم وخبرة .

٧ — ومما تقدم يتبين بوضوح أن أهل هذه البلاد يستأهلون الاستقلال ولاينقص من حقهم هذا ماقد يبدو من فقر بلادهم من ناحية الموارد الطبيعية ولعدم أخذها بعد بوسائل التقدم الصناعى فان العبرة فى استحقاق شعب لممارسة الاستقلال انما هى بتقدمه الادبى وبتراثه الماضى الذى يكون قد خلع عليه من الاعتزاز بالحرية والحرص عليها ومن فهم معنى التعاون ومن التضحية فى سبيل الغير مايؤهله للتحرر من الإستغلال الاجنبى .

٨ ـ ويستند أهل ليبيا فى طلب وحدة بلادهم واستقلالها الى حق كل شعب فى اختيار تقرير مصيره ، كما يستندون الى ان ليبيا وقد نزلت ايطاليا بمعاهدة الصلح الموقعة فى باريس فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ عن كل حق لها فيها ـ وقد استعادت وضعها السياسى قبل الغزو الايطالى ـ ولما كانت الدولة العثمانية قد نزلت من قبل ، هى الاخرى ، عن كل حق لها فى ليبيا بمعاهدتى لوزان ، الموقعتين فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٢ و ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٣ فان ليبيا تكون بذلك قد تحررت من كل سيطرة أى ظلم أجنبية واستعادت حقها الاصيل فى الحرية والاستقلال .

ويستند الليبيون كذلك الى جهادهم الطويل المرير ضد حكم الفاشست ، والى ماقدموه لقضية الحلفاء فى الحرب الاخيرة من المساعدات التى كانت بحق « معبر النصر لهم جميعا » .

٩ ـ لذلك يرى مجلس جامعة الدول العربية ان كل تسويف فى تحقيق وحدة هذه البلاد واستقلالها يعتبر عملا ظالما ينافى الحق والعدل ويعتبر كذلك وضع هذه البلاد كلها أو بعضها تحت أية وصاية أجنبية عملا يكون من شأنه ان يثير الاضطرابات ويدفع الى تلمس الخلاص منه بكل الوسائل .

وانى لاحرص على أن أؤكد لسعادتكم ان حكومتى لن تقف مكتوفة الايدى امام أى ظلم يقع على عرب ليبيا « وانها لن تتراخى فى القيام بواجبها فى هذا الشأن » .

الفصل الثانى

مساعى الامانة العامة داخل البلاد الليبية :

لقد اتخذت الامانة العامة العدة داخل البلاد الليبية لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وتنسيق الجهود حيال هذه القضية ولتهيئة الرأى الليبى لاستقبال لجنة التحقيق برأى موحد فى طلب الاستقلال والوحدة ، فاتصلت بجميع الاحزاب والهيئات الليبية واستدعت كثيرا من زعماء البلاد وأسدت الى الجميع ارشاداتها وتوجيهاتها ونصائحها وعملت جاهدة على تقريب وجهات النظر بينهم وازالة ما بينهم من خلافات ، وأمدت الجميع بالعون الادبى والمادى . ولقد انفقت الامانة العامة من المال فى هذا السبيل فى الثلاث السنوات الاخيرة آلاف الجنيهات .

ولزيادة الضمان فى الحصول على رأى موحد أمام لجنة التحقيق عملت الامانة العامة على تأليف هيئة تضم ممثلين من جميع الاحزاب والهيئات الليبية وهى هيئة تحرير ليبيا التى تألفت فى مارس سنة ١٩٤٧ للاغراض التى سجلتها فى بيانها التالى:

« شكلت هيئة تحرير من ليبيا من الاعضاء الآتية اسماؤهم

بشير بك السعداوى

أحمد بك السويحلى

محمود بك المنتصر

جواد بك ذكرى

طاهر بك المريض

منصور بك قداره

وأغراضها هى :

« السعى لاستقلال ليبيا بحدودها الطبيعية اى من الحدود المصرية الى الحدود التونسية والجزائرية والى الصحراء الكبرى جنوبا ، والتعاون مع الجامعة العربية والتفاهم فى كل مايحقق هذا الاستقلال ويصونه ويؤمن رفاهية الشعب الليبى وتقدمه وكذلك السعى بكافة الطرق المشروعة داخليا لتنوير الرأى العام وتوحيد الصفوف وتوجيه الجهود الوطنية، واجتناب كل دواعى الجدل والشقاق والخلاف على نظام الحكم وطرائقه وان يبحث كل ذلك ممثلو الشعب بعد الاستقلال للصالح العام والمحافظة على وحدة الكلمة اثناء الكفاح للحرية ، وخارجيا بالدعوة فى جميع الجهات للحصول على تأييد الرأى العام العربى والاسلامى والعالمى وذلك بنشر دعوة الليبيين بين كافة الاقوام فى جميع الميادين الدولية .

وعلى هذا الاساس وجه الامين العام الى الشعب الليبى النداء التالى :

« من عبد الرحمن عزام باشا الى الشعب الليبى وهيئاته السياسية »

ان قضيتكم ولاريب من القضايا العربية التى نوليها اهتماما منذ ثلاثين سنةونرجو لها النجاح ، وان شعبكم العربى فى مقدمة الشعوب التى ناضلت وجاهدت وضحت بكثير من خير أبنائها فى سبيل الحرية والاستقلال .

وان هذا الظرف لمن أنسب الاوقات لكى تجنوا ثمار أعمالكم وتظفروا بحريتكم فقد أزال الله عنكم كابوس الظلم والاستعمار . وهيئت لكم فرصة التحرر . فاغتنموها وهاأنذا أعلن لكم ان اخوانكم الطرابلسيين هنا قد شكلوا هيئة وطنية فى القاهرة اشترك فيها حضرات السادة :

بشير السعداوى بك ، أحمد السويحلى بك ، محمود بك المنتصر ، طاهر بك المريض، منصور بك قداره ، جواد بك ذكرى .

وسينضم اليها من رجال طرابلس فى الاقطار الشقيقة بعض المجاهدين القدماء وقد اتخذت لنفسها اسم (هيئة تحرير ليبيا) واعتقد ان رجالها من خيرة أبناء البلاد البررة وهدفهم استقلال البلاد والعمل على نيل حقوقها كاملة غير منقوصة .

وانى أرى ان وجود هذه الهيئة مما يساعدنا هنا على معرفة رغبات الشعب الليبى ويسهل مهمتنا فى خدمته ويمكن من توضيح آمال الشعب فى البلاد العربية والاجنبية

واننى لأهيب بجميع الهيئات السياسية فى القطر على اختلاف ألوانها أن تتكاتف وتتساند فى الداخل والخارج حتى تستطيع ان تؤدى عملها على خير وجه واكمل نظام كما اناشد هذه الاحزاب المتعددة فى ليبيا انتتهادن وان تكف عن أى قول أو فعل يحرك الشقاق بينهم وان يتجهوا بكامل جهودهم نحو الاتحاد وان يكونوا صفا واحدا لانقاذ البلاد فى الدور العصيب الذى تمر به الآن » .

وقد تعهدت الامانة العامة هذه الهيئة بالتأييد المعنوى والمادى كما مدت يدالمساعدة لاحزاب وجميعيات ليبية أخرى ولعبت هذه الهيئةوغيرها دورا هاما والتف الشعب بهيئاته وأحزابه حول راية الحرية فسارت الامور فى طرابلس الغرب وفق رغبات الاهالى الوطنيين ولكنها كانت فى برقة تتنازعها تيارات شديدة من النفوذ الشخصى والنفوذ الاجنبى ، ومع ذلك فان نتيجة التصويت امام لجنة التحقيق كانت على أحسن وجه فقد كان الاجماع فى طرابلس على الاستقلال والوحدة اجماعا شاملا .

وجدير بالذكر ان الحكومة المصرية كان لها أثر مشكور فى توجيه السياسة الداخلية فى البلاد الليبية الى الوجهة الوطنية ، وبذلت فى ذلك جهدا كبيرا وقدمت من المساعدات المادية والادبية الشىء الكثير حتى وصلت نتيجة الاستفتاء والقضية العامة الى هذه النتيجة المرضية .

المجاعة فى ليبيا

عندما هددت المجاعة ليبيا فى نهاية سنة ١٩٤٧ ومطلع العام التالى بخطر داهم سارعت الامانة العامة الى الاتصال بالدول العربية واستنهضت الهمم العالية لمديد

العون لهذه البلاد ، فتفضل جلالة ملك مصر المعظم بمد يد شخصية الى البائسين فى ذلك القطر بتبرع كريم واقتدت بجلالته فى ذلك الحكومة المصرية والاهالى كما اوفدت بعثة الهلال الأحمر على « الطرادة فوزية » الى طرابلس وبرقة لتوزيع المؤن واسعاف المنكوبين .

وعرض الأمين العام أمر هذه المجاعة على مجلس الجامعة الذى قرر فى دورته السابعة بجلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٨ « انه نظرا للاخبار المتواترة عن اشتداد المجاعة فى طرابلس وبرقة وتونس ، رصد المجلس المبالغ المناسبة لمقاومة هذه المجاعة فدفعت بعض حكومات الدول العربية مبالغ اشتريت بها حبوب وزعت بواسطة جمعية الهلال الأحمر المصرى .

وكل ذلك لتقوية الروح المعنوية فى البلاد حتى يكون لها المكنة فى كفاحها وجهادها فى سبيل الاستقلال والوحدة .

وقامت الأمانة العامة بدراسة حال الطلبة الليبيين الموجودين بمصر والذين انقطعت عنهم الموارد التى كانت تأتيهم من ذويهم ومدت لهم يد المساعدة بان خصصت لكل طالب اعانة شهرية ، تزيد وتنقص بحسب حاجة كل منهم .

كما ان الامانة العامة أعانت المهاجرين الذين كانوا قد تركوا بلادهم فرارا من الطغيان الطليانى على العودة الى بلادهم لاستئناف الجهاد ، وذلك بان قدمت لهم المال اللازم للعودة .

الفصل الثالث

نقطة التحول ـ الاتصال بايطاليا

منذ سنة ١٩٤٧ اتضح للأمانة العامة ان مساعيها مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا غير مجدية وان الدولتين مصممتان على الاحتفاظ بما فى يدهما من أراضى ليبيا عن طريق الوصاية أو على أى شكل آخر من الاشكال والاوضاع التى يلجأ اليها المسيطرون لاقامة نظم شبيهة بالاستقلال فى ظاهرها وهى أداة الاستعمار المقنع ٠

فحاول الامين العام الاتصال بالشعب الايطالى والحكومة الايطالية لايجاد تعاون فى المطالبة بالاستقلال والاستفادة من النفوذ الايطالى فى البلاد اللاتينية الامريكية والكاثولوكية الأوروبية لاحداث رأى عام فى جانب الاستقلال والوحدة الليبية والتعاون فى جانب الامم المتحدة لكسب أصوات الدول التى تعطف على ايطاليا وعددها كبير ٠

وقد أشركت الامانة العامة فى بعض هذه المساعى رجالا من العرب الليبيين وغيرهم لهم صلات حسنة بايطاليا وبالفاتيكان وتطورت هذه المساعى الى محادثات شبه رسمية مع الحكومة الايطالية بواسطة رجال من الايطاليين كانت توفدهم الحكومة بواسطة ممثليها فى مصر وكان بعض زعماء الليبيين على علم مستمر بهذا وكادت هذه المساعى ان تصل الى نتيجة حاسمة تعترف فيها ايطاليا باستقلال ليبيا ووحدتها على ان يحصل الايطاليون المقيمون فى ليبيا على حقوق مساوية لحقوق العرب وان تسوى حثيثا وديا مسائل الاراضى والممتلكات المنزوعة من العرب فى العهد الفاشستى ٠

ولكن هذه المساعى وقفت لان مطامع الايطاليين فى استرداد طرابلس اخذت تتزايد بميل البريطانيين والفرنسيين أو ميل الكتلة الغربية كلها الى احتضان ايطاليا وترضيتها لمقاومة الشيوعية ٠

ولما شعر الأمين العام بما يحاك لهذه المساعى من مؤامرات دولية معاكسة وتحول الايطاليين عن الطريق التى اتخذوها باستعدادهم للتمشى فيها مع العرب، رأى أنه أصبح لزاما اعداد الرأى العام العربى للمقاومة فى حالة اتفاق الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا وايطاليا) على تقسيم البلاد ومنع الوصاية الايطالية على الخصوص من النفاذ بكل الوسائل

واتخذت ترتيبات متعددة لتهيئة البلاد الليبية للدفاع عن نفسها كما أنذر الامين العام بوسائل مختلفة ذوى الشأن بان هذه المقاومة آتية لاريب فيها

وكانت وزارة الخارجية الامريكية وممثلو امريكا على وجه الخصوص يشاركون الامين العام رأيه فى ان الوصاية الايطالية لايمكن تنفيذها فى طرابلس الا باراقة الدماء ومع ذلك فان ايطاليا قد انصرفت للتفاهم مع بريطانيا وفرنسا بدلا من التفاهم مع العرب وانتهت معهم الى اتفاق (بيفن ـ سفورزا)

فأخذت الامانة العامة فى العمل بما كلفها به مجلس الجامعة العربية من اتخاذ جميع الوسائل والسعى حيثما وجد السعى سبيلا لاحباط مشروع (بيفن — سفورزا) وجاهدت بكل ماوسعها لاحباط هذا الاتفاق فى جميع عواصم الدول الشرقية والاسلامية ومع ممثلى الدول فى القاهرة واستعانت بممثلى العرب فى الاقطار المختلفة للحصول على الأصوات اللازمة لاحباط هذا المشروع فى الامم المتحدة .

وبعثت بالتعاون مع الحكومة المصرية وفدا من ممثلى طرابلس وهيئة تحرير ليبيا الى الامم المتحدة وأمدته ماديا ومعنويا بكل ماستطاعت وقد لعب هذا الوفد دورا هاما فكان أن فشل مشروع بيفن — سفورزا ، وما على شاكلته من الاقتراحات فى الامم المتحدة ، وأن ترجع ايطاليا خاوية الوفاض فساء مركزها . ولم تكن قد يئست، لا هى ولا الدولتان الكبيرتان بريطانيا وفرنسا من حلول للمسألة الليبية ترضى العرب ظاهرا وتسلبهم جوهر الحكم والسيادة فى الوطن الليبى .

ومما يؤسف له انه فى الايام الحرجة فى سنى ٤٧ و ٤٨ و ١٩٤٩ كانت البلبلة فى الرأى العام شديدة والايمان بالنصر ضعيفا فخطر للكثيرين تسويات زهيدة يقصد بها انقاذ مايمكن انقاذه ووصل الامر الى انصراف بعض القادة والزعماء الليبيين الى الاكتفاء بابعاد ايطاليا بأية وسيلة ، ولو حلت بريطانيا فى كل البلاد وصية بأى شكل من الأشكال وتورط بعضهم فى التفاهم على انواع من الحكم لاتخرج عن الحماية الاجنبية فى صورها المتعددة فى بعض اجزاء البلاد العربية الخاضعة للنفوذ الاجنبى .

وكانت الامانة العامة تعانى فى ذلك مشقات كبيرة، وتسويات لخلافات عنيفة، أملا فى توحيد الرأى العام وبث روح الثقة والامل فى النصر النهائى فلما جاء نصر الله واحبطت مساعى ايطاليا والدول الكبرى والصغرى المؤيدة لها فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى مايو سنة ١٩٤٩ وفشل مشروع بيفن — سفورزا ، عاد الايطاليون الى استئناف المحادثات مع الامين العام للجامعة العربية اما بصفته الشخصية واما بصفته أمينا عاما بواسطة رسل شبه رسميين من الايطاليين ففتح الباب للتفاهم بحديث نشره الامين العام بجريدة التمبو تمهيدا للتفاهم وهذا نصه :

« نشرت جريدة التمبو (الزمان) التى تصدر فى روما بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٤٩ حديثا لحضرة صاحب المعالى عبد الرحمن عزام باشا الامين العام لجامعة الدول العربية تحت عنوان :

« دولة عربية ليبية يشترك فيها الايطاليون »

الامين العام لجامعة الدول العربية يؤكد ضرورة وحدة الارضى الليبية — التفاهم لايزال ممكنا بشرط ان يقوم على أساس اتفاق صادق .

أرسل الينا مراسلنا فى القاهرة الاستاذ امبرتو سبالاترانى الحديث التالى مع سعادة الامين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا

س — هل يمكن لمعاليكم ان تدلوا برأيكم فى الحوادث التى تتعلق بليبيا ؟

ج — ان رفض هيئة الامم المتحدة لمشروع بيفن — سورزا يعتبر نصرا للعرب وهو يبرهن على ان الدول الصغيرة لم تعد تخضع لارادة الدول الكبرى ، الم تشعل نار الحرب للدفاع عن مبادىء الحرية وقد كان بين الحريات التى نادى بها الحلفاء وأكدها ميثاق هيئة الامم المتحدة حق تقرير المصير الذى يظهر انه نسى نهائيا ، لماذا ، هل ليقولوا للشعب الليبى انه ليس له الحق فى ان يكون حرا فى بلاده وان يفرض عليه حكم أجنبى لايرغبه ؟ هذا يعنى نقصا فى الصراحة يرمى الى اخفاء بعض المصالح ولكن الغاية لا تبرر الواسطة لان حماية هذه المصالح يمكن تأمينها بطرق أخرى .

س — هل تعتقد معاليكم ان التفاهم بين الايطاليين والعرب لا يزال ممكنا ؟

ج — نعم بشرط ان يكون ثمرة اتفاق صادق مخلص ، لست فى حاجة الى ان أكرر ان العالم العربى يشعر بعطف نحو الايطاليين الذين هم مثلنا من سكان البحرالابيض المتوسط . وان التفاهم بين العرب والايطاليين سيؤدى حتما الى مصالح متبادلة ، هل فكرتم فى الفوائد التى تعود على بلادكم من تفاهم مثل هذا ، ان مجموعة الشعوب الاسلامية كبيرة ، وأنتم أمة فى حاجة لتصدير منتجاتكم . وليس ذلك فحسب، بل أيضا لتصدير الايدى العاملة وقد قدرنادواما اعمالكم وقد سبق ان قلت هذا فى الحديث الذى نشرته (التمبو) فى ٢٥ اكتوبر فى العام الماضى .

س — هل فى استطاعتكم ان تؤكدوا اليوم أنكم لاتزالون عند رأيكم الذى صرحتم به فى الحديث المذكور ؟

ج — أعتقد ان هذا فى استطاعتى ، ولكن لاحظوا جيدا ان العرب لن يستمروا فى مد يدهم على الدوام وانهم مصممون على الكفاح بجميع قواهم، لتحقيق استقلالهم ووحدة بلادهم ، فقد كان منكم جاريبالدى الذى يعتبر بطلا من أبطال حرية الشعوب . كما أنكم كافحتم من أجل وحدة بلادكم واستقلالها وكان لكم ضحايا ، لذلك يجب عليكم ان تفهموا أمانى الليبيين وتعضدوهم فان فعلتم هذا — علا مركز ايطاليا ، تذكروا ان العرب لاينسون فهم شعب فخور بماضيه ومتأكد من مستقبله فاذا تخلت ايطاليا عن كل فكرة استعمارية أصبحت بطلة للحرية فى العالم وعلت سمعتها ونفوذها كثيرا

ورد عليه الكونت سفورزا فى نفس الجريدة بحديث آخر تحت عنوان :

المصالح الايطالية فى طرابلس شديدة الارتباط بالمصالح العربية

لا توجد عوائق من جهة ايطاليا فى سبيل وحدة ليبيا

أثارت مقابلة مراسلنا بالقاهرة الاستاذ امبرتو سبالاترانى مع حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا الامين العام لجامعة الدول العربية اهتماما شديداوهزة عنيفة فى صحافة البلاد العربية وبلاد ساحل البحر الابيض المتوسط .

وقد وجدنا انه من الضرورى ان تسأل الكونت سفورزا وزير خارجية ايطاليا عما اذا كان من الممكن الاجابة على حديث هذه الشخصية الهامة فى العالم العربى لعرض وجهة النظر الايطاليه بهذا الصدد ، وقبل الكونت سفورزا ان يجيب على أسئلتنا حتى يساهم فى ايضاح هذه المسألة على أحسن وجه ، المسألة التى تشغل بصفة قوية فى الاشهر المقبلة حياة بلدنا وحياة مواطنينا الموجودين فى طرابلس .

س ـ ماهو أثر الحديث الذى أدلى به عزام باشا الى جريدتنا يامعالى الوزير ؟

ج ـ حسن ويظهر ان آراء هذه الشخصية البارزة فى الجامعة العربية التى قابلتموها تتفق مع الآراء التى وردت فى تصريح الحكومة الايطالية فى أول يونيو وهى تطابق آراء واتجاهات لم تكن حديثه العهد فى ايطاليا لا فى أوساط المستشرقين ولا فى الدوائر الحكومية .

ونحن مستعدون للتفاهم مع العرب على أوسع مدى فاننا نرمى الى انشاء دولة يمكن أن يتعاون فيها العرب والايطاليون فى ليبيا تعاونا كاملا وأظن ان هذه فكرة عزام باشا .

س ـ وكيف تفسرون اتفاقكم مع بيفن ؟

ج ـ بخصوص هذا الاتفاق يجب تمييز المبادىء الجوهرية التى أوحت الينا كيفية تطبيق هذه المبادىء بصورة عملية ، فان جوهر الاتفاق يرجع الى اعتراف بريطانيا برجاحة المصالح الايطالية فى طرابلس وفى نفس الوقت نحن اعترفنا برجاحة مصالح بريطانيا فى برقة وان كان نوع مصالحهم يختلف عن مصالحنا .

أما بخصوص كيفية تحقيق هذه الاعترافات المتبادلة من وصاية او اتفاقات مباشرة مع الحكومة المحلية وغيرها ، فمن المفهوم ان هذا لايتوقف على رغبات او ارادة انجلترا وايطاليا فحسب بل يتوقف على جملة عوامل وظروف مثل رغبات الشعوب والحالة المحلية وقرارات هيئة الامم ورأى الدول العربية .

س ـ وماهى فى رأيكم المصالح الايطالية فى طرابلس ؟

ج ـ ان هذه المصالح ليست ايطالية فقط بل هى شديدة الارتباط بحياة طرابلس نفسها ، فيوجد قبل كل شىء مصالح العمال الايطاليين الذين يكونون جزءا رئيسيا من كيان البلد الاقتصادى ، ووجود مجموعات عديدة من أصل ايطالى أصبحت جزءا مقيما محبوبا من شعب البلاد . والروابط الاقتصادية التى تأسست بحالة متينة جدا ، ومنها صناعة وزراعة طرابلس قد نشأت وترعرعت بوجود المنشآت الايطالية التى أدخلتها وأحيتها وكذلك الجوار الجغرافى لهذين البلدين ورغبة ايطاليا فى ان توجد على الضفة المقابلة لها على البحر الابيض المتوسط دولة صديقة تكون حالتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عامل استقرار فى هذا البحر ، هذا صحيح الى درجة انه يمكن التحدث لا عن المصالح الايطالية بطرابلس بل عن مصالح طرابلس بايطاليا .

س ـ تحدث عزام باشا عن مسألة وحدة ليبيا فما رأيكم فى هذا الموضوع ؟

ج — لم تكن ايطاليا أبدا وبأى طريقة ضد وحدة ليبيا ، فان مصالح ايطاليا الحقيقية والدائمة ان تكون الشعوب المقابلة لها على البحر الابيض المتوسط فى حالة رخاء وسعادة وهناء ، وأن تكون علاقاتنا معا وثيقة ومثمرة فان الانقسامات والتقسيم لايمكن ان تساعد على تحقيق الثروة والسعادة ولهذه الاسباب كانت طرابلس دائما وبدون جدال أكثر تقدما بين الاقطار الليبية الهامة لاسباب عديدة . ومن جهة أخرى أن وجود حكومة سنوسية فى برقة يعطى هذا القطر طابعا سياسيا خاصا لم يلق قبولا حسنا فى الاقطار الاخرى حتى الآن .

فلسكان ليبيا أولا أن يقدروا هذه الظروف بعد الوقوف على الحالة الدولية الحالية وحالتهم الداخلية .

وقد قال لنا الوزير فى النهاية ملخصا تصريحه : أما فيما يتعلق بايطاليا فمهما تكن الطريقة التى سوف تتحقق بها علاقاتنا الجديدة مع الشعوب صاحبة الشأن فى طرابلس فان الحل سوف لايجد من ناحيتنا أى عائق أقتصادى او سياسى بين أقاليم ليبيا

وقد أدلى السنيور الشيدى دى جاسبيرى رئيس الوزراء الايطالى بحديث الى الدكتور محمد الحسينى المحرر السياسى لوكالة انباء « موندار » وقد تناول فى حديثه العلاقات الايطالية العربية ، والسياسة الايطالية فى افريقيا وحوض البحر الابيض المتوسط .

وقد سأله الدكتور الحسينى :

يتردد فى العالم العربى ان السياسة الايطالية قد انسلخت عن محيط البحر الابيض المتوسط ، وأنها قد اتجهت بكليتها الى الغرب . فهل هناك من العراقيل الدولية التى تعيق ايطاليا عن أن تتجه بسياستها نحو التعاون مع الشرق العربى ، كما هو الواقع بالنسبة لاسبانيا ؟

فأجاب رئيس الوزراء :

ان سؤالكم يهمنى اذاننى أفسره بانه تعبير عن الرغبة فى توثيق عرى الصداقة مع ايطاليا . وهذا يتفق تماما مع رغبة الايطاليين .

وقد كان على بلادنا بعد حرب مؤلمة ان تسعى الى استرجاع مكانتها بين دول أوروبا تلك المكانة التى تستحقها بالنظر لشعبها وقدرتها الانتاجية وتقاليدها الثقافية التى انزوت . وقد كانت كل هذه مهدا للحضارة الغربية وهذا لايعنى فى شىء ان ايطاليا تريد اهمال علاقاتها مع الشرق لان مصير بلادنا — كما يبرهن التاريخ — معلق بوضعها الجغرافى الذى جعلها جسرا يصل بين العالمين الشرقى والغربى .

وان هذه المهمة قد أصبحت يسيرة بعد التطور السياسى الحديث الذى حتم على القوميات المتطرفة بأن تشعر بضرورة التعاون المستمر الواسع المدى فى الميدان الاقتصادى والسياسى .

وقد جاءت قرارات هيئة الامم المتحدة الاخيرة الخاصة بالمستعمرات السابقة مؤيدة لنظرية تقبلناها باخلاص لانها تساعد على تنمية التعاون مع العالم العربى والافريقى الذى يرجو لهما الايطاليون التقدم .

س — هل هناك دول لاتزال مهتمة بربط حوض البحر المتوسط ، وماهو رأى الحكومة الايطالية فى هذا الموضوع ؟

ج — لقد طرحت على سؤالا عن ميثاق حوض البحر الابيض المتوسط ولكن ليست هذه هى المسألة الجوهرية .

ان المواثيق مهما كانت طبيعتها وبصفة خاصة تلك التى تتحدث عنها ، ما هى الا نتيجة وتعبير ظاهرى عن الحقائق التى أثبتها التاريخ والسياسة .

ومن أجل هذا تحدثت عن مجموعة البحر الابيض المتوسط التى لا شك فى ان أسس وجودها قائمة على الرغم من التفاوت بينها .

وفى يقيننا أن سياسة التعاون الصادقة والمخلصة بين ايطاليا والعالم العربى لاتتعارض بطبيعة الحال مع الدول الكبرى فى البحر الابيض المتوسط ، بل هى لاتملك الا أن تعمل دائما على ابراز هذه المجموعة .

س — ما هى عناصر سياسة التعاون بين ايطاليا والعالم العربى ؟

ج — ان سياسة التعاون هذه يمكن تحقيقها عندما يتيسر للادارة المشتركة من ناحيتنا ومن ناحية الدول العربية — وهى موجودة فعلا — العثور على الاتجاه الصحيح .

ويمكننا أن نجد الوسائل فى التبادل التجارى والاقتصادى عموما بما فيه مساهمة ايطاليا فى الفنيين واليد العاملة المدربة ، والاتصال الفكرى والثقافى ، والسياحة وغير ذلك . وهذا من شأنه ان يخطو بوحدة الشعور والمصلحة التى يمكنها ان تدعم وتزيد من قيمة الاتفاقات السياسية .

وان ايطاليا قد اتخذت خطوات من هذا النوع ، وهى ترغب فى زيادتها وجعلها متفقة مع المصالح المشتركة . وان حل مشكلة المستعمرات العادل — كما أسلفت — يعجل فى هذا الامر .

وأن الحلول التى اقترحتها ايطاليا فى هذا الشأن والتى نأمل ان تنال قبولا حتى فيما يتعلق بأريتريا ، كان الدافع اليها شعورا ساميا منزها بصورة تجعلنا نترقب نتائجها التى تسفر عن تسوية للجو الدولى .

وستظل ايطاليا دائما ترعى المبادىء التى ذكرتها آنفا ناظرة عن هذا الطريق الى مصالح العالم العربى بعين الاعتبار » .

وقد أوضحت هذا الحديث جريدة «المساجيرو» وأبلغت الامانة العامة جهات رسمية ايطالية ان هذا التوضيح شبه رسمى . وعلى ذلك استؤنفت محادثات الامين العام ووزير ايطاليا المفوض فى مصر وكان الامين العام يحيط بعض الزعماء الليبيين كهيئة تحرير ليبيا وغيرها علما بما هو جار من تبادل الرأى بينه وبين الحكومة الايطالية . كما كان يحيط الحكومات العربية بما يهمها فى هذا الامر ودام الأخذ والرد مدة طويلة طيلة صيف ١٩٤٩ انتهى بتفاهم صريح ووضع فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نص الاقتراح الاخير الذى عمل الطرفان العرب والايطاليون على تأييده فى هيئة الامم المتحدة بالنسبة لليبيا هذا نصه .

الجمعية العامة ...

(١) توصى بأن طرابلس يجب أن تهيأ لها الظروف لتكون بأسرع ما يمكن دولة مستقلة وتحقيقا لذلك يجب اجراء انتخابات فى مدة ستة أشهر لجمعية وطنية لتختار نوع الحكومة التى تمثل البلاد وتشرف على انتخاب الجمعية الوطنية لجنة دولية مكونة من ممثلى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ومصر وايطاليا ومن مندوبين يمثلان سكان طرابلس ، وتضع هذه اللجنة النظم التشريعية التى تسير عليها الانتخابات . وفى أثناء مدة الانتقال لحين انشاء حكومة وطنية يعهد مؤقتا بادارة البلاد لسلطات الاحتلال .

(٢) تدعو حكومة ايطاليا وحكومة طرابلس لعقد معاهدة بينهما لتدعيم العلاقات وتصفية المصالح المشتركة الخاصة برعاياهم المقيمين فى أراضيها

وأحيطت الدول العربية وبعض الزعماء الليبيين علما بهذا بواسطة الامانة العامة وكذلك بواسطة ممثلى ايطاليا فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأرسلت الامانة العامة المذكرة الآتية للدول العربية .

مذكرة

عن الحديث الذى دار بين معالى الامين العام وسعادة وزير ايطاليا المفوض فى مصر

منذ زمن طويل حاولت ايطاليا بطرق متعددة الاتصال بالحكومة المصرية والأمانة العامة والاحزاب والزعماء الطرابلسيين للتفاهم على أساس يرضى مطالب العرب ويحقق لايطاليا مقاما ممتازا فى طرابلس الغرب كوصية أو مايشبه ذلك ، ولم تصل هذه المحاولات رغم استمرارها أكثر من سنتين الى نتيجة حاسمة نظرا لتردد الايطاليين ولآمالهم فى بريطانيا وامريكا فكانوا ينكلون عن تأييد الاستقلال التام الناجز لطرابلس كلما بانت لهم آمال فى المعسكر الغربى . فلما اتفق بيفن وسفورزا على مشروعهما الذى كان أساسه تقسيم البلاد الليبية بين الدول الثلاث وقدم للامم المتحدة فى الدورة الماضية تجاهل الايطاليون مساعيهم مع أمانة الجامعة والاحزاب الطرابلسية واراد الله رغم المجهودات الكبيرة التى بذلتها أمريكا وبريطانيا وأنصار ايطاليا فى الامم المتحدة من الدول اللاتينيه وتخلى حتى بعض الدول الاسلامية عن المقترحات العربية ان يفشل مشروع (بيفن ـ سفورزا) فى الامم المتحدة فلم ينل ثلثى الاصوات وهزم بصوت واحد

ومنذ ذلك الوقت أخذت الحكومة الايطالية مباشرة أو بوساطات مختلفة، فى الاتصال بالامانة العامة محاولة التفاهم على أساس يرضى العرب والاحزاب الطرابلسية وبعد أخذ ورد طويلين وبيانات وأحاديث فى صحف ايطاليا من الطرفين ، تقدمت الحكومة الايطالية الى الامانة العامة بمشروع أساسه فى الواقع تخلى ايطاليا عن المطالبة بأى نوع من الوصاية او السيطرة فى ليبيا ، على ان هذا يكون مرضيا لاهالى طرابلس وداعيا لحسن تعاونهم مع الجالية الايطالية فى طرابلس فى المستقبل ، ومعينا على تنمية علاقات ايطاليا الودية والاقتصادية مع العالم العربى وتطمع ايطاليا فى حالة استقلال طرابلس التام الناجز ان تضع مع الحكومة الطرابلسية المستقلة اتفاقا بشأن الايطاليين المقيمين فى طرابلس ، كما تطمع فى ان يكون بينها وبين طرابلس علاقات اقتصادية وثقافية ترضيها . وقد أفهمت الحكومة الايطالية دائما من الامانة العامة والاحزاب الطرابلسية متساوين فى الحقوق مع بقية أهالى البلاد .

والمذكرة المرفقة من وزير ايطاليا المفوض بمصر بعد حديث شرح فيه أغراض حكومته وهى مكونة من رأى الحكومة الايطالية فى مستعمراتها على وجه العموم ومطالبها التى ترجو عون الحكومات العربية فى الامم المتحدة على تحقيقها فأما من جهة طرابلس فقد نفضت يدها تماما من كل محاولة لتقييد استقلالها التام واما من جهة برقة وفزان فقد نفضت يدها كذلك من أى مطالب خاصة لها وتركت الامر للعرب يتفقون فيه كما يشاؤون مع الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى برقة وفزان ، أما أريتريا فتطالب باستقلالها أو وضعها تحت وصاية الامم المتحدة دون تخصيص دولة معينة بذلك وفى الصومال تطالب بوصاية لها .

ولا شك ان موقفها بالنسبة لليبيا يتفق مع قرارات مجلس الجامعة فى شأنها وليس هناك ما يحول بين العرب والتعاون على الاسس الواردة فى المذكرة بالنسبة لهذا القطر العربى ، أما بالنسبة لاريتريا والصومال فلم يسبق لمجلس الجامعة أن قرر فى شأنهما شيئا . وقد تركت اللجنة السياسية فى الماضى الامر فيهما لمندوبى الحكومات العربية فى الامم المتحدة يتصرفون فيه بحسب الظروف . وقد وردت شكاوى عديدة

ومذكرات من مسلمى اريتريا الذين يكونون الاكثرية يطالبون بوحـــــدة بلادهم واستقلالها ٠

ويبدو ان بعض المسيحيين قد اتفقوا مع المسلمين كذلك فى مطالبهم ٠ اما بالنسبة للصومال فلا تزال رغبات الاهالى غير واضحة ٠

وعلى كل حال فقد ذكرت للوزير الايطالى حين تقديمه المذكرة ان العرب تجنبوا دائما ان يؤيدوا اية وصاية لاية دولة فى اى مكان لما قاسوه انفســـهم من اضرار الانتدابات السابقة ٠ ولذلك يحسن بايطاليا ان تتقدم بمشروع فيه ضمانات لمستقبل الصوماليين واستقلالهم الذاتى لكى يمكن البحث فى امتناع العرب فى التصـويت ضد الوصاية ٠ وافهمته انه ليس لمجلس الجامعة قرارات فى شأن اريتريا اوالصومال واخيرا قلت لوزير ايطاليا اننى سأبعث لحكومات دول الجامعة بما بلغنى اياه ٠ وان افضل طريق للتفاهم هو ان تتصل الحكومة الايطالية بواسطة ممثليها مع حكومات دول الجامعة وتشرح لهم وجهة نظرها مباشرة ٠ فان ذلك ادعى لسرعة التفاهم خصوصا وان مجلس الجامعة لا ينعقد عادة الا فى اواخر شهر اكتوبر ، فوعد بذلك ٠

هذا وقد علمت ان الحكومة البريطانية والامريكية تبحثان عن حل اساسه استقلال ليبيا كلها ،ولكنه محاط بكثير من الغموض والاشتراطات التى تجعل هذا الاستقلال احتمالا فى مستقبل بعيد ٠ والى ان تتضح وجهة نظرها ارى ان الموقف بالنسبة لطرابلس الغرب على الاقل قد تطور تطورا محمودا ، ومن الممكن فى الامم المتحـدة الحصول على اقتراح لاستقلالها التام الناجز ٠

أما عن احزاب طرابلس وزعمائها فرأيها يتفق بالنسبة للرغبة فى الاستقلال على ان تحدد طرائقها الثلاثه فى نظام ما ،ولكن بينهم خلافا شديدا فى الوسائل وحول الاشخاص حاولت الامانة العامة دائما علاجه لاقامة جبهة متحدة بين الاحزاب والزعماء ٠ مما مكن فى المرة الماضية لاجتماع الامم المتحدة من ارسال وفد طرابلسى يرضى عنـــه الجميع ، وباتفاقهم جميعا ٠ وستحاول الامانة العامة هذه المرة كذلك ،فاذالم يتيسر فيحسن ان يكتفى بمندوبى الدول العربية للتعبير عن وجهة النظر المتفق عليها امام الامم المتحدة ٠

واخيرا ارجو ان تتفضلوا ببيان ملاحظاتكم وآرائكم لاستعين بها على تنسـيق وجهة النظر العربية اثناء غيبة مجلس الجامعة واللجنة السياسية ونظرا لقرب اجتماع الامم المتحدة ٠

وبهذا انقلب الوضع الذى قاسى منه العرب الامرين فى اتفاق (بيفن- سفورزا) وانقسمت الجبهة الغربية وفتح الطريق لكسب اصوات الدول اللاتينية وبعض الدول الكاثوليكية وغيرها فى الامم المتحـدة ، وأصبح واضحا قبل اجتماع الجمعية العـامة ان العرب فى المسألة الليبية قد ملكوا ناصية الامر ولذلك ترددت الامانة العامة طويلا وخصوصا وقد ظهرت انقسامات فى الاحزاب الليبية فى ارسال وفود مختلفة من طرابلس وبرقة كانت تخشى ان يكون من ذلك ضرر اكثر من الفائدة ٠ لانهـا كانت على ثقة من ان التفاهم الذى تم مع الحكومة الايطالية مهد السبيل لامريكا الجنوبية والوسطى وان المساعى المنفردة مباشرة مع تلك الدول او بالاستعانة بما بين الحكومة الإسبانية والجامعة العربية من صلات ودية هذا فضلا عن التفاهم التام مع كتـلة

البلاد الشرقية كاف لتحقيق الغرض وان كل ما يمكن ان يطلب من جانب الليبيين فى هذا الشأن وفى هذه الفترة هو ان يملكوا اعصابهم وان يمتنعوا عن الخلافات وان يعتصموا بالاتحاد والصبر ٠

ولما صممت الاحزاب الطرابلسية المختلفة على بعث وفودها سواء اكان هذا بمحض ارادتها او بدافع الرغبة المحلية لهذه الاحزاب رأت الامانة العامة ان تعمل على منع سفرهم جميعا واذا لم يتيسر لها ذلك ان تجد رباطا بين هذه الوفود مشتركا وتعاونا ولو غير مباشر لكى لا يتناقض عملها فسعت لذلك مع الزعماء والاحزاب الطرابلسية واستعانت بالحكومة المصرية ، ليكون ممثلوها واسطة العقد بين الوفود الليبية وكلفت سعادة عبد المنعم بك مصطفى الوزير الموفد فى وزارة الخارجية المصرية والمنتدب لرئاسة الادارة السياسية للجامعة العربية ان يعمل دائما مستشارا لهذه الوفود كما اتفقت مع الوفدين الطرابلسيين على قبول نصيحته واستشارته ٠

كما ان حسن الحظ ايضا صادف هذه القضية بوجود ممثلين بارعين مخلصين ذوى تجربة عظيمة للامم العربية والاسلامية كالباكستان فى الامم المتحدة ادواواجبهم على اكمل وجه ٠ فهيئوا باخلاصهم وعملهم سبيل النصر ، وقد كان وفد مصر على وجه الخصوص ابرز المكافحين فى سبيل الاستقلال والوحدة لليبيا ٠ واتخذ الحيطة فى فترة الانتقال بتصميمه على رقابة الامم المتحدة اثناء فترة الانتقال ٠

ولحسن الحظ اظهر الممثلون الليبيون جميعهم فى الوفود المتعددة عن برقة وطرابلس ، بصيرة وحكمة ، فاجتنبوا ما من شأنه ظهور الخلاف بينهم فى ساحة الامم المتحدة وقد عملت الدول الكبرى جاهدة لتغيير القدر الذى اراده الله وهو نصرة الحق الذى بذل فيه اهل ليبيا دماءهم الزكية عشرات السنين واراد الله سبحانه وتعالى ان يكافىء الاحياء من ابناء الشهداء واخوانهم بذلك النصر المبين وقررت الامم المتحدة بأغلبية عظيمة حق ليبيا فى استقلالها ووحدتها وتقرير مصيرها واقامة الحكم الذى تريده لنفسها بمحض ارادتها ٠

وفيما يلى القرار الذى اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بشأن ليبيا ٠

قرار الجمعية العامة للامم المتحدة

طبقا للفقرة الثالثة من الملحق ١١ من معاهدة الصلح مع ايطاليا المبرمة فى عام ١٩٤٧ التى وافقت الدول المختصة بمقتضاها على قبول توصيات الجمعية العمومية للامم المتحدة بشأن التصرف فى المستعمرات الايطالية السابقة واتخاذ التدابير الملائمة لسريان مفعولها ٠

وبعد الاطلاع على ما جاء فى تقرير لجنة التحقيق الرباعية ، وبعد سماع اقوال ممثلى الهيئات التى تمثل الاقسام الهامة للآراء فى الاقاليم المشار اليها ، ومراعاة لرغبات ورفاهية سكان تلك الاقاليم وصالح الامن والسلام ووجهات نظر الحكومات المختصة والنصوص الخاصة بهذا الموضوع فى الميثاق — توصى الجمعية العامة للامم المتحدة بما يلى :

(ا) فيما يختص بليبيا

(١) ان ليبيا التى تشمل برقة وطرابلس وفزان تكون دولة مستقلة وذات سيادة .

(٢) يسرى مفعول هذا الاستقلال فى اقرب فرصة ممكنة ، وعلى اى حال فى تاريخ لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

(٣) ان يوضع دستور ليبيا بما فيه شكل الحكم بواسطة ممثلى السكان فى برقة وطرابلس وفزان الذين يجتمعون ويتشاورون فى هيئة جمعية وطنية .

(٤) لاجل مساعدة اهالى ليبيا فى وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة يوفد الى ليبيا مندوب من قبل هيئة الامم المتحدة تعينه الجمعية العامة وله مجلس يساعده ويرشده .

(٥) يقدم مندوب هيئة الامم المتحدة بالتشاور مع المجلس تقريرا سنويا وغيره من التقارير الاخرى التى يرى أهميتها الى السكرتير العام . ويضاف الى هذه التقارير اية مذكرة او وثيقة يرى مندوب هيئة الامم او اى عضو من اعضاء المجلس رفعها الى هيئة الامم .

(٦) يتكون المجلس من عشرة اعضاء :

ا — ممثل واحد تعينه حكومة كل من البلاد الاتية : مصر — فرنسا — ايطاليا — باكستان — المملكة المتحدة — الولايات المتحدة الامريكية .

ب — ممثل واحد من كل من الاقسام الثلاثة فى ليبيا وممثل واحد عن الاقليات فى ليبيا .

(٧) يعين مندوب هيئة الامم المتحدة الاعضاء المذكورين فى الفقرة (ب) بعد التشاور مع السلطات الادارية وممثلى الحكومات المذكورة فى الفقرة السادسة (١) والشخصيات البارزة وممثلى الاحزاب السياسية والهيئات فى المناطق المختلفة .

(٨) يستشير المندوب أثناء تأدية وظائفه اعضاء مجلسه ويسترشد بهم ، وله ان يستنير بآراء اعضاء بذاتهم بالنسبة للمناطق او الموضوعات المختلفة .

(٩) لمندوب هيئة الامم المتحدة ان يقدم الى الجمعية العامة وللمجلس الاقتصادى والاجتماعى وللسكرتير العام ، اقتراحات عن التدابير التى يمكن أن تتخذها الامم المتحدة أثناء فترة الانتقال بخصوص المسائل الاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا .

(١٠) تقوم الدول القائمة بالادارة بالتعاون مع المندوب بما يلى :

ا — تشرع حالا فى اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل الحكم الى حكومة دستورية مستقلة .

ب — ان تقوم بادارة البلاد بغرض المساعدة فى اقامة وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون فى تكوين الادارات الحكومية وتنسيق جهودها لهذه الغاية .

ج — تقديم تقرير سنوى الى الجمعية العمومية عن الخطوات التى اتخذت بشأن تنفيذ هذه التوصيات .

(١١) تقبل ليبيا بمجرد تكوينها كدولة مستقلة عضوا فى هيئة الامم المتحدة طبقا للمادة الرابعة من الميثاق .

ولقد ضرب الشعب الليبى للناس مثلا فى المثابرة والصبر على المكاره والشهامة

والاستبسال فأكرمه الله باجتماع رأى الدول التى عادته والتى صادقته على الاعتراف بحقه فى حريته وتقرير مصيره وفق مشيئته .

وقد اذاع الامين العام النداء التالى على الشعب الليبى من محطة الاذاعة المصرية والجرائد :

شكر وتهنئة

بسم الله الرحمن الرحيم

اخوانى ابناء ليبيا الاعزاء

منذ ايام صدر قرار هيئة الامم المتحدة باستقلال ليبيا بأجزائها الثلاثة — برقة وطرابلس وفزان — بوصفها دولة ذات سيادة فى مدى لا يتجاوز اول يناير سنة ١٩٥٢ فتواردت على الامانة العامة البرقيات والرسائل والوفود من مختلف الهيئات والاحزاب والشخصيات من جميع انحاء ليبيا ، ومن الليبيين فى الخارج للتهنئة والثناء على الجهود التى قامت بها الدول العربية وجامعتها فى سبيل تحقيق استقلال البلاد ووحدتها وطلبت منى ان أبلغ هذا الشكر الفياض الى ملوك العرب ورؤسائهم وحكوماتهم ويسرنى ان انهى اليكم بأنى قمت مغتبطا بهذه المهمة السارة .

والآ أشعر بأن من واجبى أن أزف اليكم ، ابناء الشعب الليبى المجاهد ، الشكر الجزيل والتهانى الخالصة على ما منحكم الله جزاء سعيكم وجهاد شهدائكم واحيائكم الشاق الطويل ضد قوات هائلة غاشمة عشرات السنين .

وفى هذه الافراح الشاملة اشعر بواجب اخر وهو ان اصارحكم بان الجهاد لم ينته بعد وان كان قد تغير لونه . فاليوم يبدأ الجهاد فى سبيل اقامة الدولة الليبية على دعائم متينة ثابتة الاركان وحكم وطنى غايته الاولى سعادة المجموع ورفاهيته حتى تنال الدولة الجديدة احترام شعوب العالم وتقديرها . ومعرفتى الطويلة بوطنية الشعب العربى الليبى الأبى ، تجعلنى واثقا كل الثقة بانه سوف يبرهن للعالم على جدارته بتحقيق ما يضعه فيه من آمال .

وفقكم الله وجعل منكم دولة عزيزة الجانب وسندا للدول العربية جميعها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

القاهرة فى ١٢ صفر سنة ١٣٦٩
١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩

عبد الرحمن عزام

تقـــرير

وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

لدى هيئة الأمم المتحدة

المقـــدمة

يتناول هذا التقرير الاعمـال التى قام بها وفـد الجامعة العـربية لهيئة الامم المتحـدة فى مختلف الشئون الدوليـة والعربية ، وقد عالج بما بذل من جهد سياسى وما قام به من اتصال ودعاية ، جميع القضايا التى عنيت بها الوفود العربية ، حتى أن وفد الجـامعة وقع عليه عبء المفاوضة بالنيـابة عن الوفود العربية بصدد مشروعات القرارات التى قدمتها الدول المختلفة حول القضايا العربية فكان ذلك آية فى وحدة الرأى ، ومدعاة لتنسيق وجهة النظر العربية . وقد جاءت هذه الجهود المتساندة المتضامنة بنتائج واحـدة ، فكان لابد حين وضـع التقـرير من اغفـال التخصيص ، والاسهاب فى المساعى التى بذلت ، على أنها جهود عربية نهضت بها الوفود العربية جميعا .

الشئون الدولية

يجتاز العـالم اليوم مرحلة رهيبة ، لعلها أخطر ما شهده العـالم منذ أن وضعت الحرب الاخيرة أوزارها ، ولا يزال هذا التوتر الدولى يزداد حدة وشدة ، فقد خرج المعسكران من نطاق الحرب الباردة الى عتبات الحرب الحامية ، فشرعت الدول العظمى تعد نفسها للقتال ، وأحالت الكثير من الصناعة المدنية الى الانتاج الحربى ، وأخضعت الكثير من المـوارد ووضعتها تحت تصرف الدولة ، ورصدت الاموال الطائلة لامـداد الجيوش وتهيئة أسباب الحـرب وانصرفت أجهزة الدول فى مجموعها عن مشاريع السلم ولم يعد يشغلها غير شئون الحرب .

وكان الباعث القريب على هذه الحالة الدولية الخطيرة قضية كوريا وما رافقها من أحداث الميـدان العسكرى ، فمنذ أن تدخل الشيوعيون الصينيون فى الحرب الكورية أخذت قوات هيئة الامم المتحـدة تحت قيـادة الجنرال ماك آرثر فى الارتداد صوب الجنوب وتخلت عن كثير من القطاعات والمواقع الحربية التى كانت قد دخلت فى حوزتها بعد الهزائم التى منى بها الكوريون الشماليون فى المراحل الاولى من القتال . وقد بذلت جهود كثيرة فى مجلس الامن واللجنة السياسية لهيئة الامم المتحدة بغية ايقاف القتال فى كوريا ، وذلك تمهيدا للوصول الى تسوية صالحة يعود فيها السلم الى كوريا ، ولكن

جميع هذه الجهود قد باءت بالفشل ، فقد رفضت حكومة الصين الشيوعية كل وساطة فى هذا الموضوع وامتنعت قن قبول أى قرار أو اجراء قبل أن تحل الصين الشيوعية محل الصين الوطنية فى هيئة الامم المتحدة . وحين كانت هذه الابحاث السياسية دائرة فى مجلس الامن واللجنة السياسية ، كانت القوات الشيوعية تجتاز الاراضى الكورية الى ما وراء خط العرض ٣٨ ، مهددة قوات الامم المتحدة بالجلاء عن كوريا . وقد اضطربت المقامات السياسية والعسكرية فى الديموقراطيات الغربية للاحداث التى وقعت فى كوريا ، ولاح فى الافق الدولى انذار تردد فى الولايات المتحدة باللجوء الى استعمال القنبلة الذرية ، وازداد الجو تجهما وتكاثرت اجتماعات رجال السياسة والحرب لتدبر الموقف الدولى العام ، فاجتمع رئيس الوزارة البريطانية بكبار رجال الدولة فى فرنسا ، ثم سافر بعد ذلك الى واشنطون للاجتماع بالرئيس الامريكى (فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠) للتداول فيما صار اليه الموقف بصورة عامة وقد صدر عقب انتهاء هذا الاجتماع بيان مشترك يعرب عن وجهة النظر الامريكية البريطانية بشأن القضايا الدولية الهامة . ورغما عن أن هذا البيان قد صيغ بعبارات تنم عن اتفاق الدولتين فى سياستهما العامة فى اقرار السلم ومكافحة العدوان ، غير أن معالجة القضايا الدولية كما جاءت فى البيان المشار اليه قد أظهرت الاختلاف القائم بين الدولتين بصدد سياستهما فى الشرق الاقصى بصورة عامة ، وفى الوضع الدولى لحكومة الصين الشيوعية بصورة خاصة . وقد هدأ هذا البيان من الروع العالمى لانه استبعد شبح الحرب الى حين ، وخاصة فيما أشار اليه من عدم استعمال القنبلة الذرية قبل تشاور سابق بين امريكا وبريطانيا . على أن هذا الخلاف بين بريطانيا وامريكا على سياسة الشرق الاقصى قد امتد أفقه ، فقد أخذت كل من الدولتين تدعو لرأيها وتعمل على حشد الانصار حول وجهة نظرها ، فأخذت امريكا تحاول حمل هيئة الامم على اعتبار الصين الشيوعية معتدية تمهيدا لفرض العقوبات التى نص عليها ميثاق الهيئة ، ووفقت بريطانيا من ناحيتها تسوف وتدعو الى التربص والتريث . ورأت الحكومة البريطانية من جانبها أن تدعم وجهة نظرها ، فدعت الى مؤتمر رابطة الشعوب البريطانية (الكومونولث) فى لندن من ٤ يناير سنة ١٩٥١ الى ١٢ يناير سنة ١٩٥١ بحث خلاله المؤتمرون فى جميع المسائل الدولية الهامة بصورة عامة وفى مسائل الشرق الاقصى بصورة خاصة . ويبدو أن مؤتمر الكومونولث قد تناول طائفة من المسائل السياسية والعسكرية التى تهم حكومات الكومونولث بغية تنسيق خطط الدفاع كما تناول بحث شئون الشرق الاوسط بما فيها المسألة المصرية .

وقد وقفت الوفود العربية لدى هيئة الامم المتحدة من هذه الاحداث الدولية موقفا استرعى الانظار ، بما انطوى عليه من حسن التصرف واستقلال الرأى . فساهمت الوفود العربية فى مجلس الامن واللجنة السياسية بابداء الرأى فى الموقف الدولى ، مسترشدة بمبادىء الحق والعدل ، مستهدفة التمسك بروح الميثاق ، عاملة على صيانة الامن الدولى . وقد حرصت الوفود العربية فى بياناتها على سلوك سبيل الاعتدال والاستقلال بين المعسكرين ، متوخية المصلحة العربية العامة قبل أية مصلحة أخرى . وقد كانت المقترحات والمشروعات التى قدمتها الوفود العربية خاصة بصون السلم العالمى ، قائمة على مبادىء ميثاق هيئة الامم وقد جاءت بدعاية طيبة للوفود العربية . وساهمت الوفود العربية كذلك فى مناقشة مشروع القرار بالعمل المشترك لصون السلم وأدخلت عليه بعض التعديلات ، وكانت قد بذلت جهدا كبيرا فى اضافة نص يخول تدخل هيئة الامم المتحدة فى حالة عدم الانصياع لقرارات الجمعية العامة ،

ونصا آخر يعزز تسلح الدول التى لم تستكمل وسائل دفاعها غير أن هذه المحاولة لم تفلح . وقد أنشأ هذا القرار لجنتين تختصان باقرار الوسائل التى تمنع الاخلال بالامن الدولى ، ووقع الاختيار على مصر باللجنة الاولى وعلى العراق باللجنة الثانية . والواقع أن هذا القرار لم يأت بجديد لا من حيث المبادىء العامة ولا من حيث الاجراءات ولكن امريكا — وهى صاحبة المشروع — قد أرادت انشاء جهاز جديد يستطيع العمل السريع خارج نطاق مجلس الامن والجمعية العامة ، بعيد عن سلطان الفيتو . ورغما عن أن هذا القرار ينطوى على مخالفة دستورية لميثاق هيئة الامم ، غير أن الدواعى السياسية قد تضافرت على تأييده ففاز بأكثرية ظاهرة .

وفى الرابع والعشرين من شهر اكتوبر سنة ١٩٥٠ جرى الاحتفال بيوم الامم المتحدة ، تكلم فيه رئيس الجمعية العامة والرئيس ترومان وقد ألقى الامين العام خطبة بهذه المناسبة من محطة اذاعة هيئة الامم المتحدة — والخطبة مدرجة تحت الملحق رقم « ١ » من هذا التقرير .

ومن الاحداث البارزة فى أعمال هيئة الامم المتحدة ، ذلك النشاط الذى أبدته الوفود العربية فى مشكلة الشرق الاقصى ، فقد عالج الجانب العربى هذه المشكلة الحادة من زاوية موضوعية تنطوى على استقلال الرأى .

وقد رأى الامين العام أن الموقف الدولى يستدعى أن يقول العرب فيه كلمتهم ويبدوا رأيهم ، وأن الفرصة سانحة لان يساهم العرب فى المجال الدولى بنصيب مشكور فى رد السكينة والطمأنينة الى العالم ، ووضع قواعد صحيحة تصون الامن الدولى وتجنب العالم كوارث حرب رهيبة . فاعد مذكرة مفصلة عالج فيها الموقف الدولى على أسس دولية عامة ، ودعا الى اجتماع ترومان وستالين تحت رعاية هيئة الامم المتحدة ، وعلى أرض محايدة للبحث فى ازالة أسباب الخلاف ، ووضع قواعد السلام على أساس مبادىء الحق والحرية والعدل ، وتعزيز هيئة الامم المتحدة فى ميثاقها وسلطانها . ثم اقترح معاليه فى المذكرة وقف القتال فى كوريا ، واقرار هدنة فكرية تقف خلالها هذه الحمى الفكرية التى تهيىء نفوس البشر للاحتراب والقتال . والنص الكامل لهذه المذكرة وارد فى الملحق رقم « ٢ » من هذا التقرير .

وقد زار الامين العام السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة ، وقدم اليه المذكرة الآنفة الذكر ، فلقيت منه اهتماما بالغا ، ورحب بما جاء فيها من الآراء . وقد كتب السكرتير العام اليه بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، يثنى على المقترحات التى تضمنتها المذكرة وفى ٢٢ ديسمبر أشار السكرتير العام فى مؤتمر صحفى الى أن هذه المذكرة ستلحق بمشروع النقاط العشر للسلم ، لتوزع على الدول الاعضاء فى هيئة الامم المتحدة ، والوكالات المختصة ، وعلى جميع هيئات الامم المتحدة .

وعقد الامين العام مؤتمرا صحفيا فى هيئة الامم المتحدة ، شرح فيه ما انطوت عليه المذكرة من مبادىء ، وفصل الطريق الذى يقترحه لتوطيد دعائم السلم ، ونشرت الصحف ودور الاذاعة ووكالات الانباء الكثير مما ورد فى هذه المذكرة التى لقيت فى مختلف الاوساط الدولية اهتماما وعناية . وكان الامين العام على اتصال دائم بالوفود العربية والاسيوية فرأى بعضهم فى مذكرته أساسا دوليا ، يصح أن تتبناه الدول الاسيوية والعربية ، وألفت جبهة عرفت « بالكتلة العربية الاسيوية » ضمت أكثر دول آسيا والدول العربية الست . فاخذت هذه الكتلة تعقد الاجتماعات فيما بينها لتقود

حملة السلم فى أروقة هيئة الامم المتحدة والعمل على وقف القتال فى كوريا . ثم توالت بعد ذلك الجهود السياسية فى هذا المضمار حتى أصبحت أنباء هذه الكتلة ونشاطها تحتل مقام الصدارة فى الصحف العالمية ووكالات الانباء ودور الاذاعة . وقد أنهت لجان هيئة الامم أعمالها — باستثناء اللجنة السياسية — وعاد أكثر أعضاء الوفود العربية ، ولكن ما زال من بقى من ممثلى الحكومات العربية يساهمون بنصيب كبير فى الابحاث التى تجرى أمام اللجنة السياسية .

وعلى الجملة ، فقد قامت الوفود العربية بمجهود صالح فى الميدان الدولى ، رفع قدرها وأبرز مكانتها ، وأخذت المقامات الدولية عامة والمعسكران المتخاصمان خاصة ، أعمال الكتلة العربية الاسيوية باهتمام وعناية ، يضاف الى ذلك أن الوفود العربية بما قدمت من بيانات ومناقشات سواء فى اللجان أو فى المؤتمرات الصحفية ، قد شقت الطريق لدعاية طيبة للعالم العربى ، نرجو أن تنمو مع الزمن حتى تأتى بثمارها المرجوة .

القضايا العربية

حسب الترتيب الذى بحثت فيه أمام هيئة الامم المتحدة

دعوة الامين العام لجامعة الدول العربية لحضور اجتماعات الجمعية العامة

كان هذا الموضوع مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة بناء على الطلب المقدم من قبل الوفد السورى بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٥٠ ورغما عن أن الطلب السورى كان موفق الصيغة ، فى أنه اقتصر على التماس توجيه « دعوة دائمة للجامعة العربية لحضور اجتماعات الجمعية العامة . الا أن اسرائيل قد هبت لقذف الجامعة العربية بشتى التهم . وراحت تقوم بدعاية واسعة للتشنيع على دول الجامعة وعارضت معارضة عنيدة فى أن تدعى الجامعة العربية تحت أية صفة كانت .

وقد أحالت الجمعية هذا الموضوع على اللجنة السادسة ، وهى اللجنة القانونية التابعة لهيئة الامم المتحدة .

وأخذت اللجنة فى دراسة هذا الموضوع من كل نواحيه ، وكان أمامها مذكرة من السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة تتضمن ميثاق جامعة الدول العربية ، ومذكرة أخرى مقدمة من اسرائيل تعارض فيها توجيه دعوة للجامعة العربية . وقد خطب مندوب اسرائيل غير مرة فى اللجنة السادسة ـ مشيرا الى أن ميثاق الجامعة العربية لا يعتبر اتفاقا اقليميا ضمن المعنى الوارد فى الفصل الثامن من الميثاق ، وأن العلاقات القائمة بين دول الجامعة لا تتفق مع طبيعة النظم التى جرى العرف عليها فى الاتفاقات الاقليمية ـ وقد ساق ممثل اسرائيل كثيرا من المطاعن حول جهود الجامعة العربية زاعما أنها تتعارض مع روح ميثاق هيئة الامم المتحدة وخاصة فى قضية فلسطين ـ ثم استطرد لذكر قرارات مجلس الامن ، وكيف أن الجامعة العربية عملت على احباط أوامر مجلس الامن ، والحط من هيبته وسلطانه . وقد اتهمت اسرائيل الجامعة العربية بأنها منظمة عنصرية ، تعمل على تعكير صفو السلم واشاعة العدوان .

وقد نهضت الوفود العربية للدفاع عن الجامعة وميثاقها ، وعن أعمالها منذ نشوئها ، وأسهب المندوبون العرب فى بحث المسائل القانونية التى اثارتها اسرائيل . وانتهزت الوفود العربية الفرصة وشرحت نشاط الجامعة فى الميادين الاجتماعية والثقافية ورغبتها فى التعاون مع المنظمات الدولية على اقرار الامن الدولى على أساس الحق والعدل . وقد استغرق النظر فى هذا الموضوع ثلاث جلسات متوالية ، اشترك فيها كثير من مندوبى الدول الاعضاء ، فناصروا وجهة النظر العربية دون أن يلتفتوا الى الاعتراضات التى أثارتها اسرائيل . وقد وقف المندوبون العرب فى هذه القضية موقفا رشيدا استبعد عنها كثيرا من الابحاث القانونية التى لم يكن للجانب العربى مصلحة أو رغبة فى مناقشتها . فقد أرادت اسرائيل أن تستدرج المندوبين العرب للبحث فى شخصية الجامعة العربية ، من ناحية قانونية ودولية ، وما اذا كانت تتوافر فى ميثاقها وأنظمتها وأعمالها شروط المنظمات الاقليمية وكانت اسرائيل تطمع من وراء

هذا البحث أن تضع أمام اللجنة السادسة (وهى لجنة قانونية) كثيرا من المصاعب القانونية لتحول دون قبول الطلب . غير أن هذه المحاولات اليهودية ، لم تكن غائبة عن أذهان الوفود العربية ، فتجنبوا أن يغمروا اللجنة بمثل هذه الابحاث ، وسلكوا سبيلا أكثر يسرا ، فأوضحوا للجنة أن ليس فى دعوة الامين العام لجامعة الدول العربية ماينفى أو يثبت أن جامعة الدول العربية منظمة اقليمية ـ ضمن المعنى الوارد فى الفصل الثامن من ميثاق هيئة الامم المتحدة . وكان فى رأى اللجنة أن الدعوة الصادرة الى الامين العام للجامعة العربية ـ بما تنطوى عليه من مجاملة ـ لا يصح أن تعتبر سابقة تلتزم بها الجمعية العامة فى المستقبل .

وبتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٩٥٠ أقرت اللجنة السادسة مشروع القرار السورى بأكثرية ٤٢ صوتا ، ومعارضة اسرائيل ، وامتناع سبعة أصوات هى الكتلة الروسية وبوليفيا وجواتمالا ، وأحيل هذا المشروع الى الجمعية العامة فى جلستها المنعقدة بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فأقرته من غير مناقشة بمعارضة اسرائيل وامتناع الكتله الروسية ، وفى هذه الجلسة أذن رئيس الجمعية العامة للامين العام بالكلام ، فاعتلى المنصة ، واستهل بشكر هيئة الامم ، موضحا ميثاق الجامعة العربيه ، ورغبة العالم العربى فى التعاون مع المنظمات الدولية لاقامة العدل والحق وصيانة الحريات الانسانية . وأكد استعداد العرب للمشاركة فى بناء عالم يسوده الرخاء والعدل الاجتماعى ، وتنظيم علاقات الأسرة الدولية على قواعد المبادىء الفاضلة من غير جور ولا عدوان . والنص الكامل لهذه الخطبة فى ـ الملحق رقم ٣ لهذا التقرير ـ

ولا شك أن المبالغة فى أطراء النتيجة التى وصلت اليها الجامعة العربية فى أروقة هيئة الامم المتحدة ، ليست من سداد الرأى ـ ولكن الاقلال من أهمية هذا النصر السياسى والاستخفاف بأثره ، لا يقوم على فهم صحيح للأوضاع الدولية العالمية . فاذا أحسنت الجامعة العربية صلاتها بهيئة الامم المتحدة ، أمكن الانتفاع بالكثير من العون الفنى والمادى وهو عون ضخم تحت تصرف هيئة الامم المتحدة . هذا وان وفد الجامعة حين يدعى الى هيئة الامم ، يستطيع أن يؤدى من الخدمات فى ميدان الدعاية والاتصالات ما لا يكون فى ميسور الوفود العربية التى تكون مكبة على أداء واجباتها فى اللجان المختلفة ـ فضلا عن أن الوفود الرسمية قد تجد فى بعض الظروف ما يحجبها عن القيام باتصالات معينة .

على أن هناك ميدانا آخر تستطيع الجامعة العربية أن تؤدى فيه خدمات جليلة ، ذلك أن لهيئة الامم المتحدة كثيرا من الهيئات التى تعمل فى شتى نواحى العمل والاقتصاد والاجتماع والابحاث الفنية ، والغالب أن العرب ليسوا ممثلين فى هذه الهيئات وان كان لهم الحضور اذا شاءوا . فتستطيع الجامعة أن تؤدى هذه الخدمة عن العرب جميعا دون حاجة لايفاد ستة وفود عربية . وأمام هذه الهيئات يستطيع مندوب الجامعة أن يشترك فى البحث والمناقشة ، ولهذا لا تعمل هذه الهيئات فى غيبة العرب ، ولا يكون العرب فى غيبة عن النشاط الدولى .

قضية ليبيا

اهتمت الوفود العربية فى هذه الدورة بقضية ليبيا اهتماما بالغا وكانت هذه القضية معروضة على جدول اللجنة السياسية الخاصة فابتدأ النظر فيها بتاريخ ٩ اكتوبر سنة ١٩٥٠ وأول ما تناولت الوفود العربية هو مناقشة تقارير الدول المحتلة

ومندوب الامم المتحدة وخاصة فيما تعلق بأعمال لجنة الواحد والعشرين وقد انتقدت الوفود العربية فى جملة ما انتقدت تباطؤ مندوب الامم المتحدة ولجنة ليبيا فى الاجراءات الدستورية التى تسبق قيام الدولة الليبية ، وتلكؤ الدول المحتلة فى تسهيل بلوغ الاستقلال والسيادة . وقد رأت اللجنة نفسها أمام المشروعات الآتية :

أولا — **المشروع البريطانى** — وقد قدم (فى ٩ اكتوبر سنة ١٩٥٠) ويعالج المشروع الاوضاع المالية والاقتصادية التى يتعين تطبيقها فى ليبيا بموجب الملحق الرابع عشر من معاهدة الصلح مع ايطاليا . وقد أحيل هذا المشروع الى لجنة سباعية كانت مصر فيها ممثلة للجانب العربى ، فعقدت هذه اللجنة الفرعية ثمانية وعشرين اجتماعا من ١٢ اكتوبر حتى ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ فدرست الشئون المالية والاقتصادية لدولة ليبيا على ضوء المبادىء العامة التى قامت عليها معاهدة الصلح مع ايطاليا . واشترك مندوب عن الحكومة الايطالية فى مباحثات اللجنة ، وقد تطرق الموضوع الرئيسى الذى عالجته اللجنة الى القواعد التى تنتقل بموجبها أموال الدولة الايطالية فى ليبيا الى الدولة الليبية من غير مساس بالحقوق الشرعية المكتسبة للأفراد العاديين وبعد نقاش طويل أقرت اللجنة الفرعية مشروع قرار مفصل ، ينص على الاحوال التى يتعين فيها نقل الاموال والممتلكات الايطالية الى الدولة الليبية . وقد أقام هذا المشروع محكمة ثلاثية مقرها ليبيا ، تفصل فى جميع المنازعات التى تنشأ بين كل من ليبيا وايطاليا والحكومات المحتلة . وقد أحيل هذا المشروع الى اللجنة السياسية فأقرته بتاريخ ١٤ ديسمبر بأكثرية ٣٤ صوتا وامتناع ثلاثة أصوات ، ومعارضة خمسة أصوات . وفى جلسة الجمعية العامة المنعقدة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ فاز هذا القرار بأكثرية ٤٦ صوتا وامتناع صوتين ومعارضة خمسة أصوات . ولدى الامعان فى هذا القرار يتضح جليا أن للدولة الليبية كسبا ظاهرا ، فيما نص عليه القرار من مبادىء واجراءات بصدد الاموال الايطالية المنقولة وغير المنقولة . وكان لممثل الحكومة الايطالية أمام اللجنة موقف ودى ، أعان كثيرا على الوصول الى هذه النتيجة الصالحة ، وخاصة لما لايطاليا من النفوذ الادبى لدى دول امريكا اللاتينية .

ثانيا — **المشروع الروسى** — (١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٠) وينص هذا المشروع على اقامة دولة ليبية واحدة ، تضم أقاليمها الثلاثة ، وتنشأ لهذه الدولة الأجهزة التشريعية والادارية بصورة عاجلة . وقد نص هذا المشروع على جلاء الجيوش الاجنبية ، وتجريد القواعد العسكرية خلال ثلاثة أشهر .

ثالثا — **المشروع الرباعى** — (١٢ اكتوبر سنة ١٩٥٠) وينص على توصية الدول المحتلة بالتعجيل بانشاء الاجهزة الحكومية فى ليبيا ، وفق أمانى الأهلين ، تسهيلا لاقامة دولة مستقلة ذات سيادة فى موعد لا يتجاوز ١ يناير سنة ١٩٥٢ مع توكيد الرغبة بانضمام ليبيا الى عضوية هيئة الامم المتحدة ، حين تصبح دولة مستقلة . وقد أفرد هذا المشروع بندا خاصا يحث المجلس الاجتماعى والاقتصادى والوكالات المختصة ، ودول الهيئة ليستمروا فى تقديم المعونة الفنية والمالية الى ليبيا . واشترك فى تقديم هذا المشروع كل من كندا والشيلى وأكوادور واليونان .

رابعا — **مشروع الثمانية** — (١٣ اكتوبر سنة ١٩٥٠) وقد قدمته الوفود العربية وانضمت اليها الوفود الاسلامية . ويدعو هذا المشروع الى تنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ، وخاصة ما تعلق منه بوحدة ليبيا . واكد هذا المشروع المبادرة الى نقل السلطة الى حكومة ليبية مستقلة ، وأن ينشأ مجلس وطنى

فى موعد لا يتجاوز ١ يناير سنة ١٩٥١ ، ويكون هذا المجلس ممثلا تمثيلا صحيحا للأهلين فى ليبيا ، وان تقوم فى البلاد حكومة مؤقتة فى موعد لا يتجاوز — ١ ابريل سنة ١٩٥١ — على أن تكون هذه الحكومة مسئولة أمام المجلس الوطنى وتنتقل اليها جميع السلطات التى تمارسها الدولة المحتلة .

وقد بسطت الوفود العربية وجهة نظرها فى قضية ليبيا بسطا وافيا ، ودافعت عنها دفاعا حارا ، وناقشت المشاريع التى قدمت الى اللجنة مبينة تجافيها لمبادىء الميثاق وللقواعد العامة التى قام عليها قرار الجمعية العامة بشأن استقلال ليبيا فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ . ثم فصلت مشروع الثمانية وبينت ما فيه من مزايا قانونية وسياسية ، وكانت حملة الوفود العربية موجهة على الاسلوب الذى تم بموجبه اختيار لجنة الواحد والعشرين بغية تمثيل الاقطار الليبية الثلاثة وبالتالى ما انتهى اليه الامر من اختيار المجلس الوطنى . وقد أوضحت الوفود العربية أن التمثيل المتساوى بين أقطار غير متساوية فى العدد والمساحات والموارد الاقتصادية ، سيكون عقبة فى سبيل الوحدة ، فوق ما يفضى اليه من تعطيل تنفيذ قرار الجمعية العامة . وقد أشارت الوفود العربية للتدليل على وجهة نظرها الى الادارات المختلفة التى أقامتها الدول المحتلة فى كل من الاقطار الثلاثة ، والى اختلاف النقد والى الحواجز التى تحول دون حرية التنقل والتجارة وغير ذلك مما يحول دون الوحدة الحقة . وعلى هذا الاساس طالبت الوفود العربية بالعمل على انشاء مجلس وطنى منتخب حسب النسبة العددية للسكان ، واقامة دولة ليبية واحدة ، ذات سيادة كاملة ، تنقل اليها بصورة عاجلة جميع السلطات التى تمارسها الدول المحتلة .

وفى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٠ قررت اللجنة السياسية ، أن تؤجل اجتماعاتها لتعطى الفرصة لأصحاب المشاريع المختلفة ليجتمعوا فيما بينهم بصورة غير رسمية ، أملا فى الوصول الى مشروع قرار موحد يجمع أكثر ما يستطاع من المبادىء التى تنطوى عليها المشاريع المختلفة . وعلى هذا فقد شرع المقترحون يتداولون فيما بينهم طيلة ثلاثة أيام (١٤و١٥و١٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٠) باستثناء الوفد السوفييتى وفى ١٧ اكتوبر قدم الى اللجنة السياسية مشروع موحد باسم ثلاث عشرة دولة ، تضم الوفود العربية والاسلامية والمحايدة .

وقد أعرب المشروع عن الرغبة بأن يتخذ مندوب هيئة الامم الخطوات الفعالة لتحقيق استقلال ليبيا ووحدتها طبقا للقرار الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، ودعا السلطات ذات الشأن لتنفيذ ذلك القرار وللعمل على وحدة ليبيا ونقل السلطة الى حكومة ليبيا المستقلة ، وأوصى بانشاء مجلس وطنى ممثل لأهل ليبيا لينعقد فى موعد لا يتجاوز ١ يناير سنة ١٩٥١ — يكون عليه أن يقيم حكومة مؤقتة فى موعد لا يتجاوز ابريل سنة ١٩٥١ ، وان تأخذ الدول المحتلة فى نقل السلطات الى حكومة ليبيا المؤقتة بشرط أن يتم ذلك خلال مدة لا تتجاوز ١ يناير سنة ١٩٥٢ ، وقد نص هذا المشروع كذلك على دعوة المجلس الاقتصادى والاجتماعى والوكالات المختصة والسكرتير العام للامم المتحدة ، لتقديم المعونة الفنية والمالية التى تطلبها ليبيا كما نص على التوصية بادخال ليبيا كعضو فى هيئة الامم حين تصبح دولة مستقلة .

وحين عرض هذا المشروع على اللجنة السياسية ثارت المناقشات حوله من جديد فاقترح ادخال تعديلات عليه ، وفى ١٩ اكتوبر وعقب مباحثات خاصة سحبت هذه التعديلات وبقى المشروع الموحد أمام اللجنة على صيغته المقترحة فجرى التصويت

عليه فقرة فقرة . ثم صوت عليه بمجموعة ففاز بأكثرية ٥٣ صوتا ومعارضة فرنسا وامتناع خمسة وهم الكتلة الروسية .

ومما تجدر الاشارة اليه أن اللجنة السياسية قد رأت أن كلمة « متحدة »الواردة فى قرارها لم يقصد منها أن يفرض على أهل ليبيا دولة موحدة اذا كانوا لا يريدونها ، ولا ان يفرض نوع الحكم ، وقد سجل هذا التفسير فى محاضر اللجنة .

وكانت الوفود العربية تميل الى ادخال نص فى المشروع الموحد يهدف الى جلاء القوات الاجنبية على غرار ما ورد فى المشروع الروسى غير أن الوفود العربية رأت أن هذا الحق تملكه دولة ليبيا المستقلة ، ولا حاجة للنص عليه .

وفى ١٦ و ١٧ نوفمبر نظرت الجمعية العامة فى القرار المحال اليها فى اللجنة السياسية وعاد الوفد الروسى فى هذه الفترة الى تقديم مشروعه ، فنهضت الوفود العربية لتعزيز القضية الليبية وهاجمت الفكرة القائلة بانشاء مجلس تأسيس على أساس التعيين والاختيار وطالبت بالمبادرة الى انتخابات حرة على أساس النسبة العددية . وكانت الوفود العربية قد بذلت قبل ذلك جهودا سياسية كبيرة ، بما قامت به من اتصالات ومحادثات مع وفود الدول المختلفة . وقد حدث أثناء النظر فى القضية الليبية أمام الجمعية العامة ،أن اقترح وفد افريقيا الجنوبية تعديلا بسيطا فى الصياغة، فانتهزت مصر هذه الفرصة وبادرت الى تقديم تعديل ينص على مجلس وطنى « منتخب » ، فثار النقاش فى الجمعية العامة ـ وانبرت الوفود العربية وغيرها الى تأييد التعديل المصرى ، وحمل الوفد البريطانى والفرنسى والامريكى لواء المعارضة ، وتدخل الوفدالروسى فحمل على الديموقراطية الغربية معارضتهاللمبادىء الديقراطية ـ وفاز التعديل بأكثرية ، ولكنها لم تكن أكثرية الثلثين فكانت كسبا سياسيا وأدبيا ، نبه الدول المحتلة الى التعجيل فى استقلال ليبيا ، واستدرج مندوب الامم المتحدة الى تصريحات أصبحت بمثابة عهد فى أن يسير حثيثا لابلاغ ليبيا حريتها واستقلالها . وفى النهاية طرح المشروع المحال فى اللجنة السياسيةعلى التصويت ، ففاز بأكثرية ٥٠ صوتا من غير معارضة ، وامتناع ستة أصوات هى الكتلة الروسية وفرنسا .

قضية اللاجئين

المساعدة المالية ـ أدرج هذا الجزء من قضية اللاجئين فى جدول أعمال هيئة الامم المتحدة ، بناء على التقرير المقدم من وكالة الاغاثة التابعة لهيئة الامم المتحدة وحينما شرعت اللجنة السياسية فى بحث هذا الموضوع (٧ اكتوبر سنة ١٩٥٠)تقدمت وفود الدول الاربع : امريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا ، بمشروع ينص على استمرار هيئة الامم فى تقديم المساعدة المالية للاجئين الفلسطينيين حتى صيف ١٩٥٢ ، ويقترح هذا المشروع تخصيص مبلغ ٥٠ مليون دولار منها ٢٠ مليونا للاغاثة المباشرة ، والباقى يرصد فى (صندوق التوطين) .

و « التوطين » هذا لفظ يرد لأول مرة فى المشروعات المتعلقة بقضية فلسطين ، وهو مأخوذ من تقرير وضعته وكالة الاغاثة فى سياق مقترحاتها بشأن اللاجئين . وقد ساور الوفود العربية كثير من المخاوف لما يكمن وراء هذا اللفظ من معان من شأنها أن تهدر حق اللاجئين فى العودة الى وطنهم . غير أن الوفود العربية لما قامت به من اتصالات ومباحثات مع الدول الغربية ، استطاعت أن تضع فى صلب مشروع القرار

الآنف الذكر ما يفيد أن التوطين هو استقرار اللاجىء اما بعودته الى موطنه أو باسكانه بالاقطار المجاورة . وهذا الايضاح يتفق الى حد بعيد مع نص الفقرة ١١ من قرار ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، يخير اللاجىء بين العودة الى فلسطين أو الاستقرار حيثما يشاء .

ولم تكتف الوفود العربية بهذا القدر من الايضاح ، ولكنها أرادت المزيد محافظة على حق اللاجئين فى العودة الى ديارهم وتعويض من لا يرغب فى العودة ، فالتمست الى الوفد الباكستانى ان يقدم تعديلا للمشروع الرباعى — ينص على ان عملية التوطين لا تجحف بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة بشأن اللاجئين . وقامت الوفود العربية من جانبها باتصالات متوالية مع الدول الاربع لحملها على قبول التعديل الباكستانى ، وطال الاخذ والرد فى هذا الموضوع فى أروقة هيئة الامم ، وبذلت اسرائيل جهدا مستميتا لتحول دون قبول هذا التعديل غير أن الدول الاربع قد أعلنت فى اللجنة قبولها للتعديل الباكستانى ، فأصبح حق اللاجئين من هذه الناحية مصونا لم يتطرق اليه شك ، وبقى كما كان عليه الحال فى قرار سنة ١٩٤٨

ولكن اللجنة لم تستطع أن تصوت على المشروع بجملته ، لأن ما ورد فيه من الفقرات المالية يحتاج الى دراسة من قبل اللجنة الخامسة (وهى اللجنة المالية) التابعة لهيئة الامم المتحدة . وتوقفت اللجنة عن متابعة النظر فى المشروع واحالته الى اللجنة المالية ، لترى أنفذ الوسائل وأنجعها لجباية الأموال المقترحة .

وقد درست اللجنة المالية المشروع الرباعى ، فاقترحت تأليف لجنة سباعية لمفاوضة الدول الاعضاء وغير الاعضاء وحملها على أوصى التبرع على أن تنتهى اللجنة السباعية من مهمتها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

ووضعت اللجنة المالية تقريرا مفصلا عن الناحية المالية واحالته بدورها الى اللجنة السياسية .

ولما أعيد البحث فى المشروع الرباعى أمام اللجنة السياسية أعلن مندوبو الدول الاربع موافقتهم على تقرير اللجنة المالية وأسلوب الجباية المقترح ، فطرح مشروع القرار على التصويت ففاز بأكثرية ثلاثة وأربعين صوتا وامتناع ستة أصوات . وقد وافقت الجمعية العامة فيما بعد على المشروع المذكور من غير مناقشة — وهكذا استطاعت الوفود العربية أن تحمل هيئة الامم المتحدة على الاستمرار فى اغاثة اللاجئين ، مع المحافظة على حقهم فى العودة أو التعويض .

ولا بد من التنبيه فى هذا المقام الى أن عددا غير قليل من الدول قد تخلفت فى العام الماضى عن المساهمة فى اغاثة اللاجئين ، كما أنه بدا على كثير من الدول تبرم وتذمر بشأن استمرار اغاثة اللاجئين من غير أمل فى موعد قريب تنتهى فيه قضيتهم الى حل مرض .

عودة اللاجئين وتعويضهم — أما هذا القسم من قضية اللاجئين ، خاصا بتنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة — القاضى باعادة اللاجئين للعيش بسلام فى ديارهم وتعويض من لا يرغب منهم فى العودة — فقد أدرج فى جدول أعمال هيئة الامم بناء على طلب الحكومات العربية ، وذلك استنادا الى توصية اللجنة السياسية المنعقدة بالاسكندرية فى اغسطس سنة ١٩٥٠ .

ورغما عن أن الموضوع قاصر على اللاجئين ، فقد امتدت أطراف المناقشة فى اللجنة السياسية ، حتى شملت أكثر نواحى القضية الفلسطينية . وراحت الوفود العربية تؤازرها الوفود الصديقة تشن حملة مركزة على موقف اسرائيل من قضية اللاجئين ، وعصيانها قرار هيئة الامم المتحدة ، وفشل لجنة التوفيق خلال العامين الماضيين فى انهاء مأساة اللاجئين — وفق المبادىء التى نص عليها صك حقوق الانسان وقرار الجمعية العامة . وأسهبت الوفود العربية كذلك فى شرح الوسائل الظالمة التى اغتصبت اسرائيل بموجبها أموال اللاجئين المنقولة وغير المنقولة ، وأفاضت فى تصوير حالة اللاجئين وما يعانون من بؤس وفقر وحرمان . وناشدت هيئة الامم المتحدة والدول العظمى خاصة ، أن تتخذ موقفا يفضى الى تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة ، ويحمل اسرائيل على احترام مشيئة الاسرة الدولية .

وقد أعدت الوفود العربية مشروع قرار ينص على انشاء مكتب يعمل على تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة باعادة اللاجئين الى ديارهم ، وتعويض من لا يرغب فى العودة . ويكون من حق هذا المكتب اتخاذ التدابير الاحترازية لصيانة الثروة العربية بشتى أنواعها وتسليمها لأربابها . وقد نص هذا المشروع كذلك على مطالبة اسرائيل باحترام القرار والرجوع الى مجلس الامن فى حالة عصيان اسرائيل . وقد قدم هذا المشروع باسم مصر . ورغما عن أن الجانب العربى كان يرى فى المشروع بنودا يتعذر أن تقبلها الجمعية العامة لانها تلزم الدول الاعضاء بالدخول فى مراحل التنفيذ ، غير أن الوفود العربية رأت ضرورة تقديمه حتى يصلح أساسا للبحث والمفاوضة ، ولاتخاذه سبيلا للوصول الى مشروع وسط يحقق وجهة النظر العربية . والواقع أن المشروع المصرى قد حقق فى النهاية الاغراض التى قدم من أجلها .

وقد اقترحت اللجنة السياسية المناقشة فى مسألة اللاجئين ، ولم يكن أمامها الا المشروع المصرى ، فأخذ وفود الدول الاربع يفاوضون الجانب العربى للوصول الى مشروع قرار يتوقع له الظفر ، فقدمت الوفود الاربعة مشروع قرار بشأن اعادة اللاجئين . ورأت الوفود العربية فى ذلك المشروع كثيرا من الصيغ الملتوية ، التى تربط بين قضية اللاجئين والوصول مع اسرائيل الى تسوية سلمية بصدد جميع المسائل المعلقة . فقدمت الوفود العربية ملاحظاتها واقترحت صيغة مشروع يقوم على أساس قرار الجمعية العامة لسنة ١٩٤٨ . ولكن الدول الربع اعتذرت عن قبول المشروع العربى بحجة أنه يؤكد وجهة النظر العربية من غير اعتبار لوجهة النظر اليهودية ، ثم عادت الدول الاربع الى تقديم مشروع ثان ، درسته الوفود العربية ورأت انه لا زال يعلق حق اللاجئين على محادثات اسرائيل — فضلا عن أنه يجعل للجنة التوفيق سلطة فى تقرير المصلحة فى عودة اللاجىء أو عدمها . واستمر الجانب العربى يوضح للوفود الاربعة معايب هذا المشروع فى اجتماعات متعاقبة وقد أوشكت المباحثات أن تنقطع أكثر من مرة وفى جو من التوتر ، ولكن الوفود العربية قد أفلحت فى تهذيب المشروع الرباعى فقرة بعد فقرة وكلمة بعد كلمة حتى وقف مندوبو الدول الاربع عند النقطة التى لا يتزحزحون عنها . فقد انتهى المشروع على انشاء مكتب تحت اشراف لجنة التوفيق تكون مهمته تيسير عودة اللاجئين وتعويض الذين لا يرغبون فى العودة وفقا لأحكام الفقرة ١١ من قرار ديسمبر سنة ١٩٤٩ غير أن هذا المشروع قد نص فى البند الاول على حث الدول ذات الشأن على الدخول فى محادثات مباشرة أو تحت اشراف لجنة التوفيق للوصول الى تسوية سلمية لجميع المسائل المعلقة .

وقد رفض الجانب العربى هذا البند ورفض معه المشروع برمته . وأصرت الدول الاربع من جانبها على موقفها فقدمت الى اللجنة السياسية مشروعا وهى تأمل أن تظفر بأكثرية قانونية ، وكان على الوفود العربية أن تناصر النصوص الصالحة فى هذا المشروع وأن تهزم النص القائل بالمحادثات المباشرة . وبعد المداولة رأت الوفود العربية أنه لا مفر من اعداد مشروع يكون وسطا بين المشروع المصرى والمشروع الرباعى لان اللجنة السياسية لم تكن راضية فى أكثريتها عن المشروعين ، فأعد الجانب العربى مشروعا يجمع بين محاسن المشروعين المصرى والرباعى والتمست الى الوفد الباكستانى والحبشى تقديمه ، غير أنه ظهر أثناء مناقشات اللجنة أن هذا المشروع أيضا ليس له حظ كبير من النجاح . وكانت الوفود العربية دائبة الاتصال والاجتماع بالوفود الاسيوية ووفود امريكا اللاتينية ، وأخذت الدول الاربع من جانبها تجمع الانصار حول مشروعها ، واشتد النقاش داخل اللجنة ، وقدمت اسرائيل مشروعا يدعو الى المفاوضة وعقد الصلح وحل المسائل المتنازع عليها بما فيها قضية اللاجئين . وكان الكثير من وفود الدول يبدون عطفهم وتوجعهم لهذه المأساة الانسانية المحزنة ولكنهم يتساءلون عن وسائل التنفيذ . واشتدت مقاومة الدول الاربع للمشروع المصرى . وكان لا بد للجانب العربى أن يبحث له عن وسيلة تنتهى بها الجمعية العامة الى قرار يصون حق اللاجئين ، ويجنب الدول العربية الالتزام بالدخول فى مفاوضات تشمل مسألة اللاجئين، وهى مسألة تملك الحكومات العربية الدفاع فيها لا التنازل عنها ، على اعتبار أنها حق شخصى يملكه اللاجىء لنفسه ، فرأت الوفود العربية ازاء ذلك أن تعد تعديلات للمشروع الرباعى يدعو الحكومات والهيئات ذات الشأن الى الشروع فى أبحاث مباشرة أو بواسطة لجنة التوفيق بغية تسوية المسائل المتعلقة بينهم . وهذا التعديل مأخوذ بنصه من المادة ٥ من قرار سنة ١٩٤٨ وهو الذى علمت به لجنة التوفيق . ومزية هذا النص أنه يلزم الفريق العربى الدخول فى الابحاث المباشرة ، وقد التمست الوفود العربية الى الوفد الصينى أن يقدم هذا الاقتراح باسمه وقد نظرت اللجنة فى هذا التعديل واستغرقت مناقشته وقتا طويلا ، فأصبحت اللجنة أكثر ميلا لقبول هذا التعديل وفضلته على النص الرباعى لأنه اقتباس حرفى للنص الوارد فى قرار أقرته الجمعية العامة سنة ١٩٤٨ — ولانه ينطوى على مرونة لا تجعل الابحاث المباشرة الزامية . ولما عرض هذا التعديل على التصويت فاز بأكثرية قانونية فأصبح جزءا من المشروع الرباعى ولم يسع الدول الاربع وأنصارهم الا أن يصوتوا له معدلا ، ففاز فى النهاية بأكثرية الثلثين . ورأت الوفود العربية بعد هذا النص أن ترجو سحب المشروع المصرى والمشروع الباكستانى الحبشى ولما أحيل مشروع القرار الرباعى على الجمعية العامة أقرته من غير مناقشة .

تدويل القدس

وكان موضوع تدويل القدس معروضا على اللجنة السياسية بناء على تقرير مجلس الوصاية ، وقد اعد هذا المجلس فى ربيع سنة ١٩٥٠ (اثناء انعقاده) دستورا لمدينة القدس فصل فيه احكام التدويل ونظام التدويل بصورة وافية — ولكن مجلس الوصاية لم يفلح فى تنفيذ التدويل فرفع الامر الى الجمعية العامة . وكانت الوفود العربية على علم بان وسائل التنفيذ غير ميسورة ، فرأت ان تسير فى هذا الموضوع

سيرا يبقى التدويل عند المرحلة التى بلغها ، وان لا تتقدم الوفود العربية بأية مشروعات من شأنها ان تنتقص من قرارات التدويل السابقة ومن دستور القدس الذى أبرمه مجلس الوصاية ، وخاصة أن التدويل قد فقد بعض أنصاره بتخلى الكتلة الروسية عن تأييده . ولكن مشيئة امريكا وبريطانيا كانت متجهة الى حمل اللجنة السياسية على العدول عن التدويل الشامل ، واقرار نظام قاصر على الاماكن المقدسة من غير مساس بالسلطة القائمة على جزئى المدينة المقدسة . فتقدمت السويد بمشروع مماثل لمشروعها الذى فشل فى العام الماضى ، واخذت امريكا وبريطانيا وبعض الدول التى تؤيد التدويل تشيد بمزايا المشروع السويدى وامكان تطبيقه بشتى الوسائل ، فقامت باتصالات كثيرة مع الدول الاسيوية والاسلامية والكتلة اللاتينية . وكان هم الوفود العربية ان تهزم المشروع السويدى دون ان تطمع فى الفوز بمشروع آخر ، وفى هذه الاثناء تقدم الوفد البلجيكى بمشروع قرار يشير الى قرارات التدويل السابقة ، ويفتح الباب للبحث عن حل جديد ضمن الاطار العام للتدويل . وهذا المشروع لم يكن يخلو من شر ، ولكن رؤى انه لا سبيل للتغلب على المشروع السويدى الا بمناصرة المشروع البلجيكى على مافيه من عيوب . والجانب العربى — على كل حال — لم يكن يتوقع للمشروع البلجيكى اكثرية الثلثين ، ولكنها كانت محاولة للتخلص من المشروع السويدى .

وبدأ النقاش فى اللجنة السياسية ، واستمر اياما ، والكتلة الانجلو امريكية تكافح لاقناع اللجنة بقبول المشروع السويدى ، وقد حملت السويد على تبسيطه وتيسيره حتى اصبح مقبولا من جميع الذين يعارضون التدويل وفيهم اسرائيل . وكان موقفا مغربا حقا ، اشاع فى اللجنة شعورا قويا بأن المشروع السويدى يسير التطبيق ، وبأن هيئة الامم قد اهتدت الى نظام له ظل التدويل وليس امام تنفيذه معارضة . غير ان نظرية التدويل السويدى الصحيح كانت راجحة ففاز المشروع البلجيكى باكثرية عادية ، ورفضت اللجنة ان تصوت على المشروع السويدى ولما احيل الامر الى الجمعية العامة لم يفز المشروع البلجيكى باكثرية الثلثين . وانتهت الجمعية العامة فى هذا الموضوع على غير قرار . ويتلخص الوضع القانونى فى ان التدويل الشامل ودستور القدس قائمان من ناحية نظرية ، وينتظران وسائل التنفيذ .

قضية أريتريا

ادرجت قضية اريتريا على جدول الاعمال لهذه الدورة بناء على تقرير لجنة هيئة الامم لاريتريا ، المؤلفة بموجب قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ المتعلق بالمستعمرات الايطالية السابقة .

وقد عهد الى هذه اللجنة ان تحقق فى رغبات الاهلين فى اريتريا ، وتقدم الى هيئة الامم تقريرا وافيا عن مشكلة اريتريا والنواحى التى تقترحها . ولكن اللجنة لم تستطع ان تهتدى الى حل ترضى عنه اللجنة بكاملها او بأكثريتها ، فتشعبت آراء اللجنة بين الاستقلال التام ، والاندماج فى الحبشة ، والاتحاد مع الحبشة ، والتقسيم .

وهكذا بدأت الوفود العربية تواجه امام اللجنة السياسية قضية ليس فيها تقرير واحد يعزز وجهة النظر العربية . ولكن الوفود العربية . والى جانبها الوفود الاسلامية ، وقد أخذت على عاتقها أن تبذل أقصى المستطاع لتحقيق المطالب الوطنية للشعب الاريترى . ومن الناحية الاخرى فان الحبشة ـ تعززها الكتلة اللاتينية والانجلو امريكية لاسباب سياسية وغير سياسية ـ عارضت معارضة قوية فى اتخاذ اى قرار يفصل بين اريتريا والحبشة .

وقد ناصرت الوفود العربية التماس رئيس الرابطة الاسلامية فى اريتريا فى تقديم قضية اريتريا الى اللجنة السياسية وحملت اللجنة على الاستماع اليه . وناقشته اللجنة واستوضحت طائفة من المسائل .

ولعل قضية اريتريا هى اكثر القضايا التى تقدمت فيها مشروعات قرارات وهى تتلخص فيما يلى :

أولا ـ المشروع الروسى (٨ نوفمبر) ويوصى بمنح الاستقلال ، وجلاء القوات البريطانية خلال ثلاثة اشهر وان يضم الى الحبشة ذلك القسم من اريتريا الذى يضمن وصول الحبشة الى الساحل عند ميناء عصب .

ثانيا ـ المشروع العراقى (١٠ نوفمبر) ، ويوصى بانشاء مجلس وطنى يمثل أهل اريتريا فى موعد لا يتجاوز ١ يوليو سنة ١٩٥١ ويكون من اختصاص هذا المجلس ان يقرر ما اذا كان على اريتريا ان تدخل مع الحبشة فى نوع من الاتحاد او ان تكون دولة مستقلة تمنح الحبشة اتصالا بالبحر . ويوصى هذا المشروع كذلك بتعيين مندوب عن الامم المتحدة يساعده مجلس سباعى لتسهيل انشاء المجلس الوطنى وتمكينه من القيام بواجبه فى موعد لا يتجاوز ١ يونيو سنة ١٩٥١ .

ثالثا ـ مشروع الاربعة عشر (٢٠ نوفمبر) وهو مشروع اشترك فى تقديمه الولايات المتحدة والكثير من الوفود اللاتينية وغيرها ، ويوصى بنظام اتحادى مفصل ، تكون أريتريا بموجبه وحدة تتمتع باستقلال داخلى تحت سيادة التاج الحبشى .

رابعا ـ المشروع البولونى (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠) ويوصى باستقلال اريتريا بعد ثلاث سنوات تدار خلالها من قبل مجلس سداسى ، على ان يتم جلاء القوات البريطانية خلال ثلاثة اشهر وان يضم الى الحبشة من اريتريا ما يصلها بالبحر عند ميناء عصب .

خامسا ـ المشروع الباكستانى (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠) ويوصى بانشاء دولة اريتريا مستقلة ذات سيادة فى موعد لا يتجاوز ١ يناير سنة ١٩٥٣ ، وبانشاء مجلس وطنى فى موعد لا يتجاوز ١ اكتوبر سنة ١٩٥١ . وعلى هذا المجلس ان يضع دستور البلاد ويقيم حكومة مؤقتة خلال مدة اقصاها ١ أبريل سنة ١٩٥٢ ، وان تنتقل السلطات الى الحكومة المؤقتة . ويوصى هذا المشروع بادخال دولة اريتريا المستقلة عضوا فى هيئة الامم المتحدة .

وقد دافعت الوفود العربية عن قضية اريتريا مبينة المزايا التى ينطوى عليها مشروع الباكستان والمشروع العراقى ، مؤيدة كل فقرة من المشاريع الاخرى مما ينص على الاستقلال وحق اهل اريتريا فى تقرير مصيرهم . وبعد انتهاء المناقشة عرضت المشاريع المختلفة على التصويت ، فسقطت جميعها وظفر مشروع الاربعة عشر بـ ٣٨ صوتا ومعارضة ١٤ صوتا ، وامتناع ٨ ، وقد وافقت الجمعية العامة على هذا المشروع من غير مناقشة .

وقد فصل هذا القرار النظام الاتحادى بين اريتريا والحبشة ، وهو يقوم على المبادىء الآتية :

اولا : ان مصير اريتريا يجب ان يكون على اساس اتصالها السياسى والاقتصادى بالحبشة ، مع الرغبة فى احترام ما لاهل اريتريا من التقاليد واللغة والعقائد الدينية وأقصى حد من الحكم الذاتى ، من غير مساس بدستور الحبشة وتقاليدها والشخصية الدولية للامبراطورية الحبشية .

ثانيا : تكون اريتريا وحدة تتمتع بالاستقلال الداخلى ومرتبطة بنظام الاتحاد مع الحبشة تحت سيادة التاج الحبشى . ويكون من حق اريتريا ان تمارس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى نطاق الشئون الداخلية .

ثالثا ـ يشمل اختصاص حكومة الاتحاد الدفاع والشئون الخارجية والنقد والمالية والتجارة الداخلية والخارجية والمواصلات الداخلية والخارجية بما فيها الموانى . ولهذه الحكومة أن تضمن سلامة الاتحاد ، وأن تفرض الضرائب لتسديد النفقات والخدمات العامة ، على أن يكون تقديرها وجبايتها فى أريتريا بواسطة حكومة اريتريا ، وأن تحمل أريتريا نصيبها فى هذه الضرائب بصورة عادلة . ويكون لحكومة أريتريا جميع السلطات التى ليست لحكومة الاتحاد ، ويكون لها بوجه خاص اختصاص فيما يتعلق بحماية الامن الداخلى ، ووضع ميزانية خاصة وجباية الضرائب لتسديد نفقات الخدمات الداخلية .

رابعا ـ تكون أراضى الاتحاد بكاملها وحدة كاملة من أجل الاغراض الجمركية ولا تفرض أية قيود على حرية الانتقال والتبادل التجارى داخل أراضى الاتحاد .

خامسا ـ يؤلف مجلس الاتحاد بالتساوى بين أريتريا والحبشة ، ويجتمع مرة واحدة فى العام على الاقل ، ويكون لهذا المجلس أن يسدى النصح بشان الشئون العامة للاتحاد ، ولأهل اريتريا نصيب من الدوائر التنفيذية والتشريعية ، ولهم أن يمثلوا فى الجهاز التشريعى لحكومة الاتحاد وذلك حسب عددهم بالنسبة لسكان الاتحاد .

سادسا ـ أفاض القرار فى تعداد حقوق الانسان والحريات الاساسية التى يجب احترامها والعمل بموجبها .

سابعا ـ تنشأ حكومة أريتريا خلال فترة انتقال أقصاها ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويوضع أثناءها دستور البلاد وتعين هيئة الامم مندوبا يساعده بعض الخبراء لتسهيل قيام حكومة أريتريا ونقل السلطات اليها .

وعلى الجملة فان الوفود العربية لم تستطع أن تظفر لأهل أريتريا بقرار يفضل القرار الذى أقرته الجمعية العامة وهو وان لم يلب لأهل أريتريا ما نعرف من رغباتهم الوطنية ، الا انه فى مجموعة يتضمن لهم الاستقلال فى شئونهم الداخلية ، وعلى كل حال فانها تجربة يتوجب أن تظل محاطة بالملاحظة ليطمئن العرب الى أن العدل والحق يسودان فى أريتريا .

جهود الامين العام خارج هيئة الامم المتحدة

فى واشنطون

كان الامين العام قبل سفره قد تلقى من الدوائر الامريكية ما يشعر برغبة الولايات المتحدة ، فى تأييد دعوة الجامعة العربية الى هيئة الامم المتحدة ، مع دعوة الامين العام لزيارة واشنطون . وقد سافر الامين العام على رأس وفد الجامعة بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ووصل نيويورك بتاريخ ١٢ اكتوبر وكان فى انتظاره مندوب عن وزارة الخارجية الامريكية ـ فرحب بمقدمه باسم الحكومة الامريكية ، وأبلغه أن وزارة الخارجية تدعوه لزيارة واشنطون فى وقت قريب وقد أمضى بضعة أسابيع فى نيويورك استقبل خلالها الوفود العربية ، وبحث معها القضايا العربية المعروضة على الجمعية العامة . وقام باتصالات متعددة مع رؤساء وفود الدول الشرقية ووفود الدول الاجنبية الصديقة ، شارحا وجهة النظر العربية فى مختلف المسائل العربية ،واستقبل عددا من المشتغلين بالسياسة والصحافة أوضح لهم مشاكل الشرق العربى .

وقد استوضحت وزارة الخارجية الامريكية من الامين العام عن الموعد الملائم لزيارته واشنطون ، وأعدت لذلك برنامجا خاصا . وفى ٢٠ نوفمبر سافر الى واشنطون فاستقبله فى المحطة رئيس البروتوكول فى وزارة الخارجية مندوبا عن الرئيس ترومان، والمستر ماكجى الوكيل المساعد لشئون الشرق الاوسط فى وزارة الخارجية وعدد من كبار موظفى وزارة الخارجية ، ورحبوا به ترحيبا حارا .

وقد أحاطت الحكومة الامريكية الامين العام بكريم الرعاية وحسن الوفادة ، سواء فى المقابلات الرسمية والخاصة ، وفى الولائم التى أقيمت على شرفه . وكان البرنامج طويلا ، شمل كثيرا من المقابلات والاجتماعات . وقد اجتمع بكل من وزير الدفاع المستر مارشال ، ووزير الخارجية المستر أتشيسون ، ووكيل وزارة الخارجية المستر وب والوكيل المساعد لشئون الشرق الاوسط المستر ماكجى ، والوكيل المساعد لشئون الشرق الاقصى مستر دين رسل ، وعدد من الخبراء السياسيين والعسكريين . وقد استغرقت هذه الاجتماعات عدة جلسات شرح فيها الامين العام جميع شئون الشرق العربى ، مفصلا الصعاب التى يعانيها العرب فى بدء حياتهم الوطنية ، والمشاكل التى تواجههم فى تطور حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد وجه عناية خاصة لقضايا البلاد العربية التى تناضل فى سبيل حريتها وسيادتها مؤكدا أن السبيل لكسب مودة العرب وتعاونهم هو باحترام حريتهم واستقلالهم والاستجابة لمطالبهم الوطنية .

وفى الولائم الرسمية والخاصة ، تيسر للأمين العام أن يجتمع بعدد كبير من الرجال السياسيين والعسكريين ، وفيهم مستر هريمان مستشار الرئيس والجنرال برادلى

والجنرال كولنز والجنرال برنز وكبار أعضاء وفد الولايات المتحدة لهيئة الامم ،فتحدث اليهم بوجهة النظر العربية ، مشيرا الى الاحداث الدولية القائمة وما تفرض من ضرورة مناصرة القضايا العربية ، مفندا الدعايات الباطلة التى تفشيها الصهيونية فى الولايات المتحدة .

وقامت البعثات العربية السياسية فى واشنطون بجهد مشكور — فهيأت له اجتماعات متعددة مع رجال الكونجرس وعدد من كبار الامريكيين ممن لهم شأن فى توجيه السياسة الامريكية .

وطبيعى أن حيز هذا التقرير لا يتسع لسرد جميع المحادثات التى قام بها الامين العام ، كما لا يتسع لبسط الوقع الذى تركته فى المقامات الامريكية . ولكن يرى الامين العام أن هذه الاجتماعات قد أنارت الطريق وألقت ضوءا على هذه المشاكل العربية ، وفتحت الابصار والاذهان على كثير من الحقائق التى طمستها الدعاية الصهيونية . ولاحظ الامين العام رغبة صادقة لفهم مشاكل البلاد العربية ، سواء فى مصر أو فى المغرب العربى وكان من النتائج القريبة لهذه الاجتماعات أن أعانت الوفود العربية على تجنب كثير من الصعاب فى القضايا العربية التى يعالجونها أمام هيئة الامم المتحدة .

وعقد الامين العام عددا من المؤتمرات الصحفية فى وزارة الخارجية الامريكية ، وفى دار السفارة المصرية بواشنطون — أوضح خلالها القضايا العربية ايضاحا وافيا — وكان النزاع القائم بين مصر وانجلترا موضوعا تركز حوله كثير من النقاش والاستيضاح .

وقد عاد الامين العام الى نيويورك بعد عشرة أيام قضاها فى الاتصال الدائم مع رجال الدولة والسياسة والصحافة .

وفى ١٢ ديسمبر عاد الامين العام الى واشنطون مرة ثانية تلبية لدعوة نادى الصحافة الوطنية ، وهو ناد له مكانة مرموقة فى الولايات المتحدة . وقد أقام النادى وليمة على شرف الامين العام ، حضرها نحو من ٣٠٠ مدعو من رجال السياسة وحملة الاقلام والمعلقين السياسيين وموظفى وزارة الخارجية الامريكية . وقد خطب فى هذه الوليمة الخطبة المدرجة تحت ملحق رقم (٤) من هذا التقرير . وعاد فى اليوم التالى ليواصل جهوده فى هيئة الامم المتحدة .

فى روما :

كان سعادة وزير لبنان المفوض لدى الفاتيكان قد اتصل بالامين العام — وهو فى القاهرة — يشعره برغبة دوائر الفاتيكان بزيارة الامين العام لصاحب القداسة البابوية سواء فى طريقه للولايات المتحدة أو فى عودته . وعقب وصوله الى نيويورك زاره مندوب الحكومة الايطالية المراقب لدى هيئة الامم المتحدة ، وأبلغه أن الحكومة الايطالية تدعوه لزيارة روما ، وترحب بمقدمه . فرأى تلبية هاتين الدعوتين فى طريق عودته الى الوطن .

وبتاريخ ١٩٥١/١/١ وصل الامين العام الى روما ، وكان فى استقباله فى المطار بعض كبار رجال وزارة الخارجية الايطالية وعدد من أعضاء البعثات السياسية العربية . وفى اليوم التالى ذهب للفاتيكان ، يصاحبه صاحبا السعادة وزيرا مصر ولبنان ، فاستقبله قداسة البابا بترحاب ، وشكر له زيارته ، فأعرب الامين العام

لقداسته عن تقدير العالم العربى لقداسته ، وثنائه على موقف التأييد الذى اتخذته المنظمات الكاثوليكية فى العالم ازاء التدويل الصحيح ، وشكر لقداسته ما أبدته دوائر الفاتيكان من العطف والبر على اللاجئين العرب فى فلسطين . واستطرد بعد ذلك فأشار الى موجة المادية والالحاد التى تهدد أمن العالم وسلامه ، وتنذر بانهزام الفضائل الانسانية والقيم الروحية للحضارة . وذكر أن تجنب هذه الكوارث البشرية يطالب أهل الاديان بالتعاون والتآزر للدفاع عن التراث الروحى للانسانية الفاضلة ، وأن بين المسلمين والمسيحيين كثيرا من الصلات الفكرية التى تقتضيها دعوة السلم ، ونوه بالاجلال الذى يكنه المسلمون للسيد المسيح والسيدة مريم ، مشيرا الى أن المسلمين والمسيحيين يبلغون نصف الدنيا فاذا تعاونوا استطاعوا أن يدفعوا عن البشرية الكوارث الناجمة عن الالحاد وطغيان المادية . فأثنى قداسته على الآراء التى أبداها معاليه ، ونوه بفضلها على تحقيق السلم . وأكد قداسته أنه لا ينقطع عن العمل للاخاء الانسانى وافشاء دعوة السلم . وقد استمرت المقابلة نصف ساعة تناول الحديث خلالها تعزيز الروابط القائمة بين العالمين الاسلامى والمسيحى . وعقب انتهاء المقابلة توجه الأمين العام الى دوائر الفاتيكان فزار رجال الخارجية البابوية وتحدث اليهم فى مختلف الشئون العامة . ورجا الامين العام أن تكون هذه الزيارة سببا فى تقوية أواصر الود والتعاون بين العالمين العربى والاسلامى من ناحية والعالم المسيحى من ناحية أخرى .

أما الحكومة الايطالية فقد أبدت اغتباطا لزيارة الامين العام وأقامت على شرفه وليمة حضرها عدد من رجال الخارجية الايطالية وتطرق الحديث أثناءها الى العلاقات العربية الايطالية .

وقابل الامين العام أثناء اقامته فى روما رئيس الجمهورية الايطالية ورئيس مجلس الوزراء وكبار رجال الخارجية الايطالية وقد تولى الامين العام شرح وجهة النظر العربية فى مختلف القضايا التى تهم البلدين . وقد لمس فى الدوائر الرسمية رغبة فى اقامة علاقات مودة مع البلاد العربية ، ونية صادقة فى تعزيز استقلال ليبيا استقلالا صحيحا ، وميلا قويا لتعاون أكيد مع الاقطار العربية فى النواحى السياسية والثقافية والاقتصادية ، يهدف الى ابدال العهد السابق بعهد يقوم على احترام استقلال البلاد العربية جمعاء والتعاون فى الميدان الدولى لتحقيق السلم العام .

الكلمة التى ألقاها سعادة عبد الرحمن عزام باشا

من محطة اذاعة الامم المتحدة يوم ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٥٠

بمناسبة الاحتفال بيوم الامم المتحدة

تنظيم السلم على قواعد جديدة

تطورت الحضارة فى المائة السنة الاخيرة بسرعة هائلة أكثر من سرعتها فى آلاف السنين بتقدم العلوم وسيطرة الانسان على كثير من القوى الطبيعية باستخدامه محدثاته ومخترعاته مما عاونه على امتلاك المعروف والمجهول من الارض مما يجعل العالم وطنا واحدا للناس على اختلاف أجناسهم وأفكارهم فسار كل شىء نحو التجمع والتعاون حتى أن عناصر الشر نفسها تعاونت على احداث حروب جماعية لم يكن للناس عهد بها ، تجلت هذه الظاهرة لأول مرة فى الحرب العالمية الاولى فما زالت نارها تمتد حتى شملت الارض كلها والمحيطات بأجمعها وأدرك الناس أن انتفاء هذه الحروب العامة يستلزم تنظيم السلم على قواعد جديدة عامة كذلك . وانه لم يعد واحد يستطيع العزلة لو أرادها والحيدة لو ابتغاها .

ميثاق الامم المتحدة جدير بالاحترام والتأييد

وقد كان الناس على مر القرون التى قضتها البشرية قبل الحضارة الحالية يستطيعون النجاة بأنفسهم والحيدة فيما يقع من الحروب . لذلك أصبحت السلامة الجماعية ضرورة لحياة الامم جميعا ففكروا فى نظام لها فأخرجوا عصبة الامم . ولما كانت تجربتهم فى ذلك غير مسبوقة فقد سلكوا فيها سبل الشهوات وتنكروا للمبادىء فلم تمنعهم عن حرب جديدة شاملة فوقعوا فى الحرب العالمية الثانية فلما فشلت عصبتهم الاولى تجمعت عناصر الشر وتعاونت وانتهت الى حرب جماعية اشترك فيها العالم كله . ولقد كان الدرس قاسيا فازداد الناس ايمانا بضرورة تنظيم السلم الجماعى على قواعد جديدة وعلى ضوء تجربتهم الماضية فى عصبة الامم ، فأخرجوا ميثاق الامم المتحدة وهو ميثاق جليل القدر ، قائم على قواعد العدالة والحرية والمساواة للناس جميعا وهو جدير بايمانهم واحترامهم .

التوفيق بين المذاهب غير متعذر

غير أن العالم لا يزال يعانى آثارا من الاستعمار القديم الذى يتداعى بناؤه ومن المذاهب المتطرفة فى اليمين أو فى اليسار تظن ألا حياة لكل منها الا بالقضاء على الآخر كما يظن المستعمرون ألا رفاهية لهم الا باستغلال الآخرين . ولقد أخذت العوامل القديمة من بقايا مذاهب الاستعمار ، والجديدة اليسارية المتطرفة تتجاذب بناء الامم

المتحدة وتتجاهل ميثاقها مما يعرض هذه الهيئة العظيمة وميثاقها الجليل الى محنة شبيهة بمحنة عصبة الامم . ولذلك وجب على المفكرين والساسة وأولى الرأى أن يحزموا أمرهم ويتعاونوا لانقاذ الامم المتحدة وتركيز آمال الشعوب وايمانها فى هذه الهيئة العالمية لتكون نبراس الهدى ومرجع الناس فى كل نزاع بينهم ويفدون اليها عن طيب خاطر كما يفدون على القضاء العادل . وليس أخطر على الامم المتحدة وعلى البشرية من اليأس ومن الظن أن التوفيق بين المذاهب أمر متعذر . فكل جهد صادق مخلص يبذل لنجاة الامم المتحدة وتوطيد أركانها يعين على دوام السلم ويمكن من التطور نحو الاصلح .

الشعوب العربية تؤيد مبادىء الميثاق

ان الشعوب العربية رغم ما أصابها ومنيت به من اساءات فى الامم المتحدة ورغم تفكر هذه الهيئة الجليلة لميثاقها ومبادئها ، لا تزال ترى فيها السبيل الوحيد للنجاة وهى لهذا تؤمن برسالتها وتعمل للتعاون الصادق معها أحيانا مباشرة أو بواسطة الهيئة الاقليمية التى أنشأتها باسم الحكومات العربية .

تعاون جامعة الدول العربية مع الامم المتحدة

ومنذ أن أنشئت الامم المتحدة وجامعة الدول العربية تتقرب منها وتيسر لها جهودها فى الشرق الاوسط فى ميادين الاجتماع والاقتصاد والصحة العامة والتغذية وغيرها لتجعل من نفسها شعبة للتكتل البشرى نحو الرفاهية والسلم العام الدائم . وفى جدول أعمال الجمعية العامة الحالية تقدمت احدى دول الجامعة وطلبت من الجمعية العامة دعوة الجامعة للمشاركة الادبية فى اجتماعات الامم المتحدة رغبة من الدول العربية فى توثيق اتصالها وتعاونها مع المؤسسة الكبيرة العالمية .

ولست فى حاجة لأن أعيد على أذهان الناس تأكيد ايمان العرب بميثاق الامم المتحدة وثقتهم الكاملة فى انه لا سبيل للسير بالحضارة الحالية فى طريق مأمون العواقب الا باحترام ميثاق الامم المتحدة وان تكون هذه الهيئة منارا للهدى ومحكمة عادلة مقبولة الحكم عن رضا واقتناع بانصافها للجميع .

ولست فى حاجة كذلك لأن أؤكد أن جامعة الدول العربية وهى هيئة اقليمية فى الشرق الاوسط ستعمل منفردة ومتعاونة من الامم المتحدة لتحقيق غايات الميثاق .

وقد يكون مجهولا للعالم ذلك القرار التاريخى الذى اتخذته الجامعة العربية فى اجتماع الاسكندرية سنة ١٩٤٦ فيحسن بى أن أعيده على مسامع الناس . فقد قررت الجامعة حينذاك أن تلتزم دولها الحق حيثما كان والعدالة لذاتها فى كل موقف تتخذه دولها فى الامم المتحدة ولو كان هذا الموقف يبدو مؤقتا فى غير مصلحتها أو مصلحة بعض دولها وان يكون رائدها الحق قبل كل شىء واننى لأرجو أن تلتزم دول الجامعة هذا القرار التاريخى وأن تضرب به المثل للدول والجماعات الاخرى .

ان الحالة العالمية الحاضرة تجعلنى اعتقد ان واجبنا الآن هو العمل بوصفنا اعضاء فى الامم المتحدة باخلاص وتنزه عن الهوى ، وأن نمنع بكل ما نستطيع من الوسائل أى اشتباك بين المعسكرين الكبيرين فى العالم ، معسكرى الشرق والغرب حتى يهيأ الوقت الكافى للتطور الطبيعى نحو الاصلح فتسوى الخلافات المذهبية بتفاعل العوامل والافكار فى ظل السلم الدائم ، وتجد البشرية طريق نجاتها السلمية فتحكم حكمها عن بصيرة ، وتختار مايصلح للعمران والتقدم البشرى والرفاهية الجماعية فى محبة وسلام مقيم .

وفد جامعة الدول العربية
فندق بلازا
نيويورك فى ١٩٥٠/١٢/٦

ملحق رقم (٢)

مذكرة الامين العام لجامعة الدول العربية

الى سعادة السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة

حضرة صاحب السعادة المستر تريجفى لى

السكرتير العام للامم المتحدة ـ ليك سكسس ـ نيويورك

يا صاحب السعادة

يمر العالم اليوم بفترة من أدق الفترات فى تاريخ البشرية . وقد آن الاوان لكل انسان أن يؤدى واجبه للخلاص من هذه الفترة الدقيقة ، وان يساهم بما فى وسعه لبقاء الجنس البشرى وسلامته ، فكل عقبة فى سبيل هذا البقاء يجب التغلب عليها . ذلك ما جعلنى أشعر بأنه من واجبى المحتوم أن أعبر لكم ـ يا سعادة السكرتير العام ـ عن رأيى المتواضع ، وأعبر به أيضا عن طريقكم الى الامم المتحدة .

ان ما حدا بى للقيام بهذا العمل بدافع من شعورى ، هو احساسى بأنه واجب لا محيص عنه ، ولو انى لا أدعى أن مقترحاتى هذه هى حتما خير المقترحات لايجاد مخرج من الازمة العالمية الراهنة . وفى الحق اننى كنت منذ أمد بعيد مهتما بطريقتنا السريعة التى تعالج بها مشاكل العالم بدافع الظروف القائمة وما يتبعها من رد فعل وقتى فى الصحف والاذاعة والانباء والتعليقات التى تصدر ساعة بعد ساعة .

ولقد أصبحنا مهتمين شيئا فشيئا بقشور الامور العابرة ومظاهرها دون لبابها ، ولم نك بالمتأملين تأملا عميقا فى بواعثها وأسبابها ، ومعالجة أدوائها الحقة ، لذلك أحسب ياسعادة السكرتير العام ، ان العالم اذا أوتى الفرصة ليتنفس الصعداء يسرا ، وان يفكر تفكيرا عميقا ، وان يطلق العنان سكنا وتأملا ، فقد نبصر ابصارا أكثر جلاء ووضوحا فنجد أن كثيرا من الامور ، التى أعرناها اهتماما بالغا ، قد تضاءلت أمام بصائرنا وارتدت منكمشة الى أصولها الحقيقية .

وليست مسألة كوريا وماجرته فى أذيالها ، وليست الازمات التى نجمت عنها سوى مظهر من مظاهر حيرة عميقة وقلق شامل للبشرية احساسا وفكرا . فاذا أمعنا النظر فى أمرين لا معدى عنهما هما الحرب أو المسالمة ، فسنجد أن الحرب نتيجة للتمسك بأهداب المسالمة ، ونجد أن مظاهر مسألة كوريا قد برزت فى الهند الصينية ، والملايو والشرق الاوسط ، وشمال افريقيا وأواسط أوربا . لهذا فلزام علينا ـ ونحن نعالج مشكلة كوريا ـ أن نعالج مشاكل العالم بأسره ، وأن نميط القناع فى الدعاية عن الشر ، فنجتثه ونعالجه .

وعندى أن العالم منذ أجيال عديدة قد مر بأزمات اجتماعية ونفسية ، وأننا ان لم نعالج شئون الجنس البشرى الاجتماعية بطريقة تهيىء فرصا متكافئة للشعوب والافراد ، وان لم نعالج نفس المرء وضميره ، بأن نقدم له معتقدات روحية ، فانا لن نستطيع أن نرضى وجودنا المادى أو الروحى ، واننا سنعيش فى ثورة نفسية وقلق وتبرم . وتلك أمور تنعدم فيها الرجاحة والحكم السديد .

لهذا يا سعادة السكرتير العام اذا كان هذا حقا ، فانى اعتقد أن أولى الخطوات التى يجب أن تتبع بمناسبة الازمة الكورية هى ألا نحاول ايقاف اطلاق النار فى جبهة القتال فحسب ، بل أن نوقف النار أيضا فى الجبهة العقلية وعلينا مثلا ، أن نعلن هدنة شهر على الاقل فى كورية وهدنة ثلاثة أشهر فيما يطلقون عليه الحرب الباردة الدائرة رحاها فى كل مكان .

ففى الامم المتحدة علينا على الاقل أن لا تجعل تلك المجموعة المحترمة من الصفوة المختارة من رجال العالم من منبرها مجال دعاية ، وأن يكف كل انسان عن صب جام تنديده على الآخر ، وان يدعو الى آرائه وحدها . علينا أن نوقف هيئة الامم من أن تكون سوقا لمقايضة الاصوات لكسب انتصارات مؤقتة تحرزها جبهة ضد جبهة أخرى . علينا أن نحصل على السلم قبل كل شىء فى هذاالوسط العالمى ، وان نتمكن فى فترة السلم تلك من أن نفكر متأملين فى المتاعب الحقيقية .

ان خطوتنا التالية يجب أن نكشف فيها النقطة التى ينعقد عليها رأينا جميعا ، وان نوسع مجال ذلك الانعقاد . . بهذا نقيم موضعا مشتركا نوسع منه دائرة التأمل البشرى . مثال ذلك أننا قد نكشف أن عزمنا على اقامة السلام هو الذى يهيىء هذه النقطة المشتركة ، وانه لزام علينا أن نحصل على السلم ، وان لا يدور بخلدنا أى شىء آخر لمتاعبنا فى غير كنف السلم . انه قد يتضح لنا انه واجب علينا أن تكون لنا معايير للحكم على صدقأو باطلأية مسألة تلوح لنا.اننا بهذه المعايير ، معايير مساواة الشعوب البشرية وحقوق الافراد والطبقات ، قد يتضح لنا أن مبادىء العدل الادبية التى قد اجتازت امتحان آلاف السنين لا تزال فى النهاية خير المعايير . وان هذه الحياة ليست مادية كلها ، وان الجنس البشرى سواء فى النظام الرأسمالى أو النظام الشيوعى ، لا يستطيع أن يعيش بغير قيم روحية أو أدبية وتوجيه روحى ، وانه لذلك علينا ان نولى الجانب الروحى من الحياة قيمته الخالدة .

ولكى تقترب من تلك النقطة المشتركة ، قد يكون لزاما علينا أن تطلب هيئة الامم المتحدة من ممثلى الدول الكبرى فى العالم ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى) ان يجتمعوا ويتعاهدوا نتيجة لهذا الاجتماع . وان يقدموا أسس اتفاق يمكن أن تتطور منها النقطة المشتركة للانسانية جمعاء واذا احتاج ذلك لأية مساعدة من الامم المتحدة وجب أن تتكون هيئة مختارة من الامم المتحدة سواء أكانت تلك الهيئة من الافراد أو الدول ، وأن تمنح السلطة لتعمل على التقريب والاتصال بين الاقطاب البارزين فى أرض محايدة سواء فى آسيا أو افريقيا أو أوروبا ، ولتساعدخلال فترة الاتصال على تمهيد الطريق للوصول الى تفاهم حق للمشكلة ، والى وضع أسس مشتركة لاتفاق يتصل بها .

ولا ريب فى أن هناك فكرتين واضحتين ومثلا عليا تقود العالم اليوم . وليس هذا بجديد لان العالم كانت له دائما ديانات مختلفة ومثل عليا متباينة دون أن يمتشق الحسام للبقاء على تلك المثل أو غيرها .

ان الذكاء والضمير والمصلحة الانسانية ، اذا أتيحت لها الفرصة فستقرر قرارها فى صالح المثل العليا . وان ما نصبو اليه هو تجنبنا للحرب ، تجنبا لا يكون بالمساهمة أو بحرب واقية ولكن بقرار حاسم كامل يمنع الحرب كوسيلة لتسوية مشاكل الجنس البشرى ، ونحن نحاول بقلوب كبيرة ثابتة العـزم ، وعقول متسامحة أن ترتكز هيئة الامم على ميثاقها . ارتكازا تكون فيه بمثابة محكمة عدل ينحنى أمامها كل عضو وكل أمة احتراما لقراراتها .

اننى اعترف يا سعادة السكرتير العام ، بأننى وقد نفضت اليك بكل هذا لم أقدم اليك جديدا ، ولكننى كما ذكرت آنفا ، أحسست بأنه لزام على أن أعبر عما يخالجنى من شعور ، أنا واثق من ان ملايين العرب واخوانى المسلمين فى كافة أنحاء العالم يشاركوننى الاحساس به . ولى الشرف أن أبقى دائما .

المخلص

عبد الرحمن عزام

الامين العام لجامعة الدول العربية

بيان الامين العام

فى الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة

ألقاه فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠

جناب الرئيس :

يسرنى أعظم السرور ان استطيع من هذا المنبر الاعراب للجمعية العامة باسم الجامعة العربية عن أصدق الشكر للسماح بدعوة الجامعة الى حضور اجتماعات الجمعية العامة بصفة دائمة ، وليسمح لى جناب الرئيس بأن أوضح له ولهذا الجمع الموقر بعض النواحى الهامة للجامعة العربية .

ان الجامعة هيئة عربية عضويتها مفتوحة لكل بلد عربى يتمتع بالسيادة والاستقلال : وتتألف الجامعة الآن من سبع دول عربية ، ست منها أعضاء فى هيئة الامم المتحدة . واننا على ثقة من أن المبادىء التى تضمنها الميثاق الذى تعمل به الجمعية العامة سيتيح الفرصة لكثير من البلاد العربية التى تتطلع الآن لنوال حريتها واستقلالها لكى تصبح أعضاء فى الجامعة العربية .

ان الجامعة تمثل فى الوقت الحاضر ٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ عربى من مجموع سكان العالم العربى الذى يمتد من مشارف الاطلنطى الى سواحل المحيط الهندى . وللعالم العربى نفوذ روحى ثقافى شاسع يترامى الى ما وراء حدوده . وفى الواقع أن هذا النفوذ فى ذاته تراث مقدس استمدته الجامعة من الارض التى ظلت ألوفا من السنين طرقا رئيسية للعالم ، ومن بوتقة المدنيات القديمة ، ومن عهد الاديان العظيمة التى هدت مئات الملايين من سكان العالم .

ان العالم العربى ، فضلا عن كونه بوتقة للمثل والآراء ، كان بوتقة للاجناس البشرية ، وبذلك أنتج قوما نهضوا على مر القرون وانطبعت فيهم السماحة والعدالة المقترنتين بروح الاخوة والمساواة .

وبهذه المثل المتأصلة فى أذهان وقلوب قومنا ، حددت الجامعة العربية وصف العربى بأنه الشخص الذى يقطن أرضنا ويتكلم لغتنا ويشاطرنا ثقافتنا وأمانينا . وهذا يدلل على ان الجامعة العربية لا تتصف بأى طابع دينى أو تعصب عنصرى ، واننا واثقون أن الجامعة العربية لن تخون هذا التراث المقدس . تراث السماحة والخير .

ان تقاليدنا تقضى علينا دائما بأن نمد يدا حرة للسلم والتعاون الى أولئك الذين ينشدون التعاون فى أمانة وصفاء .

يا جناب الرئيس :

ان العـروبة فى معنـاها كلمة واسـعة المدى عميقة المغزى . والروح التى تمثلها تمتد الى ما وراء تخوم الاراضى العربية . انها لا توجد فقط فى العالم القديم ، بل انها عبرت أيضا المحيطات الى العالم الجديد ، يحملها أعضاء من أسرة البحر الابيض المتوسط الذين قاسمونا ارث مدنيات وأديان البحـر المتوسط . وفى تلك الحقبة وخاصـة فى غضون القرون الثمانية التى سبقت اكتشاف امريكا ، كان أسلافنا يعيشون معا على ضفاف البحر المتوسط . وهذا يفسر السبب الذى من أجله قدمنا معشر العرب الى هذه الجمعية للاجتماع بمندوبى هذه القارة الموقرين ، والذى يجعلنا نشعر بالقـربى الطبيعية لهم ، القربى التى تنبعث من تراثنا المشترك .

يا جناب الرئيس :

لقـد كان الشرق ، طيلة التجـربة الطويلة التى اكتسبها على مر القـرون ، مبعثا لتطور الاحكام المذهبية التى نصت عليها كافة الشرائع ، وتلك المثل لا يمكن قهرها الا بظهور مثل أخرى . ولقد أثبتت التجربة أن العنف يؤدى دائما الى الهزيمة ، وسواء كان هنـاك عنف أو لم يكن ، فان أشد المثـل ملاءمة تبقى وتعيش ، فلمـاذا لا نكون انسانيين ومتسامحين ؟

يا جناب الرئيس :

اننى لسعيد اذ استطعت أن أتحدث اليكم اليوم باسم الجامعة العربية ، وأن أجدد التأكيد باستمرار تعاوننا مع الامم المتحدة . وانه ليسر الجامعة أن تتعاون مع منظمات الامم المتحدة مثل منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى . وسيشهد هذا الشهر المؤتمر الثانى للابحاث الاجتماعية فى الشرق الادنى الذى ينعقد فى القاهرة تحت اشراف هيئة الامم المتحدة والجامعة العربية . واننا نتطلع لتعاون أوثق وخاصة فى نواحى الاجتماع والاقتصاد والثقافة . ولقد دعوت السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة باسم الجامعة العربية منذ عام ١٩٤٧ لزيارة بلادنا والاطلاع معنا على مشاكلنا وليس ثمة حاجـة لان أؤكد أن هذه الدعوة لا تزال قائمـة . وانه ليسرنا دائما أن نرحب بمقدمه وسائر موظفى هيئة الامم المتحدة وفروعها .

يا جناب الرئيس :

اننى أود مرة أخرى أن أعرب لكم وللجمعية العامة عن أصدق الشكر باسم جامعة الدول العربية ، واثقا من أن دعوتكم لنـا ستكون فاتحة عهـد لتعاون منتج يؤدى الى السلم والتقدم والرخاء » .

ملحق رقم (٤)

نص الخطاب الذى ألقاه حضرة صاحب المعالى عبد الرحمن عزام باشا

فى مأدبة الغداء التى أقامها نادى الصحافة الوطنية فى واشنطون

يتطلب الموقف الدولى منا جميعا ـ وخاصة من شعب الولايات المتحدة الباسل ـ ان نركز اهتمامنا فيما تنطوى عليه الازمة الدولية الحالية من معان ظاهرة وخفية .

فالاضطرابات تتوالى ، وازالتها تتطلب بذل جهود كبيرة مادية ومعنوية .

أيها السادة :

يبدو أن العالم قد انقسم بشكل قاطع الى معسكرين ، يحمل الاول علم الطبقة العاملة ، بينما الثانى يمثل فكرة عدم سيادة طبقة معينة .

انما الواقع أن وراء هذين المذهبين قوتين نشيطتين تعضدهما وتؤازرهما فى حين أن فريقا كبيرا من البشرية فى أفريقيا وآسيا يقف مترددا محتارا ازاء هذا الصراع العنيف القائم حول ما هو حق وما هو باطل . ونحن اذا رضينا لأنفسنا أن نخدع واستكنا الى مصير قوامه أن السلاح وحده هو الفاصل الحاسم فى الامر اذن فمصيرنا الفناء .

أنى لأعتقد انه لم يحدث فى تاريخ البشرية ان استطاع العنف أن يطفىء شعلة الحق أو يدحر نهائيا مثلا أعلى تعززه القوى الادبية وتدعو الحاجة الى انتشاره .

اذن ينبغى علينا أن ننحى جانبا أية محاولة لجعل القوة الغاشمة عاملا حاسما فى الخلافات الفكرية . وفى رأيى أن السلام الدائم لا يمكن أن يستتب باستبقاء القوات المسلحة أو تكديس القوى المادية وحدها ، ومثل هذا الاعتقاد وهم باطل وأن ما نحتاج اليه فى الواقع هو أن نحافظ على السلم بواسطة ألوان مختلفة من توازن القوى وعقيدة راسخة وايمان كل فريق بحقه حتى لا يكون قيام السلم مستندا فقط الى الانتصارات الحربية . وانما يكون قائما على الانتصارات الروحية والمعنوية الامر الذى يكفل لهذه الانتصارات الاستقرار والدوام .

فاذا تيسر لنا أن نقيم توازن القوى على أسس خلقية وعلى الايمان والاعتقاد أيضا فان كل فريق سيبذل حينئذ كل جهده لاقناع الفريق الآخر بالمنطق والحجة ، اذن فالفرصة الوحيدة المتاحة لانتصار فكرة على أخرى تصبح جزءا جوهريا من القيمة الخلقية لتلك الفكرة وما تهدف اليه بالنسبة للتقدم البشرى والسلم الانسانى .

وفى الوقت نفسه ماذا يمكننا أن نفعل لنجعل الحرب غير مجدية بالنسبة للمعتدين.

أعتقد أنه يجب أن نضع ايماننا لا فى انتاجنا للمواد الحربية فحسب بل فى الادراك السليم وفى مراكز الاستيعاب ومراكز التلقين والدعوة التى نستطيع منها أن ننشر أفكارنا ونعززها .

وهذه المراكز قد تختلف فى وسائلها وأنواعها من ناحية الآراء والعقائد . ولكن تربطها فكرة شاملة قوامها أن جميع الشعوب متساوية وان التفرقة بين الطبقات هى هدم لكيان الاسرة .

وستجتمع فى هذه المراكز الشعوب التى تجمع بينها بعض الصلات وتراث مشترك وعقيدة واحدة فيستطيعون باعتبارهم وحدات ذات أفكار مستقلة داخل الاطار المتحد العام أن يكافحوا بصورة أقوى وأشد فى سبيل انزال الهزيمة بالافكار الهدامة . التى لا تقبلها عادة الاتجاهات السائدة فى أفكارهم .

وينبغى تشجيع هذه المراكز فى كل مكان فى العالم القديم والعالم الجديد فى آسيا وافريقيا وفى أوروبا وامريكا .

وأحسب انه توجدبالفعل مراكز لنشرالثقافة والآراء الروحية خارجةعن نطاقالمجال الشيوعى الحالى فى أماكن مصر والباكستان والهند واندونيسيا . وهذه المراكز يمكن تعزيزها باقامة دفاع صريح واضح عن الحرية الانسانية ورفاهية البشرية من قبل الولايات المتحدة التى عرف شعبها بحبه للحرية ورغبته البعيدة عن الاسرة فى مساعدة الشعوب المحتاجة .

وتوجد مراكز للفكر ونشر الدعوة الروحية والمعنوية فى أوروبا وامريكا ، وقد تنهج هذه المراكز أساليب مختلفة ولكنها تلتقى وتلك التى فى افريقيا وآسيا على أسس مشتركة فى مساواة الاجناس والطبقات والفرص . فعندئذ فقط يسعى المعتدى ـ اذا كان ثمة معتد ـ الى البحث عن تزاوج وتلاقح بين الافكار ، يؤديان الى تكوين عقلية جديدة والى القضاء على الافكار الخاطئة بصفة خاصة .

هذا بالنسبة للوجهة المعنوية . وأما الواقع فاننا نواجه مباشرة كارثة كبرى داهمة حاجتنا الرئيسية فيها هى الوقت الذى نحول فيه الاتجاه العقلى العنيف السائد الى اتجاه أكثر مسالمة ، فلا بد لنا من فرصة مهادنة . فلا ينبغى لنا أن نقصر تفكيرنا على الحرب أو التهدئة فقط ، لان التهدئة تعادل التعليم المعنوى الذى يعالج أعراض المرض دون المرض نفسه ، وانتهاج مثل هذا السبيل من شأنه أن يحدث سوابق لن تؤدى الا لعواقب وخيمة فى تسوية المشاكل الاخرى القائمة فى آسيا وأوروبا وافريقيا .

ان الخطوة المباشرة لاتخاذ سياسة بعيدة المدى هى قيام هدنة مؤقتة فى جهة الحرب الكورية وفى الجهة المعنوية فى كل مكان ، ويجب أن نستنبط الوسائل والغايات لنمكن القادة فى المعسكرين المتقابلين وأقصدهما بطبيعة الحال الولايات المتحدة والاتحاد

السوفييتى ليتلاقيا تحت اشراف الامم المتحدة ورقابة الرأى العام العالمى ويعملا على ايجاد اتفاق عملى شريف عادل عوضا عن العنف والحرب وقد يستطيعون اذ ذاك أن يعلنوا عدم شرعية الحرب كوسيلة لتسوية الخلافات الفكرية والمصالح القومية وبذلك يهتدون الى قاعدة موحدة للقيام بمجهودات أخرى مشتركة .

ونزع السلاح سواء أكان جزئيا أو كاملا ، من شأنه أن يكفل بقاء هذه القاعدة المشتركة فيمكنهما أن يتفقا أيضا على تعديل أساس الامم المتحدة بحيث تصبح هيئة للتحكيم تمثل الرأى العام العالمى ، وتقبل قراراتها وتنفذ .

ومن المفيد قبل أن اختتم هذا الحديث أن أوجه اهتمامكم الكريم الى الظروف التى تسبب عدم الاستقرار وتشجع على أعمال العنف فى منطقة هامة من العالم تعرف باسم الشرق الاوسط وغالبية سكان هذه المنطقة من المسلمين والمسيحيين الذين ورثوا وبثوا حضارات وأفكارا روحية عظيمة ، وهم يستقبلون موجة أثر أخرى من دعايات وافدة عليهم من الشرق والشمال والغرب . فالغرب يشعرهم بأنهم قوم متأخرون وفى حاجة الى الوصاية والحماية الاوربيتين . والشرق يقول لهم انهم مستغلون مستعبدون وعليهم أن يثوروا ضد سادتهم الغربيين . وكل من المعسكرين يحاول اقناعهم بأنهم على خطأ،وانهم لايظفرون بأية صداقة حقيقية أو عطف أو حسن تقدير من الجانب الآخر .

وعلى الرغم من هذه التيارات القوية ، فانهم لا يزالون صامدين فى المحافظة على ايمانهم وتراثهم محافظة قوية ، والواقع أنهم أكثر ميلا للأفكار الغربية ولكنهم يأبون أن يكونوا مستعبدين للغرب ، كما أنهم بالرغم من فزعهم من المبادىء المالية للشيوعية فانهم يحسون بالارتياح للأسلوب المقنع الذى يستخدمه الشرق الشيوعى فى تأييده الشفوى لكرامتهم البشرية وآمالهم القومية .

اننى أؤمن ايمانا كاملا بحكمة شعوبنا ولكنى أخشى أن ينتهوا تحت هذا الضغط المزدوج الى اللامبالاة وعدم الاهتمام ، ونتائج مثل هذا الاتجاه العقلى فى الشرق الاوسط الذى ظل مركزا دائما للأفكار الروحية سيكون له دوى بالغ الاثر فى آسيا وافريقيا اللتين لا يستطيع المعسكران فى الشرق والغرب أن يهملا أمرهما .

وبينما تقود الشرق قوى جمعت بين أطراف النشاط الفكرى والمادى واستطاعت التغلغل فى أعماق آسيا وافريقيا ، اذ بالغرب — وهو لا يتمتع بأية زعامة معنوية حقيقية ، ويحاول مزج المبادىء القديمة للاستعمار بالمبادىء الوطنية الجديدة — يخلط الامر ، ويسعى سعيا خطيرا للتوفيق بين وصاية القرن التاسع عشر ، وحقوق السيادة ومبادىء تقرير المصير ، وليدة القرن العشرين . وبينما يحتفظ الغرب بمظهر السيادة والتفوق على شعوب الشرق الاوسط هو على النقيض من هذا يحاول أن يكفل التعاون الاختيارى لهذه الشعوب التى طال استعبادها ، أو تلك التى تدور فى فلكها . وهذه المعالجة المضطربة للأمور لا يمكن أن تصل الى عقول أو قلوب الشعوب العربية والاسلامية ،وان المقاومة الوحيدة التى تبديها جماهير الشرق الاوسط للشيوعية ، انما مصدرها عقيدتها الدينية وتشككها فى هذا المذهب المادى .

ولقد حان الوقت لبريطانيا وفرنسا وخاصة امريكا لان يراجعوا انفسهم فى موقفهم الفكرى والنفسى من الشرق الاوسط ويحاولوا الضرب على نغمة تصل الى قلوب وعقول سبعين مليونا من العرب وثلاثمائة مليون من المسلمين ، منتشرين بين الصين شرقا ومراكش غربا ، فاذا لم يفعلوا هذا فسيفقدون تأييدهم فى هذا الصراع الفكرى ويستطيع الشرق بتغلغله المقنع القوى الذى يعمل تحت قيادة رشيدة . ان ينتهى به الامر الى التفوق فى هذا المضمار . ان شعبنا يقف الآن بين نارين : بين الشيطان والبحر العميق .

وقد يرى خلاصه ، اما بالسلبية التامة وعدم التعاون أو بالسخط النابض الذى يثيره عدم الثقة وعدم الرضاء . والدول الاستعمارية جميعا — ان حقا وان باطلا — لاحظ لها فى الحاضر كى تحظى بقيادة معنوية للشعوب الاسيوية والافريقية . والبلد الوحيد فى المعسكر الغربى الذى تكون له فرصة فى كسب قلوب وعقول الجماهير الشرقية هو هذا البلد ، الولايات المتحدة الامريكية فتاريخها وعلاقتها مع العالم الشرقى . يعتبر مثالا للانصاف والعلاقات الانسانية الطيبة . وقد عرفت شعوب هذا العالم خلال مائة وخمسين سنة أهل الولايات المتحدة كرجال اعمال قادرين ومدرسين واطباء ومبشرين . وقد عرفوا امريكا كأمة تقدس الحرية وتعمل على تحقيق العدالة . وعلى الرغم من الاخطاء والعثرات الاخيرة ، فانهم لم يفقدوا ايمانهم فى روحها الطيبة وعدالتها . .

على انه لا سبيل الى انتزاع الشرق الاوسط من هذه الحالة العقلية المضطربة ، ومن احساس السخط وعدم الثقة ، الا بان يتقدم هذا البلد الى العالم الشرقى على حقيقته وبزعامة معنوية ناصعة غير مضح بالمبادىء على مذبح الاحداث الطارئة . وهذا وحده سيهيىء احتمال اعادة تشييد مركز عظيم ينشر الافكار والمبادىء التى يظاهرها مئات الملايين من الشعوب الاسلامية مظاهرة تنسجم مع المبادىء الغربية ، وبهذا يستطيع الشرق الاوسط لا ان يساهم فحسب — كما فعل فى الماضى — فى القوى الفكرية والروحية التى تعمل على توازن القوى فى الميدان الادبى بل يستطيع ايضا ان يساهم فى التوازن المادى نظرا لامنياته الضخمة من ناحية عدد سكانه ومساحته وانتاجه ، كما يمكن تنظيمه ليصبح مركزا لحشد القوى المادية لرد العدوان . لقد اهملت هذه القوى المادية للشرق الأوسط وتركت ليحل بها الاضمحلال ، وذلك بتدخل الاستعمار الغربى البالى البغيض ، مدعيا انه يستطيع ان يملأ بالقواعد الحربية المنعزلة الفراغ الدفاع فى العالم العربى ، فخدع بهذا نفسه وغرر بالآخرين . والواقع أن احتلاله العسكرى وقواعده الحربية فى الشرق الاوسط بعيدة عن ان تملأ فراغا ، بل على النقيض من ذلك فهى تحدث فراغا لا يمكن ملؤه قط الا بالموارد المادية للشعوب العربية وبأيمانها بأنفسها وبقوتها .

ان شعوبنا تمد ايديها لامريكا منذ سنين تنشد الصداقة المتبادلة والتعاون المادى والمعنوى الواسع المدى ، ولهذا البلد أن يقبل هذه اليد الممدودة أو يدعها . وعلى ذلك يتوقف قسط عظيم من الامن والاستقرار وراحة البال ورفاهية الشرق الاوسط ومنطقة واسعة من البسيطة .

تقرير عن أعمال الأمانة العامة

فى المدة بين الدورتين العاديتين وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

الدورة الخامسة عشرة العادية اكتوبر سنة ١٩٥١

اولا ـ الشئون السياسية :

كانت هذه الدورة حافلة بالنشـاط السياسى المتصل ببعض شئون دول الجامعة الاعضاء وبعض شئون البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة ، وقد لاقت تلك الشئون على اختلافها اهتمام الجامعة البالغ فاتخذت فيها خطوات ملائمة ودافعت فيها ما وسعها الدفاع عن حقوق تلك البلاد وشعوبها . وكان من أهم ماواجهته الجامعة من مسائل:

١ ـ القضية المصرية

لا تزال الحالة بالنسبة للقضية المصرية متوترة ولا تزال مصر صامدة للمناورات والمساعى المتعـددة للضغط عليها لقبول الوضع الراهن فى أراضيها . ولا تزال بريطانيا تتهم مصر فى دوائر كثيرة بأنها فى سبيل مطالبها القومية تتجاهل مقتضيات السلام العالمى . ولكن ذلك كله لم يفت فى عزيمة المصريين ولم يغير من التأييد الشامل لمصر فى الشرق كله وذلك لان الحقائق الراسخة لايمكن تجاهلها بدعاوى مصطنعة والتحدث عنها كحقائق أساسية . فالدفاع عن الشرق الاوسط واستقرار السلم فيه هو مسألة تهـم الشرق الاوسط قبل كل أحد ويرجع أمرها فى البداية والنهاية الى أهله ، ومنفعتهم وحقوقهم هى الجوهر فى كل الدعاوى . وليس احتلال البريطانيين لجزء من الاراضى المصرية ضد ارادة أهل البلاد وضد الرغبة العامة للعرب ومخالفة مبادىء ميثاق الامم المتحدة من شأنها ان تعين على الاستقرار والامن فى الشرق الاوسط . ولاشك فى ان كل دفاع عن هـذه المنطقة وكل عمل لايقوم على ارادة اهلها مختارين راغبين ينتهى حتما الى الفشل . ومصر الراضية المطمئنة الراغبة فى الدفاع عن نفسها وعن مبادئها ومواثيقها ومن ورائها البلاد العربية والرأى العام الاسلامى اعظم وانفع للمصالح العالمية والسلم من بعض القـوى العسكرية البريطانية المرابطة فى منطقة قنال السويس والمعزولة معنويا وماديا عن عون من حولها . والتشبث البريطانى بالبقاء فى قنال السويس أثناء السلم ليس فى مصلحة العالم كما تدعى بريطانيا لان وجود هذه القوى العسكرية الاجنبية منفر فى ذاته ومسبب لفراغ معنوى كبير فى الشرق الاوسط ومانع بسبب مايحدثه من النزاع من ظهور وتطور قوى مصر المادية والبشرية العظيمة .

ولازال النزاع بين مصر وبريطانيا يتفاقم ولا زال العطف على مصر ومشاركتها آلامها متزايدا فى الاقطار العربية والشرقية .

ولن يغنى بريطانيا شيئا ان تتمسك بنظريات عسكرية مشكوك فى قيمتها اذ ليس لقنال السويس من الناحية الاستراتيجية الاهمية التى كانت له ، بل ان هذه الاهمية باقية فقط فى تصور بعض الناس بحكم العادة . وقد دلت التجربة فى الحرب الماضية وحتى فى الحرب الاولى على ذلك . فالتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لتبرير دوام هذا الاحتلال، والتحدث عن حرمة المعاهدات لادامة عهد بغيض الى الجماهير المصرية ليس من شأنه ان يعين على حسن العلاقات بين الدول لان معاهدات التحالف من شأنها ان تقصد الى تنظيم علاقة بين دول متوادة ذات مصلحة مشتركة . وقد صارت معاهدة ١٩٣٦ سببا دائما للاحتكاك والمشادة بين دولتين أرادتا بها ان تكون وسيلة للتعاون والتحالف فليس من المعقول التمسك ببقائها وقد استنفدت اغراضها وصارت أداة ميتة لا روح فيها ، فالتخلص منها أولى وانفع لتحسين العلاقة بين طرفيها .

والامانة العامة تجد من واجبها ان تنذر البلاد العربية بمدى الخطورة التى وصلت اليها المسألة المصرية ، وترجو أن يكون التكافل العربى والتضامن الشرقى متينا قويا أثناء العاصفة المتوقعة فان مطالب مصر قد ايدتها دول الجامعة بالاجماع مرارا منذ انشاء هذه الجامعة واظهرت البلاد العربية رغبتها فى حل هذه القضية العظيمة التى يتوقف على تسويتها مصير كثير من الامور والاستقرار والامن فى هذه المنطقة

٢ ـ مسألة مراكش

تلقت الامانة العامة انباء ترامت اليها من شتى المصادر عن الحالة فى مراكش وعن المحاولات التى قامت بها السلطات الفرنسية هناك لحمل جلالة سلطان مراكش على التخلى عن عرشه وما اقترن بذلك من عسف السلطات الفرنسية وبطشها بمراكش شعبها وزعمائها وما ساور البلاد العربية جمعاء من قلق على مصير ذلك البلد الشقيق .

وقد كلفت اللجنة السياسية الامين العام ـ فى اجتماعاتها المنعقدة بالقاهرة فى الفترة من ٢٠ يناير الى ٣ فبراير سنة ١٩٥١ ـ القيام باتصالات دبلوماسية فقابل السفير الفرنسى بالقاهرة للبحث معه بشأن تلك الانباء وليعرب له عما يساور الدوائر العربية من قلق فى هذا الصدد وليعبر له عن تأييد البلاد العربية لجلالة سلطان مراكش . كما قابل سفير الولايات المتحدة الامريكية والوزير المفوض بالسفارة البريطانية فى القاهرة للغرض ذاته . وقد اعدت الادارة السياسية مذكرات عدة بشأن مراكش منها :

١ ـ « المسألة المراكشية » تناولت تطور الموقف فى مراكش منذ زيارة السلطان لمدينة باريس فى اكتوبر ١٩٥٠ الى ارسال احد رجال الامانة العامة الى مراكش لبحث الحالة هناك والوقوف على الحقائق من مصادرها حتى تكون الامانة العامة على بينة من جلية الامور

وقد استوفت هذه المذكرة تطورات الموقف وبينت الحالة هناك بناء على ما ورد الى الامانة العامة من انباء وما تحرته من أخبار .

٢ ـ « مذكرة عن مراكش » تناولت تاريخها وجغرافيتها وسكانها ونظام الحكم فيها وتطور صلة الاستعمار الفرنسى بها ، ثم سردت مسألة الحركة الوطنية وتطور الاحزاب

السياسية على اختلاف مبادئها . وأشارت أيضا الى ماقام به الشعب من مناصرة للحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية وماعقب ذلك من تقديم الهيئات السياسية وثيقة المطالب الوطنية فى ١١ يناير سنة ١٩٤٤ الى السلطات والمندوب الفرنسى وممثلى الحلفاء .

وقد وضعت الادارة السياسية مذكرات أخرى فى مناسبات مختلفة تناولت الاوضاع السياسية لمراكش ومركزها الدولى وأثر الحوادث الاخيرة فيها والسبيل الى تقديم القضية المراكشية الى منظمات الامم المتحدة وتفنيد المزاعم الفرنسية بأن المسألة المراكشية مسألة داخلية بين فرنسا ومراكش وانه لايحق لدولة أخرى ان تتدخل فى شئون السلطان الداخلى لتلك الدولة .

٣ ـ وقد قدمت لجنة فرعية شكلتها اللجنة السياسية فى ختام جلستها المنعقدة فى ١٠ مارس سنة ١٩٥١ تقريرا فى بحث طريقة عرض المسألة المراكشية على الهيئات الدولية ومركز مراكش الدولى فى نظام معاهدة الحماية الموقعة بين مراكش وفرنسا فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ .

وقد أوصى التقرير بتجنب عرض المسألة المراكشية على مجلس الامن مستندا الى موقف التحفظ الذى تلتزمه كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وقد استحسن التقرير عرض المسألة على الجمعية العامة .

هذا وقد أوفدت الامانة رئيس شعبة شمال افريقيا بالادارة السياسية بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٥١ الى مراكش للوقوف على الحالة فيها واستقصاء الحوادث والاتصال بزعماء البلاد وتعرف أحوال الشعب المراكشى . فقام مندوب الامانة العامة بماعهد به اليه خير قيام ونجح فى العمل على ضم كلمة زعماء الاحزاب المختلفة على ميثاق قومى وقعه الزعماء فى ٩ ابريل سنة ١٩٥١ انعقد فيه اجماعهم على عدم الانخراط فى الوحدة الفرنسية التى تدعو اليها فرنسا وعلى ألا يقبلوا سياسة المراحل التى يتجزأ فيها استقلال البلاد ولكنهم يقبلون فترة انتقال لتصفية النظام الحالى ونقل المصالح التى بيد المحتل الى الوطنيين، وان لامفاوضة مع المستعمر فى الجزئيات ضمن النظام الحاضر الا بعد اعلان الاستقلال واعتبار كل عمل يؤيد توجيهات الاقامة العامة ضد جلالة السلطان خرقا لهذا الميثاق وان تتعاون مراكش مع الجامعة العربية قبل الاستقلال وبعده وان لاتتعاون مع الحزب الشيوعى المغربى ، وان يسجل ممثلو الاحزاب المتفقة هذا الميثاق فى الامانة العامة وقد سجل .

وفد نقابة الصحافة المصرية

عندما بلغ الرأى العام المصرى أنباء اشتداد ضغط السلطات الفرنسية على مراكش حكومة وشعبا اشتد اهتمامه وتوالت اجتماعات هيئاته المشتغلة بالشئون العربية وشاركتهم هيئات أخرى . وقد كان للصحافة المصرية مسعى جليل فى تتبع مراحل الكفاح بين المراكشيين والفرنسيين وتسقط أخباره وقد رأت نقابة الصحافة المصرية بالتفاهم مع الامانة العامة أن توفد وفدا الى مراكش ذاتها ، لاستطلاع الانباء من قرب، وردا على الدوائر الفرنسية التى كانت تزعم ان الصحافة المصرية تجهل حقيقة الحال ويدفعها التحامل والمبالغة فى ايراد انباء ذلك الصراع . وقد كونت النقابة الوفد من حضرات الاساتذة : الشيخ المحترم محمود أبو الفتح بك ومحمد عبد القادر حمزة بك ومحمد زكى عبد القادر بك وحبيب جاماتى وزكريا لطفى جمعه .

وقد تلكأت الحكومة الفرنسية أول الامر فى السماح للوفد بالسفر ثم سمحت تحت ضغط الظروف ثم عادت فنكصت عن سماحها بعد اعطائهم « الفيزات » ورغم ذلك كله سافر الوفد ووصل طنجة عن طريق مدريد فى ١٤ ابريل سنة ١٩٥١ فاستقبل بالمظاهرات والحفاوة من أهالى طنجه وكان لوصولهم هزة فرح واعتزاز بروابط العروبة . وقد شارك الوفد فى توحيد الصفوف هناك وتكوين جبهة الاحزاب المراكشية وقد منعت السلطات الفرنسية الوفد من دخول المنطقة السلطانية فذهبوا الى المنطقة الخليفية واستقبلهم خليفة السلطان فيها . وقد كان لهذه الرحلة أثر طيب فى استمرار الحملة الصحفية فى مصر للدفاع عن المراكشيين وكشف فرنسا لدى الرأى العام المصرى والعربى والاسلامى .

وفد المحامين المصريين

وقد كان لما قوبل به وفد الصحافة المصرية أثر سىء فى نفوس الدوائر الفرنسية والدولية فى طنجة فرأت سلطات طنجة ان فى المظاهرات والحفاوات التى اقيمت لذلك الوفد خروجا على ما لمنطقة طنجة من حياد وقدموا زعماء مراكش اللاجئين الى تلك المنطقة للمحاكمة على ذلك فاستنجدوا بالامانة العامة فرأت بالتشاور مع نقابة المحامين المصريين الأهلية ان توفد اليهم وفدا من كبار محاميها ليتولى الدفاع عنهم أمام محكمة طنجة الدولية . وقد سافر الوفد فعلا فى ٩ مايو سنة ١٩٥١ ومكث حوالى خمسة عشر يوما وكان مؤلفا من حضرات الدكاترة عبد السلام ذهنى بك ومحمد صادق فهمى بك وعزيز فهمى بك .

وكان لسفر هذا الوفد نتائج طيبة فأعيد التحقيق من جديد وقرر مبدأ قبول دفاع المحامين المصريين أمام محكمة طنجة الدولية كما كان له أثره البليغ فى نفوس المراكشيين لما دل عليه من الروابط العملية المتينة بين عرب المشرق وعرب المغرب .

وقد أكدت اللجنة السياسية قرارها بتاريخ ١١ مارس ١٩٥١ ذلك القرار الذى وافق عليه مجلس الجامعة فى ١٧ مارس سنة ١٩٥١ والذى قضى باتخاذ الاجراءات التالية :

١ ــ تقديم مذكرة الى الحكومة الفرنسية بصيغة موحدة من دول الجامعة العربية كافة يطلب فيها الى الحكومة الفرنسية تسوية الامر فى مراكش بما يكفل ازالة الشكوى ويطمئن الرأى العام العربى والاسلامى .

٢ ــ الاتصال ببعض الدول للتوسط لدى الحكومة الفرنسية لحل المسألة المراكشية حلا عادلا .

٣ ــ اذا لم تكلل هذه المساعى بالنجاح تعرض القضية المراكشية على الامم المتحدة فى دورتها السادسة .

وقد قطعت الامانة العامة شوطا كبيرا فى المرحلة الاولى ولم تسفر الاتصالات الدبلوماسية التى قامت بها مع فرنسا عن نتيجة ما كما انه لم ترد فرنسا على المذكرة التى قرر مجلس الجامعة ارسالها الى الحكومة الفرنسية بواسطة دول الجامعة .

وقد أخذت الامانة العامة فى اعداد الدراسات والبحوث المختلفة الخاصة بقضيه مراكش لتكون وافية بالغرض عند الحاجة اليها تنفيذا للمرحلة الثانية .

٣ ـ ليبيـــا :

استعرضت اللجنة السياسية فى اجتماعها من ٢٠ يناير الى ٣ فبراير سنة ١٩٥١ فيما استعرضته قضية ليبيا والتطورات الاخيرة الخاصة بتنفيذ قرارات الامم المتحـــدة بشأنها ونظرت الشكاوى التى وردت للامانة العامة من ممثلى الهيئات الوطنية بها فوضح لها ان ما يجرى عليه العمل هناك أمر يتعارض مع قرارات الامم المتحدة سواء ما يتصل باعتبـار لجنة الستين جمعية وطنية لها الكلمة النهائية فى وضع الدستـــور الليبى او ما يتصل بالنظام الفيدرالى الذى تتجه اليه لجنة الستين بتأثير من السلطات الاجنبية كمـا وضح لها ان ذلك كله ليس الا عودة الى تقسيم ليبيا الى مناطق نفوذ واستمرار احتلالهـا بقوى اجنبية . وقد قرر مجلس الجامعة فى جلسته الاولى بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥١ بناء على قرار اللجنة السياسية ان دول الجامعة العربية لاتعترف بما هو جار فى ليبيـــا وانها متمسكة بقرارات الامم المتحدةوانها تدعو مندوبالامم المتحدة والمجلس الاستشارى فى ليبيا الى العدول عن هذه الخطة واحترام المبادىء الديمقراطية وقرارات الامم المتحـدة وانها تحمل المندوب والمجلس والسلطات الاجنبية تبعة تشويه قرارات الامم المتحـــدة وتعطيلها والخروج عليها .

كما قرر ارسال هذا القرار الى السكرتيرالعام للامم المتحدة مشفوعا بمذكرةايضاحية ليوزعه بدوره على مندوبى الدول الاعضاء بالهيئة والى مندوب الامم المتحدة واعضـــاء المجلس فى ليبيا .وأوصى المجلس ايضا بالاتصالات الدبلوماسية اللازمة لتعزيز هذا المسعى .

وقد أرسل ذلك القرار مشفوعا بمذكرة ايضاحية أستندت فى شرح وجهـة نظـر الجامعة العربية على القرارين اللذين أصدرتهما الجمعية العامـة للامم المتحـدة فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ واللذين بينا الخـطوات التى يجب أن يسير عليها مندوب الامم المتحـدة والمجلس الاستشارى فى ليبيـا حتى يتحقق لها فى النهاية ما أرادته الامم المتحدة لها من :

ا ـ قيام جمعية وطنية تمثل السكان فى طرابلس وبرقه وفزان تمثيلا صحيحا .

ب ـ وأن تقيم هذه الجمعية الوطنية حكومة مؤقتة فى ميعـاد لا يتجـاوز أول ابريل سنة ١٩٥١ .

جـ ـ وأن تضع تلك الجمعية الوطنية دستورا للبلاد بما فيه تقرير نوع الحكومة .

د ـ وان تقوم بعدئذ الحكومة الليبية المشكلة تشكيلا صحيحا فى ميعاد لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

وقام الامين العام باتصالات دبلوماسية خاصة بهذه المسألة لتعزيز قرار اللجنـــة السياسية ومجلس الجامعة .

٤ ـ فلسطين :

ا ـ قضية اللاجئين : أعـدت الادارة السياسية تنفيـذا لقرار اللجنـة السياسية فى اجتماعها من ٢٠ يناير الى ٣ فبراير سنة ١٩٥١ مذكرة عن هذه القضية بعثت بها الى الحكومات العربية ولجنة التوفيق والحكومة البريطانية استعرضت فيها

مشكلة اللاجئين على ضوء القرارين الصادرين من الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٥٠/١٢/١ وفي ١٩٥٠/١٢/١٤ اللذين أبدت فيهما الجمعية العامة رغبة صادقة في اغاثة اللاجئين وتوكيد حقوقهم في العودة الى ديارهم وتعويض الذين لايرغبون في العودة آملة أن يقوم مكتب اللاجئين المزمع انشاؤه بتنفيذ أحكام الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر بتاريخ ٩٤٨/١٢/٩ .

٢ ـ الاموال المجمدة الخاصة باللاجئين العرب . كما أعدت الادارة السياسية مذكرة عن هذه المسألة أيضا لترسل الى الحكومات العربية ولجنة التوفيق والحكومة البريطانية تنفيذا لقرار اللجنة السياسية ـ في اجتماعها من ٢٠ يناير سنة ١٩٥١ ـ استعرضت فيها حالات عدد من اللاجئين العرب ممن ساءت أحوالهم فاقة وبؤسا ويملكون في الوقت ذاته أموالا مجمدة في البنوك التي تعمل في المنطقة الواقعة تحت السلطة اليهودية وفي البنوك البريطانية . وطالبت الحكومة التي تملك من الوسائل مايسهل سبيل الافراج عن تلك الاموال بالعمل على ردها وخاصة أن تركة الحكومة الفلسطينية كان بعضها ولا يزال بين يدي الحكومة البريطانية كما أن في الاتفاقات المالية بين بريطانيا واسرائيل مايهيىء الوسيلة لضمان حق اللاجئين في أموالهم والافراج عنها .

٥ ـ اتجار السودان مع اسرائيل :

وقد وصل الى الامانة العامة احتجاجات شديدة من عدد كبير من أهل السودان وممثلي الاحزاب والهيئات والجماعات هناك ضمنوها شكواهم وامتعاضهم من قيام علاقات اقتصادية وتجارية بين السودان واسرائيل ومن انشاء خط جوي بين الخرطوم وتل أبيب عن طريق قبرص .

ولما كان السودان قطرا شقيقا غالبيته الساحقة من العرب المسلمين اشتركوا في الدفاع عن قضية فلسطين وأبلوا فيها بلاء حسنا وكانت هذه العلاقة التي قامت بينه وبين اسرائيل مما يفتح ثغرة في الحصار الذي ضربته الدول العربية عليها فضلا عن أن هذه العلاقة تؤذي شعور السودانيين وعواطفهم فقد عرضت هذه المسألة على اللجنة السياسية في اجتماعها ـ من ٢٠ يناير الى ٣ فبراير سنة ١٩٥١ ـ وقد عهدت اللجنة الى الامين العام بالقيام باتصالات دبلوماسية لهذا الغرض فدعا اليه جناب الوزير المفوض البريطاني المتخصص في شئون الجامعة العربية بالسفارة البريطانية بالقاهرة وأبلغه احتجاج اللجنة السياسية على تلك الحالة والى الآن لم يستطع الحصول على جواب من الحكومة البريطانية او السودانية يتفق ورغبة أهالي السودان بل رغبة العرب والمسلمين جميعا ولا تزال تتوارد أخبار الاتجار مع اسرائيل .

وقد أرسلت الامانة العامة صورة المذكرة التي ابلغت للوزير البريطاني الى صاحب المعالي وزير الشئون القروية والبلدية المختص بشئون السودان في الحكومة المصرية للعلم بما دار من شأنها ولمعاونته في ذلك .

٦ ـ النزاع السوري اليهودي

وقع اعتداء في ١٩٥١/٢/٦ وامتد حتى ١٩٥١/٣/٣١ من القوات اليهودية على المنطقة المحايدة في الحولة على الحدود السورية ترتب عليه اضرار بليغة بالعرب المقيمين بهذه المنطقة واضطهاد وحشي لهم تسبب عنه اشتباك بين العرب واليهود جر الى نزاع بين اليهود والحكومة السورية رفع في بادىء الامر الى لجنة الهدنة ثم الى مجلس الامن واتضح في الحالتين عدوان اليهود وتجاوزهم لشرائط الهدنة . وقد أظهر السوريون عسكريين ومدنيين روحا عالية اثناء هذا النزاع رفعت المعنويات في الاقطار العربية .

وفى أثناء ذلك طلبت سوريا عقد اللجنة السياسية فيها فرئى عقد مجلس الجامعة كذلك بهذه المناسبة فى المدة من ١٤ الى ١٩ مايو سنة ١٩٥١ بدمشق . وقد بينت الحكومة السورية حجتها والعدوان الواقع على العرب الفلسطينيين وعليها ولقيت تأييدا تاما من المجلس وتقرر التضامن معها وسارعت الحكومة العراقية الى امدادها ببعض القوات الحربية كما سارعت مصر الى تزويدها ببعض حاجاتها العسكرية . ثم فصل مجلس الامن فى الامر بما يدل على عدوان اليهود وتجاوزهم شرائط الهدنة ولا تزال مشاكل الحولة بغير حل مرض سواء بالنسبة لسكان المنطقة المحايدة او بالنسبة لتجفيف الاراضى والتعرض لمجرى الطبيعى للاردن مما قد يترتب عليه مشادات جديدة بين العرب واليهود فى هذه المنطقة .

٧ ـ رحلة الامين العام الى تركيا

فى أوائل السنة الحالية دعت الحكومة التركية الامين العام لزيارة بلادها دعوة مجاملة ودية الغرض منها هو احياء العلاقات الطيبة القديمة بين البلاد العربية وتركيا

وبعد استشارة الحكومات العربية وموافقة اللجنة السياسية سافر الامين العام فى أوائل شهر يونيو سنة ١٩٥١ الى استانبول ومنها الى أنقرة فى ضيافة الحكومة التركية . ولقى من الحكومة التركية ما استحق جزيل الشكر من كرمها وحفاوتها . وقابل من رجال الدولة فخامة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية وسمع منهم ما يؤيد رغبتهم فى اقامة أحسن العلاقات مع البلاد العربية جميعها والتعاون على الخير والسلم . وقد لاقى الامين العام كثيرا من رجال السياسة والعسكرية ورجال الاحزاب وأحس بشعور عام من الجميع نحو الرغبة فى تجديد وتقوية الصداقة بين العرب والترك .

وقد ظهر ذلك جليا فى صحافة البلاد وفى مقابلة الجمهور مما أثلج الصدور وقوى الامل فى تجديد أخاء نافع بين شعبين كبيرين من شعوب الشرق .

وكان لهذه الزيارة أثر بعيد المدى فى البلاد الاجنبية والدوائر السياسية العالمية لما لهذا التعاون من أثر كبير فى سلم الشرق الاوسط ورفاهيته وتقدمه .

ثم حدث بعد ذلك أن عرضت شكوى اسرائيل على مجلس الامن ضد القيود الموضوعة من مصر على الملاحة فى قنال السويس . واشتد النزاع بين مصر وكثير من الدول التى ناصرت اسرائيل . وتبنت بريطانيا هذه القضية وساندتها امريكا وفرنسا وتوجهت الآمال الى تركيا التى تشغل مركزا يمثل الشرق الاوسط فى مجلس الامن . فلما ارتبطت تركيا فى تصرفاتها بالكتلة الامريكية الانجليزية الفرنسية وظهر انها ستصوت بجانبها وقع للعرب خيبة أمل شديدة كادت أن تعصف بالمساعى الطيبة التى بذلت لتدعيم العلاقات التركية العربية . فحاول الامين العام أن يخفف من أثر الصدمة واتصل بوزارة الخارجية التركية مذكرا اياها بالسياسة المرسومة للتعاون ولوجودها فى مجلس الامن معبرة عن مجموعة من الدول أكثرها من الدول العربية فضلا عن حق مصر الواضح فى معاهدة القسطنطينية فى سنة ١٨٨٨ وحقها بمقتضى سيادتها واجماع العرب على تكليفها بمنع وصول المهربات العسكرية وغيرها الى اسرائيل .

وقد اهتم وزير الخارجية التركية بالامر وبعث الى الامين العام رسالة مطولة يشرح فيها ظروف تركيا ودواعيها لاتخاذ الموقف الذى اتخذته . ثم بذلت تركيا بعض المساعى

لتأجيل القرار فى مجلس الامن وللتخفيف من حدته وفشلت هذه المساعى أيضا وصوتت تركيا بجانب القرار فاهتزت البلاد العربية مرة أخرى لذلك وتأثرت تأثرا شديدا .

ولكن الامانة العامة كانت فى كل ذلك تبذل مساعيها فى دوائر الصحافة والرأى العام وغيرها لتمر هذه العاصفة من غير أن تحول بين البلاد العربية وتركيا فى محاولتهما الجديدة للتفاهم والتآخى . وانا لنرجو أن تتيح الظروف لتركيا الصديقة أن تؤكد للبلاد العربية يوما وبطريقة عملية حرصها على هذا الاخاء والود .

ولا شك عندى فى أن ذوى الحل والعقد فى تركيا يرغبون فى ذلك وان الجمهور التركى كما رأيته جاد فى أن تكون علاقته بالبلاد العربية علاقة تتناسب مع الماضى المشترك والوحدة فى العقيدة والثقافة والتاريخ .

٨ ـ النزاع المصرى اليهودى حول الرقابة على الملاحة فى قنال السويس

كانت أهم الحوادث بعد نزاع الحولة بين سوريا واسرائيل فى مجلس الامن النزاع المصرى الاسرائيلى حول تقييد الملاحة فى قنال السويس . فقد تقدمت اسرائيل بالشكوى الى مجلس الامن بعد أن توالت على مصر احتجاجات دول كثيرة فى مقدمتها بريطانيا وامريكا . فلما عرض الامر على مجلس الامن اتضح ان بريطانيا ومن ورائها امريكا وفرنسا مهتمة باتخاذ قرار ضد مصر كاهتمام اسرائيل الشاكية .

وقد جرت محاولات متعددة لاجراء تسوية خارج المجلس ولكن جميع المحاولات لهذه التسوية من الجانب الآخر كانت تهدف فى جوهرها لرفع الحصار عن اسرائيل . ولما كانت المسألة فى حقيقتها هى مسألة فلسطينية ناتجة عن النزاع اليهودى العربى وأهم ما فيها هو تموين معامل التكرير فى حيفا بالبترول الذى منعت العراق نقله بالانابيب الى مصافى حيفا . فلما قضت بذلك على هذه المعامل أريد احياؤها عن طريق النقل البحرى عبر الاراضى المصرية فتعرضت مصر لهذا النقل متضامنة مع دول الجامعة فى ذلك . والحقيقة أن معامل التكرير فى حيفا فقدت أسباب وجودها بفقدها مرور البترول العراقى اليها فى الانابيب عبر البلاد العربية ، وأحياؤها عن طريق النقل بقنال السويس وما فى ذلك من تكاليف باهظة من أجور النقل والشحن والتأمين والضرائب فى القنال يجعل من المتعذر استبقاء هذه المعامل فى حيفا .

ولكن الحكومة البريطانية وأصحاب هذه المعامل لا يزال يداعبهم الامل فى سماح العراق بتموين مصافى حيفا بالبترول كما كان . ويظنون أنهم اذا أخضعوا مصر سهل اقناع العراق فى المستقبل القريب للعودة الى التعامل مع حيفا كما كان الحال قبل الحرب الفلسطينية .

فالقضية كلها فى نظر الامين العام هى اجبار العرب بقرار دولى على تصدير بترولهم الى أعدائهم رغم الحالة التى يعانونها من تشريد أبنائهم واخوانهم فى فلسطين واغتصاب لاديهم للمهاجرين اليهود .

لذلك وبمجرد اشتداد الازمة أظهرت البلاد العربية تضامنها الكامل مع مصر وأيدتها . واحتفظت مصر طول النزاع بهدوئها وتصميمها على حقها وحق العرب فلما صدر قرار مجلس الامن ضدها لم يكن وراء هذا القرار من القوى الادبية والعالمية

ما يجعل له وزنا ،لان الامر كله كان واضحا فى انها معركة خاصة فلسطينية حول ارسال بترول البلاد العربية والاسلامية جبرا الى اسرائيل وضد ارادة العرب والمسلمين . وكان عذر مصر والبلاد العربية واضحا فى الامتناع عن تنفيذ القرار ما دام الصهيونيون ممتنعين عن تنفيذ قرارات كثيرة صادرة من مجلس الامن والجمعية العمومية خاصة بفلسطين . وحيث ان هذا القرار ، فى لبه ومقصده ،متعلق بمسالة فلسطينية فقد كان من المعقول احالة موضوعه الى الجنة التوفيق ضمن الموضوعات الكثيرة المعروضة عليها التى لها من الاهمية اضعاف ما لمعامل التكرير فى حيفا التى فقدت العنصر الاساسى لوجودها وهو مرور خط الانابيب اليها والتى أصبح نقلها الى مكان آخر هو الحل الوحيد لمشكلتها . وقد كانت حكومة العراق كريمة ومتسامحة حين عرضت المساعدة فى نفقات النقل الى مكان آخر يمكن أن يصل اليه البترول العراقى عبر البلاد العربية .

وقد بلغت الدول العربية بواسطة الامين العام مجلس الامن وسكرتارية الامم المتحدة تضامنها مع مصر فى عدم السماح للبضائع العسكرية وغيرها الذاهبة الى اسرائيل بالمرور عبر الاراضى والمياه المصرية ، وأصبح واضحا تضامن العرب فى هذه القضية كما وضح فقدان هذا القرار مزايا العدالة والانصاف ،وان لا سبيل للوصول الى تسوية فى شأنه الا بتسوية المسائل الفلسطينية وتنفيذ قرارات الامم المتحدة الكثيرة فى شأنها .

وقد اتضح فى مناقشات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لهذا الموضوع ضرورة تعيين لجنة البترول العرب من خبراء لرسم سياسة عربية بترولية دائمة وللعمل على منع تصدير البترول العربى والاسلامى لمعامل التكرير بحيفا . وقد اتخذت الامانة العامة الاجراءات لتشكيل هذه اللجنة وبلغت دول الجامعة توصيات اللجنة السياسية وهى تبذل مساعيها لدى جهات متعددة لتحقيق السياسة التى أشارت بها اللجنة السياسية .

ثانيا ـ **الشؤون القانونية :**

مشروعا اتفاقيتى الاحكام وتسليم المجرمين

أنيط باللجنة القانونية اعداد مشروعى اتفاقيتى تنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين تنفيذا لقرار مجلس الجامعة الصادر بهذا الصدد بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩ .

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض احدى وثلاثين جلسة ، فلما فرغت من مهمتها تولت الامانة ارسال المشروعين الى حكومات الدول الاعضاء لتبدى ملاحظاتها عليهما .

وما أن وصلت ملاحظات الدول على مشروع اتفاقية تنفيذ الاحكام ،حتى أرسلتها لحضرات رئيس وأعضاء اللجنة القانونية التى شكلها المجلس الموقر لمراجعة المشروع فى ضوء ملاحظات الدول .

مشروعات اتفاقيات الجنسية والجوازات والتأشيرات

وبعثت الادارة القانونية مشروعات اتفاقيات الجنسية والجوازات والتأشيرات والاعلانات والانابة القضائية الى اللجنة القانونية الدائمة لدراستها فى ضوء الملاحظات الواردة من الدول بشأنها ،وذلك اقتداء بما قرره المجلس بصدد مشروعى اتفاقيتى تنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين فى ١٩٥١/١/٢٩ ولا تزال اللجنة تنظر فيها .

قانون الغائبين الصادر فى اسرائيل

قامت الادارة القانونية بدراسة قانون الغائبين الصادر فى اسرائيل بناء على طلب وزارة الخارجية السورية ، ورأت أن هذا القانون يعتدى اعتداء صارخا على حق الملكية الفردية الذى كفله القانون الدولى ونصت على حمايته دساتير العالم كما قدمت بعض الاقتراحات الضرورية لحماية أموال العرب تحت الحراسة الاسرائيلية .

مصالح اللاجئين

ودرست اقتراحات واردة اليها من بعض الهيئات الفلسطينية بدمشق والخاصة بتولية الامانة العامة أمر الاجابة على ما جاء فى بيان الحكومة البريطانية من ادعاءات ضد حكومة فلسطين السابقة وبدراسة موضوع رفع الامانة العامة الدعوى أمام محكمة العدل الدولية على بريطانيا .

ورأت الادارة أن الامانة العامة لا تستطيع رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية اذ أن المادة ٣٤ من نظامها الاساسى يقول بأنه يكون للدول وحدها الحق فى أن تكون أطرافا فى الدعاوى التى ترفع للمحكمة .

ورأت أيضا أن تقترح الامانة العامة على الحكومات الدول الاعضاء « تبنى مصالح اللاجئين » فى بلادها .

مصالح الدول العربية فى اسرائيل

تنفيذا لما قرره المجلس فى دور انعقاده العادى الرابع عشر بالجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٥١ من احالة موضوع رعاية مصالح الدول العربية فى اسرائيل الى الادارة القانونية لبحثه وتقديم تقرير عنه على أن تستعين بالمعلومات التى لدى الحكومات العربية فى هذا الشأن ، طلبت الشعبة الدولية بالادارة القانونية من وزارات خارجية الدول الاعضاء موافاتها بالمعلومات والاحصاءات المتصلة بالموضوع وبكل ما تراه مفيدا فى دراسته .

وقد ردت الحكومتان : السورية ، واللبنانية ، بأنهما بسبيل تجميع ما لديهما من معلومات واحصاءات بهذا الشأن وبعثت الحكومة المصرية بما لديها من احصاءات وأجابت الحكومة العربية السعودية بأنه كان لبعض الرعايا السعوديين « بعض العقار

البسيط بقرية سلمه قرب يافا وقد تركوه عندما نزحوا مع من نزح من أهالى فلسطين » . والادارة فى انتظار ورود المعلومات والاحصاءات اللازمة لاعداد الدراسة المطلوبة .

مشكلة مراكش

وبحثت الادارة القانونية مسألة معاهدة الحماية الفرنسية على مراكش وما زالت تعمل فى أبحاث خاصة بعرض القضية المراكشية على هيئة الامم ومركز مراكش الدولى من الناحيتين الفقهية والعملية .

المشاريع المختلفة

وتعمل الادارة أيضا على دراسة مشروع توحيد أنظمة السجون وعلى اقامة قسم خاص بالمعاهدات العربية التى عقدتها الدول العربية فيما بينها أو مع غيرها أو التى اشتركت فيها مع مجموعة من الدول الاخرى . وكذلك المعاهدات التى عقدتها الدول الاجنبية وتمس الدول العربية من بعيد أو قريب كما تهتم الادارة بدراسة الطرق والوسائل التى تساعدها على تحقيق ايجاد مذاهب ووجهة نظر عربية فى القانون الدولى العام أسوة بما قامت به الدول العربية فى الثقافة وكذلك تبحث تنظيم مراجع القانون الدولى فى العالم العربى .

ثالثا ـ شؤون المواصلات :

قامت الامانة العامة بتنفيذ قرار المجلس الصادر فى ٨ ابريل سنة ١٩٥٠ الخاص بالموافقة على اقتراح لجنة المواصلات . ونص القرار المذكور كالآتى :

« نظرا لما ورد من ملاحظات بعض الدول الاعضاء على التوصيات ومشروعات الاتفاقيات التى تقدمت بها اللجنة الدائمة للمواصلات فى سنة ١٩٤٦ وتقادم العهد عليها، توصى هذه اللجنة هيئة المجلس الموقر بالنظر فى اعادة تشكيل اللجنة المذكورة، على أن تكون مؤلفة من اخصائيين من الدول العربية ومزودين بالتعليمات الكافية التى تعبر عن وجهات نظر حكوماتهم فيما يختص بالموضوعات التى تحال عليهم كى لا تكون اقتراحاتهم موضعا لمراجعة هذه الحكومات قبل عرضها على المجلس على أن تجتمع هذه اللجنة عقب تشكيلها لتتقدم باقتراحاتها الى مجلس الجامعة فى دور اجتماعه المقبل .

وقد أبلغ القرار السالف الذكر الى جميع الدول الاعضاء بمذكرة مؤرخة فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٥٠ . مع رجاء سرعة موافاة الامانة العامة بأسماء من تختارهم كل دولة من الاخصائيين لتمثيل حكومتها فى هذه اللجنة .

وبتاريخ يوليو سنة ١٩٥٠ أفادت مصر بأسماء من وقع عليهم اختيارها ليكونوا مندوبين عنها فى اللجنة الدائمة للمواصلات .

وقد حررت الامانة العامة لبقية الدول استعجالا بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٠ ثم أعقبته باستعجال ثان بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠ واستعجال ثالث بتاريخ ١ يناير سنة ١٩٥١ فارسلت كل من العراق والمملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ولبنان ،أسماء من وقع عليهم الاختيار ،ليكونوا مندوبين عنها فى اللجنة الدائمة للمواصلات وكان آخر رد تلقته هذه الادارة فى هذا الصدد ،هو رد حكومة لبنان بتاريخ ٣٠ يوليه سنة ١٩٥١ .

أما بقية الدول الاعضاء – وهى سوريا واليمن – فلم ترد منهما أية افادة حتى الآن وقد حررت لهما هذه الادارة استعجالا بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٩٥١ .

رابعا – **الشؤون الاقتصادية :**

تعديل الاتفاقات التجارية المعقودة مع الدول الاجنبية

تنص المادة الثانية من ميثاق الجامعة على أن من أغراضها تعاون تلك الدول تعاونا وثيقا فى الشئون الاقتصادية والمالية وبما فى ذلك التبادل التجارى ولقد نشطت الحكومات العربية لعقد اتفاقات تهدف الى تسهيل التبادل التجارى بين رعاياها غير ان هذا التعاون قد اعترضته الاتفاقات التجارية القائمة بين الدول العربية ودول أجنبية تتمتع بموجبها الدول الاجنبية بحكم الدولة الاكثر رعاية . ولقد قدم الوفد اللبنانى الى مجلس الجامعة فى جلسته الاولى من دور انعقاده الرابع عشر المنعقد بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥١ اقتراحا يتضمن بأن توصى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية حكومات الدول الاعضاء بأن تعمل على تعديل الاتفاقات المعقودة مع الدول الاجنبية كى يتسنى لهذه الحكومات الاتفاق على أحكام خاصة بتسهيل التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين البلدان العربية لا تسرى على الدول الاجنبية .

ولقد قرر المجلس احالة الموضوع على الادارة الاقتصادية لتقوم بتحضيره مع اللجنة الاقتصادية المنبثقة من المجلس وليعرض بعد ذلك على المجلس فى اجتماعه التالى . ولقد درست الادارة الاقتصادية هذا الموضوع وقدمت نتيجة دراستها الى المجلس الموقر فى اجتماعة الاخير بدمشق من ١٤ الى ١٩ مايو سنة ١٩٥١ . ولقد صدر قرار من المجلس بتوصية الدول الاعضاء بأن تقيم علاقاتها الاقتصادية فيما بينها على أساس الافضلية . وأن تعمل على تعديل الاتفاقات القائمة بينها وبين الدول الاجنبية بما يحقق هذه الافضلية وذلك بالنص على ان الميزات الممنوحة لاعضاء جامعة الدول العربية لا يسرى عليها شرط الدولة الاكثر رعاية الذى يمكن أن يرد فى اتفاقات معقودة مع دول أجنبية الا اذا كانت هناك أسباب مبررة تحول دون ذلك .

وقد أبلغت الامانة العامة للجامعة العربية فى ٥ يونيه سنة ١٩٥١ الدول الاعضاء قرار المجلس الآنف الذكر راجية أعلامها عن الخطوات التى ستتخذ لتنفيذه . ولقد أجابت المفوضية الملكية العراقية بالقاهرة على الامانة العامة بأن الحكومة العراقية لا ترتبط فى الوقت الحاضر بأية اتفاقية اقتصادية أو تجارية مع أى دولة غير الدول العربية ما عدا بعض النصوص الواردة فى معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة مع

تركيا . وأما الاتفاقات الاقتصادية التى سيرتبط بها العراق فى المستقبل مع الدول الاجنبية فان الحكومة العراقية واضعة نصب عينيها وضع النصوص المقتضية لمنح الدول العربية الرعاية اللازمة بالتعامل الاقتصادى فيما بينها .

وأشارت مفوضية المملكة الاردنية الهاشمية بمذكرتها المؤرخة فى ١٩٥١/٥/٢٤ بأن الحكومة الاردنية الهاشمية لا ترتبط فى الوقت الحاضر بأية اتفاقيات اقتصادية أو تجارية ثنائية مع أية دولة أجنبية تحول دون اتخاذ الخطوات اللازمة للنظر فى الاقتراح اللبنانى المبحوث عنه .

وكذلك أفادت مفوضية الجمهورية السورية بأن الحكومة السورية درجت فى الاتفاقات التجارية التى تعقدها مع البلدان الاجنبية على أن تستثنى من معاملة الدول الاكثر رعاية الاعفاءات والتفضيلات الجمركية التى تمنحها لدول الجامعة العربية لذلك لا توجد فى الاتفاقات التجارية التى عقدتها سورية ما يمنعها من منح الدول العربية الافضلية المقتضية بالتبادل التجارى فيما بينها .

المؤتمر الرابع لخبراء الجراد

دعت الحكومة الملكية المصرية الدول المهددة بغزو الجراد الصحراوى الى عقد مؤتمر يحضره خبراء فنيون من هذه الدول . وذلك بناء على الرغبة الصادرة عن هيئة مؤتمر خبراء الجراد الصحراوى الذى اجتمع بمدينة دلهى الجديدة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ولقد قبلت دعوة الحكومة المصرية الدول والهيئات الآتية :

الهند ، الباكستان ، ايران ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، اليمن ، المملكة الاردنية الهاشمية ، لبنان ، أثيوبيا ، بلجيكا ، ايطاليا ، أسبانيا ، المملكة المتحدة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ولقد رحبت الامانة العامة بالاشتراك فى هذا المؤتمر نظرا لاهتمامها بمكافحة هذه الآفة ولما سبق أن قامت به من جهود فى هذا الصدد .

أن الاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية من الموضوعات التى تأخذها الجامعة العربية بعين الاعتبار لما تلحقه هذه الآفات من أضرار بالاقتصاد الزراعىفى الدول أعضاء الجامعة وكلها دول يمثل انتاجها الزراعى نسبة كبيرة من دخلها القومى .

لذلك قررت الامانة العامة قبول دعوة الحكومة المصرية للاشتراك فى أعمال هذا المؤتمر بمندوبين مراقبين عنها ولقد حضر المندوبان جميع جلسات المؤتمر الذى انعقد بمدينة القاهرة فى المدة بين ٢٤ الى ٣١ مارس سنة ١٩٥١ .

أعمال المؤتمر وتوصياته

ا ــ تقدم حضرات الخبراء بتقارير مفصلة عن حالة الجراد فى خلال المدة من خريف عام ١٩٥٠ حتى ربيع ١٩٥١ وما ينتظر أن تكون عليه الحالة فى الموسم القادم على أسس التنبؤات العلمية والخبرة الفنية والعملية .

وكذلك تناولت أبحاث الخبراء كافة الموضوعات الخاصة بالمكافحة من أبحاث فى تكاثر هذه الآفة ومحوها فى كافة أطوارها وهجرة أرحالها وطرق حصرها وكذلك السموم المستعملة فى الطعوم ونسبها كما هو مبين تفصيليا فى « الملحق رقم ١ » .

ب ـ ولقد انتهى المؤتمر الرابع لخبراء الجراد الى وضع سبع عشرة توصية على جانب كبير من الاهمية فى صورة دقيقة واضحة عن كافة ما أشير اليه من تقارير وأبحاث ورفق هذا التقرير صورة كاملة من هذه التوصيات التى وافق عليها أعضاء المؤتمر باجماع الآراء « ملحق رقم ٢ » .

المؤتمر الاول للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية

لقد تم تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة فى البلدان العربية بمدينة بيروت فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٠ من مندوبين عن مصر والعراق وسوريا ولبنان وبعثت الدعوة لانعقاد أول مؤتمر عام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية ووضعت اللجنة التحضيرية جدولا مؤقتا لاعمال المؤتمر وبعثت به للادارة الاقتصادية ، وطلبت ابداء الرأى وارسال المقترحات الى مقر اللجنة التحضيرية المؤقت ببيروت وتتلخص الاقتراحات التى عرضت فيما يلى :

أ ـ انشاء اتحادات للغرف العربية يكون لها مركز ومكتب دائم أو الاكتفاء بمؤتمرات دولية تعقد كل سنة فى احدى الدول العربية لدراسة المواضيع والابحاث التى طرأت خلال السنة المنصرمة .

ب ـ توطيد العلاقات بين دول الجامعة العربية وعلاقات هذه الدول بالدول الاجنبية والاتفاقات التجارية بين الدول العربية وحرية انتقال الافراد وغير ذلك .

جـ ـ بحث أنظمة النقد والرسوم الجمركية وحركة الترانسيت وحماية الصناعات فى البلاد العربية ووسائلها والعمل على تشجيعها .

د ـ الاعمال الزراعية الخاصة بتشجيع الانتاج الزراعى وتسهيل تبادله .

ولقد رحبت الامانة العامة بفكرة عقد هذا المؤتمر الذى يتفق والاهداف التى تتوخاها جامعة الدول العربية فى الناحية الاقتصادية . وأبدت استعدادها للمشاركة فى بحث المواضيع ودراستها دراسة وافية ، والمساهمة بكل ما لديها من معلومات فى سبيل الوصول الى النتائج العملية المفيدة ، التى يهدف اليها المؤتمر . وأوفدت الامانة العامة مندوبين مراقبين عنها فى هذا المؤتمر .

وأشار مندوب الامانة العامة الى المشاريع التى أعدتها لجنة من الخبراء الاقتصاديين بتوحيد العملة بين الاقطار العربية على أساس اقتراح عراقى بهذا الشأن ولتسهيل التبادل التجارى ورفع الحواجز الجمركية بين الاقطار العربية كما أوضح جهود الجامعة فى فرض واحكام مقاطعة البضائع الصهيونية وأشار الى ماينتظر عقده من اتفاقيات اقتصادية على أساس ميثاق الضمان الجماعى والتعاون الاقتصادى .

ولقد حضر مندوبا الجامعة العربية جميع جلسات المؤتمر بصفة مراقبين ، وشاركا فى اللجان الفرعية وأبديا من الملاحظات مايساعد على تقريب وجهات النظر .

وانتهت جلسات المؤتمر بالموافقة على القرارات والتوصيات التى أعدتها لجنة خاصة مؤلفة من مندوبين عن كل وفد . وان الادارة الاقتصادية ليسرها أن ترفع مع هذا صورة

كاملة من قرارات وتوصيات المؤتمر وهي تأمل ان تنال هذه القرارات اهتمام الحكومات العربية وتأييدها ليتم التعاون بين كافة الهيئات الرسمية والشعبية فى البلاد العربية لتحقيق الاهداف التى تضمنتها توصياته · ملحق « رقم ٣ »

عقد مؤتمر اقتصادى شرقى :

لقد قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى اجتماعها بالقاهرة فى ٢٠ يناير الى ٣ فبراير سنة ١٩٥١ ان تتولى الامانة العامة لجامعة الدول العربية دراسة اقتراح لعقد مؤتمر اقتصادى تدعو اليه الجامعة العربية وتشترك فيه الدول الصديقة فى الشرق الاوسط ويكون هدف هذا المؤتمر وضع خطط التعاون الاقتصادى بين الدول الاعضاء وانشاء هيئة اقتصادية للشرق الاوسط ·

وتنفيذا لما قررته اللجنة السياسية فقد أعدت الادارة الاقتصادية مذكرة تضمنت مقترحات تمهيدية بالوسائل التى تحقق الاهداف التى توخاها قرار اللجنة السياسية وعرضت هذه المذكرة على المجلس الموقر فى دور انعقاده الرابع عشر بدمشق · ولقد أحال المجلس هذه المذكرة مع مذكرة الحكومة اللبنانية بشأن هذا المؤتمر الى اللجنة العامة وبعد مناقشتها وافقت اللجنة من حيث المبدأ على عقد مؤتمر اقتصادى وأوصت بأن تؤلف لجنة من خبراء اقتصاديين يمثلون دول الجامعة لاعداد مشروع جدول أعمال وتنظيم شئون هذا المؤتمر مع تحديد مدة انهاء هذه المهمة بابتداء الدورة القادمة لمجلس الجامعة العربية ولقد اتصلت الامانة العامة للجامعة العربية بالحكومات العربية لترشيح الخبراء الاقتصاديين تنفيذا لقرار مجلس الجامعة وقرر تحديد موعد اجتماع لجنة الخبراء يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥١ وسيقدم للمجلس الموقر تقرير خاص بنتائج أبحاث لجنة الخبراء ليقرر مايراه بهذا الشأن ·

المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل

منذ مدة أخذت تتبين عيوب الرقابة على المعاملات مع اسرائيل والتى قصدت الجامعة الى منعها وأحكام مقاطعتها ، فأشار مجلس الجامعة بضرورة انشاء مكتب عام تتفرع عنه مكاتب محلية فى البلاد العربية لمقاومة التهريب الى اسرائيل لاحكام المقاطعة وقرر المجلس فى دورته الرابعة عشرة العادية المنعقدة بدمشق بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٥١ جعل مقر المكتب الرئيسى دمشق فنفذت الامانة العامة قرار المجلس واتخذت الاجراءات اللازمة بتعيين رئيس مؤقت للمكتب ومساعدين له · وقد رجت الامانة العامة الحكومة المصرية ان تأذن باعارة مدير مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك المصرية لمدة ستة أشهر وذلك لما لدى هذه المصلحة من الخبرة الطويلة فى مقاومة التهريب ولما لها من علاقات وثيقة بمصلحة الجمارك بما يعين فى البداية على الاستفادة من النظم الموضوعة

وقد باشر فعلا اللواء وحيد شوقى بك وأعوانه عملهم وزار البلاد العربية المختلفة ووضع مقترحات نفذ بعضها والبعض الآخر فى سبيل التنفيذ · وأخذ النظام المحكم الذى تريده الجامعة طريقه · فى الملحق رقم ٤ تقرير لمدير المكتب يتبين منه الوضع الى أوائل شهر سبتمبر سنة ١٩٥١

خامسا ـ الشئون الثقافية :

معهد المخطوطات

يواصل معهد المخطوطات أداء رسالته فى تصوير المخطوطات العربية النـــادرة فى جهات العالم المختلفة وفى اجابة طلبات الراغبين فى الحصول على صـــــور مكبرة لبعض المخطوطات ـ سواء كانوا أفرادا أم معاهد أو هيئات ومن أهمها ماطلبه مجمع فؤاد الاول للغة العربية من تصوير بعض المخطوطات بمعهد الادارة الثقافية بما يبلغ نحو خمسمائة جنيه وماطلبته دار الكتب كذلك وخصوصا بسبب المجموعة الكبـيرة التى أحضرت عـن الاستانة . والادارة الثقافية تعد عدتها لارسال بعثة الى الهند للاطلاع على مافى مكتباتها العامة والخاصة من المخطوطات العربية وتصوير القيم منها .

الترجمة والتأليف

تمت فى هذه الفترة ترجمة بعض المؤلفات الاجنبية التى وقع الاختيار عليها وتم من ذلك طبع الجزء الخامس من كتاب قصة الحضارة وكتاب تطور الزراعة فى الشرق وتطبع الآن ترجمة كتاب الوحدة الايطالية .

مهرجان ابن سينا

توالى اللجنةالخاصة باحياء الذكرىالالفية للفيلسوفابن سينأعمالها اعدادالاحتفال بهذه الذكرى وقد أوشك أحد أعضاء هذه اللجنة على الانتهاء من وضع كتاب عن حياة ابن سينا وتعمل الادارة الثقافية على اعداد الترتيبات اللازمة لمهرجان ابن ســـينا الذى تقرر أخيرا عقده بمدينة بغداد فى النصف الثانى من شهر مارس سنة ١٩٥٢ على انيليه المهرجان الايرانى لذكرى الرئيس ابن سينا فىالنصف الاولمن شهرابريل سنة ١٩٥٢ وذلك بدلا من الموعد السابق فى غضون عام ١٩٥١ حتى تتاح الفرصة الكافية لاخراج مهرجان ابن سينا على النحو الذى يليق بجلال صاحب الذكرى .

مكافحة الأمية وتثقيف الكبار

جمعت الادارة الثقافية بعض المعلومات والبيانات الخاصة بمكافحة الامية ووسائلها ودرجتها فى البلاد العربية وماعمل للقضاء عليها وعرضت صورة من تقرير الخبيرالعالمى وليم جراى الذى استقدمته الحكومة المصرية مع تقرير من وزارة المعارف المصرية عـــلى مندوبى الدول الاعضاء فى الدورة السادسة للجنة الثقافية .

ونفذت الادارة الثقافية قرار اللجنة الثقافية فى الدورة الخامسة الخاص بالانتفاع بالتجربة التى أجرتها مصر لتثقيف الكبار « مؤسسة الثقافة الشعبية » فأرسلت جميع المناهج واللوائح والانظمة المتبعة فى هذه المؤسسة الى وزارات المعارف في دول الجامعـــة العربية .

الاتصال بالهيئات الثقافية العالمية

تواصل الادارة الثقافية التعاون مع الهيئات الثقافية العالمية وفى مقدمتها اليونسكو وهى ترسل مندوبا عنها لتمثيلها فى اجتماعات هذه الهيئة وتسعى للتعاون معها وتسهيل مهامها الثقافية والتعليمية فى البلاد العربية .

كتب التاريخ المدرسية

ألفت الادارة الثقافية لجنة من الخبراء لوضع قواعد عامة يسترشد بها فى تأليف كتب التاريخ المدرسية فى البلاد العربية برئاسة سعادة الاستاذ محمد شفيق غربال بك وعضوية بعض حضرات اساتذة التاريخ فى جامعتى فؤاد الاول وابراهيم باشا وبعض حضرات الملحقين الثقافيين فى مفوضيات الدول العربية فى القاهرة . وقد شرعت هذه اللجنة فى دراسة كتب التاريخ المقررة حاليا فى مرحلتى التعليم الابتدائى والثانوى فى جميع الدول العربية كما رأت دراسة التقرير الذى وضعته لجنة الخبراء التى الفتها اليونسكو فى اكتوبر ١٩٥٠ لوضع مقترحات فى تدريس مادة التاريخ والمعلم الذى يقوم بها وكتب التاريخ المدرسية وكيف يكون التاريخ وسيلة للتفاهم والتعاون بين الشعوب ولا تزال اللجنة سائرة فى عملها .

دعوة كبار الكتاب لكتابة مقالات

كان نجاح فكرة استكتاب بعض كباز الكتاب والعلماء فى العالم العربى مقالات وبحوثا فى أمهات المسائل الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وجمعها فى كتاب طبع باسم كتاب «العالم العربى» سببا قويا فى معاودة هذه الفكرة ، فعهدت الادارة الثقافية الى فئة من كبار الكتاب والعلماء بالكتابة فى بعض هذه الموضوعات الحيوية التى تهم البلاد العربية وذلك لنشرها فى جزء ثان من كتاب «العالم العربى» .

اللجنة الثقافية

عقدت اللجنة الثقافية دورتها السادسة فى ٢٠ اغسطس سنة ١٩٥١ بمدينة الاسكندرية وكان جدول أعمالها : ـ

١ ـ عرض النشاط الثقافى بين دورتى اللجنة الخامسة والسادسة .

٢ ـ المؤتمر الثقافى العربى الثالث والتمهيد لاعماله بمناقشة المسائل الاتية :

ا) تعميم التعليم فى مرحلته الاساسية كوسيلة لمكافحة الامية .

ب) الكتاب العربى .

ج) الموضوعات التى رأت لجنة شئون الثقافة العربية فى المؤتمر الثانى ، أن تجعلها برنامج المؤتمر الثالث واشارت اليها مذكرة الادارة الثقافية المقدمة للجنة فى هذا الموضوع .

٣ ـ نشر الثقافة بين الكبار ٠

٤ ـ مشروعات الادارة الثقافية وميزانيتها لعام ١٩٥٢ ٠

٥ ـ مشروع انشاء معهد ثقافى عربى فى الباكستان الذى تقدم به مندوب الجمهورية السورية فى اللجنة ٠

٦ ـ تنسيق الخطط العربية فى الهيئات الدولية بشأن المسائل الثقافية ٠

٧ ـ بيوت الطلبة العرب المغتربين فى عواصم الدول العربية ٠

واتخذت عدة قرارات معروضة على مجلس الجامعة الموقر فى هـذه الدورة ٠ «ملحق رقم ٥» ٠

سادسا ـ الشئون الاجتماعية :

حرصت الامانة العامة على تدعيم ادارة الشئون الاجتماعية وتوسيع نطاقها فى حدود امكانياتها الراهنة لتستطيع هذه الادارة الاضطلاع بمهامها المتشعبة ومسئولياتها المتزايدة من حيث تنسيق التعاون بين الهيئات الدولية المختصة والدول الاعضاء فى مجال الدراسات الاجتماعية ومعالجة مشاكل اللاجئين ورعاية الطلبة الفلسطينيين وبحث الشئون الصحية ومكافحة المخدرات الى غير ذلك مما يدخل فى اختصاصات هذه الادارة ٠

أولا ـ شئون اجتماعية

١ ـ **الدراسات الاجتماعية** : ذكرنا فى تقريرنا السابق عن نشاط الامانة العامة انه كان من ضمن ما اوصت به حلقة الدراسات الاجتماعية التى عقدت فى بيروت عام ١٩٤٩ عقد حلقة ثانية متممة لها ، وكانت الحكومة المصرية قد أبدت رغبتها فى عقد هذه الحلقة بالقاهرة ٠ وقد ايدت هيئة الامم المتحدة هذه الرغبة بوصفها المنظمة لحلقة الدراسات الاجتماعية وتحدد لعقد الحلقة يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بمدينة القاهرة واعتمدت هيئة الامم المتحدة لها مبلغ ٣٠ الف دولار ، بينما تتحمل مصر الداعية للحلقة ما يقرب من ١٠ آلاف جنيه وقد اوفدت هيئة الامم المتحدة جناب السير روفائيل سلنتو واخرين ليمثلوها فى تنظيم الحلقة واعداد الاجراءات التحضيرية والتنفيذية بالاتفاق مع الامانة العامة ووزارة الشئون الاجتماعية المصرية وحكومات الدول العربية

وتألفت لجنة تمهيدية بوزارة الشؤون الاجتماعية برئاسة معالى الدكتور احمد حسين باشا وحضرها عن هيئة الامم المتحدة جناب السير روفائيل سلنتو ومندوب الامانة العامة وكذلك حضرها خبراء وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الصحة المصرية ووزارة المعارف . واتفق فى هذه اللجنة على أن يكون موضوع « الانعاش الاجتماعى فى الريف والبدو » هو الموضوع الاول الذى يجب أن تتناوله حلقة القاهرة للبحث فى اجتماعاتها ، وذلك لان الحالة الاجتماعية فى الريف والمسائل المتعلقة بها وبأهل الريف الذين يمثلون نحو ٩٠٪ من مجموع سكان البلاد العربية مما يستدعى تفضيل بحث هذا الموضوع بدلا من موضوع «ادارة الانعاش الاجتماعى» الذى كان قد سبق اختياره فى حلقة بيروت ٠

الى أسرهم وذويهم . وقد تم ترحيل جميع الذين تقدموا الى الامانة العامة ويبلغ عددهم ٥٨٩ لاجئا سافروا بالطريق الجوى على حساب الحكومة المصرية كما سافر على حساب الامانة العامة فى هذه المدة ١٢٣ شخصا والامانة العامة فى سبيل ترحيل خمسين أسرة أخرى طلبت السفر الى المناطق العربية .

هذا وقد قامت الامانة العامة لدى السلطات المختصة بتسهيل سفر اللاجئين المقيمين بغزة الى البلاد التى يرغبون السفر اليها للالتحاق بوظائف فيها وكذلك تسهيل عودتهم الى غزة عقب انتهاء عقود استخدامهم .

ثالثا ـ **الاسر الفلسطينية المستورة المنكوبة**

١ ـ أصدرت اللجنة السياسية المنعقدة فى اغسطس سنة ١٩٥٠ القرار الآتى : ـ

« واستعرضت اللجنة حالة بعض الاسر الفلسطينية الكريمة التى انقطعت مواردها فقررت أن يخصص مجلس الاغاثة الاعلى مبلغ خمسة عشر الف جنيه فى ميزانية العام الحاضر لانفاقها ـ بالاتفاق مع الامين العام ـ على اعانة الاسر الفلسطينية المنكوبة المستورة ـ والمقيمة فى البلاد العربية ـ وذلك فى حالة الضرورة » .

وعلى أثر هذا القرار وزع هذا المبلغ بالنسبة لعدد اللاجئين فى كل دولة عربية فكان نصيب كل دولة كما يلى :

جنيه	
٧٢٠٠	للاجئين بالاردن
٤٠٠٠	« بمصر
٣٠٠٠	« بلبنان
١٥٠٠	« بسوريا
٣٠٠	« بالعراق

٢ ـ قامت الحكومات العربية بدورها بتوزيع ما خص العائلات المقيمين فيها لمستحقيها.

٣ ـ وفيما يتعلق بمصر ، قامت الامانة العامة باعداد الكشوف الخاصة بأسماء الاسر الفلسطينية المقيمة بمصر وذلك بعد استيفاء الابحاث الاجتماعية عنها بناء على طلب اللجنة العليا لشئون مهاجرى فلسطين التابعة للحكومة المصرية وقد وزعت المبالغ طبقا لهذه الكشوف بمعرفة اللجنة المذكورة وقد استنفذت هذه المبالغ جميعها .

ومن المرغوب فيه أن ينظر مجلس الجامعة فى اسداء معونة أخرى عاجلة توزع على العائلات المستورة المصابة .

رابعا ـ **المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين**

يواصل المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين العرب السهر على اللاجئين والعناية بهم بقدر استطاعته وما تسمح به موارده لتخفيف البؤس عنهم .

ويوالى المجلس ارسال الملبوسات والاسعافات والمؤن اللازمة الى اللاجئين فى مختلف المناطق كما ترد اليه هبات وتبرعات متنوعة من الهيئات والجمعيات الخيرية .

وكان أهم ما قام به المجلس الموافقة على عمل فيلم دعاية عن حالة اللاجئين لعرضه فى البلاد الاجنبية بغية استدرار العطف عليهم وجمع التبرعات لهم .

وكان من نتيجة عرضه فى امريكا أن أخذت ترد على المجلس الاعلى بعض الهبات من الهيئات الخيرية المذكورة .

وقد تم الاتفاق مع استديو مصر للتمثيل والسينما على عرض هذا الفيلم باللغة العربية وسيعرض قريبا فى البلاد العربية .

خامسا ـ **الطلبة الفلسطينيين**

١ ـ أصدرت اللجنة السياسية فى ١٥ اغسطس سنة ١٩٥٠ القرار التالى فيما يختص بمساعدة الطلبة الفلسطينيين :

« استعرضت اللجنة ما يعانيه كثير من الطلبة الفلسطينيين فى الدول العربية والخارج من ضيق مالى بسبب انقطاع مواردهم فقررت الاذن للامين العام فى أن يصرف من الاموال المخصصة لفلسطين والموضوعة تحت رقابة لجنة الخبراء الماليين المبالغ التى يرى ضرورتها لاسعاف الطلبة الفلسطينيين أينما كانوا على ان يتقدم للجنة السياسية فى كل دور من أدوار اجتماعها بحساب بما صرفته الامانة العامة من أموال فى هذا الباب » .

٢ ـ وفى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥٠ أصدر المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين القرار التالى :

« قرر المجلس الموافقة على مبدأ المساعدة للطلبة الفلسطينيين وخصص لهم مبلغا فى حدود العشرة آلاف جنيه للصرف منه على الطلبة الموجودين الآن فى المعاهد المصرية » .

٣ ـ كان لدى الامانة العامة دراسات سابقة عن حالة الطلبة الفلسطينيين الاجتماعية والمالية فتألفت لجنة برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد على نمازى باشا رئيس لجنة الخبراء الماليين فقررت القواعد اللازمة لمنح الاعانة وذلك بعد صدور قرار اللجنة السياسية الثانى فى هذا الشأن فى ٣ فبراير سنة ١٩٥١ .

ملحق رقم (١)

برنامج

المؤتمر الرابع لخبراء الجراد الصحراوى

القـــاهرة

٢٤ ـ ٣١ مارس سنة ١٩٥١

---

١ ـ تقارير عن حالة الجراد الصحراوى ووسائل مقاومته فى كل اقليم وذلك خلال المدة من خريف عام ١٩٥٠ حتى ربيع سنة ١٩٥١ .

٢ ـ ما ينتظر أن تكون عليه حالة هذا النوع من الجراد فى ربيع وخريف عام ١٩٥١ مع دراسة الموقف بوجه عام .

٣ ـ سبل المقاومة فى كل اقليم خلال عامى ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ .

٤ ـ سبل الحصر فى كل اقليم خلال عامى ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ .

٥ ـ النظم الاقليمية المتبعة حاليا فى أعمال الحصر والمقاومة وأية احتياجات الى توسيع نطاق التعاون الحالى .

٦ ـ الخطة الموضوعة حاليا لتبادل أخبـار وتقارير الجـراد وأية ضرورات فى سبيل التحصين والتنسيق .

٧ ـ الابحاث : ـ

١) طرق المقاومة المستعملة فى ظروف متباينة .

٢) المواد الكيماوية والحوامل المستعملة فى الطعوم .

٣) استخدام مختلف الاجهزة سواء على الارض أو من الهواء فى مقاومة الجراد .

٤) المواضيع التى هى تحت البحث .

٥) تنسيق البحوث .

٨ ـ ما تتطلبه حملات مقاومة الجراد من : ـ

١) المواد المستعملة فى الطعوم .

٢) وسائل النقل .

٣) احتياجات أخرى .

٩ ـ أية موضوعات خلاف ما ذكر .

ملحق رقم (٢)

المؤتمر الرابع لخبراء الجراد الصحراوى

القـــاهرة

٢٤ ـ ٣١ مارس سنة ١٩٥١

التوصيات

---

١ ـ تلقى المؤتمر تقارير المندوبين الفنيين عن حالة الجراد الصحراوى وأعمال المكافحة خلال المدة الواقعة بين خريف ١٩٥٠ ـ وربيع ١٩٥١ وذلك فى الاقطار والاقاليم التالية : ـ

الهند والباكستان وايران والعراق ولبنان والاردن والمملكة المعربية السعودية والكويت وعمان والاقليم الشرقى والغربى لعـدن ومصر والسـودان واريتريا واثيوبيا والصومال البريطانى وصوماليا وكينيا وأوغنـدا وتنجانيقا وطرابلس وبرقـــة .

ويأسف المؤتمر لتعذر الحصول على بيانات عن حالة الجراد الصحراوى أو لعدم كفايتها لكل من أفغانستان والمنطقة الاستوائية الفرنسية والاقاليم الواقعة بغرب وشمال افريقيا وفزان .

٢ ـ بعـد استعراض حالة الجـــراد الصحـــراوى أتفق الـرأى على ان التطورات المتوقع حدوثها خلال عام ١٩٥١ هى :

يحتمل حدوث تكاثر ربيعى واسع النطاق بساحل الذهب ومراكش والجزائر ـ بما فى ذلك المنـــاطق الجنوبية ـ وتونس وطرابلس . والاسراب التى يتعـذر مقاومتها بهذه المناطق ينتظر أن تطير جنوبا ويتوقع حصول تكاثر صيفى واسع النطاق فى المناطق الموسمية الامطار بافريقيا الاستوائية والغربية الفرنسية وفى السودان وربما بشمال نيجريا .

والجراد الموجود حاليا بشمال المملكة العربية السعودية وفى المملكة الاردنية يحتمل انتشاره هو أو سلالته فى الشمال وان يغير على جميع الاقاليم الممتدة حتى جنوب شرق تركيا . كما أن مصر عرضة لخطر الغزو العاجل من الاسراب الوافدة من البلاد العربية ومن شرقى الاردن .

ويحتمل أن تفزو الاسراب الناتجة من التكاثرالربيعى بالبلاد العربية السودان واريتريا وشمال شرقى اثيوبيا وجنوب غرب البلاد العربية .

وقد يحصل تكاثر ربيعى فى عمان وشرقى المملكة العربية السعودية وفى الكويت وقد زاد وانتشر فعلا التكاثر الربيعى فى جنوبى ايران وجنوبها الشرقى وفى الباكستان وشمال غرب الهند . وقد تمتد هذه الاصابة الى داخلية ايران والعراق وافغانسان وجمهوريتى تركستان وازبكستان الروسيتين ومن المتوقع أن تطير الاسراب الناتجة من سلالة الربيع فى ايران والباكستان وشمال غرب الهند نحو الشرق والجنوب ومما لا شك فيه توقع حدوث غارة شديدة وتكاثر موسمى فى الباكستان والهند .

ولا توجد حاليا الا أسراب قليلة فى شبه جزيرة الصومال وكينيا وشمال تنجانيقا . ومن المحتمل أن يكون التكاثر هناك ضيق النطاق . وكذلكمن المتوقع أن تظل حالة الاصابة فى أقطار افريقيا الشرقية خفيفة حتى خريف ١٩٥١ حين تغزو هذه الاقاليم مرة أخرى الاسراب الناتجة من التكاثر الشديد فى الاقاليم الواقعة بالمنطقة الموسمية الامطار بكل من افريقيا وآسيا .

٣ ــ ولو انه من المتعذر تماما اعداد بيان مفصل لما قد يحدث بعد هذه الفترة ، غيران المؤتمر يشعر بضرورة التوكيد بأن من المتوقع أن تستمر الغارة الحالية حتى ١٩٥٤ على الاقل ولكن تتوقف حدتها كثيرا على كفاية حملات المكافحة وتنسيقها

٤ ــ استعرض المؤتمر الخطط المفصلة لمكافحة الجراد كما شرحها حضرات مندوبى الاقطار والاقاليم واعتبرها المؤتمر كافية لمواجهة الخطر المنتظر بشرط أن تتبع كل من افغانستان وسوريا وتركيا والاقاليم الفرنسية والاسبانية وهى الاقاليم التى لم يصل الى المؤتمر شىء عن خططها نفس السبل سالفة البيان .

٥ ــ نظرا لما تبين من خطورة حالة الجراد الصحراوى وحتى تكون الفائدة شاملة يوصى المؤتمر جميع الحكومات بأن تنشىء وتحتفظ لديها هيئات خاصة بها تقوم بأعمال مكافحة الجراد مادامت دورة هذه الآفة باقية .

٦ ــ لقد تحققت الفائدة العظمى من التعاون الاقليمى الحالى بالمنطقتين الشرقية والوسطى اللتين يتكاثر وينتشر بهما الجراد الصحراوى . لذا يوصى المؤتمر بأن يمتد التعاون الاقليمى بحيث يشمل جميع المناطق التى تتأثر بهذه الآفة وذلك على الوجه الآتى :

ا ــ المنطقة الشرقية ــ توسيع نطاق الاتفاقية الاقليمية الحالية بين الهند والباكستان وايران لمكافحة الجراد بحيث تشمل أيضا أفغانستان مع ايجاد صلة وثيقة بين هذه الهيئة الاقليمية وبين كل من العراق والمملكة العربية السعودية وعمان والجمهوريات المتحدة السوفييتية .

ب ــ المنطقة الوسطى ــ تجرى فعلا أعمال مكافحة الجراد فى مصر والسودان واريتريا واثيوبيا والصومال البريطانى وصوماليا وكينيا وتنجانيقاوأوغندا والمملكة العربية السعودية واليمن والمناطق الشرقية والجنوبية لعدن وعمان والكويت على وجه تعاون ويوصى المؤتمر بأن يمتد هذا التعاون فيشمل أيضا الصومال الفرنسى وجميع الاقاليم الواقعة شمال المملكة العربية السعودية حتى تركيا .

جـ ـ الاقليم الغربى ـ يعتبر المؤتمر أن أفريقيا الاستوائية الفرنسية والاقاليم الغربية والشمالية من أفريقيا ونيجريا وساحل الذهب وطرابلس وبرقة وفزان تكون اقليما طبيعيا للجراد الصحراوى . ومن المهم للجميع تنسيق أعمال مكافحة الجراد فى هذه المناطق على أساس اقليمى مع ايجاد صلة وثيقة بينها وبين مصر والسودان .

٧ ـ لقد أحرزت المؤتمرات الاقليمية السنوية التى عقدت فى الاقليمين الشرقى والاوسط لتنسيق حملات المكافحة نجاحا ملحوظا . ومن رأى المؤتمر أن تطبيق هذا المبدأ فى الاقليم الغربى أمر مرغوب فيه كثيرا . ويعتقد المؤتمر اعتقادا راسخا بأن النجاح النهائى فى أعمال مكافحة غارات الجراد الصحراوى لايمكن أن يتحقق الا بتضامن العمل بجميع منطقة التكاثر والانتشار .
وقد تحقق هذا التضامن بين الاقليمين الشرقى والاوسط فى هذا المؤتمر والمرجو أن تعقد فى المستقبل اجتماعات مماثلة لضم الاقاليم الثلاثة جميعا .

٨ ـ ومما استلفت النظر الحاجة الى معلومات تفصيلية عن حالة الجراد الصحراوى ببعض الاقاليم . وأعرب المؤتمر عن أمله فى أن تتخذ الخطوات بواسطة الجهات المختصة للقيام بأعمال الحصر فى المناطق الآتية :

ا ـ شمال أفريقيا ـ وذلك فى المناطق الصحراوية بطرابلس وبرقة وفزان وكذلك فى الجهات الواقعة جنوبى مرتفعات بيبستى بأقليم شاد والسودان وعلى الاخص فى مجرى وادى حوار .

ب ـ الحبشة ـ وادى تكازى وشمال دناكيل وباكو .

جـ ـ شبه الجزيرة العربية ـ الربع الخالى والاقليم الساحلى الواقع فى الجنوب الشرقى وكذلك جزيرة سقطره .

د ـ أفغانستان ـ الاقليم الصحراوى المجاور للباكستان وايران .

٩ ـ يوصى المؤتمر بأن يكون تبادل الانباء المتعلقة بحالة الجراد شهريا تدون على نماذج متماثلة على أن تشمل هذه التقارير بيانات عن مدى سقوط الامطار ودرجة النمو الحصرى وحالة المحاصيل وما أحدثه الجراد من الاضرار بالزراعات .

١٠ ـ تلقى المؤتمر تقارير تدل على مدى نجاح استعمال الطعم فى ممالك مختلفة جفافا وما ترتب على ذلك من وفر غير قليل فى النفقات .
ويوصى المؤتمر بزيادة استعمال الطعم بهذه الحالة فى ظروف طبيعية متباينة مع الاستعانة بالاجهزة المناسبة .

١١ ـ يوصى المؤتمر بتوسيع نطاق الابحاث فى المعامل وفى الطبيعة وذلك فيما يتعلق بالمبيدات الحشرية والاجهزة وحوامل الطعم .

١٢ ـ تبين من المعلومات التى ألقيت على هيئة المؤتمر امكان استعمال الطائرات بما فى ذلك النوع غير المثبت الجناح « الهليو كوبتر » فى عمليات الاستكشافات والمقاومة وذلك فى مناطق متعددة . ويوصى المؤتمر باجراء اختبارات أخرى عن هذه الوسائل مع عمل مقارنة بين تكاليفها وتكاليف وسائل المقاومة التى تجرى على الارض .

١٣ ــ لاستيعاب موضوع الجراد من جميع الوجوه بشكل أوفى يعتبر المؤتمر أن من الجوهرى التأكد من استمرار الابحاث مع تعزيزها حتى لاتتأثر أو تعطل من جراء استخدام الموظفين الفنيين فى أعمال المقاومة خلال الغارات . ويمكن ضمان ذلك بانشاء هيئات مستقلة للابحاث تبقى على اتصال وثيق برجال المكافحة .

١٤ ــ نظرا لان الانباء المتعلقة بالارصاد الجوية تساعد كثيرا فى الوقوف على تحركات اسراب الجراد فان المؤتمر يوصى جميع الحكومات ذات الشأن أن تعنى بانشاء محطات للارصاد الجوية فى المناطق التى يمكن الحصول منها الآن على مثل هذه البيانات أو التى توافى منها بالنذر اليسير .

١٥ ــ نظرا للنقص الحالى فى المبيدات الحشرية والاجهزة ووسائل النقل المناسبة لاعمال مكافحة الجراد . يوصى المؤتمر بأن تعد مقدما مختلف الاقاليم تقديرات تفصيلية عن احتياجاتها لمدة عام . كما تعد تقديرا عاما عن ذلك للسنوات الثلاث المقبلة ولابد من تدبير المال اللازم للقيام بهذه الحملات عن نفس هذه المدة .

١٦ ــ أن اعتماد حملات مكافحة الجراد الحديثة على الوسائل الميكانيكية فى ازدياد مستمر لذا يؤكد المؤتمر أن نجاح استخدام هذه الاجهزة المعقدة التركيب انما يتوقف على الاستعانة بعمال من ذوى الخبرة .

١٧ ــ يود ان يعبر الاعضاء عن وافر شكرهم للحكومة الملكية المصرية لعقد هذا المؤتمر وشعورهم العميق لما تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك من شمول بالرعاية الملكية السامية .

ملحق رقم (٣)

(١)

قـــرارات وتوصيات

المؤتمر الاول للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية

ان المؤتمر الاول للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية المنعقد بمدينة الاسكندرية فى يومى ٨ و ٩ مايو سنة ١٩٥١ يتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العميق لجميع المؤسسات والهيئات والاشخاص الذين ساهموا فى بعث فكرة المؤتمر ونظموا شئونه وزاراته خاصا بالذكر منها الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية موئل المؤتمر الاول وكذلك الهيئات والغرف والاتحادات والجمعيات المشتركة فى المؤتمر لما بذلته من المساعدة والجهود الموفقة فى هذا السبيل .

وبانعقاد هذا المؤتمر تعتبر المرحلة الاساسية الاولى من أهدافه قد تحققت وهى توطيد دعائم التقارب والتعارف بين المشتغلين بالحقل الاقتصادى بالبلاد العربية وتمكين أواصر المودة والتعاون بين الغرف والمؤسسات التى تعمل لخدمة المصلحة العامة وتسعى لرفع المستوى الاقتصادى للبلاد التى تقوم فيها وتثبيت روابط التآلف بينها وبين البلاد العربية الاخرى لتؤدى ماعليها من واجب محتم فى تنسيق وتنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية الشقيقة .

ولكى يتمكن المؤتمر من اتخاذ الخطوة التالية لتحقيق أهدافه فانه يقرر اعتبار المؤتمر مستمرا فى أعماله الى أن يشكل الاتحاد العام على أن تعقد الدورة الثانية للمؤتمر فى مدينة بيروت ابتداء من اليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر من السنة الحالية وأن تعتبر غرفة تجارة وصناعة بيروت مركزا لمتابعة الاعمال وتلقى المراسلات والاقتراحات والابحاث والعمل على تنفيذ مقررات المؤتمر فى دورته هذه . وحتى ذلك الحين فان المؤتمر يبقى مواصلا لاعماله ومتابعالجهوده بما ستقوم به الغرف والاتحادات والجمعيات فى كل قطر عربى من بذل كل مسعى مستطاع للمساهمة فى تحقيق غاياته التى وردت فى جدول الاعمال واعداد الابحاث التكميلية اللازمة ومؤازرة غرفة التجارة والصناعة فى بيروت فى الحصول على الاحصاءات والمعلومات المطلوبة .

وبناء على الرغبة الاجماعية فى التكامل الاقتصادى وتوثيق عرى التعاون بين الاقطار العربية ،وفى انشاء جهاز ثابت تمثل فيه الغرف ويعمل فى سبيل تحقيق هذه الرغبة فقد قرر المؤتمر بالاجماع التوصية بانشاء اتحادات محلية من غرف التجارة والصناعة والزراعة فى كل قطر عربى بالسرعة الممكنة وتاليف اتحاد عام من هذه الاتحادات المحلية على ان يوضع له دستور خاص . وفى سبيل الاسراع بانشاء الاتحاد قد ووفق على أنه فى حالة تأخر بعض الاقطار العربية عن انشاء اتحاداتها المحلية فلها الحق بأن تمثل فى الاتحاد العام بالشكل الذى تقرره غرفها .

ثم اتخذ المؤتمر القرارات التالية :

اولا — توصية الغرف فى كل قطر عربى لوضع مذكرات مدعمة بالاحصاءات عن حاصلاته ومنتوجاته واحتياجاته وما يمكن أن يتوفر لديه من فائض منها ، وعن العلاقات التجارية بين بلاده وبين الاقطار العربية الاخرى موضحة فيها المشاكل التى تعترض سبيل تنمية هذه العلاقات وتبادل المنافع والمصالح .

ثانيا ـ

أ ـ الاتصال بالدوائر المختصة فى الجامعة العربية لتزويده بنصوص الاقتراحات والمشاريع التى تتناول شئون توحيد العملة وتسهيل التبادل التجارى ورفع الحواجز الجمركية واتفاقية التعاون الاقتصادى الملحقة بمشروع الضمان الجماعى .

ب ـ الاتصال بالحكومات العربية مباشرة وبواسطة الغرف للحصول على نصوص الاتفاقيات التجارية المعقودة بين الدول العربية .

ج ـ الاتصال بالحكومات العربية بمفردها للحصول على المعلومات الخاصة بالاسس والانظمة التى تسير عليها فى منح تأشيرات السفر وكذلك القيود المالية وغيرها مما تطبقه على المسافرين بصورة عامة لتستنير بها فى السعى لتحقيق الاهداف التى يسعى اليها المؤتمر .

د ـ الاتصال بالحكومات العربية لمنح كافة التسهيلات فى أوسع نطاق ممكن لاستيراد وتصدير المصنوعات والمنتوجات العربية وتشجيع تبادلها .

هـ ـ الاتصال بالحكومات العربية لتعميم الاعتماد على شهادات الغرف لتسهيل منح تأشيرات السفر لرجال الاعمال .

و ـ الاتصال بالحكومات العربية لتعميم نظام الملحقين التجاريين وتبادلهم فى البلاد العربية .

ثالثا ـ توصية الغرف :

ا ـ اقامة معارض دائمة وتنظيم معارض اخرى دورية للمصنوعات والحاصلات العربية بمؤازرة الحكومات بقصد ترويج هذه المنتجات وزيادة التعرف عليها وابراز الكفاءة والمواهب العربية .

ب ـ والسعى لدى حكوماتها لتنسيق وانسجام الانظمة الخاصة بالغرف والجمعيات والاتحادات الاقتصادية .

ج ـ وبالتعاون مع بعضها فى تسوية الخلافات التى قد تنشأ بين أصحاب الاعمال وتبادل المعلومات عن الاشخاص الذين يسيئون للسمعة التجارية العربية أو يدانون بالافلاس الاحتيالى .

د ـ وتبادل النشرات والمعلومات الاقتصادية والاحصائية تمهيدا لاصدار موسوعة اقتصادية عربية شاملة .

رابعا ـ مناشدة المؤسسات المصرفية والصناعية والتجارية الكبيرة فى البلاد العربية لتعميم فروعها ونشاطها فى مختلف ميادين الاقتصاد العربى .

خامسا ـ مطالبة الحكومات العربية برجاء :

أ ـ تشديد الحصار الاقتصادى على المنطقة المحتلة من فلسطين وانزال اقصى العقوبات « الاعدام » بالاشخاص الذين يدانون بجريمة التعامل مع تلك المنطقة وتوصية الغرف بضرورة مؤازرة الحكومات فى أحكام هذا الحصار والاتصال

بعضها مع بعض فى كل ما يتعلق بذلك ويؤدى الى الغرض المنشود .

ب ـ والتشديد فى تطبيق القوانين التى تحرم زراعة وتجارة المخدرات وسن التشريع الضرورى الذى يكفل قطع دابرها بواسطة عقوبة « الاعدام » وتوصية الغرف ببث الدعاية المركزة ضد أعمال التهريب ، والتشهير بالاشخاص الذين تثبت عليهم المحاولة .

جـ ـ وتشجيع استثمار أموال المغتربين العرب فى البلاد العربية وبذل المساعى الفعالة لتعجيل الافراج عن الاموال العربية الفلسطينية المجمدة فى المصارف الاجنبية .

د ـ وزيادة العناية بشئون التعليم الفنى التجارى والصناعى والزراعى والاستعانة بالكفاءة والاختصاص العربى .

هـ ـ والمبادرة بوضع أسس سياسية اقتصادية عربية منسجمة تقوم على التكامل والتعاون الاقتصادى وعلى التفضيل فى المعاملة الجمركية وتستهدف انعاش اقتصاديات العالم العربى ورفاهية شعوبه بمختلف طبقاته الاجتماعية والعمالية ورفع مستواها والعمل على تيسير وسائل تجارة الترانزيت وأسباب المواصلات والتعاون فى تنظيم حماية الصناعة والانتاج المحلى ، وفى مكافحة الآفات الزراعية والعمل على توحيد أنظمة ووحدات المكاييل والاوزان والمقاييس .

هذا وأن المؤتمر فى ختام دورته الاولى ليسره أن يعرب عن عميق تقديره وعظيم اكباره للبلد الذى احتضن أول مؤتمر للغرف العربية ذاكرا اليد البيضاء التى أسبغتها مصر عليه حكومة وشعبا فى ظل رعاية حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فاروق الاول المعظم ملك وادى النيل حفظه الله لمصر ذخرا وللعروبة سندا وأمد فى عمره لتنال مصر فى عهده كل ماتصبو اليه من رفعة وعلاء .

وان المؤتمر ليتوجه بمزيد الشكر وعرفان الجميل للحكومة المصرية الجليلة على ماقدمته للمؤتمر من مساندة صادقة وعون أكيد معترفا بفضل حضرة صاحب المعالى محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة والصناعة على مارعى به المؤتمر وما تكرم به من رئاسته له كما يتوجه بأطيب عبارات التقدير للجامعة العربية ودوائرها الاقتصادية وللحكومات العربية الكريمة جمعاء على اشتراكها فى هذا المؤتمر ، وتفضلها بايفاد مندوبين عنها لحضوره والاهتمام بأبحاثه وغاياته ويأمل مخلصا بأن تولى الحكومات العربية كل عناية وعطف لما اتخذه المؤتمر من مقررات وما أبداه من أمنيات .

ولا يسع المؤتمر الا ان يشكر الجمعية الزراعية الملكية واتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العربى لتعاونها معه وكذلك الصحافة المصرية والصحافة فى البلاد العربية ومحطة الاذاعة اللاسلكية المصرية وهيئة سكرتارية المؤتمر على كريم المساعدة فى ابراز مجهوده وتعميم غاياته . وكذلك يشكر المؤتمر جميع المؤسسات والهيئات التى اشتركت فى الحفاوة به وتكريم وفود الغرف التجارية للبلاد العربية كما ويضرع فى الختام الى المولى جل وعلا بأن يرعى العرب فى جميع أقطارهم بعين عنايته ويسدد خطاهم لما فيه خيرهم وصلاحهم وأن يكلأ بعين عنايته أصحاب الجلالة والفخامة : ملوك ورؤساء الدول العربية ويوفقهم فى اسعاد الشعوب العربية وادراك ماتصبو اليه من عز ورفعة ومجد والامل ملء النفوس بأن تكون الدورة الثانية للمؤتمر محققة لخطوات جديدة ومرتقبة ترتكز على تنمية الروح القومية الصحيحة والوعى الفردى الصادق المتحلى بالخلق القويم والايمان الراسخ ومن الله التوفيق .

ثم أعطيت الكلمة لحضرة الاستاذ على شكرى خميس بك فقال ان غرفةالاسكندرية ستقوم باصدار عدد خاص من مجلتها الشهرية بأعمال المؤتمر ترسله الى جميع الغرف فى البلاد العربية كما أنها ستقوم بطبع المحاضر والمقررات لارسالها الى هذه الغرف لتسعى من جانبها بأسرع وقت ممكن فى سبيل تنفيذ مقررات المؤتمر .

وذكر حضرته أن المؤتمر سيتقدم بابلاغ هذه المقررات الى الحكومات العربية برجائها المساعدة فى تنفيذها . ثم وجه الشكر باسم سعادة على امين يحيى باشا الى حضرات أعضاء المؤتمر لما بذلوه من جهد فى سبيل انجاحه كما وجه الشكر الى الهيئات والمؤسسات التى اشتركت فى المؤتمر والى كل من ساهم من المؤسسات فى تكريم وفادة أعضائه ثم استطرد قائلا أنه يرجو ان تكون غرفة الاسكندرية قد قامت ببعض واجبها نحو وفود شقيقاتها واختتم كلمته سائلا المولى ان يوفق اعمال المؤتمر حتى تتبوأ الامة العربية مكانها اللائق بين الامم وتستعيد مجدها التليد فى ظل حضرات اصحاب الجلالة والفخامة ملوك البلاد العربية ورؤسائها وفى ظل الفاروق العظيم ملك وادى النيل .

وقرر المؤتمر ارسال كتاب شكر الى حضرة صاحب السعادة مدير عام المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية لايفاد حضرتى الشابين أمين ابو علفة وعلى حسين المختزلين اللذين قاما باختزال مناقشات المؤتمر ولجانه الفرعية بكل دقة ونشاط .

ثم عقب حضرة السيد محمد سعيد الزعيم رئيس الجلسة الختامية بالشكر للصحافة المصرية والصحافة العربية والاذاعة المصرية على ماقدمته من صادق المعونة .

ثم تكلم السيد على الدجانى فتوجه الى المولى بالحمد والشكر على الخطوات الموفقة التى خطاها المؤتمر الاول فى سبيل رفعة شأن الحقل الاقتصادى للبلاد العربية.

وأبدى حضرة وكيل الغرفة التجارية بالدقهلية انه يرجو مسرورا أن يتمكن فى هذا المقام من أن يعبر من صميم قلبه عن تقديره لحضرة الاستاذ على شكرى خميس بك على جهوده فى تحقيق فكرة عقد هذا المؤتمر وبعثها حقيقة بعد ان كانت خيالا .

ثم أعلن حضرة الرئيس انتهاء الجلسة الختامية مع استمرار المؤتمر الى حين عقد الدورة الثانية مبتهلا الى المولى بأن يوفق الجميع فى مسعاهم لاسعاد الشعوب العربية وختمت الجلسة بالهتاف بحياة مصر ومليكها فاروق الاول المعظم وحياة ملوك ورؤساء العرب .

وفض الاجتماع فى تمام الساعة الثامنة مساء .

ملحق رقم (٤)

جامعة الدول العربية

المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل

الاسكندرية فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١

حضرة صاحب السعادة الامين العام

بالاحالة الى كتاب سعادتكم المؤرخ ٨ سبتمبر الجارى اتشرف بأن أرفق بهـذا التقرير المطلوب عن نشاط مكاتب مقاطعة اسرائيل .

مع التكرم بالاحاطة بأننا سنعقد فى وقت قريب اجتماعا يضم حضرات ضبـاط الاتصال فى كافة الدول العربية لنتباحث فى المسائل الآتية :

١ ــ تطبيق أنظمة الجمارك وقيودها على « المناطق الحـرة » فى الموانى العربية حتى لاتتسلل منها السلع الى اسرائيل أو تتخذ معبرا للتعامل معها .

٢ ــ وضع العلاقات التجارية بين الدول العربية والدول المطلة على حوض البحر الابيض المتوسط تحت قيود استصدار أذونات بالتصدير أو الاستيراد . مع اشتراط الحصول على شهادة منشأ ــ فيما يختص بالبضائع المستوردة ــ تدل على ان السلع من انتاج نفس البلاد المجلوبة . ومنها شـهادة استهلاك ــ فيما يختص بالبضائع المصدرة ــ تدل على ان السلع المصدرة انما قصد بها تلبية احتياجات استهلاكية فعلية فى البلاد المصدرة اليها . ويصدق على هذه الشهادات بنوعيها من قنصل الدولة العربية التابع لها المصدر أو المستورد .

٣ ــ مراقبة المصارف والبيوتات المالية والتحاويل البريدية . للتأكد من عدم تسرب أموال من والى اسرائيل .

٤ ــ اتخاذ اجراءات بحرية وجـوية لمراقبة حركة النقل التجـارى وفرض رقابة على وكالات البواخر وشركات النقل وتحديد عقوبات على البواخر والطـائرات التى تشترك فى نشاط لايتفق مع حركة مقاطعة اسرائيل .

٥ ــ دراسة العقوبات التى توقع على المهربين والمشتركين فى التهـريب من الاهـالى والموظفين والعمل على توحيد التشريعات فى هذا الصدد .

٦ ــ استعراض وفحص البيانات التى سبق ان طلبناها من الهيئات الاقليمية واتخاذ قرارات بشأنها .

٧ ــ فحص مايعرض على المؤتمر من اقتراحات ووجهات نظر جديدة .

وسنوافى الامانة العامة باجراءات هذا الاجتماع .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

(امضاء) وحيد شوقى ــ لواء ــ
المفوض العام

جامعة الدول العربية

المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل

مذكـــرة

مرفوعة الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن ماتم نحو قرار مقاطعة اسرائيل عن المدة من يوليو الى سبتمبر سنة ١٩٥١

بناء على ماطلبته الامانة العامة ووافق عليه مجلس الوزراء المصرى من انتدابى مدة ستة أشهر لتنظيم مقـاومة التهريب الى اسرائيل أتشرف بالاحاطة بأنى قمت لهـذا الغرض بثلاث رحلات الى الاقطار الشقيقة فى النصف الاخير من كل من شهور يونيو ويوليو وأغسطس سنة ١٩٥١ واتصلت بحضرات اصحاب الدولة والمعـالى رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية فى سوريا والعراق ولبنان وشرق الاردن فأبدوا روحـا عاليا وترحيبا صادقا . واتخذت الاجراءات المبدئية لاقرار الاموال والموظفين للمكاتب الاقليمية فى تلك الاقطار .

وبداءة ذى بدء أمكن الوصول الى تعيين ضباط اتصال فى بعض الاقطار وهم :

السيد يحيى المالكى مدير التشريع والقضايا فى مديرية الجمارك « عن سوريا » .

السيد نجيب الدحداح رئيس القسم الاقتصادى فى وزارة الخارجية « عن لبنان »

وطاهر بك سلمان كبير مفتشى الجمارك عن « العراق » .

والملحق الاول بالمفوضية السعودية بدمشق « عن المملكة العربية السعودية » .

وأما عن المكتب المقرر انشاؤه فى دمشق فنظرا لتعذر الحصـول على مبنى خاص به لارتفاع الايجارات وغير ذلك فقد اخترنا مبدئيا احد مكاتب الجامعة العربية بدمشق « مكتب جيش الانقاذ » لوجود تليفون به وله صندوق بريد خاص رقم ٤٣٧ دمشق. وهو يقع بشارع زقاق الصخر وقد اخطرنا بذلك كافة وزارات الخارجيـة فى الدول العربية وكذلك جميع مفوضياتها بدمشق . ويعاوننا فى تسيير هذا المكتب طبقا لقرار الجامعة حضرة صاحب العزة الامير الاى احمد محمـد منصور بك . وحضرة السيـد محمد سلمان .

ولا زال المكتب الرئيسى منذ انشائه يوالى الاتصال بالجهات المختصة بالاقطار العربية لانهاء اقامة المكاتب الاقليمية ولتنسيق الجهود فى مكافحة التهريب الى اسرائيل فى حدود امكانياته الحالية .

غير أنه للان لم يتم تشكيل المكاتب الاقليمية تشكيلا فعليا منظما انتظارا لاعتماد الميزانيات الخاصة بها ونرجو أن تصدر الاعتمادات فى وقت قريب حتى يبدأ الانتاج الفعلى المنسق الذى يقطع الطريق على اسرائيل قطعا رهيبا هو الذى قصدته الجامعة العربية بقرارها المشار اليه .

الا ان هذا لم يعجزنا عن مواصلة العمل الى ان تتوفر الوسائل النهائية له . وقد بدأنا فحررنا الى الهيئات المختصة بالمكاتب الاقليمية لتمدنا بالبيانات الآتية :

١ ــ دراسة لكيفية حراسة الحدود المتاخمة لاسرائيل وتقديم المقترحات الفعالة لاحكام منع التهريب المباشر .

٢ ــ تزويدنا بصورة التقارير والبيانات الخاصة بالتهريب من والى اسرائيل الموجودة لدى وزارات الخارجية أو الوزارات والمصالح الاخرى .

٣ ــ صور التقارير الموجودة لدى الحكومات عن حالة اسرائيل الاقتصادية وعن احتياجاتها من انتاجات الدول العربية .

٤ ــ صور التقارير والمعلومات الموجودة لدى الحكومات عن صناعات ومنتجات اسرائيل التى يحتمل تصديرها للبلاد العربية .

٥ ــ حصر أسماء الاشخاص والتجار الذين سبق اشتغالهم بالتهريب من والى اسرائيل لعمل سجل عام لهم .

٦ ــ بيان العقوبات القانونية التى يحكم بها على المهربين فى الوقت الحاضر .

٧ ــ تقديم كافة المقترحات التى يرى لزوم اتخاذها لاحكام المقاطعة بما يكفل حصار اسرائيل ومنع التهريب منها واليها .

وقد وافتنا الحكومة السورية ببعض البيانات والمعلومات القيمة الا ان الرد التفصيلى عن البيانات التى طلبناها لم يرد بعد من كافة الحكومات التى طلبناها منها وقد استعجلناها بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٢ وطلبنا سرعة تجهيزها حتى يمكننا عقد اجتماع يضم ضباط الاتصال فى مختلف الدول واجراء البحث والتفاهم والوصول الى صيغ موحدة يمكن ان يطلب من الحكومات اصدار الاوامر اللازمة بتنفيذها .

وفى الوقت نفسه لم يأل المكتب الرئيسى جهدا فى القيام بعمل ايجابى ما امكنه ذلك .

فقد ترامت الى المكتب أنباء وثيقة عن أعمال تهريب بضائع وجاسوسية عبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية فى مناطق معينة فأبلغنا هذه المعلومات على الفور الى حضرة ضابط الاتصال المسئول عن المكتب الاقليمى اللبنانى وحددنا

له الاشخاص والمناطق كما أبلغت الينا وذلك بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٥١ وقد طلبنا موافاتنا بما يتخذ من اجراءات فى هذا الصدد ولم يصلنا بعد شيء عن ذلك.

وقد أصدرت وزارة الاقتصاد السورية قرارا بمنع استيراد سيارات كايزر فريزر وقطعها التبديلية وكافة منتجاتها نظرا لما ثبت من ان معظمها من صنع اسرائيل بالرغم من الاحتيال على جعل استيرادها من امريكا أو غيرها من البلدان الاجنبية وتنسيقا لسياسة متحدة بين الاقطار العربية قد حررنا الى حضرة ضابط الاتصال اللبنانى فى هذا الشأن . وبعد أن لاحظنا أن هذا النوع من السيارات قد غمر الاسواق اللبنانية أيضا وان النشاط الذى يبديه وكيل الشركة فى نواحى التسهيل والاغراء يبعث على الريبة وطلبنا ان تنظر حكومة لبنان فى اتخاذ قرار مماثل بالسرعة الممكنة وكان هذا التحرير بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٥١ ورجونا أخطارنا عن الاجراءات التى تتخذ ولم نكتف بذلك فاتخذ المكتب اتصالات شخصية للبت فى هذا الموضوع وتذليل العقبات فى طريقه ولو بمنع استيراد هذه السيارات من الآن والاكتفاء بأدوات الغيار حتى تستهلك السيارات الموجودة فى البلاد فعلا ونرجو ان يكلل هذا الجهد بالتوفيق فى وقت مبكر .

ولا يفوتنا أن نبرز من جوانب تعاون الحكومة السورية أيضا ماقررته من وضع تجارتها الخارجية مع بعض البلدان الاجنبية تحت قيود دقيقة فى التصدير والاستيراد . نظرا لما لوحظ من ان هذه البلدان ضالعة مع اسرائيل وموانيها وهى عبارة عن نقط ارتكاز لتنكير التهريب بين اسرائيل والبلاد العربية فتشحن اليها السلع العربية ومنها تنقل الى اسرائيل كما تصدر منها سلع اسرائيل الى البلاد العربية .

والمعلوم للمكتب حتى الآن أن البلدان التى تتخذ معابر من هذا القبيل حول البحر الابيض المتوسط هى :

تركيا واليونان وايطاليا وقبرص وأفريقيا الشمالية والسودان .

وسنعرض فى اجتماع ضباط الاتصال المقبل أن تقوم الحكومات العربية جمعاء بقيود مشددة على تجار هذه البلدان .

ولما علمنا ان اسرائيل قد اشتركت فى معرض تركيا لعام ١٩٥١ القائم الآن فى أزمير وتعرض فيه مختلف منتجاتها الصناعية والزراعية ضمن باقى الدول العارضة رأينا انه لابد لما نحن فى صدده من دراسة قطع الطريق على المنتجات الاسرائيلية مهما قامت المحاولات على تنكيرها والتحايل على استيرادها من بلاد أخرى – أن نقف على أنواع البضائع المعروضة فى هذا المعرض وأوصافها والماركات التى تحملها وعلاماتها المميزة عن البضائع الاجنبية المشابهة لها وما الى ذلك من المعلومات التى نتمكن على ضوئها من السعى لدى الحكومات العربية لمراقبة استيرادها أو تهريبها ومصادرتها فى الاسواق .

ولذلك حررنا الى وزارة الخارجية المصرية لسرعة مخابرة المفوضية المصرية بتركيا للحصول على هذه البيانات وموافاتنا بها قبل انتهاء هذا المعرض .
غير أن هذا كله انما يصدر عن جهود واتصالات شخصية نظرا لعدم

تكوين المكاتب الاقليمية الفعالة وعدم اكتمال العدة للمكتب الرئيسى بالموظفين المتخصصين فى شتى الشئون والملحقين والمخبرين كما طلبنا فى أول تقرير رفعناه الى الامانة العامة ولا مندوحة من رجاء الدول العربية على جعل المكاتب الاقليمية حقيقة واقعة وامداد المكتب الرئيسى بالموظفين القانونيين والاقتصاديين والذين يستطيعون فحص شتى المسائل وتبيان خطواتها العملية فضلا عن الملحقين والمخبرين الذين أشرنا اليهم .

وفى الوقت نفسه لا أرى مناصا من الاشارة الى ان حركة المقاطعة بوضعها الراهن تنقصها الصفة التنفيذية التى تطيل ذراعها الى كافة الانحاء فضابط الاتصال يجب ان يمكن من القدرة على العمل الفعلى وان يكون لاتصالاته واجراءاته صفتها المنفذة حتى يصبح لمركزه قيمة منتجة كما ان المكتب الرئيسى يجب ان تكون له صفة رسمية تنفيذية يمارس بها المهمة الكبرى الملقاة على عاتقه

والى ان تستكمل هذه الادوات لايسعنا الا ان نحمد الله على توفيقه فيما استثارته هذه الحركة المباركة من تشديد المقاطعة فان الروح الطيبة التى لمسناها والتى ما نفتأ نعمل على اذكاء وقدتها قد شددت النكير على مسالك التهريب المتسلل والمتنكر فكان من هذا أثر كبير على الحدود المشتركة بين اسرائيل والدول العربية وفى الموانى المختلفة وتيقظ وعى عربى شعبى ورسمى يرجى منه الخير الكثير .

فاذا اضيف هذا الى تمكيننا من المكاتب والموظفين والمخبرين السريين والصفة التنفيذية كان منه جدوى كبيرة مما نرجو أن نزفه فى أجمل صورة فى تقاريرنا التالية ان شاء الله .

وسيعقد اجتماعنا مع ضباط الاتصال فى أواخر شهر سبتمبر الحالى لاستعراض مالديهم من بيانات وتنسيق الجهود واستخلاص الخطوات المتحدة المشتركة للعمل على تنفيذها ـ وسنوافى الامانة العامة بما يتقرر فى هذا المؤتمر

***

خاتمة

أما وقد شرحنا الخطوات الابتدائية والاعمال التمهيدية فاننا نرجو ان تتاح لنا الخطوات التنفيذية لسرعة تحقيق المسائل الآتية :

١ ـ تخويل المكتب الرئيسى وضباط الاتصال سلطات تنفيذية تمكنهم من القيام بأعمالهم بطريقة ايجابية .

٢ ـ تعيين الضباط والموظفين اللازمين للمكتب الرئيسى حتى يباشر اعماله فى صورة منظمة وفعالة .

٣ ـ السماح لنا باختيار مخبرين سريين نبثهم فى الجهات ذات الاهمية الخاصة كالموانى ومواطن التهريب .

٤ ـ استصدار قرار من مجلس الجامعة بشأن الشركات والمصانع التى تفتح لها

فروعا ، أو تنشىء مركزا فى اسرائيل . بأن تصدر الدول العربية فى وقت واحد تشريعات بمنع استيراد منتجاتها والتعامل معها سواء منها ماهو موجود فى الوقت الحاضر وما يستجد فى المستقبل مع اعلان ذلك بمختلف طرق النشر .

٥ ـ توحيد العقوبة فى جميع الدول العربية على التعامل مع اسرائيل وتداول منتجاتها والتهريب منها او اليها ـ مع تشديد هذه العقوبة الى الحد الذى يجعلها رادعة ومانعة .

والله الموفق وعلى الله قصد السبيل .

تحريرا فى ١٥ سبتمبر ١٩٥١ .

وحيد شوقى

المفوض العام

ملحق رقم (٥)

قرارات اللجنة الثقافية

لجامعة الدول العربية فى دورتها السادسة

(الاسكندرية ـ أغسطس ١٩٥١)

---

١ ـ اختصاص اللجنة الثقافية

ترى اللجنة وهى تتألف من ذوى الاختصاص والخبرة الذين يمثلون الدول الاعضاء فى شئون الثقافة والتعليم أن القرارات التى توصى بها فى حدود اختصاصها والتى تصدر بالاجماع وتتلاءم مع السياسات التعليمية العامة للدول الاعضاء ، جديرة بأن تيسر أسباب الاخذ بتنفيذها بمعرفة الدول الاعضاء وتستأذن اللجنة مجلس الجامعة فى ان يفرضها فى ابلاغ هذه القرارات فى صورة توصيات الى الدول الاعضاء مباشرة .

٢ ـ المكتب الدائم للجنة الثقافية

ينعقد المكتب الدائم قبل انعقاد اللجنة الثقافية أو مؤتمر من المؤتمرات بوقت كاف لاعادة النظر فى جدول الاعمال وابلاغ ما ينتهى اليه الى حكومات الدول الاعضاء لابداء الرأى فيه .

٣ ـ المؤتمر الثقافى العربى

ا ـ تعتبر اللجنة الثقافية المؤتمر الثقافى العربى هيئة قائمة بذاتها ، لها صفة الدوام وتنعقد دوريا وتوصى اللجنة المؤتمر بأن يؤلف فى كل دورة من دوراته لجنة يعهد اليها اعداد الدورة التالية .

ب ـ ترجو اللجنة الثقافية اللجنة الفرعية التى اقترح المؤتمر الثقافى العربى الثانى تأليفها برئاسة معالى الدكتور طه حسين باشا للاعداد للمؤتمر الثالث أن تتخذ من الاجراءات ما تراه كفيلا بتهيئة أسباب انعقاد المؤتمر الثقافى الثالث فى أقرب فرصة ميسورة وترفع اليها تقريرا مبدئيا أعدته احدى لجانها الفرعية عن الموضوعات التى رأت لجنة شئون الثقافة العربية فى المؤتمر الثقافى العربى الثانى أن تدرج ضمن أعمال المؤتمر الثقافى العربى الثالث .

جـ ـ يحال موضوع مناهج المرحلة الاولى للتعليم بتفصيلاته كما ورد فى تقرير اللجنة الفرعية الى لجنة اعداد المؤتمر الثالث باعتباره متصلا بموضوع (تعميم التعليم

فى مرحلته الاساسية كوسيلة من وسائل مكافحة الامية) الذى قرر المؤتمر الثقافى العربى الثانى أن يكون من بين أعمال المؤتمر الثقافى الثالث .

د ـ كل مؤتمر فى المستقبل يجب أن يكون من بين لجانه لجنة أخرى للنظر فيما نشر من أعماله ولجنة لتنسيق ما تتخذه لجانه من قرارات بعد موافقة المؤتمر عليها على أن تتقدم كل من اللجنتين بنتيجة عملها الى المؤتمر قبل انفضاضه .

هـ ـ الحرص مستقبلا على ان يكون سجل المؤتمر صورة صادقة لكل مايجرى فيه من أحاديث ومحادثات موضوعية وقرارات فرعية أو عامة وتيارات فكرية .

و ـ تشكيل لجنة تتعاون مع الادارة الثقافية فى استكمال مالم ينشر من أعمال المؤتمر الثقافى من حضرات الاستاذ مدحت جمعه بك والدكتور مدحت فتفت والاستاذ محمد سعيد العريان على أن تنتهى هذه اللجنة من عملها وأن تنشر الادارة الثقافية ما توصى به فى أقرب فرصة ممكنة .

٤ ـ تعميم التعليم

ترى اللجنة الثقافية أن موطن الداء فى كيان الامة العربية انما هو الجهل وان العلاج الصحيح لذلك انما يتحقق بتعميم التعليم الاجبارى بين الصغار وتوصى اللجنة من أجل ذلك بما يأتى : ـ

أولا ـ أن تحقق الدولة للتعليم فى مرحلته الاجبارية ما ينبغى له من أولوية فى الميزانية والجهد القومى بين مشروعاتها المتصلة بتحقيق أسباب النهضة القومية العامة.

ثانيا ـ أن يكون لتعميم التعليم بين الصغار الاولوية فى جهود الدولة التعليمية كوسيلة وقائية لمكافحة الامية .

٥ ـ تثقيف الكبار

أولا ـ تسجل اللجنة بالتقدير ما أصابته تجربة تثقيف الكبار فى مصر من نجاح، وتوصى اللجنة الدول العربية بتعميمها على ان تتبع فى ذلك المبادىء الآتية : ـ

أ ـ يبدأ تثقيف الكبار بعد المرحلة الاجبارية من التعليم وحيث تنتهى فترة التعليم الاساسى .

ب ـ يعهد الى الاخصائيين وضع كتب فى الحد الادنى لما يلزم المواطن العربى الصالح « لتعريفه حقوقه وواجباته الاساسية » ووضع كتب لمعالجة مشاكل الحياة اليومية (كالصحة والاجتماع والتدبير المنزلى وبعض الحرف البسيطة للرجال والنساء) .

ج ـ تعد أشرطة سينمائية للتثقيف والارشاد .

د ـ اعداد دراسات ثقافية فى دورات معينة لخريجى المدارس الثانوية الذين حالت ظروف الحياة دون اكمال تحصيلهم .

ثانياً ـ ان تركز الدولة جهودها الخاصة بمكافحة الامية بين الكبار ، بحيث لا تؤخر تحقيق هدفها الاول من تعميم التعليم بين الصغار .

ثالثا ـ يعهد الى الادارة الثقافية تنظيم تبادل المعلومات وتتبع التجارب التربوية فى مكافحة الامية بين البلاد العربية وتيسير تبادل الخبراء فى هذا الشأن .

رابعا ـ تعهد اللجنة الى الادارة الثقافية بطلب البيانات والمعلومات عن التجربتين اللتين أجرتهما هيئة اليونسكو بشأن التعليم الاساسى فى مصر والعراق بالتعاون مع حكومتيهما وذلك لتتجمع البيانات أولا بأول لدى الادارة الثقافية .

٦ ـ مراكز الثقافة العربية والملحقون الثقافيون

أ ـ رأت اللجنة أنه من الممكن أن تكون وراء انشاء مركز للثقافة العربية بجامعة كولومبيا أهداف وغايات لا تتلاءم مع الاهداف والغايات العامة لجامعة الدول العربية ولذلك ترى ارجاء النظر فى موضوعه الى أن تستكمل المباحث من ناحيته .

ب ـ تسجل اللجنة الثقافية تقديرها للرغبة التى تقدم بها سعادة وزير سوريا المفوض فى الباكستان ومندوبها فى اللجنة الثقافية فى انشاء معهد للدراسات العربية فى الباكستان وتقرر من حيث المبدأ رغبتها فى انشاء معاهد للدراسات العربية فى البلاد التى لها بالثقافة العربية الاسلامية صلة قديمة أو حديثة وتعهد الى الادارة الثقافية اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتحقيق هذا الغرض .

جـ ـ توصى اللجنة الدول الاعضاء بأن يكون لها ملحقون ثقافيون فى مفوضياتها بالبلاد التى لها بالحضارة العربية الاسلامية صلة وثيقة قديمة أو حديثة .

٧ ـ مهرجان ابن سينا

رأت اللجنة أن ما قامت به الادارة الثقافية بصدد الاحتفال بذكرى مرور الف عام على ميلاد الفيلسوف ابن سينا مناسب ويستحق التقدير الا انها توصى الادارة الثقافية بتوسيع اتصالها برجال الجامعات الذين يهتمون بهذا الموضوع .

٨ ـ السينما الثقافية

أ ـ تؤكد اللجنة ما سبق أن لاحظته فى دورتها الثانية والرابعة،من أن فى حياة العرب وتراثهم القديم ونهضتهم الحاضرة كثيرا مما يستحق التسجيل بالوسائل الحديثة ومنها السينما وذلك بقصد التعريف الصحيح بهذه المظاهر. ونظرا لما لهذا الموضوع من أهمية خاصة فان اللجنة توصى بأن تعنى الدول العربية بتصوير أفلام تعليمية وتعريفية عن حياة كل منها تخصص لها الميزانية الكافية وتخدم غايتين أولاهما تعريف العرب بعضهم ببعض تعريفا يشمل طبيعة البلاد وحياة السكان ومظاهر النهضة وثانيتهما تعريف العالم الخارجى بالحياة العربية ونهضتها فى العهد الحديث تعريفا تقاوم به الدعايات الاجنبية والصهيونية فى هذا السبيل كما تؤكد اللجنة ما سبق أن أوصت به من أن تخصص جامعة الدول العربية الميزانية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض فيما يتصل بأعمال الادارة الثقافية .

ب ـ تعهد اللجنة الى الادارة الثقافية بالكتابة الى الحكومات العربية للسؤال عما قامت به بصدد تنفيذ القرارات التى اتخذتها اللجنة فى دورتيها الثانية والرابعة فى هذا الموضوع .

٩ ـ تشجيع التأليف والكتابة والترجمة

أ ـ تخصص الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية جائزتين لتشجيع التأليف تمنحان سنويا وتضع شروط منحهما لجنة تؤلف لهذا الغرض وتخصص الجائزة الاولى لاحسن كتاب عربى علمى أو أدبى يخدم فكرة تتصل بتحقيق أهداف الجامعة العربية العامة وتخصص الجائزة الثانية لتكليف مؤلف عربى أو أكثر بوضع كتاب يستكمل وجها من أوجه النقص فى مجال التأليف العربى المتصل بدراسة حياة العرب وانتاجهم الفكرى وحضارتهم .

ب ـ تعهد اللجنة الى الادارة الثقافية اتخاذ الوسائل الكافية لتحقيق دعوة كبار الكتاب لكتابة مقالات .

ج ـ تتخذ الادارة الثقافية من الوسائل ما تراه كفيلا بعدم تكرار الجهود بين الحكومات العربية أو بين المترجمين فى ترجمة الكتاب .

١٠ ـ متحف الثقافة العربية ومعهد احياء المخطوطات

أ ـ ترى اللجنة ان تعنى الادارة الثقافية فى متحفها الثقافى بتسجيل بعض مظاهر الحياة العربية المعرضة للزوال أمام ضغط الثقافات الاجنبية حتى يصبح هذا المتحف وسيلة لدراسة تدرج الحضارة العربية .

ب ـ رأت اللجنة أن ما قامت به الادارة الثقافية بشأن احياء المخطوطات العربية جدير بالتشجيع والمتابعة وتعهد الى الادارة الثقافية باصدار نشرة سنوية فى نوفمبر من كل عام ابتداء من سنة ١٩٥١ بما تم تصويره وتكبيره لديها من المخطوطات العربية على أن توزع هذه النشرة على أكبر عدد ممكن من الادباء والعلماء والهيئات العلمية .

١١ ـ شكر وتقدير

أ ـ قررت اللجنة ارسال البرقية الآتية الى معالى الدكتور طه حسين باشا :
« تحيى اللجنة الثقافية للجامعة العربية المنعقدة فى الاسكندرية ـ بدورتها السادسة معالى الدكتور طه حسين باشا لما بذله من مسعى حميد فى رفع اسم الامة العربية فى منظمة اليونسكو فى اجتماعها الاخير وفيما عرضه من اقامة مركز للتعليم الاساسى فى الشرق يكون مقره مصر » .

ب ـ تثنى اللجنة على جهود حضرات رؤساء واعضاء الوفود العربية الموفقة فى دورة اليونسكو السادسة .

ج ـ تسجل اللجنة بالتقدير ما قامت به الادارة الثقافية بشأن وضع قواعد عامة يسترشد بها فى تأليف كتب التاريخ المدرسية فى البلاد العربية وتؤكد من جانبها وجوب الاخذ بحذر ما جاء بتقرير لجنة الخبراء التى ألفها اليونسكو فى اكتوبر سنة ١٩٥٠ بصدد استبعاد كل ما يوصف بأن من شأنه ان يثير الضغائن بين الامم من كتب التاريخ وتؤكد ضرورة الاهتمام بابراز الناحية القومية العربية وقدسية التراث العربى .

١٢ ـ تعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين

أولا ـ توصية الدول العربية بما يأتى :

أ ـ أن يكون هدف البلاد العربية ألا تقل فى كل منها نسبة الذين يتعلمون من أبناء اللاجئين الى عددهم الاجمالى عن نسبة الذين يتعلمون من أبناء البلد الاصلى الى عدد سكانه .

ب ـ الاتصال باليونسكو لزيادة العناية بمشكلة تعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين بمضاعفة جهودها فى تعليم أكبر عدد ممكن .

ج ـ أن تشترك كل دولة اشتراكا فعليا فى تنظيم شئون تعليم أبناء اللاجئين مع منظمة اليونسكو أو غيرها من المنظمات وأن لا تدع هذه المنظمات تستقل وحدها بالامر لان الدولة ذات الشأن أدرى عادة من سواها بالمناهج والنظم التعليمية التى تتصل بالوضع الاجتماعى والقومى للدول العربية .

ثانيا ـ توصية لجنة تعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين التى ألفت أخيرا بقرار من مجلس الجامعة بما يأتى :

أ ـ ان تستعين بما يقدمه اليها الفنيون فى مختلف الاقطار العربية من احصائيات وبيانات وآراء .

ب ـ أن تدرس موضوع تدبير الميزانية الكافية لتعميم التعليم بين أبناء اللاجئين الفلسطينيين .

ج ـ أن تتصل بالاغنياء الفلسطينيين لتنظيم مساهمتهم بصفة جدية فعالة فى تعليم أبناء اخوانهم اللاجئين .

د ـ أن تعنى بدراسة موضوع تغذية التلاميذ الى جانب تعليمهم .

ثالثا ـ التوصية بأن تهيىء الامانة العامة لجامعة الدول العربية أسباب التعاون وتنسيق الجهود بين مختلف اللجان والادارات التى تشتغل بشئون تعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين ومنها اللجنة الثقافية والادارة الثقافية والادارة الاجتماعية ولجنة تعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين التى ألفت أخيرا وذلك ضمانا للسير حسب خطة موحدة .

رابعا ـ يعهد الى الادارة الثقافية ابلاغ قرارات اللجنة الثقافية فى هذا الصدد الى لجنة تعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين التى ألفت أخيرا بقرار من مجلس الجامعة .

١٣ ـ ميزانية الادارة الثقافية لعام ١٩٥٢

أ ـ الموافقة على مشروع ميزانية الادارة الثقافية لسنة١٩٥٢ بالصورة المرفقة بمحضر الجلسة الثامنة من هذه الدورة .

ب ـ توصى اللجنة الثقافية بألا يكون ما يحرص عليه مجلس الجامعة من تحرى أسباب الاقتصاد سببا الى تخفيض ما تتقدم به الادارة الثقافية الى الامانة العامة للجامعة من مشروع ميزانيتها الذى أقرتهاللجنة الثقافية وتراه حدا أدنى لتنفيذ ماأوصت به من قرارات .

١٤ ـ تنسيق الخطط العربية فى الهيئات الدولية بشأن المسائل الثقافية

توصى اللجنة الثقافية الدول الاعضاء بأنه فى حالة ما اذا اتصلت باحداها هيئة من الهيئات الدولية فى موضوع يمس الشئون المشتركة للثقافة فى البلاد العربية عامة ان تتصل بباقى الدول الاعضاء لتنسيق خطتها جميعا حيال هذا الموضوع .

١٥ ـ بيوت الطلبة العرب

تعهد اللجنة الثقافية الى الادارة الثقافية دراسة موضوع الطلبة العرب المغتربين لا سيما فى مدينة القاهرة وذلك بقصد جمع البيانات عن أحوالهم المعيشية وما ييسر حياتهم ويحقق الغاية من وفادتهم على أصح الوجوه وتتقدم الادارة الثقافية بما يجتمع لديها من بيانات واحصائيات وغيرها الى اللجنة الثقافية فى أول اجتماع قادم لها .

ملحق رقم (٦)

مشروع

انشاء المكتب الدائم لشئون المخدرات بجامعة الدول العربية

الديباجة . . .

مادة ١ ـ يطلق على هذا المكتب اسم « المكتب الدائم لشئون المخدرت بجامعة الدول العربية » .

مادة ٢ ـ يعتبر هذا المكتب مؤسسة دولية ذات كيان مستقل له ميزانية خاصة يقدمها رئيسه كل عام لمجلس الجامعة للاعتماد فى دورة اكتوبر ويتكون من مندوب لكل حكومة ومندوب للامانة العامة ويرأسه مندوب مصر .

مادة ٣ ـ يقوم هذا المكتب بمراقبة التدابير المتخذة والتى ستتخذ فى كل دولة من دول الجامعة لمكافحة زراعات المخدرات وصناعتها وتعاطيها والاتجار فيها داخل حدودها والعمل على منع تهريب المخدرات بين تلك الدول أو اليها .

مادة ٤ ـ يتمتع رئيس وأعضاء هذا المكتب بالتسهيلات اللازمة والسلطة الكافية لمباشرة أعمالهم وآداء مهمتهم على الوجه الاكمل ويتمتعون ايضابامتيازات موظفى السلك السياسى وكل مايكفل المحافظة على سرية أعمالهم .

مادة ٥ ـ مدة العضوية لهذا المكتب خمس سنوات قابلة للتجديد واحالة العضو على التقاعد لاتمنع من استمرار عضويته فى المكتب اذا وافقت حكومته .

مادة ٦ ـ يجوز لرئيس وأعضاء هذا المكتب الانتقال لاية دولة ممثلة فيه لمباشرة أعمالهم التكميلية فيها كما يجوز انتداب عضو أو أكثر لاداء هذا العمل بعد اخطار السلطات المختصة بذلك .

مادة ٧ ـ تصدر قرارات هذا المكتب بأغلبية الاصوات وتعتبر قراراته صحيحة اذا حضر اجتماعها ثلثا عدد الاعضاء على الاقل من بينهم الرئيس أو من ينيبه من أعضاء المكتب .

مادة ٨ ـ لرئيس هذا المكتب حق الاتصال المباشر بالوزير المختص فى حكومات الدول الاعضاء ويقوم كل عضو بهذا المكتب بكافة الاتصالات بحكومة دولته ويكون بمثابة حلقة اتصال بين هذا المكتب وبين ادارة مكافحة المخدرات فى بلده لكى يكون المكتب على صلة مستمرة بما يتخذ من اجراءات أو يقع من حوادث فى بلد هذا العضو ويقوم هذا العضو بمد المكتب بكل مايطلبه من بيانات أو تقارير أو احصاءات .

مادة ٩ ـ يجوز للمكتب ان يعين مستشارا او اكثر من اية دولة مشتركة بحكم خبرته الفنية حتى ولو كان خارج خدمة حكومته على ان يكون هذا التعيين بناء على قرار غالبية أعضاء المكتب .

مادة ١٠ــ يقوم بأعمال سكرتارية المكتب موظف أو أكثر من المشهود لهم بحسن السمعة والسيرة لضمان سرية العمل ويحسن أن يكون هذا الموظف ممـــن أدوا عمـــلا ممـاثلا .

مادة ١١ــ تنشأ فى كل دولة عضو فى هذا المكتب ادارة خاصة لمكافحة المخدرات على غرار ادارة مكافحة المخدرات المصرية وتتعاون هذه الادارات مع بعضهـا البعض ومع المكتب الدائم لشئون المخدرات على مكافحة المخـــدرات فى بلاد الدول الاعضاء .

مادة ١٢ ــ تقدم كل ادارة من ادارات مكافحة المخدرات بدول الجامعة تقارير واحصاءات شهرية عن الاعمال التى اتخذت فى خلال هـــذا الشهر بشأن مكافحـة المخدرات داخل حدودها الى العضو الممثل لحكومتها لتقديمها للمـــكتب لبحثها واتخاذ مايراه مناسبا بصددها .

مادة ١٣ــ على المكتب أن يضع من اللوائح والانظمة مايراه كفيلا لتنفيذ أعماله .

ملحق (٧)

المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر

بالقـــاهرة

القرارات التى اتخذها المؤتمر بجلسته بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠

١ ــ يقرر المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر بمزيد السرور دعوة الحكومة اللبنانيـة لعقد المؤتمر الطبى العربى العشرين فى لبنان فى يوليو سنة ١٩٥١ أبان عطلة عيد الفطر المبارك .

٢ ــ يقرر المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر شكر الحكومة المصرية على معاضدتهـا وترحيبها بالمؤتمر .

٣ ــ تتقدم هيئة المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر المنعقد بالقاهرة فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ الى سعادة الامين العام لجامعة الدول العربية برجاء عقد اللجنة الصحية لجامعة الدول العربية مرة كل عام على الاقل لمتابعـة الموضـوعات التى بدأت دراستها فى اجتماعها الاخير فى سنة ١٩٤٦ .

٤ ــ يقرر المؤتمر الطبى التاسع عشر ان موضوع توحيد برامج التعليم الطبى فى البلاد العربية وتبادل الاساتذة والطلاب وتشجيع الابحاث فى الطب والصحة لهـا من الاهمية ما يجعلها مستحقة لعناية خاصة ويمهد لذلك بالسماح للاطباء العـرب بمزاولة مهنتهم فى أى من البلاد العربية .

٥ ــ يقرر المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر أنه لايمكن ضمان حماية البلاد من الكوليرا الا اذا اتخذت احتياطات جدية ضد حاملى الميكروب بعدم السماح لهم بمغادرة المناطق الموبوءة .

٦ ــ يقرر المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر ان المواصلات الجوية السريعـة تهـدد سائر البلاد العربية بالاوبئة الوافدة من سائر انحاء العالم مما يدعو الى اتخـاذ أشد الاحتياطات وأدقها ، وأن تتولى كل دولة الاشراف التام على جميع منافذها للخارج وان لاتتعدد الهيئات المشرفة على الحجر الصحى وتلاحظ بقلق شديد المناقشات الدائرة حول الاشراف الصحى على المطارات البريطانية فى منطقـة القنـال .

٧ ــ اجابة لرغبة بعض حضرات أعضاء المؤتمر بأن تلقى جميع المحاضرات باللغةالعربية ــ قرر المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر ان يكتفى باعداد ملخصات باللغـة العربية لجميع المقالات لتوزع على أعضاء المؤتمر ــ وقـرر كـذلك أن تلقى محاضرات اضافية كل يوم من ايام المؤتمر ينتخب لالقائها محاضرون ممتازون فى فروع اختصاصهم لكى يتمكن جميع أعضاء المؤتمر من حضورهذه المحاضرات

٨ ـ اجابة لرغبة حكومة الباكستان فى الاشتراك فى مؤتمر يضم الدول الشرقية ـ قرر المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر عرض فكرة دعوة مؤتمر طبى شرقى على الجمعيات الطبية فى مختلف البلدان الشرقية لعقده مرة كل خمس سنوات فى احدى هذه البلاد .

٩ ـ لكى يستفيد الطلبة والتلاميذ بالغذاء الذى تقدمه لهم المعاهد العلمية المختلفة لتتحسن صحتهم وتزداد قدرتهم على التحصيل العلمى فانه يجب ان يتخلصوا من الامراض الطفيلية المعوية والبولية التى تصيب غالبيتهم ـ يقرر المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر ان يتقدم للحكومة المصرية باقتراح علاج التلاميذ والطلبة من الطفيليات المشار اليها فى كافة مدارس المملكة المصرية على اختلاف درجاتها أبان العطلة الصيفية وقبل بدء الدراسة على أن يكون هذا الاجراء قبل كل مرحلة جديدة من مراحل التعليم .

١٠ ـ يناشد المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر أمم العالم لحل مشكلة المهاجرين العرب فى فلسطين حلا نهائيا بعودتهم الى ديارهم لان تشردهم وقلة غذائهم تساعد على نشر السل الرئوى بينهم مما يجعلهم مستهدفين للاوبئة فيصبحون خطرا يهدد الشرق الادنى والعالم أجمع .

١١ ـ يتقدم المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر الى الحكومات العربية بطلب السماح للاطباء الفلسطينيين بمزاولة المهنة فى بلادهم فى وقت المحنة الحالية .

تقرير الامين العام فى المدة بين الدورتين

الخامسة عشرة والسادسة عشرة العاديتين

وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

مقـــدمة

سافر وفد الامانة العامة لجامة الدول العربية يراسه الامين العـــام الى باريس لحضور اجتماعات الامم المتحدة فعمل الى جانب الوفود العربية على تعزيز وجهـــة النظر العربية فى جميع القضايا العربية والدولية . وفى أروقة الامم المتحدة وخارجها ونشر لهذه القضايا دعوة واسعة فى الصحافة العالمية والاذاعة .

وقد رغبت الحكومة السورية فى اعارة الاستاذ احمد الشقيرى بك اليها بعـد ان أصدرت مرسوما بتعيينه فى وفدها ، فرأى الامين العام انه برغم مافى ذلك من سابقة قد لاتتناسب مع اختصاص موظفى الامانة العامة للعمل المشترك بين الـــدول ان يأذن للشقيرى بك بالالتحاق بالوفد السورى .

القضية المصرية :

لم تكن القضية المصرية مدرجة على جدول أعمـــال الامم المتحدة ومع هذا فقـد استأثرت حوادث مصر باهتمام وفـود الدول الاجنبيـــة ولفتت اليها أنظار المقامات الدولية فأصبحت موضع اهتمام بالغ فى اورقة الامم المتحدة . وقد شغلت الحوادث التى تعاقبت على مصر ابان الدورة الرأى العام العالمى فاحتلت القضية المصرية المقام الاول وكانت لها الصدارة فى الصحافة والاذاعة الى جانب القضايا الدولية الهامة .

وقد بسط معالى وزير الخارجية المصرية ورئيس وفد مصر القضية المصريةبسطا وافيا ، فألقى خطابا ضافيا امام الجمعية العامة تناول فيه تاريخ المسألة المصرية منذ الحركة الوطنية موضحا نواحى النزاع المصرى البريطانى ومطالب مصر القوميـــــة فى الجلاء والوحدة . كما عمل وفد مصر فى اللجان فى المناسبات المختلفة على بيان وجهه النظر المصرية . مما كان له اثر محقق فى توضيحها والعطف عليها .

ولقد كان الامين العام منذ البداية مقدرا لخطورة الحالة بالنسبة لمصر واثرها على مستقبل البلاد العربية فاختصها بأكثر أوقاته لتنوير الرأى العام العالمى . واستخدم فى ذلك كل ما استطاع من وسائل داخل الامم المتحدة وخارجها فى المؤتمرات الصحفيـة والاذاعة وفى الاجتماع بالوفود ورجال السياسة . وامد الوفد المصرى وتعاون معه بكل ما يستطيع ويعتقد الامين العام ان هذه المجهودات المشتركة فى فترة طويلةآتت ثمارها

فى تنوير الرأى العام العالمى بالنسبة للمسألة المصرية وقد أعان على ذلك جهاد مصر وبطولة ابنائها وتصميمها على اجلاء المحتل عن أرضها . ولا تزال هذه المسألة أم المسائل العربية . وعلى التوفيق أو الفشل يتوقف مستقبل العرب ، فهو يهيب بالدول العربية حكومات وشعوبا أن تضاعف مجهودها المشكور لمعاونة مصر فى محنتها الحاضرة وقد تجمعت عليها قوى الشر لايقاف نهضتها واذلالها ومنعها من العزة والقوة والسيادة .

مراكش :

فى اليوم الرابع من شهر اكتوبر سنة ١٩٥١ قدم المندوبون الدائمون العرب أمام الامم المتحدة طلبا بادراج القضية المراكشية على جدول أعمال الامم المتحدة تنفيذا للقرار الصادر بهذا الصدد من مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥١ وبتاريخ ٣ اكتوبر سنة ١٩٥١ .

وقد طرح موضوع ادراج القضية المراكشية على اللجنة العامة التى يقع فى اختصاصها تحضير جدول أعمال الامم المتحدة وكانت صيغة هذا البند على الوجه الآتى : —

« انتهاك فرنسا فى مراكش مبادىء الميثاق وحقوق الانسان » .

وفى الجلسة التى عقدتها اللجنة العامة للنظر فى هذا الموضوع جرت مناقشات مبدئية من حيث الادراج وعدمه وأخذ مندوبو الحكومات العربية يوضحون الاسباب التى تدعو الى ضرورة ادراج القضية المراكشية لبحثها من قبل الامم المتحدة وساندهم فى ذلك بعض اعضاء اللجنة ، ووقف مندوبو بريطانيا وامريكا وفرنسا وأنصارهم فى جانب آخر يبدون الاسباب المختلفة التى تحول دون ادراج الموضوع على الجدول واقترح مندوب كندا أثناء ذلك تأجيل بحث الادراج فى الوقت الحاضر . وقد أريد بهذا الاقتراح أن يكون طريقا وسطا بين وجهتى النظر العربية والفرنسية ذلك بأنه يترك الامر معلقا فلا هو رفض يثير الوفود العربية ولا هو قبول يستفضب فرنسا . وادراج الشكوى على جدول الاعمال حق لكل دولة منضمة الى الامم المتحدة ما دامت هذه الشكوى فى ظاهرها غير كيدية أو تافهة أو مخالفة للميثاق . وخاصة ان الادراج بذاته ليس معناه الموافقة على الشكوى من حيث الموضوع اذ أن الموافقة منصبة على لزوم بحث الشكوى ومناقشتها . والشكوى الى الامم المتحدة وخاصة بعد استنفاد الوسائل الدولية الاخرى أسلوب دولى مرغوب فيه لا ينطوى على اتجاه عدائى بل هو سبيل سلمى طبيعى يحض عليه ميثاق الامم المتحدة .

ولذلك لم يكن من اليسير على المعسكر الغربى أن يعمل على رفض الشكوى المراكشية بعدم ادراجها ابتداء على جدول الاعمال . فان هذا الرفض ينتقص من هيبة الامم المتحدة ويؤلف بذاته سابقة خطيرة بالنسبة الى ما يرد على المنظمة العالمية من شكاوى .

ولكن المعسكر الغربى يدرك الى جانب ذلك ان ادراج الشكوى المراكشية — وان كان متفقا مع الميثاق — يفتح باب المناقشة واسعا على الحكم الفرنسى فى مراكش ويكشف عن سيئات نظام الحماية الذى فرضته فرنسا على مراكش ، ويتيح الفرصة للسوفييت لمهاجمة الديمقراطية الغربية والتشنيع على فرنسا فى شمال افريقيا ، وخاصة بعد أن بات واضحاً أن مراكش والجزائر وتونس قد جعلت منها الاستراتيجية الغربية القاعدة الجنوبية للدفاع عن أوربا .

وهذه الاسباب مجتمعة هى التى جعلت المعسكر الغربى يواجه موقفا حرجا بين القبول والرفض ، فلم يجد لنفسه مخرجا الا ان يدفع الوفد الكندى لتقديم مشروع قرار ينص على ارجاء بحث الادراج فى الوقت الحاضر . و « الوقت الحاضر » فى اللغة الانجليزية عبارة مرنة ولكنها لا تحتمل تفسيرا يتعدى الدورة القادمة للامم المتحدة . وكل ما تطمع فيه الديموقراطية الغربية ان ينفسح الوقت خلال هذا العام لمعالجة القضية المراكشية بحلول مسكنة ، تمتد بضع سنين أو يتكشف عذر آخر يمهد لتأجيل آخر .

وقد طالت المناقشة أمام اللجنة العامة بشأن ادراج الشكوى المراكشية بين القبول والرفض ، وفى النهاية طرح مشروع القرار الكندى للتصويت فحاز الاكثرية . والنتيجة القانونية التى تترتب على المشروع الكندى الا تدرج القضية المراكشية على جدول الاعمال فى « الوقت الحاضر » .

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥١ نظرت الجمعية العامة فى التوصية التى أقرتها اللجنة العامة فتكلم بعض مندوبى الدول الاعضاء بين موافق ومخالف . وناشد وزير الخارجية الافرنسية الجمعية العامة أن تأخذ بتوصية اللجنة وقد انطوت كلمة الوزير الافرنسى على كثير من التوسل مما أثار موجة من العطف على الحكومة الافرنسية وخاصة ان الامم المتحدة تنعقد فى باريس وتنعم بكثير من أسباب الضيافة والمجاملة . فتقدم وفد مصر بالرجاء أن تؤجل الجمعية العامة النظر فى الموضوع ريثما تتيسر دراسة النقاط التى أثارها الوفد الافرنسى فى خطبته فوافقت الجمعية العامة على الرجاء وكانت وسيلة بارعة للتخفيف من الأثر الذى تركته خطبة الوزير الافرنسى .

وفى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ انعقدت الجمعية العامة للمرة الثانية للنظر فى الشكوى المراكشية وفتح باب المناقشة وأخذ مندوبو الدول يدلون بوجهة نظرهم فتكلم بضعة عشر مندوبا عن الدول العربية والاسيوية فى جانب ادراج الشكوى المراكشية وامتدت الجلسة حتى الليل فى مظهر قوى رائع تناول فيه الخطباء النواحى المختلفة فى الموضوع بالاسانيد التاريخية والقانونية والسياسية .

وفى ختام الجلسة طرحت توصية اللجنة على التصويت ففازت بأكثرية ٢٨ صوتا ضد ٢٣ صوتا وامتناع سبعة أصوات وبهذا أرجىء النظر فى ادراج الشكوى المراكشية الى وقت آخر .

وانفضت الدورة دون أن يفتح هذا الأمر وطبيعى أن تثار مسألة الادراج من جديد فى الدورة القادمة للامم المتحدة .

ومما يلاحظ ان النتيجة التى انتهت اليها الشكوى المراكشية لم تكن خسارة بذاتها بل كانت نجاحا من نواحى شتى فقد أبرزت قدرة العرب على ادارة معركة سياسية فى أكبر ميدان دولى وجمعت حولها كتلة من الانصار من آسيا وافريقيا وأوربا ليست الرابطة مع أكثرهم غير رابطة المبادىء وايثار الحرية على العبودية . وفضلا عن أن فرنسا قد رأت بعد هذا العطف الذى التف حول القضية المراكشية انها لم تعد طليقة اليدين فى التصرف بشمال افريقيا ولابد أن تفكر طويلا قبل وضع أية سياسة بشأن مستقبل تلك البلاد على حين ان فرنسا كانت حتى عهد قريب تفعل فى عرب افريقيا ما تفعل من غير حسيب ولا قريب .

وثمة ملاحظة أخرى يوحيها سياق البحث فى القضية المراكشية وهى ما تعلق « بعنوان » الشكوى المراكشية كما يجب أن يدرج على جدول أعمال الدورة المقبلة . فقد كان العنوان فى هذه الدورة « انتهاك فرنسا فى مراكش مبادىء الميثاق وحقوق الانسان » وقد كان هذا « العنوان » موضع تعليق فى الجمعية العامة وهو بحد ذاته لا يفضى حتما الى ما ترجوه لمراكش من حرية واستقلال . ولهذا ولغير ذلك من الاسباب الفنية التى ليس لنا أن نتبسط فيها فى هذا التقرير يحسن أن ندرس فى الدورة القادمة تغيير العنوان بحيث يصبح « استقلال مراكش وسيادتها الوطنية » أو أى عنوان آخر ينتهى اليه الدرس بعد تقليب الموضوع على وجوهه المختلفة .

قضية فلسطين :

أدرجت قضية فلسطين على جدول أعمال الامم المتحدة لهذه الدورة وذلك للنظر فى التقارير المقدمة من لجنة التوفيق ووكالة الاغاثة التابعتين للامم المتحدة .

وقد وردت قضية فلسطين تحت البند ٢٤ من جدول أعمال الامم المتحدة وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥١ قررت الجمعية العامة احالتها الى اللجنة السياسية الخاصة لبحثها واصدار التواصى اللازمة بشأنها .

وطبيعى أن مسألة تدويل القدس لم تكن مطروحة على بساط البحث ذلك لأن موضوع القدس قد خرج من اختصاص لجنة التوفيق فى عام ١٩٤٩ وأحيل الى مجلس الوصاية وقد أعد هذا دستور القدس على أساس التدويل كما أقرته الامم المتحدة فى عامى ٤٧و٤٩ ولم تستطع الامم المتحدة فى دورة ١٩٥٠ أن تصل الى قرار بشأن اقامة ادارة دولية فى القدس استنادا الى أحكام الدستور فوقف التدويل عند اجراءات التنفيذ بعد أن استكمل جميع المراحل السابقة وبهذا احتجبت مسألة القدس عن جدول أعمال الامم المتحدة ولابد لاثارتها بصورة مباشرة من طلب لادراجها يقدم وفق الاصول . ولكن ذلك لم يكن ليمنع الوفود العربية فى الجمعية العامة أو اللجنة السياسية من التعرض لموضوع القدس فى سياق الكلام عن عصيان اسرائيل لقرارات الامم المتحدة .

وبتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٥٢ شرعت اللجنة السياسية الخاصة فى بحث التقرير الذى قدمته لجنة التوفيق عن المدة الواقعة بين ٢٣ يناير — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ وتقدمت الدول الاربع امريكا ، بريطانيا ، فرنسا ، تركيا بمشروع قرار ينوه بأنه **لم يتم**

بين الفرقاء اتفاق بشأن الخلاف القائم وان على الحكومات المعنية واجبا رئيسيا للوصول الى تسوية بقضية فلسطين .

وقد دعا مشروع القرار الرباعى الحكومات ذات الشأن لتصل الى اتفاق يفضى فى أقرب وقت الى تسوية الخلاف القائم بينهم على ضوء مبادىء العدل والواقع والتساهل المتبادل وأبدى أسفه أن لجنة التوفيق لم تستطع القيام بالمهمة الموكولة اليها ودعا أن تستمر فى عملها وان تنقل مقرها الى مقر الامم المتحدة محتفظة بمندوب يمثلها فى القدس .

وفى ٩ يناير سنة ١٩٥٢ قدمت روسيا مشروع قرار ينص على الغاء لجنة التوفيق بسبب عجزها عن القيام بما عهد اليها من المسائل المختلف عليها بين الفرقاء بشأن قضية فلسطين .

وفى ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ قدمت كولومبيا تعديلا للمشروع الرباعى ينص على الاشارة الى جميع القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين ويدعو الحكومات المعنية ولجنة التوفيق الى احترام هذه القرارات .

وفى ١١ يناير سنة ١٩٥٢ قدمت كندا تعديلا للمشروع الرباعى بحذف الاشارة الى ايجاد تسوية على ضوء **مبادىء العدل والواقع والتساهل المتبادل** لتحل محلها اشارة الى قرارات الامم المتحدة . وقد وافقت الدول الاربع على التعديلات التى اقترحتها كندا وبهذا أصبحت جزءا من المشروع الرباعى الاصلى .

وفى ذلك اليوم تقدمت الباكستان بمشروع قرار يدعو لجنة التوفيق الى تنفيذ قرارات الجمعية العامة الصادرة بشأن فلسطين ويعهد الى مكتب التعويضات مهمة ادارة أملاك اللاجئين ويدفع اليهم أموالهم المجمدة وسائر حقوقهم ويطلب الى الحكومات ذات الشأن ان تساعد لجنة التوفيق ومكتب التعويضات على القيام بالمهام الموكولة اليهما بقرارات الجمعية العامة وقد نص المشروع الباكستانى على توسيع لجنة التوفيق بحيث تصبح مكونة من سبعة أعضاء .

وفى ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ قدمت اسرائيل مشروع قرار ينص على حل لجنة التوفيق وانشاء لجنة لعام ١٩٥٢ لبذل وساطتها الحميدة للوصول الى تسوية سلمية للخلاف القائم بين الفريقين . ويهدف المشروع الاسرائيلى من طرف خفى الى تجنب قرارات الامم المتحدة واعطاء فرصة لتسوية قضية فلسطين على أساس الاتفاق خلال عام واحد تشطب بعده القضية الفلسطينية من جدول أعمال الامم المتحدة مهما كانت نتيجة الوساطة .

وفى ١٤ يناير قدم الوفد الافغانى تعديلا على المشروع الرباعى يجعل **تسوية الخلاف وفق قرارات الجمعية العامة الصادرة بشأن فلسطين** ويدعو لجنة التوفيق للعمل على **تنفيذ هذه القرارات .**

وفى ١٥ يناير قدمت أندونيسيا وايران تعديلا مشتركا على تعديل كولومبيا يجعل مقر لجنة التوفيق فى القدس ويزيد اعضاءها الى سبعة تختارهم الجمعية العامة وقد

قبلت كولومبيا هذا التعديل وأصبح جزءا من مشروع التعديل المقدم من جانبها .

وفى نفس التاريخ قدم وفد الفليبين تعديلا على المشروع الرباعى يشير الى عدم قيام لجنة التوفيق **بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وخاصة فيما يتعلق باعادة اللاجئين الراغبين فى العودة وتعويض عادل يدفع للذين لا يرغبون فى العودة .**

ومما هو جدير بالذكر ان المقترحات التى تقدمت بها الباكستان وكولومبيا وايران واندونيسيا وأفغانستان والفلبين كانت فى الواقع بالاتفاق والمشاورة مع الوفود العربية . مما دعم الكتلة العربية الافريقية الاسيوية التى أسست بمساعى الجامعة العربية فى ربيع سنة ١٩٤٧ بنيويورك أثناء اجتماع الامم المتحدة الاستثنائى فى مسألة فلسطين وأثناء النظر فى قضية أندونيسيا أمام مجلس الأمن .

ان الوفود العربيةكانت تخشى — وقد مضى ثلاث سنوات على قرارات الامم المتحدة من غير تنفيذ — ان تعدل الجمعية العامة بوسيلة أو بأخرى عن هذه القرارات أو تحورها بما يجحف حق العرب فى فلسطين وخاصة ان لجنة التوفيق قد جنحت فى مقترحاتها التى تضمنها تقريرها الى تنفيذ اليسير من قرارات الامم المتحدة وبالقدر الذى توافق عليه اسرائيل .

فكان على الوفود العربية فى خطبها وبياناتها أن تشرح الخلاف بين العرب واسرائيل وان تبسط قضية اللاجئين من نواحيها السياسية والانسانية لتكسب عطف العالم للعرب ذلك العطف الذى تمتعت به اسرائيل بل كان من أسباب ظهورها فى عالم الوجود .

وكانت الوفود العربية قد وجهت همها الأول الى الاحتفاظ بالقرارات السابقة سليمة من غير انتقاص أو تعديل . وما يجىء بعد ذلك من تمكين هذه القرارات وتوكيد تنفيذها فهو كسب تسعى اليه جاهدة دون أن يعرضها ذلك الى خسارة يجب تفاديها فقد عملت الوفود العربية بالتعاون مع الوفود الصديقة على تقديم مشروعات قرارات أو تعديلات متعددة فى حدود السياسة التى رسمتها للظفر بأكبر عدد من الاصوات . ففازت تعديلات كولومبيا والفلبين والافغان واندونيسيا وايران باستثناء النصوص المتعلقة بتوسيع لجنة التوفيق ومقر عملها . فقد رفض أن يكون المقر فى القدس ورفض أن يكون المقر فى نيويورك ومعنى ذلك أن يرجع الأمر الى حاله الأول كما كان فى قرار سنة ١٩٤٨ وهو اعتبار القدس مقرا للجنة .

وقد فاز المشروع الرباعى بالتعديلات التى أدخلت عليه بثلاثة واربعين صوتا ضد ثلاثة عشر صوتا وامتناع اثنين .

وسقط المشروع الرؤسى بخمسة أصوات له وثمانية واربعين عليه وامتناع واحد . وسحب المشروع الباكستانى والاسرائيلى .

وقد بدا للأمم المتحدة ان الوفود العربية قد سجلت نصرا ساحقا فى وجه أعظم

الدول شأنا ونفوذا فى الامم المتحـدة . كما ان هذه الدول لم ترتح للنتيجـة ولم ترد التسليم بها .

وهنـا بدأت الاتصالات بين الوفـود العـربية ووفود الدول الاربع واسـتمرت الاجتماعات بغية الوصول الى صيغة متفق عليها وقد رأى الجانب العربى منذ البدء انه لا يستطيع أن يضحى بالمبادىء والقواعد التى يقوم عليها قرار اللجنة السياسية . وان ينحصر البحث مع الوفود الاربعة فى المسائل الشكلية وفى الصيـاغة بما لا يمس الجوهر .

وبعد أخـذ ورد طويلين وصلت الوفود العـربية الى اتفـاق مع الجانب الرباعى يتضمن حذف العبارة الاخيرة من الفقرة الثانية وابدال الفقرة الرابعة وحذف الفقرة السادسة من قرار اللجنة ـ ملحق رقم ١ ـ وابقاء جميع الفقرات الاخرى على حالها .

وهذا التعديل قد تناول الصياغة اللفظية وشيئا من التفصيل مع استبعاد فكرة توسيع اللجنة .

وفى ٢٦ يناير سنة ١٥٩٢ استمعت الجمعية العامة الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة حول هذا الموضوع فتقدم مندوب كندا بمشروع قرار لتعديل قـرار اللجنة السياسية حسبما جرى عليه الاتفاق بين الجانبين وأخذ وفود الدول الاجنبيةيوضحون وجهة نظرهم بشأن القرار الاصلى والتعديلات المقترحة وفى نهاية الجلسة عرض قرار اللجنة معدلا للتصويت ففاز بأكثرية ظاهـرة بلغت ٥٤ صوتا وبذلك أصـبح القـرار النهائى للجمعية العامة على الصورة المدونة فى ـ ملحق رقم ٢ ـ

ولابد هنا من الاشارة الى ان الوفود العربية قد ظفرت فى هذه الدورة بقرار يتميز عن القرارات السابقة فى انه عطف على **جميع قـرارات الامم المتحـدة الصـادرة بشأن فلسطين** السابقة وحث الفرقاء على حل الخلافات **على أساس قرارات الامم المتحـدة** وعهد الى لجنة التوفيق أن **تكفل تنفيـذ قـرارات الامم المتحـدة** وان تعين الفريقين بموجب ذلك على الوصول الى اتفاق بشأن الامور المعلقة بهم . وقد جاء هذا التوكيد بعد تطرق الشك والجدل الى تلك القرارات ومبلغ بقائها قائمة بعـد الاحـداث التى تعاقبت على قرار الجمعية العامة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

مساعدة اللاجئين

وفى ١٦ يناير سنة ١٩٥٢ انتقلت اللجنة السياسية الى الجـزء الثانى من البنـد المتعلق بقضية فلسطين وهو تقرير مدير وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال بشأن اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الاوسط فقدمت امريكا وبريطانيـا وفرنسا وتركيـا مشروعا رباعيـا يتضمن النقـاط الرئيسية الواردة فى البرنامج الذى أوصى به مدير الوكالة فى تقريره الخاص المقدم الى الامم المتحدة (١/١٩٥٠) وقد رأت الوفود العربية ان صيغته العامة لا تتضمن الحيطة الكافية للاحتفاظ بحق اللاجئين فى العـودة الى ديارهم وتعويض من لا يريد العودة منهم فضلا عما فيه من تدخل فى السلطان الداخلى

للحكومات العربية بشأن المشروعات المتعلقة باللاجئين ، فهاجمت مشروع القرار الرباعى وبينت معايبه مما اضطر أصحاب المشروع أن يطلبوا رفع الجلسة للتشاور فيها بينهم بشأن اعتراضات الوفود العربية .

وفى ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ أعلن رئيس اللجنة السياسية الخاصة أن مداولات خاصة تجرى مع وفود الدول المعنية مباشرة وانه يمكن اعتبار المشروع الرباعى والاعتراضات التى أثيرت حوله غير قائمين أمام اللجنة واستمرت بعد ذلك فى مناقشة الموضوع بصورة عامة ، فأخذت الوفود العربية تبسط قضية اللاجئين بسطا شاملا وتصف ما يعانيه اللاجئون من آلام التشريد والبؤس والحرمان وصفا يقوم على أساس الحقائق والوقائع والارقام .

وفى ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ قدمت وفود الدول الاربع مشروعها الرباعى بصفته الجديدة بعد مفاوضات شاقة لقبول التعديلات العربية .

وينص هذا المشروع فى مجمله بعد الديباجة والتحفظات اللازمة على رصد مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات منها خمسون مليون دولار تنفق على الاغاثة المباشرة والباقى ينفق على مشروعات « للادماج » الاقتصادى بحيث يصبح اللاجئون عند نهاية هذه المشروعات قادرين على اعالة أنفسهم بأنفسهم .

وقد أوضحت الوفود العربية باسهاب وجهة نظرها بشأن هذه المشروعات والدوافع الانسانية التى تحملها على قبولها من غير اجحاف بشأن مستقبل فلسطين من ناحية عامة ومن غير مساس بحق عرب فلسطين كشعب له حقه التام فى تقرير مصيره بنفسه .

وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٢ انتهت اللجنة السياسية من مناقشتها وعرض المشروع للتصويت ففاز بأكثرية ٤٤ صوتا وامتناع سبعة أصوات . وفى ٢٦ يناير نظرت الجمعية العامة فى قرار اللجنة فأيدته بالأكثرية نفسها وأصبح القرار فى صيغته النهائية كما هو مدون فى — الملحق رقم ٣ —

ليبيا

حاولت الوفود العربية غير مرة أن تقدم القضية الليبية على غيرها من الموضوعات المدرجة أمام اللجنة السياسية الخاصة لتناقش مندوب الامم المتحدة والدول التى تتولى الادارة فى مدى تطبيق قرارات الامم المتحدة ، ومبلغ الانسجام بين تلك القرارات والاوضاع التى قامت فى ليبيا قبل اعلان استقلالها . ولكن الوفود العربية لم تفلح فى محاولتها هذه فقد كانت وفود الدول الغربية وفى مقدمتها بريطانيا حريصة على عدم النظر فى هذه القضية الا بعد اعلان استقلال ليبيا وكانت لها فى ذلك حجة معقولة فى ظاهرها تغرى الدول الأخرى بالاقتناع والقبول . فقد تذرعت الدول الغربية ان التقارير الخاصة بليبيا لم تكن جاهزة . ولم تكن ترجمتها معدة للطبع وما الى ذلك من المعاذير التى يتعذر معها بحث القضية . ومما ساعد الدول العربية فى موقفها هذا ان مندوب الامم المتحدة لم يكن قد وصل الى باريس ولم يقدم تقريره النهائى بعد .

وكانت تريد الدول الغربية من موقفها هذا أن يأتى دور النظر فى قضية ليبيا بعد اعلان الاستقلال حتى تكون الاوضاع السابقة أمرا واقعا ماضيا لا نفع من اظهار مخالفتها لقرارات الامم المتحدة بعد أن انتهت الامور الى الاستقلال والسيادة الوطنية وتخلى الدول المشرفة عن السلطات التى كانت تمارسها .

وفى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ أعلنت « مملكة ليبيا المتحدة » دولة مستقلة ذات سيادة وان الحكومة الليبية استلمت جميع السلطات من الدول التى كانت تتولى الادارة .

وفى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٢ بدأت اللجنة السياسية الخاصة فى دراسة المسألة الليبية على ضوء التقارير المقدمة من مندوب الامم المتحدة ومن بريطانيا وفرنسا بوصفهما الدولتين اللتين كانتا تباشران الادارة فى ليبيا وقد وافقت اللجنة على حضور رئيس وزراء ليبيا ووزير خارجيتها ومندوب عن الحكومة الايطالية مراقبين يؤذن لهم بالكلام من غير تصويت .

وقد تقدمت اثنتا عشرة دولة بمشروع قرار يشير الى القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة بشأن استقلال ليبيا ويهنىء الشعب الليبى وحكومة المملكة الليبية المتحدة وينص على المساعدات الاقتصادية والفنية التى تطلبها ليبيا للانعاش الاقتصادى ولسد العجز المالى الذى تعانيه ويوصى بقبول ليبيا فى الامم المتحدة بموجب المادة الرابعة من الميثاق .

وفى تلك الجلسة نفسها قدمت روسيا مشروع قرار يدعو الى سحب جميع القوات الاجنبية والى تصفية جميع القواعد العسكرية الاجنبية . كل ذلك فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

وفى ٢٥ يناير تقدمت مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان بمشروع تعديل على القرار الاثنى عشرى يجعل الانتخابات الوطنية حرة ديمقراطية ويقترح نصوصا أخرى تدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعى لدرس الوسائل الممكنة التى تيسر للامم المتحدة بالاشتراك مع جميع الحكومات والوكالات المتخصصة المساعدات لليبيا لتمويل المشروعات العمرانية وانماء الاستثمار الاقتصادى وترقية المستوى الاجتماعى .

وقدمت مصر فى الوقت نفسه مشروع قرار يدعو الى سحب جميع القوات الاجنبية خلال ستة أشهر وتسليم القواعد العسكرية الى السلطات الليبية .

وفى ٢٨ يناير تقدمت الشيلى بمشروع تعديل على المشروع الاثنى عشرى يبين بصفة مفصلة جميع المبادىء الواردة فى التعديل المقدم من الدول العربية الاربع فقبلته الوفود العربية واعتبرته قائما مقام مشروعها .

وقد أجمعت وفود الدول على الترحيب باستقلال ليبيا وأبدت رغبتها بقبولها فى عضوية الامم المتحدة . ووقفت روسيا وأنصارها من قبول ليبيا فى الامم المتحدة موقفها

المعروف بالنسبة الى الانضمام للامم المتحدة . والواقع أن النزاع بين المعسكرين بشأن الطلبات المعلقة للدخول الى الامم المتحدة لا يزال مستحكما . وهذا ما دعا الى بقاء الاردن وليبيا مع بضع عشرة دولة أخرى خارج الامم المتحدة . وترى روسيا ادخال جميع الدول التى تقدمت بطلب الانضمام حتى الآن . على حين ترى الدول الغربية ان يقتصر القبول على تلك الدول التى تتوافر فيها الشروط التى نصت عليها المادة الرابعة من أحكام الميثاق وتفسير هذه المادة موضع خلاف كبير . وقد سعى الامين العام وكذلك رئيس الوفد المصرى لاقناع الوفد الروسى لقبول ليبيا عضوا وعدم الاعتراض عليها فى مجلس الامن الذى له حق القرار واحتجا بسابقة قبول روسيا لأندونيسيا واسرائيل باعتبارهما من مواليد الامم المتحدة .

ولكن الوفد الروسى رغم السعى والالحاح أصر فى النهاية على ضرورة قبول الجميع .

والى جانب هذا فقد أثارت المسألة الليبية أمام اللجنة خلافات أخرى على جانب عظيم من الأهمية . من ذلك مسألة جلاء القوات الاجنبية عن ليبيا حتى يكون الاستقلال كاملا ولتجرى الانتخابات الوطنية فى ليبيا بعيدة عن أى تأثير ونفوذ أجنبى .

وقد دعا الى جلاء القوات الاجنبية المشروعان الروسى والمصرى ولكن المشروع المصرى كان يمتاز بدقة العبارة وتجنب الاشارة المثيرة .

وقد جرى جدل طويل حول موضوع الجلاء وكان على مصر تعزيزا لوجهة نظرها بشأن الجلاء وانقاذا لقطر شقيق من وجود قوات أجنبية تهدد السيادة الوطنية ان تتقدم بمشروعها أما الدافع الروسى فواضح لا يحتاج الى بيان .

وقد لقى المشروع المصرى أنصارا أكثر مما لقى المشروع الروسى فقد أيد مصر أكثر الدول العربية وبعض الدول الاجنبية . ولكن أكثرية اللجنة لم تكن الى جانب أى من المشروعين وقد امتنع بعض الدول عن ان تكون فى هذا الجانب أو ذاك ، وفسر الممتنعون وبعض المعارضين موقفهم بأن وجود القوات الاجنبية فى ليبيا يدخل فى صميم السلطان الداخلى لليبيا وأن ليبيا وحدها هى صاحبة الشأن فى القبول أو الرفض وان بحث هذا الموضوع يعتبر تدخلا فى شئون ليبيا .

كما أوضح القائلون بالجلاء بأن وجود القوات الاجنبية لا يتفق مع الاستقلال الكامل وحرية الانتخاب ، واختيار بقائها لا يكون صحيحا أثناء بقائها . والمشيئة الحرة لأهل ليبيا لا تتجلى كاملة الا بعد الجلاء .

أما ناحية الخلاف الثانية فهى مسألة المساعدات الاقتصادية والفنية فقد كانت وجهة النظر العربية أن لا تقع ليبيا تحت استعمار اقتصادى يفقدها استقلالها السياسى وقد حرصت الوفود العربية على أن تبعد نفوذ الدول التى كانت تتولى الادارة فى ليبيا وأن لا تجعل المتاعب الاقتصادية التى تعانيها ليبيا سبيلا تتذرع به تلك الدول للتدخل فى شئون ليبيا تحت ستار المساعدة الاقتصادية والفنية . وهذا ما حمل الوفود العربية

أن تتقدم بتعديلات على المشروع الاثنى عشرى تقضى الى جعل المعونة الاقتصادية والفنية مرتبطة بهيئة الامم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والوكالات المتخصصة وبالقدر الذى تطلبه ليبيا وبهذا يكون النهوض الاقتصادى بليبيا قائما على أساس معونة دولية طريقها الامم المتحدة بدلا من الاحتكار والاستئثار .

وقد خسر الجانب العربى معركة الجلاء لاسباب لا تحتاج الى ايضاح ولكنه ربح المعركة الاقتصادية فجعل ليبيا طليقة فى ميدان المساعدات الاقتصادية .

وفى ٢٨ يناير انتهت اللجنة من المناقشة العامة وابتدأ التصويت على المشروعات والتعديلات التى اقترحتها الشيلى ففاز المشروع الاثنى عشرى بالتعديلات التى اقترحتها الشيلى بثمانية وأربعين صوتا من غير امتناع ولا معارضة .

ولم تشترك روسيا وأنصارها فى التصويت على حين صوتت الدول الغربية ضد التعديلات الاقتصادية التى اقترحتها الشيلى .

وسقط المشروع الروسى بالجلاء وسقط بعده المشروع المصرى بثلاثة عشر صوتا نه وثلاثين صوتا ضده وأحد عشر امتناعا وصوتت أكثر الوفود العربية الى جانب مشروع مصر وبهذا أصبح القرار النهائى للجنة السياسية الخاصة هو القرار الاثنى عشرى بالتعديلات التى أدخلت عليه . وقد أقرت الجمعية العامة ذلك القرار ونصه الكامل وارد فى ـ الملحق رقم ٤ ـ

وبهذا القرار وباعلان استقلال ليبيا دولة ذات سيادة تصبح المسألة الليبية منتهية ولا تكون على جدول أعمال الامم المتحدة الا فيما يتعلق بانضمامها الى المنظمة .
ولم يفت الوفود العربية حين أعلنت ابتهاجا باستقلال ليبيا كدولة عربية ثامنة أن تبدى أملها فى أن تشهد الامم المتحدة الاقطار العربية الاخرى تتمتع بحريتها واستقلالها فى وقت قريب .

تونس

أثيرت القضية التونسية فى أروقة الامم المتحدة على غير موعد ولم يكن للعرب يد فى اثارتها غير أن المراحل التى مرت بها القضية التونسية فى الآونة الاخيرة كانت لابد ان تفضى الى تحرج الحالة فى تونس وتأزم الوضع السياسى بين حكومة تونس من جانب والحكومة الافرنسية من الجانب الآخر .

وقد صادف أثناء انعقاد الامم المتحدة أن كانت المحادثات دائرة فى باريس بين رئيس وزراء تونس وزملائه وبين رجال الحكومة الافرنسية بغية الوصول الى حل مرض يحقق لتونس مطالبها الوطنية بعد أن حرمت فى عهد الحماية على مدى سبعين عاما حقها فى السيادة الوطنية .

والواقع أن نظام الحكم الوزارى الذى نشأ فى تونس منذ عامين كان نظاما انتقاليا أعلنت فرنسا انها تقصد من ورائه اجراء مباحثات مع الحكومة التونسية للوصول

بالبلاد الى مرحلة الحكم الذاتى . ورغما عن ان هذه البداية متواضعة فى ذاتها الا ان الذين رضوا بالاشتراك فى الوزارة الافرنسية قد أرادوا ان يستخلصوا لبلادهم أقصى المستطاع بالوسائل السياسية .

وقد أبدت الحكومة التونسية منذ توليها الامور كل صبر وأناة وشرعت محادثاتها مع فرنسا بحكمة ولين عريكة وتعاقبت الاجتماعات وتبودلت المذكرات بين الجانبين لبضعة أسابيع ولكن فرنسا لم تكن مستعدة لاستجابة المطالب التونسية التى لم تتعد انشاء حكم ذاتى يخفف على تونس ويلات الحكم الاستعمارى ، فلجأت الخارجية الافرنسية الى المماطلة والتسويف واقترحت انشاء لجنة مشتركة تدرس من جديد أدخال « اصلاحات » تؤدى تدريجيا الى الحكم الذاتى وأصر الوفد التونسى من ناحيته على المبادرة لوضع نظام الحكم الذاتى فى جملته وتفصيله بعد ان انقضى العامان الاخيران فى الدرس والبحث ، ولم يكن الوفد التونسى متعنتا فى موقفه ومطالبه وخاصة ان « الاصلاحات » كانت الاساس الذى بنيت عليه معاهدة الحماية التى فرضت على البلاد فلم يعد معقولا أن تبدأ تونس مما كان يجب أن تنتهى اليه قبل سبعين عاما . والواقع أن الوفد التونسى قد سلك سبيل القصد والاعتدال فاقتصر على المطالبة بالحكم الذاتى فلم يذهب الى طلب السيادة الكاملة والاستقلال التام حتى لا يرمى بالاسراف والتطرف ، غير ان السياسة الافرنسية فى جوهرها وحقيقتها ترمى أستمرار الحكم المباشر فى شمال افريقيا والاستئثار بخيراته والانتفاع بقيمته الاستراتيجية على حساب أصحاب البلاد الشرعيين .

وهكذا فشلت المباحثات غداة أن أصر كل جانب على موقفه : وعاد الوفد التونسى الى بلاده يحمل اليها أنباء الفشل والخيبة . فهاجت الخواطر وأعلن الوطنيون الاضراب فكان بدء التوتر والاضطراب ثم تولت الحوادث المثيرة فاعتقلت الادارة الافرنسية الزعماء وسلكت سياسة العسف والارهاب ورأت الحكومة التونسية ازاء ذلك أن تلجأ الى مجلس الامن فأوفدت اثنين من وزرائها الى باريس فقدما الى مجلس الامن شكوى سلماها شخصيا الى السكرتير العام للامم المتحدة فأغفلت الشكوى وقد يكون مما ساعد على اغفالها أن رئاسة مجلس الامن كانت لفرنسا فى وقتها . ولم يتقدم أحد من اعضاء مجلس الامن بالبحث فيها أو بما يلفت النظر اليها . وكان من بعض أسباب الاغفال الوضع القانونى والدولى لحكومة تونس مما لا مجال لبحثه فى هذا التقرير .

ولما أدرك الوزيران التونسيان أن الشكوى لمجلس الامن قد أهملت ولم تدرج على جدول الاعمال أخذا فى الاتصال بالوفود العربية والاسيوية طالبين النجدة لتمكين شكواهم من العرض على مجلس الامن .

وكانت الوفود العربية تدرك أن ادراج القضية التونسية على الجمعية العامة ليس عملا سديدا بعد أن وقفت الجمعية العامة من قضية مراكش موقفها المعروف وخاصة ان الامم المتحدة قد أوشكت على انهاء دورتها السادسة . وليس لديها تعليمات من حكوماتها للشكوى الى مجلس الامن . ولكن الحوادث المؤلمة التى وقعت فى تونس كانت من ناحية أخرى تلح بضرورة القيام بعمل معين فاتخذ رؤساء الوفود العربية والامين العام بعض المساعى لدى رئيس الجمعية العامة بقصد تخفيف الوطأة على أهالى تونس

والدعوة لقضيتهم وأن يبذل وساطته الحميدة لدى فرنسا لانهاء حالة التوتر السائدة فى تونس وازالة الاسباب التى أدت الى الاضطراب ولكن هذا المسعى لم يأت بالنتيجة المرجوة الا من حيث اظهار العطف على التونسيين . ثم رؤى التوسع فى مناصرة التونسيين لما تفاقمت الحالة فى تونس فاجتمع رؤساء الوفود العربية والاسيوية عدة مرات للمداولة وتقرر كذلك مناشدة رئيس الجمعية العامة أن يتوسط لدى فرنسا بما يصون ميثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان ويحفظ السلم والطمأنينة . وكانت لهذه الخطورة آثار معنوية قوية فى تونس وفى الامم المتحدة والصحافة العالمية .

وأخذ التوتر فى تونس يزداد حدة وشدة فالتمس الوزيران التونسيان الى الوفود الاسيوية والافريقية أن يأخذوا بناصر القضية التونسية فى مجلس الامن وقد اجتمع رؤساء هذه الوفود غير مرة وقلبوا المسألة على وجوهها المختلفة وكان رأيهم أن يوصوا حكوماتهم بتزويدهم بما يخولهم الالتجاء الى مجلس الامن وان يكتبوا — حتى تصلهم هذه التعليمات — الى رئيس الجمعية العامة ومجلس الامن يلفتون نظر أعضاء الامم المتحدة الى خطورة الحالة فى تونس وقد وقع هذا الكتاب مندوبو أربع عشرة دولة للكتلة الاسيوية والافريقية وهو الملحق — رقم ٥ — وقد وزعت السكرتارية العامة صورة ذلك الكتاب وأصبح وثيقة من وثائق الامم المتحدة .

الشئون القانونية

(أ) مشروعا اتفاقيتى تنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين :

قامت الادارة القانونية بسكرتارية اللجنة القانونية المتفرعة عن المجلس فى دور انعقاده العادى الخامس عشر لبحث مشروعى اتفاقيتى تنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين. وقد اتخذت اللجنة قرارا وافق عليه مجلس الجامعة فى جلسته المنعقدة فى ١٠/١٠/١٩٥١ بالاسكندرية وهذا نصه :

١ — أرجاء البحث فى هذين المشروعين الى أن ترد ملاحظات جميع الدول .

٢ — ان تعطى الصلاحية بعد ورود هذه الملاحظات الى اللجنة القانونية الدائمة للنظر فيها .

٣ — ان تعطى الحكومات مدة — أقصاها شهران من انقضاض هذه الدورة — لتبدى ملاحظاتها فاذا لم ترد خلال هذه المدة تعتبر أنها موافقة .

على ان تنظر اللجنة القانونية الدائمة فى ملاحظات الدول لدى ورودها على الامانة العامة .

وتنفيذا لهذا القرار قامت الادارة بارسال المشروعين سالفى الذكر ومحاضر اجتماعات اللجنة القانونية وصورة القرار المذكور الى حكومات الدول الاعضاء فى الجامعة وقد حدد موعد ١٣/١٢/١٩٥١ لنهاية الفترة المحددة بقرار المجلس .

وفى الموعدالمذكور دعيت اللجنة القانونية الدائمة لنظر المشروعين فى ضوء الملاحظات التى وردت من الحكومات . وقامت الادارة بسكرتارية هذه اللجنة التى ما زالت توالى اجتماعاتها حتى اعداد هذا التقرير وسترفع اللجنة كل مشروع من المشروعين سالفى الذكر ، فور الانتهاء منه الى المجلس ليوصى لدول الاعضاء بتوقيعه .

أما فيما يتعلق بمشروعات الاتفاقات القانونية عن شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات والاعلانات والانابة القضائية فان اللجنة القانونية الدائمة توالى بحثها فى ضوء ملاحظات الحكومات عليها . وقد انتهت من اعداد مشروع اتفاقية الاعلانات والانابات القضائية وهو معروض على المجلس الموقر للنظر فيه .

(ب) محكمة العدل العربية :

« قرر المجلس فى دورته الخامسة عشرة تأجيل موضوع انشاء محكمة عدل عربية الى الدورة القادمة وتكليف اللجنة المؤلفة لذلك بانجاز عملها » .

وقد قام معالى محمد على نمازى باشا رئيس اللجنة بوضع مشروع لنظام المحكمة وقد أرسلت الادارة هذا المشروع مع قرار المجلس المذكور الى حضرات الاعضاء تمهيدا لانعقاد اللجنة .

(ج) مشروع (التصريح الخاص بحقوق الدول وواجباتها) اليوغسلافى :

قدمت حكومة يوغوسلافيا الى الامانة العامة بواسطة وزيرها المفوض فى مصر مشروعا باللغة الفرنسية عن (التصريح الخاص بحقوق الدول وواجباتها) وقد عرض المشروع على اللجنة السياسية فاتخذت بشأنه قرارا وافق عليه مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة فى ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٥١ بالاسكندرية ونصه :

« أطلعت اللجنة السياسية على مشروع التصريح الخاص بحقوق الدول وواجباتها المقدم من يوغوسلافيا ، فقررت احالته على الحكومات العربية لبحثه من قبل الجهات القانونية لوضع ملاحظاتها عليه وابلاغها الى الامانة العامة » .

وتنفيذا لهذا القرار ، قامت الادارة القانونية باعداد ترجمة باللغة العربية للمشروع المذكور وأرسلت الى حكومات الدول العربية الاعضاء بالجامعة المشروع الاصلى وترجمته ونص قرار مجلس الجامعة الآنف الذكر .

ولم يرد على الامانة العامة حتى اعداد هذا التقرير سوى ملاحظات الحكومة الملكية العراقية .

وقد رأت الادارة القانونية أن تعرض الأمر على سعادة رئيس اللجنة القانونية الدائمة لدعوة هذه اللجنة والنظر فى المشروع لاسيما وان هذا المشروع مدرج فى جدول اعمال الامم المتحدة لدورتها الحالية . ولكن دعوة اللجنة تعذرت بسبب سفر سعادة رئيسها .

وتوالى الادارة بحث المعاهدات التى عقدتها الدول الاجنبية وتمس الدول العربية. كما تهتم الشعبة بدراسة الطرق والوسائل التى تساعدها على تحقيق ايجاد مذهب ووجهة نظر عربية فى القانون الدولى العام .

شئون المواصلات

مشروعات اتفاقيات المواصلات :

قامت ادارة المواصلات بتنفيذ قرار المجلس الصادر فى ٨ ابريل سنة ١٩٥٠ الخاص بالموافقة على اقتراح لجنة المواصلات . ونص القرار المذكور كالآتى : —

« نظرا لما ورد من ملاحظات بعض الدول الاعضاء على التوصيات ومشروعات الاتفاقيات التى تقدمت بها اللجنة الدائمة للمواصلات فى سنة ١٩٤٦ وتقادم العهد عليها . توصى هذه اللجنة هيئة المجلس الموقر بالنظر فى اعادة تشكيل اللجنة المذكورة. على ان تكون مؤلفة من اخصائيين من الدول العربية ومزودين بالتعليمات الكافية التى تعبر عن وجهات نظر حكوماتهم فيما يختص بالموضوعات التى تحال عليهم ، كى لا تكون اقتراحاتهم موضعا لمراجعة هذه الحكومات قبل عرضها على المجلس. على ان تجتمع هذه اللجنة عقب تشكيلها لتتقدم باقتراحاتها الى مجلس الجامعة فى دور اجتماعه المقبل .

وقد أبلغ القرار السالف الذكر الى جميع الدول الاعضاء بمذكرة مؤرخة فى ٢١ ابريل سنة ١٩٥١ . مع رجاء سرعة موافاة الامانة العامة بأسماء من تختارهم كل دولة من الاخصائيين لتمثيل حكومتها فى هذه اللجنة . فأجابت جميع حكومات الدول الاعضاء فيما عدا سوريا واليمن ولهذا لم يتيسر عقد اللجنة .

هذا وقد وردت من وزارة الخارجية السورية مذكرة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢ أوضحت بها ان المكتب الدولى للمواصلات اللاسلكية فى جنيف أبلغها طلب المملكة المتحدة انضمام كينيا وأوغندا وتنجانيكا الى الاتحاد البرقى العام تحت وصاية المملكة المتحدة وبصفة عضو مشترك . وأبلغت الادارة هذه المذكرة للدول الاعضاء رغبة فى اتخاذ رأى مشترك بينها .

الشئون الاقتصادية

الدورة الثانية لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية :

١ — دعيت الامانة العامة لجامعة الدول العربية لحضور الدورة الثانية لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية التى عقدت بمدينة بيروت فى السابع عشر من شهر ديسمبر ١٩٥١ . ولقد تضمن جدول الاعمال ما يلى : —

ا ـ استعراض قرارات المؤتمر الاول ومدى تنفيذها .

ب ـ انشاء الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة واقرار دستور الاتحاد .

ج ـ دراسة الامور التالية :

١ ـ مشكلة الحواجز الجمركية .

٢ ـ مشكلة النقد .

د ـ تقديم دراسات عن الانتاج الزراعى والصناعى فى البلاد العربية ومعرفة الكميات الفائضة من هذا الانتاج .

هـ ـ التداول فى تأسيس شركات عربية كبرى .

٢ ـ لقد رحبت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بهذه الدعوة وأبلغت رئيس اللجنة التحضيرية بأنه سيمثل الامانة العامة فى هذه الدورة معالى محمد على نمازى باشا بصفة مراقب يرافقه الاستاذ عارف ظاهر وكيل الادارة الاقتصادية .

٣ ـ لقد انبثق عن المؤتمر عدة لجان ، اتخذت قرارات وافق عليها المؤتمر فى جلسته الختامية وفيما يلى ملخص هذه القرارات : ـ

اللجنة الأولى : لجنة التوجيه العام ودراسة ما تم فى تنفيذ قرارات المؤتمر الأول بعد ان استعرضت اللجنة قرارات المؤتمر الاول ورفعت مطالعاتها حول وجوب تنفيذها من قبل الحكومات العربية أبدت ثمانى ملاحظات وأقرت تسع توصيات منها :

١ ـ السعى لاشراك جميع البلاد العربية التى لم تشترك فى المؤتمرين السابقين فى جميع المؤتمرات القادمة .

٢ ـ الاتصال بجميع الغرف الاقتصادية للحصول على معلومات وثيقة عن الصناعات اليهودية وتعميم ذلك على بعضها بواسطة مكتب المؤتمر .

٣ ـ اتخاذ الخطوات لمراقبة التجارة مع كل من قبرص واليونان وتركيا وغيرها من بلاد البحر الابيض المتوسط .

٤ ـ السعى لدى الحكومات العربية لسن تشريع يكفل تخصيص يوم من كل أسبوع كعطلة .

٥ ـ السعى الأكيد لانشاء شركة ملاحية عربية .

اللجنة الثانية : لجنة الدستور والميزانية .

أقرت اللجنة انشاء اتحاد عام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وانشاء مكتب دائم لهذا الاتحاد ووضعت دستورا لهذا الاتحاد وأقر الدستور والمكتب الدائم .

اللجنة الثالثة : لجنة الرسوم والحواجز الجمركية .

استرشدت اللجنة بالدراسات التى قامت بها جامعة الدول العربية وغيرها من الدراسات فوجدت أن موضوع الحواجز الجمركية هو المحور الذى تدور عليه مشاكل التعاون العربى ولذلك اقترحت أن تحل هذه المشاكل واحدة بعد الاخرى .

وأوصت بوضع دراسة مفصلة ودقيقة عن المعاملات الجمركية بين البلاد العربية من حيث طبيعة اجراءاتها ، لوضع مشروع يدعو لتوحيدها ودراسة التشريع الجمركى فى البلاد العربية والعمل على وضع مشروع لانسجامه بالنظر لانه مستقى من مصادر مختلفة وأوصت الغرف بضرورة بذل عنايتها عند منح شهادات المنشأ أو معدل الاسعار تسهيلا لمهمة السلطات الجمركية فى تخليص البضائع وتعيين رسومها كما أوصت بحماية الانتاج العربى .

اللجنة الرابعة : لجنة دراسة مشاكل النقد .

رأت اللجنة ان ترفع للمؤتمر بتوصياتها بأن يتقدم لمجلس جامعة الدول العربية فى تنفيذ ما قامت به الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية من دراسات فى هذا الموضوع — ووضع هذه الدراسات موضع العمل . وتتطلب من الحكومات العربية ان تأخذ بنظرية حساب غير المقيم أو حساب التصدير أو الحساب الجارى حتى يتمكن التجار من تسهيل معاملات التبادل التجارى كما هو جار بين سوريا ومصر وتقترح اللجنة ان تسمح الحكومات العربية لاصحاب رؤوس الاموال باستثمار أموالهم فى البلاد العربية الاخرى .

اللجنة الخامسة : لجنة الشؤون الزراعية .

أعارت اللجنة موضوع الاراضى الزراعية الافضلية والاهمية فى أبحاثها لانها الدعامة الاساسية للثروة الطبيعية فى مختلف البلاد العربية ولذلك فقد توخت فى توجيهاتها بحث سبل تحسين وزيادة الانتاج وضمان تصريفه ورفع مستوى المزارع وتأمين سبل المعيشة والرفاهية فى الريف .

ويسر الادارة الاقتصادية أن تنال هذه القرارات والتوصيات اهتمام الحكومات العربية وتأييدها ليتم التعاون بين مختلف الهيئات الرسمية والشعبية فى ميادين الاقتصادى العربى .

٢ ـ المؤتمر الاقتصادى الشرقى :

تنفيذا لقرار مجلس الجامعة العربية المتخذ فى ٩ مارس سنة ١٩٥١ الخاص بتأليف لجنة من خبراء اقتصاديين يمثلون دول الجامعة العربية لاعداد مشروع جدول أعمال مؤتمر اقتصادى فقد عقدت لجنة الخبراء المشار اليها ثلاث جلسات بتاريخ ١٧ و ٢٣ و٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ لبحث جدول الاعمال المطلوب وألفت من بين اعضائها لجنة فرعية عقدت اجتماعين للغرض ذاته ولقد انتهت دراسات اللجنة العامة باقرار مشروع جدول أعمال عرض على مجلس الجامعة الموقر فى الدورة السابقة الذى أحال بحثه على لجنة الوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية فى دول الجامعة والتى عهد الى حكومة الجمهورية اللبنانية أمر دعوتها بناء على رغبتها ولقد أبلغت الادارة الاقتصادية قرار مجلس الجامعة فى هذا الشأن الى الحكومة اللبنانية ولا زالت الامانة العامة للجامعة العربية فى انتظار اجتماع لجنة وزراء الاقتصاد المشار اليها حتى تتخذ فى ضوء قراراتها الاجراءات الكفيلة بتنفيذ قرار المجلس السالف الذكر .

٣ ـ مكافحة الجراد :

تلقت الادارة الاقتصادية مذكرة من وزارة الخارجية الملكية المصرية بشأن تأليف فرق قومية للمساهمة فى مكافحة الجراد .

ولقد أبلغت الادارة الاقتصادية الحكومات العربية أعضاء الجامعة رغبة الحكومة المصرية بهذا الشأن .

ويسر الامانة العامة للجامعة العربية أن تبدى الجهات ذات الاختصاص اهتمامها بهذا الموضوع الحيوى لتتضافر الجهود لمكافحة الآفات الزراعية وليكون للدول العربية حق طلب المعونة من منظمة الاغذية والزراعة الدولية بهذا الخصوص .

الشئون الثقافية

١ ـ **معهد المخطوطات :** يواصل معهد المخطوطات أداء رسالته فى تصوير المخطوطات العربية النادرة فى جهات العالم المختلفة وفى اجابة طلبات الراغبين فى الحصول على صورة مكبرة لبعض المخطوطات سواء كانوا أفرادا أم معاهد وهيئات . والمعهد مشغول فى الوقت الحاضر فى تكبير مخطوطات ابن سينا لعرضها فى بغداد أثناء انعقاد المهرجان الألفى للفيلسوف المشار اليه . وقد أرسلت الادارة الثقافية مؤخرا بعثة الى الهند للاطلاع على ما فى مكتباتها العامة والخاصة من المخطوطات العربية وتصوير القيم منها ولا تزال البعثة تواصل عملها . كما أن الاعداد سائر فى طريقه لطبع فهرس شامل لجميع المخطوطات العربية التى تم تصويرها وعددها يربو على ١٥ الف مخطوط .

٢ ـ **الترجمة والتأليف :** تمت فى هذه الفترة ترجمة بعض المؤلفات الاجنبية التى وقع الاختيار عليها . ومن ذلك طبع كتاب تطور الزراعة فى الشرق الاوسط ومعجم الأنساب والحكام للمستشرق زامباور والجزء الخامس من كتاب قصة الحضارة ويجرى طبع الجزء السادس منه .

٣ — **مراكز الثقافة العربية فى الشرق والغرب :** تواصل الادارة الثقافية العمل على تنظيم وتنسيق الاجابات الواردة على أسئلتها الخاصة بمراكز الثقافة العربية فى الغرب والشرق حتى تتمكن من وضع سياسة لتنظيم علاقتها بها . وقد نجحت الادارة فى الاتصال بأمهات مراكز الثقافة العربية فى أوروبا فحصلت على عناوينها وأسماء القائمين بالعمل فيها واتصلت بهم واتصلوا بها .

٤ — **مهرجان ابن سينا :** تنشط اللجنة الخاصة باحياء الذكرى الألفية للفيلسوف ابن سينا ،فى تمام اعدادها للاحتفال بهذه الذكرى ، وقد أوشك أحد اعضاء هذه اللجنة على الانتهاء من وضع كتاب عن حياة ابن سينا وتعمل الادارة الثقافية على اعداد الترتيبات اللازمة لمهرجان ابن سينا الذى تقرر أخيرا عقده بمدينة بغداد فى المدة الواقعة بين ٢٠و٢٨ مارس سنة ١٩٥٢ ،على ان يليه المهرجان الايرانى لذكرى الرئيس ابن سينا فى أوائل شهر ابريل سنة ١٩٥٢ . وقد استكتبت اللجنة فريقا من كبار الباحثين فى البلدان العربية والمستشرقين فى أوربا وامريكا وآسيا ، مقالات وبحوثا تلقى فى المهرجان وأخذت بمعاونة لجنة ابن سينا العراقية المحلية تعد التدابير النهائية الخاصة بتوجيه الدعوات الى المندوبين الرسميين عن الدول العربية والجامعات والمجامع العلمية والمستشرقين والمدعوين من مختلف البلدان الاوربية والاسيوية . وكونت لجنة لنشر منطق الشفاء لابن سينا وهو يطبع الآن فى مطبعة دار الكتب وقد أوشك على الانتهاء ويقوم بعض اعضاء آخرين بنشر كتب لابن سينا فى النفس وقام أحد الاعضاء بجمع مصطلحات ابن سينا الطبية ومقابلتها بالمصطلحات الفرنسية والانجليزية وستشرف الادارة على طبعها . كما أن بعض الاعضاء يشتغل فى أبحاث ابن سينا الرياضية ، هذا عدا ما دعت اليه لجنة ابن سينا بالقاهرة اللجان الاخرى فى بيروت ودمشق وبغداد من المشاركة فى نشر بعض كتب ابن سينا. واللجنة الآن آخذة فى تصوير بعض كتب ابن سينا الفارسية لتقديمها الى اللجنة فى طهران .

٥ — **المؤتمر الثقافى العربى الثالث :** أوصت هيئة المؤتمر الثقافى العربى الثانى بعقد مؤتمر ثقافى عربى ثالث على أن تتألف لجنة للاعداد لهذا المؤتمر برئاسة معالى الدكتور طه حسين باشا فكتبت الادارة الثقافية مرارا لوزارة المعارف المصرية تستحثها على تنفيذا هذا القرار وأخيرا تلقت خطابا من وزارة المعارف بأنها ستدرس هذا الموضوع فى أقرب فرصة بما يحقق انعقاد المؤتمر واعداد برنامج له على خير وجه .

٦ — **شئون الطلبة العرب وبيتهم :** قررت اللجنة الثقافية فى دورتها السادسة ان يعهد الى الادارة الثقافية دراسة موضوع الطلبة العرب المغتربين وجمع البيانات عن أحوالهم المعيشية وما ييسر حياتهم واقامتهم وقد اتصلت الادارة الثقافية بمراقبة النشاط الاجتماعى بوزارة المعارف المصرية فرأى تأليف لجنة تضم مندوبين عن وزارة المعارف العمومية ومندوبين عن الادارة الثقافية وادارة الشئون الاجتماعية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ومندوبا عن مدينة فاروق الاول الجامعية . وقد اجتمعت هذه اللجنة ودرست موضوع هؤلاء الطلبة ، وحالة بيت الطلبة الشرقيين الذى تنفق عليه وزارة المعارف المصرية وقررت تأليف لجنة فرعية لعمل ميزانية لبيت صالح فى مدينة القاهرة يضم مائة طالب جامعى من الطلبة العرب ولم تنته هذه اللجنة من عملها بعد .

٧ ـ **مساعدة الطلبة الفلسطينيين** : عرض مشروع الطلبة الفلسطينيين على اللجنة الثقافية بالاسكندرية واتخذت فيه عدة قرارات معروضة على مجلس الجامعة وتستمر الادارة الثقافية فى درس الطلبات الواردة اليها من الطلبة الفلسطينيين أو من المدارس والهيئات المختصة لتوصية الامانة العامة بصرف الاعانات للمحتاجين منهم .

٨ ـ **مكافحة الامية** : عرض هذا الموضوع على اللجنة الثقافية بالاسكندرية واتخذت فيه قرارات وتقوم الادارة الثقافية بتنفيذ ما عهد اليها فطلبت من الدول الاعضاء بيانات وافية اجابة على أسئلة تقدمت بها عن حالة الامية ومدى مكافحتها والوسائل المتبعة فى هذا الصدد ليسهل تبادلها بين دول الجامعة العربية وطلبت ما تم فى التجربة التى أجرتها هيئة اليونسكو فى مكافحة الأمية بالاشتراك مع الحكومتين : المصرية والعراقية وقد تلقت بعض ردود وتنتظر بقيتها لتنسيق البيانات والاحصاءات المطلوبة .

٩ ـ **المتحف الثقافى والحولية الثقافية** : تلقت الادارة الثقافية احصاءات ومطبوعات لتجديد المتحف الثقافى العربى ليكون ممثلا للحالة الثقافية فى دول الجامعة العربية حتى عام ١٩٥٠ ومن أجل ذلك سافر الاستاذ ساطع الحصرى بك الى تونس ـ على حسابه الخاص ـ لجمع الاحصاءات اللازمة للحولية عن بلاد المغرب وقد وفق فى ذلك كل التوفيق . كما تعد الادارة جزءا جديدا من الحولية الثقافية أوشك على الانتهاء لتكمل به الجزء الاول .

١٠ ـ **السينما والاذاعة** : تولى الادارة شئون السينما الثقافية اهتماما ملحوظا فيما يتصل بتوجيه وزارات المعارف فى الدول الاعضاء الى اختيار الأنسب مما يعرض عليها من منتجات الافلام الثقافية الاوروبية والامريكية كما تعمل فى مجال الاذاعة على اذاعة ملخصات بعض المقالات المستكتبة وبعض نواحى النشاط الثقافى للجامعة العربية .

١١ ـ **الاتصال بالهيئات الثقافية العالمية** : تواصل الادارة الثقافية التعاون مع الهيئات الثقافية العالمية وفى مقدمتها اليونسكو وهى ترسل مندوبا عنها لتمثيلها فى اجتماعات هذه الهيئة وتسعى للتعاون معها وتسهيل مهماتها الثقافية والتعليمية فى البلاد العربية . وقد مثل وكيل الادارة الثقافية الجامعة العربية فى اجتماع هيئة اليونسكو العامة فى باريس فى يونيو سنة ١٩٥١ وقام بما يلزم من الاتصالات بين الوفود العربية لتحقيق أهداف الجامعة العربية فى اتجاهاتها الثقافية . كذلك عقدت مؤسسة اليونسكو فى غضون ديسمبر سنة ١٩٥١ بمدينة القاهرة مؤتمرا خاصا بتنظيم تبادل المدرسين بين البلاد العربية . وقد ساهمت الادارة الثقافية فى هذا المؤتمر .

١٢ ـ **كتب التاريخ المدرسية** : الفت الادارة الثقافية لجنة من الخبراء لوضع قواعد عامة يسترشد بها فى تأليف كتب التاريخ المدرسية فى البلاد العربية برئاسة سعادة الاستاذ محمد شفيق غربال بك ، وعضوية بعض حضرات أساتذة التاريخ فى جامعتى فؤاد الاول وابراهيم باشا وبعض حضرات الملحقين الثقافيين فى مفوضيات الدول العربية فى القاهرة وقد شرعت هذه اللجنة فى دراسة كتب التاريخ المقررة حاليا فى مرحلتى التعليم الابتدائى والثانوى فى جميع الدول العربية كما رأت دراسة التقرير الذى وضعته لجنة الخبراء التى ألفتها اليونسكو فى اكتوبر ١٩٥٠ لوضع مقترحات فى

تدريس مادة التاريخ والمعلم الذى يقوم بها وكتب التاريخ المدرسية ، وكيف يكون التاريخ وسيلة للتفاهم والتعاون بين الشعوب ولا تزال اللجنة سائرة فى عملها .

١٣ ـ **دعـوة كبار الكتاب لكتابة مقالات :** كان نجاح فكرة استكتاب بعض كبـار الكتاب والعلماء فى العالم العربى مقالات وبحوثا فى أمهات المسائل الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وجمعها فى كتاب طبع باسم كتاب « العـالم العربى » سببا قويا فى معاودة هذه الفكرة فعهدت الادارة الى فئة من كبار الكتاب والعلماء بالكتابة فى بعض هذه الموضوعات الحيوية التى تهم البلاد العربية وذلك لنشرها فى جزء ثان من كتاب « العالم العربى » وقد لبى بعضهم الدعوة وكتبوا مقالات فى موضوعات مختلفة وأعادت الدعوة الى من لم يكتب منهم وأمهلتهم بعض الوقت .

ومع ذلك فالادارة الثقافية ترجو أن يتاح لها أكثر من هذا متى سمح لها بانفـاذ مقترحاتها فى حدود ميزانيتها المقررة لها .

الشئون الاجتماعية

تبذل ادارة الشئون الاجتماعية قصارى جهدها فى سبيل القيـام باداء رسالتها وحمل تبعاتها الكثيرة المتنوعة التى تتصل بأكثر من جهة وتتناول نواحى متعددة فهى تقوم بتيسير التعاون بين الهيئات الدولية والدول العربية فى مجال الدراسات الاجتماعية وما وجب لهذه الدراسات من عناية خاصة فى السنوات الاخـيرة على أثر ما تقرر من عقد حلقات لها فى عواصم الدول العربية المختلفة وما استلزمه الاستعداد لهذه الحلقات فى محيط الامانة العامة للجامعة العربية حيث تركزت فيها نواحى الاستعداد الجامع لهذا النوع من الدراسات .

وتقوم الادارة بمعالجة مشاكل اللاجئين ورعاية الشئون الصحية والرياضية وشئون العمال ومكافحة المخدرات الى غير ذلك من اختصاصها وفيما يلى تفصيل بعض هذه الشؤون : ـ

أولا ـ **الدراسات الاجتماعية :** عقدت الدول العربية بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة حلقتين للدراسـات الاجتمـاعية ، الاولى بمـدينة بيروت سـنة ١٩٤٩ بنـاء على دعوة من الحكومة اللبنـانية ، والثانية بمدينة القـاهرة سنة ١٩٥٠ بناء على دعـوة من الحكومة المصرية وقد عالجت الحلقتان بعض المشاكل الاجتماعية بصفة عامة وان كانت فى الحلقة الثانية قد ركزت بحوثها فى محيط الريف، ولكنه على أى حال موضوع عام واسع النطاق كانت الدراسات فيه مجرد ارتياد لمختلف نواحيه .

وقد قررت اللجنة التمهيدية لحلقة الدراسات الاجتماعية الثانية للدول العربية المنعقدة فى القاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ عقد حلقة ثالثة بدمشق ١٩٥٢ استجابة لاقتراح رئيس وفد الجمهورية السورية فى الحلقة . وقد وافق المجلس الاقتصـادى والاجتماعى لهيئة الامم على هذا الاقتراح ثم رؤى أخيرا ان تعقد الحلقة فى بغداد أو فى بيروت بناء على رغبة الحكومة السورية فى ان يكون دورها فى انعقاد الحلقة بها فى العام التالى .

وفى سبتمبر سنة ١٩٥١ تلقت الامانة العامة لجامعة الدول العربية من هيئة الامم المتحدة قائمة بأسئلة تتناول نواحى اجتماعية شتى فى الدول العربية لتكون أساس البحث فى الحلقة الثالثة . وبعد دراسة هذه الاسئلة رأت لجنة الشئون الاجتماعية لجامعة الدول العربية أن يكون موضوع دراسة الحلقة الثالثة موضوعا محددا تتركز فيه الجهود وتتناوله البحوث من كل نواحيه ليمكن الوصول به الى نتائج ايجابية مجدية تصاغ فى مشروع اتفاقيات أو توصيات تقوم الدول العربية بتنفيذها فى حدود قوانينها وامكانياتها وقد أرسلت بهذا الاقتراح الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهيئة الامم الذى بادر بالاقتناع بوجهة نظر اللجنة وأقرها على رأيها .

وقد قطعت لجنة الشئون الاجتماعية قسطا كبيرا من وقتها وجهدها فى هذا الموضوع فتوالت اجتماعاتها برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حسن العشماوى باشا ورأت أن يتم الاستعداد للحلقة على مرحلتين مرحلة أولى للاجابة على الاسئلة التى توجه لمختلف البلاد العربية وتكون نواة لعناصر الموضوع الذى تبحثه الحلقة ووضع البحوث التمهيدية العامة التى يرجع اليها فى استيفاء أسس البحث وتوجيهه .

ومرحلة ثانية هى دعوة طائفة من الخبراء من مختلف الدول العربية وهيئة الامم المتحدة لدراسة اجابات الدول العربية على الاسئلة التى وجهت اليها على ضوء البحوث التمهيدية التى تناولت عناصر الموضوع بصفة عامة ، واقتراح توصيات محددة عملية تكون محل بحث الحلقة عند انعقادها واصدار قراراتها فيها .

وبعد بحوث مستفيضة واتصالات عدة بهيئة الامم استقر الرأى فى اللجنة على ان يكون موضوع حلقة الدراسات الاجتماعية الثالثة هو « وسائل تنظيم التكافل الاجتماعى فى البلاد العربية » .

ولامكان الاحاطة بهذا الموضوع احاطة شاملة كاملة ودراسته أثناء اجتماع الحلقة دراسة تؤدى الى النتائج الايجابية المنشودة رؤى انه من الضرورى الحصول على آراء الدول العربية ومقترحاتها فيما يتعلق بأسس هذا الموضوع وكذلك الحصول على معلومات وبيانات فنية عن النواحى الاجتماعية القائمة فعلا فى البلاد العربية التى تتصل بهذا الموضوع .

ولهذا كله تم الاتفاق على ان ترسل الدول العربية مجموعة من الاسئلة عن المساعدات الاجتماعية والمستحقين لها والهيئات التى تقوم عليها الوقف والزكاة وغيره (ملحق رقم ٦) وقد أرسلت هذه الاسئلة فعلا مع الرغبة فى ان تكون الاجابة عليها وافية تبين مقترحات الدولة وآراءها بالتفصيل مع عرض البيانات والمعلومات المطلوبة وترد أجوبة الدول العربية تباعا .

وقد ندبت هيئة الامم المتحدة حضرة صاحب العزة حسين محمد اصفهانى بك المدير العام لمصلحة الخدمات الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية المصرية مستشارا اجتماعيا للهيئة فى الشرق الاوسط ليزود الدوائر المسئولة فى البلاد العربية ، ويساعد فى توضيح النواحى الفنية التى تتعلق بالاسئلة سالفة الذكر .

واستطرادا لاستيفاء بحث الموضوع قررت لجنة الشئون الاجتماعية دعوة لجنة من الخبراء الاجتماعيين فى بعض الدول العربية لتقديم أبحاث تمهيدية واتفق فى هذه اللجنة على تقديم بحوث اجتماعية عامة فى مختلف نواحى موضوع التكافل الاجتماعى على أن تكون مدروسة دراسة دقيقة فى موعد أقصاه ١٩ فبراير سنة ١٩٥٢ وقد تخصص لبحث موضوعات الزكاة والوقف ومسئولية الاقارب لجنة خاصة من حضرات كبار علماء الدين والمشتغلين بتدريس الفقه والشريعة الاسلامية فى الازهر والجامعات.

ثانيا — **الطلبة الفلسطينيون** — تنفيذا لقرار اللجنة السياسية الصادر فى ١٥ اغسطس ١٩٥٠ بمساعدة الطلبة الفلسطينيين من الاموال المخصصة لفلسطين والموضوعة تحت رقابة لجنة الخبراء الماليين وقرارها الصادر فى ٣ فبراير ١٩٥١ ونصه « درست اللجنة السياسية موضوع الطلبة الفلسطينيين واطلعت على القرار الذى اصدرته اللجنة السياسية المنعقدة بالاسكندرية بتاريخ ٣٠ اغسطس ١٩٥٠ ولاحظت اللجنة أن فى هذا القرار بعض الغموض مما ترتب عليه قيام صعوبات فى سبيل تنفيذه ولهذا فقد فسرته اللجنة السياسية بأنه قاصر على الطلبة الجامعيين الذين انقطعت مواردهم وتقتضى الضرورة اعانتهم واللجنة السياسية تعهد الى الامانة العامة بأن تضع القواعد التى يجب العمل بها تنفيذا لذلك القرار » .

« غير أن الطلاب الثانويين الذين يتلقون الى هذا الحين اعانات من الامانة العامة تستمر فى تقديم الاعانات المقررة لهم حتى نهاية هذا العام » .

« أما فيما عدا ذلك من الفلسطينيين فيترك أمرهم للحكومات العربية كل فى بلاده وتوصى اللجنة السياسية الحكومات العربية بأن تيسر لهم قدر المستطاع سبل التعليم الميسورة » .

واصلت لجنة اعانة الطلبة الفلسطينيين برئاسة حضرة صاحب السعادة رئيس لجنة الخبراء الماليين أعمالها فقررت الاعانات المناسبة لهؤلاء الطلبة بعد دراسة حالاتهم من واقع البحوث الاجتماعية التى أجريت لهم كما نظرت فى جميع الطلبات المقدمة اليها منهم فى حدود القواعد التى وضعتها لاعانتهم .

وتقوم الادارة بالامانة العامة باعداد جميع أعمال هذه اللجنة وتنفيذ قراراتها المختلفة

ويبلغ عدد الطلبة الفلسطينيين المعانين فى حدود هذه القواعد هذا العام ١٦٥ طالبا جامعيا يصرف اليهم ٥٩٤ جنيها شهريا .

وتمشيا مع رسالة اللجنة قامت بتقديم عدة اعانات مالية لمن تقدم اليها من الطلبة الفلسطينيين بالجامعات الاوروبية والامريكية بعد ان اتضح لها من بحث حالاتهم انهم يستحقون المساعدة ولا يستطيعون الاستعاضة عن الدراسة فى الخارج بمواصلتها فى معاهد الدول العربية .

وصرفت اللجنة مبلغ ١٩٠٠ جنيه اعانات للجامعة الامريكية ببيروت والجامعة الامريكية بالقاهرة وكلية التعليم والتربية بطرابلس بلبنان لمساهمة هذه المعاهد فى

تعليم كثير من الطلبة الفلسطينيين وتبلغ ميزانية اللجنة هذا العام ١١٣٠٠ جنيه .

وتنفيذا للفقرة الاخيرة من قرار اللجنة السياسية الصادر فى ٣ فبراير ١٩٥١ قامت ادارة الشؤون الاجتماعية بالاتصال بوزارات المعارف بالدول العربية راجية منها ان تيسر للطلبة الفلسطينيين قدر المستطاع سبل التعليم .

وتتعاون ادارة الشئون الاجتماعية مع الهيئات الاخرى التى ترعى هؤلاء الطلبة كما لجأ اليها جميع الطلبة الفلسطينيين المعانين من اللجنة أو غير المعانين منها وأولياء امورهم فى كل مايعرض لهم من مشاكل حياتهم فتقوم الادارة من جانبها بارشادهم وتقديم المعونة الميسرة لهم أو احالتهم الى الهيئات الاخرى المنوطة بها مساعدتهم كل فى حدود اختصاصاتها .

وقد استطاعت ادارة الشئون الاجتماعية الحصول على موافقة المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين برصد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه أرسلت الى لجنة الخبراء الماليين للصرف منها فى الاغاثات السريعة للطلبة الفلسطينيين المحتاجين من غير المعانين من الجامعة العربية لضرورة اسعافهم بمبالغ تتراوح بين جنيه واحد وثلاثة جنيهات للطالب الواحد اذا ثبت عدم وجود مورد له ، وقد تكونت لجنة بادارة الشئون الاجتماعية ضم اليها مندوب من المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين تقوم بفحص الطلبات المقدمة واستيفائها وتقرير المبالغ التى تتناسب مع كل حالة لصرفها بمعونة الخبراء الماليين ، وقد قامت الادارة حتى الآن بفحص ١٥٣٩ حالة قررت صرف اعانات مالية لـ ١٣٤٢ طالبا فلسطينيا يستحقون هذه الاغاثة السريعة لشراء مايلزمهم من كتب أو ملابس فى حدود مايصرف لهم . وتتوالى الطلبات من مئات من الطلبة الفلسطينيين بخصوص هذه الاغاثة .

ثالثا ـ **اللاجئون** ـ مازالت ادارة الشئون الاجتماعية توالى نشاطها فيما يتعلق بتخفيف آلام اللاجئين بمختلف المساعدات والمعونات وذلك بمدهم بالتوصيات اللازمة لشئونهم الخاصة والعامة سواء أكان ذلك بالحاق أبنائهم بالمدارس الحكومية والاهلية أم بتسهيل أمورهم لدى ادارة الجوازات والجنسية واستخراج البطاقات الشخصية فضلا عن مساعدتهم بالتوصية عليهم لدى الشركات لالحاق من يرغب العمل فى احداها .

وكذلك استطاعت الادارة استصدار قرار من اللجنة العليا لشئون مهاجرى فلسطين التابعة للحكومة المصرية بترحيل راغبى السفر منهم الى المناطق العربية بفلسطين .

وتعنى الادارة الاجتماعية بشئون المرضى من اللاجئين بتيسير ادخال الكثيرين منهم فى المستشفيات المصرية مجانا وذلك بالتعاون مع المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين

رابعا ـ الاسر الفلسطينية المستورة ـ أصدرت اللجنة السياسية فى ١٠ اكتوبر ١٩٥١ القرار التالى :

« قررت اللجنة السياسية ان يطلب سعادة الامين العام من المجلس الاعلى مبلغ عشرين الف جنيه يدفعها للحكومة العربية لتتولى صرفها على العائلات المستورة من اللاجئين » .

وبعد عرض هذا القرار على المجلس الأعلى رأى المجلس بموافقة الاعضاء جميعا زيادة هذا المبلغ الى ٣٠ الف جنيه وزعت على النحو التالى :

جنيه		
١٠٫٠٠٠	(عشرة آلاف)	للاسر المقيمة بالاردن
٦٫٠٠٠	(ستة آلاف)	للاسر المقيمة بمصر
٥٫٠٠٠	(خمسة آلاف)	للاسر المقيمة بلبنان
٣٫٥٠٠	(ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه)	للاسر المقيمة بسوريا
٥٫٠٠٠	(خمسة آلاف)	للاسر المقيمة بغزة
٥٠٠ر	(خمسمائة)	للاسر المقيمة بالعراق
٣٠٫٠٠٠	(ثلاثون ألف جنيه)	

وقد أرسلت ادارة الشئون الاجتماعية جميع طلبات اعانة الأسر الفلسطينية التى كانت لديها والتى ترد اليها مباشرة أو عن طريق المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين الى اللجنة العليا لشئون مهاجرى فلسطين التابعة للحكومة المصرية والمختصة بالتوزيع .

خامسا — **المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين العرب** — تساهم ادارة الشئون الاجتماعية فى أعمال المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين نائبة عن الامانة العامة باشتراكها فى عضوية المجلس ولجانه المتفرعة وعرضها الكثير من المسائل التى تدخل فى صميم أعمال المجلس والتى تلم بها الادارة لوثيق صلتها بأحوال اللاجئين وحاجاتهم كما تقوم الادارة أيضا بنصيب وافر من أعمال سكرتارية المجلس وتنفيذ قراراته وقد أدى المجلس الاعلى خدمات كثيرة للاجئين يرد مجمل لها بالملحق رقم « ٧ » .

سادسا — **الدورة الرياضية العربية** — تنفيذا لقرار مجلس جامعة الدول العربية تقرر ان تعقد الدورة الرياضية العربية الاولى فى عام ١٩٥٣ وقد تم تكوين لجنة الدورات الرياضية العربية من مندوبى الدول الاعضاء وستعقد هذه اللجنة أول اجتماع لها فى ١١ مارس سنة ١٩٥٢ بدار الامانة العامة لاتخاذ الخطوات الايجابية ورسم الخطوط الرئيسية لانعقاد هذه الدورة .

سابعا — **الشئون الصحية — المؤتمر الطبى العربى العشرون** — سبق ان أشرنا فى تقريرنا السابق الى عقد المؤتمر الطبى العربى العشرين بضهور الشوير بلبنان فى المدة من ٤ — ٨ يوليو سنة ١٩٥١ وقد مثل الامانة العامة مندوبان فى هذا المؤتمر . ومرفق صورة من قرارات هذا المؤتمر — (ملحق رقم ٨) — التى قامت ادارة الشئون الاجتماعية بارسالها الى الدول الاعضاء .

ثامنا — **المكتب الدائم لشئون المخدرات** — تتولى ادارة الشئون الاجتماعية تنظيم أعمال المكتب الدائم لشئون المخدرات ، وتنوب عن الامانة العامة فى حضور جلساته ، وتقوم كذلك بما تتطلبه أعمال سكرتارية هذا المكتب . ومرفق مع هذا التقرير الذى رفعه حضرة صاحب العزة الامير الاى عبد العزيز صفوت بك رئيس المكتب الى سعادة الامين العام (ملحق رقم ١٠) .

تاسعا — **لجنة تعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين** — تنفيذا لقرار مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده الخامس عشر بشأن تعليم ابناء اللاجئين ، والت ادارة الشئون الاجتماعية بالامانة العامة الاتصال بالحكومات العربية بهذا الخصوص ، فاجتمعت لجنة تعليم ابناء اللاجئين عدة اجتماعات برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد حسن العشماوى باشا ، وعضوية مندوبى الدول العربية . وقد مثل الامانة العامة مندوب من ادارة الشئون الاجتماعية ، كما قامت الادارة بسكرتارية اللجنة .

وقد استعرضت اللجنة الفكرة العامة عن مهمتها ومايتطلبه حسن أدائها من وفرة بيانات وايضاحات ومعلومات عن أوضاع الطلبة الفلسطينيين فى البلاد العربية ، ورأت أن هذه المهمة لاتقف عند مجرد البحث فى شئون التعليم ، بل يجب ان تتعداه الى بحث ظروف حياة الطلبة الخاصة والمدرسية ، وما يجب ان يتوفر لهم من وسائل التربية الصحيحة سواء منها الفنية أو القومية أوالاجتماعية ، لينشأوا تنشئة صحيحة تمكنهم من العودة الى وطنهم — عندما تتحقق أهداف العرب — كمواطنين صالحين .

ورغبة فى الحصول على البيانات المطلوبة ، قامت لجنة فرعية بوضع أسئلة عن عدد الطلبة الفلسطينيين ونواحى حياتهم بمختلف البلاد العربية ، وشفعتها بجداول تفصيلية تعين على استكمال الاجابات المطلوبة وتساعد على دقتها . وقد أرسلت الاسئلة والجداول الى الدول الاعضاء برجاء سرعة الاجابة عليها .

كما تقرر سفر بعثة برئاسة حضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة وعضوية مندوب الادارة واحد مندوبى الدول الاعضاء ، للاتصال بالحكومات العربية ودراسة شئون تعليم اللاجئين وحالاتهم الاجتماعية مع الهيئات المحلية المشرفة على شئون هؤلاء الطلبة ، سواء كانت حكومية أو حرة أو دولية .

وستغادر هذه البعثة القاهرة فى ٦ مارس سنة ١٩٥٢ ومرفق بهذا صورة من الأسئلة التى أرسلت الى الدول الاعضاء ملحق رقم « ٩ » .

عاشرا — **التشريعات العمالية فى البلاد العربية** — لاتزال اللجنة الفرعية لتوحيد التشريعات العمالية فى البلاد العربية توالى عملها ، وقد قسمت المواضيع ووزعتها على الاعضاء لبحثها ودراستها وهى :

١ — الاحداث — ٢ — تشغيل النساء — ٣ — تحديد ساعات العمل والراحة الاسبوعية .
٤ — العمال الزراعيون . وتأمل اللجنة ان تعرض نتيجة أعمالها فى الدورة المقبلة .

القاهرة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٢ الامين العام — عبد الرحمن عزام

ملحق رقم « ١ »

قـــــرار

عن تقرير لجنة توفيق فلسطين التابعة للامم المتحدة

بند ٢٤ من جدول الاعمال بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٥٢

الجمعية العامة بعد أن :

رجعت الى كل قراراتها التى اتخذت فى دورات الجمعية العامة السابقة بشـــأن مسألة فلسطين .

وبعد دراسة تقرير لجنة توفيق فلسطين التابعة للامم المتحدة .

١ — تعبر عن تقديرها لمجهودات لجنة توفيق فلسطين لمساعدة الفرقاء للوصول الى اتفاق لحل خلافاتهم القائمة .

٢ — تلاحظ بأسف ان اللجنة — كما ورد فى الفقرة ٨٧ من التقرير — لم تستطع ان تتم مهمتها وان القرارات المشار اليها آنفا لم تنفذ بعد ولاسيما بالنسبة الى اعادة اللاجئين الراغبين فى العودة الى دورهم وبالنسبة ايضا الى تقدير التعويض العادل المناسب لممتلكات الذين لايرغبون فى العودة

٣ — تعتبر أن الحكومات المعنية تقع عليها المسئولية الاولى للوصول الى تسوية لخلافاتها القائمة وذلك بمقتضى قرارات الجمعية العامة الخاصة بفلسطين .

٤ — تحث الحكومات المعنية على ان تحترم بدقة قرارات الجمعية العامة لايجاد اتفاق بغية الوصول الى تسوية عاجلة لخلافاتها القائمة بروح العدل ولهذه الغاية عليها ان تنتفع بصورة تامة من تسهيلات الامم المتحدة .

٥ — تعتبر أن على لجنة توفيق فلسطين أن تواصل مجهوداتها بما يكفل تنفيـــذ قرارات الجمعية العامة عن فلسطين وبناء على ذلك يكون فى امكان الفرقاء أن تساعدهم اللجنة على الوصول الى اتفاق على المشاكل القائمة .

٦ — تقضى بان تتكون لجنة توفيق فلسطين من سبعة أعضاء وتعين الجمعية العامـة الاعضاء الاربعة الاضافيين قبل انتهاء الدورة الحالية .

٧ — تطلب ان تقدم لجنة توفيق فلسطين تقاريرها دوريا الى السكرتير العـــام لتسليمها الى أعضاء الامم المتحدة .

٨ — تطلب من السكرتير العام ان يعد الموظفين والتسهيلات اللازمة لتنفيذ نصوص هذه القرارات .

ملحق رقم « ٢ »

قـــــرار

عن تقرير لجنة توفيق فلسطين التابعة للامم المتحدة

بند (١٢٤) من جدول الاعمال بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٥٢.

الجمعية العامة بعد أن : —

رجعت الى كل قراراتها التى اتخذت فى دورات الجمعية العامة السابقة بشأن مسألة فلسطين

وبعد دراسة تقرير لجنة توفيق فلسطين التابعة للامم المتحدة ٠

١ — تعبر عن تقديرها لمجهودات لجنة توفيق فلسطين لمساعدة الفرقاء للوصـول الى اتفاق لحل خلافاتهم القائمة :

٢ — تلاحظ بأسف ان اللجنة — كما ورد فى الفقرة ٨٧ من التقرير — لم تستطع ان تتم مهمتها بمقتضى قرارات الجمعية العامة وان القرارات المشار اليها آنفا لم تنفذ بعد ولاسيما بالنسبة الى اعادة اللاجئين الراغبين فى العودة الى دورهم وبالنسبة ايضا الى تقدير التعويض العادل المناسب لممتلكات الذين لايرغبون فى العودة ٠

٣ — تعتبر ان الحكومات المعنية تقع عليها المسئولية الاولى للوصول الى تسوية لخلافاتها القائمة وذلك بمقتضى قرارات الجمعية العامة الخاصة بفلسطين ٠

٤ — تستحث الحكومات المعنية على ان تصل الى اتفاق بغية الوصول الى تسوية عاجلة للخلافات القائمة بينها بمقتضى قرارات الجمعية العامة الصادرة بشأن فلسطين ومن أجل هذا الغرض ان تنتفع على وجه تام بتسهيلات الامم المتحدة

٥ — تعتبر أن على لجنة توفيق فلسطين ان تواصل مجهوداتها بما يكفل تنفيـــذ قرارات الجمعية العامة عن فلسطين وبناء على ذلك يكون فى امـكان الفرقاء ان تساعدهم اللجنة على الوصول الى اتفاق على المشاكل القائمة ٠

٦ — تطلب ان تقدم لجنة توفيق فلسطين تقاريرها دوريا الى السكرتير العـــام لتسليمها الى أعضاء الامم المتحدة

٧ — تطلب من السكرتير العام ان يعد الموظفين والتسهيلات اللازمة لتنفيذ نصوص هذه القرارات ٠

ملحق رقم « ٣ »

الامم المتحدة عمومى
الجمعية العامة ٢٠٧٠ — ١
الدورة السادسة ٢٤ يناير ١٩٥٢
بند — ٢٤ — من جدول الاعمال
— ص ١١

فلسطين

قرار « ٣ »

مساعدة لاجئى فلسطين

تقرير مدير وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال للاجئى فلسطين فى الشرق الادنى

الجمعية العامة بعد أن :—

رجعت الى قرارها رقم ٣٠٢ للدورة الرابعة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٩ المعدل بالقرار رقم ٣٩٣ للدورة الخامسة بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٠

وبعد دراسة تقرير مدير وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال للاجئى فلسطين فى الشرق الادنى والتقرير الخاص المشترك الصادر من المدير والمجلس الاستشارى لوكالة الاغاثة والاشغال للامم المتحدة ٠

وبعد النظر فى برنامج السنوات الثلاث للاغاثة والاندماج الذى أوصى به المدير والمجلس الاستشارى لوكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال

١ — توصى وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال ان تعمل على تنفيذ برنامج انشائى يقضى بصورة فعالة الى تحسين أحوال اللاجئين ٠

٢ — تؤيد دون اخلال بأحكام الفقرة ١١ من القرار رقم ١٤٩ للدورة الثالثة بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ أو بأحكام الفقرة الرابعة من القرار رقم ٣٩٣ للدورة الرابعة بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٠ الخاص بالاندماج سواء باعادتهم أو باسكانهم — البرنامج الذى أوصت به وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال لاغاثة واندماج لاجئى فلسطين . والذى يكلف ما يعادل مبلغ خمسين مليون دولار لنفقات الاغاثة ومائتى مليون دولار للاندماج مضافا الى الاعانات التى تقدمها الحكومات المحلية على ان ينفذ ذلك المشروع فى مدة ثلاث سنوات تقريبا تبدأ من أول يوليو ١٩٥١ .

٣ — معترفة باهتمام الامم المتحدة بمسألة لاجئى فلسطين تحت حكومات البلاد فى تلك المنطقة — وفق أوضاعها الدستورية — على المعاونة فى تنفيذ هذا البرنامج وان تقدم الى وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال بوصفها هيئة من هيئات الامم المتحدة التعاون التام فى وضع مشروعات معينة وفيما يعينها على القيام بواجباتها بصورة عامة٠

٤ ـ تدعو وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاعمال الى ان تبحث مع الحكومات المعنية التدابير التى تؤدى الى ان تتولى ادارة مشروعات الاندماج فى اقرب وقت ممكن

٥ ـ تطلب من وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال ان تتباحث مع الحكومات المعنية فى الامكانيات والرغبات لتحويل شئون الاغاثة الى تلك الحكومات فى أقرب وقت ممكن ٠ وتقدر أن تواصل وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال تحمل نفقات برنامج التغذية الوارد فى الفقرة الثانية والسادسة وان تقدم المساعدة لبرنامج الصحة وتحسين الاحوال والتعليم بجانب القيام بأعمال تفتيش ومراجعه الحسابات التى قد تتطلبها الظروف ٠

٦ ـ تعتبر ان مصروفات الاغاثة يجب ان تخفض بنسبة ملائمة لمصروفات الاندماج

٧ ـ تقضى بأن مبلغ العشرين مليون دولار المنصوص عنه فى القرار رقم ٣٩٣ للدورة الخامسه بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٠ يجب ان يزاد الى سبعه وعشرين مليون دولار للاغاثة المباشرة وذلك للسنة المالية التى تنتهى فى ٣٠ يونيو ١٩٥٢.

٨ ـ تقضى تبعا لما ورد فى الفقرة الثانية السالفة الذكر بأن مبلغ الثلاثين مليون دولار المنصوص عنه فى القرار رقم ٣٦٢ للدورة الخامسة بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٥٠ لاعمال الاندماج يجب ان يزاد الى مالا يقل عن خمسين مليون دولار ويرصد لاعتمادات الاندماج المنصوص عنها فى ذلك القرار للسنة المالية التى تنتهى فى فى ٣٠ يونيو ١٩٥٢

٩ ـ توافق على الميزانية التى أوصت بها وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال للسنة المالية التى تبدأ من أول يوليو ١٩٥٢ الى ٣٠ يونيو ١٩٥٣ البالغة ١١٨ مليون دولار والتى يخصص منها مبلغ مائة مليون دولار للاندماج و١٨ مليون دولار للاغاثة

١٠ ـ تخول وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال تحول الاعتمادات المرصودة للاغاثة لاعمال الاندماج ٠

١١ ـ تحث حكومات الدول الاعضاء على التطوع بالتبرعات الى المدى الضرورى للقيام بانهاء البرنامج المبين فى الفقرة الثانية أعلاه

١٢ ـ تطلب أن تقوم « لجنة المفاوضات للاعتمادات الزائدة فى الميزانية » بالمفاوضات بالنسبة لتبرعات وبرنامج السنوات الثلاث المقترح الذى تقرر فى قرار الجمعية العامة بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٥١

١٣ ـ تعرب عن تقديرها للمساعدات التى قدمتها الوكالات المتخصصة ووكالة الامم المتحدة الدولية للعناية بالاطفال الى وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال وتحثها على تقديم كافة الخدمات الممكنة لتدعيم برنامج اغاثة واندماج اللاجئين وان تتعاون مع السكرتير العام ووكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال بما يكفل أن تكون مساعدة الامم المتحدة فى جملتها للاجئى فلسطين قد قدمت بأقصى وسائل التنسيق والاقتدار ٠

١٤ ـ تعرب عن تقديرها للهيئات الدينية والخيرية والانسانية العديدة التى قدمت برامجها مساعدات اضافية قيمة للاجئى فلسطين وتطلب منها مرة اخرى مواصلة توسيع العمل الذى قامت به الى المدى الممكن فى سبيل اللاجئين

ملحق رقم « ٥ »

خطاب

الى سعادة رئيس مجلس الامن

نص الخطاب الذي وجهه مندوبو الدول الاسيوية الافريقية الى رئيس مجلس الامن بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٣٥ .

ياصاحب السعادة :

« علم الموقعون من مصادر مختلفة ولاسيما من ممثلى الحكومة التونسية الموجودين الآن فى باريس عن الحالة البالغة الخطورة السائدة الآن فى تونس . وهم يرغبون فى التعبير عن اهتمامهم البالغ لانباء التدخل العسكرى المروعة ولاعتقال زعماء الشعب وهى أعمال — ينشأ عنها فى اعتقادهم — تهديد للسلم والامن لدولى .

وقد نبه ممثلو الدول الاسيوية الافريقية فى مرتين سابقتين سعادة رئيس الجمعية العامة الى هذه المسألة طالبين منه ان يستخدم مشكورا وساطته الحميدة لازالة اسباب التوتر الراهن .

ولما كانت الحوادث فى تونس لاتزال مصدر قلق فالموقعون يرون انه من واجبهم — لمصلحة السلم والامن وحقوق الانسان — ان يطلبوا من سعادتكم لفت نظر اعضاء مجلس الامن الى النتائج الخطيرة التى يرجح ان تترتب على استمرار الاحداث الجارية .

وتقبلوا سعادتكم فائق تقديرنا .

امضاءات

أحمد حسن ابراهيم (اليمن) . م . نعيم (افغانستان) . زتين (بورما) . ب. ماكاباجال (الفلبين) . رشاد فرعون (العربية السعودية) . ل.ن بالار (اندونيسيا) محمود فوزى (مصر) . فارس الخورى (سوريا) . ظفر الله خان (باكستان) . ١٠ اردالان (ايران) . هـ. كوبر (ليبريا) . هـ. ملك (الهند) . شارل الحلو (لبنان) . ب. اوفيازجى (اثيوبيا) فاضل الجمالى (العراق)

ملحق رقم « ٦ »

هيئة الامم المتحدة
ادارة المساعدات الفنية

الدورة الثالثة لحلقة الدراسات الاجتماعية

للدول العربية فى الشرق الاوسط التى ستنعقد

فى دمشق سنة ١٩٥٢

بناء على طلب الدول العربية عقدت الامم المتحدة حلقتين للدراسات الاجتماعية الاولى فى بيروت سنة ١٩٤٩ بناء على دعوة تلقتها من الحكومة اللبنانية والثانية فى القاهرة ١٩٥٠ بناء على دعوة تلقتها من الحكومة المصرية

وقد بحثت فى هاتين الحلقتين المشاكل الاجتماعية والخدمات الاجتماعية بصفةعامة دون تركيز للبحث فى موضوع محدد بالذات

وفى يناير سنة ١٩٥١ طلبت الحكومة السورية من الامم المتحدة ان تساعدها فى اجراء بحث اجتماعى شامل وفى تنظيم حلقة ثالثة للدراسات الاجتماعية للدول العربية تعقد فى دمشق سنة ١٩٥٢

وقد وافقت الامم المتحدة بعد المشاورة مع الحكومة السورية والدول العربية الاخرى على ان تعالج الحلقة الثالثة موضوعا محددا تتركز فيه جهودها وتتناوله من جميع نواحيه بالبحث الشامل والدراسة المستفيضة تنتهى منه الى توصيات ايجابية كما اتفق على ان يكون هذا الموضوع هو :

« وسائل تنظيم التكافل الاجتماعى فى البلاد العربية »

ولكى يمكن دراسة هذا الموضوع اثناء اجتماع الحلقة دراسة تؤدى الى نتائج ايجابية مفيدة فقدرؤىانه منالضرورىالحصول مقدماعلىآراءالدولالعربيةومقترحاتها على النقط الاساسية لهذا الموضوع وكذلك الحصول على بيانات ومعلومات فنية عن النواحى الاجتماعية القائمة فعلا بالبلاد ولها اتصال بهذا الموضوع .

لهذا فقد تم الاتفاق على ان ترسل الى الدول العربية مجموعة الاسئلة المرافقة مع هذا للتفضل بالاجابة عليها حتى يمكن الحصول على المقترحات والبياناتسالفة الذكر

هذا مع العلم بان اجابات الدول العربية على هذه الاسئلة ستعرض عند ورودها على لجنة فنية مكونة من خبراء من البلاد العربيةوخبراء منهيئة الامم المتحدةلفحصها ولتضع على ضوئها تقريرا يشمل المقترحات الفنية والتوصيات التى تتناسب مع حالة كل قطر عربى تمهيدا لتوزيع هذا التقرير قبل موعد انعقاد الحلقة ليكون اساساللبحث والدراسة عند انعقادها بدمشق ان شاء الله

لهذا فانه يرى مما سبق أهمية الاجابة على الاسئلة سالفة الذكر اجابة مفصلة وافية تبينمقترحاتكم واراءكم بالتفصيل مع عرض البيانات والمعلومات المطلوبة التى تفيد

اللجنة الفنية وقد ندبت هيئة الامم المتحدة حضرة صاحب العزة حسين محمد اصفهانى بك المستشار الاجتماعى للهيئة المذكورة بالشرق الاوسط ليزود الدوائر المسئولة فى البلاد العربية ويقدم لها المساعدة الفنية — اذا طلبت منه ذلك — لتوضيح النواحى الفنية فى الاسئلة سالفة الذكر وفى جمع المعلومات الفنية اللازمة .

هذا وقد حدد مدة شهر للاجابة على الاسئلة المرافقة حتى يكون هناك متسع من الوقت للاجراءات الاخرى التى ستتبع بعد ذلك كما سبق ان بينا

فالمرجو التفضل بالاجابة على هذه الاسئلة فى المدة المحددة والاتصال بعزته فى كل ما يختص بها ، كما نرجو ارسال الاجابات على الاسئلة المذكورة بطريق البريد الجوى اليه بالعنوان الآتى :

حضرة صاحب العزة حسين محمد أصفهانى بك

المستشار الاجتماعى لهيئة الامم المتحدة بالشرق الاوسط

مركز الاستعلامات التابع لهيئة الامم المتحدة .

شارع الشمس — جاردن ستى

القاهرة — مصر

هيئة الأمم المتحدة
ادارة المساعدات الفنية

مجموعة الاسئلة الخاصة بوسائل تنظيم

التكافل الاجتماعى فى الدول العربية

الباب الأول

السؤال رقم (١)

هل توافقون على ان ينتج من بحث حلقة الدراسات الاجتماعية الثالثة فى الموضوع سالف الذكر توصيات تشمل المبادىء العامة التى يتعين على الدول العربية الاخذ بها فى حدود قوانينها ولوائحها الداخلية وان ترصد لها الاعتمادات اللازمة لتنفيذها فى حدود امكانية ميزانياتها ؟

السؤال رقم (٢)

ما هو النظام التقليدى لديكم فى تقديم المعونة والاغاثة للاهالى فى حالات الكوارث وفى تقديم المساعدات للاسر المنكوبة وللعجزة وللأطفال الذين لا عائل لهم وغيرهم من الفئات المحتاجة ؟

السؤال رقم (٣)

نرجو اعطاء بيان عن الجمعيات الخيرية والهيئات الاهلية الموجودة حاليا لديكم لمساعدة الفئات المحتاجة مع بيان عددها ومدى نشاطها وأغراضها ودخلها ٠

واذا كانت الحكومة تشرف على هذه الهيئات فالمرجو الافادة عن كيفية وطبيعة هذا الاشراف ٠

واذا كانت الحكومة تمنح اعانات مالية لهذه الهيئات فالمرجو بيان الشروط والاغراض التى يجب توافرها لاعطاء هذه الاعانات مع بيان مدارها ؟

السؤال رقم (٤)

ما هى المساعدات ونوعها التى تقدم الآن للاطفال الذين لا عائل لهم أو الذين لهم عائل غير قادر على الانفاق عليهم ؟

السؤال رقم (٥)

صنف الملاجىء الموجودة لديكم لايواء الاطفال اليتامى أو الذين لا عائل لهم وكم عددها وما هى الشروط التى يجب ان تتوافر لقبول هؤلاء الاطفال وخروجهم ؟ وما هى الجهود

المختلفة لتكون محل اعتبار عند وضع التوصيات . المرجو توضيح رغباتكم فى هـذا الشأن باسهاب ؟

الباب الثانى

الاسئلة الخاصة بموضوع الزكاة

السؤال رقم (١)

الى أى مدى يمكن الاستعانة بحصيلة الزكاة لتمويل مشروعات الرعاية الاجتماعيـة والمساعدات العامة وفى توفير وسائل العلاج الطبى للمرضى وانشاء المبرات والمؤسسات الخيرية ؟

السؤال رقم (٢)

ما الذى تقترحونه لتنظيم طريقة اقتضاء الزكاة بما يلائم ظروف الوقت الحـاضر ونوع الاموال الظاهرة التى تجب فيها الزكاة ؟

السؤال رقم (٣)

هل توجد لديكم ضرائب تخصص حصيلتها لتمويل مشروعات الرعاية الاجتماعيـة أو المساعدات العامة للمحتاجين

واذا كانت توجد مثل هذه الضريبة فما مقدار حصيلتها سنويا فى المتوسط ؟ وهل تكفى هذه الحصيلة لتمويل المشروعات المشار اليها فى الباب الاول ؟

السؤال رقم (٤)

اذا لم تكن توجد لديكم الضريبة المشار اليها فى السؤال السـابق فكيف تمـول مشروعات الرعاية الاجتماعية ؟ وهل ترصد لها الاعتمادات الكافية فى الميزانية العـامة للدولة ؟ وهل تسمح موارد الميزانية الحالية بتمويل مشروعات الرعاية الاجتماعية ؟

السؤال رقم (٥)

اذا لم يكن لديكم ضريبة حصيلتها مخصصة لتمويل مشروعات الرعاية الاجتماعية ولم يكن بميزانيتكم العامة اعتمادات مرصودة للانفاق على هذه المشروعات فهل توافقون على ان توصى الحلقة بوضع مشروع قانون لاقتضاء الزكاة وهى حق الفقـراء والمساكين والمحرومين والمرضى ومن اليهم لتكون حصيلتها احدى موارد تمويل مشروعات الرعـاية الاجتماعية والمساعدات العامة سواء أكانت نقدية أم عينية؟ واذا كان الرد بالايجاب فهل توافقون على أن يكون ذلك باصدار تشريع تنفذ به فريضة :

(١) زكاة الزرع والثمار فى غلة الاطيان .

(٢) زكاة الماشية .

(٣) زكاة المال فى ايرادات رؤوس الاموال وكسب العمل والمهن الحرة وغلة الاملاك اذا بلغ النصاب الشرعى للزكاة .

السؤال رقم (٦)

ما هى الأسس التى تقترحونها لتشريع قانون اقتضاء الزكاة ؟

الباب الثالث

أسئلة عن الموقف

السؤال رقم (١)

الى أى مدى يمكن الاعتماد على موارد الاوقاف الخيرية فى تمويل مشروعات الرعاية الاجتماعية فى الحدود المشار اليها فى السؤال الاول الخاص بالزكاة ؟

السؤال رقم (٢)

ما رأيكم فى وضع تشريع يوجه موارد الاوقاف الخيرية وما اليها كالهيئات والوصايا الى تمويل مشروعات أعم نفعا مما شرطه الواقفون أو المتبرعون كمشروعات الرعاية الاجتماعية والمساعدات العامة والبر بالفقراء والمرضى والمحتاجين والمتعطلين ومن اليهم وايجاد المؤسسات العامة التى تعنى بهؤلاء وما الذى تقترحونه من أسس ليقوم عليها هذا التشريع بما يلائم أحوال كل دولة ؟

السؤال رقم (٣)

ما الذى تتوقعونه كحصيلة لهذه الاوقاف والوصايا والتبرعات؟ وما الوسائل التى تقترحونها لتعديل طريقة استغلال الاوقاف الخيرية لتأتى بحصيلة أكبر كأن تتجمع موارد هذه الاوقاف أو ما تستبدل به لتنشأ بها مؤسسات أو عمارات أو تشترى بها أراض زراعية للاستغلال على ان يكون لكل وقف خيرى نسبة فى حصيلة الاستغلال بنسبة ما ساهم فى رأس المال .

ملحق رقم « ٧ »

ملخص التقرير

الذى أعده المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين العرب الفلسطينيين

عن أعماله فى المدة من أكتوبر سنة ١٩٥١ ـ فبراير سنه ١٩٥٢

أولا ـ جلسات المجلس :

عقد المجلس فى هذه الفترة عشر اجتماعات متتالية كل أسبوع تقريبا فى ٢٨ أكتوبر و ٤ و ١١ و ٨ و ٢٥ نوفمبر و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ و ٦ و ١٣ و ٢٠ يناير و ٣ فبراير سنة ١٩٥٢ بحث فيها مواضيع كثيرة أهمها : ضغط المصروفات ـ تصويت الاعضاء ـ اعانات الاسر المستورة ومنكوبى السيل والعواصف واعانات سريعة ورسوم اضافية للطلبة ـ وضع ميزانية وتمويل المجلس ـ انعقاد جلساته ـ أجور الشحن ـ اعانات المستشفيات تعليم الفتيات أولاده وفن التمريض ـ تغذية اللاجئين بمعرفة هيئة الامم المتحدة ـ علاجهم ـ الهبات الامريكية · استحضار الفاكهة والاشغال اليدوية صنع اللاجئين من غزة لمصر وتوزيع أرباحها عليهم ·

ثانيا ـ لجان المجلس :

تشكلت عدة لجان فى هذه الفترة وعقدت لجانه اجتماعات متتالية وأهم هذه اللجان: اللجنة القانونية ـ لجنة توزيع مبلغ العشرين ألف جنيه على الاسر المستورة ـ لجنة دراسة موضوع الاسر المستورة ـ لجنة وضع ميزانية المجلس واقتراح المشروعات ـ اللجنة التنفيذية ـ لجنة دراسة موضوع استحضار الفاكهة والاشغال اليدوية صنع اللاجئين من قطاع غزة لبيعها بمصر وتوزيع أرباحها على اللاجئين ـ لجنة بحث مستندات الهبات الامريكية ـ لجنة الاطباء ـ لجنة المشتريات ـ اللجنة المتحدة لاغاثة اللاجئين ·

ثالثا ـ ايرادات المجلس :

بلغت التبرعات المالية التى تلقاها المجلس ٣٧١ مليما و ٢٠٦٨ جنيها (منها ٢٠٠ مليم ٩٣٠ جنيها تبرعات من أفراد وهيئات مختلفة بمصر و ١٧١ مليما و ١١٣٨ جنيها تبرعات من مسلمى جنوب أفريقيا عن طريق وزارة الخارجية المصرية) وعلى هذا تكون المبالغ الواردة للمجلس كما يلى : ـ

مليم	جنيه	
٣٧١	٢٠٦٨	تبرعات
		متحصلات
١٥٠	٩٦٩	من حساب التبرعات (حسن النجار) ·
٠٠٠	١٠٠	« « اليانصيب (حسين الراعى) ·
٣٧٥	٢	مبيعات (ثمن جداول مدرسية) ·
٥٢٥	١٠٧١	
٠٠٠	٥٠٠٠	مرتدة من وزارة الشئون الاجتماعية لتحويلها الى الحاكم الادارى بغزة
٨٩٦	٨١٣٩	جملة الايرادات

رابعا ـ مصروفات المجلس :

مليم	جنيه	
...	٤٨٠٠٠	للاسر المستورة والاغاثات السريعة للاجئين ٠
...	٣٠٠٠	الاغاثات السريعة للطلبة الفلسطينيين ٠
١٢٠	٩٢٩	الرسوم الاضافية للطلبة الفلسطينيين بالجامعات ٠
...	١٤٠٠	اعانة للمستشفيات (صور وبلدية غزة) ٠
٤٠٠	١٧٩	اعانات متنوعة ٠
٦٤٧	٥١٧٨	مشتريات لمنكوبى السيول والامطار بغزة
...	٢٨٠	الدايات اللاتى يقمن بتوليد اللاجئات بغزة
٥١٧	٣١١٧	مصاريف ادارية متنوعة (شحن ونقل ومكافآت للموظفين ـ انتقالات ـ تلغرافات ـ بريد ـ مطبوعات وأدوات كتابية)
٦٨٤	٦٢٠٨٤	جملة المصروفات ٠

خامسا ـ المساعدات العينية المنصرفة من مخازن المجلس للمستحقين من اللاجئين بمصر :

عدد	
١٨٦	متر دمور وزفير ٠
٣١٦	قطعة صوف مقاسات مختلفة ٠
١٥٢	ملابس حريمى ورجالى وأطفال ٠
٢٣	قطعة صابون ٠

سادسا ـ المساعدات العينية التى قام المجلس بشرائها من مبلغ العشرة آلاف جنيه المخصصة لقطاع غزة :

قام المجلس بشراء الاصناف الموضحة بعد وأرسلت يوم ١٩٥١/١٢/١٩ لمنكوبى السيول والامطار بغزة وقد وزعت بمعرفة بعثة من سيدات الهلال الاحمر ومبرة محمد على الكبير ومندوب المجلس وبلغ ثمنها ٦٤٧ مليما و ٥١٧٨ جنيها وهذه الاصناف هى :

العدد	الصنف
٥٠٠	علبة حلاوة طحينية (كل علبة بها أقة واحدة) ٠
١٩٨٥	أقة زيتون (داخل ٢٠ برميلا) ٠
١٢٨	صفيحة جبنة بيضاء (الصفيحة بها ١٢ أقة) ٠
٨٣٣	ثوب كستور رجالى وحريمى (بها ٩٠ و ٢٧٠٠١ متر) ٠

كما أرسل المجلس الاصناف الموضحة بعد من مخازنه : ـ

العدد	الصنف
١	طرد يحتوى على ٦٠٦ زوج جوارب جديدة ٠
٦	بالة أقمشة واردة من فرنسا طولها ٣٢١٣ر١٠ مترا ٠
٤	صندوق صابون داخله ٢٠٠ قطعة ٠
١	طرد أقمشة مختلفة المقاسات وزنه ٢/١ ٢٨ أقة ٠
١٢	طرد ٠

ثم أرسل المجلس أخيرا ١٨ بالة تحتوى على ٩٢٧ بطانية برسم الحاكم الادارى لتوزيعها على اللاجئين وقام مندوب من المجلس لمباشرة عملية التوزيع ٠

سابعا ـ اللجنة المتحدة :

تجمع لدى اللجنة المتحدة هبات مالية مجموعها أكثر من ألفى جنيه وهبات عينية جمعت فى ١٨٠ طردا وزنها ٣١٧٥ كيلو بيانها ما يأتى :

١٧٤ طردا من الملابس زنتها ٣٠٣٣ كيلو ٠

١ « بطاطين زنتها ١٤٥ كيلو

٥ صناديق صابون تحتوى على ٢٥٠ قطعة

وقد أرسل المجلس هذه الاصناف الى الحاكم الادارى العام بغزة فى يوم أول فبراير سنة ١٩٥٢ لتوزيعها على اللاجئين

كما قامت اللجنة المتحدة بشراء الاصناف الآتية بمبلغ ٥٦٨ مليما و١٨٠٥ جنيهات ٠ وهذه الاصناف هى : ـ

عـدد	الصنف
٦١٢٩٫٧٠	متر كستور ٠
٢٥٦١	شال قطن ٠
٦٠٤	شال حرير ٠

وقد وضعت داخل ٩٩ طردا لارسالها أيضا برسم الحاكم الادارى العام بغزة ٠

ثامنا ـ التبرعات العينية التى تلقاها المجلس من الافراد برسم اللجنة المتحدة :

عـدد	الصنف
٦٠٩	قطعة ملابس مختلفة
٢٨١/٢	أقة كستور
٢٠	قطعة أدوية
٢٥٠	قطعة صابون ٠

تاسعا ـ الهبات التى تلقاها المجلس من الخارج :

عـدد	
١٧١	طرد ملابس وأحذية وأدوية وحقائب وردت على الباخرة بوريالس التى وصلت ميناء اسكندرية من هيئة الاغاثة الامريكية للشرق الادنى ـ وقد قام مندوب المجلس باستلامها وشحنها برسم الحاكم الادارى العام لمنطقة غزة فى يومى ٤و١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١.
١	طرد ملابس تبرع به الطلبة العرب بسويسرا وقد قام مندوب المجلس للاسكندرية واتخذ الاجراءات اللازمة حيث شحن بطريق الجو الى عمان فى ١٩٥١/١١/٢٤ كطلب مفوضية المملكة الاردنية الهاشمية ٠

هذا وقد تلقى المجلس مستندات رسائل وصلت ولم يتم سحبها أو شحنها وهى :

٢١٥	طرد تموينات طبية وصلت من هيئة الاغاثة الامريكية على الباخرة محمد على الكبير ٠
٦	طرد تموينات طبية وصلت من هيئة الاغاثة الامريكية على نت باكى

عـــدد

٣ طرد بالبريد يحتوى على ملابس مهداة من موظفى المفوضية والقنصلية المصرية العامة بلاهاى وامستردام .

عاشرا ـ **مصاريف نقل الرسالات الى مناطق اللاجئين .**

بلغت المصاريف التى تكبدها المجلس لنقل الرسائل الى مناطق اللاجئين ١٩٥ مليما و٢٤٥٦ جنيها .

حادى‌عشر ـ **الدعاية لصالح اللاجئين :**

يقوم المجلس بعمل الدعاية اللازمة لصالح اللاجئين ومازال يتصل بدور السينما بالقاهرة لعرض فيلم فيافى البؤس والاحزان وقد عرض فى أهم دور السينما وبالقاهرة

ثانى عشر ـ **مكاتبات المجلس :**

بلغت الخطابات الصادرة ٩٩٣ والواردة ٣١٩

ثالث عشر ـ **أعمال موظفى المجلس :**

أعمال المجلس يقوم بها كاتب واحد وضابط تشهيلات وعلاوة عـــلى عملها بالمجلس ـ فقد قام الاول لمأمورية شحن ١٧١ طرد امن الاسكندرية الى غزة ـ وقد قام الثانى بعدة مأموريات فى ٥١/١٠/٢ الى غزة لبحث حالة اللاجئين ومراقبة وصول الرسائل وقدم تقريرا عنها ثم قام ثانية الى غزة فى ٥١/١٢/١٩ بمناسبة السيول والعـــواصف واشترك فى عملية التوزيع ـ وقام للمرة الثالثة الى الاسكندرية حيث قام باستحضار طرد ملابس تبرع به الطلبة العرب بسويسرا ـ وقام فى ١٩٥٢/٢/١٠ لغزة ومازال بها حتى الآن .

ملحق رقم « ٨ »

المؤتمر الطبى العربى العشرون بضهور الشوير

فى المدة من ٤ ـ ٨ يولية سنة ١٩٥١.

القرارات التى اتخذها المؤتمر بجلسته التى عقدت بتاريخ ٨ يولية سنة ١٩٥١.

١ ـ ان يقدم المؤتمر الطبى العربى شكره للحكومة اللبنانية على معاضدتها وترحيبها بالمؤتمر

٢ ـ ان يطلب الى الحكومات العربية ضرورة الاهتمام بالتعليم الصحى فى مختلف مدارسها الطبية . ومدارس التمريض والهندسة والصيدلية وطب الاسنان الخ .. ونشر الثقافة الصحية بين الشعب وتدريس علم الصحة بصورة عملية فى الصفوف الاخيرة لمدارس الاناث وعلى الاخص فى مواضيع العناية بالامومة والطفولة .

٣ ـ أن يتقدم بالتوصية للحكومات العربية بالقيام باحصاء صحى دقيق لمعرفة سير الصحة العامة خلال الخمس وعشرين سنة الماضية وعلى ان تنشر هذه الاحصاءات وفق الاتفاقية الدولية المعلقة بالاحصاءات الصحية من قبل منظمة الصحة العالمية .

٤ ـ ان يتقدم بالتوصية للحكومات العربية بتشجيع الابحاث العلمية الطبية اما برصد ميزانية خاصة للابحاث أو برصد ميزانية خاصة فى جامعة الدول العربية لتشجيع هذه الابحاث ، أو بأن تؤسس كل حكومة هيئة خاصة يكون عملها تشجيع وتمويل معاهد الابحاث .

٥ ـ توصية الحكومات العربية بتوفير الاسباب المشجعة للاطباء ليتخذوا مهنة الطب الوقائى بدلا من انصراف أغلبيتهم الى مهنة الطب العلاجى كما هو الحال الآن

٦ ـ قرر المؤتمر تأليف لجنة صحية دائمة للمؤتمرات العربية اهدافها دراسة المشاريع الصحية والطب الوقائى والاجتماعى فى البلاد العربية لرفع المستوى الصحى فيها .

٧ ـ توصية الحكومات وكافة المؤسسات غير الرسمية التى تعنى بالصحة العامة فى البلدان العربية بتبادل الابحاث والمعلومات والاحصاءات والاستشارات فيما بينها اما مباشرة أو بواسطة الجامعة العربية

٨ ـ قرر المؤتمر شكر الحكومات العربية على اهتمامها بقرارات المؤتمر الطبى العربى التاسع عشر والعمل على تنفيذ ماجاء فيها .

٩ ـ قرر المؤتمر توصية الحكومات بتعميم مراكز رعاية الطفل والأمومة .

١٠ ـ قرر المؤتمر التوصية والعمل على انشاء مؤسسات لبحث حالات الشواذ وتعليمهم وعلاجهم .

١١ ـ قرر المؤتمر ان يطلب الى الحكومات العربية ان تتخذ الاجراءات لتدريس علم الطب الوقائى والطب الشرعى كلهما أو نصفهما على الاقل باللغة العربية على ان يؤدى الطالب امتحانه فيما درس له باللغة العربية بهذه اللغة .

ملحق رقم ((٩))

جامعة الدول العربية
الامانة العامة

لجنة تعليم اللاجئين

قائمة بالاسئلة

١ ــ ماعدد اللاجئين فى بلادكم (ذكورا وأناثا) ؟

٢ ــ ماعدد أبناء اللاجئين الذى هم فى سن التعليم الابتدائى والذين هم فى سن التعليم الثانوى وماعدد الموجودين منهم فى هذه المعاهد فعلا ؟

٣ ــ هل فى بلادكم مدارس حكومية (رسمية) مخصصة لابناء اللاجئين ؟ ماعددها ومانوعها وما مجموع التلاميذ فيها من بنين وبنات ؟

٤ ــ هل فى بلادكم مدارس مخصصة لابناء اللاجئين وتابعة لهيئات غير حكومية أهلية أو أجنبية ؟ ماعددها ومانوعها ومامجموع التلاميذ فيها من بنين وبنات؟

٥ ــ ما نوع الصعوبات الاجتماعية التى يلاقيها أبناء اللاجئين ممن هم فى سن التعليم فى الحالات الآتية :

(ا) اليتم بفقد الابوين او أحدهما ممن هم فى سن التعليم ــ ما عدد ما لحق منهم بالمدارس ؟

(ب) الترمل لمن يعين تلاميذ فى سن التعليم وماعدد هؤلاء التلاميذ ؟

(ج)وسائل العناية بصحة التلاميذ أو الطلبة اللاجئين وغذائهم ومسكنهم ولباسهم ووسائل الترفيه عنهم ومدى انتفاعهم بوسائل العنايه الصحيه المقررة بالتلاميذ من أبناء البلاد ؟

(د) وسائل استغلال أوقات الفراغ للاجئين ممن هم فى سن التعليم أوفوقها

٦ ــ هل يتلقى الطلبة الفلسطينيون اعانات مالية منتظمة وما مصادر هذه الاعانات وماعدد من يتناولونها منهم ومامقدارها ؟

٧ ــ هل تقوم الحكومة بمنح اعانات خاصة للمدارس الاهلية التى تعلم أبناء اللاجئين ومانوع هذه الاعانة ؟ (كتب ــ تغذية ــ كساء) ومامقدارها السنوى وقيمتها؟

٨ ــ ماجملة ما تتكلفه الدولة على تعليم أبناء اللاجئين وماهى الوزارات التى تسهم فى هذه النفقات ومامقدار ماتتحمله كل منها من مصروفات مباشرة واعانات وغير ذلك ؟

٩ ــ ما جملة ماتسهم به كل من المنظمات والهيئات الآتية فى شئون تعليم ابناء اللاجئين ؟

(ا) المنظمات الاهلية. (ب) المنظمات الاجنبية. (ج) المنظمات الدولية.
(د) القادرون والباذلون من الفلسطينيين فى بلادكم. (هـ) الافراد من غير الفلسطينيين

١٠ ــ هل يوجد من بين أبناء اللاجئين من يدفع مصاريف (أقساط مدرسية) ومامقدارها فى مختلف مراحل التعليم ؟

١١ ـ هل يعفى أبناء اللاجئين فى بلادكم من دفع رسوم اضافية والتأمينات (كالتامين الصحى والتأمين الاجتماعى أو مصروفات الالعاب أو ثمن الكتب او تأمينات المعامل (مختبرات) أو مكتبات أو اشتراكات اتحاد الطلبة) مما يؤديه ابناء البلاد ومانوع هذه الرسوم والتأمينات ومامقدارها ؟

١٢ ـ هل تشتمل برامج تعليم أبناء اللاجئين فى بلادكم على منهج تكميلى للاعداد المهنى (أى تهيئة الطالب للتكسب) بعد انقضاء مرحلة التعليم ومانوع هذا الاعداد ؟

١٣ ـ هل لدى الحكومة مشروعات لاستغلال جهود من يتمون مرحلتى التعليم الابتدائى او الثانوى فى بلادكم من ابناء فلسطين الى أن تتيسر عودتهم الى بلادهم؟

١٤ ـ هل هناك جهود خاصة تبذل لتثقيف الكبار من ابناء الفلسطينيين ممن تجاوز سن التعليم أو لتدريبهم المهنى ؟ وهل لديكم خطة ترمى الى تمكين المتفوقين من ابناء اللاجئين من متابعة الدراسات العالية أو الجامعة ؟

١٥ ـ هل لكم رأى خاص تشيرون به فيما يخص تعليم أبناء اللاجئين ؟

١٦ ـ الى أى حد يجرى التعاون بين الهيئات الاهلية والاجنبية والدولية القائمة على تعليم أبناء اللاجئين فى بلادكم وبين الهيئة الحكومية المختصة بمايحقق اشراف الدولة على جهود تلك الهيئات من النواحى الثقافية والاجتماعية والصحية والروحية والادارية والمالية ؟

أسئلة للمقارنة

١٧ ـ ماعدد سكان البلاد ؟

١٨ ـ مامقدار ميزانية الدولة ؟

١٩ ـ مامقدار مايتكلفه الطالب فى كل مرحلة من مراحل التعليم ؟

٢٠ ـ ماعدد المدارس فى بلادكم فى كل مرحلة من مراحل التعليم ؟
« ملاحظة » .

يرجع فى تفصيل الاجابة الى البيانات الواردة فى الكشوف المرفقة :

ملحق رقم « ١٠ »

حضرة صاحب السعادة الامين العام لجامعة الدول العربية .

يوالى المكتب الدائم لشئون المخدرات عقد اجتماعاته وبذل جهوده لمكافحة المخدرات فى البلاد العربية وقد قمت بجولة فى البلاد العربية واتصلت بذوى الشأن فيها لتنسيق أعمال المكافحة على مدى ماقامت به الحكومات العربية المختلفة

ومنذ أن اعتمدت ميزانية هذا المكتب اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٢ فانه يقوم بتنظيم أعماله السرية واتخاذ الخطوات الايجابية لموالاة نشاطه . وقد نجح المكتب في أداء رسالته الى حد بعيد بفضل تعاون الدول العربية الاعضاء . ففى لبنان أبادت السلطات المسئولة جميع زراعات نبات الحشيش وهى لاتألو جهدا فى ضبط كميات الحشيش الكثيرة المتخلفة عن سنة ١٩٥٠ وماقبلها واتخاذ الاجراءات القانونية قبل حائزيها مما كان سببا مباشرا فى زيادة أسعار الحشيش المجهز الى سبعة أمثاله هناك وكذلك قامت سوريا باتلاف زراعات الحشيش هذا العام بمجهود جبار مشكور مماكان له أطيب الاثر وأحسنه . أما المملكة الاردنية الهاشمية فقد اتخذت اجراءات شديدة فعالة قبل المشتغلين بتهريب المخدرات وترويجها ووضع المسئولون يدهم على اكبر عصابة محلية كانت قد دأبت من عهد بعيد على تهريب المخدرات الى الاراضى المصرية وضبطت حوالى أربعة أطنان من الحشيش كانت فى طريقها الى الاراضى المصرية . وقد اتخذت السلطات الاردنية المختصة الاجراءات القانونية قبل أفراد هذه العصابةمما كان له أثره ونتائجه من ناحية تهريب المخدرات الى المملكة المصرية .

أما الحالة فى المملكة العربية السعودية فجدير بالذكر ان المسئولين هناكيعملون على تطهير اراضيهم من وباء المخدرات تجارة وتعاطيا ولو ان المملكة العربيةالسعودية ليست من المناطق التى تستعمل فيها المخدرات الا اثناء موسم الحج . وكان منتائج الرقابة الفعالة وحسن التوجيه مابعث على عدم ترويج هذه التجارة المقوتة فىالموسم السابق .

كذلك حال المملكة العراقية فهى بعيدة كل البعد عن ترويج المخدرات أو الاتجار فيها اللهم الا اذا استثنينا بعض اللاجئين من الايرانيينالذى اعتادوا تعاطى الافيون فى المناطق القريبة من الحدود الايرانية العراقية ويقوم المسئولون من رجال السلطات العراقية بتضييق الخناق عليهم أولا بأول واتخاذ الاجراءات القانونية تجاههم .

أما فيما يختص بالمملكة المتوكلية اليمنية فهى من المناطق التى لاتستعمل فيها المخدرات ولو ان غالبية السكان هناك يستعملون نبات (القات) مضغا وهذا النبات يطلق عليه طبيا الشاى الحبشى ومازال المكتب فى سبيل عمل بحوث طبية بشأنه لمعرفة مدى تأثيره صحيا وعما اذا كان له خطورته من ناحية تكوينه عادة الادمان من عدمه . وسنتقدم بنتيجة هذه البحوث عند الانتهاء منها .

والمكتب الدائم لشئون المخدرات اذ يتقدم بوافر الشكر لمجلس الجامعة لرصده ميزانية خاصة لهذا المكتب ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ الا انه يرجو ملحا الموافقة على زيادة اعتماد ميزانيته فى العام المقبل ليستطيع أداء مهمته على الوجه الاكمل ولو أنه سيعمل مضطرا هذا العام للاتفاق على أعماله التنفيذية والسرية فى حدود المبلغ المعتمد حاليا .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الإحترام .

امضاء (أميرالاى عبد العزيز صفوت)

تقـــرير

عن أعمال الامانة العامة فى المدة بين الدورتين السابعـة عشرة والثامنة عشرة العاديتين وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس

تمهيـــــد

الشئون السياسية

لبى الامين العام لجامعة الدول العربية دعوة الامين العام للامم المتحدة فسافر الى نيويورك فى الثامن عشر من شهر اكتوبر سنة ١٩٥٢ وشهـد اجتماعات الجمعيـــة العامة ولجانها المختلفة وساهم الى جانب الوفود العربية بما تهيأ له من اسباب العمل السياسى فى أروقة الامم المتحدة فى تأييد القضايا العربية وحضر اجتماعات الكتلة الاسيوية الافريقية واتصل بوفود الدول الاجنبية لتعزيز وجهة النظر العربية فى شتى المسائل الدولية . وقد انتهز الامين العام الفرصة فزار دوائر الامانة العامة للامم المتحدة وأطلع على أنظمتها وسير العمل فيها وشئون موظفيها ليرى مايصلح منها للامانة العامة للجامعة العربية .

واجتمع الامين العام غير مرة بالسفراء والوزراء المفوضين العرب فى واشنطون وتداول معهم فى المسائل العربية المختلفة وخاصة فى شئون الدعاية .

وكان الامين العام فى جميع اعماله على اتصال دائم بالوفود العربية يشترك فيما تقوم به من جهود ومساع داخل الامم المتحدة وخارجها فيما يعود بالخير على القضايا العربية

وكان الامين العام فيما بذل من جهد يساند الوفود العربية ويشاركها ماتحملت من اعباء فى هذه الدورة ، واضعـا نفسه بالرأى والقـــول والعمـــل تحت تصرف الوفود العربية . وبهذا اتصل جهد الامانة العامة بجهود الوفود العربية اتصالا كاملا لم يعد يقوم بينه تمييز أو تفريق . فأصبح من الطبيعى انيكون تقرير الامين العام هو بعينه تقرير عن أعمال الوفود العربية فيما أدت من جهود قيمة ومساع جليلة فى الدورة الاخيرة للامم المتحدة .

وانه ليسر الامين العام وهو يقدم لمجلسكم الموقر هذا التقرير ان يشير بوجه خاص الى التعاون الوثيق الذى ساد اجتماعات الكتلة الاسيوية الافريقية فى المسائل العربية الدولية . فقد لفتت الكتلة انظار المقامات الدولية بتضامنها واجماع كلمتها ورأى العالم فيها كثيرا من العزاء والامل .وتمنىان يكون فى تضامن هذه الكتلة البشرية الكبرى مايعزز ميثاق الامم المتحدة ويوطد دعائم السلم . والكتلة الاسيوية الافريقية جديرة بأن تساهم فى أداء هذه الرسالة العالمية ، وقد الفت بينها الرغبة الصادقة فى تحقيـق المبادىء السامية والمثل العليا للحياة الانسانية الفاضلة .

المواضيع التى يعالجها التقرير

يعالج هذا التقرير المواضيع الدولية الهامة الى جانب المسائل العربيةالتى بحثتها الجمعية العامة ولجانها المختلفة وكان لابد من استعراض أهم المسائل التى ساهمت الوفود العربية فيها بنصيب كبير من البحث والمناقشة ويتناول التقرير هذهالمواضيع على الوجه الآتى :

القضايا العربية :

قضية فلسطين

تقرير وكالة الاغاثة .
أعمال لجنة التوفيق على ضوء قرارات الامم المتحدة
شكوى اسرائيل

قضية تونس

قضية مراكش

القضايا السياسية الدولية :

كـوريا
النزاع العنصرى فى جنوب افريقيا
اريـــتريا
النمســـا
الانضمام الى الامم المتحدة

القضايا المتنوعة :

تأميم مصادر الثروة
تقرير المصير
تعريف العدوان

وفيما يلى تلخيص لهذه المسائل حسب الترتيب الذى بحثت فيه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة :

قضية فلسطين

تقرير وكالة الاغاثة

كان أول مانظرته اللجنة السياسية الخاصة من قضية فلسطين تقرير وكالة الاغاثة الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ عن المدة الواقعة بين ١ يوليو سنة ١٩٥١ الى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٢ والواقع ان اللجنة قررت فى جلستها المنعقدة فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥٢ ان تبحث هذا الموضوع كأول بند على جدول الاعمال واستمرت فى بحثه من ٢٣ أكتوبر حتى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وبدأت اللجنة اعمالها بالاستماع الى تقرير خاص أدلى به مدير وكالة الاغاثة فصل فيه أعمال الوكالة بشأن اللاجئين من ناحية الغذاء والمأوى وما الى ذلك من أحوالهم المختلفة .

وكانت الوفود العربية تبذل جهودا متواصلة لدى وفود امريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا لحملها على التقدم بمشروع يأخذ بأقصى ما يستطاع من وجهة النظر العربية وهذه الدول الأربع هى التى سبق لها فيما مضى أن أخذت على نفسها مهمة اعداد المشروعات المالية المتعلقة باللاجئين لان ثلاثا منها اعضاء فى لجنة التوفيق والرابعة وهى بريطانيا عضو فى المجلس الاستشارى لوكالة الاغاثة .

وتوالت الاجتماعات بين الوفود العربية من ناحية ووفود الدول الأربع من ناحية أخرى للبحث فى مشروع قرار يكفل استمرار المعونة للاجئين من غير مساس بحقوقهم . وأعدت وفود الدول الأربع صيغة مشروع فدرسته الوفود العربية وأبدت بشأنه طائفة من الملاحظات وخاصة فيما يتعلق بالمبلغ الذى يجب تخصيصه لميزانية ١٩٥٣ وكانت وفود الدول الأربع ترى تخصيص مبلغ ١٨ مليون دولار لهذا العام غير ان الوفود العربية لم تكن ترى هذا الرأى . وخاصة أن حالة اللاجئين تزداد سوءا فلابد من زيادة المخصصات . يضاف الى ذلك أن تعليم أبناء اللاجئين والخدمات الصحية يقتضيان زيادة الأموال المقررة . وقد طال الأخذ والرد حول مشروع القرار واقترحت صيغ متعددة الى ان انتهى الأمر الى اعداد مشروع قرار يحقق — ضمن حدود المستطاع — الكثير من آراء الجانب العربى .

وعلى هذا فقد قدمت الوفود الأربعة بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٥٢ مشروع قرار يشير بصورة عامة الى القرارات السابقة ويرصد مبلغ ٢٣ مليون دولار للسنة المالية التى تنتهى فى يونيو سنة ١٩٥٣ مع تخويل الوكالة حق الزيادة بقدر ما تدعو الحاجة . ورصد القرار كذلك مبلغ ١٨ مليون دولار للسنة المالية ١٩٥٤ على ان تخصص الاموال التى تكون فى عهدة الوكالة للقيام بمشروعات تكون فى صالح اللاجئين .

وقد جرت مناقشة عامة فى اللجنة حول هذا المشروع فأثنى أكثر الاعضاء على جهود وكالة الاغاثة والمؤسسات الخيرية والمنظمات الدولية التى تعمل فى خدمة اللاجئين . وتولت الوفود العربية شرح حالة اللاجئين شرحا وافيا معززا بالوقائع والأرقام مطالبة بالمزيد من الجهد والمال لتحسين أحوال اللاجئين والعمل على التخفيف عنهم .

وعند انتهاء المناقشة العامة عرض القرار الرباعى على اللجنة للتصويت ففاز بخمسين صوتا وامتناع سبعة أصوات .

وفى اليوم السادس من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ عرض تقرير اللجنة السياسية الخاصة على الجمعية العامة فأقرته من غير مناقشة عامة ووافقت على مشروع القرار بثمانية وأربعين صوتا وامتناع ستة أصوات . والقرار ملحق بهذا التقرير فى الوثيقة رقم (١) .

لجنة التوفيق وأعمالها على ضوء قرارات الامم المتحدة

تحت هذا العنوان عالجت اللجنة السياسية الخاصة الجانب السياسى من قضية فلسطين وقد أدرج هذا الموضوع على جدول أعمال الامم المتحدة بموجب طلب مؤرخ

١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تقدم به المندوبون الدائمون لمصر والعراق وسوريا والمملكة العربية السعودية ولبنان واليمن وقد وافقت الجمعية العامة فى جلستها المنعقدة فى ١٦ اكتوبر على ضم هذا الموضوع الى جدول الاعمال واحالته الى اللجنة السياسية الخاصة .

وقد بحثت اللجنة السياسية الخاصة هذا الموضوع بحثا مستفيضا استنفدخمس عشرة جلسة امتدت من ٢٥ نوفمبر حتى ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ولو استثنينا قضية كوريا التى نظرتها اللجنة السياسية الأولى لصح القول فى ان قضية فلسطين قد استغرقت من الامم المتحدة فى هذه الدورة أكثر مما استغرقته أية قضية اخرى .

والواقع ان المناقشة العامة التى دارت حول هذه القضية لم تقتصر على أعمال لجنة التوفيق منذ انشائها بل تجاوزت ذلك الى أوسع مدى فقد أسهبت الوفودالعربية فى بحث أهداف الحركة الصهيونية ومطامع اسرائيل السياسية والاقتصادية وتناولت الهجرة اليهودية واخطارها بكثير من التفضيل . وشرحت موقف اسرائيل من قرارات الامم المتحدة وخاصة ما تعلق منها باللاجئين وتدويل القدس وبسطت اضطهاد اسرائيل للأقلية العربية وامتهان الأماكن المقدسة كل ذلك معززا بالأسانيد والوقائع والاحصاءات .

وقد أخذت وفود الدول الاسيوية تناصر الوفود العربية فاشتركت فى المناقشة العامة وآزرت وجهة النظر العربية مؤازرة كان لها فضل مشكور فى كثير من المواقف.

وقد استهلت اللجنة المناقشة بالاستماع الى تقرير أدلى به رئيس لجنة التوفيق ملخصا أعمال اللجنة فى خلال العام المنصرم وما انتهت اليه مباحثات اللجنة مع اسرائيل بشأن الافراج عن الأموال المجمدة والتعويض عن الممتلكات العربية .

ولم تكن الوفود العربية ولا الوفود الصديقة قد تقدمت بمشروع قرار يعرب عن وجهة نظرها فبادرت ثمانى دول : كندا ـ الدانمارك ـ اكوادور ـ هولندا ـ النرويج ـ الاورغواى ـ كوبا ـ الى تقديم مشروع قرار يأخذ بوجهة النظر التى كانت تدعو اليها اسرائيل منذ أنشئت لجنة التوفيق . ويشير هذا المشروع فى ديباجته الى القرارات الخاصة التى أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن فلسطين وخاصة ما يدعو منها الى وصول الفرقاء الى تسوية للخلافات القائمة بينهم . ثم يدعو المشروع :

١ ـ للتوقف عن أعمال العدوان .

٢ ـ وتوكيد المبدأ القائل بأن على الحكومات ذات الشأن المسئولية الأولى فى الوصول الى تسوية للخلافات القائمة بينهم .

٣ ـ ومناشدة الحكومات ذات الشأن ان تدخل فى أقرب وقت فى مفاوضات مباشرة لبلوغ هذه التسوية .

٤ ـ وان تكون لجنة التوفيق على استعداد لتسهيل هذه المهمة اذا طلب منها ذلك.

ويلاحظ حول هذا المشروع أن الاشارة لقرارات مجلس الأمن ترد لأول مرة فى قرارات الجمعية العامة والسبب فى ذلك على ما يبدو هو ايجاد شىء من التوازن بين الجانب العربى والجانب اليهودى . فان قرارات الجمعية العامة تطالب بتنفيذها الوفود العربية وتعارضها اسرائيل على حين أن قرار مجلس الأمن الخاص بقيود الملاحة فى السويس قد أخذ بوجهة نظر اسرائيل . وعلى هذا أراد واضعو مشروع الثمانية أن يشيروا الى قرارات تعزز موقف اسرائيل الى جانب قرارات الجمعية العامة التى تنادى الوفود العربية بتنفيذها .

كما يلاحظ أن هذا المشروع قد جعل المسئولية الأولى فى تسوية هذه القضية واقعة على أكتاف الفريقين . وليس يخفى أن المسئولية الأولى — السياسية والمادية — تقع على عاتق الامم المتحدة فان هذه القضية قد ولدت على فراش الامم المتحدة وقد انتهت فيها الى تسوية وضعت قواعدها وتفاصيلها وتأكدت هذه التسوية بالكثير مما صدر من قرارات . فالقاء التبعة على الفرقاء مباشرة يحمل نية مبيتة فى التنصل من تبعات هذه القضية واعتبارها قضية ثنائية بين فريقين متنازعين يتعين عليهما حلها بالطرق الدولية التى نص عليها ميثاق الامم المتحدة .

وهنالك خطر آخر يكمن فى مشروع الثمانية وهو دعوة الحكومات ذات الشأن للوصول الى تسوية سلمية للخلافات القائمة بينها وفى ذلك تجاهل لقرارات الامم المتحدة وللتسوية التى وضعتها الامم المتحدة ولو كانت النية مخلصة لكان أجدر بقرار الثمانية أن ينص على اجراءات ووسائل لتنفيذ الحلول التى أقرتها الأمم المتحدة لمختلف نواحى القضية الفلسطينية . فليست هذه القضية فى حاجة الى حلول توضع . فان الحلول موضوعة ولا ينقصها الا أسباب التنفيذ فان قضيتى اللاجئين وتدويل القدس ، مثلا ، ليستا فى حاجة الى تسوية فهما مسألتان انتهت فيهما الامم المتحدة الى حلول واضحة محدودة واخضاعهما للمفاوضة معناه التخلى عن قرارات الامم المتحدة بشأنهما وجعلهما مرهونتين برضاء اسرائيل .

تلك هى المخاوف التى كانت تدور فى أذهان الوفود العربية حينما تدارست نص مشروع الثمانية وقررت معارضته بكل ما تملك من جهد وقوة . وكانت نقطة الضعف فى الموقف انه لم يكن للجانب العربى حتى ذلك الحين مشروع قرار يدعو له ويؤلب الفوى حوله . على حين ان مشروع الثمانية قد سبقته جهود كبيرة لدى عدد من الدول فالتزمت بتأييده . وخاصة أن وفود امريكا وبريطانيا وفرنسا عبأت كل قواها السياسية لتأييد هذا المشروع . وكانت للوفد الفرنسى مساع جبارة لمناهضة وجهة النظر العربية ثأرا من قضيتى تونس ومراكش . أما الوفدان الامريكى والبريطانى فكانا يظنان أن الجانب العربى سيذعن لمفاوضة مباشرة مع اسرائيل اذا كانت الدعوة لهذه المفاوضة صادرة من الأمم المتحدة . وان هذه المفاوضة ستنتهى الى حالة سياسية بين العرب واليهود يكون ميسورا معها ازالة احدى العقبات الرئيسية التى تواجه الموقف السياسى فى الشرق الاوسط .

وقد حدث أثناء مناقشات اللجنة أن تقدم مندوب اسرائيل ببرنامج مفصل لتحقيق السلم فى الشرق الأوسط وقد تناول هذا البرنامج تنظيم شئون اقتصادية

وسياسية وتجارية بين اسرائيل والحكومات العربية كما أشار الى شئون الدفاع المشترك وقد صيغ هذا المشروع صياغة بارعة جعلت الذين لا يعرفون حقائق النزاع فى فلسطين يرون فيه رغبة حقيقية فى توطيد التعاون والسلم فى الشرق الاوسط . ولم يكن عسيرا على الوفود العربية ان تفطن لهذه المناورة فكشفت عن حقائقها وأوضحت ان مشروع اسرائيل قد اغفل ذكر اقتراحات مقبولة بشأن قضية فلسطين وأفاض فى شئون الشرق الاوسط فيما هو خارج عن حدود النزاع الذى تبحثه اللجنة وتحدت اسرائيل فيما اذا كانت تقبل قرارات الامم المتحدة حلا لقضية فلسطين كخطوة أولى فى سبيل السلام فى الشرق الاوسط . وبهذا تمكن الجانب العربى ان يسلب المشروع اليهودى كثيرا من العناية التى أثارها فى الامم المتحدة .

وفى اليوم الثالث من شهر ديسمبر سنة ١٩٥٢ قدم الوفد الباكستانى بالاشتراك مع وفود اندونيسيا وايران وافغانستان مشروع قرار يؤكد قرار الامم المتحدة الذى صدر فى يناير سنة ١٩٥٢ ويأسف ان لجنة التوفيق لم تحقق المهمة التى أسندت اليها ويدعوها الى الاستمرار فى جهدها تنفيذا للمهمة الملقاة عليها بموجب قرارات الجمعية العامة ، وان تجعل مقرها العام فى مدينة القدس وقد نص هذا المشروع الرباعى على زيادة اعضاء اللجنة الى خمسة ، بحيث يختار العضوان الآخران من قبل الجمعية العامة ، وان تقدم لجنة التوفيق تقريرا عن أعمالها فى الدورة الثامنة للأمم المتحدة .

وقد التمس واضعو المشروع صياغة مرنة لينة طمعا فى ان يجتمع لهذا المشروع أكبر عدد ممكن من الاصوات ولكن تطور القضية فيما بعد قد أثبت بما لا يترك مجالا للشك ان الاقناع لم يعد سبيلا صالحا لكسب التأييد فان الكثير من الدول الاعضاء قد وقعت تحت تأثير حملة جارفة كانت ترمى الى تأييد المفاوضة المباشرة من غير اكتراث بما تتركه هذه الفكرة من الاستنكار فى نفوس الوفود العربية .

وكانت الوفود العربية قد حملت على المفاوضات المباشرة التى لا تقوم على أساس قرارات الامم المتحدة وأوضحت رفض اسرائيل عودة اللاجئين وتدويل القدس واستمساكها بخطوط الهدنة كحدود نهائية فوجدت هذه الحملة اذنا صاغية لدى عدد من دول امريكا اللاتينية فتقدمت وفود كولومبيا وكوستاريكا والسلفادور وهايتى وهندوراس بتعديل يتناول مشروع الثمانية فى صميم الفقرة التى تقول بالمفاوضات المباشرة فاشترط أن تكون المفاوضة المباشرة تحقيقا لمبادىء الميثاق وضمن نطاق قرارات الجمعية العامة الصادرة بشأن فلسطين . وتقدم وفد بيرو بتعديل آخر يشير الى اختصاص الامم المتحدة ومبادىء الميثاق وقرارات الامم المتحدة . وكانت هذه التعديلات بداية التحول فى مجرى القضية أمام اللجنة السياسية فمما لا شك فيه ان عبارة « ضمن اطار قرارات الامم المتحدة » قد ربطت المفاوضات المباشرة بأسس وقواعد يقوم عليها الكثير من حقوق عرب فلسطين .

وهنا بدأت حملة جديدة تهدف الى اضعاف هذه التعديلات التى تقدمت بها بعض دول امريكا اللاتينية وقد نشطت الدول الغربية الكبرى فى جهد متواصل لحجب هذه التعديلات أو الانتقاص من مداها وتوالت الاجتماعات بين أصحاب مشروع الثمانية وبين أصحاب التعديلات حتى انتهى الأمر بأن أعاد الثمانية صياغة مشروعهم من جديد

وأعلن أصحاب التعديل سحب تعديلاتهم . وهذه الصياغة الجديدة التى قدمت الى اللجنة السياسية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد دعت الى المفاوضات المباشرة مع الانتباه الى قرارات الامم المتحدة واغراضها الرئيسية بالنسبة لفلسطين . ولا شك ان هذه الصيغة الرخوة أقرب ما تكون الى الاهمال اذا قيست بعبارة أصحاب التعديل التى جعلت المفاوضة المباشرة فى نطاق قرارات الامم المتحدة .

وقد خلا الجو أمام هذا المشروع بصيغته الاخيرة وتعاقبت وفود الدول المختلفة فى اطرائه والثناء عليه وتعين على الوفود العربية أن تجدد الحملة وكانت المناقشة قد أشرفت على النهاية .

وفى هذه الفترة تقدم الوفد السورى بمشروع قرار يدعو الجمعية العامة استنادا الى المادة ٩٦ من الميثاق لاستفتاء محكمة العدل الدولية بشأن حقوق اللاجئين وقد أثار مشروع القرار السورى الاسئلة القانونية الآتية :

١ ــ ما اذا كان للاجئين الفلسطينيين كحق ان يعودوا الى ديارهم وان يتمتعوا بحقوقهم وأملاكهم ومصالهم ؟

٢ ــ ما اذا كانت اسرائيل على حق فى انكار حقوق اللاجئين الآنفة الذكر ؟

٣ ــ ما اذا كانت الحقوق الآنفة الذكر واجبة الاحترام بنفسها أو أنها يجب ان تخضع لمفاوضات بين دول ليس اللاجئون من رعاياها ؟

٤ ــ ما اذا كانت الدول الاعضاء فى الامم المتحدة على حق فى الدخول بأى اتفاق بشأن حقوق اللاجئين .

وفى اليوم الحادى عشر من شهر ديسمبر أعلن انتهاء المناقشة العامة وشرعت اللجنة فى التصويت على المشروعات التى أمامها ففاز مشروع الثمانية باثنين وثلاثين صوتا ضد ثلاثةعشر صوتا واستنكاف ثلاثةعشر صوتا وهذا القرار فى الملحق رقم (٢) ثم عرض المشروع الرباعى الذى تقدمت به الباكستان ورفيقاتها فهزم بسبعة وعشرين صوتا مقابل اربعة عشر صوتا واستنكاف ثلاثة عشر صوتا ثم عرض المشروع السورى فهزم بستة وعشرين صوتا مقابل ثلاثة عشر صوتا واستنكاف تسعةعشر صوتا

وبهذا فاز مشروع قرار الثمانية بأكثرية بالغة تكفى لاقراره أمام الجمعية العامة ولم تستطع اسرائيل أن تكتم ابتهاجها لهذا القرار ، وبدت على كثير من الدول المشايعة لها بوادر الارتياح . وأعلنت الوفود العربية من جانبها انها لا ترضى بهذا القرار وانها لا تقبل المفاوضات المباشرة على غير أساس قرارات الامم المتحدة .

وكانت هزيمة حقا أصابت الوفود العربية فى الصميم فقد تقدمت الوفود العربية فى هذه الدورة تطلب انصاف عرب فلسطين مما نزل بهم من ظلم وان ترد اليهم بعض

حقوقهم فجاءت النتيجة كما بدت فى قرار اللجنة انتقاصا لهذه الحقوق وجعلها رهنا بمشيئة اسرائيل وربطها بمفاوضات لا نهاية لها . واذا كانت لجنة التوفيق لم تفلح مع اسرائيل وقرارات الامم المتحدة قائمة ، فأى نجاح ينتظر للمفاوضات مع اسرائيل وقد تحللت من هذه القرارات .

ولهذ فقد انطلقت الوفود العربية تبذل كل ما تملك من جهد وقوة لالحاق الهزيمة بقرار من اللجنة والافلات من الفخ الذى أطبق بأعناق الوفود العربية . والحق أن الوفود العربية جميعها لم تدخر جهدا الا وبذلته فى هذا السبيل فلم تفتر عن الاتصال آناء الليل وأطراف النهار بجميع الدول التى يطمع فى تغيير موقفها . وكانت معركة ضارية ، بذل فيها كل فريق ما وسعه من طاقة وجهد .

وغداة انعقاد الجمعية العامة للنظر فى تقرير اللجنة تقدمت الفيلبين بمشرع قرار يجعل المفاوضات قائمة على أساس قرارات الامم المتحدة وخاصة فى مسألة تدويل القدس فاجتذب هذا المشروع بعض الانصار من صفوف الكتلة اللاتينية وقد صادف ان نشرت النيويورك تايمس لمراسلها فى تل أبيب حديثا ادلى به ابن عوريون اعلن فيه رفض اسرائيل عودة اللاجئين وتدويل القدس والاحتفاظ بخطوط الهدنة . فرأت الوفود العربيةفى ذلك كل فرصة لتركيز الحملة من جديد على اسرائيلوعلى المفاوضات المباشرة التى لا تقوم على قرارات الامم المتحدة .

وكانت الجلسة الاخيرة مثيرة الى حد بعيد . وقد اشترك فيها الكثير من الدول الاعضاء . وانتهت بهزيمة قرار اللجنة فقد انحازت الكتلة الروسية وبعض دول امريكا اللاتينية من الاستنكاف الى الرفض وبهذا ارتقى عدد الذين رفضوا قرار الثمانية من ثلاثة عشر الى واحد وعشرين ، وتناقص انصار القرار من اثنين وثلاثين الى اربعة وعشرين وكان عدد المستنكفين خمسة عشر صوتا . وبهذا لم يظفر قرار اللجنة أمام الجمعية العامة بأكثرية الثلثين كما لم يظفر تعديل الفيلبين بالأكثرية المطلوبة .

وهذا الظفر وان كان سلبيا الا انه هيأ للوفود العربية فرصة طيبة للدعاية لقضية فلسطين . وأكد بما لا يقبل مجالا للشك استمساك الدول العربية بحق عرب فلسطين وأحبط حملة قوية لاستدراج العرب لمفاوضات مباشرة على غير أساس قرارات الامم المتحدة . وتلك فى مجموعها مكاسب سياسية على منبر عالمى كالذى تهيؤه الامم المتحدة .

شكوى اسرائيل

بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ قدم مندوب اسرائيل الدائم لدى الامم المتحدة كتابا الى السكرتير العام يطلب فيه أن يضاف الى جدول الاعمال شكوى ادعت فيها اسرائيل أن الحكومات العربية قد خالفت التزاماتها الواردة فى الميثاق وخرقت قرارات الامم المتحدة وأحكام اتفاقيات الهدنة . وبتاريخ ٩ اكتوبر قدم مندوب اسرائيل مذكرة ايضاحية شرح فيها وقائع الشكوى وأسبابها وطالب فيها ان تمتنع الحكومات العربية عن الخطط والاعمال العدائية التى تتبعها وان تسلك سبيل المفاوضة للاتفاق على انشاء علاقات سليمة مع اسرائيل .

وبتاريخ ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥٢ وافقت الجمعية العامة بناء على توصية من اللجنة العامة على ادراج هذه الشكوى فى جدول الاعمال ، واحالتها على اللجنة السياسية الخاصة .

وبتاريخ ١٩ ديسمبر وجه مندوب اسرائيل كتابا الى اللجنة يذكر فيه ان مناقشات اللجنة فى قضية فلسطين تناولت بالبحث مختلف النواحى التى أدت الى شكوى اسرائيل فلم يعد محل لمتابعتها ، محتفظا بحقه فى الرجوع الى الجهات ذات الاختصاص بشأن الامور التى تضمنتها الشكوى .

وكان طبيعيا أن تسحب اسرائيل شكواها بعد ان هزم مشروع قرار الثمانية الذى يدعو الى المفاوضة المباشرة وظاهرة من المذكرة الايضاحية التى قدمها مندوب اسرائيل بتاريخ ٩ اكتوبر سنة ١٩٥٢ انها كانت تهدف الى حمل الجمعية العامة على اصدار قرار يدعو الى المفاوضات المباشرة . فلم يعد يسيرا على اسرائيل ان تعود الى هذا الموضوع مرة ثانية بعد ان قالت الجمعية العامة كلمتها الفاصلة . يضاف الى ذلك ان الوفود العربية كانت قد لمعت أثناء خطبها فى اللجنة انها ستشرح اعتداءات اسرائيل وخرقها للهدنة عند النظر فى شكوى اسرائيل .

جميع هذه الاسباب قد حملت اسرائيل على سحب شكواها فأضافت هزيمتها السابقة هزيمة لاحقة أصابت اسرائيل وأنصار اسرائيل .

قضية تونس

احتلت القضية التونسية مقاما بارزا بين اعمال الامم المتحدة فى هذه الدورة واستأثرت بعناية أوساط الامم المتحدة والمقامات السياسة فى امريكا . وقد اثارت الحوادث التى تجرى فى تونس اهتمام وفود الدول الاعضاء على اختلاف مذاهبهم السياسية وجعلت لها الصحف العالمية نصيبا وافرا من النشر والتعليق وكذلك كان نصيب القضية المراكشية .

والواقع ان هاتين القضيتين قد ظفرتا باهتمام دولى كبير قل ان كانت له سابقة فى تاريخ القضايا التحريرية فقد اختصت هاتين القضيتين كتلة كبرى تتألف من ثلاث عشرة دولة ليس لها ما يجمع بينها من دم أو لغة أو عقيدة وانما اجتمعت على نصرة قضية الحرية والحق والعدل . وكانت هاتان القضيتان سببا فى استمرار اجتماع الكتلة الاسيوية الافريقية منذ العام الماضى . وكانت الكتلة الى ذلك العهد تجتمع اثناء انعقاد الامم المتحدة لتنسيق وجهة نظرها فى بعض القضايا المطروحة على جدول اعمال الامم المتحدة . ولكن متابعة قضيتى تونس ومراكش قد استدعى انعقاد الكتلة فى جلسات دورية منظمة . ولم يكن للكتلة طوال العام جهد مشترك مستديم الا فى هاتين القضيتين العزيزتين . ولا ريب أن من حق دول الجامعة العربية وهى نواة هذه الكتلة ان تعتز بهذا التأييد السياسى الكريم لقطرين عربيين شقيقين تحرص الجامعة العربية على بلوغهما الحرية الكاملة والسيادة التامة .

ومما ضاعف شعور العطف على هاتين القضيتين ما أوضحته وفود الدول العربية الاسيوية أثناء خطبتها فى اللجنة السياسية عن استعداد كل من تونس ومراكش للاستقلال والحرية بعد مقارنتهما بكثير من الدول المستقلة فى الامم المتحدة . وماانتهى اليه نظام الحماية من فشل ذريع بعد سبعين عاما فى تونس واربعين عاما فى مراكش . يضاف الى هذا وذاك ان النزاع حول هاتين القضيتين مهما حام حوله من جدل قانونى أو سياسى كان نزاعا على الحرية الانسانية التى دعا اليها ميثاق الامم المتحدة وأجدر ان يتمتع بهذه الحرية شعبان أصيلان فى الحضارة ساهما فى الحربين الماضيتين بقسط وافر فى الدفاع عن أوروبا واستبسلا فى رد الحرية الى فرنسا بكل ما يملكان من تضحيات غالية فى الانفس والموارد والاموال .

والواقع الذى لا ريب فيه ان لقضيتى تونس ومراكش أساسا رفيعا من ناحية ادبية وسياسية . وليس من السهل مناهضتهما والباسهما بالباطل فى مجتمع دولى كالامم المتحدة لولا ان فرنسا وهى دولة ذات شأن كبير فى المعسكر الغربى قد وقفت موقفا عنيدا من قضايا شمال افريقيا ولم تقبل اى تدخل ايا كان مصدره . وهذا هو المحور الذى دار حول الخطاب الذى ألقاه المسيو شومان رئيس الوفد الفرنسى أمام الجمعية العامة ومما لفت الانظار أن هذه الخطبة وهى كلمة فرنسا فى المناقشة العامة قد اقتصرت على قضية تونس دون سواها فكان ذلك ايذانا بأن فرنسا ستتخلف عن حضور المناقشة امام اللجنة السياسية وهذا ما جرى فعلا فقد اعلن الوفد الفرنسى أنه لا يستطيع ان يشترك مع اللجنة فى بحث قضيتى تونس ومراكش .

والقضية التونسية وان كانت قد أدرجت لأول مرة على جدول أعمال الامم المتحدة فى هذه الدورة غير انها فى الواقع كانت قد دخلت أروقة الامم المتحدة منذ الدورة السادسة فقد أحيط رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الامن علما بهذه القضية بمكاتبات رسمية تقدم بها رؤساء وفود الكتلة الاسيوية الافريقية حين كانت الامم المتحدة تعقد دورتها فى باريس خريف سنة ١٩٥١ . وقد جرت محاولات بعد ذلك لادراجها فى مجلس الامن ولكن هذه الجهود لم يحالفها التوفيق لاسباب لا محل لبسطها فى هذا التقرير .

وتوالت بعد ذلك الحوادث فى تونس وازداد التوتر حدة وتعاقبت اجتماعات الكتلة الاسيوية الافريقية واستقر الرأى على القيام بمسعى دولى مشترك فتقدم مندوبو ثلاث عشرة دولة . وهم الكتلة الاسيوية الافريقية بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٢ بطلب لعقد دورة خاصة للجمعية العامة لبحث المسألة التونسية . وقد أيد هذا الطلب مندوبو عشر دول اخرى . وقد تعذر الحصول على المزيد من التأييد وبهذا لم يظفر هذا الالتماس بالاكثرية القانونية وفق ما نصت عليه المادة ٩ من اللائحة الداخلية وهكذا لم يتيسر انعقاد الجمعية العامة فى دورة خاصة .

ولم تجد الكتلة الاسيوية أمامها الا ان تنتظر انعقاد الجمعية العامة فى دورتها العادية فتقدم المندوبون الدائمون بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٢ بطلب لادراج القضية التونسية فى جدول أعمال الجمعية العامة فى دورتها السابعة . وفى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٥٢ أقرت الجمعية العامة ادراج القضية التونسية واحالتها على اللجنة السياسية الأولى .

وقد عقدت اللجنة السياسية الاولى عشر جلسات لبحث القضية التونسية فتولت وفود الكتلة الاسيوية الافريقية الدفاع عن هذه القضية باسهاب مستفيض واستعرضت مراحل العلاقات بين فرنسا وتونس والظروف التى أدت الى فرض الحماية الفرنسية على البلاد .

ثم تطرقت الى المفاوضات التى جرت بين تونس وفرنسا وشرحت الاسباب التى أدت الى فشل هذه المفاوضات وما تلا ذلك من اقالة الحكومة التونسية واضطراب حبل الامن بسبب الحوادث الدامية التى اجتاحت البلاد من أقصاها الى أقصاها .

وحرى بالذكر ان الوفود العربية والى جانبها وفود الكتلة الاسيوية الافريقية قد بسطت القضية التونسية بسطا وافيا تناول كافة نواحيها التاريخية والسياسية والقانونية وقد أيدهم فى ذلك وفود بعض الدول الاجنبية وفى مقدمتها الكتلة الروسية وقد ناشد بعض الوفود فرنسا أن تشترك مع اللجنة فى بحث القضية التونسية وتعرب عن وجهة نظرها ولكن فرنسا ظلت مصممة على الامتناع عن حضور جلسات اللجنة .

وكانت الكتلة الاسيوية الافريقية تواصل اجتماعاتها لبحث تطور القضية التونسية مرحلة بعد مرحلة وقد خصصت كثيرا من جلساتها لوضع مشروع قرار يؤيد وجهة النظر العربية الى أقصى حد ممكن واشترك فى هذه الجلسات ممثلو الحركة التونسية وقدموا لوفود الدول الاعضاء ملفات وافية عن مستندات القضية التونسية الى جانب ما قاموا به من جهود نافعة بالاتصال بالوفود الاجنبية وبأعمال الدعاية ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

وفى النهاية استقر رأى الكتلة الاسيوية الافريقية على مشروع قرار وضع بعد درس طويل روعيت فيه المطالب التونسية والامكانيات السياسية فى الامم المتحدة . وقد أشار هذا المشروع الى :

١ — ما أعلنه الميثاق من مساواة الشعوب كبيرها وصغيرها وان من مقاصد الامم المتحدة انماء علاقات الصداقة بين الشعوب على أساس احترام مبدأ المساواة فى الحقوق وحرية تقرير المصير .

٢ — وان استمرار الحالة الحاضرة فى تونس يجحف بتلك الحقوق والمقاصد ويهدد الامن والسلم الدوليين .

٣ — وان الجمعية العامة تستحث فرنسا لايجاد الحالة العادية والحريات المدنية العادية فى تونس .

٤ — وان تستأنف المفاوضات بين حكومة فرنسا والممثلين الحقيقيين للشعب التونسى

٥ — وان تعين الجمعية العامة لجنة للمساعى الحميدة مؤلفة من ثلاثة اعضاء لتهيىء وتساعد فى المفاوضات المقترحة .

٦ — وان تتخذ اللجنة جميع الخطوات اللازمة تحقيقا المقاصد الآنفة الذكر وان تقدم تقريرا عن أعمالها الى الجمعية العامة .

٧ — وان الجمعية العامة تدعو جميع أصحاب الشأن ان يقدموا للجنة كامل معونتهم .

٨ — وان تدرج القضية التونسية على جدول أعمال الجمعية العامة لدورتها الثامنة .

وهذا المشروع وان كان هادىء الصيغة ناعم العبارة الا انه لم يفرط فى الأسس العامة للقضية التونسية فقد أكد حق تقرير المصير والامانى الوطنية التونسية ودعا فرنسا الى رد الحريات المدنية فى تونس والعودة الى المفاوضات من ممثلى الشعب التونسى تحت اشراف لجنة معينة من الامم المتحدة وقد حرص واضعو المشروع أن يختاروا عبارات الديباجة والفقرات الاخرى من أحكام الميثاق كلمة كلمة حتى تقف الجمعية العامة أمام ميثاقها وجها لوجه .

وقد شرح مندوبو الكتلة الاسيوية الافريقية مشروعهم هذا شرحا مستفيضا متناولين فقراته بالتعليق والايضاح على ضوء الحوادث التى انتهت اليها الحالة فى تونس .

وقدم بعد ذلك مندوبو احدى عشرة دولة من دول امريكا اللاتينية وهم البرازيل — كوستاريكا — كوبا — اكوادور — هندوراس — بناما — براغواى — بيرو — نيكاراجوا — أوروغواى — فنزويلا — مشروع قرار :

١ — يعلن بثقة الجمعية العامة فى ان فرنسا عملا بسياستها التى أعلنتها ستستمى لانماء المؤسسات الحرة للشعب التونسى وفقا للمبادىء والمقاصد الواردة فى الميثاق .

٢ — وتعرب الجمعية العامة عن أملها بأن يستمر الفرقاء فى المفاوضة بصورة عاجلة بغية اقامة حكم ذاتى للشعب التونسى على ضوء الاحكام الخاصة من الميثاق .

٣ — وتناشد الجمعية العامة الفرقاء أصحاب الشأن أن يسيروا فى علاقاتهم بموجب روح الميثاق وان يمتنعوا عن أى أعمال أو اجراءات قد تؤدى الى زيادة التوتر الحالى .

وكان واضحا ان هذا المشروع يهدف الى الانتقاص من مشروع الكتلة الاسيوية الافريقية وملاقاة وجهة النظر العربية فى بعض الطريق وانهاء القضية التونسية على قرار لا يكون نصرا كاملا لتونس ولا هزيمة كاملة لفرنسا وقد كشفت المناقشة العامة فى اللجنة ان مشروع الكتلة الاسيوية الافريقية وان حاز الاكثرية العادية فلن يظفر باكثرية الثلثين . وذلك معناه أن تنتهى القضية التونسية على غير قرار . وهذه نتيجة لا تشرف الامم المتحدة أمام الرأى العام العالمى فليس من السهل أن تهرب الجمعية العامة من مواجهة المسألة التونسية بعد ان دخلت أبواب الامم المتحدة .

وكانت الكتلة الاسيوية الافريقية قد درست امكان دعوة ممثلى تونس أمام اللجنة السياسية ورأت الكتلة أن هذه الفكرة سديدة من حيث المبدأ وان من حق التونسيين أن يبسطوا قضية بلادهم ويعززوا شكواهم ولكن الكتلة قد ارتأت ان يترك هذا الامر للاءمة الظروف فليس من السهل حمل اللجنة على دعوة مندوبى تونس وفرنسا ممتنعة عن الحضور .

وقبيل ختام المناقشة العامة تقدم وفد الباكستان بمشروع قرار :

١ — يعرب عن أسف اللجنة لتخلف فرنسا عن الحضور أثناء بحث المسألة التونسية ويناشد الحكومة الفرنسية أن تعاود النظر فى قرارها وان تعود الى مكانها فى اللجنة وتشترك فى بحث المسألة .

٢ — وان تدعو اللجنة باى تونس ان يوفد مندوبيه للاشتراك فى المناقشة من غير حق فى التصويت .

وكان هذا المشروع يهدف الى دعوة الفريقين للمثول أمام اللجنة وابداء وجهة نظرهما فى المسألة التونسية وذلك يمكن باى تونس من الافصاح عن رأيه تحت حماية الامم المتحدة ويزحزح الحصار الذى ضربته فرنسا على الباى منذ وقعت الازمة التونسية .

غير ان هذا المشروع الذى لم تقتصر مناشدته على فريق دون آخر فضلا عن انه لا يتعرض لصميم الموضوع بوصفه اجراء يرمى الى سماع الفريقين — لم يظفر باكثرية — فقد صوت ضده أكثر دول امريكا اللاتينية وأوربا وفى مقدمة هؤلاء الولايات المتحدة وبريطانيا .

واستمرت اللجنة بضع جلسات اخرى فى مناقشة عامة دعا فيها كل فريق الى مشروعه . وقد وضح ان أكثرية اللجنة كانت الى جانب مشروع دول امريكا اللاتينية وان مشروع الكتلة الاسيوية الافريقية ليس له حظ من النجاح فتقدم وفد الهند بتعديل يتوخى تحسين المشروع اللاتينى ما دامت فرصة النجاح متوفرة له .

وقد نص التعديل الهندى على الغاء الفقرة الخاصة التى تشير الى السياسة التى أعلنتها فرنسا بشأن انشاء المؤسسات الحرة فى تونس وابدالها بفقرة تنص على رجاء رئيس الجمعية العامة بأن يلاحظ سير المفاوضات وأن يقدم المعونة التى يراها ضرورية أو نافعة .

وكانت الحكمة التى وراء التعديل الهندى تقصد الى ربط المفاوضات بالامم المتحدة ولو بخيط من حرير حيث يتيسر توجيه المفاوضات من حيث الزمن والموضوع بدلا من ان تظل تحت رحمة الرغبة والظروف .

وحينما انتهت المناقشة العامة كان أمام اللجنة مشروعان : الأول تقدمت به الكتلة الاسيوية الافريقية والثانى تقدمت به الكتلة اللاتينية ومعه التعديل الهندى . وبدات

اللجنة بالتصويت على مشروع الكتلة الاسيوية الافريقية فقرة فقرة فقبلت بعض الفقرات من ديباجته ورفضت الفقرات الأخرى ثم جرى التصويت على المشروع برمته نداء بالاسم فهزم بسبعة وعشرين صوتا ضد أربعة وعشرين صوتا وامتناع سبعة .

وقد صوت الى جانب المشروع الكتلة الاسيوية الافريقية والكتلة الروسية ويوغوسلافيا وجواتيمالا والصين وسيام وكان الممتنعون بعض دول امريكا اللاتينية والدول الاوربية وبريطانيا والولايات المتحدة .

ومما لفت الانظار أن الذين خالفوا هذا المشروع قد صوتوا ضد فقرات مأخوذة من الميثاق بنصها الحرفي وهذه أول مرة في تاريخ الامم المتحدة تقدم أكثرية من الدول وفيها بعض الدول الكبرى على التصويت ضد عبارات مقتبسة من الميثاق الذي حمل تواقيعهم .

ثم انتقلت اللجنة الى التصويت على المشروع اللاتيني ومعه التعديل الهندي فكان لا بد للكتلة الاسيوية الافريقية أن تنحاز الى جانبه حتى لا تنتهي الجمعية العامة على غير قرار ففاز المشروع بأكثرية ٤٥ صوتا ضد ثلاثة أصوات وامتناع عشرة وكان في جانب الامتناع الكتلة الروسية وبعض دول امريكا اللاتينية وبريطانيا .

أما التعديل الهندي فقد ظفر بواحد وثلاثين صوتا مقابل واحد وعشرين وامتناع ستة .

وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ نظرت الجمعية العامة في قرار اللجنة وبعد مناقشات موجزة أقرت الجمعية العامة قرار اللجنة بأربعة واربعين صوتا مقابل ثلاثة أصوات وامتناع ثمانية . والقرار مثبت بالملحق رقم (٣) .

وقد استغرق نظر القضية التونسية عشر جلسات أمام اللجنة السياسية انتهت الى القرار الآنف الذكر ، وليس لنا ان ننكر ان هذا القرار لا يحقق وجهة النظر التونسية فان من السهل أن يتلمس الباحث مواطن الضعف في القرار من غير كبير عناء غير أن للأمر وجها آخر يصح اعتباره كسبا سياسيا في منظمة دولية أكثر سلطانها يقوم على أسس ادبية وسياسية .

وليس يخفى أن من أهم الامور التي أولتها الكتلة الاسيوية الافريقية عنايتها هي مسألة اختصاص الجمعية العامة للنظر في القضية التونسية ولهذه المسألة جوانب سياسية وقانونية وقد أثار بعض وفود الدول الاعضاء في اللجنة السياسية موضوع الاختصاص وخاصة أولئك الذين يتولون السلطة في بعض الاقاليم التي لا تتمتع باستقلالها غير أن هذا الموضوع قد انطوى في المناقشة العامة ولم يستدع اصدار قرار معين باختصاص اللجنة سلبيا أو ايجابيا واعتبر الاختصاص منتهيا لصالح القضية التونسية . وليس يفوتنا ان ننوه بوجه خاص ، الى ان القضية التونسية ومعها القضية المراكشية لم تعد مسألة محلية داخلية كما زعمت فرنسا امام الجمعية العامة ، بل لم تعد نزاعا ثنائيا بين فرنسا من جانب وتونس من الجانب الآخر فان عرضها على الامم

المتحدة وصدور قرار بشأنها قد جعلها قضية دولية منبرها الامم المتحدة وليس لفرنسا ان تتصرف طليقة اليدين من غير رقيب أو حسيب . وذلك بنفسه كسب كبير سيرجع اليه كلما تأزمت الأمور واستعصت الحالة العامة فى تونس .

قضية مراكش

بين قضيتى مراكش وتونس وجوه شبه كثيرة من ناحية سياسية وواقعية وبينهما وجوه خلاف من ناحية القانون والتفاصيل غير ان الجوانب العامة التى جرى بحثها فى قضية تونس تنطبق على قضية مراكش سواء بسواء ولا داعى لاعادتها فى هذا القسم من التقرير .

وكانت قضية مراكش من أبرز القضايا الدولية التى استأثرت باهتمام الامم المتحدة فى دورتها السادسة التى انعقدت فى باريس ورغما من ان القضية المراكشية لم تدرج على جدول الاعمال غير ان النقاش الذى جرى حول الادراج وعدمه سواء فى اللجنة العامة أو فى الجمعية العامة، قد بسط كثيرا من جوانب القضية المراكشية وكانت باريس قرابة ثلاثة أسابيع منبرا عالميا تعاقب عليه عدد غير قليل من وفود الدول الاعضاء يلحون فى طلب الحرية والاستقلال لهذا القطر الشقيق . وقد انتهت تلك الدورة دون أن تدرج القضية المراكشية على جدول الاعمال عملا بتوصية اللجنة العامة التى أشارت بالتأجيل الى أجل غير مسمى .

وكان فى طائفة الاسباب التى ذكرها أنصار التأجيل ان فرنسا راغبة فى استئناف المفاوضات مع سلطان مراكش وان مناقشة القضية المراكشية أمام الجمعية العامة لا يساعد على خلق جو ملائم لحسن التفاهم والوفاق وقد أغرى هذا السبب الى جانب ظروف أخرى عددا كبيرا من وفود الدول الاعضاء بقبول فكرة التأجيل طمعا فى اعطاء فرنسا عاما آخر يضم الى اربعين عاما مضت لتسوية المسألة المراكشية .

ولكن هذا العام قد انقضى والقضية المراكشية تكتنفها الازمة التى حلت بها والسلطان ينتهز كل فرصة لتوكيد المطالب الوطنية ولكن فرنسا قد أذنت بانقضاء سنة بكاملها من غير أن تبدأ المفاوضة .

وفوق ذلك فان الامور فى مراكش أخذت تسير من سىء الى أسوأ وقد قاربت دورة الامم المتحدة على الانعقاد فتقدم المندوبون الدائمون للكتلة الاسيوية الافريقية بطلب لادراج القضية على جدول الاعمال .

وفى السابع عشر من شهر اكتوبر سنة ١٩٥٢ أحالت الجمعية العامة القضية المراكشية على اللجنة السياسية بعد أن أقرت اضافتها الى جدول الاعمال .

وكان طبيعيا أن لا تطول جلسات اللجنة السياسية حين بحث هذه القضية فقد عقدت اللجنة سبع جلسات لقيت خلالها قضية مراكش كل عناية واهتمام .

وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قدم مندوبو الكتلة الاسيوية والافريقية الى اللجنة مشروع قرار بموجبه ترجو الجمعية العامة فرنسا وسلطان مراكش الدخول فى مفاوضات بغية الوصول الى تسوية سليمة عاجلة تقوم على أساس سيادة مراكش وأمانى الشعب المراكشي وميثاق الامم المتحدة .

وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قدم أحد عشر مندوبا من الكتلة اللاتينية (وهم أصحاب مشروع القرار التونسى) مشروع قرار :

١ — تبدى الجمعية العامة بموجبه الثقة فى ان فرنسا اتباعا للسياسة التى أعلنتها ستسعى لتحقيق الحريات الاساسية لشعب مراكش وفق المقاصد والمبادىء الواردة فى الميثاق .

٢ — وتعرب عن الأمل بأن الفرقاء سيستمرون فى المفاوضات بصورة عاجلة لانماء المؤسسات السياسية الحرة لشعب مراكش مع احترام الحقوق والمصالح الشرعية استنادا الى القواعد والتعامل فى القانون الدولى .

٣ — وتناشد الفرقاء أن يسيروا فى علاقاتهم فى جو من حسن النية والثقة والاحترام المتبادلين وأن يحسموا خلافاتهم بموجب روح الميثاق وأن يمتنعوا عن أية أعمال أو اجراءات قد تؤدى الى زيادة التوتر الحالى .

وهذا المشروع فى جوهره يشبه مشروع القرار الذى تقدم به أحد عشر وفدا من دول امريكا اللاتينية فى قضية تونس وان كان من الواضح ان بين المشروعين فروقا فنية دقيقة تكشفها المقارنة بين الصيغتين .

وقد بادر الوفد الباكستانى الى تقديم تعديل على المشروع اللاتينى يقترح شطب الفقرة الخامسة التى تشير الى المفاوضات وقواعدها وابدالها بفقرة أخرى تدعو الفريقين الى استمرار المفاوضات بصورة عاجلة لتحقيق الحكم الذاتى لشعب مراكش ، على ضوء الأحكام الخاصة الواردة فى ميثاق الامم المتحدة . وقد أراد التعديل الباكستانى أن يتجنب ربط المفاوضات بالحقوق والمصالح الشرعية ، استنادا الى القانون الدولى وأبدل (الحكم الذاتى) « بالمؤسسات السياسية الحرة » .

وفى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ انتهت المناقشة العامة فى القضية المراكشية وشرعت اللجنة فى التصويت مبتدئة بمشروع الكتلة الاسيوية الافريقية فرفضت فقراته جميعا باستثناء الفقرة الثالثة من الديباجة وبهذا اعتبر المشروع مرفوضا فى جملته . وانتقلت اللجنة الى مشروع الكتلة اللاتينية فوافقت عليه معدلا بالصيغة الباكستانية وقد ظفر المشروع بكامله بأربعين صوتا مقابل خمسة أصوات وامتناع أحد عشر صوتا .

وفى ١٩ ديسمبر نظرت الجمعية العامة فى قرار اللجنة . وبعد مناقشة عامة أوضح فيها وفود الدول مواقفهم المختلفة فاز قرار اللجنة بصيغته الأولى من غير التعديل الباكستانى بأكثرية خمسة وأربعين صوتا مقابل ثلاثة أصوات وامتناع أحد عشر صوتا . والقرار مثبت فى الملحق رقم (٤) .

وهذه الصيغة مماثلة للقرار الذى صدر فى القضية التونسية باستثناء تباين فى الفقرة الثانية من القرارين وبعض فروق لفظية فى الفقرة الثالثة .

القضايا السياسية الدولية

كوريا

كانت قضية كوريا المسألة الدولية الاولى أمام الامم المتحدة فى هذه الدورة . ومنذ شهر اكتوبر سنة ١٩٥٠ حين أصدرت الجمعية العامة قرارها بانشاء لجنة دولية لتوحيد كوريا والقضية الكورية تحتل المقام الأول على جدول أعمال المنظمة العالمية ولا عجب فى ذلك فحول هذه القضية نشبت حرب اشتركت فى ميدانها قوات توافدت من شتى أقطار العالم . ولم تفلح الجهود فى حل هذه القضية حلا يوطد دعائم الطمأنينة والسكينة .

وقد بحثت اللجنة السياسية الأولى القضية الكورية فى خمس وعشرين جلسة قررت فى بدايتها الاستماع الى ممثل الجمهورية الكورية ورفضت مثل هذا الاجراء لسماع ممثل عن الجمهورية الشعبية الديمقراطية .

وفى بدء المناقشة العامة قدم مندوبو واحد وعشرين دولة مشروع قرار يشير الى المساعى التى بذلها مفاوضو الامم المتحدة لانهاء لقتال فى كوريا واقرار هدنة عادلة وينوه بالخلاف القائم حول مسألة اعادة أسرى الحرب . وقد دعا هذا القرار الحكومة الشعبية لجمهورية الصين والسلطات المسئولة فى كوريا الشمالية — تجنبا لاستمرار سفك الدماء — أن يوافق مندوبوهم المفاوضون على هدنة تؤكد لجميع أسرى الحرب حقهم المطلق فى العودة الى بلادهم من غير اكراه أو اجبار .

وقد تقدم الوفد الروسى من جانبه بمشروع قرار يدعو المتحاربين فى كوريا الى وقف اطلاق النار وايقاف الاعمال العسكرية جوا وبرا وبحرا وانشاء لجنة دولية لايجاد تسوية سلمية للمسألة الكورية ، ويدخل فى ذلك موضوع اعادة أسرى الحرب الى بلادهم .

وقدمت بعد ذلك عدة مشروعات بينها مشروع تقدم به وفد الهند وقد قدر له أن يكون المحور الذى دارت عليه مناقشات اللجنة وقد ساهمت الوفود العربية أثناء المناقشة العامة بابداء رأيها فى المسألة الكورية بصورة عامة وفى مسألة أسرى الحرب ولم يفت الوفود العربية أن يعقدوا مقارنة بين كوريا وفلسطين وكيف أن الامم المتحدة اتخذت اجراءات فعالة فى المسألة الكورية على حين أنها تركت لاسرائيل فى فلسطين ان تمضى فى عدوانها وعصيانها لقرارات الامم المتحدة كما قارنت بين عودة اللاجئين العرب الى فلسطين وعودة أسرى الحرب الكورية الى أوطانهم .

وقد استقر رأى اللجنة فى النهاية على مشروع القرار الذى تقدم به وفد الهند بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات وقد صوت الى جانب هذا القرار بالاضافة الى الدول

الاوروبية والامريكية ـ الكتلة الاسيوية الافريقية. وظفر القرار بعدذلك بموافقةالجمعية العامة باستثناء الكتلة الروسية وامتناع الصين الوطنية .

وقد نص هذا القرار بعد الديباجة :

١ ـ على استعجال عقد المؤتمر السياسى الذى نص عليه اتفاق الهدنة الذى توصل اليه الفرقاء فى كوريا .

٢ ـ وأكد حق أسرى الحرب فى اطلاق سراحهم واعادتهم الى بلادهم وفق ما نصت عليه معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ وقواعد القانون الدولى وأحكام اتفاقية الهدنة الكورية.

٣ ـ وان لا تستعمل القوة مع الاسرى لاعادتهم أو استبقائهم وأن يعاملوا معاملة انسانية .

وقد وضع القرار فى النهاية طائفة من المقترحات تقع فى سبع عشرة فقرة تفصل مسألة أسرى الحرب وعهد الى رئيس الجمعية العامة أن ينقل هذه المقترحات الى الحكومة الشعبية للجمهورية الصينية والى سلطات كوريا الشمالية وأن يدعوهم لقبولها وان يقدم تقريره الى الجمعية العامة فى أقرب وقت ممكن خلال الدورة الحاضرة . وعلى هذا لابد للجمعية العامة أن تعود للانعقاد حين يقدم رئيس الجمعية العامة تقريره عن نتائج الخطوات التى يقوم بها تنفيذا للقرار والمعروف حتى الآن أن الصين الشيوعية وكوريا الشمالية غير راغبتين فى الاستجابة لهذا القرار .

أريتريا

أدرجت قضية أريتريا على جدول أعمال هذه الدورة بناء على التقرير الذى قدمه مندوب الامم المتحدة بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ . والتقرير النهائى الذى قدمه فى شهر اكتوبر سنة ١٩٥٢ مرفقا به دستور أريتريا .

وكانت الامم المتحدة قد أصدرت فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ قرارا أوصت فيه بأن تصبح أريتريا وحدة ذات استقلال داخلى متحدة مع الحبشة تحت سيادة التاج الحبشى وقد نص ذلك القرار على تعيين مندوب عن الامم المتحدة تكون مهمته بالتشاور مع بريطانيا وحكومة الحبشة وسكان أريتريا اعداد مشروع يقدم لجمعية وطنية تمثل أريتريا وقد عهد القرار أيضا الى المندوب أن يرفع الى الامم المتحدة تقريرا عن نظام الاتحاد ودستور أريتريا ونقل السلطة من الدولة التى تتولى الادارة .

وقد بسط المندوب فى تقريره النهائى الخطوات التى اتبعها لتنفيذ قرار الامم المتحدة ، وأعلن انجاز مهمته فى وضع دستور أريتريا وانشاء الاتحاد تحت التاج الحبشى.

وقد تقدمت وفود ثلاث عشرة دولة بمشروع قرار ينوه بجهود مندوب الامم المتحدة والتصميم الأكيد الذى أعلنته الحبشة باحترام الدستور ونظام الاتحاد ورحب

وقد استجاب مجلس الامن فاجتمع وتشاور الاعضاء الدائمون ولكن الخلاف بقى على حاله واستمسك كل جانب برأيه وظلت الطلبات معلقة وقد أشار تقرير مجلس الأمن فى هذا الصدد أن المجلس قد رفض مشروع قرار قدمه الوفد الروسى تقبل بموجبه بصورة اجماعية الطلبات التى تقدمت بها أربع عشرة دولة للانضمام وكان ذلك مدعاة لاعادة ادراج هذا الموضوع على جدول الاعمال فقررت الجمعية العامة ادراجه واحالته على اللجنة السياسية الخاصة لبحثه وطال الجدل حول هذا الموضوع وساهمت الوفود العربية بقسط وافر فى المناقشة العامة .

وقد انتهت اللجنة الى اصدار سبعة قرارات نص أولها على انشاء لجنة خاصة مؤلفة من اثنين وعشرين دولة ، بينها مصر ولبنان ، تكون مهمتها دراسة موضوع عضوية الامم المتحدة على ضوء قرارات الجمعية العامة وأبحاث لجانها المختلفة ومناقشات مجلس الامن وفتاوى محكمة العدل الدولية وقواعد القانون الدولى وما تتقدم به الدول الاعضاء من اقتراحات بهذا الصدد وان تتقدم اللجنة بتقريرها الى الجمعية العامة فى دورتها الثامنة .

وأوصت القرارات الستة الباقية بقبول اليابان ـ فيتنام ـ كمبوديا ـ لاوس ـ ليبيا ـ الاردن .

القضايا الدولية المختلفة

حق تقرير المصير

فى الوقت الذى كانت تكافح فيه الوفود العربية أمام اللجنة السياسية واللجنة الخاصة فى قضايا فلسطين وتونس ومراكش كانت الوفود العربية تناضل نضالا باسلا أمام اللجنة الثالثة لاستصدار توصيات حازمة تؤيد حق جميع الشعوب فى تقرير المصير .

وكانت الجمعية العامة فى دورتها السادسة قد قررت أن تضع فى ميثاق حقوق الانسان نصوصا معينة تكفل احترام مبدأ تقرير المصير وعهدت الى لجنة حقوق الانسان أن تتقدم الى الجمعية العامة فى دورتها السابعة بتوصيات تدعو المنظمة الدولية الى التقيد بهذا المبدأ .

وقد أنجزت لجنة حقوق الانسان ما عهد اليها ووضعت بين يدى الجمعية العامة مشروعى قرارين يعالجان مسألة تقرير المصير .

وقد نظرت اللجنة الثالثة فى هذين المشروعين بصورة مستفيضة ودارت مناقشات حامية بصدد تقرير المصير من حيث تاريخه ومصدره والمراحل التى مر بها والمدى الذى يجب أن يطبق فيه . وكان واضحا أن أكثر الدول الاعضاء وخاصة أولئك الذين ظفروا بحريتهم منذ عهد قريب كانوا يريدون أن يتوسعوا فى تطبيق هذا المبدأ ويهيئوا

له جميع الضمانات الدولية التى تكفل تطبيقه لصالح جميع الشعوب على حين ان دولا أخرى وخاصة أولئك الذين انتهت اليهم ادارة بعض الاقاليم ، كانوا يريدون أن يظل هذا المبـدأ فى مكانه من الميثاق دون ان يقترن بقرارات تفصل تطبيقه وتنص على وسائل تنفيذه .

وكانت للوفود العربية يد طولى فى ادارة المناقشة وتوجيهها وكانت خطبهم مدعاة للاحترام والاهتمام وساهموا فى تقديم التعديلات على صيغ شتى ووقعت بينهم وبين بعض الدول الكبرى مناقشة حادة لم تخل من القسوة فى بعض المناسبات .

وتجمعت دول كثيرة من آسـيا وافريقيا وامريكا الجنوبية وبعض دول أوربا فى معسكر واحد للدفاع عن مبدأ تقرير المصير حتى انتهت اللجنة الى اصدار قرارين أشاد الاول فى ديباجته بمبدأ تقرير المصير ومقامه فى ميثاق الامم المتحدة .

ثم دعا فى الفقـرات اللاحقة الى رعايته واحترامه وألزم بصـورة خاصـة الدول الاعضاء أن ينفذوا هذا الحق فى مصلحة شعوب الاقاليم الواقعة تحت وصاياتهم أو اداراتهم وأن يسهلوا لهم ممارسة هذا الحق بموجب أحكام الميثاق ورغبات السكان فى كل اقليم كما تتجلى هذه الرغبة فى استفتاء عام أو أية وسـيلة ديمقراطية أخـرى وتحت اشراف الامم المتحدة على الافضل .

ودعا القرار كذلك هذه الدول انتظارا لتنفيذ تقرير المصير الى اشراك السكان فى السلطات الادارية والتشريعية وتهيئتهم للحكم الذاتى الكامل ، اما القرار الثانى فقـد أهاب بالدول التى تقوم بالوصاية على هذه الاقاليم أو ادارتها ان تقدم بيانا عن مدى ممارسة حق تقرير المصير والوسائل التى تتبع لتمكين الانتفاع بهذا المبـدأ تحقيقـا للأمانى السياسية لهذه الاقاليم واطراد تقدم منظماتها السياسية الحرة .

وهذان — بلا شك — قراران خطيران فيهما انتصـار كبير للشعوب المستضعفة وتوكيد على جانب عظيم من الاهمية لمبـدأ تقرير المصير أصبحت معه اللجنة الثالثة تملك نصيبا وافرا من الاختصاص فى مراقبة تصرفات الدول الاعضـاء فيما هو واقع تحت وصايتها أو ادارتها من أقاليم وبهذين القـرارين بات ممكنا — فى غير الظروف الخطيرة — أن تناقش اللجنة الثالثة قضايا هذه الاقاليم كما لو كانت اللجنة السياسية الأولى ومن غير عناء فى طلب ادراج هذه القضايا على جدول الاعمال وما يستتبعه ذلك من جدل ومناقشة . ويلاحظ فى هذا الشأن بعد صـدور القرارين أن شئون بعض البلاد العربية التى لا تزال تكافح من أجل حريتها يصح ان تعالج أمام اللجنة الثالثة اذا لم تكن الحاجة ملحة لعرضها على اللجنة السياسية .

تأميم الثروة الطبيعية

وهذا موضوع جـديد يؤلف بحـد ذاته اتجاها فكريا تدفعه الحوادث الى منبر الجمعية العامة وقد ناقشته اللجنة الثانية حين كانت تبحث التقـدم الاقتصادى فى الاقطار المتخلفة. والاقتراح فى الاصل مقدم من وفد الاورغواى ويدعو الى توكيد حق كل

دولة فى تأميم ثروتها الطبيعية والانتفاع بها انتفاعا حرا كعامل أساسى فى الاستقلال الاقتصادى .

وقد جرى نقاش طويل حول المدى الذى تستطيع أية دولة تأميم مصادر ثروتها الطبيعية بالنسبة الى قواعد القانون الدولى وما يترتب على ذلك من حقوق الافراد أو الشركات استنادا الى الاتفاقات الدولية وفى اللجنة تجلى الخلاف حادا بين أنصار التأميم كعامل جوهرى فى دعم الاستقلال الاقتصادى وأنصار الاستثمار الحر القائلين بالانتفاع بالثروة الطبيعية بالجهد الاجنبى وما يتيسر له من مال وخبرة فنية .

والحقيقة التى لا مراء فيها انه بقطع النظر عن العوامل السياسية التى كانت مستحوذة على أذهان الفريقين، فقد عرضت على اللجنة طائفة من الآراء الاقتصادية النافعة فى تأييد هذه الفكرة أو تلك .

ولما لم ينفع الجدل والحجة فى أن ينزل أى فريق عن رأيه الذى استمسك به جرت محاولات كثيرة لادخال تعديلات على مشروع القرار الذى تقدمت به الاورغواى وبوليفيا . ومن أبرز التعديلات ما اقترحه وفد الولايات المتحدة لتقييد حق التأميم ببعض اعتبارات اقتصادية وجعله خاضعا لقواعد القانون الدولى وأحكام الاتفاقات الدولية ولكن أكثرية اللجنة لم تقبل هذا الرأى واتجهت الى أن الاقاليم المتخلفة اقتصاديا لا تستطيع بناء استقلالها وحياتها الاقتصادية الا أن تكون لها الكلمة الاولى فى استثمار ثرواتها الطبيعية وان تقدم هذه البلاد فى الميدان الاقتصادى من أكبر العوامل التى تعزز السلم العالمى ، وان الانتفاع بالثروات الطبيعية هو حق طبيعى للدولة ناشىء عن سيادتها الوطنية .

وبهذا وافقت اللجنة بأكثرية ظاهرة على مشروع قرار يؤكد حق كل دولة فى ان تنتفع بحرية كاملة فى ثرواتها الطبيعية وتدعو الدول الاعضاء أن تمتنع عن أى عمل مباشر أو غير مباشر من شأنه أن يعرقل سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية .

ولا شك ان هذا القرار يعتبر من أخطر القرارات التى صدرت لا فى هذه الدورة فحسب ولكن فى جميع دورات الامم المتحدة والواقع أن صدور هذا القرار قد اقتضى كثيرا من المناقشة فى هذه الدورة ، ولكنه قد لا يكون بعيدا أن يكون فى الدورات المقبلة محور نزاع على قضايا معينة بذاتها ، وحينئذ ستنكشف النواحى الخطيرة التى ينطوى عليها القرار .

تعريف العدوان

بحثت الجمعية العامة فى لجنتها السادسة هذا الموضوع الهام والدول العربية معنية بوجه خاص فى تعريف العدوان شأن جميع الدول التى ظفرت بحريتها وسيادتها منذ عهد قريب . والشعوب الضعيفة التى لم تستكمل أسباب الدفاع حريصة الحرص كله أن يكون للعدوان فصل كبير فى القانون الدولى فان الناحية الادبية فى ادانة المعتدى قد أخذت تحتل مجالا واسعا فى الرأى العام العالمى ولهذا أصبح لزاما أن يتفق المجتمع الدولى على تحديد واضح للعدوان كوسيلة من احدى الوسائل لتعزيز السلم العالمى .

وكانت الجمعية العامة فى دورتها السادسة قد تناولت هذا الموضوع بالبحث المستفيض فى اللجنة السياسية والقانونية وكان من رأى الوفود العربية يومئذ وهو الرأى الرشيد الذى أخذت به كثير من الوفود ، ان صوت السلم يقتضى تجنب العدوان قبل وقوعه ولكن ذلك كله لا يتحقق على الوجه الكامل ما بقى العدوان من غير تعريف من ناحية القانون الدولى وخاصة انه فيما وقع من حروب حتى الآن كان الدفاع الشرعى يوصف بالاعتداء كما وصف الاعتداء بأنه دفاع مشروع .

ورأت الجمعية العامة أن الحاجة ملحة لسد هذا الفراغ فى القانون الدولى فطلبت الى الامين العام للأمم المتحدة أن يقدم الى الدورة السابعة دراسة شاملة عن هذا الموضوع على ضوء أبحاث للجنة القانونية وتقدمت الامانة الى الدورة السابعة بما انتهى اليه البحث العلمى حول هذه المسألة مع استعراض المذاهب القانونية المختلفة سواء فيها ما يعارض تعريف العدوان أو ما يدعو اليه .

وعادت اللجنة السادسة فى هذه الدورة الى مناقشة الموضوع وساهمت الوفود العربية فى بحث مختلف نواحيه القانونية . وقد تنازع اللجنة رأيان احدهما يقول بلزوم تعريف العدوان تعريفا علميا واضح الحدود من الحاق بيان يسرد طائفة من الجرائم الدولية التى تعتبر عدوانا مباشرا أو غير مباشر سواء كان هذا العدوان مسلحا أو اقتصاديا أو ثقافيا حتى يسهل الامر على المنظمات الدولية فى اتخاذ الموقف الدولى الذى يتفق مع احكام الميثاق فى الاحوال التى تعرض للمنظمة الدولية .

والثانى لا يرى ضرورة لهذا التعريف لما ينطوى عليه من صعوبات فى الاتفاق على هذا التحديد وعلى الوسائل الناجعة فى جعله ملزما يضاف الى ذلك أن الموضوع لم تتوافر له السوابق القانونية والدراسة الوافية الى جانب كونه موضوعا جديدا على القانون الدولى .

وتقدمت أمام اللجنة طائفة من الاقتراحات والمشروعات والتعديلات على صيغ مختلفة لاجتذاب أكبر عدد ممكن من التأييد لفكرة أو لأخرى ولكن اللجنة لم تستطع أن تصل الى قرار مقبول ولم تكن الصعوبة ناشئة عن اشكال قانونى ولكن الواقع أن التيارات السياسية قد اجتاحت اللجنة القانونية فلم تعد تصدر الدول آراء قانونية ولكنها كانت تعالج الموضوع تحت تأثير احداث دولية واتجاهات سياسية لم تستطع النجاة من سلطانها .

ومن أجل ذلك رأت اللجنة انه لابد من استكمال الدراسة التى قامت بها الامانة العامة فأقرت انشاء لجنة خاصة من خمس عشرة دولة بينها سوريا تكون مهمتها استعراض الآراء التى ناقشتها لجنة القانون الدولى واللجنة القانونية فى الدورتين السادسة والسابعة وبحث مختلف أشكال العدوان والعلاقة بين العدوان والسلم الدولى ومدى الصلة بينه وبين الاختصاص الجنائى الدولى وعهد القرار فى النهاية الى هذه اللجنة أن تضع الصيغة التى تتفق عليها فى تعريف العدوان لتستطيع الجمعية العامة أن تعود لبحث هذا الموضوع فى دورتها التاسعة .

ولعله يكون ميسورا على هذه اللجنة الخاصة خلال هذين العامين أن يحملها الدرس الهادىء على وضع تعريف شامل للعدوان .

الشئون القانونية

أولا ـ فيما يتعلق باتفاقيات تنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين والاعلانات والانابات القضائية والاتفاقية الخاصة بجنسية أبناء الدول العربية المقيمين فى بلاد غير التى ينتمون اليها بأصلهم .

أبلغت موافقة المجلس على هذه الاتفاقيات الى الدول الاعضاء بعد أن تم توقيعها بالأحرف الأولى وقد أجرى تحرير هذه الاتفاقيات توطئة لتوقيعها توقيعا كاملا .

وقد كتبت الامانة العامة تستعجل وصول وثائق تفويض المندوبين المخولين توقيعها ولم يصل الى حين اعداد هذا التقرير وعلى الرغم من الاستعجالات المتوالية، سوى كتاب المفوضية اللبنانية الوارد بتاريخ ١٩٥٣/١/٥ بتفويض السيد نديم دمشقية القائم بأعمال المفوضية فى التوقيع وكتاب السفارة الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٩٥٣/٢/٨ بتفويض سعادة السيد عونى عبد الهادى فى ذلك .

وتوالى الامانة العامة استعجال وصول وثائق تفويض بقية المندوبين .

ثانيا ـ بالنسبة لمشروعات اتفاقيات الجنسية والجوازات والتأشيرات

أرسلت مشروعات الاتفاقيات المذكورة الى الدول الاعضاء لابداء ملاحظاتها عليها خلال المهلة المحددة بقرار المجلس ، والتى انتهت فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ ولم يصل الى حين اعداد هذا التقرير سوى ملاحظات الحكومة المصرية وقد وردت بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٥ وملاحظات الحكومة اللبنانية التى وردت بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣٠ ورد الحكومة الاردنية بتاريخ ١٩٥٣/٢/٨ بالموافقة على أى مشروع اتفاقية تعدها الجامعة لصالح العرب فى تلك الشئون أو غيرها .

ثالثا ـ مشروع اتفاقية الاقامة

كلف المجلس الامانة العامة ـ مستعينة فى ذلك بمن ترى من الخبراء وبادارتها القانونية ـ اعداد مشروع اتفاقية اقامة ، وان تعتمد فى وضعه على مشروع سبق ان تقدمت به الحكومة اللبنانية علاوة على ما تقدمه الدول الاخرى من مشروعات فى هذا الشأن .

وقد أبلغت الامانة العامة هذا القرار للدول الاعضاء مشفوعا بالمشروع اللبنانى وطلبت موافاتها بما قد يكون لدى الدول من مشروعات اتفاقيات مماثلة وبقوانين الاقامة السارية المفعول بتلك الدول وذلك كله توطئة لاعداد مشروع نموذجى يدور عليه البحث فى اللجنة القانونية الدائمة .

والى حين اعداد هذه المذكرة لم تتلق الامانة العامة سوى قانون الاقامة المعمول به فى المملكة العربية السعودية الذى ورد بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١١ ومشروع معاهدة اقامة

نموذجية وقانون الاقامة المعمول به فى الحكومة المصرية اللذين بعثت بهما الحكومة المصرية بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٠ . وقانون الاجانب المعمول به فى المملكة الاردنية الهاشمية الوارد رفق كتاب السفارة بتاريخ ١٩٥٣/١/٨ .

وتوالى الامانة العامة الاتصال بالدول لوصول ما قد يكون لديها من مشروعات وقوانين اقامة .

رابعا ـ اعداد تشريع موحد لمكافحة التهريب الى اسرائيل

كلف المجلس اللجنة القانونية الدائمة باعداد مشروع قانون موحد لمكافحة التهريب الى اسرائيل .

وقد طلبت الادارة القانونية الى المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل أن يوافيها بالبيانات اللازمة لتيسير مهمة اللجنة القانونية فى اعداد التشريع المطلوب . وقد بعث المكتب بما لديه من بيانات فى هذا الشأن كما أبدى استعداده فى أن يحضر المفوض العام للمكتب اجتماعات اللجنة القانونية للاستعانة به عند الاقتضاء . وقد أعدت الادارة مذكرة على ضوء البيانات الواردة من المكتب لتقديمها للجنة عند بحثها للموضوع .

وقد عرض أمر هذا التشريع على اللجنة القانونية فقررت أن تشرع فى اعداده على أثر الانتهاء من وضع مشروع اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية الذى كان بين يديها وكانت على وشك الفراغ منه . ونظرا لأن اللجنة قد فرغت من اعداد المشروع سالف الذكر فقد قررت البدء فى دراسة المشروع لمكافحة التهريب اعتبارا من جلسة الاثنين ١٩٥٣/٢/٢ والمأمول ان تنتهى من صياغته فى وقت يسمح بعرضه على المجلس فى اجتماعه المقبل .

خامسا ـ مشروع النظام الاساسى لمحكمة العدل العربية .

قرر المجلس امهال اللجنة الفرعية المكلفة باعداد مشروع النظام الاساسى لمحكمة العدل العربية لمدة أخرى وأخيرة حتى دورة مارس سنة ١٩٥٣ مع تكليف الامانة العامة بدعوة اللجنة لانجاز مهمتها .

وقد دعيت اللجنة للانعقاد بالقاهرة فى الرابع والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٥٣ لبحث المشروع الذى أعده حضرة رئيسها . ثم تأجل انعقادها بناء على طلب حضرة الاستاذ فؤاد عمون عضو اللجنة الى ما قبل انعقاد دور مارس بعشرة أيام .

ومن المأمول أن تفرغ اللجنة من اعداد المشروع المطلوب عند انعقادها .

سادسا ـ توصية خاصة بتيسير وانتقال واقامة الرعايا العرب

أصدر المجلس التوصية الآتية :

« حتى يتم ابرام الاتفاقيات المتعلقة بالجنسية والجوازات والتأشيرات والاقامة يوصى المجلس حكومات الدول الاعضاء بأن تراعى فى تطبيق نظمها المتعلقة بهذه الشئون

روح التيسير على العرب والتسهيل فى انتقالاتهم بين البلاد العربية واقامتهم فيها ما أمكنها وذلك بغير اخلال بمقتضيات أمنها وسلامتها » . وقد أبلغت الامانة العامة هذه التوصية الى الدول الاعضاء .

سابعا ـ مشروع اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية

كانت اللجنة القانونية الدائمة قد عقدت عدة جلسات فى الفترة الواقعة بين أوائل ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأوائل يونيو سنة ١٩٥١ بحثت خلالها أربعة فصول من مشروع اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية وذلك بناء على طلب الامانة العامة ثم أرجىء بحث ما تبقى من فصول المشروع على نحو ما هو مبين بمحاضر جلسات اللجنة المذكورة . وقد استأنفت اللجنة دراسة مشروع الاتفاقية سالفة الذكر فى الثالث عشر من شهر اكتوبر سنة ١٩٥٢ . وقد فرغت اللجنة من اعداده وقررت رفعه مشفوعا بتقرير عنه الى المجلس الموقر لنظره عند أول اجتماع له وتوصية الدول الاعضاء بالانضمام اليه .

الشئون الثقافية

١ ـ معهد الدراسات العربية العليا

قرر مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى السادس عشر فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ ما يأتى :

١ ـ ينشأ معهد للدراسات العربية العالية نظامه الاساسى مرفق بهذا القرار .

٢ ـ يتكون مجلس ادارة المعهد لأول مرة من مدير المعهد ويعين لمدة ثلاث سنوات والاساتذة الدائمين ورئيس اللجنة الثقافية ومن مدير الادارة الثقافية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ومن أربعة من ذوى الرأى فى البلاد العربية وتكون عضويتهم بالمجلس لمدة سنتين . ويوكل الى المكتب الثقافى الدائم منضما اليه الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى أمر ترشيح مدير المعهد والاساتذة الدائمين والاعضاء الاربعة من ذوى الرأى فى البلاد العربية وكذلك يتولى المكتب الدائم وضع تقديرات الميزانية اللازمة للمعهد .

وقد رشح المكتب الدائم للجنة الثقافية برئاسة حضرة الاستاذ الدكتور عبدالرزاق السنهورى مدير المعهد وأساتذته الدائمين والاعضاء الاربعة من ذوى الرأى فى مجلس ادارته كما وضع مشروع ميزانيته . وقد كتبت بكل هذا مذكرة معروضة على مجلس الجامعة الموقر فى هذه الدورة .

٢ المؤتمر الثقافى العربى الثالث

كان المؤتمر الثقافى العربى الثانى الذى عقد فى الاسكندرية فى صيف عام ١٩٥٠ أوصى بتأليف لجنة للاعداد للمؤتمر الثقافى العربى الثالث برئاسة الدكتور طه

حسين بصفة شخصية وأقرت اللجنة الثقافية في دورتها السادسة المنعقدة في اغسطس سنة ١٩٥١ بالاسكندرية ذلك . ولما لم تجتمع لجنة الاعداد هذه الا مرة واحدة ولم تنجز شيئا فقد عرضت الادارة الثقافية الامر على اللجنة الثقافية في دورتها السابعة التي عقدت في عمان في اغسطس سنة ١٩٥٢ لتبدي رأيها في الموضوع فقررت اللجنه بعض قرارات منها التوصية الى لجنة الاعداد بأن يؤجل انعقاد هذا المؤتمر الى النصف الثاني من فبراير ١٩٥٣ فلما عرضت قرارات اللجنة الثقافية في دورتيها السادسة والسابعة على مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي السادس عشر في سبتمبر ١٩٥٢ قرر المجلس ان يعيد للادارة الثقافية مهمة الاعداد للمؤتمر الثقافي العربي الثالث .

وقد عرضت الادارة الثقافية هذا الموضوع على المكتب الدائم للجنة الثقافية فبحثه من جميع الوجوه وقرر في جلسته المنعقده بتاريخ ١٩٥٣/١/١١ أن يعقد المؤتمر الثقافي العربي الثالث في مدينة القاهرة في سبتمبر ١٩٥٤ ويكون موضوعه المصطلحات العربية العلمية وتعرض عليه المصطلحات التي وضعها المجمع اللغوي بالقاهرة من بدء أعماله في المصطلحات وتتخذ الادارة الثقافية من الان الاجراءات اللازمة لعقد هذا المؤتمر في حينه .

٣ ـ المؤتمر العلمي العربي

قرر المجلس في دور انعقاده الاخير ما يأتي :

« يوافق المجلس على عقد مؤتمر علمي عربي لبحث الوسائل الكفيلة بتحقيق النهضة العلمية في البلاد العربية وتوسيع نطاقها بحيث تحقق للبلاد الاستفادة من امكانياتها ومواردها وتنهض بالبحث العلمي ويوكل الى الادارة الثقافية والمكتب الدائم تأليف لجنة من ذوي الاختصاص لتعد لهذا المؤتمر وتضع برنامجه على ان تعرض مقترحات تلك اللجنة على الحكومات والهيئات العلمية المختصة لمعرفة رأيها في الموضوع والبرنامج قبل عقد المؤتمر بوقت كاف للاتفاق على موعد اجتماع المؤتمر ومكان اجتماعه . »

وتنفيذا لهذا القرار عرضت الادارة الثقافية الامر على المكتب الدائم للجنة الثقافية فقرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٢/١٠/١٢ تأليف لجنة للاعداد للمؤتمر المذكور من حضرات :

الاستاذ مصطفى نظيف والدكتور كامل منصور والدكتور عبد الحميد منتصر والدكتور محمد مرسي احمد والدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن .

وقد وضعت هذه اللجنة الاقتراحات الآتية التي وافق عليها المكتب الدائم في ١٩٥٢/١١/٢ : ان يشتمل المؤتمر على ثلاث شعب .

الشعبة الاولى ـ يجتمع فيها العلماء معا لقراءة البحوث العلمية المبتكرة التي يقومون بها هم أنفسهم فاذا قرئت البحوث تناقش فيها الحاضرون مناقشة علمية صحيحة ثم تنشر فيكون الانعقاد حافزا للعلماء على البحث والدراسة قبل اجتماعهم

وداعيا الى التعارف والاتصال بينهم ومظهرا لحقيقة النشاط العلمى المبتكر كما يجرى الامر فى جميع المؤتمرات العلمية العالمية الكبرى . ويكون لكل فرع علمى لجنةخاصة به على ان تنشر تلك البحوث فى مجلد علمى خاص .

الشعبة الثانية ـ تدرس فيها بعض مشكلات العلم فى البلاد العربية كالمصطلحات العلمية فى اللغة العربية او تدريس العلوم فى المدارس والجامعات أو تزويدها بالآلات والمعدات العلمية أو تطبيق العلم وأثره فى الرقى الاجتماعى والاقتصادى . وينبغى ان تدرس الموضوعات المختارة دراسة وافية قبل انعقاد المؤتمر وتلخص تلخيصا مناسبا ثم يتولى المؤتمر مناقشتها والتوصية بها بعد موافقته عليها .

الشعبة الثالثة ـ تختص بالثقافة العلمية وذلك بالقاء محاضرات عامة ذات صبغة علمية واقامة معارض خاصة أو تنظيم زيارات علمية فى منطقة الاسكندرية . ويدعى علماء لالقاء هذه المحاضرات وتؤلف لجان لاعداد أوجه النشاط الاخرى .

وترى اللجنة ان هذا المؤتمر سيكون علميا فى مجموعه وليس تعليميا وانه سيكون أول فرصة تتاح لعلماء العرب للاجتماع والدراسة . وستدعى تعليميا وانه سيكون أول فرصة تتاح لعلماء العرب للاجتماع والدراسة . وستدعى الى الاشتراك فيه الهيئات العلمية والمعاهد والجامعات وكذلك الحكومات فيما يختص بالشعبة الثانية التى ينتظر ان يسفر انعقادها عن قرارات أو توصيات .

وقد وجدت اللجنة ان أنسب ميعاد لعقد المؤتمر هو اوائل شهر سبتمبر ١٩٥٣ بمدينة الاسكندرية حتى يتسع الوقت للتحضير والاعداد ويكون موسم الاجازات قد قارب النهاية وموسم العمل قد أوشك على البداية . واختيرت الاسكندرية نظرا لان الكثرة الكبرى من المشتركين ينتظر ان تكون من مصر ولامكان الاستفادة من المنشآت العلمية المصرية

وقد وجهت الادارة الثقافية الدعوة للاشتراك فى هذا المؤتمر والمساهمة فى اعماله الى الدول الاعضاء والهيئات العلمية والمشتغلين بالعلوم فى البلاد العربية وتواصل الادارة الثقافية مع لجنة الاعداد تنسيق الجهود لعقد هذا المؤتمر فى موعده المحدد .

٤ ـ انشاء مؤسسة تسمى « المؤسسة العلائية » تعنى بتشجيع ونشر تعليم المكفوفين وتثقيفهم

تلقت الادارة الثقافية بحثا من رئيس جمعية المكفوفين فى الاردن حول انشاء مكتبة للمكفوفين بالبلاد العربية ومؤسسة نموذجية ومدرسة ثانوية فعرضت الامر على اللجنة الثقافية فى دورتها السابعة التى عقدت بعمان فى أغسطس ١٩٥٢ فاتخذت القرار الآتى الذى أقره مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى السادس عشر فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

يقرر المجلس فكرة العمل على انشاء مؤسسة تسمى « المؤسسة العلائية » ـ نسبة الى أبى العلاء المعرى ـ تعنى بتشجيع ونشر تعليم المكفوفين وتثقيفهم ويكون مهمتها بصفة خاصة مايأتى :

أولا ـ انشاء مطبعة لطبع الكتب والنشرات بطريقة برايل الموحدة واختيار الكتب الجديرة بان تطبع ٠

ثانيا ـ انشاء مكتبة عربية مركزية للمكفوفين يكون لها فروع فى البلاد العربية وتقوم المكتبة بتوزيع الكتب على هذه الفروع على ان تزود بكتب مطبوعة وأخرى منسوخة باليد على حسب طبيعة الكتاب

ثالثا ـ العمل على تزويد المكفوفين الذين يغادرون المدارس المشار اليها فيما بعد بالاجهزة التى تساعدهم على مواصلة الاطلاع ٠

وقد عرضت الادارة الثقافية الأمر على المكتب الدائم لبحث الموضوع ورسم خطة انشاء المؤسسة المذكورة وتقدير الميزانية اللازمة لها فاستدعى المكتب الدائم خبيرين فى شئون تعليم العميان هما الاستاذان اسماعيل شرف مدير قسم التأهيل المهنى للعجزة بوزارة الشئون الاجتماعية وسيد عبد الفتاح المفتش العام لتعليم الشواذ بالادارة العامة للتعليم الابتدائى بوزارة المعارف المصرية وذلك للاستنارة برأيهما ٠ وبعد الاستماع الى بعض البيانات والايضاحات من حضرتيهما فى جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٥٢ تبين ان هناك اتفاقا بين الحكومة المصرية وهيئة الامم المتحدة على اقامةمؤسسه نموذجية للعميان بمصر تشتمل على مطبعة ومكتبة وان الدول العربية ستستفيد من هذه المؤسسة عن طريق ارسال بعثات من عندها للتخصص فى تعليم المكفوفين ٠ وعلى ذلك رأى المكتب ان هذا المشروع يسد الحاجة ويحقق الغرض من القرار المذكور الذى اتخذه مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى السادس عشر فى سبتمبر ١٩٥٢ وقرر المكتب مايأتى :

١ ـ توصية الدول العربية بان تساهم فى مشروع المؤسسة التى تقيمهاالحكومة المصرية وهيئة الامم المتحدة ٠

٢ ـ ان تمثل جامعة الدول العربية فى مجلس ادارة المؤسسة المذكورة .

د ـ بيت الطلبة العرب

قرر المجلس فى دور انعقاده الاخير ان يعهد للامانة العامة بوضع مشروع لانشاء بيت بالقاهرة للطلبة العرب على ان يكون للطلبة المصريين أيضا نصيب فيه تحقيقا لاغراض التعارف والتفاهم والاخوة ويكون المشروع مصحوبا بالميزانية اللازمة له وعلى ان يقدم للمجلس فى الدورة المقبلة ٠

وقد بحث المكتب الدائم بالاشتراك مع الادارة الثقافية الموضوع وأقر مشروع ميزانية لبيت الطلبة العرب على أساس سكن مائة طالب بدون طعام ٠ وهذا المشروع أرسل الى الادارة المالية لعرضه مع ميزانية الامانة العامة على المجلس لاقراره

٦ ـ متحف الثقافة العربية والحولية الثقافية

أعيد تنظيم متحف الثقافة العربية فى بناية الادارة الثقافية ووضعت الالواح البيانية على أساس الاحصاءات الاخيرة لعدد المدارس والمعلمين والطلاب فى البلاد

العربية فى مراحل الدراسة المختلفة . كما زود المتحف بالانظمة والقوانين الخاصة بالتعليم وكذلك مناهج الدراسة فى البلاد العربية فى السنة الاخيرة .

واستلمت الادارة أصول الجزء الثالث من حولية الثقافة العربية وقد بدىء طبع هذا الجزء .

٧ ـ بحث جدول أعمال اليونسكو فى دورته الماضية

درجت الادارة الثقافية على ان تبحث جدول أعمال هيئة اليونسكو فى كل دورة قبل انعقادها وذلك للعمل على تنسيق وتوحيد آراء مندوبى الدول العربية الى اليونسكو فى المسائل المعروضة عليها للبحث وقد بحث المكتب الدائم للجنة الثقافية المسائل التى عرضت على هيئة اليونسكو فى دورتها الماضية واتخذ بشأنها عدة توصيات أبلغها مندوب الادارة الثقافية فى اليونسكو الى حضرات مندوبى الدول وكان لذلك أثر كبير فى توحيد كلمة الوفود العربية فى هذه المسائل المهمة وتبحث الادارة مع المكتب الدائم للجنة الثقافية بعض المسائل التى ستعرض على اليونسكو فى الدورة القادمة لتوحيد وجهات نظر الدول العربية فيها .

٨ ـ الاذاعة

نظرا لان الظروف المالية لم تطاوع الاستجابة للرغبة فى انشاء محطة اذاعة عربية كبرى تخدم أهداف العرب فقد اتجهت الامانة العامة الى العمل على الاستفادة من محطات الاذاعة العربية القائمة ، فاتفقت الادارة الثقافية مع محطة الاذاعة المصرية على تخصيص نصف ساعة كل أسبوعين ـ بصفة مؤقتة ـ حتى تهيىء ظروف الاذاعة المصرية جعلها اسبوعية ـ لتقديم برامج تعدها الادارة الثقافية تستهدف الاتصال المباشر بالشعوب العربية لايضاح وجهة النظر العربية فيما يجرى فى العالم من احداث تتصل بشئونه وعرض القضايا العربية على الرأى العام العربى لاثارة اهتمام العرب بها وتمسكهم بحقوقهم . كما تستهدف تحقيق تبادل الوان الثقافة والفن والمعرفة بين الدول العربية وتقريب اتجاهات شعوبها الفكرية والسياسية تعزيزا لرباط الوحدة بينها . وفى ايجاز تنحصر اهداف هذه الاذاعات فى معنى القومية العربية والرغبة فى نموها وسيادتها .

وقد بدأت الادارة الثقافية هذه الاذاعات فى ١٩٥٢/١٢/١٣ فقدمت برامج منوعة تضمنت كثيرا من الوجوه التى تحقق الاهداف المذكورة .

هذا وقد تلقت الادارة الثقافية اخيرا من السفارة السورية بالقاهرة ما يفيد موافقة ادارة الاذاعة السورية على تخصيص نصف ساعة اسبوعيا لبرامج تعدها الجامعة العربية . وتتخذ الادارة الثقافية الاجراءات اللازمة نحو ترتيب هذه الاذاعات .

ولاتزال الادارة الثقافية فى انتظار موافقة دور الاذاعة العربية الاخرى على تخصيص وقت لمثل الاذاعات المذكورة .

وقد أهتمت الادارة الثقافية بموضوع الدعوة لعقد مؤتمر اذاعى عربى بالقاهرة

لتحقيق التعاون بين دور الاذاعة العربية وتنسيق اذاعاتها بما يحقق الاهداف التى قام عليها ميثاق الجامعة العربية فاتصلت بدور الاذاعة العربية لبحث الامر تمهيدا لعقد هذا المؤتمر ٠

ورغبة فى تحقيق تبادل الوان الفن والمعرفة بين الدول العربية اتصلت الادارة الثقافية بدور الاذاعة العربية لتحصل على تسجيلات تبرز خصائص الفن والفكر فى كل دولة عربية لتتولى الادارة الثقافية اجراء تبادلها بين دور الاذاعات فى الدول العربية بما يحقق تزويد المستمع العربى فى كل اقليم عربى ، بما يهمه معرفته عن الاقاليم العربية الشقيقة ٠

٩ ـ تشجيع الترجمة والتأليف والكتابة

قرر مجلس الجامعة فى دور انعقاده العادى السادس عشر ان يعهد للادارةالثقافية بان تتخذ من الوسائل ماتراه كفيلا لتنسيق الجهود التى تبذلها الحكومات والهيئات العربية فى ترجمة الكتب بقدر الامكان ٠

وتتخذ الادارة الثقافية الكثير من الوسائل لتحقيق هذا الغرض ومن ذلك انها طلبت الى الحكومات العربية تزويدها اولا فأولا بكشوف الكتب المزمع ترجمتها الى العربية حتى تتفادى تكرار ترجمة الكتاب الواحد ٠ كما ترسل الى الناشرين فى مختلف البلدان العربية تخطرهم بالكتب المزمع ترجمتها من جهة معينة وبأقلام كتاب معينين حتى لايقع التكرار المشار اليه ٠ كما ترسل الادارة الى الدول الاعضاء ودور النشر المختلفة فيها كشوفا بالكتب التى قررت نقلها الى العربية وماتم نقله ونشره ومايجرى ترجمته وهكذا حتى تكون على بينة من أمر حركة الترجمة والنشر فى كل بقعة من بقاع العالم العربى ٠

ولقد وجدت الادارة الثقافية بعد انقضاء مدة طويلة مايأتى :

أولا ـ انها اتفقت على ترجمة ١٠ كتب ٠

ثانيا ـ ان الدول العربية لم تقم الا بترجمة جزء ضئيل من الكتب المختارة ٠

ثالثا ـ ان سير الترجمة على هذا النحو يعتبر بطيئا جدا لايتناسب مع ماتحتاج اليه البلاد العربية من حركة سريعة فى الترجمة تناسب التطور السريع وتتفق مع مركز الجامعة العربية ٠

رابعا ـ ان ميزانية الادارة الثقافية لا تتسع للانفاق الا على جزء ضئيل من مشروع الترجمة الواجب تنفيذه ٠

خامسا ـ تبين للادارة الثقافية ان كثيرا من الكتب المدرسية والعامة التى تلقى رواجا تترجم باستمرار من قبل بعض الاساتذة والكتاب فى البلادالمختلفة

وعلى هذا يظهر للادارة أن مهمتها الاساسية فى الترجمة يجب ان تنحصر فى الاتفاق على ترجمة أمهات الكتب العالمية التى لايستطيع الافراد القيام بترجمتها ٠

وعلى هذا فقد عرضت الموضوع على المكتب الدائم للجنة الثقافية فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/١/١١ فقرر تأليف لجنة تكون مهمتها مايأتى :

ا) وضع خطة ثابتة وسياسة محددة فى اختيار الكتب للترجمة ٠

ب) النظر فى طريقة طبع ونشر الكتب التى تترجمها الادارة الثقافية بعد ان تبين لها عدم اقبال دور النشر على طبعها بسهولة

ج) تحديد واختيار الكتب التى يجب ان تضطلع بترجمتها الادارةالثقافية خلال سنة ١٩٥٣

د) النظر فى الميزانية التى يجب أن تتوفر للانفاق على ترجمة الكتب المختارة ٠ ولاتزال هذه اللجنة تسير فى عملها ٠

أما عن التأليف فقد قرر المكتب الدائم تكليف حضرتى الدكتور عز الدين فريد الاستاذ بكلية التجارة بجامعة فؤاد الاول والدكتور محمد متولى الاستاذ بكلية الآداب بجامعة فؤاد الاول بتنفيذ مشروع اخراج كتاب عن « جغرافية العالم العربى » وقد بدأ حضرتاهما فى هذا العمل ٠

١٠ ـ انشاء دائرة معارف عربية

قرر المجلس فى دور انعقاده الماضى تأجيل هذا الموضوع الى ان يتم استيفاء بحثه وقد بحثت الادارة الثقافية بالاشتراك مع المكتب الدائم للجنة الثقافية هذا الموضوع من جميع نواحيه وأخيرا رأى المكتب الدائم فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/١/١١ ان هذا العمل ضرورى جدا ولما كانت ميزانية الاعمال الثقافية لعام ١٩٥٣ مثقلة باعتمادات كثيرة تقرر ارجاء النظر فى تنفيذ هذا الامر الى العام القادم ٠

١١ ـ مكافحة الامية :

قرر المجلس فى دور انعقاده العادى السادس عشر ان « يعهد للادارة الثقافية بتنظيم تبادل المعلومات والمطبوعات بين البلاد العربية وتتبع التجارب التربوية فى مكافحة الامية وتيسير تبادل الخبراء فى هذا الشأن »

وتوالى الادارة الثقافية اتصالها بوزارات المعارف فى دول الجامعة للحصول على احدث الكتب والمطبوعات والمعلومات ومانجح من تجارب تربوية فى مكافحة الامية لتنسيقها وتعميمها بين البلاد العربية . وطلبت كذلك من المركز الدول للتربية الاساسية بسرس الليان التجارب الاعدادية التى رؤى استخدامها فى مكافحة الامية كوسيلة من وسائل التربية الاساسية لتبليغها الى دول الجامعة أولا بأول .

١٢ ـ تبادل الاساتذة والمدرسين بين البلاد العربية

قرر المجلس فى دور انعقاده الاخير « توصية الدول الاعضـــاء بالمبادرة الى تنفيذ ماتقضى به المعاهدة الثقافية من تبادل الاساتذة والمدرسين والطلاب وان يعهد للادارة الثقافية بالعمل على تنشيط هذا التبادل » ٠

أبلغ هذا القرار الى دول الجامعة وطلبت الادارة الثقافية موافاتها بما تم فى هذا الشأن حتى الآن

١٣ ـ معهد المخطوطات

لايزال معهد المخطوطات العربية دائبا على تحقيق الاهداف التى أنشىء من أجلها بجمع فهارس المخطوطات التى بالمكتبات الخاصة والعامة من أنحاء العالم وتصوير نوادر المخطوطات العربية بطريقة (الميكروفيلم) ووضعها تحت أنظار الباحثين وفى متناول الناشرين مما جعل الوصول الى بعض كنوز الثقافة العربية سهلا ميسورا بعد ان ان كان عسيرا على الافراد والجماعات . وهو عمل لا شك له ما بعده من وصـــل حاضر الامة العربية بماضيها ومن الكشف على جهودها الخالدة فى مجال الحضارة والثقافة

وقد قام المعهد بطبع نحو ٦١٣٠٩ ورقة مكبرة منذ انشائه الى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ منها ١٥٣٣٩ ورقة خلال المدة من يناير ١٩٥٢ الى آخر ديسمبر ١٩٥٢

ومن الاعمال التى يقوم بها المعهد اعداد مجموعات جديدة مصورة من بعض مؤلفات ابن سينا لاهدائها الى الهيئات التى تحتفل بذكراه والى رؤساء الحكومات فى المناسبات المختلفة ٠ وهذا غير ماسبق ان قام به بمناسبة المهرجان الالفى لابن سينا الذى أقيم فى بغداد فى شهر مارس سنة ١٩٥٢ وغير ماسبق ان أهدى للحكومات العربية ٠

ويقوم المعهد بجهد جديد لصيانة المخطوطات المصورة وذلك بفص الافلام وافراد كل مخطوط على حدة ووضعه فى علبة خاصة تدون عليها المعلومات الهامة عنه بالاضافة الى مراجعة المخطوطات علميا وفنيا بعد ان بلغ عددها نحوا من خمسة عشر الف مخطوط وذلك تمهيدا لاستكمال طبع الفهرس العام لهذه المخطوطات ٠ كما يقوم باستنساخ عدد من المخطوطات التى لديه على ورق حساس ليؤلف من ذلك مجموعة من المراجع المخطوطة القيمة تكون تحت طلب الباحثين قراءة واقتناء ٠

وبعد ان يفرغ المعهد من العمليات الفنية والعلمية العاجلة يستأنف ارسال بعثاته الى الخارج والداخل لتصوير المخطوطات التى لم تصور من قبل ٠

وهو الآن بصدد الاتصال بمراسلين من المستشرقين وأعضاء البعثات العربية فى الخارج ليصوروا لحسابه مايرى تصويره بعد مراجعة فهارس المكتبات فى البلدان التى يقيمون فيها ٠

هذا ولايزال المعهد يتلقى كثيرا من طلبات الافراد والجماعات لتكبير المخطوطات

الشئون الاقتصادية

١ ـ المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل

تعد الادارة الاقتصادية التقارير الخاصة بأوضاع اسرائيل الاقتصادية استنادا الى المعلومات التى تصلها من مختلف المصادر وتزود بها كافة الجهات الرسمية المختصة لاحكام الحصار الاقتصادى على اسرائيل ، فقد بعثت فى هذه الفترة الى المكتب الرئيسى لمقاطعة اسرائيل بتقرير شامل عن الشركات المؤسسة فى اسرائيل وكذلك الشركات الاجنبية التى لها فروع بها مع تفصيل واف عن نواحى نشاط هذه الشركات ومقدرتها الانتاجية ٠

وكذلك فقد زودت المفوض العام لمقاطعة اسرائيل بناء على طلبه بمشروع الاتفاقية الموضوعة من قبل لجنة من الخبراء الاقتصاديين برئاسة فخامة السيد توفيق السويدى بشأن تسهيل التبادل التجارى بين دول الجامعة العربية وذلك للاطلاع ٠

هذا وتقوم الادارة بابلاغ حكومات الدول اعضاء الجامعة العربية بالتقارير الخاصة بالنشاط الاقتصادى فى اسرائيل ذاتها لكى تقف بصورة واضحة على الاحـــوال الاجتماعية والزراعية والصناعية والمالية فى اسرائيل حتى يمكن مناهضتها ويتيسر تنسيق السياسة العربية فى مكافحتها من الناحية الاقتصادية ٠

وقد اتصلت الادارة الاقتصادية بحكومة المملكة الليبية المتحدة وأمارة الكويت بشأن ماورد اليها من معلومات عن بعض نواحى النشـــاط التجارى بين بعض الاشخاص الليبيين والكويتيين واسرائيل ٠ وقد وردت الى الادارة مذكرتان من المملكة الليبية المتحدة وحكومة الكويت جاء فيهما انهما تقومان بمكافحة التهريب واتخاذ اشد التدابير الرادعة لمنعه

٢ ـ مؤتمر اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية المنعقد فى بيروت بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٢

١) طلب رئيس المكتب الدائم للغرف التجارية والصناعية والزراعية للبـلاد العربية عقد اجتماع استثنائى لاتحاد الغرف التجارية لبحث موضوع اتفاقيـــة التعويضات الالمانية لاسرائيل استكمالا لعمله فى تأييد الجهود التى تقوم بها الجامعة العربية والحكومات العربية لاحباط هذه الاتفاقية وطلب ايفاد مندوب عن الامانة العامة للجامعة العربية لحضور هذا الاجتماع تنسيقا للجهود ولاطلاع مجلس اتحاد الغرف على الخطوات التى تمت حتى الآن ولقد تقرر ندب وكيل الادارة الاقتصادية لحضور هـذا الاجتماع ٠

٢) وتناولت ابحاث المؤتمر الموضوعات التالية :

ا ـ اتفاقية التعويضا الالمانية لاسرائيل

ب ـ قضية المغرب العربى ٠

جـ ـ مقاطعة اسرائيل اقتصاديا ٠

٣) فى اثناء بحث اتفاقية التعويضات الالمانية لاسرائيل أوضح مندوب الجامعة العربية للمؤتمرين الخطوات التى اتخذتها الجامعة العربية فى أرسال وفد لالمانيا والنتائج التى توصل اليها الوفد وأطلعهم على مذكرة اللجنة السياسية بشأن اتفاقية التعويضات ٠

٤) ولقد لاحظ مندوب الامانة العامة أن اعضاء المؤتمر عند بحثهم اتفاقية التعويضات الالمانية لاسرائيل كانوا شديدى الرغبة فى ان تنسجم قراراتهم مع القرارات التى تتخذها الدول العربية فبعد استعراضهم للحالة الراهنة بين الدول العربية والمانيا رؤى توجيه نداء الى الشعب الالمانى لمناشدته وكافة الهيئات ان تبذل كامل جهدها للحيلولة دون تصديق هذه الاتفاقية التى تضر بمصالح الشعبين ضررا فادحا ولقد قرر مجلس الاتحاد كذلك تكليف المكتب الدائم للمؤتمر الاتصال بجميع الهيئات الاقتصادية والشعبية فى المانيا الغربية لاطلاعها على حقائق الموقف متبعا فى ذلك جميع الوسائل الممكنة وايفاد وفد يمثل مجلس المؤتمر الى المانيا الغربية لعرض وجهة النظر العربية اذا اقتضى الامر ولقد أعلن المؤتمرون انهم على أتم الاستعداد لتنفيذ جميع ما تتخذه الحكومات العربية من اجراءات مهما قست وتقديم كل تضحية مهما غلت فى سبيل المحافظة على المصلحة العربية ٠

٥) أثار مندوب العراق موضوع المغرب العربى وطالب دول الجامعة العربية بمقاطعة الحكومة الفرنسية أو السعى لذلك اذا هى تمادت فى اعتدائها على الشعب العربى فى شمال افريقيا ٠ ولقد استعرض مجلس الاتحاد الحوادث التى تجرى فى المغرب العربى واضطهاد الفرنسيين للشعب العربى فى المغرب نتيجة لمطالبته بحريته واستقلاله ، وقرر مايأتى :

ا ــ أن يهيب بالجامعة العربية بأن تتخذ موقفا حازما من هذا العدوان الفرنسى وأن تعمل على مواجهته ووضع حد له بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية وان يعلن تضامنه مع الجامعة العربية والحكومات العربية فى كل مايتخذ من اجراءات بهذا الصدد ٠

ب ــ ان يبلغ استنكاره الى الحكومة الفرنسية بارسال برقية احتجاج الى رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابى فى فرنسا والغرف التجارية وبتقديم مذكرة احتجاج وافية الى سفير فرنسا فى بيروت ٠

٦) ــ واستعرض المجلس موضوع المقاطعة العربية لاسرائيل وانتهز مندوب الجامعة العربية هذه الفرصة ليوضح لهم اهتمام الدول العربية فى هذا الموضوع وانشاء مكاتب المقاطعة الاقليمية ومكتب المقاطعة الرئيسى وضرورة تعاون الجهات الشعبية مع هذه المكاتب وتزويدها بالاخبار الصادقة عن مجالات التهريب المباشر وغير المباشر لاسرائيل ٠

٧) ــ أكد مجلس الاتحاد فى ختام ابحاثه ضرورة تنفيذ مقررات مؤتمر الاسكندرية وبيروت وخاصة مايتعلق بتسهيل تنقل واقامة رجال الاعمال العرب فى كافة الاقطار العربية ٠ ويؤيد اقتراح الحكومة العراقية المقدم الى جامعة الدول العربية والذى يطالب بالغاء حواجز السفر بين الاقطار العربية ٠

شئون المواصلات

قامت ادارة المواصلات باعداد وترتيب جميع الوثائق والمستندات الخاصة بالمسائل والموضوعات المحالة الى لجنة المواصلات ٠

وقد وجهت الدعوة مصحوبة بجدول الاعمال وصورة من جميع الوثائق والمستندات سالفة الذكر الى جميع الدول الاعضاء لحضور اجتماع اللجنة الدائمة للمواصلات بمقر الامانة العامة يوم ١٧ يناير سنة ١٩٥٣

وقامت الادارة باعداد وانجاز كل مانيط بها من أعمال سواء ماتعلق منها باللجنة الاصلية أو بما انبثق عنها من اللجان الفرعية ٠

وقد انتهت اللجنة الدائمة للمواصلات من عملها فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ وتقدمت بتقريرها الى مجلس الجامعة فى دورته الحالية ٠ وقد تضمن هذا التقرير اتفاقية اتحاد عربى للمواصلات السلكية واللاسلكية كما تضمن عدة توصيات فى مختلف نواحى المواصلات وهى معروضة على المجلس الموقر ٠

الشئون الاجتماعية

استطاعت ادارة الشئون الاجتماعية بالامانة العامة أن تضطلع بتبعاتها الكثيرة المتنوعة كأداة لتنسيق التعاون بين الدول العربية فى المجال الاجتماعى وتيسير التعاون بين هذه الدول والهيئات الدولية وخاصة بعد ان أتخذ هذا التعاون فى الحقبة الاخيرة مظهرا عمليا ايجابيا تجلى فى حلقات الدراسات الاجتماعية التى كان يشرف على تنظيمها المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالامم المتحدة بالتعاون مع ادارة الشئون الاجتماعية فقد قامت هذه الادارة مباشرة بالاعمال التحضيرية للدورة الاخيرة لحلقة الدراسات الاجتماعية التى انعقدت فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ فى دمشق وساهمت فى أعمالها على نحو استرعت معه تقدير واعجاب الدول العربية والدول الاجنبية التى مثلت بخبرائها فى دراسات الحلقة ٠

وتقوم الادارة عدا تنظيم هذه الحلقات الدورية واعداد الدراسات والبحوث الاجتماعية بالعمل على استحداث مشروعات للنظم والتشريعات الاجتماعية فى البلاد العربية فى ضوء دراساتها لاحدث النظم فى البلاد الغربية وبمعالجة مشاكل اللاجئين ورعاية الشئون الصحية والرياضية وشئون العمال ومكافحة المخدرات الى غير ذلك مما يدخل فى اختصاصاتها وفيما يلى تفصيل نواحى هذه الادارة :

أولا ـ الدراسات الاجتماعية

ساهمت الادارة فى أعمال حلقة الدراسات الاجتماعية الثالثة التى انعقدت فى دمشق خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٥٢ ـ مساهمة واسعة النطاق بعيدة المدى، فتناولت التحضير لهذه الحلقة من الوجهتين الادارية والفنية وعملت مع الخبراء العرب الذين أوفدوا لدراسة عناصر موضوع الحلقة واجابات الدول العربية ومشروع التوصيات التى وضعت على ضوء ذلك كله لتكون محل دراسة الحلقة وقراراتها ٠

ولايخفى أن موقف الامانة العامة من أعمال الحلقة الثالثة كان موقفا ايجابيا رئيسيا فى كل ما يتصل بها من عمل ادارى أو فنى أمتد خلال شهور ، وتميز بالدراسة العميقة والاستعداد الذى جنبها الاوضاع الارتجالية ، وكان له أثره فى نجاح الحلقة وأقسامها .

وقد اختير حضرة المشرف على ادارة الشئون الاجتماعية الاستاذ محمـــد حسن العشماوى رئيسا لوفد الامانة العامة ونائبا لرئيس الحلقة ونهض بعبء كبير فى متابعة اجتماعاتها العـامة وبحوث لجانها وندواتها ، وصياغة التوصيـات وعرضها ، يعاونه فى ذلك حضرات أعضاء الوفود جميعها .

وقد انتهت دراسات الحلقة وبحوثها الى توصيات بالغة الاهمية فى خصائص موضوع التكافل الاجتماعى ومايتصل به من أوضاع اقتصادية وصحية وتربوية ووضع على عاتق الامانة العامة (ادارة الشئون الاجتماعية والصحية) عبء تنفيذ طائفـة من التوصيات التى تتصل بنشاطها ، والتى تقتضى منها الاتصال بالدول العربية للاتفـاق على موضوع الحلقة الرابعة ثم التمهيد لها بالدراسة والتنظيم أسوة بما اتبع فى الحلقات السابقة ، وعلى نطاق أوسع بطبيعة الحال .

والادارة تتشرف بتقديم هذه التوصيات الى المجلس الموقر لكى تتخذ الاجراءات لوضع ميثاق يشملها ويهىء السبل لتنفيذها طبقا لما أوصت به الحلقة ، ففى ذلك الخير الكثير للبلاد العربية فى ناحية من أهم نواحى نهضتها . (ملحق رقم ٥)

ويهم هذه الادارة أن تشير الى أن غالبية التوصيات العامة للحلقة موجهة الى جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة وقد عهد بعضها الى الجامعة العربية طبع كتاب شامل لمداولات الحلقة وبحوثها والمحاضرات التى القيت فيها ومتابعة تنفيذ توصياتها بعـد ابلاغها للدول العربية وانشاء مكتب دائم للشئون الثقافية بالادارة الثقافية وكذلك ايفاد بعثات لزيارة الدول العربية وغير ذلك بما هو واضح فى تلك التوصيـــات (ملحق رقم ٦)

ثانيا ـ المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين

تساهم ادارة الشئون الاجتماعية فى أعمال المجلس الاعلى لاغـــاثة اللاجئين وفى سكرتيريته ولجانه وتتولى عرض جميع المسائل المتعلقة باللاجئين على المجلس أولا فأولا . وقد استطاع المجلس فى نطاق امكانياته أن يضطلع بمهمته الشاقة على افضل وجه ممكن من حيث رعاية شئون اللاجئين . (ملحق رقم ٧)

وتواصل ادارة الشئون الاجتماعية من جانبها معالجة مشاكل اللاجئين الشخصية وتحقيق شكاواهم ومساعدتهم لدى جهات الاختصاص فى شئون العلاج والتعـــليم والخدمات الاجتماعية .

ثالثا ـ لجنة تعليم أبناء اللاجئين

وافق مجلس الجامعة فى دورته الماضية على التقرير الذى قدمته بعثة الامانة العامة للجنةتعليم ابناء اللاجئين الفلسطينيين وذلك فى دورته التى عقدت فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ وطلب الى الامانة العامة دراسة موضوع تمويل المشروع الذى تضمنه التقرير وهو مشروع بالغ الخطر فى انقاذ أبناء وبنات هؤلاء اللاجئين الذين يبلغون خمس عددهم

وكان من الطبيعى لتحديد نفقات المشروع وتدبير وسائل تمويله أن تعنى الادارة الاجتماعية بدراسة تفصيلية فى جميع نواحيه الصحية والعمرانية والمالية والادارية اذ ليس الامر قاصرا على مجرد التعليم فى الظروف التى يجرى فيها الآن على وجه لايحقق نفعا ولاخيرا بل من شأنه ان يقضى على هذه الشبيبة التى يجب ان يحسن اعدادها وتدخر لمستقبل فلسطين وقد توافرت الادارة الاجتماعية والصحية على دراسة هذه التفصيلات المشار اليها للانتهاء الى اقتراحات علمية محددة مستعينة بالفنيين فشكلت لجنة عامة تضم نخبة من المتخصصين فى مختلف موضوعات التقرير لدراسة النظام التفصيلى للتنفيذ وبعد وضع الخطوط الرئيسية وتحديد الاهداف العامةشكلت ست لجان اختصت كل واحدة منها بناحية من نواحى المشروع على الوجه الآتى وزودت اللجان الفرعية بتوجيهات عامة تصدر عنها وتعمل فى حدودها .

اللجان :

١ـ لجنة التعليم العام .

٢ ـ لجنة التعليم الفنى والمهنى .

٣ ـ لجنة الصحة والخدمات الاجتماعية .

٤ ـ لجنة الانشاء والاثاث .

٥ ـ لجنة الادارة والتمويل .

٦ ـ لجنة الدعوة لتمويل المشروع .

وتقوم الادارة بالاتصال بمختلف اللجان للوقوف على سير العمل فيها وتزويدها بما تحتاج اليه من بيانات ، ويرجى أن ينتهى عمل اللجان فى آخر شهر فبراير ليمكن ان يكون التقرير النهائى للمشروع التفصيلى ونظام ووسائل تنفيذه وتمويله وادارته معدا فى الوقت الذى يسمح بعرضه على مجلس الجامعة فى دورة مارس سنة ١٩٥٣ .

رابعا ـ الطلبة الفلسطينيون

توالى الامانة العامة تنفيـذ قرارات اللجنة السياسية الصادرة فى ١٥ اغسطس سنة ١٩٥٠ و٣ فبراير سنة ١٩٥١ بشأن مساعدة الطلبة الفلسطينيين الجامعيين .

وتنفيذا لهذه القرارات شكلت الامانة العامة لجنة اعانة الطلبة الفلسطينيين للنظر

فى تقدير الاعانات للطلبة ومساعدتهم فى نطاق قرارات اللجنة السياسية ويرأس اللجنة رئيس لجنة الخبراء الماليين وهى تتألف من أعضاء يمثلون وزارات المعارف والداخلية والشئون الاجتماعية المصرية والمجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين والامانة العامة .

وتقوم ادارة الشئون الاجتماعية باعداد جميع أعمال هذه اللجنة وتنفيذ القرارات التى تدخل فى اختصاصها .

ويبلغ عدد الطلبة الفلسطينيين المعانين فى حدود القواعد التى وضعتها الامانة العامة فى هذا العام ١٦٥ طالبا جامعيا يصرف لهم مبلغ ٥٩٤ جنيها شهريا .

وفيما يلى بيان بالمبالغ المنصرفة فى شئون الطلبة الفلسطينيين بالجامعات والمعاهد المختلفة بمصر والخارج من أموال لجنة الخبراء الماليين منذ عام ١٩٤٨ الى آخر فبراير عام ١٩٥٣ .

مليم	جنيه	
٢٨٢	١٧٦٣٦	اعانات للطلبة
٠٣٣	٣١١٧	رسوم اضافية
٢٧٥	٥٤٦	ثمن كتب
٩٧٥	٦١١	اعانات للطلبة بالخارج
٠٠٠	١٢٨٥٠	اعانات لهيئات بالخارج
٠٠٠	٢٣٢٠	اعانات لهيئات بالقطر المصرى
١٥٠	١١٤٩	مصاريف ادارية
٧١٥	٣٨٢٣٠	المجموع

خامسا ـ **الشئون الصحية**

تقوم ادارة الشئون الاجتماعية بمعالجة النواحى الصحية الداخلة فى اختصاص الامانة العامة وهى تتلخص فى تنسيق التعاون بين الدول العربية فى الشئون الآتية :

١ ـ الصحة الاجتماعية .

٢ ـ مكافحة المخدرات .

٣ ـ مكافحة الاوبئة (الحجر الصحى) .

٤ ـ مكافحة الامراض السرية .

٥ ـ الملاجىء والمستشفيات .

ولما كانت الادارة خالية من طبيب اخصائى لمعالجة هذه الموضوعات فى حدود موقف الامانة العامة منها ودراستها والتقدم باقتراحاته وتوصياته بصددها فقد أدى ذلك الى

شل هذه الناحية من نشاط الادارة واقتصرت على ايفاد مندوبيها فى المؤتمرات الطبية العربية .

ولهذا ترى الادارة ضرورة تعيين طبيب فى ادارة الشئون الاجتماعية يراعى فى اختياره كفايته واستعداده للمساهمة فى بحث النواحى المشار اليها . وقد طلبت الادارة فى الميزانية الجديدة ادراج اعتماد خاص لهذا الغرض .

سادسا ـ المكتب الدائم لشئون المخدرات

تواصل ادارة الشئون الاجتماعية تنظيم جميع الاعمال المتعلقة بالمكتب الدائم لشئون المخدرات كما تقوم بما يتطلبه من الاعمال الخاصة بالسكرتيرية ، ويجتمع هذا المكتب من حين لآخر لدراسة المسائل المتعلقة بتهريب هذه السموم من والى البلاد العربية للاتصال بالسلطات المسئولة فيها ومراجعة المختصين لاتخاذ أنجع الوسائل لمكافحة المخدرات زراعة وصناعة وتجارة وتعاطيا . وقد قدم حضرته تقريره الى هيئة المكتب .

سابعا ـ التشريعات العمالية فى البلاد العربية

لم تفرغ بعد اللجان الفرعية المشكلة لتوحيد التشريعات العمالية فى البلاد العربية . وكانت قد طلبت تلك اللجان موافاتها ببيانات اخصائية ودراسات خاصة بتلك الموضوعات فى البلاد العربية .

وقد تمكنت ادارة الشئون الاجتماعية فى ضوء تقارير بعثتين أوفدتهما الى المملكة الاردنية الهاشمية وسوريا ولبنان والعراق من موافاة تلك اللجان بالدراسات والاجابات على الاسئلة التى وجهت فى هذا الشأن الى الدول العربية . وهى توالى العمل على انجاز ما عهد اليها من الاعمال .

ثامنا ـ الدورة الرياضية العربية والمعسكرات الكشفية العربية

تقدمت الامانة العامة بمشروعى اقامة دورة رياضية ومعسكرات كشفية عربية بين الدول العربية بعد تعديلهما واقرار لجنة الشئون الاجتماعية لهما على مجلس جامعة الدول العربية فى دورته السادسة عشرة المنعقدة فى سبتمبر ١٩٥٢ فقرر ان يحال المشروعان والمذكرتان الملحقتان بهما الى الدول العربية والهيئات الرياضية الحرة المشتغلة بالشئون الرياضية والكشفية لابداء ملاحظاتها واقتراحاتها .

وقد قامت ادارة الشئون الاجتماعية بارسال المشروعين الى الدول الاعضاء والمملكة الليبية المتحدة وامارة الكويت وامارة البحرين فتلقت موافقة أربع دول من الدول الاعضاء . وقد أرسلت الادارة استعجالات برقية الى بقية الدول لموافاتها بآرائها فى هذا الصدد .

تاسعا ـ حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة

تتطلب الاستعدادات لهذه الحلقة التى ستعقد فى بغداد عام ١٩٥٤ اختيارموضوع الحلقة واعداد الدراسات التمهيدية كما حدث فى الدورات السابقة للحلقة الثالثة . وقد تقدمت الادارة بمذكرة خاصة حول هذا الموضوع والاعتماد المالى المطلوب له وهو معروض على اللجنة المالية .

عاشرا ـ المشروعات الجديدة

تقوم لجنة الشئون الاجتماعية لجامعة الدول العربية بأبحاث لرفع المستوى الاجتماعى لشعوب الدول العربية وتوحيد التشريعات الاجتماعية فيما بينها وذلك عن طريق دراسات فنية تقوم بها ادارة الشئون الاجتماعية واللجان المتفرعة المتخصصة لدراسة مختلف النواحى الاجتماعية .

وقد قامت ادارة الشئون الاجتماعية فى هذه الفترة بدراسة مشروعين هامين أحدهما انشاء مركز اجتماعى نموذجى فى احدى الدول العربية التى يقرر مجلس الجامعة اختيارها على غرار أحدث المراكز الاجتماعية المنشأة فى مصر والتى أثبتت نجاحا كبيرا فى رفع المستوى الاجتماعى والصحى والانتاجى فى الريف .

وتأمل الادارة الموافقة على هذا المشروع نظرا لأهميته البالغة لتحقيق الفائدة المرجوة من انشائه كما ترجو أن تعمم أمثال هذه المراكز فى جميع البلاد .

وثانيهما التمهيد لانشاء معهد عال اقليمى للخدمة الاجتماعية فى احدى الدول العربية وذلك بايفاد بعثة من ستة من خريجى الجامعات العربية الى الخارج لمدة ثلاث سنوات ليكونوا نواة للتدريس فى المعهد المقترح ، نظرا لتعذر وجود الاساتذة الفنيين المتفرغين فى الوقت الحاضر . والى أن يتم انشاء هذا المعهد تقترح ادارة الشئون الاجتماعية أن ينشأ مركز تدريبى فى كل دولة عربية لتخريج الاخصائيين الاجتماعيين لتحقيق ما أوصت به حلقات الدراسات الاجتماعية الثلاث السابقة .

الحادى عشر ـ مشروع ميزانية عام ١٩٥٣

تقدمت ادارة الشئون الاجتماعية بمشروع ميزانية عن عام ١٩٥٣ لتنفيذ قرارات لجنة الشئون الاجتماعية وتوصيات الحلقات التى تدخل فى اختصاصها . ويلاحظ ان هذه الاعتمادات وان بدت كبيرة لأول وهلة فمرد ذلك الى ان العناية بالنواحى الاجتماعية ، لاسيما وان دور الجامعة العربية الرئيسى والايجابى فى تنسيقها ، حديثة العهد بعد أن تكشف للجامعة العربية أهمية رسالتها الاجتماعية والى ان الاصلاح الاجتماعى هو سند كل اصلاح آخر وعماد القوة السياسية وان الدول العربية قد أقرت خطة عقد الحلقات الدورية للدراسات الاجتماعية وتتابع هذه الحلقات فى مختلف العواصم العربية باهتمام متزايد وظهر الاهتمام البالغ بتوصياتها وبحوثها ودراساتها

وتجاوبت الأصداء بضرورة تنفيذ هذه التوصيات بعد أن تبين للخبراء من العرب ومن غيرهم مدى ما تحتاج اليه الدول العربية من اصلاح اجتماعى فى شتى الميادين .

ولذلك كان من الضرورى أن تخطو الجامعة العربية خطوات جدية عاجلة فى تنفيذ التوصيات والاستعداد للحلقة المقبلة استعدادا كاملا واثارة الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية واعداد الذين ينهضون بحلها وتوثيق الروابط بين الدول العربية الاعضاء وغير الاعضاء فى ميدانها عن طريق البعوث والمعاهد المشتركة واجتماع الخبراء والمؤتمرات والدورات الرياضية والكشفية واعطاء نماذج لوسائل الاصلاح جربت وظهر نجاحها . وكل المشروعات التى تتقدم الادارة بطلب اعتمادات لها لا تخرج عن هذا النطاق وعن تدعيم الادارة فى أضيق الحدود لتتمكن من النهوض بهذه الاعباء المتزايدة التى جاءت نتيجة طبيعية للاهتمام بالنواحى الاجتماعية والصحية ولذلك تطمع الادارة أن يكون من وراء هذه الاعتمادات سند لها فى تنفيذ ما ألقى عليها من تبعات .

تحريرا فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣

الامين العام
عبد الخالق حسونه

الامم المتحـدة

« ملحق رقم (١) »

قرار الجمعية العامة ـ فى دورتها السابعة ـ بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٥٢
عن مساعدة لاجئى فلسطين

الجمعية العامة بعد أن :

رجعت الى قـرارتها رقم ١٩٤ فى الدورة الثالثة بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ رقم ٣٠٢ فى الدورة الرابعة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٤٩ ورقم ٣٩٣ فى الدورة الخامسة بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ورقم ٥١٣ فى الدورة السادسة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

وبعد دراسة تقرير مدير وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال للاجئى فلسطين فى الشرق الاوسط ، والتقرير الخاص المشترك الصادر من المدير والمجلس الاستشارى لوكالة الاغاثة والاشغال للامم المتحدة .

وبعد أن أحيطت علما بأن المفاوضات قد دارت بين الوكالة وحكومات بلاد الشرق الاوسط على أساس البرنامج الذى تم الاتفـاق عليه بالقـرار رقم ٥١٣ فى الدورة السادسة .

أخذت بعين الاعتبار الاهـداف التى ترمى الى تخفيض نفقات الاغاثة المقـررة فى برنامج السنوات الثلاث للاغاثة والاندماج المقدرة بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار الذى وافقت عليه الجمعية العـامة بقرارها رقم ٥١٣ للدورة السادسة دون اخـلال بأحكام الفقرة الحادية عشرة من القرار رقم ١٩٤ للدورة الثالثة أو بأحكام الفقرة الرابعة من القرار رقم ٣٩٣ للدورة الخامسة الخاص بالاندماج سواء بالاعادة أو الاسكان .

مقدرة أن تحقيق هذه الاهـداف فى الحـال لم يكن ممكنا وانه لذلك يراد زيادة نفقات الاغاثة مما يؤدى الى التخفيض فى اعتمادات الاندماج .

١ ـ تخول وكالة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال للاجئى فلسطين فى الشرق الاوسط ان تزيد ميزانية الاغاثة الى ٢٣ مليون دولار للسنة المـالية التى تنتهى فى ٣٠ يونيو ١٩٥٣ وان تقوم بتعديلات أخرى قد تقتضيها الضرورة للمحافظة على مستوى مناسب وأن ترصد ميزانية للاغاثة بمبلغ ١٨ مليون دولار للسنة المـالية التى تنتهى فى ٣٠ يونيو ١٩٥٤ والتى ستكون خاضعـة للمراجعة فى الدورة الثامنة العادية للجمعية العامة .

٢ ـ تخول الوكالة تخصيص الاعتمادات الباقية للاندماج طبقا للوقت الذى يكون ملائما حتى ٣٠ يونيو ١٩٥٤ .

٣ ـ تطلب « لجنة المفاوضات للاعتمادات الزائدة فى الميزانية » أن تقوم بالمفاوضات مع الدول الاعضاء وغير الاعضاء بشأن التبرعات التى يقتضيها البرنامج .

الامم المتحـدة

« ملحق رقم (٢) »

قرار الجمعية العامة ـ فى دورتها السابعة ـ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٢

عن لجنة توفيق فلسطين وأعمالها على ضوء قرارات الامم المتحدة

الجمعية العامة :

أخذت بعين الاعتبار أن الواجب لكافة أعضاء الامم المتحدة حينما يكونون فى نزاع دولى أن يلتمسوا ايجاد تسوية لمثل ذلك النزاع بالطرق السلمية طبقا للمادة ٣٣ من الميثاق (١) .

أخذت بعين الاعتبار القرارات القائمة للجمعية العامة ومجلس الامن بشأن فلسطين تنوه على وجه التخصيص بتلك القرارات التى تدعو الفرقاء الى تحقيق اتفاق فى أقرب وقت لتسوية نهائية للخلافات القائمة بينهم .

وبعـد ان اطلعت على التقـرير الثاني عشر (٢٢١٦ ـ ا) للجنة توفيق فلسطين التابعة للامم المتحدة الذى اقترح فيه « بأنه من الممكن الوصول الى اتفاق كلى أو جزئى عن طريق المفاوضات المباشرة بمساعدة الامم المتحدة أو وساطتها » .

١ ـ تعبر عن تقديرها للمجهودات التى بذلتها حتى الآن لجنة توفيق فلسطين للمهمة الموكولة اليها .

٢ ـ تدعو الفرقاء أن ينفذوا بصورة كاملة تعهداتهم بالامتناع عن أى عمل من أعمال العدوان ضد بعضهم بعضا .

٣ ـ تعيد توكيدها للمبدأ بأنه على الحكومات المعنيـة المسـئولية الاولى للوصول الى تسوية للخلافات القائمة بينها وتحقيقا لهذه الغاية .

تنص المـادة ٣٣ من ميثـاق الامم المتحدة على ما يلى :

١ ـ « يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره ان يعـرض حفظ السلم والامن الدولى للخطر ان يلتمسوا حله بادىء ذى بدء بطـريق المفاوضة والتحقيق والوساطه والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها »

٢ ـ « ويدعو مجلس الامن أطراف النزاع الى ان يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق اذا رأى ضرورة لذلك » .

٤ — تحث الحكومات المعنية على الدخول — فى أقرب وقت دون اجحاف بمطالب أى فريق أو حقوقه — فى مفاوضات مباشرة لايجاد تلك التسوية واضعة نصب عينها القرارات والمقاصد الرئيسية للامم المتحدة بشأن مسألة فلسطين بما فى ذلك المصالح الدينية للفرقاء الآخرين .

٥ — تطلب من لجنة توفيق فلسطين أن تواصل جهودها لتحقق المهام الموكولة اليها فى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة وان تكون مستعدة للمساعدة فى المفاوضات اذا رغب فى ذلك .

٦ — تطلب من لجنة توفيق فلسطين تقديم تقارير دورية للسكرتير العام لتوزيعها على اعضاء الامم المتحدة .

٧ — تطلب من السكرتير العام أن يواصل تقديم الموظفين والمساعدات لتنفيذ مواد هذا القرار .

الامم المتحـدة

« ملحق رقم (٣) »

قرار الجمعية العامة ـ فى دورتها السابعة ـ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٢
عن المسألة التونسية

الجمعية العامة بعد أن :

تناقشت فى المسألة التى اقترحتها ثلاث عشرة دولة من الدول الاعضاء فى الوثيقة رقم ٢١٥٢ ـ ا مدركة ضرورة تنمية العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام مبدأ المساواة فى الحقوق وتقرير مصير الشعوب .

مقدرة أن على الامم المتحدة ـ باعتبارها مركزا لتنسيق أعمال الامم للحصول على اهدافها المشتركة طبقا للميثاق ـ أن تعمل جاهدة لازالة أية أسباب أو عوامل لسوء التفاهم بين الدول الاعضاء وبهذا تعيد توكيد المبادىء العامة للتعاون فى سبيل المحافظة على السلم والامن الدولى .

١ ـ تعبر عن ثقتها بان حكومة فرنسا ـ تطبيقا للسياسة التى اعلنتها ـ ستبذل جهدها بصورة فعلية لازدياد نمو المنظمات الحرة للشعب التونسى طبقا لاهداف ومبادىء الميثاق .

٢ ـ تعبر عن أملها فى أن الفرقاء سيواصلون المفاوضات بصورة عاجلة لتحقيق الحكم الذاتى للتونسيين على ضوء الاحكام الخاصة الواردة فى ميثاق الامم المتحدة .

٣ ـ تناشد الفريقين المعنيين بان يسيرا فى علاقاتهما وان يسويا النزاع القائم بينهما طبقا لروح الميثاق وان يكفا عن القيام بأية أعمال أو اجراءات من شأنها أن تزيد فى خطورة التوتر الراهن .

الامم المتحـدة

« ملحق رقم (٤) »

قرار الجمعية العامة ـ فى دورتها السابعة ـ بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٥٢

عن المسألة المراكشية

الجمعية العامة بعد أن :

تناقشت فى المسـألة المراكشية التى اقترحتها ثلاث عشرة دولة بمقتضى الوثيقـة ٢١٧٥ ـ ١ .

مدركة ضرورة تنمية العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام مبدأ المساواة فى الحقوق وتقرير مصير الشعوب ا .

مقدرة أن على الامم المتحدة ـ باعتبارها مركزا لتنسيق أعمال الامم للحصول على اهدافها المشتركة طبقا للميثاق ـ أن تعمل جاهدة لازالة أية أسباب أو عوامل لسـوء الفهم بين الدول الاعضاء وبهذا تعيد توكيد المبادىء العامة للتعاون فى سـبيل المحافظة على السلم والامن الدولى .

١ ـ تعبر عن ثقتها فى أن حكومة فرنسا ـ تطبيقا للسياسة التى أعلنتها ـ ستبذل جهدها بصورة فعلية لازدياد نمو المنظمات الحرة للشعب المراكشى طبقا لاهداف ومبادىء الميثاق .

٢ ـ تعبر عن أملها فى أن الفريقين سيواصلان المفاوضات بصورة عاجلة بقصد انمـاء المنظمات السياسية الحرة للشعب المراكشى مع اعتبار الحقوق والمصالح الشرعية المقررة بموجب العرف والقواعد المرعية فى القانون الدولى .

٣ ـ تناشد الفريقين المعينين أن يسيرا فى علاقاتهما فى جو من حسن النية والثقة المتبادلة والاحترام وان يسويا النزاع القائم بينهما طبقا لروح الميثاق وبهذا يكفـان عن القيام بأية اعمال أو اجراءات من شأنها أن تزيد فى خطورة التوتر الراهن .

« ملحق رقم ٥ »

الدورة الثالثة
لحلقات الدراسات الاجتماعية
للدول العربية

توصيات اللجنة الاولى

البحث والاحصاء

أولا — ترى اللجنة ان دراسة المشكلات الاجتماعية فى البلاد العربية فى الوقت الحاضر بحاجة ماسة الى البحث العلمى والى الاخصائيين المدربين تدريبا فنيا يعدهم لوضع التخطيط العملى اللازم لتفادى سياسة الارتجال لحل تلك المشكلات . ولذلك توصى :

١ — بتخصيص أقسام فى الجامعات للدراسات الاجتماعية .

٢ — بتدريس أصول البحث والاحصاء فى المعاهد العالية .

٣ — بانشاء معهد اقليمى عربى للدراسات والبحوث الاجتماعية واتاحة الفرصة للطلاب من جميع البلاد العربية للالتحاق به .

٤ — بأن تستعين ادارة الشئون الاجتماعية فى جامعة الدول العربية بعدد من الفنيين فى القيام بالبحوث التى تتعلق بالمشكلات الاجتماعية ذات الصفة العامة فى البلاد العربية .

ثانيا — ترى اللجنة أن الاحصاء هو الدعامة التى تقوم عليها البحوث وترسم الخطط وان البلاد العربية فى أشد الحاجة الى الادارة الاحصائية والاحصاءات والفنيين الذين يقومون عليها ولذلك توصى :

١ — بوضع نظام لاقامة مراكز دورية فى البلاد العربية ، لتدريب العدد اللازم من الاخصائيين الفنيين على الاحصاء وطرائقه الفنية الحديثة وتطبيقاتها التى تناسب ظروف بيئتها الخاصة .

٢ — بالاستفادة من برامج المعونة الفنية فى ايفاد البعوث من الشبان لدراسة الاحصاء علما وعملا وفى استيفاد الخبراء لانشاء برامج الدراسة فى المعاهد المحلية .

٣ — بانشاء ودعم ادارة مركزية للاحصاء فى كل دولة عربية وتعزيزها بالقدر الكافى من الفنيين والمال والمعدات الأولية والمكتبات الفنية والتشريع

الضرورى حتى تكون ادارة قوية لجميع البيانات اللازمة عن جميع مرافق الحياة فيها .

٤ ــ باستخدام الطرائق الفنية للأمثلة المختارة (العينات) فى البحوث الاجتماعية توفيرا للوقت والجهد والمال .

٥ ــ بانشاء أقسام خاصة للبحث والاحصاء فى المصالح الحيوية بالوزارات على ان تكون جميعا على اتصال وثيق بالادارة المركزية المذكورة .

٦ ــ بانشاء لجنة عامة فى كل وزارة لتنسيق مشروعات الاصلاح الاجتماعى والبيانات الاحصائية التى تتصل بها والتى تتقدم بها المصالح الفرعية .

ثالثا ــ ترى اللجنة أن البحوث الفنية التى قدمت اليها ونوقشت فيها تحتوى على مادة غزيرة يمكن الاستعانة بها فى تصميم خطط الاصلاح ولم يتسع المجال لتلخيصها جميعا فى هذه التوصيات . كذلك ترى اللجنة أن المصطلحات العلمية فى البلاد العربية الخاصة بالشئون الاجتماعية عامة وبالبحث العلمى والاحصائى بنوع خاص تتنوع وتتنافر مما يصعب معه التفاهم ولذلك توصى :

١ ــ بالاهتداء بالابحاث التى قدمت للجنة وعدم الاكتفاء بتقرير اللجنة وتوصياتها .

٢ ــ باتخاذ اجراء يؤدى الى توحيد المصطلحات العلمية فى ميدان البحث والاحصاء فى البلاد العربية .

توصيات اللجنة الثانية

أثر التنمية الاقتصادية والصناعية والزراعية فى وسائل التكافل الاجتماعى

أولا ــ من حيث الوسائل الاقتصادية العامة .

ثانيا ــ من حيث الاصلاح الريفى والزراعى .

ثالثا ــ انماء الصناعة .

أولا ــ من حيث الوسائل الاقتصادية العامة

١ ــ أن تؤمن الحكومات العربية بمختلف الوسائل قيام أوضاع تساعد على تحقيق أكثر ما يمكن تحقيقه من الخير العام وتؤمن التكافؤ أمام القسم الاكبر من السكان وتحقق تصميم التعليم الاساسى المجانى وتضمن للفلاحين والعمال التمتع بثمار جهودهم .

٢ ــ ان ترصد الحكومات أكبر قدر ممكن من دخلها للاعمال الاقتصادية والعمرانية

٤ ـ تشجيع الدول العربية على تأسيس التعاونيات الانتاجية تنشيطا لانشاء الصناعات الصغيرة واحياء للحرف اليدوية الفنية .

٥ ـ تعمل الدول العربية على أن يصاحب الاصلاح الزراعى والريفى انشاء صناعات ريفية تتيح استخدام سكان الريف أثناء أوقات فراغهم الموسمية وغيرها أو تشغيل اليد العاملة الفائضة عن الزراعة .

٦ ـ تعنى الدول العربية بتوزيع صناعاتها فى مراكز مختلفة من بلادها ابتغاء تعميم التطور الفنى فى مختلف أنحائها .

٧ ـ تضاعف الدول العربية الجهد من أجل تنشيط انشاء الصناعات المنزلية ولا سيما النسوية رفعا لدخل الاسرة العربية .

٨ ـ تشجع الدول العربية الادخار فى المؤسسات المصرفية العامة والخاصة عن طريق منح المزايا والتسهيلات التى من شأنها تعويد الناس على الادخار وذلك بغية تكوين رؤوس أموال يمكن استخدامها فى تمويل المشروعات الاقتصادية .

توصيات اللجنة الثالثة (أ)

وسائل تمويل مشروعات التكافل الاجتماعى

تألفت اللجنة الثالثة « أ » من لجنتين فرعيتين : « أ » و «ب» . وفيما يلى توصياتهما :

توصيات اللجنة الفرعية « أ » التى ألفت لبحث الوسائل الحكومية لتمويل مشروعات التكافل الاجتماعى .

١ ـ ترى اللجنة أن التكافل الاجتماعى هو عنصر أساسى من عناصر تحقيق العدالة الاجتماعية فى الدولة ، ويجب لتحقيق التكافل الاجتماعى وتنفيذ مشروعاته ان ترصد كل دولة فى ميزانيتها سنويا الاعتمادات الكافية لهذا الغرض على أن تستخدم هذه الاعتمادات فى تمويل المساعدات الاجتماعية والخدمات المجانية وفى أداء نصيب الدولة من تكاليف نظام التأمين الاجتماعى بالاضافة الى ما يساهم به أصحاب الاعمال وعمالهم .

٢ ـ يجب أن تكون تلك الاعتمادات مستمدة من موارد دائمة تقوم على نظام مالى عادل يراعى فيه التخفيف ما أمكن عن الطبقات الفقيرة .

٣ ـ ترى اللجنة أن الضرائب المباشرة أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة ولذا تشير بالالتجاء بقدر الامكان الى الضرائب المباشرة وبصفة خاصة الضريبة التصاعدية على الدخل العام وعلى التركات والضريبة على العقارات .

٤ ـ ترى اللجنة فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة أن يراعى التخفيف فيها على المواد الضرورية للمعيشة وبصفة خاصة الضريبة التى تجبى فى بعض البلاد على مواد الاستهلاك الزراعى كما ترى اللجنة من ناحية أخرى الى فرض أو زيادة ضريبة

على مواد الترف والكماليات لتوفير الاموال اللازمة لتحقيق مشروعات التكافل الاجتماعى .

٥ ـ ترى اللجنة وجوب العمل على تحصيل الضرائب المفروضة واتخاذ جميع التدابير لمكافحة التهرب منها أو الامتناع عن دفعها .

٦ ـ فى حالة بعض المشروعات ذات الأجل القصير والتى تهدف لمواجهة الطوارىء أو تعين على تأهيل فئة أو طبقة محتاجة بقصد زيادة انتاجها تلجأ الدولة الى قرض أهلى لهذه الاغراض .

توصيات اللجنة الفرعية «ب» التى ألفت للتوصية بالوسائل الاهلية لتمويل مشروعات التكافل الاجتماعى :

توصى اللجنة بما يلى :

ا ـ أن تشتمل طرق التمويل الاهلية على الآتى :

١ ـ اشتراكات العضوية .

٢ ـ الهبات والتبرعات النقدية والعينية .

٣ ـ الطوابع الخاصة التى تأذن بها الدولة .

٤ ـ الوصايا .

٥ ـ الاسواق الخيرية .

٦ ـ الحفلات الفنية .

٧ ـ الصناديق الخاصة بتبرعات الجمهور .

٨ ـ موارد اليانصيب وما يشبه فى البلاد التى تسمح نظمها بذلك .

ب ـ أن ترصد الدولة المبالغ الكافية لاعانة الهيئات الاهلية التى تقوم بعبء كبير فى تنفيذ **التكافل الاجتماعى ، على أن تحول هذه المبالغ الى صندوق اجتماعى ينشأ ويخصص لهذه الغاية .**

وفيما يلى عدد من التواصى العامة وجدت اللجنة الثالثة « ا » أن من واجبها التقدم بها لجامعة الدول العربية وهى :

ا ـ أن تقوم جامعة الدول العربية بمتابعة ما تقوم به الدول العربية فى تنفيذ وتنسيق وسائل تمويل مشروعات التكافل الاجتماعى فى كل من هذه الدول وارشادها الى العمل بما يجب فى هذه الناحية .

ب ـ أن تعنى جامعة الدول العربية بما تقوم به الدول العربية من تنظيم وتنسيق أنظمة الضرائب المعمول بها فى كل منها .

ج ـ ترى اللجنة أن يكون التكافل الاجتماعى وسائل تحقيقه وتمويله موضوع كميثاق بين الدول العربية تشتمل على القدر المشترك من مبادىء هذا التكافل ووسائل تنظيمه وتنفيذه .

توصيات اللجنة الثالثة « ب »

توصى الحلقة بما يأتى :

ب ـ أن تقوم كل دولة بتنظيم جمع الزكاة الشرعية فى مشروعات التكافل الاجتماعى وغيرها من المصارف الشرعية .

زكاة الأموال

٢ ـ تكون زكاة الزرع والثمار بمقدار ٥ ٪ من صافى الغلات وتحصل على الوجه الآتى :

ا ـ يؤخذ من مالك الارض ٥ ٪ من صافى ما يعود اليه بعد الضرائب والنفقات الزراعية ان كان يزرعها ومن صافى الاجرة أن كان يؤجرها .

ب ـ يؤخذ من كل مستأجر مقدار ٥ ٪ من صافى ما آل اليه .

ج ـ يصفى النصاب الشرعى من الزكاة بالنسبة للمالك وكل مستأجر .

٣ ـ تكون زكاة الدور والعمائر المعدة للاستغلال بمقدار ٥ ٪ من صافى ايرادها وتحصل الزكاة من المالك بهذه النسبة كما تحصل من كل مستأجر يتخذ استئجار الدور والعمارات واجارتها مستغلا على أن يعفى من الزكاة مقدار النصاب الشرعى كما تعفى الدور المخصصة لسكنى أصحابها .

٤ ـ الاموال الثابتة كالمصانع تؤخذ الزكاة من صافى ايرادها ٥ ٪ وكذلك كل الآلات المغلة ويعفى بالنسبة للافراد ما يساوى النصاب الشرعى .

زكاة الاموال المنقولة

٥ ـ تؤخذ زكاة من رؤوس الاموال المنقولة المستغلة بالفعل أو التى من شأنها أن تستغل اذا مضى عليها حول فى ملك صاحبها وبلغت نصاب الزكاة فى أول العام وآخره .

ومقدار الزكاة بالنسبة لرؤوس الاموال المنقولة هو ٥ر٢ فى المائة من رأس المال وايراده .

ويعتبر من رؤوس الاموال المنقولة النقود والاموال المتخذةللتجارة ورؤوس أموال الشركات التجارية والاسهم والسندات اذا اتجر فيها .

٦ ـ تؤخذ زكاة من كسب العمل والمهن الحرة بمقدار ٥ر٢ فى المائة كل عام اذا ملك الشخص نصاب الزكاة وهو عشرون مثقالا ذهبيا .

٧ ـ تؤخذ زكاة الماشية المعدة للنماء والاستيلاء أيا كان نوعها اذا بلغت قيمتها نصاب الزكاة ومقدار الزكاة فيها ٥ر٢ فى المائة من قيمتها .

أحكام عامة

٨ ـ يحتسب من الزكاة ما يأتى :

ا ـ كل مقدار من المال ثبت ان المزكى تبرع به لاحدى الجماعات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التى تهدف الى عمل من أعمال البر بشرط ان يجرى هذا التبرع عن طريق ادارة الزكاة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من هذه التوصيات .

ب ـ كل ما وقفه المزكى على جهات البر التى تعد من مصارف الزكاة وحرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة على ان يترك أمر ادارتها الى الجهات القائمة بمشروعات التكافل الاجتماعى أو يقدم لها حسابا سنويا .

وتحسب قيمة هذه الاوقاف من الزكاة ولو بلغت زكوات سنين .
ولو رجع فى وقفه لا يتم الرجوع حتى يؤدى ما أعفى لأجل الوقف من زكوات .
ويعتبر فى معنى الرجوع كل تغيير فى مصارف الوقف يؤدى الى حرمان جهات البر المذكورة .

٩ ـ تكون للزكاة ادارة قائمة بذاتها ولادارة الزكاة عنوان وحصيلة مستقلة عن ميزانية الدولة وتكون مصارف ادارتها وأجرة العاملين على جمعها وصرفها من تلك الحصيلة .

الوقف

توصى الحلقة فى الاوقاف الخيرية بما يأتى :

ا ـ تكوين وحدة من الاوقاف الخيرية التى تكون لغير المعابد وتكون تلك الوحدة تحت ادارة قائمة بذاتها تتعاون مع ادارة الزكاة فى مشروعات التكافل الاجتماعى وما يفضل من غلات ما يحبس على المعابد يرسل الى ادارة الاوقاف الخيرية المذكورة وكل ما يحبس على الاضرحة والمقابر ونحو ذلك ينفق منه فى مشروعات التكافل الاجتماعى بعد النفقات الضرورية للجهات الموقوف عليها .

٢ ـ وضع نظام ملزم لمحاسبة النظار على الاوقاف التى فى مضمونها خيرات ويكون الحساب سنويا أمام القاضى المختص ويحضره مندوب من وزارة الشئون الاجتماعية أو المصلحة التى تقوم مقامها أو ادارة الزكاة أو الادارة للاوقاف الخيرية الموحدة على ان تسلم المبالغ التى استحقت للخيرات للجهة القائمة على تنفيذ مشروعات التكافل الاجتماعى .

٣ ـ مخالفة كل شرط للواقف يقيد وجوه الصرف فى البر اذا كان على غير المعابد ووجد ان مصلحة الفقراء توجب عدم التقيد به . وتقدير ذلك للجهة المختصة قانونا بالنظر فى شئون الاوقاف .

نفقات الأقارب

توصى اللجنة فى نفقات الاقارب بما يأتى :

١ ـ تجب النفقة للقريب الفقير العاجز عن الكسب على قريبه الغنى .

٢ ـ تتبع نفقة الاقارب فى الوجوب الميراث ، فمن يرث الفقير العاجز اذا مات عن مال تجب عليه نفقته فى حال فقره وعجزه على ألا يكون اختلاف الدين مانعا من وجوب النفقة بين الاصول والفروع واذا تعدد الاقارب الاغنياء كانت النفقة عليهم بنسبة نصيب كل منهم فى الارث .

٣ ـ للقاضى المختص حق الحكم على الدولة بالانفاق على الفقير العاجز اذا لم يصرف له قريب غنى تجب عليه نفقته .

واذا أنفقت الدولة على فقير عاجز عن الكسب ، وتبين ان له قريبا تجب عليه نفقته رجعت على الغنى بما أنفقت .

٤ ـ توصى اللجنة بأن تنظر الدول العربية فى جواز فرض نفقة للزوج الفقير العاجز عن الكسب على زوجته اذا كانت موسرة ومدى تطبيق هذا الحكم .

توصيات اللجنة الرابعة

الخدمات الاجتماعية التكميلية حكومية وغير حكومية

توصيات الشعبة (ا) من اللجنة الرابعة

توصى اللجنة :

أولا ـ المساعدات الاجتماعية

ا ـ تصدر كل دولة من الدول العربية بأقرب وقت ممكن تشريعا ينص على تقديم المساعدات الاجتماعية والخدمات التكميلية المتصلة بها على أن ينفذ هذا التشريع على مراحل وفى حدود الامكانيات المالية والادارية لكل دولة وذلك فيما يتعلق بأهل العوز من الأرامل واليتامى والعاجزين عن العمل ومن بلغوا سن الشيخوخة والمطلقات والأسر فى حالة مرض عائلها أو سجنه أو تعطله عن العمل . وتراعى كل دولة فى ذلك ظروف الحياة الخاصة بها ويفرض التشريع تقديم المساعدات على نحو مستمر ما دامت حالة العوز قائمة .

٢ ـ ترصد كل دولة من ميزانيتها الاعتمادات اللازمة لتقديم المساعدات للأسر والافراد المستحقين لها وليس فى هذا ما يمنع من ان تعتمد الحكومة المركزية على موارد المجالس المحلية أو أى مورد آخر .

ثانيا ـ دور الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية فى التكافل الاجتماعى

٣ ـ يسن فى كل دولة تشريع ينظم شئون الجمعيات والمؤسسات المشتغلة بالتكافل الاجتماعى ويحدد علاقاتها بالحكومة وفقا للمبادىء التالية .

ا ـ أن تضمن كل دولة حرية تكوين الجمعيات وانشاء المؤسسات فى حدود القوانين التى تضعها الدولة لهذا الغرض .

ب ـ أن يكون لكل جمعية أو مؤسسة نظام أساسى تتفق أحكامه مع النظم الديمقراطية .

جـ ـ أن تسجل كل جمعية أو مؤسسة لدى الجهة الحكومية المختصة ويكون لها بعد هذا التسجيل الشخصية الاعتبارية .

ويحق لكل جمعية أو مؤسسة رفض طلب تسجيلها أن تستأنف قرار الرفض أمام الجهة القضائية التى يحددها القانون .

د ـ أن يكون للحكومة حق الاشراف والتفتيش المالى على الجمعيات والمؤسسات للتثبت من أن أموالها تصرف فى الاغراض التى خصصت من أجلها .

هـ — أن تقوم الحكومات بتقديم المساعدات المالية للجمعيات والمؤسسات التى ترى أنها تؤدى مهمتها فى ميدان الخدمة الاجتماعية وان ترصد فى ميزانيتها الاعتمادات اللازمة لذلك .

و — أن تتابع الحكومة مدى تقدم الجمعيات والمؤسسات فى أعمالها الاجتماعية لتتمكن من تقدير قيمة ونوع المساعدات المناسبة لها ومن المحافظة على التناسق بين الخدمات الاجتماعية المتنوعة وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة .

ز — أن تنظم تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية أو الادارة التى تقوم مقامها لجان محلية مشتركة تمثل فيها الهيئات الاهلية والجهات الحكومية لتنسيق الخدمات الاجتماعية وتوجيه الهيئات المختلفة فى هذا الميدان وان يشكل مجلس مركزى تمثل فيه اللجان المحلية ويكون من اختصاصه رسم السياسة العامة للاعمال الاجتماعية وتوجيه اللجان المحلية على نحو ينسق أعمالها ويحقق التعاون بينها ويرفع من مستواها .

ح — يحق للحكومة طلب حل الجمعيات والمؤسسات اذا ثبت أنها خالفت نظامها الاساسى أو رفضت التفتيش عليها أو تصرفت فى أموالها فى غير الاوجه المحددة لها أو قدمت بيانات غير صحيحة . ويصدر قرار الحل من الجهة القضائية التى يحددها تشريع كل دولة مع جواز اتخاذ وسائل الوقاية لحين الفصل فى الدعوى .

ثالثا — المساعدات الاجتماعية بين العشائر

٤ — أن تنشىء الدول العربية ادارات خاصة بالعشائر لا يقتصر عملها على حفظ الامن فى البادية بل تعطى لها السلطة والوسائل لتقوم أيضا بالتدابير المؤدية الى تحضير العشائر وتنظيم أحوالها والعناية بشئونها الاجتماعية والثقافية والزراعية والصحية والبيطرية وتقدم اقتراحاتها الى الدوائر المختصة بهذه الشئون وتتابع تنفيذها .

٥ — ترصد الحكومات العربية فى ميزانيتها اعتمادات كافية لتنفيذ المساعدات الاجتماعية المذكورة آنفا الخاصة بالعشائر لتؤتى ثمراتها فى أقرب وقت ممكن .

رابعا — المساعدات والخدمات الاجتماعية للنقابات والشركات

٦ — تضمن كل دولة فى حدود القوانين التى تضعها لهذا الغرض حرية تكوين النقابات بغية خدمة اعضائها ورفع مستوى معيشتهم وان يكون لهذه النقابات الحق فى ادارة أعمالها وتحقيق أهدافها ما دامت تعمل فى حدود القانون .

٧ — يكون لكل نقابة نظام أساسى تتفق أحكامه مع النظم الديمقراطية وتسجل كل نقابة لدى الجهة الحكومية المختصة ويكون لها بعد هذا التسجيل الشخصية الاعتبارية .

٨ ـ للنقابات الحق فى ان تكون اتحادات فيما بينها وتشجع الدولة قيام هذه الاتحادات لتوفر الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية والمهنية لاعضائها كانشاء النوادى والمدارس والمكتبات والمساكن والمطاعم والجمعيات التعاونية وصناديق الادخار والمعاشات والتخديم والتدريب الفنى والعلاج الطبى والادوية .

٩ ـ يكون للحكومة حق الاشراف والتفتيش المالى على النقابات للتثبت من أن أموالها تصرف فى الاغراض التى خصصت لها .

١٠ ـ تخصص النقابات نسبة مئوية معينة من ايراداتها لتوفير الخدمات السالف الاشارة اليها لاعضائها .

١١ ـ تعاون الحكومات النقابات واتحاداتها التى ترى انها تؤدى الخدمات الاجتماعية المطلوبة لاعضائها معاونة مالية وتدرج لذلك المبالغ اللازمة فى ميزانيتها .

١٢ ـ تقوم الشركات وسائر المؤسسات الاقتصادية بتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والمهنية لعمالها .

١٣ ـ تقوم الشركات وسائر المؤسسات الاقتصادية بادخال نظام التأمين الصحى والتأمين ضد اصابات العمل وأمراض المهن لعمالها كما تعنى بادخال نظام المكافآت عن مدة الخدمة .

١٤ ـ تهيئة وسائل السكن والانتقال للعمال فى المناطق البعيدة عن العمران على نفقة رب العمل .

١٥ ـ تعين الشركات عمالها على انشاء جمعيات تعاونية لتقديم المواد الاساسية للعمال بأسعار ملائمة .

١٦ ـ تنشىء الشركات أندية رياضية وثقافية لحسن استخدام أوقات الفراغ والراحة وتوفير وسائل الترفيه والرياضة والرحلات وتشجيع الهوايات كفلاحة البساتين وتربية الدواجن والصناعات اليدوية والمنزلية الخفيفة .

١٧ ـ تعنى الشركات بالثقافة العامة والمهنية للعمال وبرفع مستواهم الفنى .

توصيات الشعبة (ب) من اللجنة الرابعة

التوصيات العامة

توصى اللجنة بما يأتى :

١ ـ تضع الدول العربية منهاجا صحيا اجتماعيا شاملا لسنين معينة ينفذ بصورة تدريجية مع توخى عدم التضارب فى تنفيذ مشروعاته من قبل الجهات والدوائر المختصة على أن يتمشى مع برنامج عام للاصلاح الاجتماعى والاقتصادى .

٢ ـ يراعى فى تنظيم الخدمات الطبية الاجتماعية المبادىء الاساسية العلمية الحديثة

ومقتضيات الظروف والامكانيات المحلية ويلاحظ بصورة خاصة ضرورة الاقتصاد فى تكاليف التأسيس والتنفيذ .

٣ ـ تشريع وتنفيذ نظم التعاون والتأمين الطبى الاجتماعى الملائمة لكل قطر على أن تبقى مسئولية تقديم الخدمات الطبية المجانية للمواطنين الذين لا تشملهم هذه النظم على عاتق الدولة نفسها .

٤ ـ ضرورة التوسع فى الخدمات الطبية الاجتماعية الوقائية وعدم فصلها عن الخدمات الطبية العلاجية .

٥ ـ يراعى فى تقديم الخدمات الصحية الاجتماعية مبدأ اللامركزية والعمل على تهيئة الفنيين من أهالى المنطقة نفسها .

٦ ـ التوسع فى دراسة الطب الاجتماعى والوقائى فى برامج المعاهد الطبية .

٧ ـ رصد ما لا يقل عن ١٠ ٪ من ميزانية الدولة العامة للخدمات الصحية الوقائية والعلاجية .

٨ ـ الاهتمام بالدعاية والارشاد الصحى الاجتماعى بصورة عامة وفى المدارس بصورة خاصة .

٩ ـ الاكثار من ايفاد البعثات الصحية الاجتماعية للتخصص فى مختلف الفروع ويفضل أن يكون للقسم الاعظم منها داخل الاقليم الصحى مع مراعاة الافادة من خدمات الموفدين للغاية التى أرسلوا من أجلها .

١٠ ـ تشجيع الجمعيات والمؤسسات الاهلية العاملة فى الميدان الصحى والاجتماعى ومساعدتها ماليا .

١١ ـ الأخذ برأى السلطات المحلية المختصة عند تنفيذ برامج المشروعات المقدمة من قبل المؤسسات والهيئات الدولية . مع مراعاة ضرورة استمرار هذه المشروعات بعد انتهاء المساعدات الخارجية .

١٢ ـ انشاء وحدات صحية اجتماعية متنقلة فى المناطق النائية المحرومة من الخدمات الصحية .

التوصيات الخاصة بالتكافل الاجتماعى :

١ ـ **التغذية :** انشاء مكتب فى كل دولة عربية لدراسة التغذية بصورة تفصيلية ومحلية وتقديم المقترحات العملية اللازمة للجهات المختصة .

٢ ـ **الدرن :**

ا ـ انشاء ادارة خاصة فى كل وزارة للصحة لمكافحة الدرن .

ب ـ جمع المعلومات والاحصائيات الخاصة بانتشار هذا الداء فى جميع المناطق فى البلاد العربية .

ج ـ انشاء المستوصفات الخاصة بالامراض الصدرية المزودة بالاشعة والاجهزة اللازمة لاجراء الفحص الشعاعى الجماعى تحت اشراف أطباء اخصائيين تعاونهم زائرات صحيات وترى اللجنة أن يكون هنالك مستوصف لكل ٣٠٠ر٠٠٠ نسمة تقريبا . وعند تعذر انشاء هذه المستوصفات بصورة مستقلة ، لا مانع من تخصيص قسم لها فى العيادات الخارجية التابعة للمستشفيات .

د ـ تخصيص عدد مناسب من الاسرة فى المستوصفات والمستشفيات الحكومية بالاضافة الى أسرة المصحات لقبول المرضى المصابين بالدرن ، على ان يكون مجموع الاسرة المخصصة لهم بنسبة واحد لكل الف من السكان تقريبا .

هـ ـ انشاء المصحات قليلة التكاليف وعدم التقيد بضرورة انشاء المصحات المثالية .

و ـ تعميم التلقيح بالـ « B. C. G. » وانشاء المراكز الكافية له وضمان استمرار عملها .

ز ـ انشاء المؤسسات للناقهين ليقوموا بالعمل المنتج ضمن حدود طاقتهم مع العلم بأن فوائد هذه المؤسسات للمجتمع من الوجهة الاقتصادية تربو على تكاليفها ونفقات ادارتها .

ح ـ ضمان النفقة الضرورية للمصاب ومن يعولهم طول مدة علاجه ونقاهته .

ط ـ العناية بتخريج الاطباء الاخصائيين والفنيين الكافين ومنحهم الامتيازات المناسبة .

ى ـ تشجيع المؤسسات الأهلية لمكافحة الدرن ومساعدتها ماليا وفنيا .

٣ ـ الامراض الزهرية والجلدية :

أ ـ تأسيس ادارة خاصة فى كل وزارة للصحة لدراسة الامراض الزهرية والجلدية ومكافحتها .

ب ـ الاكثار من الوحدات العلاجية الملحقة بالمستشفيات العامة .

ج ـ الاستعانة بالاخصائيين الاجتماعيين لمكافحة هذه الامراض وادخال نظم العلاج الحديثة مع تزويد الوحدات بأجهزة الاشعة لعلاج القراع .

د ـ بحث امكان ادخال دراسة الثقافة الجنسية فى مرحلة الدراسة الملائمة .

هـ ـ تشجيع الزواج والاخذ بنظام الكشف الصحى اللازم قبل الزواج .

و ـ الغاء البغاء الرسمى ومكافحة البغاء السرى على ضوء الدراسات الاجتماعية السليمة .

٤ ـ تأهيل العاجزين للعمل :

أ ـ انشاء ادارة خاصة للعناية بالعاجزين وفحصهم من قبل المستوصفات العامة وفى المدارس .

ب ـ تسجيل عام لناقصى الاهلية الجسدية والعقلية وللمواليد المصابين بالعاهات الخلقية التى قد تسبب لهم العجز فى الكبر . مع تأسيس المراكز الخاصة والمؤسسات التدريبية اللازمة لتكوينهم المهنى ووضع الانظمة التى تضمن معيشتهم عن طريق استخدامهم فى عمل يلائمهم .

جـ ـ ضمان المساعدات المالية للمصابين بالعجز الكلى أو الجسيم وللقائمين على العناية بهم .

د ـ توفير الاعضاء الاصطناعية والاجهزة لمن يحتاج اليها من العاجزين .

٥ ـ رعاية الأمومة والطفولة :

ا ـ الاكثار من مراكز رعاية الامومة والطفولة وخاصة فى الاحياء الفقيرة واذا تعذر ذلك يخصص قسم من المستوصفات العامة لهذا الغرض .

ب ـ توفير العدد الكافى من الزائرات الصحيات والمشرفات الاجتماعيات،وادخال هذين النوعين من الدراسة فى مناهج مدارس القبالة والتمريض ، وانشاء معاهد خاصة لهذا الغرض كلما أمكن ذلك .

جـ ـ التشدد فى الاشراف على أعمال القابلات غير المتعلمات واعداد دراسة لهن .

د ـ وضع أنظمة لحماية الاطفال من الاهمال ومن تشغيلهم فى سن مبكرة ، والتشدد فى مراقبة تطبيق هذه الانظمة .

هـ ـ الاهتمام بانشاء العيادات النفسية والعقلية للاطفال ، وتزويدها بالاخصائيين اللازمين .

و ـ توزيع اللبن (الحليب) وغيره من المواد الغذائية فى مراكز رعاية الأمومة والطفولة.

٦ ـ رعاية الاحداث المنحرفين والمشردين :

ا ـ أعداد التشريعات لوقاية الاحداث من التشرد والانحراف وتعديل القائم منها بما يتفق والروح العلمية الانسانية الحديثة .

ب ـ انشاء محاكم خاصة بالأحداث المنحرفين والمشردين وتوفير الخدمات اللازمة لاصلاحهم وانشاء دور لحجزهم ومؤسسات اجتماعية لرعايتهم ووضع نظام للملاحظتهم ومراقبة سلوكهم ومتابعة العناية بهم بعد خروجهم . ويعهد فى أعمال هذه المؤسسات وادارتها الى موظفين أكفاء علميا وخلقيا .

توصيات اللجنة الخامسة

التنظيم والادارة

توصى اللجنة :

أولا — أن تقوم كل دولة بالدراسات اللازمة لاصدار تشريع للتكافل الاجتماعى تلتزم فيه بتقديم المساعدات للافراد والعائلات المحتاجة فى الحالات التى يقررها القانون على ان تشمل هذه الدراسات الامور التالية :

١ — بحثا احصائيا يمهد لحصر الفئات المحتاجة بعد احتساب الدخل القائم لكل فرد قبل اعتباره ضمن فئة من هذه الفئات .

٢ — دراسة الحد الادنى لتكاليف المعيشة لهذه الفئات توطئة لتحديد مقدار المساعدة التى تقدم .

٣ — تقدير التكاليف للتنفيذ .

ثانيا — أن ينص قانون التكافل الاجتماعى على انشاء جهاز ادارى مركزى يعهد اليه بتنفيذ القانون على أن يراعى ما يلى :

١ — يشمل هذا الجهاز الادارى أقساما منها :

ا — قسم خاص بالاحصاء والتوجيه والاشراف والارشاد .

ب — قسم خاص بالتفتيش الادارى .

ج — قسم خاص بالمحاسبة .

د — قسم خاص بالفصل النهائى فى الخلافات الناشئة عن تطبيق مبادىء القانون .

هـ — قسم خاص بالتنسيق بين ما تقوم به الحكومة وما تقوم به السلطات المحلية والمؤسسات الاهلية للاشخاص الذين تنطبق عليهم حالات استحقاق المساعدة .

٢ — يكون لهذا الجهاز المركزى فروع فى المناطق المختلفة يخول السلطات اللازمة لقبول الطلبات وتقرير المساعدة وصرفها للمستحقين وتكون هذه الفروع خاضعة للاشراف والتعليمات المركزية .

ويراعى فى اختيار المناطق أن تفى بالغرض من حيث سهولة اداء الخدمات كما يراعى أن يكون لكل فرع العدد الكافى من الموظفين لاداء هذه الخدمات وان تختار لها المكاتب التى تتوافر فيها شروط تسهيلات المراجعة والمعاملات والاحتفاظ بسريتها .

٣ — فى حالة وجود سلطات محلية تتوافر لها الخبرة الادارية والمواد الكافية يجوز تكليف هذه السلطات بأن تقر بما يعهد به الى فروع الجهاز المركزى

من أعمال وتكون خاضعة للاشراف والتعليمات المركزية على أن تساهم هذه السلطات بامكانيتها فى تقديم المساعدة .

٤ ـ يستحسن أن يكون الجهاز المركزى قسما من وزارة أو دائرة للشئون الاجتماعية فان لم يتوفر ذلك فى المستقبل القريب تنشأ ادارة خاصة بالتكافل الاجتماعى تخول السلطات اللازمة لتنفيذ القانون .

٥ ـ يحدد القانون الحالات التى تقدم لها المساعدات وينص على تدرج تعميم تنفيذه فى مختلف مناطق الدولة على جميع هذه الحالات خلال فترة معقولة اذا لم يقرر التنفيذ الشامل دفعة واحدة ويراعى ألا يبدأ بتقديم المساعدات لحالات جديدة قبل الانتهاء من تعميم التنفيذ فى مختلف مناطق الدولة .

٦ ـ تكون المساعدة التى تقدمها الدولة نقدية تدفع مشاهرة ومتساوية فى الحالات المناسبة فى جميع أنحاء الدولة وتحدد القواعد التى يجرى بموجبها تخفيض فى قيمة المساعدة بسبب أى دخل اضافى . ويجوز فى بعض الظروف أن تكون المساعدات عينية .

٧ ـ تفرض عقوبات ملائمة على من يحصل على مساعدات لا يستحقها نتيجة لتقديم بيانات غير صحيحة وعلى كل من يعطى هذه البيانات مع علمه بعدم صحتها .

ثالثا ـ **يراعى فى اختيار الموظفين وتدريبهم القواعد التالية :**

١ ـ يحدد نوع الوظائف وعددها واختصاص كل نوع ومسئولياته . كما تحدد المؤهلات العلمية والصفات الشخصية الواجب توافرها فيمن يشغلها .

٢ ـ توضع قواعد لاختيار الموظفين يلتزم فيها مراعاة المؤهلات العلمية والصفات الشخصية المطلوبة .

٣ ـ يوضع نظام لاعداد الموظفين وتدريبهم العملى وقواعد لاختبارهم فى العمل خلال فترة تتبين فيها صلاحيتهم ويتبع فى التدريب وفى فترة الاختبار ما يأتى :

ا ـ الاشراف ومتابعة التوجيه .

ب ـ عقد مؤتمرات واجتماعات دورية .

جـ ـ ارسال البعثات العلمية والعملية وتبادل الزيارات بين البلاد العربية لتوسيع نطاق خبرة الموظفين فى العمل .

د ـ توفير المكتبات والافلام المتعلقة بالموضوع .

الدورة الثالثة
لحلقة الدراسات الاجتماعية
للدول العربية

(ملحق رقم ٦)

توصيات عامـــة

١ — توصى الحلقة بأن تدبر الامانة العامـة لجامعة الدول العربية أمر نشر كتاب شامل لمداولات الدورة الثالثة لحلقة الدراسات الاجتمـاعية للدول العربية والبحوث والمحاضرات التى ألقيت فيهـا والتوصيات التى انتهت اليها وذلك فى أصولهـا العربية وبحيث يكون الكتاب فى أيدى المهتمين بالحلقة وأعمـالها فى أقرب وقت ممكن .

٢ — توصى الحلقة بأن تتولى هيئة الامم المتحـدة نشر كتاب شامل عن أعمـال الدورة الثالثة لحلقـة الدراسـات الاجتمـاعية للدول العـربية ومداولاتها والبحوث والمحاضرات التى ألقيت فيهـا والتوصيات التى انتهت اليها مترجمة الى اللغـة الانكليزية واذا أمكن أيضـا الى اللغـة الفرنسية وبحيث يكون الكتاب فى أيدى المهتمين بشئون الحلقة فى أقرب وقت ممكن .

٣ — توصى الحلقة بأن تتابع ادارة الشئون الاجتمـاعية بالامانة العامـة لجامعة الدول العربية ما تقوم الدول العربية بتنفيذه من توصيات هذه الدورة بمختلف لجانها وبأن تقدم بيانا عن ذلك الى الدورة الرابعة .

٤ — توصى الحلقة بأن ينشأ فى ادارة الشئون الاجتماعية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية مكتب دائم للشئون الاجتماعية على نسق المكتب الدائم للشئون الثقافية بالادارة الثقافية التابعة للامانة العامة وبأن تمثل الدول العربية فى هذا المكتب بملحقين اجتمـاعيين فى سـفاراتها أو مفوضياتها أو بأحـد المهتمين بالشـئون الاجتماعية من موظفى تلك السفارات أو المفوضيات .

٥ — توصى الحلقة بأن تعنى الادارة الاجتماعية بالامانة العامة لجامعة الدول العـربية متعاونة مع الادارة القانونية بجمع البيانات عما هو قائم من تشريعات اجتماعية فى البلاد العربية وبأن تقوم بالدراسات اللازمة وتقديم المشورة التى قد يطلبها اليها الدول الاعضاء فى سبيل استكمال تشريعاتها الاجتماعية .

٦ — توصى الحلقة بأن تتولى هيئة الامم المتحـدة بالتعاون مع الامانة العامـة لجامعة الدول العربية تمويل بعثات للدراسات الاجتماعية تزور البـلاد العربية خلال الفترة بين الدورتين الثالثة والرابعة للحلقة وتجمع البيانات والاحصائيات مما يعين فى الاعداد العلمى لابحاث الدورة الرابعة .

٧ — توصى الحلقة بأن تتولى هيئة الامم المتحدة بالتعاون معالامانة العامة لجامعة الدول العربية عقد لجنة للخبراء فى غضون الفترة الواقعة بين الدورتين الثالثة والرابعة

لدراسة بعض المسائل الفنية المتعلقة بموضوع الحلقة الرابعة وتهيئتها للعرض على الدول العربية تمهيدا لدراستها فى الدورة الرابعة أسوة بما حدث فى الاعداد للدورة الثالثة .

٨ — توصى الحلقة بأن تتولى ادارة الشئون الاجتماعية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية تعريف الهيئات غير الحكومية فى البلاد العربية عن الطريق الرسمى بتوصيات هذه الدورة وذلك بأن تتخير منها ما يتصل بعمل كل هيئة فتبلغها اياها مع بيان موجز يشرح الغاية من كل توصية ويدعو الهيئة لان تعين على تنفيذ التوصية فى نطاق امكانياتها .

٩ — توصى الحلقة بأن تتولى كل من ادارة الشئون الاجتماعية والادارة القانونية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية البحوث التمهيدية لاعداد مشروع ميثاق اجتماعى على نمط المعاهدة الثقافية القائمة بين الدول الاعضاء فى الجامعة وبحيث يشمل « القدر المشترك » بين هذه الدول فى شئون التكافل الاجتماعى وتنظيم التعاون الوثيق بينها فى سبيل ذلك .

١٠ — توصى الحلقة بأن تتصل الامانة العامة لجامعة الدول العربية بدولها الاعضاء فى الامم المتحدة لتطلب واحدة منها أو أكثر الى هيئة الامم المتحدة تحقيق ما جاء فى التوصيات العامة الثانية والسادسة والسابعة المتقدم ذكرها .

(ملحق رقم ٧)

تقـــرير

عن أعمال المجلس الاعلى لاغاثة اللاجئين العرب الفلسطينيين

فى المدة من أول اكتوبر سنة ١٩٥٢ لغاية آخر يناير سنة ١٩٥٣

أولا ـ أهم أعمال لجان المجلس :

اللجنة التنفيذية ـ عقدت اللجنة التنفيذية خمس جلسات فى خلال المدة من أول اكتوبر لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأربع جلسات فى خلال شهر يناير سنة ١٩٥٣

وأهم المواضيع التى بحثتها فى خـــلال هذه الجلسات اعانات اللاجئين وصرف الاعانات المالية لمن ثبتت شدة حاجته للاغاثة من عدمها ـ اللاجئون المقيمون بمنطقة غزة وشراء ما يلزمهم ـ قطار الرحمـــة ـ والهبات الواردة من هيئة الاغاثة الامريكية للشرق الاوسط بنيويورك ـ وترحيل اللاجئين الى غزة وكراتشى ـ أجـور الدايات اللاتى يقمن بتوليد الحبالى من اللاجئات بقطاع غزة ـ دفع الرسوم الاضافية للطلبة الفلسطينيين ـ والاغاثات السريعة لهم ـ ايفاد بعثة من المجلس للاشراف على توزيع البطاطين بغزة ـ الحاق الفتيات الفلسطينيات برابطة الاصلاح الاجتماعى .

لجنـة المشتريات ـ كما تكونت لجنة فرعية من المجلس بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٢ لتبين حاجات اللاجئين وشراء ما يلزمهم بعـد الاتصال بجهات الاختصاص بقطاع غزة ومصر ـ واجتمعت مرات وقـررت ما يلزم للاجئين من أقمشـة وبطاطين وألبســة وأحذية .

ثانيا ـ أيرادات المجلس ومصروفاته :

بلغت ايرادات المجلس فى المـدة من أول اكتوبر سنة ١٩٥٢ لغاية ٣١ يناير سنة ١٩٥٣ مبلغ ٣٢٨ مليم جنيـه ١٣١٣ ومصروفاته فى نفس المـدة مبلغ ٢٤١ مليم جنيـه ٦٤٠٩ كما يتضح من البيان التالي :

الشهر	الايرادات		المصروفات	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه
اكتوبر سنة ١٩٥٢	٣٠٠	١٦	٣٠٦	٤٥٣
نوفمبر « «	٧٢٨	١٠٠٣	٤٨٦	٢٩٣
ديسمبر « «	٦٧٧	٢٧٤	٢٨٣	١٥١٨
يناير سنة ١٩٥٣	٦٢٣	١٨	١٦٦	٤١٤٤
	٣٢٨	١٣١٣	٢٤١	٦٤٠٩

ثالثا ـ **المساعدات المالية التى أنفقها المجلس لصالح اللاجئين المقيمين بالقطر المصرى**

١ ـ صرف التبرعات المالية للمحتاجين من اللاجئين العرب فى المدة المذكورة مبلغ ٣٧٦ ج . و ٧٧٠ م .

٢ ـ صرف الرسوم الاضافية وأثمان كتب للطلبة الفلسطينيين بالجامعة المصرية فى نفس المدة مبلغ ١٨٦ ج . و ٥٠٠ م .

٣ ـ صرف الرسوم الاضافية وأثمان كتب للطبة الفلسطينيين بالجامعة الامريكية مبلغ ١٠٦٧ ج . و ٤٧٠ م . بشيك رقم ١١١١٩ بتاريخ ١٩٥٣/١/١٨

	مليم	جنيه
٤ ـ صرف اغاثات للطلبة الفلسطينيين بالمدارس الثانوية والابتدائية فى نفس المدة مبلغ	٢٧٠	٢٢٤
٥ ـ صرف مكافآت للدايات اللاتى يقمن بتوليد اللاجئات بمعسكرات اللاجئين بغزة فى نفس المدة مبلغ	...	١٦٠
٦ ـ صرف أجور وعلاج وأثمان وأدوية اللاجئين فى نفس المدة مبلغ	٦٨٣	٣٤
٧ ـ ايواء ١٠٠ فتاة فلسطينية بمؤسسات رابطة الاصلاح الاجتماعى وقد تخصص لذلك ١٢٠٠ ج سنويا صرف منها عن شهر يناير سنة ١٩٥٣	...	١٠٠
٨ ـ صرف أجور ترحيل اللاجئين الى غزة وكراتشى	٩١٠	٢٢
٩ ـ صرف أجور شحن وترحيل مهمات وردت من الخارج للاجئى غزة فى نفس المدة مبلغ	٨٤٠	٢٠
١٠ ـ مشترى حاجيات اللاجئين بغزة :		
أقمشة من مصنع المحلة الكبرى ١٩٥٩٣ر٧٥ متر بمبلغ	٢١٣	٢٦٦٢
بطاطين عددها ٢٦٢٥ ثمنها	٥٠٠	١٣١٢
وبهذا تكون الجملة	٧١٣	٣٩٧٤

رابعا ـ **التبرعات العينية التى تلقاها المجلس**

١ ـ تبرع من شركتى البطاطين والاقمشة الصوفية وافرينو	٤٥٠٠	بطانية
أرسل المجلس منها بقطار الرحمة لتوزيعها على اللاجئين بمنطقة غزة	٣٤٠٠	»
كما تسلم لرابطة الاصلاح الاجتماعى بمناسبة ايوائها ١٠٠ فتاة فلسطينية	٢٠٠	»
واستبقى بمخازنه لتوزيعها على اللاجئين المقيمين بمصر	٩٠٠	»
٢ ـ تلقى المجلس تبرعات عينية من الافراد متبرعين بمصر عددها	١١٣٢	»
ومن تجار وأفراد قطع أقمشة قطنية وصوفية عددها	٤٠	قطعة
٣ ـ تلقى المجلس من هيئة الاغاثة الامريكية للشرق الاوسط بنيويورك باسم المجلس أدوية أرسلت الى غزة ترانسيت اسكندرية طرود عددها	١٦	طردا
ملابس داخل طرود عددها	١٢٦	»
وأدوية داخل طرود عددها	٩	»
استلم المجلس ملابس صادرتها الحكومة المصرية ببور سعيد وأرسلتها مباشرة الى غزة داخل	٩	طرود
جمعت الهيئة العربية العليا لفلسطين كتبا مدرسية مستعملة وطلبت ارسالها لغزة لتوزيعها على الطلبة الفلسطينيين وقام المجلس بذلك وعددها	٦٢٥	كتابا

وقام المجلس فى نفس المدة المذكورة بتوزيع أشياء بمخازن غزة على اللاجئين بقطاع غزة وأرسل بقطار الرحمة ٣٤٠٠ بطانية من مخازنه لتوزيعها بغزة على اللاجئين كما وزع بالقاهرة ملابس وأقمشة وبطاطين على المحتاجين الموجودين بمصر من اللاجئين .

مطبعة جريدة الصباح بمصر

DATE DUE

جامعه الدول العربيه. الامانة العامة
تقارير عن اعمال الامانة العامة بين دو
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01064234

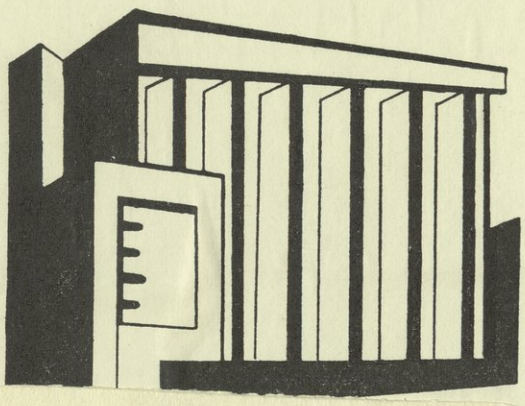

F
341.1
J32tA
1949